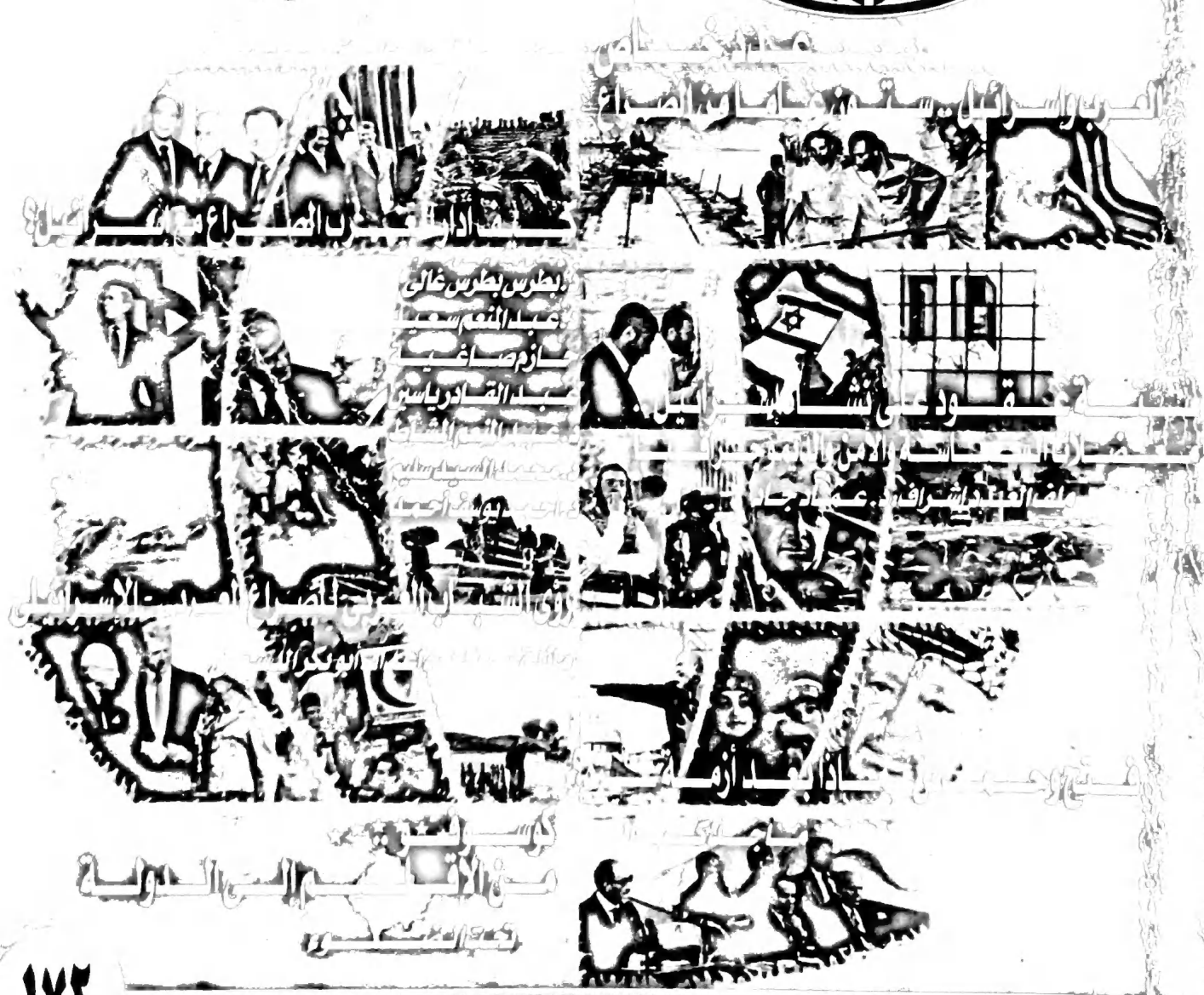


السياسة الأولية





المحتويات

الافتتاحية :	
٦	العرب وإسرائيل .. ستون عاما من الصراع .. د. بطرس بطرس غالي
قسم خاص : كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ؟	
٨	بين جذور الصراع ومستقبل السلام .. د. عبد المنعم سعيد
١٦	السادات ومنهج جديد لإدارة الصراع .. د. عبد المنعم سعيد
٢٤	الصراع بين هزيمة المشروع القومي ومشاريع الدولة الوطنية .. حازم صاغية
٢٨	مسيرة "التسوية" في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة .. عبد القادر ياسين
٣٤	القضية الفلسطينية ومآل الأمن القومي العربي .. د. عبد المنعم المشاط
٣٨	دور العوامل الخارجية في الصراع العربي - الإسرائيلي .. د. محمد السيد سليم
٥٠	ستون عاما من الصراع العربي - الإسرائيلي .. جدلية المقاومة والتسوية .. د. أحمد يوسف أحمد
الدراسات :	
٥٨	مفهوم الاتجار بالنساء والتدابير الدولية لمكافحته .. د. محمود السيد حسن داود
المقالات :	
٧٨	جدلية الديني والمدني في الدولة الخليجية .. د. فتحي العفيفي
٨٦	كوبا .. ماذا بعد كاسترو ؟ .. السفير / وهيب المنياوي
٩٠	الازمة المالية والاقتصاد العالمي .. نزيهة الأفندي
ملف الم - د. سته عتود على نشأة إسرائيل .. معضلات السياسة والأمن والديمقراطية .. أشرف د. عماد جاد	
٩٤	ماذا بقي من الصهيونية ؟ .. د. عماد جاد
١٠٠	"قوة إسرائيل" بين نظريات الأمن ونتائج الحروب .. د. محمد عبد السلام
١٠٤	إشكالية الجغرافيا والديمقراطية في إسرائيل .. محمد جمعة
١١٦	تطور النظام السياسي في إسرائيل .. النشأة والإشكاليات .. سعيد عكاشة
١٢٠	البعد الديموقراطي في القرار السياسي الإسرائيلي .. أكرم الفقى

العدد الثاني والسبعون بعد المائة أبريل ٢٠٠٨

- ١٢٤ رؤى إسرائيلية لعملية التسوية صبحى عسيلة
١٢٨ مسيرة العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل أحمد بهاء الدين شعبان

قضايا السياسة الدولية :

أزمة غزة :

- ١٣٦ فتح وحماس .. ماذا بعد أزمة غزة؟ ماجد كيالى
١٤٠ المعابر الفلسطينية .. أزمة متجددة وأبعاد متشابكة دعاء حسين علام

العراق :

- ١٤٦ الأردن والعراق .. الاحتواء مقابل الفوضى محمد أبو رمان

الخليج :

- ١٥٢ الدفاع المشترك الخليجى .. محدودية التعاون فى ظل التدويل د. أحمد إبراهيم محمود

باكستان :

- ١٥٨ افاق التغيير السياسى فى باكستان د. سيد عيسى

إفريقيا :

- ١٦٢ كينيا بين برائن العنف والديمقراطية المتعثرة سامية بيبيرس

- ١٦٦ الازمة التشادية .. إلى أين؟ د. عبدالله صالح

تحت الضوء : كوسوفو .. من الإقليم إلى الدولة :

- ١٧٠ "كوسوفا" .. تحديات ما بعد الاستقلال هانى صلاح

- ١٧٦ استقلال كوسوفو .. المواقف الإقليمية والدولية أحمد دياب

- ١٨٤ التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو سفير د. عبدالله الأشعل

مائدة مستديرة :

- ١٨٨ رؤى الشباب العربى للصراع العربى - الإسرائيلى إعداد: أبوبكر الدسوقي

رؤى عالمية :

- ٢٠٥ فلسطين .. سلام لا فصل عنصرى .. إعادة قراءة يسرا الشرقاوى

العرب وإسرائيل .. ستون عاما من الصراع

ستون عاما مضت على الصراع العربي - الإسرائيلي، حُفرت معها أحداث ومسارات، بدأت بما يسميه البعض بالنكبة (١٩٤٨) ومرت بالنكسة (١٩٦٧) وبينهما حرب ١٩٥٦، وبعدهما حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفي كل، كانت مجلة "السياسة الدولية" حاضرة، تليق وتحليلا وتوثيقا، بحيث بات ملف الصراع، بكل أبعاده وأطرافه وتجلياته، أحد الملامح الأساسية للمجلة منذ صدورها في يوليو ١٩٦٥ وفي هذا الصدد، فقد أصدرت المجلة ما يقرب من خمسة وعشرين ملفا تتعرض للصراع من مختلف جوانبه، فضلا عن العديد من الدراسات والمتابعات التي كانت حاضرة كلما طرأ جديد على تطورات الصراع، وهو ما يعد إسهاما حقيقيا لا تزال تنفرد به مجلة "السياسة الدولية".

الآن، وبعد مرور ستين عاما على هذا الصراع، كان جديرا بالمجلة أن تصدر عددا خاصا بهذه المناسبة، ليس فقط بسبب الالتزام المهني بضرورة تغطية هذا الملف، وإنما أيضا بسبب التحولات والتغيرات التي طرأت عليه طيلة العقود الستة الماضية، والتي تدفع بضرورة إعادة النظر للصراع عبر رؤى مغايرة. وقد حرصت المجلة، بشكل مستمر، على الالتزام بالمنهج العلمي والأكاديمي في ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك دون تهوين أو تهويل، وهو ما أضفى قدرا كبيرا من الجدية والموضوعية على جميع الدراسات والتقارير التي تناولت هذا الملف الشائك.

وهي محاولة تبدو كما لو كانت استكمالا لما بدأته المجلة قبل أربعة عقود ونيف، حين تناولت الأبعاد المختلفة للصراع من خلال إسهامات وكتابات العديد من المفكرين والباحثين وأصحاب الرأي والتأثير. ولتعميق الاستفادة من هذه الخبرات، وإطلاع الأجيال الجديدة على أبعاد هذا الملف، أثرت إدارة المجلة إعادة إنتاج نماذج من أهم الدراسات التي تناولت الصراع العربي - الإسرائيلي من مختلف أبعاده، سواء من خلال تناول مواقف أطرافه وقضاياه، أو من خلال تتبع مساراته وتطورات، وذلك على الاسطوانة المدمجة المرفقة بالعدد. وهنا، يمكن الإشارة إلى كتابات الدكتور بطرس بطرس غالي التي تناولت الأبعاد السياسية والقانونية التي حددت طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل (أكتوبر ١٩٦٧)، وكتابات الدكتور حاتم صادق التي تناول فيها الوزن العسكري لإسرائيل، وانعكاساته على فرص السلام في المنطقة (يناير ١٩٦٨)، وإسهامات الدكتور على الدين هلال في ملف النكبة والموقف الأمريكي من الصراع (يناير ١٩٧١) و١٩٧٣)، فضلا عن كتابات وإسهامات العديد من أصحاب الأقلام البارزة التي أضفت قدرا كبيرا من الجدية والرصانة على تناول هذا الملف، نذكر منهم - على سبيل المثال لا الحصر - الأستاذ السيد يس، والدكتور محمد السيد سعيد، والدكتور عبد المنعم سعيد، والدكتور عبد العليم محمد، والدكتور وحيد عبد المجيد، وغيرهم كثيرون.

وفي هذا العدد، تسعى المجلة للقيام بنوع من إعادة النظر في الصراع العربي - الإسرائيلي، بأبعاده المختلفة، وهي عملية لا تهدف إلى تقييم مسارات الصراع، سواء التسوية أو المواجهة، فحسب، وإنما أيضا للتفكير فيما آل إليه هذا الصراع، وما رسخه من أنماط إدراكية ساهمت في تشكيل الوعي العربي طيلة العقود الماضية.

وقد عمدنا في هذا العدد إلى التعرف على خبرات وتجارب نفر مهم من النخبة الفكرية التي عاصرت الصراع بمختلف مراحله وأسهمت في استكشاف وبلورة العديد من جوانبه طيلة العقود الأربعة الماضية. في المقابل، كان مهما أن يتم التعرف أيضا على رؤى ومقاربات الباحثين الشباب في الملف نفسه.

وكم كان لافتا ذلك التناظر الفكري والبحثي بين كلا الجيلين، مما يشي بأن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يزال عنصرا حاكما في الإدراك العربي، رغم اختلاف الأجيال والخبرات، فضلا عن اختلاف المواقف والمسارات.

بكلمات أخرى، هذا العدد محاولة أقرب ما تكون إلى "زيارة" أو رحلة إلى الماضي، ولكن بعيون الحاضر، وتطلعات المستقبل، حاولنا فيها إعادة النظر في مفردات الصراع، وما تبقى منها، وتقييم مسارات التسوية والمواجهة، فضلا عن دراسة تداعيات هذا الصراع على حركة النمو والتطور الذاتي في المجتمعات العربية.

فلدينا في هذا العدد رؤية عميقة للصراع العربي - الإسرائيلي، كتبها الدكتور بطرس غالي، ركز فيها على أثر الإخفاقات المتكررة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل على تنامي الفجوة بين الطرفين، وتصاعد حالة العداء والكراهية الشديدة لإسرائيل في المنطقة. وهو يلخص رؤيته في عبارة بليغة يقول فيها: "ما دامت قوة الكلمات، ليست أكبر من قوة الرصاص، فلا أرى حلا عادلا للمأساة الفلسطينية".

في حين يتعرض الدكتور عبد المنعم سعيد لمشروع التسوية العربية مع إسرائيل، وذلك من خلال اختبار المنهج الذي اتبعه الرئيس المصري الراحل أنور السادات في إدارة العلاقة مع إسرائيل. وهنا، يشير الدكتور سعيد إلى الاستراتيجية التي اتبعها السادات في التعااطي مع إسرائيل، والتي مزجت بين خيارى الحرب والسلام، وأجبرت إسرائيل على الدخول في علاقات سلام مع مصر، أفضت لبسط السيادة المصرية على كامل الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

في المقابل، قام الدكتور أحمد يوسف أحمد باستعراض جدلية المقاومة والتسوية، واختبار مدى نجاعة كلا الخيارين، مع التركيز على تطور خيار المواجهة بين العرب وإسرائيل، وهو يقرر أن المقاومة كخيار لم تسقط أهميته، بل كانت هي المحرك الأساسي لجميع الاتجاهات التي حققها العرب في الصراع مع إسرائيل.

وحول تأثير العوامل الخارجية على الصراع العربى - الإسرائيلى، يشير الدكتور محمد السيد سليم إلى الدور الذى لعبته القوى والأطراف الدولية فى ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل طيلة أكثر من نصف قرن، وذلك من خلال استعراض الأدبيات والأطروحات الأكاديمية التى تناولت هذا الموضوع.

ويتناول الدكتور عبد المنعم المشاط مسألة الأمن القومى العربى، وما آل إليه هذا المفهوم، وقد قام فى هذا الصدد بعقد مقارنة مهمة بين مفهومى الأمن الوطنى والأمن القومى. أما فيما يخص العلاقة مع إسرائيل، فيرى الدكتور المشاط أن قيام دولة فلسطينية لن يحد من اعتبار إسرائيل مصدرا لتهديد الأمن القومى العربى، مستعرضا طبيعة الاختلافات العربية - العربية فى تقييم النظر لإسرائيل، باعتبارها مصدرا للخطر.

وتناول المعلق السياسى اللبنانى، حازم صاغية، التطور الذى حدث للمشروع القومى العربى، وانتهاءه إلى مشاريع الدولة الوطنية، وهو يقيم كلا من الاستراتيجية المصرية والسورية فى التعاطى مع الحالة الإسرائيلية، مشيرا إلى الاستغلال الذى مارسه بعض الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية من أجل دعم مصالحها الخاصة.

وفى ما يخص الشأن الفلسطينى على وجه التحديد، يستعرض المفكر الفلسطينى عبد القادر ياسين مسارات التسوية على الجانب الفلسطينى، وتطور الأداء الفلسطينى فى العلاقة مع إسرائيل من خلال نهج التسوية. وهو هنا يشير إلى ضرورة الإبقاء على خيارى المقاومة والسلام دون انفصال.

أما فيما يخص إسرائيل، المشروع والدولة، فقد أثرت المجلة تخصيص ملف العدد لمناقشة كافة الأبعاد التى تتعلق بإسرائيل من الداخل. وقد تناول فيه الدكتور عماد جاد موضوع العقيدة الصهيونية وما تبقى منها، مشيرا إلى أنه على الرغم من اعتقاد التيار الرئيسى فى الفكر السياسى الإسرائيلى بأن الصهيونية قد أدت مهمتها بنجاح فى إقامة الدولة اليهودية ودفع اليهود للهجرة إليها، إلا أن البعض لا يزال يرى للصهيونية دورا رئيسيا فى التعبئة والحشد من أجل اتخاذ القرارات المصيرية التى تمس بقاء الدولة.

ويتناول الدكتور محمد عبد السلام موضوع القوة العسكرية لإسرائيل، مستعرضا نظريات الأمن التى هيمنت على الفكر العسكرى الإسرائيلى. مشيرا إلى أن عملية السلام لم تؤثر كثيرا على مفاهيم الأمن الإسرائيلى، ولم يحدث أن خيار السلام كان يمثل بالنسبة لإسرائيل "خيارا استراتيجيا" دون محددات، بل إن هناك مقولات إسرائيلية تؤكد أن اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، أو أنها يجب أن تكون ضمن أية معادلة تهدف إلى التسوية السلمية.

وفى موضوع "إسرائيل .. إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا"، يتناول الباحث محمد جمعة طبيعة الجدل الدائر فى إسرائيل حول مسألة العامل الديموجرافى، ويخلص إلى أنه من الصعوبة بمكان على إسرائيل أن تجمع بين الاستيلاء على الأراضى من جهة، وزيادة عدد سكانها من جهة أخرى.

ولاختبار مدى تأثير ذلك البعد الديموجرافى على القرار السياسى الإسرائيلى، يحلل الباحث أكرم ألفى أبعاد هذا الموضوع، وذلك من خلال استعراض السياسات الإسرائيلية المختلفة التى تسعى للحفاظ على توازن ديموجرافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفى ما يخص الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية، يتناول الباحث صبحى عسيلة طبيعة الخلاف الداخلى فى إسرائيل حول منهج التسوية. ففى حين ترفض التيارات اليمينية مسألة التسوية، باعتبارها خصما من مكاسب إسرائيل المتحققة والمحتملة، فإن التيارات اليسارية ترى أن عملية التسوية أمر ضرورى فرضته المتغيرات الدولية والإقليمية.

ويختتم هذا الملف بموضوع مميز للكاتب أحمد بهاء الدين شعبان حول قضية "العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل"، مشيرا إلى أن كافة القادة الإسرائيليين، بدءا من "تيودور هيرتزل" وحتى "يهود أولمرت"، قد أدركوا الأهمية القصوى لموضوع العلم والتكنولوجيا فى الصراع مع العرب.

وللتعرف على رؤية جيل الباحثين الشباب للصراع العربى - الإسرائيلى، خصصت المجلة قسما خاصا يستطلع آراء هؤلاء الباحثين، ويستوضح مواقفهم وإدراكاتهم للصراع ومستقبله، ومدى اختلاف رؤيتهم عن تلك التى تبناها كبار الكتاب والمفكرين، الذين كانت لهم بصمات واضحة فى هذا الملف على مدى العقود الثلاثة الماضية.

يوانان لبيب رزق .. وداعا

فقدت "السياسة الدولية"، بل فقدت مصر كلها، علما من أعلام الدراسات التاريخية والسياسية لمصر المعاصرة، هو الأستاذ الدكتور/ يوانان لبيب رزق، عضو الهيئة الاستشارية للمجلة. لقد كان الدكتور يوانان رمزا عظيما للمواطن المصرى، والأستاذ المصرى، والمؤرخ المصرى، وجمع فى شخصيته الفريدة بين عمق المعرفة، ودمائة الخلق، وصدق الوطنية .. رحم الله يوانان لبيب رزق، والهمنا جميعا الصبر والسلوان.

كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟

بين جذور الصراع ومستقبل السلام

د. بطرس بطرس غالي *

في آخر لقاء لي مع إسحاق رابين - في عشاء في مقر سكن السفير الإسرائيلي في نيويورك في ١٢ نوفمبر ١٩٩٣ - طلب مني أن ألقى كلمة، وقد قلت فيها: "إنني أتذكر الكلمات الأولى من كتاب توماس مان (يوسف وإخوته)، والتي يقول فيها "عميقة بئر الزمان هذه. إنها عميقة بالفعل أبار التاريخ في الشرق الأوسط. في بداية القرن العشرين، جاء ثيودور هيرتزل إلى القاهرة للتفاوض مع جدى -الذي كان في هذا الوقت وزيرا للخارجية- من أجل بناء مستوطنة يهودية في سيناء.

بعد ثلاثين عاما، وفي الوقت الذي انضمت فيه مصر إلى عصبة الأمم، اقترح عمى، وكان أيضا وزيرا للخارجية، إقامة حوار بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، حتى يسود السلام أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني. بعد أربعين عاما، رافقت الرئيس السادات في رحلته التاريخية للقدس أتمنى ألا تأتي أجيال أخرى تضيف إلى أبار الزمن قبل إقامة سلام حقيقى فى فلسطين.

لكن الإخفاقات المتلاحقة فى العثور على حل للمشكلة الفلسطينية، والمعاناة المستمرة للفلسطينيين، أدتا، بدلا من تقوية مسيرة السلام، إلى تصاعد حدة العداء الشديد والكراهية لإسرائيل فى المنطقة. هذه الكراهية هى نتيجة شعور قوى بالمهانة والإذلال، يعانى منه العرب الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على الإطلاق على مساعدة أشقائهم الفلسطينيين. فمهما تكن الخلافات الداخلية التى تمزق العالم العربى، فإن هناك شعورا داخليا حقيقيا بالإخاء بين شعوبه. إن العداء العربى لإسرائيل ليس نتيجة للدعاية أو حشو الأدمغة، بل هو مسألة تشعر بها كل الشعوب العربية فى أعماقها وعلى جميع مستوياتها. وقد ساهم هذا التركيز المستمر على غرس إسرائيل فى قلب العالم العربى فى تكريس التأخر والتخلف الذى يعانى منه العرب. وبالنسبة لمصر، ومنذ أول حرب بين العرب وإسرائيل وحتى زيارة السادات للقدس، فقد ركزت كل طاقاتها على محاربة إسرائيل، على حساب مشاكلها الداخلية، واهتمامها بقضاياها الملحة المتعلقة بعلاقاتها مع السودان وتأمين منابع نهر النيل. ورغم التراجع التدريجى لاستخدام شعارات العداء لإسرائيل فى الخطاب السياسى العربى بعد مبادرة

السادات، إلا أنها عادت بقوة من جديد، حيث استغلها الأصوليون لما لها من قدرة رهيبه على تعبئة المواطنين. ولهذا السبب، نرى إيران، التي ليست لديها مشاكل أو حتى حدود مع إسرائيل، تعبر باستمرار عن عدائها لإسرائيل، واعتبارها الشيطان وسرطان العالم الإسلامي.

ولكى نفهم لماذا سيطرت القضية الفلسطينية على مخيلة العرب لكل هذه العقود، فيجب أن نضع تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي في الإطار الأوسع لعملية الاستقلال من الاستعمار. ففي الوقت الذي تصور فيه العرب أن عصر الاستعمار على وشك الانتهاء، وأن عملية الجلاء قد بدأت بالفعل، بحصول الهند على استقلالها - على سبيل المثال - ووجه العرب بنية مستوطنين من الغرب إقامة دولة يهودية - غربية في فلسطين، التي هي بالنسبة لهم أرض عربية بدون أى مناقشة.

ووجدت فلسطين، التي أرادت أن تتحرر مثل الدول العربية المحتلة الأخرى، نفسها وقد فقدت أكثر من نصف أرضها، مما اعتبره العرب ظلماً لا يحتمل، وعودة للواقع الاستعماري، ومملكة الصليبيين، ولكن هذه المرة في شكل حلف يهودي مسيحي.

لقد اعتبر العرب إسرائيل منذ البداية قوة استعمارية غربية زرعت في قلب العالم العربي، وتخوفوا من أن الصلات القوية التي تربط هذه الدولة الجديدة بالغرب ستؤدي إلى إبقائهم تحت الوصاية الدائمة. وعلى مر السنين، اقتنع العرب برغبة إسرائيل في التوسع إلى حد أن تأكد لديهم إقناع، بل هاجس، بأن الدولة اليهودية تنوى تأسيس نفسها من النيل إلى الفرات. وقد تغذى هذا الهاجس على عدد من الوقائع. فبينما نص القرار رقم ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين، على أن تقام الدولة العربية على ٤٥٪ من هذه الأراضي، وجدت هذه الدولة نفسها تتقلص، حسب القرار رقم ٢٤٢، الذي صدر بعد حرب الأيام الستة، لتضم قطاع غزة والضفة الغربية فقط، أي ٢٢٪ من الأراضي. وتأكد لدى العرب رغبة الدولة اليهودية في التوسع أيضاً نتيجة لضم القدس الشرقية، وإعلان ضم الجولان، ومساندتها لإقامة "دولة جنوب لبنان الحرة" التي دعيّت لأن تكون تابعة لإسرائيل، بالإضافة إلى رغبتها في اقتسام سيناء عند خط العريش - رأس محمد - من أجل ضم نصف تلك الصحراء إليها، وإعادة نصفها الغربي فقط إلى مصر.

كما ساهم تاريخ منطقة الشرق الأوسط ككل في إثارة مخاوف العرب، سواء كان ذلك في محاولات "بلقنة" العالم العربي تحت إشراف بريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر، أو العدوان الثلاثي: البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي في حرب السويس عام ١٩٥٦، أو مساندة القوة العظمى، الولايات المتحدة، لإسرائيل بلا شروط خلال كل السنوات الماضية. لقد أظهر كل ذلك إسرائيل وكأنها، بفضل الشتات اليهودي، تملك القدرة على ضمان مساندة المجتمع الدولي.

لقد شعر العرب بأن عليهم مساعدة الفلسطينيين، وتوفير الدعم الدبلوماسي والمالي لهم، منذ أن بدأوا في الترتيب لإنشاء جامعة الدول العربية، التي كان كل أعضائها يسعون إلى التحرر من الاستعمار، وظلوا يدعمون القضية الفلسطينية طوال هذه العقود، ورغم كل المصاعب، لأن هذه القضية كانت في نظر العالم العربي الفصل الأخير من مسلسل حروب التحرير.

لقد ظهر اهتمام العرب بالقضية الفلسطينية في تخصيص فقرة أساسية من بنود ميثاق جامعة الدول العربية لتقرير أن المساس بحقوق العرب الفلسطينيين يضر بالسلم والاستقرار في العالم العربي كله. وبينما أعرب العرب عن تألمهم لما أصاب اليهود في أوروبا، فلم يروا أنفسهم طرفاً في هذه المشكلة، ورأوا من الظلم أن تحل عن طريق ظلم آخر يقع على عرب فلسطين. وبينما أثّرت مشاكل عملية وقانونية أمام ضم فلسطين، كعضو في الجامعة العربية، تم الاتفاق في ملحق خاص على أنه بالرغم من أن فلسطين لم تجسد في شكل دولة لأسباب

خارجة عن الإرادة، فإن ذلك لا يعد سببا يحول دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة، الذي أعطى الحق في اختيار ممثل لفلسطين. وبعد ذلك الوقت، تعامل العالم العربي مع الفلسطينيين بوصفهم مواطنين لدولة فلسطينية يستعمرها الصهاينة. وبينما تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، فقد اتفقت الأخيرة -عدا الأردن- على عدم إعطائهم جنسياتها تحديدا من أجل احترام وحماية حقهم في أن تكون لهم دولة شرعية. وقد رفض غالبية اللاجئين الحصول على جنسية عربية أخرى، لأن ذلك كان يعنى تخليهم عن حق العودة ومقامرتهم بمستقبل الدولة الفلسطينية.

وهنا، يثور السؤال عن سبب رفض العرب لقرار الأمم المتحدة بالتقسيم وإقامة الدولة الفلسطينية عام ١٩٤٧. وربما نرى اليوم أن العرب كانوا مخطئين في ذلك. ولكن في ذلك الوقت، لم يكن ليَجْزُوا أى زعيم عربى على قبول هذه الخطة دون أن يضع حياته في خطر. لقد كان رفض العرب لإسرائيل كاملا، وكان هدف تحرير فلسطين بالكامل يسبق إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي كانت فكرة إقامة دولة على جزء من الأراضي الفلسطينية لا يمكن تصورها.

من ناحية أخرى، لم تكن الدول العربية لديها من المقومات ما يؤهلها لمواجهة قيام دولة إسرائيل بطريقة فعالة. لقد افتقدت هذه الدول -حديثا العهد بالاستقلال- وجود شبكة اتصالات قوية فيما بينها نتيجة لأسلوب إدارة الدول الاستعمارية، والتي كانت تمنع اتصال المستعمرات بعضها ببعض مباشرة. لقد كانت الاتصالات تتم رأسيا بين العاصمة الاستعمارية والمستعمرات: الجزائر - باريس، دلهي - لندن. لكن كان من الممنوع الاتصال المباشر مثلا بين القاهرة والجزائر، ولم يكن ممكنا أن يسافر مصرى مباشرة من القاهرة إلى الجزائر. كل ذلك عرقل التعاون والتضامن بين الدول العربية، ودول العالم الثالث بشكل عام.

من ناحية أخرى، افتقد العرب ثقافة الوضع الدولي التي اكتسبها اليهود -خاصة الأمريكيين منهم- والذين تمرسوا على إقامة اتصالات دولية. فلم يكن للعرب في ذلك الوقت اتصالات كثيرة بالعالم الخارجى، ولا معرفة بأساليب الدبلوماسية الدولية الحديثة. فمن قبل وقوعهم تحت الاستعمار الغربى، كانت العلاقات الخارجية في تاريخ الامبراطورية العثمانية تدار في الأغلب عن طريق الأقليات.

لقد افتقدت هذه الدول مقومات الحداثة في المجال العسكرى أيضا، ولم يكن لديها ما يتيح تنظيم تحالف عسكرى فيما بينها، وإدارة حرب تشترك فيها عدة جيوش، بما يتطلبه ذلك من دقة عسكرية، وحرص على التوافق الزمنى. وفي النهاية، لم يكن الزعماء العرب مجتمعين على رؤية موحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويرجع ذلك إلى التنافس الذى غذته الدول الاستعمارية السابقة، والتي احتفظت بنفوذ قوى في بعض الدول العربية، حتى بعد أن حصلت على استقلالها. وانقسمت الجامعة العربية بين تيارين: التيار الهاشمى ويضم: الأردن والعراق، والذى أيد ضم الضفة الشرقية للأردن، وإقامة مملكة موحدة، والتيار المصرى- السعودى، الذى أيد بناء دولة فلسطينية مستقلة.

وعند التصويت على عملية التقسيم في الأمم المتحدة، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، قام ممثلو الدول العربية بمغادرة الجمعية العامة، وأعلنوا أن قرار التقسيم باطل. لقد تصور العرب أنهم سيفوزون بسهولة في حرب ١٩٤٨ على مجموعة من المستوطنين ليس لديها جيش نظامى. وقد قللوا، بلا شك، من شأن القوة والتصميم الإسرائيلى. ولكن نظرا للاختلال فى التوازن العددي بين اليهود والعرب، تصورت الدول العربية أنه يمكنها الانتظار، وأنه حتما، خلال سنوات قليلة، سيتم اكتساح الدولة اليهودية. وفي المخيلة العربية، لا تزال - حتى اليوم - فكرة أن الديموجرافيا ستلعب يوما ما دورها لصالح العرب، وبالتالي ما عليهم إلا المقاومة والانتظار.

وبعد اتفاقيات الهدنة، عزل الخصوم أنفسهم داخل مواقف رافضة للآخر، وهو ما منع أى نوع من الحوار. فالعرب، من جانبهم، لم يعترفوا بالدولة الإسرائيلية، التي لم تظهر على أية

خريطة عربية، والإسرائيليون من جانبهم لم يعترفوا بوجود الشعب الفلسطيني.

وبينما انقسم العالم العربي، حتى منتصف الخمسينات من القرن الماضي، حول أولوياته السياسية، بين من فضل النضال من أجل استقلال جميع الدول العربية، ومن رأى أن فلسطين يجب أن تكون لها الأولوية، فإن وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر عام ١٩٥٢ حسم جدلاً مشابهاً داخلها. فقد كان هناك من المسئولين المصريين في هذه الفترة من يرى - اتساقاً مع السياسة المصرية التقليدية - أن مشاكل مصر الأساسية تكمن في علاقاتها مع السودان وفي إدارة مياه النيل، وكان هناك من يؤيد الاستمرار في الحرب مع إسرائيل. لقد اعتبر الضباط الأحرار الاستعمار والإقطاع والفساد وحالة الخراب التي وصل إليها الجيش السبب في هزيمة ١٩٤٨، وكان لديهم رغبة، وإن لم تكن معلنة، في الانتقام لهذه الهزيمة واستعادة مكانة الجيش. وبوصولهم إلى الحكم، أصبح من الواضح أن الحرب مع إسرائيل ستعود مرة أخرى، إن أجلاً أم عاجلاً.

وقد جاءت مشاركة إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر لتؤكد صورة إسرائيل كدولة استعمارية غربية، ولتؤجج المشاعر المناهضة للاستعمار والكراهية لإسرائيل على المستوى الشعبي. لقد استطاع عبد الناصر تحويل الهزيمة العسكرية في هذه الحرب إلى نصر سياسي. كما ساد الاعتقاد بأن إسرائيل لم تكن أبداً لتستطيع احتلال سيناء دون مساهمة الفرنسيين والإنجليز، وكل ذلك ساهم في التمهيد لمواجهة عسكرية جديدة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٦٧. ولا أعتقد شخصياً أن الرئيس عبد الناصر كان يرغب حقيقة في أن تتصاعد أزمة ١٩٦٧ إلى حرب جديدة، ولكنه كان يهدف، من خلال مناورة سياسية، إلى إثراء إسرائيل عن مهاجمة سوريا، وربما كان يهدف إلى حث القوتين العظميين على التدخل لمنع الحرب، وبالتالي الوصول إلى فوائد سياسية كبيرة لمصر في أثناء التفاوض الدولي لحثها على الامتناع عن الدخول في مواجهة جديدة مع إسرائيل.

ومازلت أعتقد أن الدعاية العربية الصاخبة، التي صاحبت تلك الأزمة، سمحت لإسرائيل بأن تبدو بصورة الضحية، وأدت إلى تقوية معسكر الصقور في إسرائيل لصالح الحرب. إن اتخاذ موقف أكثر اعتدالاً، على الجانبين المصري والإسرائيلي، كان كفيلاً بتجنب الحرب والوصول إلى حل سلمي. ورغم الهزيمة المدوية، فقد تفجرت مشاعر الشعوب العربية في كل مكان، تدعو عبد الناصر إلى البقاء والاستمرار في النضال. وكانت اللآلئ الثلاث الشهيرة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، عقب الحرب، تعبيراً عن إدراك القيادات العربية لقوة هذه المشاعر الشعبية. ورغم أن إسرائيل قدمت عرضاً في ذلك الوقت للانسحاب من سيناء وهضبة الجولان، في إطار توقيع سلام شامل على أساس ترسيم حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، إلا أنه كانت هناك، هذه المرة أيضاً، استحالة تاريخية لأن يخاطر أى زعيم عربي ببذاء مباحثات مع إسرائيل في ظل المشاعر العارمة المناهضة لإسرائيل في العالم العربي. وبعد قليل، لم يعد العرب يتحدثون عن هزيمة، بل نكسة، وخسارة لمعركة أمام تحالف أمريكي - إسرائيلي. وساد الاعتقاد بأن الوقت يلعب في صالح العالم العربي، وأنه سوف ينتقم إن أجلاً أم عاجلاً.

وبينما انتهج الرئيس عبد الناصر سياسة عربية شاملة، فقد اعتمد الرئيس أنور السادات رؤية مختلفة عند توليه السلطة، حيث كان مقتنعاً بأن حل المشكلة العربية - الإسرائيلية يعتمد أساساً على الولايات المتحدة. وهو في ذلك أحيا التوجه التقليدي للسياسة المصرية، والتي، حتى إنشاء الجامعة العربية في ١٩٤٥، لم تكن تهتم كثيراً بالعالم العربي، بل كانت تسعى لإقامة علاقات مثمرة مع الدول الأوروبية الكبرى، والتي تعد الولايات المتحدة الامتداد الطبيعي لها. كان الخديو اسماعيل يردد أن حلمه أن يرى مصر قطعة من أوروبا. وكاتبنا الكبير طه حسين أعلن، في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر"، الذي نشر في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، أن المستقبل الثقافي لمصر يرتبط بالثقافة الغربية. وقد لعبت حرب أكتوبر دوراً كبيراً في تفعيل هذا التحول، حيث اعتبر العالم العربي عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف انتصاراً عربياً عظيماً، هز ثقة الجيش الإسرائيلي المشهور بأنه لا يقهر. لقد كان لهذه الحرب

تأثير كبير على إعادة التوازن، ليس للقوى العسكرية، ولكن للقوى النفسية والدبلوماسية، مما سمح لمصر بأن تستعيد كرامتها ودورها كزعيمة للعالم العربي.

لقد أمضى الرئيس السادات أربع سنوات بعد حرب ١٩٧٣، محاولاً تكوين جبهة مشتركة فاعلة تضم الدول العربية والفلسطينيين لتفاوض من أجل الوصول إلى حل للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث كان مقتنعا بأن العالم العربي من مصلحته أن يتحد وأن يتحدث بصوت واحد. ولكن بمرور الوقت، توصل السادات إلى قناعة بأنه "إذا كان علينا الانتظار لتحقيق هذه الجبهة المشتركة، فلن نتقدم أبداً". لذلك، بدأ السادات يفكر في استراتيجية غير مسبقة، وشخصية تماماً، لكسر جمود الوضع السياسي بين مصر وإسرائيل، ودفع الأمور إلى الأمام. رة السادات بزيارة القدس، والتي صدمت العالم العربي كله. وبينما كان ن اعتبروا السادات خائناً، كان هناك أيضاً من أكد أن هذا التحرك لن يسي نحن الذين رافقناه في رحلته لم نكن واثقين تماماً بأن هذه الخطوة الأولى تسير في الاتجاه الصحيح.

ولا أعتقد إطلاقاً أن السادات تصور منذ البداية عقد سلام منفصل، بل كان يعتقد أن عليه، بسبب وجوده على رأس أكبر بلد عربي، مسئولية تجاه الشعب الفلسطيني. وكان يأمل في إعطاء دفعة لمسيرة السلام بحيث تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فقد وجهت القاهرة الدعوة إلى كل من سوريا، والأردن، ولبنان، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والأمم المتحدة، ومنظمة التحرير، وفلسطين، لحضور مؤتمر يمهد لإعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط. ولكن الدول العربية والفلسطينيين رفضوا حضور هذا المؤتمر الذي عقد في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧، بحضور مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة. لقد قدرت في ذلك الوقت أن الفلسطينيين قد أضاعوا بذلك فرصة تاريخية لإقامة اتصالات، ولو غير مباشرة، مع الإسرائيليين. ولكن يجب أن أعترف بأنه حتى لو كان الفلسطينيون قد قبلوا، فإن الإسرائيليين في ذلك الوقت كانوا سيرفضون المشاركة.

لقد واصل الرئيس السادات مسيرة المفاوضات المصرية - الإسرائيلية، رغم الرفض العربي، لأنه كان حريصاً على استعادة كافة الأراضي المصرية، ومقتنعا بأن مصر لن تستطيع العمل بفعالية لكسب حقوق الفلسطينيين إلا إذا تخلصت أولاً من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء. وبالرغم من توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، فإن هذا السلام أضحى بارداً بعد أن وضع للجميع أنه لم يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية، ولم ينجح في أن يكون الحلقة الأولى من سلام إسرائيلي - عربي شامل.

لقد أظهرت تطورات عملية السلام بين مصر وإسرائيل أن الإسرائيليين كانوا يسعون فقط للوصول إلى سلام منفصل مع مصر. وفي أثناء مباحثات كامب ديفيد، رفض الوفد الإسرائيلي اعتبار القضية الفلسطينية قضية سياسية، وسعى إلى تقليصها لتصبح مجرد تفصيلات عملية للإدارة المحلية للأراضي الفلسطينية. عمى البصيرة هذا إزاء الواقع الفلسطيني بدا لنا مثيراً للدهشة، فقد كان يماثل تماماً موقف العرب الذين أنكروا وجود الدولة الإسرائيلية كل تلك السنوات.

لقد اعتقد الإسرائيليون، ولمدة طويلة، أنهم يستطيعون صرف النظر عن المطالب الفلسطينية، وأن الوقت يسير لصالحهم، وأن الدول العربية سوف تتعب في النهاية من قتال يبدو أنه لا يتقدم. وبالتالي فإسرائيل، يوماً ما، ستستطيع التوصل إلى سلام منفرد مع كل جيرانها العرب بدون أن تضطر إلى القبول بإقامة دولة فلسطينية. لقد كان هذا وهماً أو خطأ جسيماً.

لقد أدت معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقسوة القمع الإسرائيلي للانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى ثم الثانية، واستمرار عمليات الاستيطان، إلى إضعاف معسكر السلام العربي. لقد تزايدت برودة السلام المصري - الإسرائيلي، على سبيل المثال، مع تصاعد قمع

إسرائيل "لانتفاضة الحجارة"، حيث بدأت نقابات الأطباء والمحامين والصحفيين تعارض أى اتصال مع إسرائيل. وطالب البعض باستدعاء السفير المصرى فى إسرائيل، بل وطالبوا بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. ما لم يستطع الإسرائيليون فهمه هو أن العنف والبؤس اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون يقويان الأصوليين والمتطرفين ويضعفان معسكر السلام العربى، وأن السلام المصرى - الإسرائيلى سيظل باردا، والرأى العام المصرى سيظل معاديا بشدة لأى تطبيع فى العلاقات مع الدولة الإسرائيلية، مادامت المشكلة الفلسطينية لم تحل.

لقد تبين خيار "مصر أولا" مع الرئيس السادات، وأنا مقتنع بأن انصار جبهة الرفض سوف يدركون فى النهاية أن الحوار مع إسرائيل هو الفرصة الوحيدة لحل هذا الوضع المعقد والدموى. وقد رحبت مصر فى عام ١٩٨٨ بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية فى الجزائر الاستقلال الفلسطينى، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. إن إعلان منظمة التحرير عن استعدادها للتفاوض مع إسرائيل، بينما أدانت مصر بشدة عندما قامت بالشيء نفسه عام ١٩٧٧، أظهر أننا كنا على حق. كما رحبت مصر أيضا برغبة الرئيس الأمريكى، الجديد فى ذلك الوقت، جورج بوش الأب، فى لعب دور أكبر لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، لأنها كانت مقتنعة بأن الأمريكيين يملكون مفتاح المشكلة.

ورغم أن مؤتمر مدريد للسلام، الذى تمخض عن الاهتمام الأمريكى فى ذلك الوقت، كان إلى حد ما مسرحية سياسية، وجرى فى مناخ عدائى، إلا أن أهميته كانت تكمن فى أنها المرة الأولى التى طرحت فيها المسألة الوطنية الفلسطينية بوضوح على جدول أعمال مؤتمر دولى. فخلال مدة طويلة، ظل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى صراعا لا يهم أحدا على المستوى الدولى، "صراع يتيم"، وقد أعطت رعاية القوتين العظميين الأهمية الواجبة للقضية الفلسطينية لأول مرة. من ناحية أخرى، كانت هذه هى المرة الأولى التى أخذ فيها الفلسطينيون الفرصة لكى يمثلوا أنفسهم فى مؤتمر دولى بشكل يكاد يكون مستقلا.

وعندما تم الإعلان عن اتفاقيات أوسلو، تلقينا فى مصر هذا الخبر برضا ممزوج بشيء من السخرية. فها هى منظمة التحرير تنطلق فى العملية نفسها التى خططنا لها فى عام ١٩٧٨، مع الفارق أنهم لو كانوا انضموا إلينا فى ذلك الوقت لحصلوا على أكثر بكثير مما توصلوا إليه فى أوسلو. ولكننا بقينا فى حالة ترقب، فأوسلو لم تكن أكثر من خطوة أولى، بلا قيمة إن لم تتبعها خطوات ثانية. وبالفعل، فقد اصطدمت المفاوضات على المسار الفلسطينى بعقبات عديدة، نبع كثير منها من عدم تقدير إسرائيل لشعور الفلسطينيين الذين عانوا الاحتلال لعشرات السنين، حيث كان العمل أو البناء أو الانتقال ممنوعا بدون موافقة الإدارة الإسرائيلىة. لقد كان من الطبيعى، على سبيل المثال، من أجل إعطاء مصداقية للاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلىة، أن يشعر الفلسطينيون عند عودتهم إلى غزة بأنهم يعودون إلى وطنهم. ولكن إصرار الإسرائيليين على إجراءات مشددة، وتعميم التفتيش الجسدى عند نقاط التفتيش والمعابر على حدود الأرض التى قدموها إلى الفلسطينيين، كأرض ذات سيادة، كان مسألة غير محتملة على الإطلاق بالنسبة لهم. كان على الفلسطينيين الانتظار لساعات، بل وأحيانا ليوم كامل، قبل أن يصلوا إلى التفتيش الجسدى، وهذا الانتظار كان أحد رموز الاحتلال القمى. وأتذكر فى هذا الصدد تصريحات ديزموند توتو فى عام ٢٠٠٢، والتى ندد فيها بالسياسة الإسرائيلىة فى الضفة وغزة، وإهانة الفلسطينيين عند نقاط التفتيش والحواجز ومعاناتهم، وقارنها بالطريقة التى كان جنود الشرطة البيض يمنعون بها السود من التنقل بحرية فى نظام الفصل العنصرى.

لقد كانت مواصلة إسرائيل لسياسة بناء المستوطنات عقبة أساسية أمام مسيرة السلام. ومنذ مفاوضات كامب ديفيد، كنا نقول للإسرائيليين: كيف تريدون إعطاء أمل للفلسطينيين بالتوصل إلى حل لمشاكلهم، إن كنتم كل يوم تبنون مستوطنة جديدة؟ إن مواصلة عمليات استيطان الأراضى فى الوقت نفسه الذى كانت إسرائيل تقوم فيه بالتفاوض من أجل السلام، بل وعلى مستقبل الضفة الغربية وغزة، جعلها تفقد كل مصداقية فى نظر العرب

والفلسطينيين. لقد كانت سياسة بناء المستوطنات أفضل وسيلة لدعم المتشددین العرب، وإضعاف أنصار السلام.

وفى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تبني مساكن جديدة للمستوطنين، فإنها كانت تدمر منازل الفلسطينيين، فى سياسة تتناقض تماما مع كل المواثيق الدولية. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر تقرير أعده بيتر هانسن، مدير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، أنه منذ انطلاق الانتفاضة الثانية وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، دمرت إسرائيل ١١٣٤ منزلا فى غزة، تاركة عشرة آلاف شخص بلا مأوى. ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢، كانت إسرائيل تدمر شهريا ٢٢ منزلا، وبعد عام ٢٠٠٣، ارتفع العدد إلى ٧٢ منزلا شهريا. لقد زادت هذه السياسة المتعمدة من تدمير المساكن والبنية التحتية من البؤس فى غزة، والتي كانت، ولا تزال، فى حالة مزرية. زيادة رهبة فى السكان، بطالة متفشية، ووضع اقتصادى مفرج، مع قصور شديد فى نظام الصرف الصحى وشبكة المياه النقية والكهرباء.

إن الاحتلال العسكرى، ومصادرة الأراضى، والتوسع فى المستوطنات السكانية، والعجرفة وعدوانية المستوطنين والسلطات الإسرائيلية، هى التى غدت ما يطلق عليه "الإرهاب الفلسطينى"، بقيامها بالقضاء على كل أمل فى العثور على حل لهذا البؤس. إن إسرائيل، التى تزعم أنها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، استخدمت إجراءات ضد الفلسطينيين يمنعها أى نظام ديمقراطى، ومنها سياسة الاغتيالات الموجهة، التى تتناقض بشكل صارخ مع الاخلاق والقانون. إن اغتيال القيادات الفلسطينية من حماس، مثل يحيى عياش، والشيخ أحمد ياسين، يبرر فى نظر الفلسطينيين دم الإسرائيليين، ضحايا العمليات الانتحارية.

لقد عاتب الجميع عرفات لأنه، فى الجولة الأخيرة للمفاوضات فى طابا، رفض فى اللحظة الأخيرة التوقيع. ولكن ذلك كان يعنى أن نطلب منه تقديم تنازلات غير محتملة، بدون الحصول على ضمانات حول تطبيق هذه الاتفاقيات أو احترامها من قبل إسرائيل. لقد رفض عرفات تقديم المزيد من التنازلات من أجل أن يظل رمزا للمعركة الفلسطينية، بأمل أن يكون المستقبل أكثر مناسبة للفلسطينيين. ولا يزال هناك الكثير من الفلسطينيين، والمؤرخين، يرون أن إسرائيل "حادث تاريخى"، و"ظاهرة عارضة"، وأنها فى طريقها إلى الزوال فى غضون خمسين أو ثمانين عاما. ومادامت الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية لم يتم تحديدها والاعتراف بها، فإن الإسرائيليين، مثل الفلسطينيين، سيعيشون فى فكرة توسيع حدودهم على حساب الآخر، وهو ما يمثل كابوسا للجميع.

إن التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية يبقى صعبا، نتيجة لعدم المساواة العميق بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، فإن الانسحاب الإسرائيلى من غزة يصبح، فى التحليل الأخير، بلا قيمة، إن كان لابد من الحصول على تصريح من الإسرائيليين لإجراء الاتصالات بين غزة والضفة الغربية، وحيث لا يحق للفلسطينيين بناء ميناء أو إعادة بناء المطار، وحين يمتلك الإسرائيليون القوة العسكرية التى تمكنهم من إعادة احتلال غزة بين ليلة وضحاها، إن قرروا ذلك. من ناحية أخرى، فإن الجدار العازل فى الضفة الغربية لا يبنى بأى شكل من الأشكال بتقارب إسرائيلى - فلسطينى. إن هذا الجدار يجعل حياة الفلسطينيين مستحيلة تماما، ويمنع أى قدرة لهم على التحرك بسهولة، نظرا للتكدس عند نقاط التفتيش، كما أنه يجور على الأراضى الفلسطينية.

إن هناك مليون عربى داخل إسرائيل نفسها قد عانوا لعقود من التهميش، إن لم نقل الإذلال، فى مجتمع إسرائيلى لم يكن بالتاكيد مجتمعهم. ولم تتوصل إسرائيل إلى حل لدمج هؤلاء العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، والذين واجهوا رفضا مزدوجا: فهم بالنسبة لإسرائيل يشكلون طابورا خامسا محتملا فى قلب المجتمع الإسرائيلى، وينظر إليهم - بشك على الأقل - من فلسطينى الأرض المحتلة بوصفهم "يوافقون على كل ما يطلب منهم".

ويبدو لى، بديهيا، أنه لن يكون من الممكن حل كل المستعمرات اليهودية، وبالتالي سيبقى

أيضا سكان يهود في فلسطين. ومن الضروري خلق ظروف مناسبة لتعايش وتواصل كل هذه الجماعات، والجدار العازل لا يشجع على ذلك.

من ناحية أخرى، يعاني الفلسطينيون من التمييز في قضية حق العودة. فاليهود من جميع أنحاء العالم لهم حق العودة إلى إسرائيل، بينما الفلسطينيون، الذين عاشوا على هذه الأرض منذ نصف قرن فقط، ليس لديهم هذا الحق. ويشير الإسرائيليون دائما في هذا الصدد إلى خوفهم من "غزو عربي"، وعودة ثلاثة ملايين فلسطيني إلى إسرائيل. إن ذلك لا يعدو أن يكون وهما، ولا يمكن تخيل عودة شاملة لفلسطيني الشتات. ولكن يبقى لهذا الحق قيمة رمزية، حيث تعود نسبة ما على الأقل من الفلسطينيين بشكل يسمح بجمع شمل أعضاء العائلة الواحدة. ويظل الاعتراف بحق العودة مسألة جوهرية لدى الفلسطينيين، لأنه يعني أن إسرائيل تعترف بمسئوليتها في خلق مشكلة اللاجئين، وذلك على نفس مستوى اعتراف الدول بجرائم الحرب التي ارتكبتها، كما أنه يتضمن تقديم تعويضات على غرار تلك التي حصل عليها اليهود من ألمانيا. ولن تكون هناك أي مشكلة بعد إنشاء الدولة الفلسطينية أن يستقر فلسطينيو الشتات في البلاد العربية المختلفة، بوصفهم مواطنين لدولة أجنبية، وليسوا لاجئين.

إن التصالح والتعايش والتعاون في المنطقة لن يتحقق إلا بحوار غير عنيف يستمر على المدى الطويل. وما دامت قوة الكلمات ليست أكبر من قوة الرصاص، حسب الاستعارة التي قدمها كامو، فلا أرى أي حل عادل للمأساة الفلسطينية. لقد كنت أتمنى، عندما أصل إلى نهاية حياة عملية طويلة، أن أستطيع رؤية النور ينبثق أخيرا في نهاية النفق. ولكن الواقع لا يترك لي إلا حيزا صغيرا من الأمل في تحسن الوضع خلال السنوات المقبلة. وأخشى، مثلي مثل موسى والسادات، أنني لن أرى أرض الميعاد هذه.

السادات ومنهج جديد لإدارة الصراع

د. عبد المنعم سعيد

استن الرئيس الراحل أنور السادات طريقاً جديداً لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، يكفل تقليص الامبراطورية الإسرائيلية ولا يوسعها، وينتهرز الفرصة ولا يضيعها. وفي الحقيقة، فإنه يخلقها خلقاً، ويضعها في خدمة المصالح القومية المصرية. وبذلك، استرد لمصر كرامتها بعد هزيمة قاسية، واسترد سيناء كاملة غير منقوصة إلى السيادة المصرية.

وكان الطريق الذي اختطه الرئيس السادات قائماً على مشروع للمقاومة، ومشروع آخر حقيقي من أجل السلام، يضع إسرائيل وشعبها أمام خيار وجودي. وكان مشروع المقاومة ممثلاً في حرب أكتوبر المجيدة. أما مشروع السلام، فقد كان ممثلاً في زيارته التاريخية للقدس. وفي المشروع الأول، كانت الرسالة أن مصر لن تسكت عن احتلال أراضيها. وإذا أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها، فإن عليها أن تدفع الثمن بالدماء والضحايا. وفي المشروع الثاني، أن هناك أملاً لكي تعيش إسرائيل في المنطقة دون أحلام إمبراطورية. أيامها، لم يشغل الرئيس السادات نفسه كثيراً بالأحاديث الذائعة عن "التطبيع" أو "التطبيع المجاني"، فقد كان عالماً تماماً - كما ينبغي لرجل الدولة أن يعلم - أنه في السياسة لا يوجد تطبيع بالمجان ولا انسحاب بالمجان أيضاً. وأصبحت سلامة الخطوات السياسية والدبلوماسية ليست مرتبطة بالانتقام أو الغضب أو النكاية أو إشفاء الغليل، وإنما المعيار الأول والأخير هو القدرة على تحرير الأرض المحتلة. ولم يكن الرئيس السادات منشغلاً بالدفع القانوني، والقانونية المضادة، ولا التفسيرات تلو التفسيرات للقرارات الدولية، ولا كان ممن يتشققون بالحديث عن الشرعية الدولية، أو يشعر بالارتياح لأنه كسب نقطة أمام الرأي العام العالمي، أو أضاف قراراً جديداً مؤيداً من الأمم المتحدة. فقد كان السؤال الجوهرى هو إلى أى حد يفيد تحرك ما - عسكرياً كان أو سياسياً أو دبلوماسياً - في تحرير الأرض وإعادتها إلى أصحابها؟

وربما كان الرئيس السادات وحده هو الذي كسر القاعدة عندما فاجأ الإسرائيليين والأمريكيين بقرارات استراتيجية كبرى، وتحركات تكتيكية صغرى لم تكن أبداً في دائرة الحساب، فخاض الحرب عندما ساد الظن بأن الحرب مستحيلة، ونهب إلى القدس من أجل السلام عندما أصبحت الحرب لا مفر منها. وما بين الحرب والسلام، لم يكف السادات أبداً عن

المبادرة وطرح المبادرات التي كانت تجعل الأطراف الأخرى جميعها تلهث حول تحركاته ومبادراته، وكانت النتيجة هي تحرير سيناء (٦١ ألف كيلومتر مربع أو ثلاثة أمثال إسرائيل وعشرة أمثال الضفة الغربية وقطاع غزة) وكانت بعض هذه المبادرات الساداتية تبدو غريبة للكثيرين وعندما دعا الممثلة إليزابيث تيلور إلى اللقاء معه، ظنت كثرة أن ذلك من أجل الشهرة والتمسح مع هوليوود. وعندما دعا إلى بناء مجمع للاديان في سيناء، ظن البعض أن ذلك نوع من التزيد في ممالة الإسرائيليين. وعندما قال لبريزنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، إنه يرغب في أن تكون مصر عضوا في حلف الأطلسي، كان الأمر لدى البعض نوعا من التزيد في ممالة الغربيين، ولكن كل ذلك كان جزءا من استراتيجية أكبر للتحرير والتخلص من الاحتلال. ولكن الذي يهتما هو أنه - ولرة واحدة في التاريخ المعاصر - كنا نحن الذين نجعل الإسرائيليين والغربيين يرقصون على أنغامنا وليس العكس.

لقد كان الرئيس السادات أول الجادين في العالم العربي، الذي لم يشن فقط حربا ناجحة بالدم والنفط عام ١٩٧٣، دفعت إسرائيل والولايات المتحدة ثمنها غالبا، وإنما مد يده في الوقت نفسه إلى الولايات المتحدة في تحالف استراتيجي يخلق مصالح هائلة لواشنطن ويجعلها جادة جدا في عملية السلام. وكانت نتيجة هذه المعادلة الجادة هي الانسحاب الإسرائيلي على مرتين من الأراضي المصرية من خلال اتفاقيتين للفصل بين القوات، ومرة من الأراضي السورية من خلال اتفاقية أخرى. ولما بدا أن زمن الدم والنفط يمكنهما أن يذهبا بسبب المزايدات العربية حول مدى الثقة الواجب وضعها في جدية الولايات المتحدة، كانت زيارة السادات للقدس هي التي أعادت تشكيل المصالح الأمريكية والإسرائيلية في اتجاه السلام.

وكان أهم ما يعرفه السادات هو أن الزمن عامل مهم في المعادلة كلها، لأن الزمن يخلق شرعية لمن لا شرعية له، وقبولا من العالم لمن لا قبول به، وقد برعت إسرائيل في استغلاله. كما كان يعلم أن الزمن يخلق حقائق جديدة لا يستطيع أحد تجاهلها بعد ذلك. وكانت المستوطنات تبنى وتمتد في سيناء حتى قطعها اتفاق السلام، ولكنها استمرت في البناء والامتداد في كل الأراضي المحتلة التي أصر أصحابها على اتباع طريق آخر. وكان السادات يعرف أن الفرص عندما تضيق يصعب استعادتها مرة أخرى إلا بثمان جديد، وقد أضاع العرب القبول بقرار التقسيم ثم دخلوا حربا كاملة في ١٩٤٨ من أجل تطبيقه دون استعداد للإعلان عن ذلك. وكان يعرف أن العرب الذين يطالبون بتطبيق القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩ - الخاص بالتسوية واللاجئين معا - سبق لهم أن رفضوا القرار في الوقت الذي قبلته إسرائيل. وقد كانت الفرصة المصرية متاحة لاستغلال نتائج حرب أكتوبر، ولإستغلال نتائج الأزمة النفطية العالمية. ولم يكن السادات على استعداد لإضاعته كما فعل آخرون، واسترد أرض سيناء المقدسة، تاج الأرض المصرية، وبرة الشرف المصري، وتقلصت الإمبراطورية الإسرائيلية وتراجعت فاقدة ٩٠٪ من الأراضي التي احتلتها.

وكما يقال عادة، فإن السياسة والدبلوماسية هما استمرار للحرب بوسائل أخرى، والحرب هي حالة من التناقض الحاد في المصالح الاستراتيجية والمادية والقيمية. ولمن تابع المفاوضات الإسرائيلية - المصرية من أول زيارة الرئيس السادات للقدس وحتى جلاء الإسرائيليين عن طابا بعد تحكيم دولي، يجد صراعا متعدد الأبعاد. وفي هذا الصراع، لم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس تطبيعا بل تغيير للبيئة التفاوضية العالمية والمحلية. ولم تكن لقاءات الوفود وسحبها وفضها وانعقادها إلا عمليات كر وفر، وهجوم ودفاع، لم يكن فيها تطبيع أو تدليع. وفي النهاية، كانت الجائزة المصرية هي تحرير الأراضي المصرية المحتلة حتى آخر ملليمتر فيها.

الجائزة الكبرى :

ونقطة البداية أن سيناء مثلت أكبر جائزة حصلت عليها إسرائيل في صراعها مع العرب، ولم تكن هناك أرض أخرى تماثلها في المشروع الإسرائيلي الإمبريالي - الكولونيالي - الاستيطاني - الإمبراطوري. بل إنه حتى من الناحية التاريخية والدينية - على مستوى الحقيقة أو الخرافة - كان فيها ما يكفي لمنافسة فلسطين ذاتها أو التكامل معها، حسب حكايات الكتب المقدسة وروايات التاريخ، ما حدث منها وما لم يحدث.

فمن ناحية المساحة، كانت سيناء تمثل ٦١ ألف كيلومتر مربع، أى ثلاثة أمثال إسرائيل ضمن حدودها التى انتهت إليها بعد حرب ١٩٤٨، ولم تكن هذه المساحة صحراء جرداء وإنما امتداد عبقري على البحرين الأبيض والأحمر وخليجي السويس والعقبة، ورأس جسر أسبوى على أولى عتبات إفريقيا، وحاضنة إفريقية لأول تعبيرات آسيا، ونافذة على الكتلة الحضارية العربية بتصريحاتها الشامية والحجازية والنجدية حتى بلاد بين النهرين. ومن الناحية الاقتصادية، لم يكن هناك فى المنطقة - حتى فى كل فلسطين - ما يماثل سيناء من حيث التنوع بين السهل والجبل، والشاطئ، والصحراء، والتعدين والصيد، والبتترول والغاز والسياحة، ومزارات الأنبياء والمرسلين وأولياء الله الصالحين. ومن الناحية الاستراتيجية، فإن شبه الجزيرة محاطة بالبحر من كل الجهات تقريبا. وبالنسبة لدولة لديها تفوق استراتيجى جوى، فإن صحراءها معبر للقوات المدرعة والميكانيكية، وبينها وبين وادى النيل مانع مائى هائل هو قناة السويس. وفوق ذلك كله، فإن الجائزة كانت شبه خالية من السكان، ومن فيها من الجماعات السكانية مبعثرة، ولا يشكل أى منها مانعا بشريا كبيرا يصعب على قوة استعمارية غاشمة وعنيفة، مثل إسرائيل، أن تسيطر عليه لفترات طويلة.

وهكذا، كانت سيناء جائزة كبرى وعامرة بالخيرات للمستعمر الإسرائيلي، لا تماثلها أرض عربية أخرى احتلتها فى نفس الحرب المشنومة أو فى الحروب السابقة عليها. ولم تكن هناك مصادفة أنه فى عام ١٩٧٧ قبل شهر من زيارة الرئيس السادات للقدس، كان ٩٠٪ من الإسرائيليين يعتبرون سيناء أكثر أهمية لإسرائيل من كل الأراضى العربية الأخرى بما فيها القدس الشرقية. ولم يكن صحيحا أبدا ما دار فى أقوال وكتابات عربية أن إسرائيل لم تعتبر الأراضى المصرية المحتلة جزءا من مشروعها الاستعماري، أو أنها كانت تعتبرها أرضا قاحلة لا فائدة منها ولا رجاء. وعلى العكس من ذلك تماما، كانت الدولة العبرية تعتبرها امتدادا للنقب وعمقا استراتيجيا حاميا وراذعا، كما أنها كانت مصدرا للنفط والطاقة، ومنفذا عابرا إلى إفريقيا، ومركزا للتفاوض والمقايسة حتى على قناة السويس. وفى بلد محدود المساحة ومخنوق المجال، قدمت سيناء فسحة غير عادية للتنفس الجغرافى والاستراتيجى والمتعة السياحية والمكانة العالمية لدولة نجحت - رغم كل منطق - فى الاستيلاء على ثلاثة أمثال مساحتها. ولم تتوان إسرائيل ليس فقط عن الاستغلال الاقتصادى والاستراتيجى لسيناء، بل إنها بدأت وضعها تحت دائرة الاستغلال السكانى من خلال سلسلة من المستوطنات. وأكثر من ذلك، بدأت فى نسج القصص التوراتية والتاريخية عن العلاقة بين إسرائيل وسيناء. وخلال هذه الفترة، انتشر رسل إسرائيليين فى طول العالم وعرضه يقولون إن سيناء لم تكن جزءا دائما من مصر، وإنما كانت معبرا لحركة الإمبراطوريات والدول، كان آخرها الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإن الاحتلال الإسرائيلى لها هو مجرد حلقة جديدة من حلقات التاريخ الذى يكتبه ويحدده المختصر.

وللحق، فإن كل ذلك لم يكن جديدا على إسرائيل، فقد دأبت على ربط توسعاتها الإمبريالية بمبررات تاريخية ودينية وأخلاقية، ولم تكن سيناء، على عكس كل ما قيل بعد التحرير، استثناء من هذه القاعدة. ولأسباب متنوعة، كان العالم على استعداد للاستماع إلى هذه المبررات، خاصة العالم الغربى الذى كانت لديه القدرات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية لمساندة إسرائيل، أو الوقوف موقف التجاهل، كما هو الحال الجارى الآن، إزاء احتلال الجولان والضفة الغربية. ولكن مصير سيناء لم يقدر له أن يكون مماثلا لمصير الأراضى الفلسطينية والإسرائيلية، لأن مصر اختارت طريقا مختلفا لاسترداد أراضيه، انتهى فى النهاية إلى عودة الجائزة الكبرى إلى مصر، بينما بقيت باقى الجوائز الأخرى فى يد إسرائيل، لأن أصحابها حافظوا على نفس الاستراتيجية التى أضاعت الأرض منذ البداية، والقائمة على حزمة هائلة من الشعارات والإعلانات وقليل جدا من الفعل.

مقارنة مناهج التحرير :

لقد ساد منهجان لتحرير الأرض العربية، الأول: كان منهج الرئيس السادات، الذى بدأ بزيارته التاريخية للقدس، والثانى: منهج الرئيس حافظ الأسد، الذى كان سائدا فى العالم العربى قبل وبعد زيارة القدس. وربما كان أكثر ما جسد ولخص المقابلة بين هذين المنهجين ما جرى خلال النصف الثانى من السبعينيات، عندما برز اتجاه الرئيس السادات فى مصر لى يقابل اتجاه الرئيس الأسد فى سوريا. وبينما سعى الأول إلى سلسلة من الخطوات السلمية لتغيير البيئة

الإقليمية إلى الدرجة التي تدفع المجتمع الإسرائيلي إلى المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلة، حتى ولو كانت سلطته رافضة أو مترددة في اتخاذ قرار الجلاء. فإن الثاني كان رأيه ضرورة تحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل أولا واستمرار الكفاح المسلح ثانيا. وبينما كان الأول حريصا على زيادة عدد الحلفاء الفاعلين في العالم من خلال توصيلهم إلى قناعة بأن الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي المصرية يمثل مصلحة لهم، كان الثاني يعتقد أن القضية العربية من العدالة بحيث لا تحتاج إلى مزيد من الحلفاء، ويكفيها ذلك العدد الهائل من دول العالم الثالث والمسكر الاشتراكي التي تصوت لصالحها بحماس بالغ في المحافل الدولية كل عام.

وبعد ثلاثة عقود من التاريخ والعمل السياسي والدبلوماسي والعسكري والغزوات والانتفاضات، لم تعد سيناء محررة فقط، بل سارت الزهرة المتوجة لمصر النامية الحديثة المزدهرة، ولم تبق الجولان محتلة فقط، بل إنها أصبحت أكبر مزرعة استيطانية للدولة العبرية في المنطقة، بينما لا توجد لا خطة سلام ولا خطة حرب تسعى إلى تحريرها. وبالنسبة للحاضر، فقد كانت المسألة كلها لا تقل بساطة، فمن حق المصريين الشكوى كثيرا من سوء أحوالهم، ولكن ما كان عليهم إلا تخيل سيناريو فشل الرئيس السادات في تحرير سيناء. فساعتها، لم تكن مصر، أو قيادتها، بتلك الدولة التي تترك أراضيها المقدسة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي التي لم تقبل طوال تاريخها باحتلال. ومن المؤكد ساعتها أن مصر سوف تخوض حربا أو حربين من أجل استعادة ما ضاع. وتعالوا ساعتها نتخيل آثار تلك الحالة من المعركة المستمرة، والحرب المستعرة، على ثمانين مليوناً من المصريين يطلبون العلم والعمل فلا يجدونه، ولا يعلو لديهم صوت على صوت القتال، فيصبح الصمت دائما فضيلة، ولا يبقى لديهم بطون يمكن شد الأحزمة عليها من أجل أهداف مقدسة ونبيلة. وبالنسبة للمستقبل، فإن مصر المحررة تماما من الاحتلال الأجنبي، ولادة أكثر من ربع قرن الآن، هي وحدها التي تستطيع التحدث عن انطلاقة جديدة من أجل التنمية والديمقراطية. وفي هذه الحالة، تستطيع أن تقدم تجربتها لمن يريد الاستفادة من العرب عامة ومن الفلسطينيين خاصة.

وكانت نتيجة المنهجين معروفة، فقد تم تحرير الأراضي المصرية حتى آخر كيلو متر فيها في طابا، وبقيت الجولان على حالها حتى الآن. ولكن كلا المنهجين ظل مهيمنا على الساحة العربية والفلسطينية بوجه خاص. وحتى نهاية الثمانينيات، كانت وجهة نظر الرئيس حافظ الأسد هي المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية حتى أخذت قيادتها غربا إلى تونس البعيدة. ولكن أسبابا شتى جعلت هذه الحركة تقترب من منهج الرئيس السادات، فتم تحرير ٤٠٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعادت القيادة الفلسطينية لأول مرة في التاريخ الفلسطيني إلى رام الله. ولكن مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة من الميلاد، انتصر منهج الرئيس الأسد مرة أخرى، وكانت النتائج ما أشرنا إليه من قبل، وعاد ذلك لأسباب إسرائيلية أحيانا، وأمريكية وعربية أحيانا أخرى. ولكن المؤكد أن الساحة الفلسطينية شهدت انقلابا في السياسة والاستراتيجية، كانت نتائجه فادحة للغاية.

والحقيقة أن كلا من المنهجين لم يكن نقياً خالصاً، فلم يكن منهج السادات خالياً من استخدام العنف والمقاومة، ولكن العنف والمقاومة كان لهما دائما هدف معلوم، هو تحقيق الهدف الاستراتيجي في تحرير الأرض. ولا كان منهج الأسد خالياً من التفاوض والمساومة، ولكن كان له هدف محدد، هو ترتيب الأوضاع الدولية، بحيث لا تكون معادية لاستخدام السلاح.

والخلاصة أنه كان لمصر ما أرادت واستعادت أراضيها كاملة غير منقوصة، وكان للأردن ما أرادت واستعادت أراضيها وأبقت على استقلالها ووحدة أراضيها، لأن القيادات في البلدين لم تقبل أولا الأمر الواقع، وثانيا لأنها شمرت عن ساعدها من أجل إنجاح عملية سلام وتحقيق تسوية يستطيع أن يعيش معها الطرفان العربي والإسرائيلي. وإذا كان لا أحد أن يتصور أنها كانت معركة دبلوماسية وسياسية سهلة، فما عليه إلا أن يعود للتاريخ مرة أخرى، ويقرأ الصحف الإسرائيلية من أول ידיעות أحروروت وحتى هآرتس، مروراً بمعاريف، لكي يعرف أن العملية كان محكوماً عليها بالانهيار في كل مرة.

السلام الصعب :

ولكن مع ذلك، فإن السلام ممكن. وبالمعنى العربي، فإن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ممكن ومتاح، لو تعاملنا مع الموضوع بالطريقة الحديثة التي قدمها وأصل لها الرئيس السادات، الذي كان أول زعيم عربي يعرف أنه من الممكن الحصول على السلام. فبالنسبة له، لم تكن المفاوضات عملية يمكن حسمها قبل أن تبدأ، فيقبل الإسرائيليون بالشروط العربية قبل المفاوضات ومن ثم لا يوجد داع لها من الأصل. وبالنسبة له، لم يكن هناك ما هو أكثر إهانة وتعريضا بالشرف العربي قدر استمرار الاحتلال للأرض العربية والتحكم والسيطرة في الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإن التلذذ باستمرار القضية، انتظارا لتنازل لن يأتي أبدا، لا يوجد له معنى إلا استمرار أوضاع المؤلة وذليلة. وكان السادات أول من أدرك أن المفاوضات ليست عملية لاستعراض القدرة القانونية في تفسير القرارات الدولية والتأكيد على أصح المعاني للقرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن، أو القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أنه كان الرجل الذي عرف أن التفاوض السياسي في العلاقات الدولية لا يماثل عملية المساومة التي تجري في سوق السجاد أو في أسواق الفاكهة!

عادت السخونة مرة أخرى للمناقشات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بعد فترة من الهدوء، وبالتحديد منذ فشل آخر المحاولات السلمية لتحرير فلسطين من خلال مؤتمر كامب ديفيد الثاني في صيف عام ٢٠٠٠، وواشنطن في ديسمبر من العام نفسه، وطابا في يناير ٢٠٠١. ورغم وجود بعض المحاولات لاستئناف عملية السلام عقب الحرب الأمريكية في العراق في صيف عام ٢٠٠٣، عندما تم تشكيل حكومة "أبو مازن"، ومن قبلها عندما تم إشهار خريطة الطريق وموافقة جميع الأطراف عليها، فإن السمّة العامة كانت نوعا من الهدوء العام في المناظرات العربية انتظارا لما سوف تسفر عنه استراتيجية التحرير عن طريق الانتفاضة العسكرية، والعمليات الانتحارية - الاستشهادية. وكان قد قيل إن هذه العمليات سوف تحرر فلسطين من النهر إلى البحر، كما حدث تماما نتيجة مقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني، حيث انتهى الأمر بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة إلا من جيب صغير يعرف بمزارع شبعا، لم يجد الحزب أن له من الأهمية ما يستدعي استمرار النضال المسلح من أجل تحريره.

ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق الكثير خلال السنوات الماضية من حيث تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان أعظم إنجازاتها هو شفاء الصدور العربية المحروقة بعمليات العدوان الإسرائيلية الغاشمة على الأرض الفلسطينية. أما من الناحية الاستراتيجية البحتة، فقد حدثت مجموعة من النتائج السلبية بالنسبة للقضية الفلسطينية كلها، وكانت أولاها وأهمها هي إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية المحررة في المنطقتين أ و ب، وعودتهما إلى السيطرة الإسرائيلية مرة أخرى. وثانيتهما كانت تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت أول التعبيرات السياسية على دخول القضية إلى لحظة تطبيق حق تقرير المصير في إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي يتم تحريرها، كما كان مقررا في الميثاق الوطني الفلسطيني. وثالثتها كانت تدمير البنية المؤسسية والبشرية الفلسطينية. ونتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بدأت أعداد غير قليلة من الفلسطينيين في الهجرة، خاصة من بين المهنيين أصحاب مستويات التعليم العالية، وبين المسيحيين الفلسطينيين تحديدا، بعد أن بدأت الانتفاضة تأخذ سمات دينية خالصة مع وقف عملية عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل والتي كانت تتم تحت غطاء أسلو. ورابعتها كانت تحقيق الازدواج في السلطة داخل الأرض الفلسطينية. فمع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية المدمرة والضعيفة، نشأت إلى جوارها سلطة أخرى لها الحق الشرعي من الشعب الفلسطيني في استخدام القوة، مما خلق حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، جعلت فكرة ترجمة حق تقرير المصير إلى واقع لا وجود لها. وخامستها أن كل ذلك جرى لأول مرة في التاريخ الفلسطيني دون تعاطف دولي يذكر مع الفلسطينيين، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلت العالم لا يفرق بين هجمات انتحارية تجري على أرض فلسطين، أو هجمات انتحارية تجري في جروزني في إقليم الشيشان، أو هجمات انتحارية تجري على

استراتيجيين في بالي، أو هجمات انتحارية تجرى في باحة مجلس النواب الهندي. كل هذه النتائج الاستراتيجية شكلت الخسارة الصافية للقضية الفلسطينية خلال السنوات الماضية. ورغم أن عددا من المثقفين والمفكرين العرب حذروا منها، وكانت هناك شجاعة السيد محمود عباس أبو مازن الذي حذر دوما من عسكرة الانتفاضة، إلا أن أصوات هؤلاء جميعا ذهبت أدراج الرياح، ليس فقط بسبب علو صوت التيارات الراديكالية العربية، والغضب العربي العام لأسباب شتى، وإنما أيضا بسبب الغطرسة الإسرائيلية والعنف الإسرائيلي غير المحدود ضد المدنيين الفلسطينيين، والتعاطف الأمريكي غير المحدود مع السياسة الإسرائيلية. وبالتأكيد، فإن كل استطلاعات الرأي الفلسطينية كانت تشير إلى أن الشعب الفلسطيني نفسه قد بات مؤيدا للعمليات الانتحارية - الاستشهادية كاستراتيجية لتحرير فلسطين، ولرد على العدوان الإسرائيلي. وقد أدى كل ذلك إلى فراغ الساحة من المعتدلين العرب، كما خلت الساحة على الجانب الآخر من المعتدلين الإسرائيليين، وكان نتيجة ذلك كله خسارة صافية للفلسطينيين والإسرائيليين، ولقضية السلام في المنطقة كلها.

السادات وتاريخ الصراع :

وكما هي العادة، فإن التاريخ يمر عبر حلقات متشابهة أحيانا، حتى ولو كان من المؤكد أنه لا يعيد نفسه. وفي أوقات الصراع العظمى بين طرفين، فإن أهم ما يحصل عليه طرف إزاء الطرف الآخر هو القدرة على التنبؤ بأفعاله. وقد حصلت إسرائيل على نعمة دائمة في صراعها مع العرب، فهي تعرف تماما ردود أفعالهم إزاء كل تصرف تقوم به. وقد كان لدى الإسرائيليين قدرة هائلة على التنبؤ بما سوف يقوم به العرب من تصرفات إزاء كل خطوة إسرائيلية. فالعرب في كل مرة يغضبون، وإزاء كل مبادرة يرفضون، ومع كل قرار دولي أو غير دولي يفرقون في المزايدة على بعضهم بعضا، وهم قادرون دوما على الاستنكار، وبعد الاستنكار يستنكرون الاستنكار مرة أخرى، لأنه ليس فاعلا بما فيه الكفاية، وهكذا. ونتيجة ذلك، كانت هناك مكاسب مجانية لإسرائيل، فهي وحدها أو معها الولايات المتحدة، تتخذ خطوات هنا أو هناك، وهي عارفة تماما ماذا سوف يفعل العرب، فتحركهم على الموسيقى الإسرائيلية طوال الوقت.

لقد كان السادات يعتمد في إعداد نفسه للمعارك التي يخوضها على الصمت، وكان على استعداد دائم لأخذ زمام المبادرة السياسية والدبلوماسية إلى الدرجة التي كان فيها قادرا على عزل إسرائيل دوليا وتوليد ضغوط عالمية عليها. ولكن أهم ما كان يقوم به السادات هو إقامة الجسور مع الولايات المتحدة التي أرادت إسرائيل احتكار العلاقة معها، وكان ذلك تغييرا استراتيجيا هائلا في الحياة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وعندما بدأت مصر عملية السلام عام ١٩٧٧، لم يكن هناك معسكر يذكر للسلام. وكانت حكومة مناحيم بييجين اليمينية الليكودية تقول بما قالت به قوى إسرائيلية متعصبة من أن الاحتفاظ بسيينا لا يختلف عن الاحتفاظ بتل أبيب. ولكن ما قام به الرئيس السادات، عندما قام بزيارة القدس، خلق معسكر السلام في إسرائيل، وكان هذا المعسكر هو الذي ضغط على بييجين من أجل الانسحاب من سيينا، بل كان هو الذي أجبر إسرائيل على الانسحاب من لبنان بسبب المظاهرات وحالات العصيان التي شنها.

لقد كانت جدية السادات تقوم على أن الطرف الذي يحتاج إلى الحركة والفعل هو الجانب العربي لأنه الناحية التي توجد فيها الام وعار الاحتلال، وهو الجانب الذي عليه أن يطرح المبادرات التي تخلق المصالح المشتركة بكل الجدية. وعندما خاض العرب حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي مع الجانب الأمريكي، كانوا في الحقيقة يخلقون مصلحة مشتركة بينهم وبين واشنطن كانت كافية لكي تتحرك في عملية سلام شاقة، أدت من ناحية إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الأردنية المحتلة. ولأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية، أصبحت هناك سلطة وطنية فلسطينية على أرضها من خلال عملية أسلو. وفي هذه المرة، كان العرب جادين عندما دخلوا في مفاوضات مباشرة حتى على الجبهة السورية، واستثمرت الأردن تاريخها الجاد في الحديث مع إسرائيل، وكان الكل نشيطا من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في خلق القنوات والاتصالات التي كانت كلها تطالب بضرورة الجلاء الإسرائيلي عن

الأراضي العربية المحتلة، لكي تزدهر المصالح العربية الإسرائيلية في أمور متعددة.

وفي الحقيقة، فإن مفتاح نجاح أى من محاولات حل الصراع العربى - الإسرائيلى لا يقع فى اليد الأمريكية، وبالتأكيد ليس فى اليد الأوروبية، أو حتى الإسرائيلية، وإنما يقع المفتاح فى اليد العربية. ولن يعود إلى التاريخ مرة أخرى، سوف يكشف أن محاولات الرئيس كارتر لحل الصراع كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، حتى أخذ الرئيس السادات الأمر بيده لكي يغير معادلات المصالح والأوضاع فى المنطقة كلها، ثم استعاد سيناء كاملة غير منقوصة. وقد كان ممكنا فى تلك الفترة أن تضرب مصر كفا بكف، وتتحسر على الضعف الأمريكى، والغطرسة الإسرائيلية، وتطالب العرب بوحدة الجبهة الشرقية والغربية، استعدادا لنضال سوف يطول، ومع طولته يستمر الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وتضيق أجيال من المصريين استعدادا ليوم انتصار قادم من رحم المستقبل. ولكن مصر لم تفعل ذلك، لأنها عرفت من تجربتها فى هزيمة ١٩٦٧، وفى انتصار ١٩٧٣، أن هناك حدودا لاستخدام القوة العسكرية، وأن الرابطة العضوية بين إسرائيل والعالم، خاصة الغرب والولايات المتحدة، مع امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، لا تجعل هناك بدائل كثيرة حقيقية لعملية سلام جادة ومخلصة.

إن المفاوضات لتسوية المنازعات والصراعات الكبرى هى عملية سياسية، حيث السياسة لها تعبيراتها العسكرية والدبلوماسية والإعلامية، ويفوز فيها من يستطيع تغيير الخصم ودفعه لتغيير أولوياته، بحيث يكون مستعدا للتنازل عن الجائزة موضع النزاع. وببساطة، فإن جوهر العملية السياسية هو تغيير البيئة التفاوضية كلها من خلال معادلة قوامها أنه لكي تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فلا بد أن يتم ذلك من خلال الحكومة الإسرائيلية، ولن تفعل ذلك الحكومة الإسرائيلية ما لم تقع عليها ضغوط أو تتغير توجهات الشعب الإسرائيلى نحو الانسحاب، ولن يتم هذا التغير الأخير ما لم يكن هناك اقتناع بأن السلام والتسوية، وليس الحرب والنزاع، هما اللذان يمكنهما تحقيق الأمن والرفاهية.

خاتمة:

"أنابوليس" ومنهج السادات :

عندما دعا الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٦ يوليو إلى عقد اجتماع دولى للتعامل مع القضية الفلسطينية، كان رد الفعل العربى الشائع هو أن رئيس الولايات المتحدة ليس جادا فيما يقول. وكان دليل عدم الجدية هو أن الولايات المتحدة الغارقة فى وحل العراق لا تستطيع حلا لقضية الشرق الأوسط الأولى ولا غيرها من القضايا، وواشنطن التى كانت تتأهب لضربة عسكرية لإيران لا تحتاج من الحديث عن الصراع العربى - الإسرائيلى إلى أكثر من تعبئة مناصرين لضربتها القادمة بين العرب وفى العالم. والرئيس الذى كانت شعبيته قد وصلت إلى الحضيض لم يعد بمقدوره سوى الكلام، لأنه لو كان جادا لحرك الاجتماع المزعوم بنفسه، وليس بتركه تحت قيادة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس.

ولكن الاجتماع عقد وحضره خمسون طرفا دوليا. وتقريبا، فإن كل دول العالم المهمة شاركت فى الاجتماع، سواء كانت من الدول الصناعية الثمانى أو الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، أو كانت حتى دولا كبرى من حيث الحجم مثل الهند، ومن لم يحضر مباشرة مثلته منظمات الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، والاتحاد الأوروبى، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وفوق ذلك، لم يكن رئيس الولايات المتحدة بعيدا عن المؤتمر، وإنما كان حاضرا، رئيسا ومشرفا، بل كان هو الشخص الذى قرأ البيان المشترك لإطلاق المفاوضات تحت الرقابة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية.

هنا، انتقل الإعلام العربى فى اتجاه آخر تماما. وبعد أن نسى الجمع ما قيل بعد خطاب ١٦ يوليو، وتجاهل الجميع ما قيل حول انعقاد اجتماع "أنابوليس"، فإن الجولة الثالثة ركزت على فشل ما سوف يأتى بعد الاجتماع. ووجد الكثرة نخيرة حية فى تصريحات إسرائيلية، كما وجدوا ما هو أكثر فى تصرفات وإجراءات إسرائيلية. ولو رجع الجميع إلى سابق المفاوضات العربية - الإسرائيلية، سواء ما نجح منها أو ما فشل، لوجد أن ذلك تصرف إسرائيلى عادى.

وخلال المفاوضات المصرية - الإسرائيلية قبل وبعد كامب ديفيد، لم يكف القادة الإسرائيليون عن إطلاق التصريحات المعادية لمصر والمفاوضات، بل إن إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات كنوع من الأوراق التفاوضية، تضغط بها على الشعب والمفاوض المصري معاً. ولم تجد إسرائيل مشكلة في استمرار بناء فندق طابا وافتتاحه، رغم أنها كانت تعرف أن طابا أرض مصرية تماماً وسوف تعود إلى مصر، وهو ما حدث بعد ذلك وأصبح الفندق مصرية خالصة.

وهكذا بعد أنابوليس، قامت إسرائيل بما كانت تقوم به كل مرة، ولكن الأعصاب ظلت متماسكة، وتم افتتاح المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية حول الحل النهائي الذي كانت إسرائيل تؤجله حتى نهاية خريطة الطريق. وبعد ذلك، تم عقد مؤتمر باريس، حيث جمع للقيادة الفلسطينية ٧,٤ مليار دولار وهي التي طلبت ٥,٤ مليار دولار. ولأول مرة، قرر جورج بوش زيارة المنطقة لكي يكون له دور مباشر في عملية التفاوض الصعبة. وفوق ذلك كله، قامت واشنطن بعدة عمليات للتهدة في المنطقة، فقالت للعالم إن إيران توقفت منذ عام ٢٠٠٣ عن بناء سلاح نووي، ودعت سوريا إلى حضور مؤتمر أنابوليس. وبوسائل شتى، حاولت أن تتعاون معها في لبنان. وفي العراق، حقق جورج بوش تقدماً ملحوظاً من الناحيتين الأمنية والاقتصادية، وهو ما فشل فيه طوال السنوات الماضية. وبدون مبالغة، بدأ الموقف في المنطقة جديداً تماماً، فقد جرت العادة على اعتبار الاهتمام بالقضية الفلسطينية راجعاً إلى الرغبة في المساهمة في حل القضايا الأخرى في العراق وإيران ولبنان. ولكن الواقع الآن هو أن تهدة كافة القضايا الأخرى هي من ضروريات حل القضية الفلسطينية.

لقد كان "أنابوليس" فرصة أخرى لتطبيق منهج الرئيس السادات، فهناك قيادة فلسطينية لديها أهداف واضحة للنضال الفلسطيني، وهذه القيادة كان لها دوماً موقفها الواضح من رفض عسكرة الانتفاضة والدعوة إلى المقاومة السلمية بأشكال شتى، مع الحفاظ على وحدانية السلطة الفلسطينية الشرعية وقدرتها على إعادة تشكيل الوضع الإسرائيلي والإقليمي والدولي، بحيث يصب في مصلحة التحرير وليس مصلحة الاحتلال كما هو الآن. والأهم من ذلك كله أن هذه الأفكار والمبادئ سوف تكون مطروحة على الشعب الفلسطيني للتصويت عليها. وقد كان ممكناً أن تقدم منظمتا حماس والجihad الإسلامي مرشحين بمبادئهما واستراتيجيتهما للتصويت العام، حتى تكون جميع الخيارات الاستراتيجية مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني للاختيار من بينها عن وعي ومعرفة. ولكن كلتا المنظمتين رفضت الاحتكام للشعب الفلسطيني، لكي تشككا بعد ذلك في شرعية السلطة واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعلى العكس من ذلك، عملت منظمة "حماس" ليس فقط على فصل قطاع غزة بعيداً عن السلطة الوطنية الفلسطينية، بل أيضاً عملت على تفجير الوضع في غزة من خلال استخدام الصواريخ التي تستدعي كل أنواع العدوانية الإسرائيلية.

وهكذا، بعد ثلاثة عقود من زيارة الرئيس السادات إلى القدس وتحرير الأراضي المصرية المحتلة، يبدو أن جماعة منا لا تزال مصرة على نفس التفكير الذي أضاع فلسطين وسيناء والجلولان ومزارع شبعا من البداية، حيث لم تعد القضية هي استعادة أرض مفقودة وإنما تسجيل الموقف باحتلالها، ولا صار الموضوع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنما التباهي بقدرته على الصمود، ولا أصبحت المسألة تطويع دولة إسرائيلية عنيفة لصالح مستقبل المنطقة، وإنما مد العداء معها إلى بقية العالم. وهنا، نفهم تحديداً لماذا تم اغتيال السادات، لأن بقاءه كان سيعني تحريراً للعقل العربي من قوالب أيديولوجية جامدة أخذت الأمة كلها إلى مسالك التهلكة.

هامش :

(*) من محاضرة أقيمت في جامعة أسيوط في ذكرى مرور ٢٠ عاماً على زيارة الرئيس السادات للقدس، نوفمبر ٢٠٠٧.

الصراع بين هزيمة المشروع القومي ومشاريع الدولة الوطنية

حازم صاغية *

كانت هزيمة ١٩٦٧ مرة ومذلة، ولم تكن التسمية الإسرائيلية لها، أى "حرب الأيام الستة"، غير تظهير وتعظيم لهاتين المرارة والمذلة اللتين تسبب بهما انهزام ثلاث دول عربية وانهيار طاقم كامل من الأفكار والتصورات والممارسات. لكن المهزوم الأول كان جمال عبد الناصر.

والمشهد بدا انكسارا دراميا يدل على الفارق بين الأساطير الامبراطورية والواقع الفعلى. لكن البعد الأهم فى هزيمته تجسد فى دمار المشروع القومى العربى. والحق أن القومية العربية لم تعد، بعد هزيمة يونيو، مشروعا، بل غدا هم الأنظمة التى تقول بها مجرد الدفاع عن بقائها فى السلطة. ففي مصر، استقال عبد الناصر فى ٩ يونيو، ثم عاد عن استقالته "تحت ضغط الجماهير"، لكن تنامت الاحتجاجات التى كانت مكبوتة ضد النظام، فيما راح عبد الناصر يبدى إشارات متضاربة فى عداها الموافقة على مشروع روجرز وقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وفى المقابل، وفى موازاة "حرب الاستنزاف"، تعاظم الارتواء فى أحضان السوفيت بإقامة قواعد لهم واستقدام مستشارين منهم الى القاهرة. لكن على العموم، بدا الاهتمام بمصر واستعادة أرضها يطغى على المزاغم الأيديولوجية العروبية المتضخمة، فجرى التمييز بين حق المصريين فى قبول القرار ٢٤٢ وحق الفلسطينيين فى رفضه، ولعب الزعيم المصرى دور الوسيط والمهدئ بين الملك الأردنى حسين والمنظمات الفلسطينية فى الأردن. أما فى لبنان، فتولى أيضا دورا وسيطا، ولو أن تلك الوساطة التى أنتجت اتفاقية القاهرة، أثمرت بداية نهاية الاستقرار اللبناني.

وكان من علامات تداعى القومية العربية أن البعث عاد، فى ١٩٦٨، إلى السلطة التى أبعد عنها أواخر ١٩٦٣ فى العراق، لكنه لم يحمل أى مشروع ما عدا الرغبات الثأرية من خصومه. وما بين هزيمة يونيو ورحيل عبد الناصر فى ١٩٧٠، وصل الضباط القوميون والناصريون إلى السلطة فى كل من الخرطوم وطرابلس. بيد أن وفاة الزعيم المصرى أعفتهم من التزاماتهم، فاصطدم الرئيس السودانى جعفر نميرى بحلفائه اليساريين، وما لبث أن اختط لنفسه نهجا آخر مختلفا تماما، بينما أعاد العقيد الليبى معمر القذافى تدوير عروبيته فى سياسات "إيكزوتيكية" ومنقلبة تصعب نسبتها إلى أى مشروع، كما تصعب نسبة أى مشروع إليها. كذلك، وأيضا بعد غياب الرمز الأكبر والأهم للمشروع القومى العربى فى زمن صعوده، أطاح حافظ الأسد رفاهه

"اليساريين" في البعث السوري ليؤسس ديكتاتورية عسكرية ستعيش معه ثلاثين عاما قبل أن يورثها إلى نجله.

وارتسمت، قبيل رحيل الزعيم المصري وبعيده، لوحة للمشرق العربي تحكمها الملامح التالية: في مقابل الارتباك والضيق المصريين، أواخر الحقبة الناصرية وأوائل الساداتية، يقيم البعث نظامين ديكتاتوريين في العراق وسوريا، بينما تنفجر النزاعات الأهلية في لبنان (١٩٦٩) والأردن (١٩٧٠-٧١) بذريعة الموقف من المقاومة الفلسطينية وطريقة التعايش معها.

لكن السمار الأخير في نعش المشروع القومي المترنح والمتداعى هو الذى زرعه السادات، بادنا بإخراج مصر من دائرة الصراع العربى - الاسرائيلى، وهى السياسة التى توجت، فى أواخر العقد، بصلح كامب ديفيد المصرى - الاسرائيلى.

لقد كان السادات وطنيا مصرى على قدر بعيد من المزاجية والميل إلى المغامرة والتعويل على مبادرات شخصية صادمة تحل محل الأفكار المعقدة. وقد تكونت شخصيته إبان شبابه كمناهض للبريطانيين متأثر بالفاشية، الى أن برز فى صف "الضباط الأحرار" وعاش فى ظلال عبد الناصر منفذا لأوامره. لكن السادات المفاجئ، فاجأ الجميع، خصوصا منهم الناصريين وبيروقراطى اليسار الذين انقض عليهم تباعا، فيما أنشأ "المنابر" بوصفها مقدمة للأحزاب السياسية. هكذا، ومع تأسيس منابر اليمين والوسط واليسار، انتقل السادات من حكم الحزب الواحد، وبالأحرى "التنظيم" الواحد، إلى ديمقراطية نسبية جدا ومضبوطة جدا.

ومن أجل استعادة الأرض، انخرط، بالشراكة مع الرئيس السورى حافظ الأسد، وفى ظل تحالف آخر مع ملك السعودية فيصل، فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى ترتبت عليها أبعاد سياسية وعسكرية، ومن ثم سيكولوجية. فقد تمكن الجنود المصريون من تحقيق إنجازات، كان أهمها عبور قناة السويس. صحيح أن الحرب انتهت، فى آخر الأمر، إلى انتصار عسكرى إسرائيلى آخر، إلا أن الأداء العسكرى الذى سبقها كان -بلا قياس- أفضل مما كان فى حرب ١٩٦٧. هكذا، تولى الإعلام المصرى والسورى تصوير الأمر "انتصارا" عربيا، ومن ثم إعطاؤه قامة تاريخية وملحمية. بيد أن المهمة هذه كان المقصود بها لدى القيادة المصرية غير ما قصده منها القيادة السورية. فالأولى، وكما بدأ يتبين سريعا، أرادت استعمال "الانتصار" لاستكمال الانتقال إلى المعسكر الغربى، وتكليف واشنطن إرجاع الأراضى المحتلة، وإنهاء النزاع مع إسرائيل، ذلك أن الولايات المتحدة، وكما كان السادات يكثر القول، تملك "٩٩٪ من أوراق الحل". أما الأسد، من ناحية أخرى، فاستخدم "الانتصار" لتوطيد قبضته على الحياة السورية وإقامة سلطة توحده بالقوة المجتمع السورى، لأول مرة، بحيث لا يعود من الممكن الرجوع بعدها إلى مسلسل الانقلابات العسكرية.

وكان هذا التباين فيما أراده كل من السادات والأسد من "انتصار أكتوبر التاريخى" بالغ الدلالة. فهو أصلا بدأ فى الحرب نفسها مع اتضاح الاختلاف بين الاستراتيجيتين العسكريتين، قبل أن يتوج تاليا فى فكى الارتباط، أحدهما الذى توقف على الحدود السورية - الإسرائيلية بعد اتفاق واحد يتيم، والثانى الذى راح يتصاعد على الجبهة المصرية - الإسرائيلية، فتطور من فض اشتباك إلى سلام.

بيد أن التباين المذكور إنما عكس الفارق بين مجتمعين وسلطتين فى إنجاز الخروج من حطام المشروع القومى، ومن ثم طريقة توطيد كل منهما للدولة - الأمة. فمصر، ذات الوحدة الترابية التاريخية، كان من السهل عليها الرجوع إلى الأولوية الوطنية واعتمادها فى صناعة قرارها. فهى ليست نتاج "تجزئة استعمارية"، بلغة القوميين العرب فى المشرق، حين يصفون المنطقة الواقعة بين مصر والعراق، وفى قلبها سوريا. ولأنها واحدة ترابيا، لم يكن ممكنا أصلا إنزال هذه "التجزئة الاستعمارية" بها. وهذا لا يعنى أن الرواية العروبية عن الشطر الآسيوى من المشرق رواية صائبة، ذلك أن الأراضى التى قسمتها اتفاقية سايكس بيكو كانت أجزاء من السلطنة العثمانية، ولم تكن أراضى عربية تجمع بينها دولة موحدة. غير أن ما يتبقى من تلك الحجة

إعلانها صعوبة الانتقال إلى بناء دولة - أمة تحل محل المشروع القومي المحطم، في ظل تجزئة وتناثر أهليين لا سبيل، إلا بالقمع، إلى ضبطهما في وحدة وطنية. فإذا كانت استجابة القاهرة مباشرة وطبيعية لأولوية المصلحة المصرية، فإن دمشق استجابت، هي الأخرى، بطريقة محورة ومدورة لأولوية المصلحة السورية. وهذا إنما جاء تعبيراً عن المعضلة البنوية للوطنية والتشكل الوطني السوريين.

فاتفاق فصل القوات السوري - الإسرائيلي، الذي رعاه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، لم يكن قليل الأهمية في دلالاته القريبة والبعيدة. فقد أنهى فعلياً الاشتباك على تلك الحدود، بحيث التزمت سوريا بعدم إطلاق رصاصة واحدة على الإسرائيليين منذ ذلك الحين. إلا أن الوجه الآخر للعملية تجسد في نقل المواجهة إلى الجبهة اللبنانية، بالاستفادة من تعدد لبنان الطائفي غير المستقر على صيغة للعيش متفق عليها، كما من الوجود المسلح للمقاومة الفلسطينية على أرضه، والتي وصل إليها سلاحها عبر سوريا.

بلغة أخرى، حرص النظام السوري، الذي استمر يقول بأيديولوجية القومية العربية، على الدفاع عن الوطنية السورية إنما ضدياً، ومن خلال الرهان على حل أزماته بالواسطة والتفويض. في هذا الإطار، تحولت الجيرة الجغرافية مع لبنان إلى مسرح احتياطي للتدمير، بينما تحول الفلسطينيون، عبر استغلال نشط ومرتفع النبرة لقضيتهم، إلى بشر احتياطيين للموت.

أما اقتصادياً، فنتج عن حرب أكتوبر عدد من النتائج البارزة، ربما كان أهم ما يعنينا منها - هنا - أن ارتفاع عائدات النفط أربعة أضعاف في ١٩٧٤ ترافق مع إذعان غربي لقوانين السوق، ولم يرتب أي هجوم عسكري على بلدان النفط وحقوقه، عملاً بما تفترضه النظريات الشائعة عن الإمبريالية ونهب الشعوب. صحيح أن بعض السيناريوات الحربية قد وضعت في العواصم الغربية آنذاك، لكن كان من الواضح أن رداً - كالذي تلا تأميم عبد الناصر لقناة السويس في ١٩٥٦ - بات من الماضي. فقد شرع بالظهور نمط تكاملي في العلاقات الاقتصادية الدولية، من علاماته أن الرأسمالية الجديدة تتطلب رفع القدرات الشرائية لسكان المستعمرات السابقة. وفعلاً، ظهرت بدايات ثقافة الاستهلاك العالمية التي تتولى التعبير عنها طبقة غير مسبوقة من حاملي محفظة السمسونايت العابرين للحدود، يوقعون الصفقات ويرسخون النمط التكاملي ذاك. هذه التحولات الاقتصادية هبت، مرة أخرى، في مواجهة الموجات الأقوى سياسياً وثقافياً، في مصر كما في المنطقة.

فسياسة "الانفتاح الاقتصادي" التي اتبعتها السادات حولت القاهرة إلى مدينة - متروبول، بعدما كانت أشبه بقرية كبيرة. لكن هذا تصاحب مع صب المثقفين المصريين والعرب، بأكثرياتهم الساحقة، جام غضبهم على السياسات الاقتصادية الجديدة وعلى السادات. وبدا هذا النقد الضدي عاجزاً عن تقديم اقتراح مقنع بالعودة إلى السياسات الناصرية التي ظهرت نتائجها البائسة على الأصعدة جميعاً، أو بتطوير سياسات بديلة أخرى تكون ديمقراطية أو اشتراكية. لكن نقطة القوة في ذلك النقد أن "الانفتاح" لم يعبأ إطلاقاً بالفقر، ولم يكثر بالفقراء الذين تعاضموا في مناخ من تفجر ثورة ديموجرافية لم تشكل مواجهتها هماً من هموم الدولة أو البورجوازية الجديدة "الحديثة النعمة" التي انتقلت، بين ليلة وضحاها، من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتي سمى المصريون رموزها الأكثر فساداً بـ "القطط السمان". أما في سوريا، فتعاظمت الراديكالية السياسية والثقافية في موازاة الإخفاق في التقدم على جبهة السلام مع إسرائيل والتقارب مع الولايات المتحدة. لكن تلك الراديكالية تعاظمت أيضاً في ظل مزيد من الاعتماد على الدعم المالي للبلدان النفطية العربية ذات العائدات المسعنة. ولئن لم تنعكس هذه الثروة الربعية على إنتاج سياسات بديلة تكون أكثر عقلانية، فهي أيضاً راحت تمول الحرب الأهلية الإقليمية في لبنان من خلال مساعدات سخية لأطراف "منظمة التحرير الفلسطينية" وبعض القوى اللبنانية المشاركة في القتال. وربما كان الأسوأ عدم السعي إلى بناء تصورات ثقافية بديلة، بل العكس هو الذي حصل من خلال إنفاق سخى، وفرته العائدات النفطية، على نشر تعاليم الإسلام وكتبه في

العالمين العربي والإسلامي بذرائع، بعضها إيماني وبعضها يتصل بمكافحة الشيوعية، وملء الفراغ الذي خلفه ضمور النزعة الإمبراطورية المصرية، كما جسدتها الناصرية.

وقصارى القول إنها كانت حقبة لا مكان فيها للأفكار ولا للمنطق. فتوسع العلاقات الاقتصادية الحديثة واكمه توسع في الأفكار الاعتق وفي بعض السياسات الأشد ضدية، على ما رأينا في دمشق ومع الثورة الفلسطينية، كما في صعود الحرب الأهلية اللبنانية. وفي المقابل، اتبع حافظ الأسد نهجا يمزج بين الحصول على الدعم السوفيتي "الإلحادي" عسكريا، والدعم السعودي "الإسلامي" ماليا.

ووجد هذا النهج، في تضاربه والتباسه، تنويجه في السلام أو معاهدة كامب ديفيد التي كانت الحدث الأضخم في تاريخ المنطقة منذ ولادة النزاع العربي - الإسرائيلي. فخرج مصر من الصراع كان يعنى فراغ الصراع من مضمونه الاستراتيجي بوصفه تنافسا بين القاهرة وتل أبيب على النفوذ والمكانة الإقليميين. أى أن ما كان نزاعا عربيا - إسرائيليا صار نزاعا فلسطينيا - إسرائيليا فحسب، وهو ما نم عن استجابة مصر، الرسمية أساسا والشعبية نسبيا، للرضة التي أحدثتها هزيمة يونيو ولمحاولة لعب دور إمبراطوري لم تملك مقوماته، فضلا عن أن أكلافه الاقتصادية والاجتماعية وعلى صعيد الحريات كانت باهظة جدا.

لقد كان واضحا أن الانسحاب إلى دور مصرى متواضع عمل أملاه الواقع وضروراته، لا الأيديولوجيا الصاخبة. ومن هذا القبيل، جاء توقيع كامب ديفيد مرفقا بتلقى معونات أمريكية هي جزء عضوى من التسوية نفسها. لكن مغادرة الصراع بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية - التي احتلت في ١٩٦٧، ولاحقا، وعبر التحكيم الدولي، من طابا - لا تعنى مغادرة الاهتمام بشئون المنطقة وبمحاولة التغلب على النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. فمصر لا يمكن أن تغض النظر عن هذه المسألة التي تقيم في جوارها. وهى منذ ١٩٤٥، أى إبان العهد الملكي وقبل سبع سنوات على الانقلاب الجمهورى، رعت إنشاء الجامعة العربية بالتنسيق يومها مع السياسة البريطانية، هذا فضلا عن خوضها، بطريقتها، حرب ١٩٤٨ ضد نشأة الدولة العبرية.

إذا رغبت مصر - السادات في العودة إلى المدرسة التقليدية في السياسة العربية - الإقرار بواقع الدول ومحاولة توفيقها مع تلبية المصالح الوطنية الخاصة - هكذا احتوى اتفاق كامب ديفيد على ملحق فلسطينى، فقد بدا من الواضح مبكرا أن الامتناع عن التجاوب معه إيجابا سيحصر الفلسطينيين وحدهم في صراع خانق مع الإسرائيليين.

بيد أن الخط الجديد الذى اتبعته القاهرة وقع وقعا صادما على المركزين الآخرين في الشرق الأوسط العربى، أى دمشق وبغداد، فهاتان اختارتا سياسة مكابرة تحدو بهما إلى استئناف الصراع، من خلال الآخرين في الحالة السورية، ولفظيا في الحالة العراقية.

وكائننا ما كان الأمر، فقد ردت بغداد ودمشق على سلوك السادات بالتصعيد والاتهامات بالخيانة و"عزل مصر". ولهذا الغرض، عقدت قمة بغداد متجاوزة، لوهلة سريعة فحسب، الخلافات الكثيرة بين البعثين الحاكمين في سوريا والعراق. ذاك أنه لما كانت المنطقة والحرب مترادفتين، تبعنا لثقافة نضالية بقيت حية رغم ذواء المشروع القومى، فقد بدا الخروج المصرى من الحرب كأنه خروج من المنطقة.

وبطبيعة الحال، ومن أجل الحرص على إبقاء القضية الفلسطينية موضوعا للاستعمال، فقد منع الفلسطينيون من التجاوب مع السادات، فغدوا مضطرين إلى وضع رهاناتهم كلها فى سلال العرب. وهذا ما ظهرت كارثيته بعد حين، مع الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢.

وكان يتبين بوضوح كم أن الفارق بين إيجابية مصر وضدية سوريا والعراق هو الفارق بين التشكيلين السياسيين والمجتمعيين. فالأولى، كما سبقت الإشارة، ليست بحاجة إلى حرب من أجل أن تبقى مجتمعا واحدا وسلطة واحدة، بل الحرب هى ما يضعف بقاءها هكذا. أما البلدان المشرقيان الآخران، فالحرب - أو أقله الحالة الحربية - شرطهما لتجنب القيام بهذه المهمة. هكذا، ومنذ البداية، كان وجود إسرائيل ومأساة الفلسطينيين هدية لهما، لا سيما لسوريا المتاخمة للدولة العبرية، والأكثر تأثرا بمجريات الصراع معها والتأثير فيه.

مسيرة "التسوية" في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة

عبد القادر ياسين *

جاء حين من الدهر كانت فيه "التسوية" أمرا مذموما. فحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ العربية المدوية، نهضت المقاومة الفلسطينية، وتضخمت، وكان الهزيمة أعلنت عجز الحرب النظامية لصالح "الحرب الشعبية"، التي لطالما وعدت بها فصائل المقاومة الفلسطينية، وإن لم تأخذ بها، إذ اكتفت تلك الفصائل بحرب الكوماندوز، بتسلل فدائيين فلسطينيين من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للأردن، في سبيل تنفيذ عملية فدائية، وغالبا ما كان الفدائيون يقتلون في الطريق إلى موقع عملياتهم المنتظرة.

اغترت الحركة الفدائية الفلسطينية، وطفقت تصف نفسها بأنها "طليعة الثورة العربية" على مدى الوطن العربي، وليس في فلسطين وحسب. وكان طبيعيا أن يفضى ذلك الغرور بالحركة الفدائية الفلسطينية إلى التشبث بشعار "تحرير فلسطين .. الآن الآن، وليس غدا".

الشيوعيون كانوا الوحيدين من بين كل أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية الذين رأوا في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، شعارا للكفاح تحت رايته، وإقناع الرأي العام العالمي بعدالة ذاك الكفاح، أما بقية فصائل المقاومة، فكانت تخون الشيوعيين على تواضع شعارهم ذاك.

بيد أن احتكاك "فتح" المبكر باليسار الأوروبي اضطر الأولى إلى تبني شعار "فلسطين الديمقراطية"، التي تتسع لكل مواطنيها، وذلك منذ مطلع ١٩٦٩ - بعد أن كانت "فتح" استحوذت على "منظمة التحرير الفلسطينية"، منذ صيف ١٩٦٨ - وبتأثير من "يسار فتح" الذي أخذ عوده يشند، فضلا عن التأثير الملموس لليسار الأوروبي على "فتح"، آنذاك.

لكن هذا الشعار قوبل بمعارضة قوية من الفصائل القومية الفلسطينية (الصاعقة، وجبهة التحرير العربية)، بدعوى أن فلسطين الديمقراطية ستخرج عن المشروع القومي التقدمي. أما الفصيل اليساري، الذي حمل اسم "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، فقد بنى معارضته

لشعار "فلسطين الديمقراطية" على أن العرب لم يتسببوا بالهولوكوست، حتى يكفروا عن ذنبهم بحل المسألة اليهودية.

أدى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، على النحو المعروف، بعد صدامات سبتمبر/أيلول ١٩٧٠، ويوليو/تموز ١٩٧١، مع القوات الأردنية، إلى ضعف المقاومة، وتمدها الإعلامي، على حساب انحسارها العسكري، وإن بقيت أصوات، هنا وهناك، تندد بما سمته "الحل السلمي"، بينما استمرت إذاعة الثورة الفلسطينية في إذاعة الأناشيد التي تخون "الحل السلمي"، مما حدا بالفكر التقدمي السوري المرموق إلياس مرقص، إلى أن يسخر من مجرد صك "الحل السلمي"، ويستهجنه، حتى إنه تسائل لو أن الاحتلال انسحب، لسبب أو لآخر، هل نستبقه حتى نطلق بعض زخات الرصاص، قبل الانسحاب، حتى لا يكون حلا سلمياً؟!

أدى ضعف المقاومة إلى تشدد بعضها، وتلف بعضها الآخر على التسوية. مما وفر فرصة سانحة للإدارة الأمريكية للعب على هذا التناقض، علّها توسعه، وتقيد منه، هي والحكومة الإسرائيلية، ولعل في هذا ما يفسر كل تلك البعثات الأمريكية إلى بعض قادة المقاومة، وبعض مشاريع "التسوية" الأمريكية السرابية.

حتى كانت حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، والانتصار الجزئي العربي الذي تحقق فيها، مما فتح باب تسوية حقيقية مع إسرائيل، بعد أن ألان الانتصار الجزئي العربي رأسها. بيد أن باب التسوية انفتح مع مصر، دون غيرها، بما في ذلك فلسطين، إذ كان مطلوباً إخراج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، وإنهاء دورها القيادي في الوطن العربي، وهو ثمن يستحق من إسرائيل تنازلات مؤلمة.

لم تكن قيادة المقاومة الفلسطينية في حاجة إلى إشارة من الرئيس المصري أنور السادات، كي تعلن تلك القيادة استعدادها للانخراط في "مؤتمر جنيف" للسلام. يومها، قال المفكر القومي الفلسطيني الشهير، د. فايز صايغ: "إن التسوية لن تنعقد، وإذا انعقدت فبدون الفلسطينيين، وإذا أشرك الفلسطينيين فبدون منظمة التحرير".

مع ذلك، فإن الدورة ١٢ للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة/ صيف ١٩٧٤) أقرت مشروعاً للتسوية حمل اسم "برنامج النقاط العشر"، ولم يعارضه سوى ثلاثة أعضاء، أحدهم (سعيد حماد) الذي اعتبر البرنامج متشدداً. أما الآخرون (ناجي علوش، ومناضل مخضرم فاتنى اسمه)، فعارضوا البرنامج، لأنه "تصفوي". وقد تضمن هذا المشروع رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع استمرار العمل لإقامة سلطة فلسطينية وطنية مستقلة ومقاتلة، لا يكون هدفها الاعتراف بإسرائيل، أو الصلح معها، أو فلسطينية وطنية مستقلة ومقاتلة، وصولاً إلى الدولة الديمقراطية. وقد عارضت التنازل عن حق العودة أوحق تقرير المصير، وصولاً إلى الدولة الديمقراطية. وقد عارضت "الجبهة الشعبية"، و"جبهة التحرير العربية" و"النضال الشعبي" و"الشعبية - القيادة العامة"، هذا البرنامج لاحقاً، واعتبرته تصفويًا. وسرعان ما انتلقت هذه الفصائل في "جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية"، الأمر الذي فتح الباب لشق الساحة الفلسطينية إلى نصفين، أولهما يؤيد تسوية، لم تعرضها عليه أي من جهات الاختصاص (إسرائيل والولايات المتحدة)، والنصف الآخر يعارض التسوية نفسها، ووصل الأمر إلى اقتتال بين النصفين، غير مرة.

ثم جاءت "مبادرة السادات" (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) لتؤكد أن "الرفض" كان الأقرب إلى الصواب، لكن المفاجأة أن موقع القيادة الفلسطينية المتنفذة - المتلهفة للتسوية - قد تعزز، بينما انفرط عقد "جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية"، أغلب الظن لأنها كانت تعي ما ترفض، ولم يتفق أطرافها على ما يريدون، فضلاً عن أن تلك القيادة المتنفذة كانت مدعومة من النظام السياسي العربي، الذي ناصب "جبهة القوى" الخصومة، باستثناء النظام العراقي. وهنا يُطرح سؤال له ما يبرره، مؤداه: لماذا لم ينضم عرفات إلى السادات في مبادرته؟

والجواب ببساطة أن إجماع الدول العربية على رفض المبادرة أجبر عرفات على رفضها، لأن يعلم أن وجوده على رأس منظمة التحرير هو محصلة لتوازنات النظام السياسي العربي. ولم يكن هناك فلسطيني يجرؤ على حضور المفاوضات التي جرت في القاهرة في فندق ميناهاوس (ديسمبر ١٩٧٧) في ظل هذا الرفض العربي، في غياب أي ضمانات للحصول على تسوية.

مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان، صيف ١٩٨٢، عادت "التسوية" لتطل برأسها من جديد، بل ثمة من طرح من بين القادة الفلسطينيين انتهاز فرصة الصمود الفلسطيني/اللبناني/السوري في بيروت، ووجود المبعوث الأمريكي فيليب حبيب في المنطقة، للدخول في تسوية نهائية مع إسرائيل، لكن هذا الاقتراح سرعان ما توارى، خشية أن تفضي التسوية إلى تصفية للقضية الفلسطينية.

معروف أن خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت قد تم باتفاق مع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، عبر رئيس الوزراء اللبناني آنذاك، شفيق الوزان. ورغم أن الأمريكيين تعهدوا بحماية الفلسطينيين الذين بقوا في بيروت، فإن "مذبحة صبرا وشاتيلا" (١٨ سبتمبر ١٩٨٢) كانت كافية لإقناع عرفات بسرائية الوعود الأمريكية، ومع ذلك فإن عرفات أرخى قلوعه لتلك الوعود. وبعد خروج المقاومة من بيروت (أغسطس ١٩٨٢)، أدار عرفات ظهره لدول الممانعة - سوريا وليبيا - وأخذ يقترب، باطراد، من الأردن ومصر، بدلا من أن يثمر الصمود الفلسطيني - السوري - اللبناني في بيروت أمام الجيش الإسرائيلي (أعنى جيش في الشرق الأوسط). وقد ترتب على ذلك شق "فتح" (٩ مايو ١٩٨٣)، ومعها الساحة الفلسطينية، حيث وقف مع الانشقاق الفتحاوي كل من: الصاعقة، والشعبية - القيادة العامة، والنضال الشعبي، والشيوعي الثوري، وشكلوا مع "فتح الانتفاضة" ائتلافا حمل اسم "التحالف الوطني"، سرعان ما انضم إليه انشقاق من "التحرير الفلسطينية"، تصدره عبد الفتاح غانم، وعارض هذا التحالف ما اعتبره مراهنه من عرفات على مشاريع التسوية الأمريكية. بينما تحفظت كل من الجبهتين "الشعبية" و"الديمقراطية" و"الشيوعي"، وجناح الأمين العام للتحرير الفلسطينية، "طلعت يعقوب"، على الطرفين المتخاصمين. أما الطرف المتخاصم الثاني، فضم جناح عرفات في "فتح" الأم، و"التحرير العربية"، وجناح الأمين العام المساعد للتحرير الفلسطينية "أبو العباس". واستمر هذا الانشقاق زهاء خمس سنوات، تخللها اقتتال دام في طرابلس الشام بين جناحي "فتح" في خريف ١٩٨٢، عدا الحملات الدعائية المتبادلة. وبدا كأن عرفات اقتنع بعقم الوعود الأمريكية، بعد أن قدم الزعيم الفلسطيني الكثير من التنازلات المجانية، دون جدوى، وكان ضمن هذه التنازلات "اتفاق عمان"، الذي عقده عرفات مع ملك الأردن "الحسين بن طلال" في ربيع ١٩٨٥، وفيه أوكل عرفات أمر تسوية القضية الفلسطينية للملك الأردني، لكن معارضة أطراف قوية في "فتح" نفسها لاتفاق عمان أسقطته، بعد نحو عام. على أن عقد الاتفاق المذكور دفع "الشعبية" إلى أحضان المعارضة الفلسطينية، المتمثلة في "التحالف الوطني"، وهنا حمل الائتلاف الجديد اسم "جبهة الإنقاذ"، التي ولدت لتواجه الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي شنتها حركة "أمل" الموالية لسوريا، والتي جاءت على ثلاث موجات فيما بين مايو ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٨. واللافت أن كل الفصائل الفلسطينية قد تصدت لأمل، في خندق واحد، لكن هذه الحرب عادت فأقنعت "الشعبية" بعقم التواكل على حلفاء المعارضة الفلسطينية، في الوقت الذي كان فيه عرفات قد فقد صبره في التعامل مع وعود التسوية الأمريكية. هنا، كان طبيعيا أن تلتقى فصائل المقاومة - عدا أطراف "التحالف الوطني" السابق - في "دورة توحيدية" للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في أبريل/نيسان ١٩٨٧، مما أسهم في تجهيز الضفة الغربية وقطاع غزة لانتفاضة الحجارة في أواخر السنة نفسها، وذلك بعد أن تحقق قسط من الوحدة الوطنية من ناحية، وبعد أن اهتزت ثقة الداخل في فعالية العمل الفلسطيني من الخارج من ناحية أخرى. لقد أخذ الداخل الفلسطيني الأمر بيده، معززا استمرار الكفاح على حساب اللهاث وراء سراب مشاريع التسوية.

خلال الانتفاضة المذكورة، توالى أحداث دراماتيكية كبرى فى العالم، وفى الوطن العربى، إذ سقط "المعسكر الاشتراكى" (١٩٨٩) صديق القضية الفلسطينية، وسرعان ما انفرط عقد الاتحاد السوفيتى (١٩٩١)، رأس ذاك المعسكر وفى الوطن العربى، اندلعت حرب الخليج الثانية، فى صيف ١٩٩٠، وحاققت بالعرب هزيمة كبرى جراء هذه الحرب. ولعل المثير للدهشة فى هذه الحرب أن عرفات انحاز للجانب العراقى، بينما لطالما دأب عرفات على عدم إزعاج دول الخليج، على مدى عمله على رأس كل من "فتح" ومنظمة التحرير، لنحو ربع قرن، فما الذى استجد؟

معروف أن الأمريكين كانوا قد بدأوا حوارا مع منظمة التحرير فى تونس، فى أوائل ١٩٨٩، غداة إعلان عرفات، فى جنيف فى أواخر ١٩٨٨، نبذه للكفاح المسلح، وإدانته لهذا الشكل الكفاحى بالإرهاب، واعترافه بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، لكن الأمريكين عادوا ففقطعوا هذا الحوار، بعد اتهمهم للمنظمة بتدبير عملية "إرهابية"، وكان ذلك أثناء انعقاد القمة العربية فى بغداد، فى مايو/أيار ١٩٩٠. غضب عرفات، لكن الرئيس العراقى صدام حسين هدأ من غضبه، ووعده بأن يجبر الأمريكين على أن يأتوا لعرفات بالحل على صينية من فضة. وبعد نحو ثلاثة أشهر، غزت القوات العراقية الكويت، فتذكر عرفات وعد صدام له.

وقد لعبت رغبة عرفات، الملحة فيما يبدو، فى كبح جماح "انتفاضة الحجارة"، دورا فى مساندة عرفات للعراق ضد الكويت. فقد كان الأربعمئة ألف فلسطينى الذين يعملون فى الكويت مصدرا مهما لدعم أهليهم فى الضفة والقطاع المحتلين بالمال. فضلا عن أن دولة الكويت كانت مصدرا مهما لتمويل حماس، خصم فتح، حيث كان أكثر من ثلاثة أرباع ما يجنى من تبرعات فى الكويت يذهب لحماس. ونتيجة لموقف عرفات، تم طرد النسبة الكبرى من الفلسطينيين العاملين فى الكويت، كما تم تجفيف الدعم المالى السخى لحماس، مما وفر لعرفات تربة رخوة، ترنو لتسوية ما للصراع العربى - الإسرائيلى.

هنا، حدث دول الخليج الخطى لإقصاء عرفات عن سدة القيادة الفلسطينية فى "فتح" ومنظمة التحرير" على حد سواء، فأوقفت دعمها المالى عن المنظمين، وبدأت حملة إعلامية ضد عرفات. وحين انعقد المجلس الثورى لفتح، جمع بين المتحدثين العشرة فى تلك الدورة (يوليو/تموز ١٩٩٣) انتقاداتهم القوية ضد أداء عرفات، هنا دلف عرفات إلى ممر أوصلو، عله يقلت من محاولة الإطاحة الخليجية به، عن طريق قطع الدعم عنه وتحريك الموالين لدول الخليج داخل "فتح" ضده. وقد طرح عرفات للإسرائيليين أدنى سعر ممكن، فرست عليه مناقصة التسوية، وكان "اتفاق أوصلو"، الذى تم توقيعه من قبل محمود عباس (أبو مازن) عن الجانب الفلسطينى، وشيمون بيريز عن الجانب الإسرائيلى فى الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض بواشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.

وقد وقفت كل الفصائل الفلسطينية ضد اتفاق "أوصلو"، كما انقسمت اللجنة المركزية لفتح بالتساوى، ٨ مع و ٨ ضد الاتفاق، لكن رئيس فتح رجح كفة الموافقين. وقد أوضح محمود عباس، فى دورة المجلس المركزى (خريف ١٩٩٣)، أن هذا الاتفاق إما أن يمنح الشعب الفلسطينى دولة، وإما أن يكرس الاحتلال الإسرائيلى، الأمر الذى ترجمه الأديب الفلسطينى المعروف، إميل حبيبي، فى صورة رجل يحاول امتطاء صهوة حصان جامح، فإما أن ينجح الرجل فى محاولته هذه، وإما أن تنقص رقبته.

تسارعت الأحداث، وحل موعد إعلان الدولة الفلسطينية فوق أراضى الضفة والقطاع فى ٤ مايو ١٩٩٩، الأمر الذى لم يتم، بعد أن حنثت الحكومة الإسرائيلية بوعدا بشأن الدولة. وبعد تريت لسنة ونصف سنة، وعقب نجاح المقاومة اللبنانية فى دحر الاحتلال الإسرائيلى عن الأراضى اللبنانية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٠، وبمجرد إخفاق محادثات كامب ديفيد الثانية بين الطرفين، الإسرائيلى والفلسطينى، فى يوليو/تموز ٢٠٠٠، لم يجد عرفات مفرًا من دفع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية إلى الاندلاع، أولا ليضارب بها، عله يحصل من

الإسرائيليين على تسوية كريمة، وثانياً حتى يحرف السخط الشعبي الفلسطيني عن الفساد غير المسبوق الذي غرقت فيه سلطة الحكم الإداري المحدود في الضفة والقطاع. وقد فات عرفات أنه يمارس لعبة خطرة، وأنه إذا كان خارج وطنه محصلة للتوازنات الرسمية العربية، فإنه في الضفة والقطاع محصلة للتوازنات الأمريكية - الإسرائيلية، بالدرجة الأولى، ولإرادة الدول المانحة بالدرجة الثانية، قبل التوازنات الرسمية العربية، وإرادة الشعب الفلسطيني. هذا فضلاً عن أنه لا يمكن الجمع بين خطى "أوسلو" و"المقاومة" معاً، الأمر الذي أفضى إلى نهاية عرفات، على النحو المأساوي المعروف، ولاحقاً إلى محاولة قلب انتصار "حماس" في الانتخابات التشريعية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦)، وإلى توجيه ضربات قاصمة متلاحقة إلى "حماس".

لكن هذا كله لا يعنى أن الصيغة التي يقدمها الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية، محمود عباس، طريق صائب إلى تسوية عجز عرفات عن تحقيقها، ذلك أن عباس يدعو - كما هو معروف - إلى إلقاء سلاح المقاومة ووقف الانتفاضة، والاكتفاء بمائدة المفاوضات، وكان نتيجة هذه المفاوضات ليست محصلة لميزان القوى في ميدان القتال، وكأن من لا يملك مفتاح الحرب يملك مفتاح السلام.

شروط التسوية

ما من سياسى يمكنه إسقاط التسوية من حسابه، فهي ضرورة أحياناً لإعادة تنظيم صفوفنا، ولالتقاط أنفاسنا، ولسد الثغرات والعيوب في أدائنا، السياسى والعسكرى على حد سواء. والقتال لا يُخاض في سبيل القتال، وقد نضطر إلى التسوية، حين يستعصى الحسم على الطرفين، لكن للتسوية شروطاً، لا مفر من مراعاتها.

فليس من المقبول أن نسعى للتسوية في كل الأحوال، خاصة ونحن في حال ضعف تحت عبء الهزيمة، لأن مثل تلك الهزيمة ستعكس حالنا في الصراع، في تلك اللحظة. وفي هذا الصدد، يبقى المثل الفيتنامى أمامنا، إذ أثناء محادثات باريس بين فيتنام والولايات المتحدة، كان يحدث أن يخسر الفيتناميون موقعا عسكريا، عندها كانت القيادة السياسية الفيتنامية تطلب إلى وفدها المفاوض الكف عن التفاوض، لحين استرجاع الموقع المفقود. لذا، لا يصح الادعاء بمجرد "الفيتناميون فاوضوا أعداءهم".

من ناحية أخرى، يجب ألا ندع الخلاف حول أى مشروع يستبد بصفوفنا، بل نجيد ممارسة خلافاتنا، بالدرجة نفسها التي نجيد فيها ممارسة اتفاقاتنا، وإلا نجح العدو في شق صفوفنا، وفي تنفيذ مبتغاه في "من الأجدى أن ندع العدو يضرب العدو". ذلك أن دفع التناقضات الثانوية بين الفصائل الفلسطينية إلى مستوى التناقض الرئيسى يخلخل الصف الوطنى، تاركا للأعداء الفرصة للعب على هذه التناقضات، ويدفع طرفا فلسطينيا أو أكثر من المتصارعين إلى تقديم تنازلات مجانية لا توصل إلى تسوية، بل تزيد الوضع الفلسطينى ضعفا على ضعف. ويجب أن ندقق في كل مشروع تسوية يقدمه الأعداء، حيث قد يكون مفخخا أو مجرد بالون اختبار. كما يجب ألا نعتمد أى تسوية تقطع الطريق على الحل النهائى.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار طبيعة العدو، ومدى ميله للتسوية من عدمه، ولكل حال تكتيكات تختلف عن الأخرى.

كما يجب أن ندرك أن للتناقضات في صفوف الأعداء حدودا. فبعيدا عن التهويل أو التهوين بشأنها، ثمة ضرورة للتأمل فيها، أولا: لمعرفة مداها، وعما إذا كانت هامشية أم رئيسية، قابلة للاحتواء أم عدائية، وثانيا: عما إذا كانت فيما يخص الصراع بيننا وبين العدو، أم لا، مع ملاحظة أنه بدون قوتنا نبقى عاجزين عن اللعب على التناقضات في صفوف الأعداء. وفي كل الأحوال، لا يجوز لنا أن نتواكل على التناقضات في صفوف أعدائنا، مهما اشتدت واستفحلت.

* على أنه لا يبقى، بعد ذلك، إلا أمر المفاوضين، ومهاراتهم، وخرائطهم، ومعلوماتهم وفي هذا الصدد، لاحظ المساعد الأسبق لوزارة الخارجية الأمريكية، روبرت بيللنرو، أن المفاوضين الفلسطينيين كانوا يأتون إلى مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين - مطلع التسعينيات - وهم إما يحملون في أيديهم مسيحة، أو السيجار، بينما كان الإسرائيليون ينوون تحت ثقل الحقائق المتخمة بالخرائط والمعلومات، والأكثر أن المفاوض الفلسطيني استمر الاستعانة بخرائط عدوه الإسرائيلي ومعلوماته. وحين كانت جلسة مفاوضات تنهى، فإن المفاوض الإسرائيلي كان يلتقي برملائه لتفحص ما مضى، والتهيؤ للقادم من المفاوضات، بينما يذهب المفاوضون الفلسطينيون إلى التسوق

وبعد، فليس أمامنا إلا الاستقواء بالقاعدة الذهبية، بحيث نعد للحرب كأننا سنقاتل غدا، ونبدى ميلا للسلم كأننا لن نحارب أبدا

إن الحديث عن الأمن القومي العربي لا يعنى بالضرورة الإعلاء منه على حساب الأمن الوطنى للدول العربية، كما أن الحديث عن الأمن القومى العربى لا يعنى بالضرورة الاتفاق بين الدول العربية كافة حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى. فمن المعلوم أن للدول كافة الحق فى تحديد المصادر الرئيسية للتهديد والمصادر الثانوية، كما أنه من حقها أن تضع الاستراتيجية الملائمة لمواجهة تلك المصادر. بعبارة أخرى، تعطى الدول أولوية لأمنها الوطنى على الأمن الإقليمى أو القومى، وقد تجلّى ذلك بوضوح فى العمل العربى منذ عام ١٩٤٥ حتى يومنا هذا. ويعود السبب فى ذلك إلى أن الهدف الأساسى لوجود أية حكومة وطنية يكمن فى الحفاظ على بقائها والارتقاء بمستوى شعبها. فإن تطابق ذلك مع أهداف دول مجاورة أو دولة تشترك معها فى الأصول القومية، أعلنت من التزاماتها المشتركة بالأمن الإقليمى أو الجماعى. أما فى حالة وجود تعارض بين مقتضيات تحقيق الأمن الوطنى ومستلزمات الأمن الإقليمى أو الجماعى، فإنها تلجأ إلى الالتزام بمقتضيات تحقيق أمنها الوطنى. ولا شك فى أن ذلك يشكل معضلة كبرى بالنسبة لصناع السياسات الأمنية فى الدول العربية. فعلى الرغم من وجود تهديدات رئيسية للأمن الوطنى لعدد من الدول العربية وللأمن القومى العربى، مثل التهديدات الإسرائيلية، إلا أن بعض الدول العربية، مثل دول الخليج العربية أو دول شمال إفريقيا، قد لا ترى بالضرورة أن إسرائيل تشكل بالنسبة لها تهديدا رئيسيا مباشرا، من ثم فإن صناع السياسة الأمنية فى تلك الدول قد يضعون التهديد الإسرائيلى فى مرتبة أقل من تلك المرتبة التى يضعها آخرون. كما أن دولاً عربية أخرى قد تقلل من أهمية التهديدات التى تحددها دول بعينها على أنها تهديدات رئيسية. وهكذا، تباينت السياسات الأمنية للدول العربية، ولم يحدث اتفاق فيما بينها إلا فيما ندر حول نوعية التهديدات ومصادرها وكيفية مواجهتها. ولعل أهم مظهر للاتفاق كان القرار المصرى - السوري المشترك بشأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل بغرض تحرير الأراضى العربية المحتلة، بالرغم من اختلاف الدولتين فيما بعد حول استراتيجية التعامل مع نتائج الحرب، بما فى ذلك التسوية السياسية مع إسرائيل.

الأمن القومى: تعريف :

لا يوجد تعريف محدد للأمن القومى، وإن تباينت الاتجاهات ما بين الإعلاء من المفهوم التقليدى المحدود، والمتعلق بالقدرات العسكرية للدولة، وما بين توسيع المفهوم ليشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى القدرات العسكرية. ويمكن تعريف الأمن القومى بأنه قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الرئيسية والثانوية لأمنها ومصالحها القومية. مؤدى ذلك أن رسم سياسة للأمن القومى يقتضى - أولا - تحديد مصادر التهديد الرئيسية منها والثانوية، ويستلزم - ثانيا - دراسة ووزن القدرات القومية ومقارنتها بما لدى مصادر التهديد، ثم وضع سياسة أمنية ملائمة ومتفق عليها بين الأقطار العربية، شريطة أن يسبق ذلك كله وجود رغبة مشتركة فى العمل الجماعى للحفاظ على الأمن القومى العربى.

وفى هذا الصدد، فإن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل جوهر الأمن القومى العربى، سواء بالنسبة لمصادر التهديد أو لاختبار القدرات العربية، ووضع الرغبة العربية موضع التنفيذ.

مصادر تهديد الأمن القومى العربى :

على الرغم من أن كل دولة عربية تحدد لنفسها مصادر تهديد أمنها الوطنى كيفما يراها صانعو القرار، فإنه يمكن القول - دون أدنى شك - إن المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى العربى الجماعى والفردى يكمن فى إسرائيل بما تمتلكه من قدرات عسكرية، وعلى رأسها قدراتها النووية، وفيما تؤمن به من خطط استراتيجية طويلة المدى، وفى مقدمتها رفض إنشاء دولة فلسطينية على أى جزء من أراضى فلسطين. فمما لا شك فيه أن استمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى وتصعيده اليومى، والحصار الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، وعمليات قتل الأبرياء منهم، يقود بالضرورة إلى ارتفاع موجات التشدد أو ما يسميه البعض التطرف، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للأوضاع القائمة فى الوطن العربى، وقد يودى بالنظم

العربية القائمة. هذا فضلا عن أن القوة العسكرية الإسرائيلية المتزايدة تدفع بالدول العربية إلى زيادة معدلات إنفاقها على التسليح، ومن ثم الحد من إنفاقها على التنمية، والأخيرة هي التي تدفع بنتائجها الإيجابية إلى الرضا عن النظام السياسي وعدم التمرد عليه.

إذا أضفنا إلى ذلك التحالف العسكري والأمني الأمريكي مع إسرائيل، لاكتملت مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي. يضاف إلى ذلك أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يشكل بالضرورة مصدرا إضافيا للتهديد من زاويتين. فمن ناحية، يضعف من الجبهة الشرقية للأمن القومي العربي. ومن ناحية أخرى، يؤلب الشعوب العربية على حكامها الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة الأمريكية، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا فيما يطلق عليها دول الاعتدال العربي.

ونحن هنا لا نريد الدخول في مصادر التهديد الداخلية، والمتمثلة في تملل الشعوب العربية نظرا لتدنى مستوى الحريات السياسية، وتزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تدفع - في أحيان كثيرة - إلى التمرد والعنف والثورة، لأننا مهتمون بمآل الأمن القومي العربي في إطار مستقبل القضية الفلسطينية.

مستقبل الدولة الفلسطينية والأمن القومي العربي :

بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وإعلان أوسلو عام ١٩٩٣، وتوقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، ثم تبني خريطة الطريق الأمريكية ومبادرة السلام العربية، رأى البعض أننا قاب قوسين أو أدنى من قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة إلى جوار دولة إسرائيل المستقلة ذات السيادة. ولكن طموحات إنشاء دولة فلسطين تضاعفت نتيجة تطورات أخرى على الساحة، منها: الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ووصول شارون إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، ثم أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والصراعات الفلسطينية العنيفة التي ترتبت على وصول حماس للسلطة نتيجة انتخابات ٢٠٠٦، والحرب الإسرائيلية - اللبنانية عام ٢٠٠٦، وتعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، والتحيز الأمريكي المطلق لإسرائيل، والانصراف العربي عن تبني مواقف سياسية ذات أولوية إزاء المستقبل الفلسطيني. فما هي الآثار المترتبة على استمرار وتصعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على الأمن القومي العربي؟ أو - بطريقة أخرى - ما هي الآثار الناجمة على الأمن القومي العربي إذا ما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على إنشاء دولة فلسطينية؟

إن إنشاء دولة فلسطينية في حد ذاته لن يحقق الأمن القومي العربي، لكنه يحد فقط من الآثار السلبية المترتبة على التهديد الرئيسي لهذا الأمن، مع بقاء التهديدات الأخرى على ما هي عليه. إلا أن عدم إنشاء دولة فلسطينية يؤدي إلى تفاقم وتكريس كافة مظاهر التهديد للأمن الوطني لعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها مصر ولبنان وسوريا والأردن. كما أن ذلك سوف يشكل تهديدا للأمن القومي العربي في جملته، نظرا لما ينجم عنه من تفاقم درجة عدم الرضا الشعبي عن النظم السياسية العربية، التي عجزت خلال ستين عاما عن تحقيق أي انتصار لصالح القضية الفلسطينية أو التأثير على القدرات العسكرية المتزايدة لإسرائيل، أو حتى الحد من التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من صداقة العرب الحميمة للأخيرة.

ومع مرور الوقت، فقد تعمقت جوانب التباين والاختلاف بين الدول العربية، وظهرت بوضوح أبعاد التباعد العربي عكس كافة التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعاصرة في جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا. وهكذا، فإن استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من شأنه أن يعمق التعلق بالمصالح القطرية على حساب ما يمكن أن يطلق عليه المصالح القومية، بما في ذلك الأمن القومي. ومما يساعد على تكريس القطرية على حساب القومية ذلك الثراء الفاحش لدى الدول العربية المنتجة للنفط، مقابل الفقر المدقع لدى

الدول الأخرى. إذا أضفنا إلى ذلك استمرار هاجس الخوف من التفوق العسكرى الإسرائيلى، ومن ثم الاتجاه نحو إنفاق المزيد من الموارد النادرة على التسلح، مع عدم القدرة الفعلية أو الرغبة على مواجهة إسرائيل، فإن ذلك يصيب قطار التنمية الضرورية بالعطل.

سيناريوهات المستقبل :

يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات خاصة بالمستقبل الفلسطينى ومآل الأمن القومى العربى، أولها: سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة. إن استمرار الأوضاع يؤدى إلى تعميق الخلافات الفلسطينية من ناحية، وزيادة الانشقاق العربى من ناحية أخرى، مع تكثيف الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى، إضافة إلى اتجاه العراق نحو التجزئة على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية وانتقال ذلك إلى دول عربية أخرى، كل ذلك من شأنه أن ينسف أى معنى للأمن القومى، ناهيك عن الأمن الوطنى لعدد كبير من الدول العربية.

السيناريو الثانى فى هذا الصدد يشير إلى تألق الأمن الإسرائيلى، أى تكامل التحالف الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى إلى درجة أعلى مما هو قائم حالياً، خاصة فى حالة ما إذا انتخب نيتانياهو رئيساً لوزراء إسرائيل، وانتخب الأمريكيون ماكين رئيساً لجمهورية جديدة. فى هذه الحالة، سوف يتم تقويض أية محاولات عربية أو فلسطينية لحل الصراع مع إسرائيل. ومن المرجح أن يتفق الطرفان الإسرائيلى والأمريكى على تسوية ما مع إيران، وتوثيق أعمق للعلاقات الاستراتيجية مع تركيا. وسيعود ذلك بالمنطقة إلى سيناريو الستينيات والسبعينيات، حين كانت دول الجوار الجغرافى تتحالف مع إسرائيل ضد المصالح العربية. فى هذه الحالة، لن يكون هناك مجال للحديث عن أمن عربى، قومى أو حتى قطرى.

يبقى فى النهاية سيناريو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على الرغم من أنه بعيد المنال. فلا يزال من المحتمل أن يظهر تيار سياسى فى إسرائيل يرى أنه من الأفضل للمصالح الإسرائيلىة والأقوم للأمن الإسرائيلى إنشاء دولة فلسطينية تحت إشراف إسرائيلى. ومما يقوى من احتمالات ظهور هذا التيار ضجر الأمريكيين من استمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، الذى قد يروونه مضرًا بالمصالح الأمريكية المباشرة، سواء الاقتصادية أو العسكرية أو حتى الثقافية والفكرية المتعلقة بالصورة الأمريكية فى الخارج. هذا السيناريو يعطى للأقطار العربية درجة أعلى من المرونة فى سياساتها الخارجية، حيث يمكن أن تمد يد التعاون إلى دول كبرى أخرى، مثل الصين وروسيا، لكى تعادل القوى الأمريكية والإسرائيلىة فى المنطقة. حينئذ، يمكن القول إن هناك ملامح جديدة للالتزام عربى بحماية الأمن القومى والقطرى.

ومهما يكن شكل السيناريوهات المستقبلية، فإننا ينبغى أن نعترف صراحة بأنه لا توجد جدية حقيقية لدى الدول العربية والمؤسسات العربية المشتركة للتفكير الموضوعى فى الأمن العربى الجماعى أو وجود الرغبة السياسية الحقيقية لمحاولة تحقيقه والحفاظ عليه. فقد أنشأت جامعة الدول العربية، على سبيل المثال، قطاعاً جديداً يطلق عليه مجلس السلم والأمن العربى، الذى يفترض - نظرياً - أن يختص بالقضايا المتعلقة بالأمن القومى العربى. إلا أن النظر إلى اتفاقية النظام الأساسى لهذا القطاع يؤكد أنه هيكلى إضافى لا علاقة له بتحقيق الأمن القومى العربى. كما أنه لا توجد مؤسسات عسكرية أو استراتيجية عربية مشتركة فاعلة، يعول عليها الحفاظ على الأمن القومى العربى.

من ناحية أخرى، فإن القدرات العسكرية العربية لم تختبر بعد حرب ١٩٧٣، باستثناء الجيش العراقى الذى عجز مرتين عن تحقيق الأمن الوطنى للعراق.

نخلص مما سبق إلى أن مآل الأمن القومى العربى يتوقف - فى جزء كبير منه - على مصير الدولة الفلسطينية من ناحية، وعلى التحولات الداخلية المرتبطة بعدالة التوزيع وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتأكيد الاحتواء والحد من الاستبعاد من ناحية أخرى. ويبدو أن هذه المتغيرات جميعاً لا تسير فى الاتجاه الذى يحافظ أو يقوى أو يحمى الأمن القومى العربى.

كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟

دور العوامل الخارجية في الصراع العربي - الإسرائيلي

د. محمد السيد سليم *

كان الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا يزال، ساحة رحبة للاختلاف، ليس فقط بين أطرافه، ولكن أيضا بين دارسيه. فقد اختلف الدارسون حول مصادر الصراع، هل هي مصادر داخلية كامنة في الدول المتصارعة أم أنها خارجية نابعة من خارج الصراع؟

كما اختلفوا حول أساليب تسويته، هل تتم من خلال سلوك محدد، أى اتفاقيات تنهى الصراع، أم من خلال سلسلة من الإجراءات طويلة الأمد التى تجعل من التسوية بمثابة "عملية"، وليس سلوكا؟ وحول مضمون التسوية، هل تتضمن فرض طرق لشروطه على الآخر، أم أنها تتضمن تنازلات متبادلة؟ وحول دور القوى الكبرى فى الصراع، هل هو تسهيل تسوية الصراع، أم أنه من عوامل استمرار الصراع؟ هذا بالإضافة إلى غيرها من نواحي الاختلاف. ومن أهم تلك النواحي، يبرز التمييز بين العوامل الخارجية، والعوامل الداخلية فى التأثير فى مسارات الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو موضوع هذا المقال.

يقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التى تنشأ من البيئة الخارجية للأطراف العربية والإسرائيلية المتصارعة، أى تلك الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطاتها، أو التى تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى. والنقاش حول مصادر الصراع العربي - الإسرائيلي ليس مجرد مسألة أكاديمية، ولكنه مسألة تتعلق بأدوات حل الصراع. فإذا سلمنا بأن مصادر الصراع داخلية أو خارجية، فإننا فى تلك الحلة سنصوغ استراتيجيات للحل تتعامل مع تلك المصادر. فإذا قلنا مثلا، كما يقول التيار السياسى الذى يمثل جورج بوش، إن سبب الصراع يرجع إلى الطابع الديكتاتورى للأنظمة السياسية العربية، فإننا سنبدأ أولا بالتحول الديمقراطى العربى كمدخل ضرورى لجعل الأنظمة العربية أكثر استعدادا للتنازل عن الأرضى. ولذلك، سنبدأ بالإشارة إلى مصادر الصراعات فى الشرق الأوسط، ثم نتحول منها إلى مصادر الصراع العربي - الإسرائيلي.

مصادر الصراعات الشرق أوسطية :

كان الخلاف حول مصادر الصراع العربي - الإسرائيلي جزءا من خلاف أكبر حول

مصادر الصراعات وأشكال عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عموماً. فقد انقسم دارسو تلك المصادر إلى فريقين، حيث ركز أنصار الفريق الأول على الجذور الداخلية للصراعات في الشرق الأوسط. فيرى هؤلاء أن الشرق الأوسط هو إقليم تسوده الفوضى والتخلف، وتحكمه أنظمة تسلطية فاقدة للشرعية وعاجزة عن القيام بالتنمية، ومن ثم فهي غير قادرة على صياغة أو قبول أي استراتيجيات للسلام أو الخوض في أي ارتباطات سلمية بعيدة الأمد. ويغلب هذا الرأي على معظم الدراسات الغربية للشرق الأوسط، وعلى الدارسين المحليين للمنطقة ممن يغلب على فكرهم العام الميل إلى التطابق مع الغرب. فيسرد جيرد نونمان أربعة عشر سبباً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مثل نقص الشرعية السياسية، والتخلف، والانفجار السكاني، وضعف المشاركة السياسية، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتمزق والتوتر العرقي - الديني، والهيمنة والتدخل الخارجي، والصراع العربي - الإسرائيلي، وسباق التسلح، وعدم وجود آلية لحل المنازعات، وضعف التكامل الإقليمي. ومن الواضح أن معظم تلك العوامل هي عوامل داخلية بالأساس (١). كذلك، فإن إيان ليسر أشار إلى المصادر الداخلية، والإقليمية، والعالمية للصراعات في الشرق الأوسط. وعند المستوى الداخلي، ركز على نقص الشرعية والاستقرار الداخلي، وتزايد سكان الحضر، وصعود التطرف السياسي. وبعد أن سرد المصادر الأخرى، أشار إلى أن المصادر الداخلية هي الأهم. وأضاف "الأمن المتوسطي هو - فوق كل شيء - مسألة تتعلق بالأمن الداخلي لدول تواجه ضغوطاً من قوى التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي" (٢). وفي محاضراته في الجمعية الملكية للشئون الآسيوية سنة ١٩٩٢، قال سير جيمس كريج إن هناك خمسة أنواع من الضغوط الكبرى التي تستتر خلف "الفوضى" في الشرق الأوسط، وهي: العداء للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً، والأصولية الإسلامية، وفقدان الديمقراطية، وعدم المساواة في توزيع الثروات داخل الدول وبينها، والصراع العربي - الإسرائيلي. وأضاف سير كريج أنه يفضل حذف الصراع العربي - الإسرائيلي من القائمة، ولذلك لن يتحدث عنه كمصدر للصراعات في المنطقة (٣). أما بيرتز، فإنه سار في الاتجاه ذاته ليقول إن التحديات الأساسية للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط و البحر المتوسط هي تحديات غير عسكرية، أهمها الهجرة، والمخدرات، والارهاب، وما يمكن تسميته بتصدير الصراعات (٤). فالشرق الأوسط - في رأي بيرتز - هو الذي يصدر الصراعات للاتحاد الأوروبي، وليس العكس. ويضيف تانر إلى ما سبق رأياً آخر في مصادر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مفاده أن أسباب عدم الاستقرار تكمن في المسافات القصيرة بين الحدود والعاصمة، ونقصان العمق الاستراتيجي، وانكشاف خطوط المواصلات، مصحوباً بالخوف من الهجوم المفاجئ (٥). ويلاحظ أن ما ذكره تانر إنما يشير إلى هواجس إسرائيل الأمنية فقط. وعلى المنوال ذاته، سار بعض الباحثين العرب، وفي مقدمتهم الحبيب بن يحيى وعبدالله سعف. فيقول بن يحيى إن أهم مصادر التهديد للأمن في البحر المتوسط إنما تكمن من داخل الإقليم، خاصة من التطرف، والنزعة القومية، والتلوث، والبيئة، وتجارة السلاح، والفجوة بين الشمال والجنوب (٦). أما عبد الله سعف، فيرى أن مصادر التهديد هي بالأساس داخلية واقتصادية (٧).

يميل الفريق الثاني إلى رؤية مصادر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط على أنها نابعة من عوامل خارجية. فبالنسبة لهم، تعد مركزية الصراعات الإقليمية، وعدم التوازن الإقليمي للقوى، ونمط التدخلات الغربية في شئون الشرق الأوسط، هي المصادر الأهم للصراعات في المنطقة. فالصراع العربي - الإسرائيلي يشكل أهم تهديد أمني للشرق الأوسط، وبالتالي لا يمكن التقدم نحو تحقيق تعاون أمني في الشرق الأوسط، ما لم يحل هذا الصراع أولاً، أي إنهاء الأجندة الجيوسياسية القديمة قبل البدء في أجندة جيواقتصادية جديدة. وبالتالي، فإن حل الصراع ضروري لتحقيق الاستقرار والتعاون الاقتصادي، وهي وجهة نظر عبر عنها عبد المنعم سعيد سنة ١٩٩٦ (٨). كذلك، يرى هؤلاء أن الخلل في توازن القوى بين العرب وإسرائيل هو المحدد للتوسعية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، كما أن التدخل الغربي غير المتوازن في

الشرق الأوسط. لصالح إسرائيل يضاعف من تلك التوسعية، ومن هؤلاء كاتب هذا المقال (٩). ومن بين صراعات الشرق الأوسط، يبرز الصراع العربي - الإسرائيلي باعتباره الصراع الأهم، والأكثر خطورة، مما يقودنا إلى عرض الرؤى المتفاوتة لدور العوامل الخارجية والداخلية في الصراع العربي - الإسرائيلي، ثم نعرض ثانياً لمفهومنا للعوامل الخارجية، وأشكالها، وآليات علاقاتها مع الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثلاث رؤى لدور العوامل الخارجية في الصراع العربي - الإسرائيلي :

لعل أول ما يلفت الانتباه في الأدب الأكاديمي حول محددات الصراع العربي - الإسرائيلي هو ذلك التباين الشاسع حول تحديد الوزن الحقيقي للعوامل الخارجية مقارنة بغيرها. فهناك اتجاه يرى أنصاره أن الصراع العربي - الإسرائيلي يمتلك آلية ذاتية نابعة من العوامل المحلية، تجعل منه بمثابة "صراع اجتماعي ممتد"، بحيث إن الصراع ذاته يصبح مصدراً لاستمراره. ويتسم الصراع الاجتماعي الممتد بأربع خصائص هي استمراره على مستوى عال من التفاعل الصراعى، وتذبذب مدى هذا التفاعل، وامتداده لكى يشمل كل القضايا، ووجود قوى توازنية داخلية تجعله واقعاً في إطار النمط التفاعلى الصراعى العادى. وقد عبر عازار وجيريدينى، وماكلورن، عن هذه الرؤية للطبيعة الذاتية لحركية الصراع العربي - الإسرائيلي (١٠). كذلك، فقد درس مليستين ثلاثة عوامل تصور أنها تؤثر في السلوك الصراعى للعرب والإسرائيليين تجاه بعضهم بعضاً، وهى السلوك الدولى السابق لكل طرف تجاه الآخر في مرحلة سابقة، والمساعدة التى تقدمها القوتان العظميان للأطراف المحلية المتصارعة، وتوازن القوى العربى - الإسرائيلى، وذلك من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٠. وقد خلص إلى أن العامل الرئيسى المحدد للسلوك الصراعى هو العامل الأول، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ليس لهما إلا تأثير محدود على هذا السلوك، مما يعنى ترجيح أهمية العوامل الداخلية (١١).

وفى حقبة مابعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، برز شكل آخر لتلك المقولة مؤداه أن الصراع العربى - الإسرائيلى ناتج عن الطبيعة التسلطية للنظم السياسية العربية. فهذه التسلطية تفسر عدم قدرة الدول العربية على الدخول فى تعهدات للسلام، وهى تعيش وتزدهر على توتر البيئة الإقليمية. وبالتالي، فإن حل الصراع لا يكمن فى إجراء مفاوضات للسلام، وإنما فى إحداث تغيير جذرى فى النظم السياسية العربية فى اتجاه التحول الديمقراطى. وتستند تلك المقولة إلى مقولة أكبر، هى أن النظم الديمقراطية لا تتحارب. فإذا كانت إسرائيل دولة ديمقراطية بالفعل، فإن تحويل الدول لعربية إلى ديمقراطيات سينهى الحروب على الأقل فى الشرق الأوسط (١٢). وهى المقولات التى تستتر خلف مشروع الشرق الأوسط الأكبر الذى طرحته الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤.

وفى المقابل، هناك اتجاه آخر يرى مؤيدوه أن المتغيرات الخارجية هى المحدد الرئيسى، وأحياناً الوحيد، للصراع العربى - الإسرائيلى. وفى الأدب العربى، تزعم هذا الاتجاه الدكتور حامد ربيع فى كتابه بعنوان "المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط" الصادر فى دمشق سنة ١٩٧٩. فى هذا الكتاب، أكد المؤلف أن المتغيرات الدولية هى المتغيرات الوحيدة التى تؤثر فى أزمة الشرق الأوسط، بحيث "إن التحكم الرئيسى فى تشكيل الصراع الإقليمى فى الشرق الأوسط بجميع أبعاده ومستوياته هو أساساً فقط المتغيرات الدولية" (١٣). كما أن القوى المحلية لا تملك إرادة فى، ولم تستطع بعد أن ترتفع إلى، مستوى المتغير المستقل. كما أن مستقبل المنطقة إنما تتحكم فيه متغيرات وعناصر تنبع من الإطار الدولى والقوى الخارجية. فإسرائيل ذاتها لا تملك إرادة أو قوة ذاتية، والقيادات العربية لا إرادة لها فى الصراع. من الواضح أن المؤلف قد الغى إرادات القوى المحلية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وجعل المنطقة مجرد مسرح لصراع دولى أكبر لا قدرة لها على التأثير فيه (١٤).

وبالمثل، يرى سيار الجميل أنه منذ أن ولد النظام الإقليمى للشرق الأوسط بعد الحرب

العالمية الأولى وبقي حيا حتى يومنا هذا، فإنه يعد واحدا من "النظم التابعة" للنظام الدولي. فهذا النظام يتحدد بالنظام الدولي الأم. ونظام الشرق الأوسط في القرن العشرين كان صناعة أوروبية، بينما نظام الشرق الأوسط القادم هو صناعة أمريكية. ويضيف الجميل أنه خلال العصور الثلاثة الأخيرة (١٩٦٠-١٩٩٠)، ركز النظام الدولي على التناقض العام بين الدول العربية، وعلى استخدام التناحر العرقي والديني والطائفي (١٥).

وأخيرا، فهناك اتجاه ثالث يرى أن العوامل الخارجية والعوامل الداخلية تتفاعل في التأثير على الصراع العربي - الإسرائيلي، بمعنى أنه لا يمكن فهم الصراع دون العودة إلى النوعين من العوامل. وإن كان بعض أنصار هذا الاتجاه يميلون إلى تغليب نوع معين من العوامل، فإنهم لا يغفلون أثر العوامل الأخرى، كما يفعل أنصار الاتجاه الأول والاتجاه الثاني. ولعل من هؤلاء تيم نيلوك، فهو يرى أن التغيير في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، خاصة نهاية الاتحاد السوفيتي، كان هو العامل الحاسم وراء كل تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي في اتجاه المفاوضات، وضاعف من تأثير ذلك حرب الخليج الثانية، وهي أيضا عامل خارجي. ولكنه يضيف أنه بدون التحولات الداخلية، لما كان من الممكن للعوامل الخارجية أن تنتج أثرا. فنهاية الحرب الباردة خلقت فرصا جديدة لإسرائيل حاولت استثمارها من خلال التسوية السلمية. ولكن بدون الانتفاضة الفلسطينية، ما كان لإسرائيل أن ترى تلك الفرص. "فالدمار الذي أحققته الانتفاضة بصورة إسرائيل في العالم وصورة إسرائيل لذاتها، كان عاملا حاسما" (١٦). ويذهب طارق إسماعيل إلى رأى مشابه في كتابه "العلاقات الدولية للشرق الأوسط المعاصر". فهو يرى أن الشرق الأوسط هو نظام إقليمي تابع للنظام العالمي، وأن موقع هذا الإقليم في النظام العالمي يضع قيودا مهمة على حرية الحركة للقوى المحلية، وأن هذا الأثر مازال مهما رغم ازدياد القوة الوطنية والإقليمية لدول الشرق الأوسط في مواجهة الفاعلين والنظم الإقليمية الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن النظام المعاصر بناؤه بشكل أوروبي وتم تعديله لاحقا من خلال المنافسة بين القوتين العظميين. ومن ثم، فإن دول الشرق الأوسط - باعتبارها قوى مشاركة جديدة في المباراة الدولية - مضطرة إلى العمل في إطار القواعد والأسس التي لم تشارك هي في وضعها. ولكنه يضيف أن ذلك لا يعني أن دول الشرق الأوسط لا حول لها ولا قوة. بالعكس، فهي تمارس تأثيرا سياسيا مهما، ولكن هذا التأثير يتم في أطر خارجية (وداخلية) محددة. ويضيف أنه برغم أن النظام الدولي يحدد الأطر التي تتم من خلالها العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل حاسمة هي: (١) إن السياسة الداخلية هي التي تحدد "الخطاب" السياسي للدول الشرق أوسطية في مجال السياسة الداخلية، فالثقافة، والأيدولوجية، والمفدرات الاقتصادية وغيرها تؤثر في سلوك تلك الدول. (٢) إن التماسك الإقليمي في الشرق الأوسط يزيد من قدرته على التعامل بجدية مع النظام العالمي. (٣) إن الشرق الأوسط يحتل مكانا وسطا في النظام العالمي، فهو يتلقى التأثيرات ويؤثر أيضا في هذا النظام (١٧). وحديثا، دافع جيمس رسل عن رؤية مشابهة لمصادر التوتر في الشرق الأوسط في السنوات الخمس الأخيرة. ولكنه يركز على المستوى الإقليمي والداخلي، ويكاد يغفل المستوى العالمي. فهو يشير إلى سباقات التسلح في الشرق الأوسط، وإلى أشكال التوترات الداخلية مثل الصراع بين حماس وفتح، والتوترات الطائفية في العراق وغيرها (١٨). ولا يشير رسل إلى مسئولية الولايات المتحدة عن تلك التوترات.

ونحن نميل إلى الاتجاه الثالث في تفسير الصراع العربي - الإسرائيلي، لعدة اعتبارات، أولها أنه الأقرب إلى المنطق العلمي الذي يؤكد أن الظواهر السياسية لا يمكن أن تكون نتيجة لعامل واحد. وثانيها أنه الأقرب إلى الصحة من الناحية الإمبريقية. فمعد نشأة مفهوم الشرق الأوسط على يد القوى الغربية، ارتبط الإقليم دائما بنمط الصراعات والتدخلات الغربية، وكانت القوى الغربية - ولا تزال - تسعى إلى تطبيق أجندتها في الشرق الأوسط، حتى لو تطلب ذلك الدخول في حروب، كما حدث في العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، والعدوان الأنجلو-أمريكي على العراق سنة ٢٠٠٣. كما أن حداثة استقلال دول المنطقة أدت بالانحياز الحاكم إلى تأكيد

السيادة وإلى الدخول في منافسات تسعى إلى تأكيد السيادة والدولة القومية والقيادة الإقليمية، مما أدى إلى أشكال متعددة من الصراعات. ويقودنا ذلك إلى محاولة فهم مصادر أحد أهم صراعات الشرق الأوسط، وهو الصراع العربي - الإسرائيلي، مع التركيز على العوامل الخارجية بالأساس، لأنها موضوع هذا التقرير.

العوامل الخارجية المؤثرة في الصراع العربي - الإسرائيلي :

سبق أن عرفنا المقصود بالعوامل الخارجية. ويمكن القول إن تلك العوامل تنقسم إلى أربعة أقسام: عوامل تتعلق بالنسق الدولي، والتفاعلات الدولية، والمسافة الدولية، والموقف الدولي. ينصرف النسق الدولي إلى تلك التفاعلات المنتظمة المترابطة بين الوحدات الدولية، وهو يتضمن عدة أبعاد، لعل أهمها هيكل أو بنية النسق، ومؤسساته، وعملياته. أما التفاعلات الدولية، فهي عدة عوامل تتعلق بسياسات الأطراف الدولية الخارجية تجاه الأطراف العربية والإسرائيلية المتصارعة. ومن ذلك الدعم الذي تقدمه بعض القوى الكبرى لتلك الأطراف، كالدور الأمريكي في الوصول إلى المعاهدة المصرية - الإسرائيلية سنة ١٩٧٩. أما المسافة الدولية، فيقصد بها المسافة النسبية بين الأطراف العربية والإسرائيلية. ولا نقصد بتلك العوامل مجرد المسافة الجغرافية، ولكن أيضا ميزان القوى، والمكانة الدولية للأطراف المتصارعة كأن نقول إن اختلال ميزان القوى العربي - الإسرائيلي كان من عوامل استمرارية التصلب الإسرائيلي، والتراجع العربي. وأخيرا، فإن عامل الموقف الدولي ينصرف إلى مواقف محددة نشأت في البيئة الدولية في لحظة معينة، ومن ذلك أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وأثرها على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، أو أثر الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ على هذا المسار.

أولا- النسق الدولي :

لعل أهم العوامل الخارجية التي أثرت على مسارات الصراع العربي - الإسرائيلي هو النسق الدولي بكل مكوناته. وتتضمن تلك المكونات ثلاثة عناصر جوهرية هي، بنية النسق، ومؤسساته وعملياته، ولكل منها دور مهم في الصراع.

بنية النسق الدولي :

يقصد بذلك شكل توزيع القوى في النسق الدولي، ومدى الترابط بين تلك القوى. وينصرف توزيع القوى إلى ما إذا كان البنيان أحادي القطبية، أم ثنائي القطبية، أم متعدد الأقطاب. تأثر الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل الاستقطاب العالمي، أحاديا كان أو ثنائيا. فقد اقسم البنيان الدولي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ بدرجة من القطبية الأحادية التي تمثلت في تفوق قطب الحلفاء وسحق القطب الآخر (المحور)، مع وجود درجة من التوافق بين الحلفاء، خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، سواء في إطار مؤتمرات إعادة تشكيل النسق العالمي (يالتا وبوتسدام) أو مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأربع والتي انتهت في مارس ١٩٤٧. كان للتوافق في إطار القطبية الأحادية المؤقتة دور كبير في مسارعة كل عناصر القطب المنتصر في الحرب العالمية الثانية إلى دعم انشاء إسرائيل، والاعتراف بها بعد إنشائها، وذلك بالنظر إلى تعاطف الحركات الوطنية العربية، وقيادة الحاج أمين الحسيني مع دول المحور. وبعد تحول البنيان الدولي نحو القطبية الثنائية اعتبارا من عام ١٩٤٧، تغير نمط التأثير. فمع عصر الحرب الباردة بين القطبين، أصبح الشرق الأوسط إحدى الساحات المفتوحة للصراع بين القطبين، وأصبح اهتمام كل قطب مركزا على إضعاف نفوذ القطب الآخر. وانعكس ذلك على الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أصبح الصراع يدور في إطار القواعد المتفق عليها للتفاعل العالمي بين القطبين، والتي كرسها نظام ميزان الرعب، وأهمها: الالتزام المتبادل بعدم مفاجأة الطرف الآخر، وضبط النفس المتبادل، والتدخل غير المباشر في الصراعات الإقليمية، ومنها الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩). من ناحية أخرى، فقد وفرت البنية القطبية الثنائية مساحة واسعة للأطراف العربية والإسرائيلية للمبادرة السياسية بعيدا عن نفوذ القطبين.

ولذلك، كان من الممكن للأطراف العربية رفض المشروعات الأمريكية للتسوية بل وتحدي النفوذ الأمريكي صراحة - استنادا إلى وجود البديل السوفيتي - بل وممارسة الضغط أحيانا على القوتين العظميين لتبني استراتيجية تلائم مصالح القوى المحلية، وهي مساحة من المناورة فقدتها تلك الأطراف بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. فقد أدى تحول البنيان الدولي نحو الأحادية إلى نهاية التنافس العالمي كمحدد للصراع، وإلى تراجع هامش المبادرة والحركة للدول العربية، مما دعا الأردن والسلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل. ولكن المساندة الأمريكية الكاملة للمشروع الصهيوني أفقدت التسوية السلمية قوة الدفع التي ولدها انتهاء القطبية الأحادية. ومع تصاعد الانحياز الأمريكي، تصاعد التحدي الإقليمي للولايات المتحدة (٢٠).

أما الجانب الآخر للنسق الدولي، فهو مدى الترابط بين الوحدات، يقصد بذلك كثافة المعاملات بين الوحدات الدولية ووجود مؤسسات لبلورة التفاعلات والمعاملات، ومدى تكامل المصالح وتبادل التأثير بين تلك الوحدات. وقد اتخذ ترابط البنيان الدولي بعد الحرب العالمية الثانية صفة "الاعتماد المتبادل". ورغم تأثير تلك الصفة على السياسة الدولية عموما، إلا أنها لم تؤثر بشكل واضح على الصراع العربي - الإسرائيلي، لعمق التناقضات بين العرب والإسرائيليين، ولوجود بنيان القطبية الثنائية. بيد أنه بعد نهاية الحرب الباردة، تحول الاعتماد المتبادل إلى شكل أرقى أطلق عليه مسمى "العولة". وتتسم العولة بالتركيز على التماثل بين الدول في القيم الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبأن هناك قوى عالمية تدفعها في اتجاه تحقيق "التنميط العالمي"، أهمها الشركات متعددة الجنسيات، ومجلس إدارة العالم المكون من الدول الصناعية السبع الكبرى. كانت المشروعات عبر الإقليمية للتعاون هي أحد تجليات العولة. وقد كان مشروع "المشاركة الأوروبية - المتوسطية" هو أحد أهم أشكال تلك المشروعات، وقد دخلت الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ذلك المشروع، والذي مثل بذلك أول مشروع عبر إقليمي تشترك فيه الدول العربية وإسرائيل في ترتيب مشترك ذي أبعاد اقتصادية، وسياسية، وثقافية. وفي إطار تلك المشاركة، طرحت الدول الأوروبية مشروعات عقد ميثاق أمنى متوسطي يحدد مسار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، كما شجعت التكامل الاقتصادي العربي - الإسرائيلي من خلال قواعد المنشأ. كذلك، فقد أدت العولة إلى تراجع أهمية القضايا الإقليمية التقليدية، كالصراع العربي - الإسرائيلي لحساب ما يسمى "التحديات الأمنية الجديدة" كمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والمخدرات وغيرها.

المؤسسات الدولية :

يقصد بها مجموعة القواعد الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين وتفاعلاتهم، وهي تشمل التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية الرسمية والعرفية المستقرة في النسق الدولي، أو ما يسميه بعض الدارسين "بالأنظمة الدولية".

قامت المؤسسات الدولية العالمية بدور مهم في الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ذلك دور الأمم المتحدة في إصدار قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي تحول إلى "مرآة" يرى فيها العرب والإسرائيليون ما يريدون، مروراً بقرارات الهدنة سنة ١٩٤٩، ووقف إطلاق النار سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٧٣، ووجود قوات الطوارئ الدولية على حدود الدول العربية المجاورة لإسرائيل، بما في ذلك القوات الموجودة في لبنان وسوريا في الوقت الراهن. ويلاحظ أن هذا الدور قد تضاعف بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، إذ تحولت الأمم المتحدة إلى إطار لتنفيذ السياسة الأمريكية وشرعنتها، وتراجع دورها لحساب دور حلف الأطلسي. فالحلف يقدم بدور أمنى في البحر المتوسط، والخليج العربي. ويتم حالياً تداول فكرة وجود قوات أطلنطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من ناحية أخرى، فإن الاتفاقيات القانونية الدولية قامت أيضا بدور في الصراع. ولعل أشهر الأمثلة على ذلك هو معاهدة منع الانتشار النووي الموقعة سنة ١٩٦٨، والتي تحولت إلى أداة لمنع الدول العربية من تحقيق توازن نووى مع إسرائيل، حيث صدقت الدول العربية عليها،

بينما امتنعت إسرائيل عن ذلك. كما أن بعض جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي (مصر وإسرائيل، والأردن، وإسرائيل) قد سويت في إطار اتفاقيات قانونية ثنائية. ولا يمكن تجاهل دور التحكيم الدولي في حل مشكلة طابا بين مصر وإسرائيل، والرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية بشأن شرعية الجدار العازل الذي بنته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

العمليات الدولية :

يتضمن النسق الدولي عددا من العمليات السياسية الكبرى، التي تؤثر على الصراعات الإقليمية، ومنها الصراع العربي - الإسرائيلي. ففي أثناء الحرب الباردة، سادت عملية توازن الرعب بالمعنى الذي يعرفه الدارسون. وفي إطار تلك العملية، حدثت عمليات الحرب الباردة، والانفراج العالمي الأول والثاني. وبصرف النظر عن التفاوت بين تلك العمليات الفرعية، فإن توازن الرعب كان هو العملية المركزية التي فرضت عدة قواعد للعمل بين القوتين العظميين. تلخصت في الالتزام بعدم مفاجأة الطرف الآخر، وضبط النفس المتبادل، وعدم اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية، والاستعاضة عن ذلك بالحروب بالوكالة. ولهذا، لم تواجه القوتان العظميان بعضهما بعضا بشكل مباشر في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولجأتا إلى مد القوى المحلية بالسلاح. وكان الانفراج الدولي، ممثلا في بيان الانفراج الصادر عن قمة نيكسون - بريجنيف - سنة ١٩٧٢، أحد العوامل التي دفعت مصر وسوريا إلى اللجوء إلى البديل العسكري في أكتوبر سنة ١٩٧٣. وبعد نهاية القطبية الثنائية، أدى التحول البنوي في النسق الدولي إلى اتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي نحو التسوية السلمية في إطار مؤتمر مدريد والمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، ثم اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وإعلان أوصلو وما ترتب عليه (٢١). بيد أن القطبية الأحادية أظهرت أثرها السلبي على الصراع لانحياز الولايات المتحدة المعلن والمطلق لإسرائيل، مما أدى إلى تعطيل العملية السلمية، بل وتحول الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر نحو إعادة الشرق الأوسط إلى العصر الاستعماري ودبلوماسية البوارج بشكل جديد.

ثانيا- التفاعلات الدولية :

يشمل هذا البعد الخارجي عددا من العوامل الفرعية، لعل أهمها دور القوى الخارجية، والاعتماد الاقتصادي الدولي. ينصرف العامل الأول إلى تأثير الوحدات الثالثة على الصراع. وقد اضطلعت هذه الوحدات بدورين مهمين في الصراع العربي - الإسرائيلي. الدور الأول: هو التدخل في الصراع عن طريق مد الأطراف المتصارعة بالعون الاقتصادي والعسكري والدعم المعنوي، مما يؤثر في سلوك الأطراف المحلية تجاه بعضها بعضا. وقد اتسم الصراع العربي - الإسرائيلي إبان القطبية الثنائية باستقطاب ثنائي مماثل، حيث أيد الاتحاد السوفيتي الدول العربية "الثورية"، وأيدت الولايات المتحدة إسرائيل. ومن المعروف أن فرنسا لعبت الدور الأهم في تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي ودعمتها الولايات المتحدة فيما بعد. وفي دراسة رائدة لهما، قرر إيزارد وسميث أن الصراع العربي - الإسرائيلي قد تأثر كثيرا بحجم المعونات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية والأمريكية لإسرائيل والعرب على التوالي (٢٢)، في الوقت الذي وجد فيه ميلستين أن هذا التأثير كان محدودا (٢٣). كذلك، فقد درست ودودة بدران أثر الأطراف الثالثة على الصراع العربي - الإسرائيلي - خاصة أثر الولايات المتحدة على الصراع المصري - الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٩ - ووجدت أن الولايات المتحدة قد تصرف في الصراع إما كحليف (إسرائيل) أو كوسيط. وفي الحالتين، أثرت - إلى حد كبير - على مسار التسوية، سواء من حيث إدارة الصراع أو تسويته (٢٤). أما الاعتماد الاقتصادي الدولي، فإنه يشير إلى علاقة بين القوى العربية والإسرائيلية من ناحية الاعتماد هو علاقة تبعية ذات اتجاه واحد، وهو بذلك يختلف عن الاعتماد المتبادل. ومن المؤكد أن إسرائيل والدول العربية اعتمدتا اقتصاديا على القوى الكبرى، سواء كمصدر للمعونة

الاقتصادية، أو التكنولوجيا، وأن ذلك قد أنشأ أشكالا مهمة من الاستجابة السياسية للعرب والإسرائيليين لمطالب الدولة المعتمد عليها. ولكن العرب وإسرائيل لم يكونا مجرد مستجيبين لمطالب ومصالح القوتين العظميين، ولكنهما مارسا تأثيرا عليهما في الوقت نفسه إلى حد عجز القوتين عن تحقيق بعض أهدافهما. ومن ذلك أنه رغم اعتماد مصر الساداتية على المعونة العسكرية السوفيتية، إلا أنها سنة ١٩٨٢ أخرجت الخبراء السوفيت من مصر بشكل مهين.

وهناك نوع آخر من التفاعلات "عبر القومية" أثر في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي التفاعلات بين القوى المحلية المتصارعة، والقوى الداخلية في مجتمعات أخرى. فقد لعبت القوى السياسية الصهيونية في المجتمعات الغربية دورا مهما في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي. ولعل أشهر الأدلة على ذلك هو دور اللوبي الصهيوني في إطار منظمة "إيباك" في الولايات المتحدة. فقد كانت تلك القوى تقليديا أكثر تطرفا من الحكومات الإسرائيلية تجاه العرب، وقامت بمدّها بالمهاجرين وبالمتطوعين عند نشوب القتال، وساهمت في الضغط على حكوماتها لتبني سياسات موالية لإسرائيل. وبذلك، كانت تلك القوى عاملا معطلا لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثالثا - المسافة الدولية :

يقصد بها المسافة النسبية بين العرب والإسرائيليين من حيث المقدرات النسبية، والمكانة الدولية. ففي تقديرنا أن المقدرات النسبية، أي ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، لعبت دورا مهما في مسار الصراع. ذلك أن الخلل في الميزان لصالح إسرائيل، بشكل دائم منذ بدء الصراع، كان من العوامل، بالإضافة إلى الدعم الغربي، التي أدت إلى تعطيل تسوية الصراع، خاصة مع احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط. ولو كانت دولة عربية واحدة قد امتلكت السلاح النووي أيضا، لكانت معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي قد تغيرت بالكامل، كما هو الحال في العلاقات بين القوتين العظميين في عصر القطبية الثنائية، والعلاقات الهندية - الباكستانية بعد سنة ١٩٩٨. أما من حيث المكانة الدولية، فإنه يقصد بها مدى اتساق أو عدم اتساق مكونات مكانة الدولة في النسق الدولي. فمكانة الدولة في هذا النسق تتحدد بناء على مكونات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وثقافية، وحضارية، وغيرها. فإذا كان هناك اتساق في تلك المكونات للدولة الواحدة، أي كانت تتمتع بقيمة عليا أو دنيا في تلك المكونات، فإنها تكون في حالة توازن في المكانة. أما إذا كانت تتمتع ببعض القيم العليا، بينما تظل القيم الأخرى دنيا، فإنها في تلك الحالة تتسم بعدم توازن المكانة. وبدلنا استعراض مكانة الدول العربية وإسرائيل في النسق الدولي على أنها غير متوازنة، مما كان له أثره على الصراع العربي - الإسرائيلي. فمن ناحية، نجد أنه منذ سنة ١٩٧٢، تمتعت السعودية بقيمة عليا في البعد الاقتصادي للمكانة، وبقيم دنيا في باقي أبعاد المكانة، بينما امتلكت مصر قيمة عليا في البعدين العسكري والثقافي للمكانة، وفقدت قيمها العليا في البعد الاقتصادي، مما أدى إلى توزيع هيكل القوة في النظام العربي، وافتقاد النظام للقيادة الإقليمية. وأصبح من المتعين على الدول العربية أن تدخل في مساومات متعددة، يسعى كل طرف من خلالها لتعظيم مكانته، وذلك من أجل الوصول إلى قرار موحد، مما أضعف بدوره من الأثر العربي على الصراع. كذلك، فإسرائيل ذاتها تتمتع بقيمة عليا في البعدين الاقتصادي والعسكري للمكانة، ولكنها لا تتمتع بقيمة عليا في البعد السياسي لتلك المكانة، خاصة في محيط الشرق الأوسط، مما يدفعها إلى اتباع سياسات عدوانية لاكتساب النفوذ السياسي المكمل لقوتها الاقتصادية والعسكرية.

رابعا - المواقف الدولية :

المقصود بذلك هو نشوء حافز مباشر في البيئة الخارجية، أي في إقليم خارجي، يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات الجديدة التي سرعان ما تنعكس على الصراع في الإقليم محل الدراسة (وهو في حالتنا الشرق الأوسط). لعل أهم المواقف الدولية هي تلك التي تتميز بطابع الأزمة

الدولية من حيث توافر عناصر المفاجأة، والتهديد لقيم الوحدات الدولية، وتوافر وقت محدود لاتخاذ القرار، وزيادة احتمال نشوب الحرب في هذا الموقف. وقد تأثر الصراع العربي - الإسرائيلي بالعديد من الموقف الدولية، لعل من أخطرها الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية الناشئة عن الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١)، والمواقف الناشئة عن الغزو الأنجلو - أمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، والمواجهة المتصاعدة منذ ذلك التاريخ بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي. وقد أفادت تلك المواقف الدولية إسرائيل، إذ أدت إلى مزيد من الخلل في ميزان القوى الإقليمي لصالحها، وأضعفت من النظام العربي بإخراج العراق من معادلتها. كما أن العالم العربي يشهد استقطابا إقليميا حادا تدعمه الولايات المتحدة بين من يسمون "بالمعتدلين العرب" مع إسرائيل في مواجهة إيران وسوريا، وهو استقطاب من شأنه اعتبار إيران بمثابة العدو الرئيسي وليس إسرائيل، التي مازالت تحتل الأراضي السورية والفلسطينية واللبنانية المحتلة سنة ١٩٦٧ وما بعدها.

من ناحية أخرى، فقد أثر الموقف الدولي في جنوبى آسيا، بعد أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، على الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث تركز الاهتمام على ما يسمى "مكافحة الإرهاب"، بما في ذلك الحركات الإسلامية الأصولية في باكستان وأفغانستان المؤيدة للشعب الفلسطيني، بل وتحول حكومة مشرف في باكستان إلى إقامة علاقات مع إسرائيل.

خاتمة :

هناك مخاطرة تكمن في تحليل العوامل الخارجية للصراعات في الشرق الأوسط، وهي قيام المدافعين عن الأثر الحاسم للعوامل الداخلية برفع لواء "الأكليشيّة" التقليدي بأن من يشير إلى العوامل الخارجية يتبنى "نظرية المؤامرة". وقد أصبح رفع هذا الأكليشيّة علامة ثابتة في الخطاب السياسى لفريق من الدارسين، يرى أن صراعات المنطقة ناتجة عن معضلات بنيوية وإدراكية لشعوب المنطقة، وللشعوب العربية خاصة، وأن حل تلك الصراعات إنما يكمن في التخلي عن "أوهام" دور العوامل الخارجية، والانكفاء على الذات لحل المعضلات الداخلية، وقبول الاندماج الكلى مع القوى الخارجية، خاصة قوى العولة. والحق أن هذا الأكليشيّة أصبح أداة سهلة لتفادى الدخول في حوار جاد حول محددات صراعات الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربي - الإسرائيلي. ولو تم هذا الحوار، فسيتضح أن العوامل الداخلية والخارجية قد تفاعلت في نشأة وتطور وتعميق الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن وزن العوامل الخارجية كان دائما، سواء في حقبة القطبية الثنائية أو بعدها، عاملا حاسما في وضع ضوابط وفرض ضغوط على القوى المحلية للتحرك في اتجاه معين موات لمصالح تلك القوى. وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال الدور الغربى في الخلل الرهيب في ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، وهو ما يكمن خلف سلوك الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية. ولا يمكن فهم أسباب الإصرار الأمريكى على غزو العراق سنة ٢٠٠٣ إلا في هذا السياق، أى سياق تغيير البيئة الإقليمية، مما يكرس من الخلل في التوازن لصالح إسرائيل. ولذلك، لاحظنا أن الذين تحمسوا لهذا الغزو من المثقفين العرب هم أنفسهم من يلجأون باستمرار إلى أكليشيّة نظرية المؤامرة.

ولا يعنى ذلك أن العوامل الداخلية لم يكن لها، أو ليس لها، دور في استمرار الصراع. فالضعف البنوي للنظم السياسية والاقتصادية العربية مسئول عن عدم قدرة الدول العربية على التحرك الاستراتيجى العقلانى في الصراع. ونقصد بذلك التحرك الذى يقوم بحساب العوائد، ليس فقط في المدى القصير، وإنما أيضا في المدى البعيد، وعلى اتخاذ القرار في ضوء حسابات واقعية للمكاسب والخسائر. وقد فتح هذا الضعف الساحة أمام مزيد من تدخل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها في المقام الأول. ونشير هنا - على سبيل المثال - إلى سوء الحسابات السياسية للقيادة المصرية في أزمة مايو - يونيو سنة ١٩٦٧، مما أعطى

إسرائيل المجال لتعميق الخلل في التوازن، وكان بداية لصعود المشروع الامبراطوري الأمريكي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

ولذلك كله دلالات مهمة بالنسبة لأدوات إدارة وتسوية ومستقبل الصراع. فالأمر يتطلب حركة على المستويين الإقليمي والعالمي في اتجاه تصحيح موازين القوى، وهي حركة لن تثمر نتائجها بدون تحول جذري عربي في اتجاه التنمية والديمقراطية. ولا يعني ذلك، كما يرى البعض، تجميد الصراع أو القبول بالمعروض والتركيز على الداخل، فتلك صيغة مقنعة للاستسلام للمطالب الامبراطورية الإسرائيلية.

الهوامش :

1- Nonneman, Gerd, "Obstacles to stability in the Middle East: An overview of context and linkages", in Couloumbis, T. T. Veremis; and T. Dokos (Eds.), The Southeast European Yearbook, (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, 1994): 105-134.

2- Lesser, Ian, "New dimensions of Mediterranean security", (Santa Monica, CA, Rand), 1996, mimeo.

3- Craig, James, "What is wrong with the Middle East?" in Asian Affairs, 2, 23 (June 1992): 131-141.

4- Perthes, Volker, "Security challenges from the Mediterranean: A German Perspective", in Hegazy, Sonja (Ed.) Egyptian and German Perspectives on Security in the Mediterranean (Cairo: Friedrich Ebert Stiftung, 1998): 29-36.

5- Tanner, Fred, "The Euro-Mediterranean Partnership: Prospects for arms limitations and confidence building after Malta", in International Spectator, 32, 2 (April-June 1997): 3-26.

6- Ben-Yahia, Habib, "Security and stability in the Mediterranean Regional and international changes", in Mediterranean Quarterly, (winter 1993):

7- Saaf, Abdullah, "A framework for stability in the Mediterranean", in Scheben, Thomas (Ed.) Towards a Partnership between Europe and the Mediterranean Region: Security and Peace, (Cairo: Konrad Adenauer Stiftung, 1996): 76-78.

8- Abdel-Monem Said Aly "The Egyptian concepts in a transitional period", in Ibid, 41-45.

9- Mohammad Selim "Southern Mediterranean perceptions of security cooperation and the role of NATO", in Hans Gunther Brauch, A. Marquina & A. Biad, Eds. Euro- Mediterranean Partnership for the 21st Century, (London: Macmillan 2000), pp. 129-146.

10- Edward Azar, P. Jureidini, and R. McLaurin, "Protracted Social Conflict, Theory and Practice in the Middle East", Journal of Palestine Studies, (USA), 8 (1), autumn 1978, pp. 41-61.

11- Jeffery Milstein, "American and Soviet influence, balance of power, and Arab-Israeli violence", in Bruce Russett, ed., Peace, War, and Numbers, (London, Sage, 1972), pp. 139-161.

12- Marie-Joelle Zahar, Democracy, War, and Peace in the Middle East, reviewed in Journal of Palestine Studies, 26 (3), 1997, pp. 105-106.

وفى رؤية عامة للموضوع

- Fred Chernoff, "Democratic peace and progress in International Relations", International Studies Review, 6 (1), March 2004, pp. 49-77.

- Kenneth Pollack et al., "Symposium: Imperial dreams: Can the Middle East be transformed?" Middle East Policy, 10 (4), Winter 2003, pp. 1-28.

١٣- حامد عبدالله ربيع، المتغيرات الدولية وأزمة الشرق الأوسط (دمشق، دار الطلائع، ١٩٧٩) وراجع عرضنا لهذا الكتاب فى السياسة الدولية، يناير سنة ١٩٨١، ص ٢٣٧-٢٣٩.

فى هذا الكتاب، قدم المؤلف عدة تنبؤات مهمة ربما يفيد أن نتذكرها بعد مرور ثلاثة عقود على نشرها. فقد تنبأ المؤلف بأن إسرائيل ستفقد تأييد القوتين العظميين، مؤسساً رأيه على أنه مع نهاية القرن، فإن المسلمين السود سيمارسون نفوذاً هائلاً فى المجتمع الأمريكى، بحيث سيفوق نفوذهم النفوذ الصهيونى. كما أن المسلمين سيمارسون فى المجتمع السوفيتى نفوذاً حاسماً فى صنع القرار السوفيتى، ومن ثم ستنحاز القوتان الى جانب العرب (ص ١٧٤). كما توقع أن إسرائيل ستزول إن عاجلاً أو آجلاً، وأنها إما ستفتت من الداخل أو تتحول إلى "دولة عربية" (ص ١٨٦). وفى المقام ذاته، يتنبأ بأنه سيكون "من مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل دعم الوحدة الإقليمية العربية" (ص ٢١٤). وفى هذا السياق، يأتى تأكيد المؤلف القاطع بأن المتغيرات الخارجية وحدها هى التى تحدد مصير الصراع العربى - الإسرائيلى.

١٤- المرجع السابق، ص ١١، ٢٤، ٥٤.

١٥- سيار الجميل، المجال الجوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم .. من مثلث الازمات إلى مربع الازمات، تحديات مستقبلية، المستقبل العربى، يونيو ١٩٩٤، ص ٢٠-٢٢.

16- Tim Niblock, "A Framework for renewal in the Middle East", in Haifa Jawad, ed., The Middle East in the New World Order, (London, McMillan, 1994), pp. 4-5.

17- Tareq Ismael, International Relations of the Contemporary Middle East, (Syracuse, Syracuse University Press, 1986), pp. 12-13.

18- James Russell, Regional Threats and Security Strategy: The Troubling Case of Today's Middle East, November 2007 (www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/)

١٩- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٤-٢٩٧.

20- B.A. Roberson, "The impact of the international system on the Middle East", in Raymond Hinnebusch, and A. Ehteshami, eds., The Foreign Policies of Middle East States, (Boulder, Lynne Reinner, 2002), pp. 55-70.

21- Mohammad Selim, "Regional Systems in Transition: The Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective", The Middle East and African Studies, (Korea), 1993, pp. 18-48.

22- Walter Isard and T. Smith, "The major power confrontation in the Middle East: Some analysis of short-run, middle-run, and long-run considerations", Peace Research Society (International) Abstracts, 15, 1970, pp. 33-34.

23- Milstein, op.cit, p. 14.

24- Wadouda Badran, The Role of Third Parties in Conflict between Small States: A Case Study of the United States and the Egyptian-Israeli Conflict, January 1967, December 1978, (Doctoral dissertation submitted to Carleton University, 1981).

ستون عاما من الصراع العربي - الإسرائيلي .. جدلية المقاومة والتسوية

د. أحمد يوسف أحمد *

في صراع مصيري، كالصراع العربي - الإسرائيلي، تكتسب الأسئلة حول الطرق المثلى لإدارته أهمية فائقة، إذ يترتب على الإجابات الصحيحة لهذه الأسئلة إمكان تحقيق طرف ما لأهدافه، أو على الأقل لجزء منها. وبعد مرور ستين عاما على نشأة دولة إسرائيل، التي تعد علامة فارقة في تطور هذا الصراع، يزداد إلحاح الحاجة إلى البحث عن الإجابات الصحيحة، خاصة أن كلا من نهجى المقاومة والتسوية يبدو مازوما، ولذلك فإن من شأن البحث أن يساعد على إيضاح الأمور، ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة في إدارة الصراع.

المقاومة أو التسوية .. دروس الخبرة العملية :

يشتد الجدل في الآونة الراهنة على الصعيد العربي عامة والفلسطيني خاصة حول نهجى التسوية والمقاومة، خاصة وقد انفرط عقد فصلى المقاومة، الرئيسيين في فلسطين، جغرافيا وسياسيا، بسيطرة حماس المتبنية خيار المقاومة على قطاع غزة، وسيطرة فتح التي تتبنى قيادتها خيار التسوية على الضفة الغربية. فهل يمكن أن تقدم القراءة المقارنة لخبرات التحرر الوطني المعاصرة دروسا مفيدة في هذا الصدد؟

كقانون عام، يكون التناقض بين المشروع الاستعماري والوطني واضحا منذ بدايته، فيؤدى إلى إرهابات لمقاومة وطنية عفوية للاستعمار تأخذ عادة في البداية الطابع العنيف، ربما لتصور جدواها في دحض المشروع الاستعماري، نظرا لعدم الإلمام بأبعاده المتكاملة ومدى ضرارته. ومع مرور الوقت، "تتعلم" الحركات الوطنية المزيد عن المشاريع الاستعمارية فتهدأ إلى حين، وتتعلم "السلطات الاستعمارية المزيد عن حركات التحرر الوطني فتحسن أساليبها في مواجهتها. غير أن التناقض يأخذ في التجذر مرحلة بعد مرحلة فتستمر هذه الحركات في نضالها وتوسع نطاقه أفقيا على المستويين: الاجتماعى بضم طبقات جديدة للنضال،

والجغرافى بانتشار مكانى أوسع له، وتطور أساليبه رأسيا على مستوى أشكال النضال وأدواته. فاستمرار حركات التحرر الوطنى فى نضالها ليس إذن مجرد نبض روتينى يشير إلى بقاء الحياة، وإنما هو إرادة فعل متزايدة تتحرك بثبات بسرعة أحيانا، وببطء- فى أغلب الأحيان- نحو تحقيق أهدافها. ولا يعنى الاستمرار -كما تشير خبرات أغلب حركات التحرر الوطنى- النضال اليومى الذى لا يتوقف لحظة واحدة، فهناك التوقف الذى أعقب الهزائم والنكسات التى بقيت بالمنظور التاريخى ظاهرة مؤقتة فى المسار العام لعملية التحرر الوطنى، وهناك التوقف الذى كان يعنى إعادة الحسابات والتخطيط للمواجهة.

ويؤدى هذا المسار المستمر تاريخيا والمتصاعد موضوعيا لحركات التحرر الوطنى إلى آلية أكيدة لتآكل المشروعات الاستعمارية، نتيجة للضرر المتزايد الذى تلحقه هذه الحركات بمستعمرها. وفى البداية، يصل الإخفاق فى إدراك حقيقة الموقف وجوهر التاريخ من قبل المستعمرين إلى حد "العمى" الكامل، فيتصورون أن حركات التحرر الوطنى ما هى إلا ظواهر مؤقتة تطفح على جلد المشروعات الاستعمارية، فيعملون على استئصالها بإعمال القوانين والنظم الاستعمارية من خلال استخدام مكثف لأدوات الإكراه. ويرتبط ذلك عادة بمواقف سياسية بالغة التطرف ضد مطالب هذه الحركات، تكون هى فى حد ذاتها بعد ذلك خير دليل على بداية التآكل الحقيقى فى المشروع الاستعمارى، عندما تبدأ هذه المواقف فى التغيير تحت وطأة الضغط المستمر والضربات المتزايدة لحركات التحرر. وعند نقطة معينة، يكون من الواضح أن تكلفة المشروع الاستعمارى قد أصبحت تفوق العائد المترتب عليه، وعادة ما يستمر "العمى" لدى نظام الحكم القائم فى الدولة الاستعمارية، فلا تحدث الاستجابة المطلوبة للمتغيرات الجديدة النابعة من بيئة حركات التحرر الوطنى. وهنا، تصل آلية التآكل إلى قمتها بحدوث تغيرات سياسية فى معسكر المستعمر، قد تكون جذرية فى بعض الأحيان، وتضطلع السلطة الجديدة فى الدول الاستعمارية بمهمة التكيف مع حركات التحرر الوطنى بضرورة التسليم بمطلبها فى الاستقلال السياسى.

ومن الأهمية بمكان أن نناقش، فى سياق تحليل ظاهرة المقاومة الوطنية لعمليات الاستعمار والاحتلال الأجنبيين، العلاقة الجدلية بين الكفاح المسلح والنضال السلمى. فليس صحيحا أن كل مقاومة ينبغى أن تكون مسلحة، أو يستحسن أن تكون ذات طابع سلمى، إذ تظهر القراءة المتأنية لمسار حركات التحرر الوطنى من منظور أساليب النضال أن ثمة نموذجا يكاد يكون عاما، تتكشف أبعاده من خلال هذا المسار. فتطبيق المشروعات الاستعمارية على أرض الواقع، من خلال الغزو العسكرى بصفة خاصة، يولد إرادة المقاومة لدى الشعوب التى تستهدفها هذه المشروعات، تنعكس فى شكل مقاومة عنيفة لهذا الغزو. غير أن الخلل العام فى ميزان القوى بين الاستعماريين والوطنيين يؤدى بعد فترة تطول أو تقصر- وفقا للظروف الخاصة بكل حالة على حدة- إلى إخماد المقاومة العنيفة للوطنيين.

وتمر مرحلة من السكون، من الواضح أن المجتمع المقهور يتأمل خلالها فى كل ما جرى، ويعيد حسابات المواجهة، وذلك فى الوقت الذى تكون فيه أبعاد المشروع الاستعمارى قد بدأت تتكشف شيئا فشيئا عن أبشع صور الاستغلال والقهر لجماهير الوطنيين. وتبرز المقاومة من جديد، باعتبارها الطريق الوحيد والحتمى للخلاص، غير أنها تأخذ فى البداية الطابع السلمى السياسى، ربما للوعى بالخلل الهائل بين معسكر الاستعمار ومعسكر التحرر. وتبرز طلائع من الوطنيين لقيادة عملية المقاومة، ويتم بالتدريج جذب مزيد من القوى الاجتماعية فى عدد أكبر من المناطق إلى معسكر التحرر. وفى لحظة معينة، يتأكد إفلاس الطابع السلمى السياسى وحده، وتبرز ضرورة إدخال الكفاح المسلح فى المجرى العام للنضال، وتنطلق الشرارة الأولى فى اللحظة التى تثق فيها طلائع التحرر فى قدرتها على تحقيق النصر. لكن تبنى الكفاح المسلح لا يعنى فى حد ذاته انتهاء المشكلات، فهناك بطبيعة الحال مشكلات مواجهة العنف المضاد من الاستعماريين، وهناك مشكلة العلاقة بين النضال العسكرى

والنضال السياسى، خاصة عندما يكون لكل من الأسلوبين رجاله، وهناك مشكلة الدعم الخارجى للكفاح المسلح، والذي يتوقف على ظروف لا تسيطر عليها هذه الحركات بطبيعة الحال، وتؤدى هذه الظروف فى أحيان غير قليلة إلى تقلبات غير مواتية فى هذا الدعم.

وفى مواجهة هذه الإشكاليات، يلاحظ أن الكفاح المسلح فى بعض حركات التحرر الوطنى قد تصاعد -على الرغم من كافة الصعوبات الهائلة- وصولاً إلى الاستقلال السياسى الكامل، بينما أصيب فى حركات أخرى بانتكاسات واضحة أو -على الأقل- لم يفض إلى نتائج فعالة فى المواجهة مع المشروع الاستعمارى، الأمر الذى يفتح الباب للحديث عن "النضال السلمى". وهنا، يمكن الإشارة إلى الملاحظات الأربع التالية:

الملاحظة الأولى: إن الخيار بين النضال السلمى والكفاح المسلح ليس خياراً "مبدئياً" فى حركات التحرر الوطنى، وإنما هو خيار يتعلق بالتكتيك، ومن ثم فإن الانتقال من أسلوب إلى آخر أو المزاجية بينهما -بحسب الظروف- لا تمثل "تنازلاً" أو "تشدداً" أو "وسطية" فى حد ذاتها، ذلك أن الأمر يجب أن يقاس بالعائد الذى يترتب على أى أسلوب يتبع من منظور تحقيق حركة التحرر الوطنى لأهدافها. وقد يقال فى هذا الصدد: وما الذى يستطيع النضال السلمى أن يحققه من عائد؟ وهنا نسارع إلى القول إن الخيار المطروح ليس خياراً بين "اللا قوة" و"القوة"، فالقوة ليست بالضرورة مسلحة، والمقاطعة الاقتصادية مثلاً أسلوب سلمى يمكن أن يترتب نتائج أكثر فعالية بكثير من الكفاح المسلح فى ظروف معينة بالنسبة لعملية التآكل الاستعمارى. وقد فشلت بريطانيا فى الهند، لأن الشعب الهندى بقيادة غاندى نجح فى تحويل ضعفه من المنظور المسلح إلى قوة سياسية، وذلك باستخدام وسائل غير مسلحة نجحت فى تقويض الاحتلال وإرادته وثقته بنفسه.

والملاحظة الثانية: إن الخيار بين النضال السلمى والكفاح المسلح لا يبدو بأى حال خياراً نظرياً، وذلك بمعنى أن أساليب النضال التى تأخذ بها حركات التحرر الوطنى تتبلور من خلال تطور عملية التحرر ذاتها. ولا نقصد بذلك أن نقاشاً لا يحدث فى صفوف حركة التحرر الوطنى حول هذه المسألة، ولكننا نقصد معنيين محددين، أولهما: إن هذا الخيار لا يمكن أن يفرض من أعلى بتحليلات أكاديمية على سبيل المثال، أو من خارج الحركة التحررية ذاتها. وثانيهما: إن الانتقال الفعلى إلى أسلوب محدد من أساليب النضال يحدث على أرض الواقع، عندما يدرك المناضلون جدوى هذا الانتقال. ومع ذلك، فثمة فائدة أكيدة دون شك فى دراسة الخبرات التحررية الأخرى واستخلاص الدروس منها فى هذا الخصوص ووضعها أمام المناضلين لمجرد الاسترشاد بها.

الملاحظة الثالثة: إنه فى مجال المفاضلة بين النضال السلمى والكفاح المسلح، تبدو حجة التحسب لردود الفعل العنيفة من جانب السلطات الاستعمارية إزاء لجوء حركة التحرر الوطنى للكفاح المسلح حجة واهية، إذ تظهر خبرات التحرر الوطنى أن هذه السلطات قد عاملت كلا من النضال السلمى والكفاح المسلح بنفس العنف. وليست لدينا بطبيعة الحال أرقام محددة عن ضحايا النضال السلمى والنضال المسلح، كل على حدة، حتى نقول إن هذا الأسلوب أكثر "أماناً" من ذاك. ومن المؤكد أن الشعوب لا تسأل نفسها أصلاً مثل هذه الأسئلة الترفية وهى تواجه الاستغلال والقمع الاستعماريين. لكن الثابت على الأقل أنه لم يكن هناك تناسب على الإطلاق بين رد الفعل الاستعمارى والفعل التحررى السلمى. وتبرز المذابح الجماعية للوطنيين المسلمين فى الهند والجزائر وفلسطين وجنوب إفريقيا وغيرها شاهداً على ذلك. بل إن عدم التناسب هذا كان فى حد ذاته هو العامل الذى حسم ضرورة الأخذ بالكفاح المسلح فى عدد من الحالات.

والملاحظة الرابعة والأخيرة: إن الجدل النظرى حول الخيار بين النضال السلمى والكفاح

المسلح يظهر المسألة - ربما لأنه نظري- وكأنها "إما" أو، مع أن الخبرات العملية تشير إلى الحدوث الفعلي على أرض الواقع للمزاوجة بين الخيارين.

ويشير النموذج العام لتطور حركات التحرر الوطني إلى نجاحها في تحقيق هدف الاستقلال السياسي من المستعمر. غير أن هناك تمايزا واضحا في صور الحصول على هذا الهدف، فهناك من هذه الحركات من نجح في انتزاع الاستقلال انتزاعا بقوة السلاح، بحيث إن الاتفاق الذي وقع مع المستعمر لم يكن سوى تسليم منه بالأمر الواقع الموجود في الساحتين العسكرية والسياسية، ويكون الحصول على الاستقلال السياسي على هذا النحو حلا نهائيا للتناقض السياسي بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني لصالح الأخيرة. ويمكن أن نلحق الخبرات الفيتنامية والجزائرية واليمنية والأنجولية بصفة عامة بهذه الصورة من صور تحقيق الاستقلال السياسي. غير أن هناك من حركات التحرر الوطني من حصل على الاستقلال السياسي من خلال تسوية تتضمن حولا وسطا في إطار التسليم بمطلب الاستقلال بطبيعة الحال، وذلك نتيجة لكون النضال التحرري لم يحسم المعركة لصالح حركات التحرر بالكامل. ويمكن أن نستشهد هنا بخبرات التسوية في الجنوب الإفريقي (زيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا).

وتحدث التسوية عادة، لأن حسابات طرفي الصراع تشير بدرجة أو بأخرى إلى وجود مصلحة في التسوية. فعلى الجانب الاستعماري، سبقت الإشارة إلى عملية التآكل التي يتعرض لها، والتي يأتي وقت لا بد أن يشعر بآثارها الحتمية، وفي هذه اللحظة، يصبح من الحكمة بالنسبة لمعسكر الاستعمار أن يبادر بإظهار المرونة والاستعداد للتسوية، لتحقيق أكثر من هدف، فهو -أولا- يأمل في أن يحقق له هذا السلوك المرن فترة لالتقاط الأنفاس في مواجهة تصاعد النضال التحرري سلميا وعسكريا في حالة نجاح بالونات المرونة التي يطلقها في تخدير الحركة الوطنية وإشاعة الانقسام في صفوفها. وهو يأمل -ثانيا- في أن يحصل من خلال المفاوضات على أفضل الشروط، خاصة إذا نجح في تحقيق الانقسام في صفوف الوطنيين واستغلاله. وهو يأمل -ثالثا- في أن يفضي هذا كله إلى ضمان أن يجئ مجتمع ما بعد الاستقلال على النحو الذي يكفل لمصالحه الاستمرار.

وإذا كانت هذه هي الدوافع التي تحرك المعسكر الاستعماري نحو التسوية، فما الذي يدفع حركات التحرر، التي يفترض فيها أن تكون مسلحة بوعي كامل بحتمية النصر، إلى قبول الحلول الوسط؟ يجب ألا ننسى ونحن نحاول الإجابة على هذا السؤال أننا نتحدث عن نضال فعلي وليس عن مجادلات نظرية. وهنا، فإن حركات التحرر الوطني التي تتعرض بدورها لا للتآكل، فمسارها صاعد تدريجيا كما رأينا، وإنما لخسائر مادية وبشرية رهبة، ولانقسامات شديدة - في بعض الأحيان - في صفوفها، ولتناقض أو توقف مصادر الدعم الخارجي في ظروف معينة. وهنا، يثور الجدل داخلها بقوة حول جدوى القبول بالتفاوض، وقد يؤدي هذا الجدل إلى مزيد من الانقسام كما يطمح العدو، وقد يصل الأمر إلى حد انسلاخ الفصائل الأكثر اعتدالا، والتي تكون عادة الأقل أداء في ميدان النضال ومسارعتها بالسير في اتجاه العدو، مما يخلق ضغوطا إضافية على الفصائل الأكثر نضالية في اتجاه قبول التسوية، وعادة ما ينتهي الأمر بقبولها وبدء مرحلة من النضال السياسي. ويكون من الأهمية بمكان هنا أن يأتي هذا القبول في التوقيت السليم من وجهة نظر حركات التحرر، والذي يفترض فيه أن يشير إلى توازن - ولو كان نسبيا - في القوة بينها وبين معسكر الاستعمار، وإلا فإن قبول التسوية لن يكون سوى بداية لقبول التنازلات.

وتتضمن هذه المرحلة عادة أعمالا تفاوضية مع العدو، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتواجه حركات التحرر الوطني، هنا، في سلوكها التفاوضي بمشكلة التنازلات التي يجب أن تقدمها. وفي الواقع أنها ما دامت رضيت بدخول المفاوضات في الإطار السابق، فلا بد من

توقع أنها ستقدم تنازلات، ويقدم بعضها بالفعل تنازلات واضحة، إما كتكتيك سليم أو كخطأ جسيم، وقد يترتب الخطأ أصلا على سوء توقيت قبول التسوية. ومن هنا، فإن شروط التسوية تكون مهمة للغاية في العملية النهائية للحصول على الاستقلال، سواء هذه الخاصة بالمرحلة الانتقالية أو تلك المتعلقة بتنظيم مجتمع ما بعد الاستقلال، وقد تؤثر هذه الشروط على أمور بالغة الأهمية، مثل طبيعة القوى الحاكمة في هذا المجتمع. وهذا يجعل الحديث عن الضمانات الموضوعية لمرحلة ما بعد الاستقلال يكتسب أهمية خاصة، وإن كان هذا موضوعا آخر.

موقع الصراع العربي - الإسرائيلي من جدلية المقاومة والتسوية :

في محاولة الاستفادة من الدروس السابقة التي أمكن استخلاصها من الخبرات المعاصرة لحركات التحرر الوطني، يمكن الإشارة إلى ثلاث ملاحظات رئيسية.

تكشف الملاحظة الأولى عن أن الصراع العربي - الإسرائيلي قد سار وفقا لنموذج حركات التحرر الوطني الذي سبقت الإشارة إليه، وقد بدأ النضال التحرري الفلسطيني كرد فعل لتبلور المشروع الصهيوني على فلسطين منذ الربع الأول من القرن الماضي، وما انتفاضة البراق في العشرينيات وثورة ١٩٣٦ في الثلاثينات من ذلك القرن إلا علامتان بارزتان في هذا الصدد. وعقب إعلان دولة إسرائيل على معظم أراضي فلسطين في ١٩٤٨، استمرت المقاومة الفلسطينية المسلحة وإن اتخذت في البداية طابعا عفويا غير منظم، ثم بدأ الكفاح المسلح المنظم في ١٩٦٥ على أيدي حركة "فتح". وفي ١٩٦٧ وبعد الهزيمة العربية في مواجهة العدوان المسلح في تلك السنة واحتلال أراض تابعة لثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن، دخلت هذه الدول على خط استخدام الأداة العسكرية في الصراع مع إسرائيل، بشكل أو بآخر، كما في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، اعتبارا من عام ١٩٦٨ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كانت عملا مشتركا بين مصر وسوريا.

وإذا كانت الظروف الذاتية والخارجية بالنسبة للنضال الفلسطيني المسلح قد أدت إلى محدودية نتائجه حتى نهاية الستينيات، فإن هذا النضال في السبعينيات، وبصفة خاصة في الثمانينيات، قد وصل إلى مستوى جماهيري غير مسبوق، بالغاً ذروته في انتفاضة الحجارة في نهاية ذلك العقد، وتحديدًا اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٧ وحتى تفجر أزمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠. وبعد فترة من الهدوء الذي سببته ملاسبات التسوية في العقد الأخير من القرن العشرين، تفجر النضال الفلسطيني المسلح في شكل انتفاضة الأقصى اعتبارا من سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن. وتضاف إلى سجل الكفاح العربي المسلح في الصراع العربي - الإسرائيلي بطبيعة الحال المقاومة اللبنانية التي بزغت اعتبارا من ثمانينيات القرن الماضي وتمحورت لاحقا حول حزب الله.

ويلاحظ أن كافة الإنجازات، التي حققها العرب حتى الآن على صعيد الصراع مع إسرائيل، قد تحققت بفضل المقاومة وحدها، فلم يكن ممكنا أن تقبل إسرائيل الانسحاب من باقي شبه جزيرة سيناء، لو لم تكن القوات المصرية قد أثبتت بأدائها، قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأثناءها وبعدها، أنها قادرة على إلحاق الهزيمة بالمحتل أو على الأقل رفع تكلفة بقائه في شبه جزيرة سيناء إلى درجة لا يحتملها. ولم يكن ممكنا انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بعد احتلالها في ١٩٨٢ بدون المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال. ولم يكن ممكنا أن تهرب إسرائيل من الشريط الحدودي الجنوبي في لبنان في ٢٠٠٠ بدون مقاومة حزب الله. ولم يكن ممكنا أن تفشل في تحقيق أهدافها في لبنان من خلال عدوانها عليه في صيف ٢٠٠٦ بدون الأداء القتالي الرفيع لحزب الله. وعلى الصعيد الفلسطيني، لم يكن ممكنا أن تقبل إسرائيل الاعتراف بالشعب الفلسطيني ومنظمتها - كما جاء في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ - بدون انتفاضة الحجارة. ولم يكن ممكنا لشارون أن يتخلى عن قطاع غزة ويفكك مستوطناته

الاستعمارية في ٢٠٠٥ لم تتفجر انتفاضة الأقصى، وتفشل القوات الإسرائيلية، المرة تلو المرة، في القضاء عليها. ومن منظور زمني ممتد، فإن تحول السياسة الإسرائيلية من اعتبار الضفة والقطاع بالكامل أراضي إسرائيلية محررة إلى قبول فكرة إنشاء دولة فلسطين على جزء منها - مهما يكن هذا الجزء ضئيلاً - ليس إلا ثمرة من ثمار المقاومة.

تظهر الملاحظة الثانية أن الصراع العربي - الإسرائيلي قد دخل أيضاً مسار التسوية، وفقاً للنموذج السابق بيانه لحركات التحرر الوطني المعاصرة. غير أن المشكلة أن الطرف العربي قبل مبدأ التسوية في لحظة انكسار (هزيمة يونيو ١٩٦٧)، ولذلك ظل نموذج التسوية مع إسرائيل متأثراً بهذه الحقيقة التي تشير إلى خلل بنيوي في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي. ولذلك، فإن التسويات العربية - الإسرائيلية إما أنها لم تتم أصلاً (المسار السوري)، وإما أنها تمت وإن بشكل لا يحقق تطلعات الطرف العربي بالكامل، كما في المسار المصري، الذي تعيب التسوية فيه الشروط المتعلقة بتوزيع القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل، وهو توزيع ثبت مؤخراً أنه غير قادر على التصدي لاجتياح جماهيري، فما بالنا بعدوان من دولة إقليمية كبرى؟ وإما أنها - أي التسويات العربية - الإسرائيلية - قد انتكست دوماً وعادت إلى نقطة الصفر (اتفاقية كامب ديفيد الثانية الخاصة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على المسارين الأردني والفلسطيني في ١٩٧٨ - اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣ - خريطة الطريق الأمريكية ٢٠٠٣). ويلاحظ أن ثمة إنجازات لاقتة قد تحققت دون تسويات أصلاً، كما في طرد القوات الإسرائيلية من لبنان بعد واقعة احتلاله في ١٩٨٢، ثم من الشريط الحدودي الجنوبي في ذلك البلد في ٢٠٠٠، ثم التصدي الناجح للعدوان الإسرائيلي في ٢٠٠٦.

ويعني ما سبق أن الخلل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي ما زال قيداً على إمكان التوصل إلى تسوية شاملة ومتوازنة - ولا نقول عادلة - في الصراع، وأن ثمة جهداً فائقاً ينبغي بذله لتصحيح ذلك الخلل من خلال استمرار مقاومة الاحتلال وتصعيدها، غير أن المعضلة العربية عامة والفلسطينية خاصة تشير إلى أن هذه المقاومة تواجه في الوقت الراهن ومنذ عدة سنوات صعوبات هائلة على النحو الذي يمثل قيداً واضحاً على إنجازاتها، وهو ما ينقلنا إلى الملاحظة التالية.

في هذه الملاحظة الثالثة والأخيرة، نشير إلى أن المقاومة العربية في الصراع مع إسرائيل تواجه صعوبات على كافة الأصعدة على النحو التالي:

فعلى الصعيد العالمي، نجحت إسرائيل في أن تستغل توجهات إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، في أن تقنع هذه الإدارة بأن ثمة تطابقاً بين حربها العالمية على الإرهاب وبين حرب إسرائيل على المقاومة الفلسطينية، وبالتالي تبنت هذه الإدارة من المواقف ما عقد الأمور كثيراً بالنسبة للمقاومة، ووصل إلى ذروة جديدة في الانحياز إلى إسرائيل ودعمها. وهكذا، أصبحت الإدارة الأمريكية ترى أن السلام في الشرق الأوسط مرتهن بيد حفنة من الإرهابيين (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في يونيو ٢٠٠٢)، وبالتالي فإنه يبدأ بالقضاء عليهم (وليس بتغيير سياسة الاحتلال الإسرائيلي أو حتى تعديلها)، وأصبح الرئيس جورج بوش نفسه لا يرى أن عودة اللاجئين إلى وطنهم أمر عملي، وكذلك الحال بالنسبة لتفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية (المؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في أبريل ٢٠٠٤) كما أخذ يؤكد علينا، وبصفة خاصة في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، دعمه لمبدأ يهودية الدولة الإسرائيلية بكل ما ينطوي عليه من تداعيات فادحة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تراجع التأييد العربي للمقاومة الفلسطينية على نحو لافت. ويبدو معقولاً أن مرد هذا التراجع إلى عاملين، أحدهما ذاتي والآخر خارجي. أما العامل الذاتي، فهو انفضاض عدد من الدول العربية من حول المقاومة الفلسطينية عقب رهانها الخاسر على صدام حسين إبان احتلاله للكويت في ١٩٩٠. وأما العامل الخارجي، فهو تأثر الحسابات العربية بالموقف الأمريكي من المقاومة السابق الإشارة إليه.

وهكذا، تحول النظام العربي الرسمي من المبادرة بتأسيس المقاومة الفلسطينية وتبنيها (كما في قمتي القاهرة والإسكندرية في ١٩٦٤) وحمايتها من مخاطر الصدام مع الدول التي تعمل على أراضيها (كما في قمة القاهرة ١٩٧٠) إلى الاكتفاء بدعمها لفظياً واقتصادياً (كما في القمم التي عقدت عقب انتفاضة الحجارة ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠) إلى المشاركة في حصارها بل ولومها، كما هو الحال منذ عام ٢٠٠٦ بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية في مطلع تلك السنة، وإبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦. ويلاحظ أن الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية والفلسطينية قد تبلور في إطار هذا الفراغ الذي نجم عن تخلي النظام العربي عن المقاومة.

وعلى الصعيد الفلسطيني، وقعت المقاومة في الشرك الذي نصبت له اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ بقبولها - أي المقاومة - فكرة تأسيس سلطة في ظل الاحتلال. وعن طريق هذا القبول، تم تحييد أهم فصائل المقاومة الفلسطينية في حينه، وهي حركة فتح التي تحولت من قوة مقاومة ضد إسرائيل إلى شرطة محلية تقف بينها وبين الشعب الفلسطيني، ناهيك عن آثار انغماسها في "الحكم" ومغانمه. وفي البدء، نأت "حماس" - أهم فصيل مقاوم بعد فتح - بنفسها عن المشاركة في لعبة أوسلو، غير أنها غيرت توجهها الاستراتيجي، عندما قررت خوض الانتخابات التشريعية في مطلع ٢٠٠٦. ويفوز حماس بهذه الانتخابات، انضمت إلى شقيقتها فتح في ابتلاع طعم السلطة الذي يتناقض مع منطق حركات التحرر الوطني القائم على الكر والفر، فأصبح لحماس مقار رسمية يمكن تدميرها بصواريخ إسرائيلية وقيادات علنية يمكن اغتيالها. وهكذا، تراجع الأداء المقاوم لحماس.

وزادت الأمور سوءاً بالحصار الذي فرض على حماس من قبل فتح بقيادة رئيس السلطة الوطنية المنتمى إليها، وهو الأمر الذي أفضى إلى الصدام المسلح الكامل بين الحركتين في يونيو ٢٠٠٧، والذي وصل بالمقاومة الفلسطينية إلى أخطر مراحلها بانشغال فصليها الرئيسيين بترسيخ وجود كل منهما على الأرض التي يقف عليها في مواجهة شقيقه، مما يمكن تصور تأثيره الفادح على "فعل المقاومة" وإمكانات التسوية معاً. فالمقاومة تخسر، بدهاء، ولو جزءاً من إمكاناتها بسبب هذا الصدام، وعملية التسوية مستحيلة في ظل وجود رأس للسلطة الفلسطينية لا يسيطر على كافة أراضي ما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني.

وعلى الصعيد الفكري، تواجه المقاومة بأنصار "ثقافة الخنوع" الذين لا يفتأون يؤكدون أن طريقها مسدود، وأن جريمتها في حق شعبها لا تغتفر، أو أنها بأعمالها غير الناضجة (كإطلاق الصواريخ على سبيل المثال) لا تتسبب إلا في مزيد من العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وهذا المنطق مردود، أولاً لأن النهج البديل (أي التسوية) عقيم، وسيبقى كذلك دون ممارسة فعل مقاوم حقيقي. وثانياً، لأن تاريخ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين - كأى مشروع استعماري - يشير إلى أن العنف المفرط سمة من سمات الاستعمار، بغض النظر عن أعمال المقاومة المضادة له. وهل يمكن - على سبيل المثال - أن نقارن العنف الإسرائيلي الحالي الذي يردّه أنصار ثقافة الخنوع إلى إطلاق الصواريخ الفلسطينية بالعنف الذي مورس ضد الشعب الفلسطيني لحظة نشأة دولة إسرائيل وعقبها؟

ختام :

هكذا، تبدو معضلة المقاومة/التسوية فى الوضع العربى فى سياق الصراع مع إسرائيل. فالتسوية مستحيلة، لأن ثمة خلافا بنيويا فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى يجعل دولة الاحتلال فى غير عجلة من أمرها لإنجاز تسوية، والمقاومة تواجه صعوبات هائلة بسبب المتغيرات التى أشير إليها فى السابق. ولكى يصل العرب والفلسطينيون إلى تسوية متوازنة، فإن ثمة جهدا خارقا يتعين عليهم بذله، يبدأ بإعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتخلص من أوهام أوسلو (السلطة الوطنية فى ظل الاحتلال)، والتفرغ بدلا من ذلك لمهمة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية فى ظل المتغيرات الجديدة. فليس معقولا أن تكون المنظمة - وفقا لقرار القمة العربية فى الرباط فى ١٩٧٤ - هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، دون أن يكون فيها تمثيل لحماس. فإذا نجح الفلسطينيون والعرب فى مهمة إعادة البناء هذه، أصبح بمقدورهم أن يديروا حوارا حول الاستراتيجية المثلى للنضال مع إسرائيل، والتى يجب أن تتبنى رؤية واضحة ومتماسكة لإدارة الصراع، وتحدد أدوات النضال لتحقيق هذه الرؤية، بدءا بالعمل الدبلوماسى والإعلامى، ومرورا بالمقاطعة الاقتصادية والعصيان المدنى، وانتهاء بالنضال المسلح. وعلى الظهير العربى للمقاومة أن يدرك أن نكوصه عن دعم هذه المهام المطلوبة لن يكون له من نتيجة سوى زيادة الاختراق الإيرانى والأمريكى للنظام العربى، ما دام يتوانى عن الوفاء بمهامه الأساسية.

مفهوم الاتجار بالنساء والتدابير الدولية لمكافحة

د. محمود السيد حسن داود

الأستاذ المشارك بجامعة البحرين والأزهر

التجارة المحظورة، التي اعتبرتها الأمم المتحدة شكلاً من أشكال العبودية.

ولقد ساعد على ظهور هذه التجارة الدنيئة عدد من العوامل والأسباب المحلية والدولية (٢)، لعل من أهمها: البطالة الضخمة وسوء أنظمة التأمين الاجتماعي، وبصفة خاصة ما يخص المرأة في كثير من بلدان العالم، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، خاصة في بلدان العالم الثالث، وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المفروضة على عدد من هذه الدول، والتي تؤدي إلى الإفساد التدريجي لحياة الشعوب. إذ تحت إكراه سداد الديون، شجعت هذه المؤسسات العديد من الدول المدينة - كالدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا - على تطوير صناعة السياحة، والتجارة الجنسية (٣).

وحيث إن لهذه التجارة آثارها المدمرة والوخيمة على نفسية الإنسان وحياته بالكلية، فقد اهتم بها كثير من الأجهزة الدولية بغية

في العصر الذي تدعى فيه البشرية الارتقاء بمركز المرأة وتكريمها وإسناد كل الحقوق الإنسانية إليها، تظهر - وعلى نطاق واسع من الدول التي تتباهى بالمدنية والحضارة - عصابات الاتجار بالنساء، حيث يتعرض كل عام - حسب تقارير الأمم المتحدة - عدة ملايين من النساء والأطفال للخداع أو البيع أو القسر أو الإرغام - بطرق مختلفة - على الوقوع في أوضاع من الاستغلال التي لا يمكنهم الفكك منها، ويشكلون بذلك سلعا رائجة في تجارة عالمية، تسيطر عليها جماعات إجرامية، منظمة تنظيمياً دقيقاً. وقد عرفت هذه التجارة باسم "الاتجار في النساء"، أو "تجارة الرق الجديدة".

وبكل أسف، فإن "الاتجار بالنساء" يعد من أكثر أنواع التجارة غير المشروعة رواجاً (١)، وباتت أعداد كثيرة من النساء في بلدان العالم الثالث وبلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية وغيرها، مواد خاماً جديدة وسلعاً رخيصة ومتعددة في هذه

١- الاتجار بالبشر هو ثالث أكبر تجارة إجرامية في العالم بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح، وهي تشكل بالنسبة لمعاصبات الإجرام المنظم مخاطر أقل من تجارة المخدرات وتجارة السلاح. ومن المتوقع أن تتقدم تجارة الأشخاص في المستقبل على تجارة السلاح. وتقدر الولايات المتحدة الأمريكية عدد ضحايا الاتجار بالبشر ما بين ٨٠٠ ألف و ٩٠٠ ألف شخص سنوياً يتم الاتجار بهم عبر الحدود الدولية، منهم ما بين ١٨ ألف شخص وعشرين ألفاً يتم الاتجار بهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ونادراً ما تجد دولة لا تعاني من ظاهرة الاتجار بالبشر، سواء كانت الدولة مصدرة للضحايا أو كانت مسرحاً لمزاولة الاستغلال الجنسي أو العمل القسري. يراجع: لواء د. محمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص ١٥-١٦.

٢- خالد محمد سليمان المزنوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص ٣٥-٣٧.

٣- حول أسباب نماء ورواج الاتجار بالمرأة في العصر الحديث، يراجع:

Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes 'Points de repres dans la documentation des coalitions feminists internationales anti-traffic.

www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

المبحث الأول- مفهوم الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام :

أولاً- ظروف نشأة الاتجار بالنساء :

على الرغم من التكريم الإلهى لبنى آدم أو لجنس الإنسان عامة، بوصفه إنساناً فقط، دون النظر إلى نوعه أو لونه أو لغته أو حتى دينه، وعلى الرغم من التأكيد والتركيز على هذا التكريم الذى يشمل فى الإنسان الروح والجسد، فى مثل قوله تعالى (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) (٥) وقوله سبحانه: (لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم) (٦) - إلا أنه قد ظهرت من جديد مشكلة الاتجار بالنساء أو الاتجار بالإنسان عموماً (٧). ويرجع ظهور هذه المشكلة الاتجار بالنساء إلى الحركات الكبرى للهجرة التى انتشرت فى القرن العشرين (٨) وفى البداية، كانت هذه الحركات مجرد حركات هجرة تقليدية من بلاد الجنوب النامية إلى بلاد الشمال الصناعية، طلباً للمال أو بحثاً عن عمل أو فراراً من قسوة الحياة فى البلاد الفقيرة. وفى الواقع، كانت توجد بعض الأعمال المتاحة فى بلد المقصد، للمرأة القادمة من البلاد الفقيرة. وكان أهم ميادين هذا العمل، العمل فى مجال الزراعة، أو فى مجال صناعة النسيج، أو فى مجال الخدمة، وبصفة خاصة خدمة الأشخاص والبيوت، والعمل فى صناعة الجنس. ولعدم الاهتمام بقضايا المرأة فى هذا الوقت وضعف المركز القانونى والاجتماعى لها (٩)، بالإضافة إلى التمييز الجنسى فى العمل، كان الإقبال على هذه الأعمال كبيراً من قبل النساء فى البلاد الفقيرة المصدرة للأيدي العاملة، ومن قبل النساء المهمشات أو اللاتى لا يقيم المجتمع لهن وزناً أيضاً فى الدول الغنية.

وفى بداية ظهور هذه الهجرة، كان يصاحبها من قبل البلاد المستقبلية أو بلد المقصد إجراءات وسياسات مشددة للتقليل منها.

العمل على منعها وإيقافها أو -على الأقل- تخفيف أثارها الوخيمة التى من شأنها الحط من كرامة الإنسان، بل وإلغاء إنسانيته بالكلية. ومن هذه الأجهزة: الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة، ومركز الأمم المتحدة لمنع الإجرام الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لشئون الهجرة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والاتحاد الأوروبى وغير ذلك من الأجهزة الدولية (٤).

وأهم إشكاليات البحث الذى يدور حول مكافحة الاتجار بالنساء هى بيان ظروف نشأة هذه التجارة غير المشروعة، ثم بيان مفهوم مصطلح الاتجار بالنساء. Le trafic des femmes ثم بيان الأساس القانونى لمنع هذه التجارة ومكافحتها، وأخيراً توضيح التدابير الدولية اللازمة لمنع الاتجار فى النساء وكل أعمال البغاء. ونستطيع من خلال هذه النقاط أن نقسم موضوع البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

أولاً- ظروف نشأة الاتجار بالنساء.

ثانياً- تعريف الاتجار بالنساء.

المبحث الثانى: مكافحة الاتجار بالنساء فى ظل القانون الدولى العام.

أولاً- الأساس القانونى لمنع الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

ثانياً- التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء فى القانون الدولى العام.

الخاتمة وتتضمن نتائج البحث والتوصيات.

٤- حول بعض الأجهزة التى تهتم بمكافحة الاتجار بالنساء، يراجع: د. محمد عبدالله المر، تدابير منع الاتجار بالبشر فى إطار منظومة حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية، ورقة بحثية، ص ٢-٦.

٥- سورة الإسراء، آية رقم ٧٠.

٦- سورة التين، آية رقم ٤.

٧- اتفاقاً مع موقف الشريعة الإسلامية من تكريم الإنسان وعدم إهانته، نصت كثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية على تكريم الإنسان وحمايته وسلامة جسده أيضاً، ومن هذه المواثيق: الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، فى مادته الخامسة، وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام ١٩٦٦. وقد رعى إلى ذلك الهدف أيضاً اتفاقيات أخرى كثيرة مثل: اتفاقية منع إبادة الجنس البشرى عام ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الإنسان وقت النزاع المسلح والصادرة عام ١٩٤٩، وغير ذلك.

٨- يراجع فى التطور التاريخى لظاهرة الاتجار بالبشر، ومسألة الرق عموماً، خاصة عند الرومانيين، وعند العبريين: د. عبد الحافظ عبد الهادى عبد الحميد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥، الرياض، ص ٣٤٤ وما بعدها.

٩- حول هذه المسألة يراجع:

- Assemblée Parlementaire, Conseil de l'Europe, Resolution 1337 (2003), Migrations liées la traite des femmes et la prostitution., Rapporteur: Mme Zwerver, Pays-Bas, SOC., <http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/doc03/FDOC.9795.htm>

وإن كان البعض يرى أن ظهور الاتجار بالنساء أو السود خصوصاً يرجع إلى منتصف القرن الخامس عشر أو السادس عشر، حيث كان البرتغاليون والإسبان يقومون بهذه التجارة من خلال إفريقيا. يراجع فى ذلك:

Eric Saugera: La traite des Noirs en 30 questions http://www.3ac-creteil.fr/hgc/spip/article.php3?id_article=284&artsuite=0#sommaire_2

٩- فى التطور التاريخى للمركز القانونى والاجتماعى للمرأة عبر الحضارات المختلفة، انظر: د. أسامة عرفات أمين عثمان، حقوق المرأة فى المواثيق الدولية... دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص ٩ وما بعدها.

بل وفي بعض الأحيان، كانت تلجأ هذه الدول إلى غلق الحدود إزاء هذه الهجرة بقصد منعها والهروب من أضرارها. وشيئا فشيئا تحت ضغط الطلب وزيادته على الأيدي العاملة الأجنبية، خاصة من النساء للعمل في بعض الميادين شبه غير الشرعية وغير المقتنة اقتصاديا، بدأت هذه الدول تفتح أبوابها لهذه الهجرة، وكان ذلك بمثابة ثغرة أو فرجة استطاعت أن تنمو فيها التجارة بالأشخاص، خاصة النساء. أو ما كانت تسمى "تجارة الرقيق الأبيض" - Traite des Blanches (١٠)، لا سيما وأن عمل النساء في هذه الحالة كان غير منظم تنظيمًا دقيقًا، وتغيب عنه ضوابط العمل والتشريعات اللازمة في هذا الميدان (١١).

ويضيف البعض -إلى ما تقدم- ثغرة أخرى، ويرى أنها ساعدت على نمو هذه التجارة ورواجها، وهي عدم القدرة القانونية لكثير من النساء في بعض البلاد الفقيرة على السفر أو الهجرة بناء على محض إرادتهن (١٢)، حيث كانت المرأة لا تستطيع السفر وحدها أو حتى مجرد الحصول على جواز السفر وتأشيرة الدخول دون موافقة أحد أقاربها كالأب أو الأخ أو الزوج. وكان غياب هذه القدرة القانونية مع ضغط الحاجة الشديدة إلى السفر يجبر النساء ضعاف العقيدة وضعاف الإيمان على المرور على مكاتب الوسطاء والمخالفين الذين يقومون بالاتجار بالنساء للسفر عن طريقهم. وفي كثير من الأحيان، كانت تقدم هذه المكاتب

التسهيلات الكثيرة لسفر النساء، مثل تجهيز أوراق السفر، ونفقات السفر، والتأكيد على وجود أعمال شرعية مجزية للسفر، لكن يتم خداعهن فيفاجأن بأعمال غير شرعية، جرحن من الأعمال الشرعية إلى أعمال الدعارة بعد ذلك بالمكر وكثير من الوسائل التي يلجأ إليها من يعمل بها التجارة (١٣).

وفي ضوء ظروف هذه النساء، ظلت التجارة بالنساء تنمو غدت اليوم تجارة رائجة تحتل المرتبة الثالثة بعد تجارة المخدرات وتجارة المخدرات. وربما يكون من الصعوبة بمكان الوقوف حجمها الحقيقي، لأن بيان ذلك يكتنفه بعض الصعوبات، صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عن حجم الاتجار بالنساء وأحيانا يتم اعتماد الرقم الإحصائي من خلال الدراسات تجريها المنظمة الدولية للهجرة، وهي المنظمة النشطة في المجال. لكن هذه الإحصاءات ربما تكون غير واقعية، لأنها تتجاهل بقضايا العدالة الجنائية فقط، هذا بالإضافة إلى أن قضايا الاتجار بالنساء تتم في سرية تامة وتأتي تحت مسميات مختلفة (١٤).

ثانيا- مفهوم الاتجار بالنساء :

لخطورة موضوع الاتجار بالأشخاص عموما، والاتجار بالمرء خصوصا، وأثار ذلك السيئة والوخيمة في الانحطاط بالمجتمع والدول (١٥)، لم يكن غريبا من المجتمع الدولي محاولة علاج

١٠- حول تدرج استعمال مصطلحات: L'Esclavage ثم Traite des Blanches ثم Trafic des Femmes، يراجع:

Jelena Bjelica, Journaliste AU Quotidien Serbe Danas, Colloque du 20 janvier 2005, Le trafic d'êtres humains entre les Balkans et la France, http://balkans.courriers.info/print_article.php3?id_article=5081

١١- على الرغم من ارتباط مشكلة الاتجار بالنساء بالهجرة، خاصة غير الشرعية في البداية، إلا أن المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يقعوا فريسة الاتجار تظل عندهم الحرية الكاملة في أعمالهم وتصرفاتهم. أما من يقع فريسة الاتجار، فإنه يمكن أن يجبر على الدعارة أو العمل الجنسي. يراجع: Rvis le 21

Tim Riordan Raaflaub, Division des affaires politiques et sociales, La traite des personnes, novembre 2006, <http://www.parl.gc.ca/information/library/PRBpubs/prb0425-f.htm>

١٢- أثبتت الأيام، وبرهنت الأحداث على عظم المآساة المترتبة على سفر النساء بلا محرم، بعد أن كثرت الفتن، وعمت المحن، ومن تلك المآساة: تعرض المرأة للابتزاز من قبل ضعاف الإيمان، وسفهاء الأحلام، إذ ربما زين الشيطان لبعض الرجال إساءة خدمة للمرأة المسافرة، أو النظر إليها خلسة لأنهم من غير محرم أو ظنهم سوء المرأة لجراتها على السفر بلا محرم. وقد جاءت بعض الأحاديث لتؤكد هذه الضوابط، مثل الذي رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعا: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم". ولا يدخل عليها رجل إلا ومعه محرم. وعن ابن ماجة عن أبي هريرة: "ولو التزمت النساء بمثل هذه الأحكام، ما وقعن في فخ المتجرين ولا في شرك العصاة والفاسقين. وعلى ذلك، تكون الثغرة التي ساهمت في ظهور الاتجار بالنساء هي ضعف إيمانهم وعدم التزامهم بهذه الأحكام الشرعية تحت ضغط الحاجة إلى العمل أو السفر من أجل العمل، وتستغل المكاتب الخاصة هذه الحاجة الشديدة. يراجع حول سفر المرأة في الفقه الإسلامي: الأم، محمد بن إدريس الشافعي، علق عليه محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣، ج ٢، ص ١٦٥. المغني، ابن قدامة، ج ٣، ص ١٩٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣، ج ٥، ص ١٥.

Points de reperes dans la documentation des Femmes 13- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes coalitions feministes internationaux anti-traffic, www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

١٤- حول حجم ظاهرة الاتجار بالبشر عموما، انظر: خالد محمد سليمان المزنوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دراسة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص ٣١ وما بعدها.

١٥- يراجع في تفصيل هذه الآثار د عبدالحافظ عبد الهادي عبد الحميد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، بحث ضمن كتاب مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص ٣٦٤ وما بعدها. خالد محمد سليمان المزنوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والاجتماعية، أو أثارا نفسية، أو أثارا للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص ٥٥ وما بعدها.

بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠. وربما يكون ذلك راجعا لخطورة هذه الجريمة التي يحملها هذا المصطلح من ناحية، وكثرة استحداث الأعمال والوسائل الإجرامية الجديدة التي يمكن أن تدخل وتساعد على ارتكاب هذه الجريمة من ناحية أخرى (١٨).

ونستطيع في ضوء الوثائق الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالمرأة أن نقرر أن تعريف الاتجار بالنساء قد مر بثلاث مراحل، هي:

أولا- مرحلة ما قبل اتفاقية إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩: في هذه المرحلة وفي القرن التاسع عشر، كان المصطلح الشائع هو مصطلح "الاتجار بالرقيق الأبيض" والذي كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بمسألة "الدعارة" (١٩). وفي البداية، كانت النساء العاهرات تمارس تجارة الجنس بصورة متقطعة، ولم يكن يمثلن فئة محددة في مجتمعاتهن. وبهذا كانت النساء تستطيع بسهولة ترك هذه المهنة، والعود إليها حسب الظروف. ولكن بعد أن تنبذت بعض الحكومات إلى وجود الأمراض المعدية "les maladies contagieuses" الناتجة عن ممارسة الجنس مع هؤلاء البغايا، أقدمت على إصدار بعض اللوائح التي يمكن أن تنظم هذه المسألة، ومن هذه الحكومات، الحكومة الإنجليزية التي أصدرت عام ١٨٦٤ مثل هذه اللوائح، وكان أهم ما تضمنته هذه اللوائح:

"إن كل امرأة معروفة من قبل بوليس الآداب كعاهرة بغية ستكون خاضعة للفحص الطبي، وإذا لم تكن مصابة بمرض الزهري فإنها تسجل رسميا، وتستطيع أن تأخذ شهادة رسمية بأنها عاهرة صحيحة خالية من الأمراض".

وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى حماية العسكريين، ومراقبة

المسألة ومحاولة منعها على صعيد القانون الدولي العام، وفي وقت مبكر (١٦)، حتى قبل قيام عصبة الأمم والأمم المتحدة. فقبل ظهور هذه المنظمات، تم التوصل إلى الاتفاق الدولي الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض بتاريخ ١٨ مايو ١٩٠٤، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض بتاريخ ٤ من مايو ١٩١٠. وفي ظل عصبة الأمم، تم التوصل إلى الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢١، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٣. وفي ظل الأمم المتحدة، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات التي تخص مكافحة الاتجار بالنساء، وكان أهم هذه الاتفاقيات: الاتفاقية الدولية المعدلة لكل الاتفاقيات السابقة والخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، وذلك في ٢ ديسمبر ١٩٤٩، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٥ من يوليو ١٩٥١، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، والبروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠.

ومع محاولة المجتمع الدولي معالجة قضية الاتجار بالنساء مبكرا، إلا أن مفهوم هذا المصطلح "الاتجار بالنساء" قد كان مسألة صعبة (١٧)، ونقطة شائكة وثرثرة واضحة، ولم يحدد تحديدا دقيقا في كل الاتفاقيات التي أبرمت حول موضوع الاتجار بالنساء ومنع أعمال البغاء، التي تمت الإشارة إليها سابقا، وذلك حتى الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، التي أبرمت في ٢ ديسمبر ١٩٤٩. ولم يحدد هذا المصطلح تحديدا دقيقا إلا في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار

١٦- وما هو جدير بالذكر أيضا أن جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالنساء أو الأشخاص عموما قد سبقت أيضا جهوده في مجال مكافحة المخدرات، لأن أول مؤتمر دولي في شأن المخدرات هو مؤتمر شنغهاي الذي عقد عام ١٩٠٩. وأول اتفاقية دولية في شأن المخدرات كانت اتفاقية الأفيون الدولية التي عقدت في لاهاي ١٩١٢. أما بالنسبة للتجارة بالأشخاص، فلم ينته القرن التاسع عشر إلا وقد أحس المجتمع الدولي بخطورة هذه التجارة، فعقد لذلك مؤتمر في لندن عام ١٨٩٩، وأسفر عن بعض التوصيات التي وضعت أسس التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص ثم تصاعدت جهود المجتمع الدولي بعد ذلك، فعقد مؤتمر في باريس بدعوة من فرنسا عام ١٩٠٢ لمحاولة تنفيذ توصيات مؤتمر لندن، وأسفر المؤتمر الأخير عن اتفاق دولي من أجل ضمان حماية فعالة من الاتجار بالرقيق الأبيض، وتم التوقيع عليه في ١٨ مايو ١٩٠٤، ودخل حيز التنفيذ في ١٨ يوليو ١٩٠٥.

١٧- حول صعوبة هذه المسألة، يراجع:

- Marie Guiraud: Trafic: une dñition difficile, Le Cahier, TRAFIC ET PROSTITUTION, La nouvelle Lettre de la FIDH / n38 - juin 2000,

<http://www.fidh.org/lettres/2000pdf/fr/pros38c.pdf>

- Conseil de L' Europe, Assemblee Parlementaire: Traite des femmes et la prostitution force dans les Etats membres du Conseil de l'Europe, Rapporteur: Mme Renate WOHLWEND, Doc. 7785, 26 mars 1997, <http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/Doc97/FDOC.7785htm>

١٨- لقد سهلت التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الاتصالات والمعلومات عمليات استغلال النساء جنسيا، سواء في الدعارة أو عمل أفلام فيديو أو باستخدام التقنية الرقمية في إنتاج الأفلام الجنسية، انظر: حول استخدام التقنية الحديثة في الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال: لواء د. محمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، في: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص ٢٨ وما بعدها

19- Phillipe ROY, Trafic des femmes : Recensement des besoins d'information et de l'information disponible, Janvier 2000, Etudes speciales, Unite de recherche, Canada, P. 2 <http://www.cic.gc.ca/francais/pdf/recherc>

النساء اللاتي يعملن في تجارة الجنس، وتحديد عناوينهن وأماكنهن، ولفصلهن كفئة محددة في مجتمعهن.

وفي معارضة هذه اللوائح والإجراءات، تأسست جمعية نسائية مستقلة عام ١٨٦٩ تحت قيادة Josephine Butler. وقد قامت بشن حملة سياسية لإجبار الحكومة الإنجليزية على إلغائها، بدعوى أنها تحرم النساء من بعض حقوقهن الدستورية، وتجبرهن على الخضوع للكشف الدوري المهين، كما أنها تحدد النساء وتفصلهن عن مجتمعهن، ويمنعهن ذلك من أن يجدن عملاً آخر محترماً، إذا ما فكرن في تغيير سلوكهن ونشاطهن.

وبالفعل، تمكنت هذه الجمعية النسائية من إلغاء هذه اللوائح الخاصة بالأمراض المعدية، ثم ركزت بعد ذلك نشاطها حول الاتجار الدولي بالنساء، الذي كان قائماً تحت مسمى "الاتجار بالرقيق الأبيض"، واستطاعت أن تدفع رجال الكنيسة في البلاد الأوروبية إلى المبادرة بحملة صليبية من أجل الطهر والعفة "Un croisade pour la pureté". وفي جو هذه الحملة الصليبية، مع وجود تقارير مثيرة حول الفتيات البرينات السذج المخطوفات والمخدرات والمتنقلات بين دور البغاء في أوروبا وأمريكا الجنوبية، تطورت مسألة الاتجار بالنساء في بداية القرن العشرين (٢٠).

وعلى أثر هذه الجهود، توصل المجتمع الدولي إلى عدد من الاتفاقات الدولية التي تعالج هذه المسألة، وكان من بين هذه الاتفاقات اتفاق باريس الدولي حول: مكافحة تجارة الرقيق الأبيض، الذي تم التصديق عليه من قبل ١٢ دولة عام ١٩٠٤، وفيه تعهدت الحكومات بمنع الحصول على نساء أو فتيات في الخارج بهدف غير أخلاقي، ثم عقدت اتفاقية مكافحة تجارة الرقيق

الأبيض، عام ١٩١٠، من قبل ١٣ دولة، وقد مددت حرية النساء حتى داخل الحدود الوطنية. وتحت رعاية عصبة الأمم عقدت اتفاقيتين دوليتين بعد ذلك لمعالجة المسألة نفسها، كانت عام ١٩٢١ والخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، عام ١٩٣٣ والخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالغين. هذه الفترة، تم تداول مصطلح "الاتجار بالنساء"، ولكن لم يزل له الاتفاقيات السابقة ببيان المفهوم الدقيق له، وكان يراد بالاستعمال مصطلحات "الاتجار الجنسي بالنساء"، أو "الاستغلال الجنسي التجاري" (٢٢).

ثانياً - مرحلة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإلغاء الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩: بعد عقد الاتفاقية السابقة، والتي كان آخرها عام ١٩٣٣، قل الاهتمام الدولي المسألة شيئاً فشيئاً، لكن ذلك لم يكن يعني أن ظاهرة الاتجار بالمرأة قد اختفت تماماً، بل كانت مستمرة. وبناءً على ذلك، الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ وعالجتها باتفاقية خاصة، علنت الاتفاقية الدولية السابقة وحلت محلها، هذه الاتفاقية هي إلغاء الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير (٢٣).

والمدقق في مضمون هذه الاتفاقية يجد أن مفهوم الاتجار بالأشخاص عامة والاتجار بالنساء خاصة يراد به الاتفاقية: الاتجار بقصد الدعارة (٢٤)، ويتضح ذلك من الأولى، أو الكلمات الأولى التي تصدرت ديباجة هذه الاتفاقية وهي: "لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار في الأشد بقصد الدعارة لا تليق بكرامة الإنسان وقيمه، وتعرض صالحي الفرد والأسرة والمجتمع...".

20- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions
nists internationaux anti-traffic,
www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html.

٢١- يراجع في ذلك:

Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la
ation d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2,
2 Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P11. http://www.erudit.org/revue/rf/2002/
n006509/2ar.pdf

Conseil de L' Europe, Assemblée Parlementaire: Traite des femmes et la prostitution force dans les Etats
mbres du Conseil de l'Europe, Rapporteur: Mme Renate WOHLWEND, Doc. 7785, 26 mars 1997, http://
embly.coe.int/Documents/WorkingDocs/Doc97/FDOC.7785htm

وعلى أثر هذه الاتفاقيات، صدرت بعض القوانين الوطنية، لتعطي للدولة سلطات واسعة في معاقبة النساء اللاتي يمدن العمل الجنسي، هذا بالإضافة
تضييق حق المرأة في السفر، بعد أن كان حقاً مطلقاً دون قيد. وعلى سبيل المثال، منعت اليونان ابتداءً من عام ١٩١٢ النساء الأقل من ٢١ سنة
السفر إلى الخارج، إذا لم يكن معهن إذن خاص.

22- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions
nists internationaux anti-traffic,
www.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html

23- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la
ation d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2,
2, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P9.-11 http://www.erudit.org/revue/rf/2002/
n006509/2ar.pdf

24- Phillipe ROY, Trafic des femmes : Recensement des besoins d'information et de l'information disponible,
ier 2000, Etudes speciales. Unite de recherche, Canada, P. 2 http://www.cic.gc.ca/francais/pdf/recherc

الجنس عند إعداد هذه الاتفاقية.

وفي المراد من "الدعارة" التي تضمنتها هذه الاتفاقية، نستطيع أن نبين موقف الحركات أو التحالفات النسائية من ذلك في اتجاهين أساسيين (٢٧):

الاتجاه الأول: اتجاه اتحاد مكافحة الاتجار بالمرأة
Coalition Against Traffic in Women (CATW)

ويعد هذا الاتحاد شبكة دولية تهدف إلى إلغاء الاسترقاق والدعارة عموماً، لأنها تمثل انتهاكاً قوياً للحقوق الإنسانية. وترى هذه الشبكة أن الدعارة المجرمة بهذه الاتفاقية هي كل الوان الدعارة عموماً، ولا يفرق بين دعارة قسرية أو اختيارية، لأن الدعارة مع الاتجار لا يمكن أن تكون كفعل إرادي، إذ لا يوجد بصدها اختيار. كما يرى هذا الاتحاد ضرورة استبدال فكرة "الاتجار" بفكرة عامة هي فكرة "الاستغلال الجنسي"، لأن الدعارة التي تجرمها هذه الاتفاقية تعد محددة بأنها شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، إذ هي من نفس طبيعة الاغتصاب "هتك العرض"، وتشويه أو التمثيل بالأعضاء التناسلية، وارتكاب الفاحشة مع المحارم، والعنف ضد المرأة، ويضيف البعض لذلك أيضاً الاتجار بالدم والأعضاء الإنسانية.

الاتجاه الثاني: اتجاه جمعيات الدفاع عن حقوق محترفي الجنس ومحاولة تغيير الرؤية حول الاتجار.

وتقدم هذه الجمعيات رؤية أخرى حول المراد من الدعارة في هذه الاتفاقية، وتنطلق في بيان هذه الرؤية من حقوق الإنسان في العمل الجنسي (٢٨)، حيث ترى أن العمل الجنسي اختياري، وأن الدعارة عمل من الأعمال، ومن الممكن أن تكون مع وجود الاتجار بالنساء قسرية أو اختيارية (٢٩). وعلى ذلك، فإذا كانت اختيارية، فلا تكون مجرمة (٣٠). أما إن كانت قسرية، فإنها تكون مجرمة. وهذا النوع من الدعارة هو المراد في هذه الاتفاقية، وبذا يكون

ولعله من الواضح من خلال هذه العبارة أن الاتجار بالنساء يراد به الاتجار بقصد الدعارة. ومما يؤكد ذلك أن الأفعال التي جرمتها هذه الاتفاقية دارت كلها حول موضوع الدعارة، حيث تضمنت معاقبة أي شخص يقوم بما يلي بقصد إشباع شهوات الغير (٢٥):

- تقديم أو ترغيب أو حمل أي شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور.

- استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

كما تضمنت أيضاً موافقة الأطراف في هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص (٢٦):

- يفتح أو يدير بيتاً للدعارة أو يقوم - وهو يعلم - بتمويل أو الاشتراك في تمويل مثل هذا البيت.

- يؤجر أو يستأجر - وهو يعلم بذلك - بناء أو أي مكان آخر أو أي جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير.

وتجاه هذه الاتفاقية، وبصفة خاصة حول تحديد المراد بهذه الدعارة التي تجرمها الاتفاقية، تعددت واختلفت مواقف الحركات والاتحادات النسائية التي نشأت على أثر زيادة الإرهاب الجنسي وكثرة المناقشات التي دارت حول مسألة الإباحية الجنسية في بداية العقد الثامن من القرن الماضي "الثمانينيات".

حيث كانت تتضامن بعض هذه الحركات مع هذه الاتفاقية، وتقوى من شأنها، وتؤيد أحكامها، وترى فيها حماية مناسبة للمرأة من الاستغلال الجنسي والدعارة، في حين أن بعض الحركات النسائية الأخرى كانت ترى أن الاتفاقية لم تهدف إلا لعقاب النساء أكثر من حمايتهن، كما تنكر على النساء حقهن في الهجرة وحقهن في الاستقلال الاقتصادي والجنسي، وهذا يؤدي إلى تهميشهن وفضيحتهن، هذا فضلاً عن أنه لم يتم استفتاء النساء محترفات

٢٥- مادة ١ من اتفاقية إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩.

٢٦- مادة ٢ من اتفاقية إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير ١٩٤٩.

27- Louis Toupin: La Question du Trafic des Femmes Points de reperes dans la documentation des coalitions feministes internationales anti-traffic, WWW.cybersolidaires.org/prostitution/docs/trafic.html.

Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du 'trafic des femmes', vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P.9-11, <http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf>

٢٨- حول مدى اعتبار العمل الجنسي عملاً من الأعمال، يراجع:

- Anne-Christine Hubbard: Le corps n'est pas une marchandise., Les travailleurs du sexe ne vendent pas leur corps : ils vendent des services., Propos recueillis par M.G, Le Cahier, TRAFIC ET PROSTITUTION, La nouvelle Lettre de la FIDH / n38 - juin 2000,

<http://www.fidh.org/lettres/2000pdf/fr/pros38c.pdf>

٢٩- لقد تبين من نتائج بعض الاستبيانات التي وزعتها المنظمة الدولية للهجرة على عينة من النساء، بلغت ١١٨٩ (امرأة وفئة) تراوحت أعمارهن ما بين ١٥ و٣٥ سنة، في عشر مناطق في أوكرانيا، أن العمل في الدعارة أمر غير مقبول ولا تختاره المرأة على الرغم من حاجتها الشديدة إلى العمل، وبالتالي فإن الدعارة في ضوء هذه الاستبيانات لا تقع اختيارية غالباً. وإن وقعت اختيارية، فإنه يكون من ورائها ضغوط شديدة.

٣٠- حول هذه الرؤية، يراجع:

- Elaine Audet, Droits des femmes ou droit aux femmes?, <http://kropot.free.fr/Audet-prostitution.htm>

المрад من الاتجار بالنساء في هذه الاتفاقية هو دفع المحترفين للجنس وجبرهم قسرا إلى الاستغلال وممارسة الدعارة.

وإزاء هاتين الرؤيتين المتناقضتين، فإن المدقق في نصوص الاتفاقية يستطيع أن يخلص، دون جهد كبير، إلى أن الاتفاقية تحرم الدعارة عموما، دون أدنى تفرقة بين الدعارة القسرية والدعارة الاختيارية، خاصة أنها قد أهملت إرادة وموافقة الشخص الذي سيقوم بهذه الأعمال، وذلك في المادة الأولى منها، حيث تضمنت تجريم تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور، وكذلك تجريم استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

وسواء كانت الدعارة التي تجرمها هذه الاتفاقية، والتي تمثل الاتجار بالنساء، هي الدعارة القسرية فقط كما يراها الاتجاه الثاني، أو الدعارة عموما كما يراها الاتجاه الأول، فإنه مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج فقط إلا مسألة الدعارة والقواعد الواسطة في شئون البغاء، لكنها أغفلت بعض أشكال الاتجار الحديثة مثل: الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود في المتاجر أو في الزراعة، والاتجار بالأشخاص داخل الحدود الوطنية. كما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تربط بين الهجرة غير الشرعية والاتجار في النساء من ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى. بينما الأمر كما بينته منظمة الهجرة الدولية أن الشخص موضوع الاتجار لا يلزم أن يكون بالضرورة دخوله بخولا غير شرعي في البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية. فهناك الكثير من البلاد الأوروبية التي ترسل تشييرات دخول، والتي تسمح بالعمل للمرأة كراقصة أو مضييفة. وفي هذه الحالة، يكون الدخول شرعيا، ثم تتعرض بعد ذلك هذه المرأة للغش أو الخداع ليتم بيعها بعد ذلك للعمل في الدعارة. كما أنه ليست كل دعارة خارجية تنطوي على اتجار، وليس كل اتجار للمرأة المهاجرة ينطوي على دعارة. وكما يقول المقرر الخاص للأمم المتحدة حول مسألة العنف ضد المرأة: "إن كل اتجار يجب أن يكون غير شرعي، بينما كل هجرة غير شرعية لا تمثل اتجارا" (٢١).

وعلى الرغم من وضوح الاتفاقية في بيان أن المراد من الاتجار بالنساء هو الاتجار بقصد الدعارة، إلا أن المقررين Lin Lap-Chew و Marjan wijers التابعين للاتحاد العالمي لمكافحة الاتجار بالمرأة والمؤسسة الهولندية ضد الاتجار بالمرأة، يفرقان عند تعرضهما لتعريف الاتجار بالنساء في تقرير لهما حول هذه المسألة - بين الاتجار بالنساء والدعارة. ويكمن هذا الفرق من جهتين:

الجهة الأولى: إن كل اتجار بالمرأة ينطوي على عنصر رئيسي

لا يقبل المناقشة، ومشارك في كل أحوال الاتجار وهو القهر القسر والإكراه، ومن ثم ينبغي أن يظهر في كل تعريف للاتجار بالنساء، بخلاف الدعارة التي يمكن أن تكون منطوية على قسر غير منطوية عليه.

الجهة الثانية: إن أى تعريف للاتجار ينبغي أن ينطوي على التمييز بين مرحلتى التجميع والنقل من ناحية وظروف العمل الفاحش من ناحية أخرى، وذلك لأن إجراءات منع التجميع والنقل ليس من الضروري أن تكون هي نفس الإجراءات اللازمة لمعالجة ظروف العمل الفاحش أو المخالف للقانون.

وبناء على ذلك، فلقد توصل المقرران السابقان Lin Lap-Chew و Marjan wijers إلى تعريف للاتجار بالنساء، مضمونه أن الاتجار بالنساء: كل تصرف مرتبط بالتجميع والنقل للمرأة في الداخل أو خارج حدود البلاد، لإجبارهن على العمل أو تقديم خدمات عن طريق العنف أو التهديد أو استغلال السلطة والهيمنة، أو تحت إكراه الديون أو الغش أو أى شكل آخر للأعمال القسرية.

وأهم ما نلاحظه على هذا التعريف أنه لم يجعل الاتجار بالنساء مقصورا فقط على العمل بالدعارة، قسرية كانت أو اختيارية، بل مدد الاتجار إلى كل عمل تجبر المرأة عليه، وإلى كل خدمة تجبر المرأة على تقديمها للغير، سواء كانت من قبل الأعمال والخدمات الجنسية أم لا.

ويعتبر هذا التعريف بحق تطورا لما جاء في الاتفاقية الخاصة بإلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، ومهد هذا التعريف، مع ضغط الحركات أو التحالفات النسائية الدولية على كثير من أجهزة الأمم المتحدة (٢٢)، لظهور مرحلة جديدة من الجهود الفقهية والدولية لتعريف مفهوم الاتجار بالنساء، هذه المرحلة هي التي ظهرت بعد اعتماد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

ثالثا: مرحلة البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠.

ففي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال واعتمد هذا البروتوكول في مادته الثالثة تعريفا دوليا جديدا

٢١- لقد علق على ذلك منظمة الهجرة الدولية بقولها:

... (ce ne sont pas toutes les prostituées étrangères qui ont été l'objet de trafic, et ce n'est pas tout le trafic des femmes migrantes qui implique prostitution)
32- Louis Toupin: La scission politique du féminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain féminisme radical?, Revue Recherches féministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002. Directrice: Christine Piette. Rdacteur en chef: Christine Piette. P9-11. <http://www.erudit.org/revue/rf/2002/15/0104509/2ar.pdf>

المراد من الاتجار بالنساء في هذه الاتفاقية هو دفع المحترفين للجنس وجبرهم قسرا إلى الاستغلال وممارسة الدعارة.

وإزاء هاتين الرؤيتين المتناقضتين، فإن المدقق في نصوص الاتفاقية يستطيع أن يخلص، دون جهد كبير، إلى أن الاتفاقية تحرم الدعارة عموما، دون أدنى تفرقة بين الدعارة القسرية والدعارة الاختيارية، خاصة أنها قد أهملت إرادة وموافقة الشخص الذي سيقوم بهذه الأعمال، وذلك في المادة الأولى منها، حيث تضمنت تجريم تقديم أو ترغيب أو حمل أي شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور، وكذلك تجريم استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر.

وسواء كانت الدعارة التي تجرمها هذه الاتفاقية، والتي تمثل الاتجار بالنساء، هي الدعارة القسرية فقط كما يراها الاتجاه الثاني، أو الدعارة عموما كما يراها الاتجاه الأول، فإنه مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج فقط إلا مسألة الدعارة والقواعد الواسطة في شئون البغاء، لكنها أغفلت بعض أشكال الاتجار الحديثة مثل: الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود في المتاجر أو في الزراعة، والاتجار بالأشخاص داخل الحدود الوطنية. كما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تربط بين الهجرة غير الشرعية والاتجار في النساء من ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى. بينما الأمر كما بينته منظمة الهجرة الدولية أن الشخص موضوع الاتجار لا يلزم أن يكون بالضرورة دخوله دخولا غير شرعي في البلاد عن طريق الهجرة غير الشرعية. فهناك الكثير من البلاد الأوروبية التي ترسل تأشيرات دخول، والتي تسمح بالعمل للمرأة كراقصة أو مذيعة. وفي هذه الحالة، يكون الدخول شرعيا، ثم تتعرض بعد ذلك هذه المرأة للغش أو الخداع ليتم بيعها بعد ذلك للعمل في الدعارة. كما أنه ليست كل دعارة خارجية تنطوي على اتجار، وليس كل اتجار للمرأة المهاجرة ينطوي على دعارة. وكما يقول المقرر الخاص للأمم المتحدة حول مسألة العنف ضد المرأة: "إن كل اتجار يجب أن يكون غير شرعي، بينما كل هجرة غير شرعية لا تمثل اتجارا" (٣١).

وعلى الرغم من وضوح الاتفاقية في بيان أن المراد من الاتجار بالنساء هو الاتجار بقصد الدعارة، إلا أن المقررين Marjan wijers و Lin Lap-Chew التابعين للاتحاد العالمي لمكافحة الاتجار بالمرأة والمؤسسة الهولندية ضد الاتجار بالمرأة، يفرقان عند تعرضهما لتعريف الاتجار بالنساء - في تقرير لهما حول هذه المسألة - بين الاتجار بالنساء والدعارة. ويمكن هذا الفرق من جهتين:

الجهة الأولى: إن كل اتجار بالمرأة ينطوي على عنصر رئيسي

لا يقبل المناقشة، ومشارك في كل أحوال الاتجار وهو القهر أو القسر والإكراه، ومن ثم ينبغي أن يظهر في كل تعريف للاتجار بالنساء، بخلاف الدعارة التي يمكن أن تكون منطوية على قسر أو غير منطوية عليه.

الجهة الثانية: إن أي تعريف للاتجار ينبغي أن ينطوي على التمييز بين مرحلتى التجميع والنقل من ناحية وظروف العمل الفاحش من ناحية أخرى، وذلك لأن إجراءات منع التجميع والنقل ليس من الضروري أن تكون هي نفس الإجراءات اللازمة لمعالجة ظروف العمل الفاحش أو المخالف للقانون.

وبناء على ذلك، فلقد توصل المقرران السابقان Lin Lap-Chew و Marjan wijers إلى تعريف للاتجار بالنساء، مضمونه أن الاتجار بالنساء: كل تصرف مرتبط بالتجميع والنقل للمرأة في الداخل أو خارج حدود البلاد، لإجبارهن على العمل أو تقديم خدمات عن طريق العنف أو التهديد أو استغلال السلطة والهيمنة، أو تحت إكراه الديون أو الغش أو أي شكل آخر للأعمال القسرية.

وأهم ما نلاحظه على هذا التعريف أنه لم يجعل الاتجار بالنساء مقصورا فقط على العمل بالدعارة، قسرية كانت أو اختيارية، بل مدد الاتجار إلى كل عمل تجبر المرأة عليه، وإلى كل خدمة تجبر المرأة على تقديمها للغير، سواء كانت من قبل الأعمال والخدمات الجنسية أم لا.

ويعتبر هذا التعريف بحق تطورا لما جاء في الاتفاقية الخاصة بإلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، ومهد هذا التعريف، مع ضغط الحركات أو التحالفات النسائية الدولية على كثير من أجهزة الأمم المتحدة (٣٢)، لظهور مرحلة جديدة من الجهود الفقهية والدولية لتعريف مفهوم الاتجار بالنساء، هذه المرحلة هي التي ظهرت بعد اعتماد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

ثالثا: مرحلة البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠.

ففي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال واعتمد هذا البروتوكول في مائه الثالثة تعريفا دوليا جديدا

٣١- لقد علقت على ذلك منظمة الهجرة الدولية بقولها:

l'objet de trafic, et ce n'est pas tout le trafic des femmes migrantes qui implique prostitution) - (ce ne sont pas toutes les prostituées étrangères qui ont été l'objet de trafic, et ce n'est pas tout le trafic des femmes migrantes qui implique prostitution)

32- Louis Toupin: La scission politique du féminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain féminisme radical? Revue Recherches féministes, Migrations, Volume 15, numéro 2, 2002. Directrice: Christine Piette, Rédacteur en chef: Christine Piette. P9-11. <http://www.erudit.org/revue/rf/2002/01/0006509/2ar.pdf>

للاتجار بالنساء، وقد لوحظ فيه كل الملاحظات والتطورات السابقة (٢٣).

وجاء في المادة الثالثة فقرة (أ) من هذا البروتوكول تحديد مصطلح الاتجار بالأشخاص عموماً ومنه الاتجار بالنساء:

[يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء].

وإتماماً لهذا التعريف، بينت المادة نفسها في الفقرات الأخرى أن موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص لا تكون محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المشار إليها في التعريف "فقرة ب"، وبالتالي فإن البروتوكول يصب في حماية الحقوق الإنسانية للمرأة عموماً (٢٤). ويعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيطه أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجاراً بالأشخاص" حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في التعريف "فقرة ج". كما يقصد بتعبير طفل في هذا البروتوكول أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر "فقرة د".

وبالتدقيق في هذا التعريف، يتضح أن الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال (٢٥) يتناول الصور التالية:

١- الاستغلال الجنسي: وأغلب جرائم الاتجار بالنساء تكون من قبيل هذه الصورة، وهو استغلال الجانب الأنثوي لدى المرأة، لأنه هو الذي يمثل البضاعة الرائجة في سوق الفجور والفسق، ولأن هذا الجانب هو أرغب ما في المرأة مما يمكن استغلاله والاتجار فيه، واتخاذ سلعاً للتداول وإرضاء شهوات الغير.

وتشير كلمة "الاستغلال" الواردة في هذا التعريف عموماً إلى أن الغرض من هذا العمل هو التكسب أو الربح، لأن الاستغلال فيه معنى الاستثمار والذي يتضمن جني الثمرة والفلة، وهذا يعني أن الاتجار بالنساء بقصد الاستغلال الجنسي إنما يهدف دائماً إلى تحقيق الربح فالذي يحرض أنثى أو يقودها أو يغريها بممارسة الفاحشة، أو يقدمها إلى آخر على أي نحو دون أن يكون غرضه جني المنفعة في ذلك، فإنه لا يكون متجراً بتلك المرأة، كالذي تكون له صديقة أو عشيقة ثم يطلب إليه أحد الناس أن يقدمها إليه، ويجيبه إلى ذلك، دون أن يكون قاصداً الحصول على منفعة أو ربح، وإنما يكون فقط في حكم المسهل لأعمال الزنا، ويوصف بالديوث إذا كانت تلك المرأة زوجة له أو من أحد محارمه. أما إذا فعلت المرأة ذلك من نفسها، فإن كان بقصد الربح والمنفعة كانت "بغياً"، وإن كان ذلك بدون مقابل وليس على سبيل الاحتراف، كانت زانية (٢٦).

ولا يخفى ما قامت به التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال الاتصالات من تسهيل عملية الاستغلال الجنسي عموماً، سواء كان ذلك في الدعارة أو إنتاج الأفلام والصور الخليعة أو غير ذلك، حيث يوجد على شبكة المعلومات الدولية سوق كبيرة للجنس، تعرض فيه اللقطات الجنسية أو الأفلام الكاملة، ويمكن للمشاهد شراء هذه الأفلام عن طريق البطاقات الذكية، ومن خطورة هذه المواقع أنها لا تخضع للرقابة الوطنية، ولا تعوقها الحدود الجغرافية (٢٧).

٢- استغلال السخرة في العمل أو الخدمة قسراً: وقد يتم الاتجار بالنساء أيضاً من أجل السخرة في العمل، حيث تتأمر بعض مكاتب السفر في بعض البلاد على من يرغب من الرجال والنساء في السفر من أجل العمل. وبعد أن يبيع الرجل أو المرأة ما يملك، أو يستدين، تحطم أحلامه على أرض الواقع بعد السفر، حيث لا يوجد عمل، وإذا وجد فبدون مقابل أو بمقابل ضئيل جداً. وفي العمل، تتعرض النساء لأسوأ معاملة، حيث العمل الشاق والأجر الضئيل، بالإضافة إلى الإيذاء باللفظ أو اليد، وفي بعض

٢٣- وقد اعتبر الوصول إلى هذه المرحلة في تعريف الاتجار بالنساء على الصعيد القانوني انتصاراً كبيراً، وفي بيان ذلك مع الخلفيات التاريخية لاعتماد هذا البروتوكول، يراجع:

- PROX?N?TISME, Victoire Vienne sur les dfinitions de la Traite des Personnes, 6 dcembre 2000, http://lipietz.net/spip.php?page=impr_art&id_article=41, Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du 'trafic des femmes', vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P-17 <http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf>

34- Louis Toupin: La scission politique du fminisme international sur la question du trafic des femmes, vers la migration d'un certain fminisme radical?, Revue Recherches fministes, Migrations, Volume 15, numro 2, 2002, Directrice: Christine Piette, Rdacteur en chef: Christine Piette. P20. <http://www.erudit.org/revue/rf/2002/v15/n006509/2ar.pdf>

٢٥- يقصد بالاستغلال عموماً أي ممارسات يتم اتخاذها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، ويكون من شأنها التأثير سلباً على حق من حقوقهم المشروعة. يراجع: خالد محمد سليمان المزوق، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دراسة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص ١٨.

٢٦- د. علي حسن الشرفي، تجريم الاتجار بالنساء واستغلالهن في القوانين والاتفاقيات الدولية، بحث ضمن كتاب: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، الرياض، ص ١٧٣-١٧٤.

٢٧- انظر في ذلك توصيات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها رقم ١٧/١٩٩٩ الدورة الحادية والخمسين

الخارج، ثم يتم تصدير هؤلاء الأطفال بمعرفة العصابات الإجرامية إلى الخارج في بعض العواصم تمهيدا لبيعهم (٤٢).

ولعل من الواضح أن هذا التعريف الذي يتضمنه بروتوكول عام ٢٠٠٠ يختلف اختلافا جوهريا عن تعريف اتفاقية عام ١٩٤٩ فبعد أن كان مفهوم الاتجار بالنساء مقصورا فقط على الاتجار بقصد الدعارة، أصبح الآن وفي ظل البروتوكول الجديد يشمل أي تصرف قسري كالجنس أو النقل أو التقييل أو الإيواء أو الاستقبال أو الاختطاف أو غير ذلك بقصد الاستغلال، سواء كان استغلالا من أجل الدعارة أو السخرة أو الخدمة أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء أو غير ذلك.

والتجريم الوارد على الأفعال المبينة في التعريف السابق لا يقتصر فقط على الأفعال المرتكبة عمدا، والمبينة في المادة ٢ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، بل يتناول التجريم أيضا الشروع في ارتكاب أحد هذه الأفعال المجرمة، والمساهمة كشريك في أحد هذه الأفعال وتنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب أحد هذه الأفعال المجرمة أيضا، بل وتعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة إذا لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب (٤٣).

وعلى ذلك، نستطيع القول إن هذه الأفعال المكونة لجريمة الاتجار بالنساء تشمل الأفعال التي يقوم بها الفاعل الأصلي أو الشريك أو الشروع في هذه الأفعال من كل منهما، وذلك على النحو التالي:

أ- الأفعال المكونة للجريمة من قبل الفاعل الأصلي :

وقد حددت هذه الأفعال المادة ٣/أ من بروتوكول عام ٢٠٠٠ بقولها: "الاتجار بالأشخاص: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". ويمكن تقسيم هذه الأفعال إلى ثلاث طوائف هي (٤٤):

الأحيان التحرش الجنسي، وتكون النتيجة وبالا على العامل، وقد يستولي رب العمل على وثائق سفر العاملين لديه. وفي بعض الأحيان، يوهم رب العمل بأنه سيحفظ للعامل أجره حتى يسلمه له عند العودة إلى بلده، وعادة ما ينكر رب العمل إذا حان وقت السفر والعودة حقوق العامل لديه. وإذا حاول العامل المطالبة بحقه، فإنه يلقى له قضايا بالسرقه أو بالاعتداء. وإذا كان ذلك يحدث مع الذين يقيمون إقامة شرعية في البلاد، فما بالنا بمن دخل البلاد بطريقة غير شرعية أو استمر في الإقامة بعد انتهاء المدة المسموح بها؟ لاشك في أنه في هذه الحالة يكون العامل بين مطرقة رب العمل وسندان السلطة التي تطارده لمخالفته قوانين الإقامة، وكثيرا ما تتعرض حقوقهم لانتهاكات صارخة (٢٨).

٣- الاسترقاق والاستعباد وما شابه ذلك: ومن صور الاتجار بالنساء أيضا بيعهن واستعبادهن أو التصرف فيهن بأي تصرف يشبه التصرف في السلع والخدمات، وهذا هو الرق الحقيقي، الذي يعرف بأنه: "تملك إنسان لإنسان آخر وممارسة حق الملكية عليه" (٢٩) لأن الرقيق عامة هو: كل إنسان ذكرا كان أو أنثى يكون محلا للتصرف بالبيع أو الشراء أو الهبة أو غير ذلك، ولا يزال - بكل أسى وأسف- يوجد هذا النوع من الاسترقاق والاستعباد الذي يكون عن طريق بيع الإنسان بمقابل مادي كأي سلعة من السلع. ومما يدخل في ذلك ظاهرة بيع الأجنة التي انتشرت في المجتمعات الغربية، حيث يلجأ الكثير من النساء إلى بيع أطفالهن وهم مازالوا أجنة في أرحامهن لمن يرغب في تبنيهم، وقد يعمد البعض من النساء إلى تأجير أرحامهن لمن لا ينجبن.

وقد ازدهرت الآن في موسكو تجارة الأطفال الذين يشتريهم متسولون محترفون، ويستخدمونهم في الحصول على الصدقات. كما لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤ اختفاء نحو مليون طفل سنويا، منهم بضعة آلاف لا يعودون بعد الاختفاء وتستغلهم عصابات الاتجار في الأطفال، فيما يسمى بالرق الجنسي أو غير ذلك (٤٠). ومما يشبه الاتجار من أجل الاسترقاق، الاتجار بقصد نزع بعض الأعضاء البشرية لدى النساء أو الأطفال (٤١)، وقد يتم ذلك عن طريق الاتفاق مع الأطباء في بعض المستشفيات وعيادات الولادة في بعض البلدان النامية، أو إغراء الآباء والأمهات الفقراء بالمال للتنازل عن الأطفال حديثي الولادة، وقد يترك الآباء والأمهات أطفالهم على أساس أنهم سيتعلمون في

٢٨- لواء د. محمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، في: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الرياض، ص ٣١-٣٣.

٣٩- د. عبد السلام الترماني، الرق .. ماضيه وحاضره، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩، ص ١٣.

٤٠- د. محمد فضل عبد العزيز المراد، تجريم الاتجار بالأطفال واستغلالهم في الشريعة الإسلامية، في: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الرياض، ص ٧٦-٧٧.

٤١- وقد ترتب على مسألة نزع الأعضاء البشرية تجارة أخرى خاصة هي الاتجار بالأعضاء البشرية، وتصدق على كل عملية تجارية تتم بغرض بيع أو شراء الأنسجة أو عضو أو أكثر من الأعضاء البشرية.

٤٢- د. عبد السلام الترماني، الرق .. ماضيه وحاضره، سلسلة، مرجع سبق ذكره، ص ٧، وأيضا ص ١٤.

٤٣- مادة ٥ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، والمادتان الثالثة والرابعة من اتفاقية عام ١٩٤٩، حيث تنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على: "وكذلك يجب في الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية معاقبة الشروع في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية والأفعال التحضيرية لها".

٤٤- د. علي حسن الشرفي، تجريم الاتجار بالنساء واستغلالهن في القوانين والاتفاقيات الدولية، في: مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، الرياض، ص ١٨٤، وما بعدها.

- الطائفة الأولى: الأفعال ذات الطبيعة الاستدراجية، وهي مجموعة الأفعال الإجرامية التي تنطوي على التفرير والخداع، بحيث يتم استدراج الأنثى بها للوقوع في أيدي عصابات الاتجار بالنساء من أجل استغلالهن. وقد أشارت إلى هذه الأفعال في التعريف عبارة "أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال".

- الطائفة الثانية: الأفعال ذات الطبيعة الإجبارية: وهي مجموعة الأفعال التي تنطوي على الإكراه والعنف، بحيث تقع المرأة بناء على هذه الأعمال الإجرامية فريسة لعصابات الاتجار في النساء، وتعد هذه الأفعال من أقبح ما تقوم به عصابات الاتجار، لأنها تجمع بين القهر والقسر والاستغلال. وقد أشار إليها التعريف بعبارة "بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف".

- الطائفة الثالثة: الأفعال ذات الطبيعة الاستعبادية: وهي الأفعال التي تتجاوز مجرد الإكراه والقسر، لتصل إلى حد الاستعباد، واتخاذ الأنثى مملوكا، بحيث لا يكون الاتجار بها تصرفا في عرضها فقط، وإنما تصرف في كيانها كله بحيث تصبح كالإماء اللاتي يُباعن ويشتري، أو كسائر السلع التي تباع وتشتري أيضا. وقد أشار إلى هذه الحالات تعريف البروتوكول بقوله "أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". ولخطورة هذا النوع من الأفعال، تم عقد بعض الاتفاقيات الخاصة بها، ومنها الاتفاقية الخاصة بالرق التي تم التوقيع عليها في جنيف بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق عام ١٩٥٦.

ب- الأفعال المكونة للجريمة من قبل الشريك:

لا تقتصر الأفعال المجرمة بخصوص الاتجار في النساء على تصرفات الفاعل الأصلي، وإنما تمتد بنص المادة ٢/٥ ب إلى أعمال الشريك أيضا، وهو الذي يأتي ببعض الأعمال التي من شأنها أن تعين الفاعل الأصلي، أو تسهل له عمله، أو تمهد له. ويمكن أن تمثل لأعمال المساهمة بما يلي:

- إعداد المكان أو المسرح الذي تمارس فيه الجريمة: فإعداد المحل أو المكان الذي تمارس فيه الجريمة يعد عوناً للفاعل الأصلي لأنه ليس داخلا في أعمال الاتجار والاستغلال ذاتها، لأن الاتجار هو تعامل مع الشخص الذي هو محل التداول، إما بقيادته أو دفعه أو تحريضه أو إكراهه أو إغوائه أو خداعه أو استدراجه أو غير ذلك، وإعداد المكان لا يدخل في ذلك كله.

- مساعدة أو حماية القائمين بأعمال الاتجار: قد يحتاج

الفاعل الأصلي لجريمة الاتجار بالنساء إلى معاونة أو مساعدة أو حماية، حتى وإن كان بعد تنفيذ الجريمة، كالقيام بالتستر على الجناة وإخفائهم، فإن ذلك يعد من الأعمال التبعية المشاركة وليست الأصلية، لأنها لا تدخل في الأعمال التنفيذية لهذه الجريمة.

المبحث الثاني: تدابير مكافحة الاتجار بالنساء في القانون الدولي العام:

أولا- الأساس القانوني لمكافحة الاتجار بالنساء:

نستطيع أن نلمس الأساس القانوني لمكافحة وحظر الاتجار بالنساء على مستوى عدد من الأصعدة القانونية، كالاتفاقيات الدولية، وأعمال المنظمات والأجهزة الدولية، وقواعد وأحكام الأنظمة الداخلية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

١- الاتفاقيات الدولية:

تعددت الاتفاقيات الدولية التي عالجت الاتجار بالنساء، ووضعت الأساس القانوني لمكافحته، ابتداء من الاتفاق الدولي لعام ١٩٠٤ حول تجريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والاتفاقية الدولية لعام ١٩١٠ حول تجريم الاتجار بالرقيق الأبيض أيضا، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٢١ حول تجريم الاتجار بالنساء والأطفال، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٣٣ حول تجريم الاتجار بالنساء البالغات. وقد تمت مراجعة هذه الاتفاقيات في عدد من الوثائق الحديثة، والتي يكمن الأساس القانوني لحظر ومنع ومكافحة الاتجار بالنساء، في عدد من النصوص التي تضمنتها هذه الوثائق، ومن أهمها (٤٥):

- الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥١، ومن نصوص هذه الاتفاقية:

- توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أي شخص يقوم بما يلي بقصد إشباع شهوات الغير (٤٦):

١- تقديم أو ترغيب أو حمل أي شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور.

٢- استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة ذلك الشخص الآخر.

- كما توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص:

١- يفتح أو يدير بيتا للدعارة أو يقوم وهو يعلم بتمويل أو بالاشتراك في تمويل مثل هذا البيت

٢- يؤجر أو يستأجر -وهو يعلم بذلك- بناء أو أي مكان آخر أو أي جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير (٤٧).

- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، ومن نصوص هذه الاتفاقية:

٤٥- وبالإضافة إلى هذه الوثائق الرسمية الحكومية، هناك بعض الوثائق الأخرى التي ركزت على حرية الإنسان عموما وضرورة عدم خضوعه للعنف، أو الرق أو الزواج القسري أو الاتجار أو الدعارة الجنسية، ومن ذلك الميثاق العالمي للنساء من أجل الإنسانية والذي اعتمد في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ في KIGALI (رواندا RWANDA) في اللقاء الدولي الخامس حول la Marche mondiale des femmes.

٤٦- المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩.

٤٧- المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩.

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة (٤٨).

- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، ومنصوص هذا البروتوكول:

- أغراض هذا البروتوكول هي (٤٩):

أ- منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.

ب- حماية ضحايا تلك الاتجار ومساعدتهم مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية.

ج- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف (٥٠).

٢- أعمال المنظمات والأجهزة الدولية :

وفي حقل مكافحة الاتجار بالنساء، تعمل كثير من المنظمات والأجهزة الدولية المتعددة، وذلك مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. ونستطيع أن نجد في أعمال كثير من هذه المنظمات والأجهزة الدولية أساساً قوياً لمكافحة الاتجار بالنساء. ومن هذه الأعمال ما يأتي:

- وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والصادرة من اللجنة التحضيرية في الجلسة الرابعة بجنيف بتاريخ ١٩-٢٠ أبريل ١٩٩٣، والتي تضمنت الإشارة إلى مكافحة أشكال الاستغلال الجنسي للمرأة، وضرورة معالجة الاتجار بنساء آسيا، ودعوة الأمم المتحدة إلى اعتماد اتفاقية جديدة ملحة بهذه الوثيقة.

- قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول الاتجار بالنساء والفتيات رقم ١٩٩٨/٣٠، ومما تضمنه توجيه الداء إلى الحكومات لوضع العقوبات المناسبة للاتجار في النساء والفتيات بجميع أشكاله وصوره، وعقاب الفاعلين والوسطاء الذين يرتكبون هذه الجريمة في بلادهم أو في بلاد أجنبية (٥١).

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رقم ١٣٢٥ والمعتمد في الجلسة رقم ٤٢١٣ بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠، وقد تضمن في الفقرة العاشرة منه: ضرورة أن يتخذ كل أطراف النزاع الإجراءات الخاصة لحماية النساء والفتيات من أعمال العنف، خاصة أعمال

٤٨- المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩

٤٩- المادة الثانية من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠.

٥٠- بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية التي تعد أساساً قوياً لمنع الاتجار بالنساء، هناك بعض الأعمال القانونية التي تصب في نفس الهدف، ومن ذلك أعمال لجنة حقوق الإنسان، ومن أهم أعمالها القرار ٢٠٠٠/٤٤ الصادر في الدورة السادسة والخمسين، والخاص بالاتجار بالنساء والفتيات. ومن ذلك القرار ١٩٩٩/١٧

٥١- حول جهود بعض المنظمات الدولية الأخرى، يراجع: د. محمد عبد الله المر، تدابير منع الاتجار بالبشر في إطار منظومة حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، ص ٤-٥

٥٢- 30/1998, Traite des femmes et des petites filles. Commission des droits de l'homme

٥٣- 51- Resolution de la Commission des droits de l'homme

كثير ممن خلقنا تفضيلاً (٥٤). ولعل من أهم ما يقتضيه هذا التكريم والتشريف العظيم أن يحرم استغلال الإنسان واستعباده والاتجار فيه، ومساواته بالسلع والبضائع التي ما وجدت إلا لخدمته والتذليل والتسخير له، فبيع المرأة والاتجار فيها واستغلالها جبراً أو قسراً يتنافى مع هذا التكريم الإلهي العظيم.

- الاتجار بالنساء يتنافى واعتبار جسم الإنسان مملوكاً لله تعالى وحده :

فلقد أكدت الشريعة الإسلامية أن الإنسان ممنوع من التصرف في نفسه أو جسده، لأنه ملك لله وحده. وإذا كان الإنسان ممنوعاً من التصرف في جسده تصرفاً ضاراً، فإن غيره من هذا التصرف أشد منعاً، وذلك هو ما جاء في الحديث إن هذا الإنسان بنيان الله، ملعون من هدم بنيانه (٥٥). والمنع من التصرف في جسد الإنسان يؤدي إلى منع البيع والشراء والاتجار بهذا الجسد. ومن مظاهر هذا المنع الواضحة أن الله عز وجل حرم على الإنسان إتلاف بدنه وإزهاق روحه، ولو كان جسده مملوكاً له لما حرم عليه ذلك (٥٦). وقد تضافرت الأدلة على هذا التحريم، ومن ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) (٥٧). وقول الرسول ﷺ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا (٥٨).

- تحريم الاتجار بناء على حرمة جعل الإنسان محلاً للبيع:

ولعله مما ينهض أساساً قويا لمنع الاتجار بالنساء هو أن رسول الله ﷺ - حرم في حديث صريح بيع الإنسان الحر، ومنع بيعه لا أقول يقاس عليه منع شرائه، بل يؤدي بالنص نفسه وفي الوقت نفسه إلى منع شرائه والاتجار فيه واستغلاله أو استعباده ومنع أية صورة تدخل في باب الاتجار، وذلك هو قول الرسول - ﷺ (قال الله ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم

إلا أن هناك بعض الأنظمة الأخرى التي عالجت هذه الجريمة علاجاً صريحاً، ومن الأمثلة على ذلك:

- قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية، والذي نص في المادة ٣٤٦ على أنه: يعاقب بالسجن المؤقت من أدخل في البلاد أو أخرج منها إنساناً بقصد حيازته أو التصرف فيه، أو كل من حاز أو اشترى أو عرض للبيع أو تصرف نحو إنسان على اعتبار أنه رقيق.

- قانون العقوبات السوداني، الذي ينص في المادة ٣١٠ على أن: كل من يبيع أو يشتري أي شخص أو يستأجر أو يؤجر شخصاً دون الحادية والعشرين، أو يتوصل بأي طريقة أخرى إلى حيازته، أو التصرف في شأنه، قاصداً بذلك أن يستخدم هذا الشخص أو يستعمله في أغراض الدعارة، أو لأي غرض من الأغراض المنافية للأداب أو غير المشروعة، أو مع علمه باحتمال استخدام هذا الشخص أو استعماله في غرض من الأغراض المذكورة، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات، كما يجوز معاقبته بالغرامة أيضاً.

- قانون الجزاء الليبي: كل من أرغم امرأة بالقوة أو التهديد على الفروج إلى مكان في الخارج مع علمه بأنها سوف تستغل فيه للدعارة. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة دينار (٥٣).

٣- مبادئ الشريعة الإسلامية :

ولاشك في أن الاتجار بالنساء مما تمنعه وتكافحه الشريعة الإسلامية. والأساس الذي يمكن أن ينهض عليه هذا الحظر في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها يمكن أن نرجعه إلى ما يلي:

- الاتجار بالنساء يناقض التكريم الإلهي لهن ولبنى البشر عموماً:

فلقد أكد المولى سبحانه وتعالى على تكريم بني آدم تأكيداً قوياً، دون أدنى تفرقة على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو حتى الديانة، فالتكريم الإلهي للإنسان بمقتضى إنسانيته فقط، وجاء ذلك في هذا التصريح القرآني الواضح (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى

٥٣- ويراجع أيضاً م ٢٤٧ من قانون العقوبات والجرائم اليمني، رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤، والمادة رقم ١٧٨ من قانون الجزاء الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة ٤٦٧ من قانون العقوبات المغربي، والمادة ٤٥٦ من قانون العقوبات الصومالي لسنة ١٩٦٢، والمادة رقم ٣١٠ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة رقم ١٩٣ من قانون العقوبات القطري رقم ١٤ لسنة ١٩٧١، والمادة ٢٦٠ من قانون الجزاء العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤ لسنة ١٩٧٤.

٥٤- سورة الإسراء، آية رقم ٧٠.

٥٥- استدل بهذا الحديث صاحب الكشاف الإمام الزمخشري على التغليظ والتشديد في عقوبة القتل العمد، يراجع الزمخشري في الكشاف، ج ١، ص ٢٧٤.

٥٦- حول جريمة الانتحار، يراجع: عبد الملك بن حمد الفارسي، جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في مدينة الرياض، بحث مقدم استكمالاً لدرجة الماجستير في العدالة الجنائية، مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤.

٥٧- النساء، الآيتان رقم ٢٩ و ٣٠.

٥٨- صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، كتاب الإيمان، باب تغليظ تحريم قتل الإنسان نفسه وإن من قتل نفسه بشئ عذب به. تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ١٠٣.

على الأفراد احترامها حتماً، وعدم الخروج عليها (٧٠).

ثانياً- التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء :

وأما عن التدابير الدولية اللازمة لمكافحة الاتجار بالنساء، فلقد تضمنت الاتفاقية الخاصة بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير لعام ١٩٤٩، وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ - عدداً من التدابير اللازمة لذلك، وأهم هذه التدابير ما يلي:

١- مساعدة ضحايا الاتجار بالنساء وحمايتهم: وذلك بالعمل على صون الحرة الشخصية للضحايا وهويتهم، وجعل الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك الاتجار سرية، وتوفير السكن اللائق، والمساعدة الطبية والنفسية والمادية، وتوفير فرص العمل والتعليم والتدريب، وتقديم المعلومات لهم، وتمكينهم من عرض أرائهم وشواغلهم، وأخذها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية ضد الجناة، بما لا يمس من حقوق الدفاع (٧١)، وذلك كله حتى لا يقع المجرى عليه في جريمة الاتجار بالنساء ضحية مرتين، مرة حين وقع فريسة الاتجار بالنساء، ومرة أخرى حين لا يتمتع بالحقوق المقررة له والحماية القانونية التي يجب أن يحظى بها.

ومن مساعدة الضحايا أيضاً العمل على أن يحتوى النظام القانوني لكل دولة على تدابير تتيح للضحايا إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التي يمكن أن تكون قد لحقت بهم، كما تكفل كل دولة اتخاذ التدابير التي تسمح للضحايا بالبقاء داخل إقليمها مؤقتاً أو دائماً في الحالات التي تقتضي ذلك.

٢- سن التشريعات والقوانين الوطنية التي تتفق وأحكامها مع الأحكام الدولية الخاصة بمنع ومكافحة "الاتجار بالنساء": حيث يلزم أن تعتمد كل دولة طرف في الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع الاتجار في النساء من القوانين والتدابير التشريعية اللازمة لمنع الاتجار بالنساء وتجريم كل الأفعال الواردة بها وكذا الشروع فيها أو المساهمة في ارتكابها. كما تكفل كل دولة احتواء نظامها القانوني أو الإداري الداخلي على تدابير توفر لضحايا الاتجار بالمرأة المساعدة اللازمة لها. كما ينبغي اعتماد تدابير تشريعية تسمح للضحايا -في الحالات التي تقتضي ذلك- بالبقاء داخل إقليمها بصفة مؤقتة أو دائمة. كما تصدر تدابير تشريعية أخرى خاصة بمنع استخدام وسائل النقل في ارتكاب الأفعال المجرمة المتصلة بتجارة النساء، وأن تتأكد شركات النقل من أن الركاب

في السلامة الجسدية والنفسية، والحق في عدم التعذيب وسوء المعاملة، والحق في الحياة الذي يتم انتهاكه هو الآخر أحياناً، وغير ذلك من الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية وغيرها (٦٧). فإذا ما وقعت المرأة في عصابات الاتجار التي تستغلها استغلالاً جنسياً، أو تجبرها على تقديم عمل، فإنها قد لا تستطيع بعد ذلك أن تمتنع عن ممارسة الفاحشة أو تقديم هذه الخدمة أو ذلك العمل، كما لا تستطيع أن تتحكم بعد ذلك في طريقة سير حياتها، وتضيع حقوقها التي حرصت الشريعة الإسلامية الغراء على إثباتها، ومساواتها بالرجل في كثير من هذه الحقوق التي حرصت الشريعة الإسلامية على إثباتها بمثل قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ نَجْوةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٦٨)، وقول الرسول - ﷺ - "إنما النساء شقائق الرجال" (٦٩).

- الاتجار في النساء يتعارض مع الآداب العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي للأمة الإسلامية :

إن الآداب العامة في لغة القانون هي مجموعة المبادئ النابعة من المعتقدات الدينية والأخلاقية المتوارثة اجتماعياً والعادات والتقاليد والأعراف المتأصلة في مجتمع ما، في زمان معين، والتي بعد الخروج عليها انحرفاً لا يسمح به المجتمع. وفي مقدمة المسائل التي يجمع الفقه العربي والإسلامي على اعتبارها مخالفة للآداب العامة مسألة الاتجار بالنساء أو البشر عموماً، خاصة إذا قصد من ورائه الاستغلال الجنسي، وكذا كل الاتفاقيات المتعلقة بالجنس. إن الحقل الخصب لإعمال قواعد الآداب العامة هو العلاقات الجنسية، إذ يعد كل اتفاق غير شرعي على قيام علاقة جنسية بين طرفين مخالفاً للآداب العامة، ويدخل في ذلك كل الالتزامات التي يكون محلها، أو سببها الجنس، أو التعهد بتقديمه للآخرين، وكذا الاتفاقيات المتعلقة بدور البغاء. إن كل اتفاق يتضمن البيع، أو الإيجار أو الاستغلال، لأي عقار من أجل تخصيصه للدعارة، يعد مخالفاً للآداب العامة، ولو كان ذلك برخصة إدارية. ويتربط على مخالفة الآداب العامة عملياً نتائج مهمة، فمن المعلوم أن القواعد المتعلقة بالآداب العامة هي قواعد أمرة، لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وهي تعد قيداً على مبدأ سلطان الإرادة في إجراء التصرفات القانونية، بمعنى أنه يجب

٦٧- حول حقوق المرأة في الجانب السياسي، يراجع: د. عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، منشأة المعارف الاسكندرية.

٢٠٠٢، خاصة ص ٥١ وما بعدها.

٦٨- البقرة، آية رقم ٢٢٨.

٦٩- سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وعليه تعليقات كمال يوسف الحوت، ومذيلة بأحكام الشيخ الألباني، دار الفكر، ج ١، ص ١١١، وقال عنه الشيخ الألباني حديث حسن، كما يراجع سنن الترمذي، أبو عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ١٨٩.

٧٠- يراجع موقع الموسوعة العربية: المجلد الأول، العلوم القانونية والاقتصادية، القانون، الآداب العامة.

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=282

٧١- مادة ٦ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، ومادة ١٩ من اتفاقية عام ١٩٤٩.

يحملون وثائق سفر صحيحة، وفرض الجزاءات المناسبة عند الإخلال بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإلغاء كل قانون أو لائحة أو نظام إداري يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه في أنهم يزاولون الدعارة بقيد أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتثال لأحكام رقابة استثنائية أو عمل إقرارات استثنائية (٧٢).

ولعل لا يخفى الأهمية الحقيقية والواقعية لهذا الأمر، وهي سن التشريعات والقوانين الوطنية لمعالجة ومكافحة الاتجار، خاصة أن لجنة حقوق المرأة على المستوى الأوروبي قد اعتبرت أنه لا تزال هناك بعض الدول، حتى من بين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ليست لديها تشريعات خاصة لمكافحة الاتجار بالنساء، أو أن لديها بعض التشريعات لكنها غير مطبقة. ومن الأهمية بمكان أنه حينما تتبنى الدول هذه التشريعات، فيجب أن تتضمن بوضوح شديد ودقة بالغة تعريفاً راجحاً ومتفقاً عليه بين الدول لهذه الظاهرة، وأن يكون مجال تطبيق التدابير محدداً تحديداً دقيقاً أيضاً، وذلك حتى يتلقى ضحايا الاتجار في كل الدول نفس المعاملة.

٣- إعادة ضحايا الاتجار بالنساء إلى أوطانهم: حيث يجب أن تحرص كل دولة، تكون إحدى ضحايا الاتجار بالنساء من رعاياها، أو تكون من المقيمين فيها بصفة دائمة، على أن تيسر لها العودة دون إبطاء لا مسوغ له إلى الوطن، وأن تكفل لها الأوراق والأموال اللازمة لذلك، مع مراعاة الاعتبار الواجب لسلامتها، ويفضل أن تكون العودة طوعية. وتسهيلاً لعودة ضحية الاتجار بالنساء التي لا توجد معها وثائق سليمة، تلتزم الدولة التي هي من رعاياها بالتحقق دون إبطاء أيضاً من أن هذه الضحية من رعاياها، أو كانت تتمتع في إقليمها بحق الإقامة الدائمة وقت دخولها الدولة المستقبلية. وفي حالة التأكد من ذلك، تلتزم هذه الدولة بإصدار ما يلزم لذلك من وثائق السفر أو أوراق أخرى لمعاودة دخول هذه الضحية إلى بلدها (٧٣).

٤- تبادل المعلومات وتوفير التدريب: حيث تلتزم كل دولة بأن تنشئ قسماً خاصاً يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتقوم هذه الأقسام بجمع كافة المعلومات التي من شأنها أن تساعد على منع الجرائم المتصلة بتجارة النساء، ويجب أن تظل هذه الأقسام على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها في الدول الأخرى لتبادل البيانات الخاصة بأي جريمة متصلة بالاتجار بالنساء، وتبادل البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أيًا من هذه الجرائم، أو بمحاكمتهم أو إلغاء القبض عليهم أو رفض دخولهم إلى البلاد أو طردهم منها وكافة المعلومات الأخرى عنهم (٧٤).

كما يجب أن تتعاون سلطات إنفاذ القانون والهجرة مع السلطات ذات الصلة لدى كل الدول فيما بينها، لتحديد ما إذا كان الأفراد الذين يعبرون حدوداً دولية بدون وثائق سفرهم أشخاصاً آخرين أو بدون وثائق سفر، هم من مرتكبي جريمة الاتجار بالنساء أو من ضحاياها أم لا، ولمعرفة أنواع وثائق التي استعملها الأفراد أو شرعوا في استعمالها لعبور حدود بهدف الاتجار بالأشخاص، وللتأكد من الوسائل والأساليب المستخدمة الجماعات الإجرامية لغرض الاتجار بالأشخاص في ذلك تجنيد الضحايا ونقلهم، والدروب والصلات بين الأفراد والجماعات الضالعة في ذلك الاتجار والتدابير الممكنة لكشفها.

وبالإضافة إلى تبادل المعلومات، ينبغي على الدول أيضاً توفير التدريب اللازم لموظفي إنفاذ القانون وموظفي الهجرة الاتجار بالنساء، وينبغي أن ينصب التدريب على الأساليب المستخدمة في منع ذلك الاتجار وملاحقة المتجرين وحماية الضحايا، بما في ذلك حماية الضحايا من المتجرين. وينبغي مراعاة هذا التدريب الحاجة إلى مراعاة حقوق الإنسان والمساواة الحساسة فيما يتعلق بالأطفال والنساء، كما ينبغي أن تشجع الدول التعاون في ذلك مع المنظمات غير الحكومية، وغيرها المؤسسات ذات الصلة، وسائر عناصر المجتمع المدني (٧٥).

٥- اتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والإعلامية وغيرها لمنع الاتجار بالنساء: حيث يجب أن تسعى الدول، من خلال هذه التدابير ومن البحوث ومن المعلومات والحملات الإعلامية، والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمكافحة الاتجار بالنساء، ولضمان تأهيل ضحايا هذه الجريمة وإصلاحهم اجتماعياً (٧٦). ومن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة في ذلك: وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات لمنع الاتجار أولاً، ثم حماية ضحاياها من الإيذاء الجسدي والمعنوي ثانياً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف وطأة العوامل التي تجعل الأشخاص ضعفاء أمام عصابات الاتجار بالنساء والإغراءات التي يقدمونها، مثل الفقر والحاجة والتخلف وعدم تكافؤ الفرص. كما يجب أن تعالج الدولة كل العوامل التي تدفع الأشخاص بقوة إلى السفر للخارج والتفريط في ملازمة الوطن مهما تكن النتائج.

ولا يخفى ما يمكن أن يقوم به الإعلام اليوم إزاء هذه التجارة الإجرامية الرانجة، حيث يستطيع عبر وسائله المختلفة أن يشخص هذه الجريمة التي بدت للعيان كظاهرة عالمية، وأن يظهر حجمها الحقيقي أمام الجماهير المختلفة بصور وأساليب مناسبة، وأن يفضح أمام العالم الدوافع الإجرامية لهذه الجريمة من الدعارة والاستغلال الجنسي، والاسترقاق، والبحث عن أعضاء أو قطع

١٢- تراجع المواد التالية: مادة ٥ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ٢/٦ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ١/٧ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ١١ من بروتوكول ٢٠٠٠، مادة ٦ من اتفاقية عام ١٩٤٩.

١٣- مادة ٨ من بروتوكول عام ٢٠٠٠، ولا يقتصر الأمر على مجرد العودة للضحايا إلى أوطانهم، بل يجب أن تعمل الدول التي عاد إليها هؤلاء الضحايا على إعادة تأهيلهم ودمجهم في مجتمعاتهم.

٧٤- المادتان ١٤ و ١٥ من اتفاقية عام ١٩٤٩، حيث تنص المادة ١٤ على أن كل طرف في هذه الاتفاقية أن ينشئ قسماً خاصاً يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

٧٥- مادة ١٠ من بروتوكول عام ٢٠٠٠.

٧٦- مادة ١٦ من اتفاقية عام ١٩٤٩ - مادة ٢/٩ من بروتوكول عام ٢٠٠٠.

والهوية التي أصدرت أو يزعم أنها أصدرت باسمها ويشتبها في أنها تستعمل في الاتجار بالأشخاص (٨٠). ومما يتصل بأمن الوثائق والسفر، إذا كان الضحايا من قبل الأطفال أو الفتيات اللاتي لم يصلن إلى سن البلوغ، فيجب أن تبقى أوراقهن مع الشركة الناقلة لتسليمها لسلطات الجوازات عند الوصول لدولة المقصد، لمزيد من الأمن ولردع محاولة التحايل ابتداءً (٨١). كما يجب أن تعزز الضوابط الحدودية بين كل دولة وغيرها من الدول، وأن تمنع دون تردد دخول الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم أو حتى المشتبه فيهم، كما تمنع استخدام وسائل النقل في ارتكاب مثل هذه الجرائم، وتلزم أصحاب شركات النقل أو المسؤولين عنها بالتأكد من أن كل الركاب يحملون وثائق السفر الضرورية لدخول الدولة المستقبلية، وأن تكون هناك جزاءات معقولة على من يتساهل في ذلك من الأشخاص أو من شركات النقل.

٩- اعتبار الأفعال المتصلة بالاتجار بالنساء من قبيل الأعمال التي تستوجب تسليم المجرمين: ففي أية معاهدة تسليم مجرمين معقودة، أو قد تعقد بين بعض الدول، ينبغي أن تكون الجرائم المتصلة بالاتجار بالنساء (٨٢) من قبيل الجرائم التي يتم التجريم فيها، والدول التي تعلق تسليم المجرمين على شرط وجود اتفاقية لهذا الغرض فإنها تعتبر من الآن أن جرائم الاتجار بالنساء من قبيل الجرائم التي يتم التسليم فيها، ويتم التسليم حسب قانون البلد المطلوب منه التسليم (٨٣).

١٠- تنفيذ الإنابة القضائية بين الدول في الجرائم المتصلة بالاتجار في النساء: لعل من المعقول أن المحكمة حينما تعترضها بعض العقبات أثناء الفصل في بعض النزاعات، ويتضح من خلال هذه العقبات أن المحكمة لا تستطيع الفصل في النزاع، أو لا تستطيع تقدير الأضرار والخسائر المتصلة بهذا النزاع، وذلك لبعد محل النزاع عن المحكمة، أو لعدم تمكن الخصوم من الحضور أمامها أو غير ذلك - فإنه يجوز لهذه المحكمة أن تتيب محكمة أخرى أو قاضياً آخر للقيام بهذه المهمة القضائية، وهذا ما يعرف في الفقه القانوني بمصطلح "الإنابة القضائية". وقد تعددت عبارات

غير بشرية، كما يركز أيضاً على أسباب هذه الظاهرة وكيفية علاجها. كما يستطيع الإعلام أيضاً إلقاء الضوء على كل المعاهدات الدولية والاتفاقيات والتشريعات المختلفة التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالنساء.

٦- اتخاذ الدول بعض التدابير اللازمة لتأمين الهجرة منها أو إليها، ومن ذلك: حماية المهاجرين من هذه الدول أو إليها، خاصة النساء والأطفال، في أماكن الوصول أو الرحيل أو خلال السفر، وتنظيم حملة دعائية مناسبة لتحذير الجمهور من استغلال هؤلاء المهاجرين في الاتجار، واتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة في محطات السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفي الأماكن العامة لمنع الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعارة، واتخاذ التدابير المناسبة لإخطار السلطات المختصة بوصول الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء فيه أو من ضحاياهم (٧٧).

ومما يدخل في ذلك أيضاً محاولة الدول أخذ إقرارات من الأجانب الذين يزاولون الدعارة لإثبات شخصيتهم وحالتهم المدنية ولعرفة الشخص الذي حملهم على مغادرة بلدهم، وتبلغ هذه المعلومات إلى سلطات الدولة التي ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص توطئة لإعادتهم إليها إذا لزم الأمر (٧٨).

٧- رقابة الدول لمكاتب ووكالات العمل: حيث يجب أن تتعهد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات العمل لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا سيما منهم النساء والأطفال، لخطر الدعارة والاتجار بهم (٧٩).

٨- أمن الوثائق الشخصية وصلاحياتها: حيث يلزم على كل دولة ضمان كون وثائق السفر التي تصدرها ذات نوعية يصعب معها إساءة استعمال تلك الوثائق أو تزويرها أو تقليدها أو إصدارها بصورة غير مشروعة. وعلى أي دولة أن تبادر - بناء على طلب أية دولة أخرى - إلى التحقق وفقاً لقانونها الداخلي، وفي غضون فترة زمنية معقولة من شرعية وصلاحيات وثائق السفر

٧٧- مادة ١٧ من اتفاقية ١٩٤٩ التي تنص على: "تتعهد أطراف هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالهجرة منها أو إليها أن تتخذ أو تواصل العمل - في حدود التزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية - بالتدابير المعدة لمكافحة الاتجار في الأشخاص من كلا الجنسين بقصد الدعارة.

٧٨- مادة ١٨ من اتفاقية ١٩٤٩.

٧٩- مادة ٢٠ من اتفاقية عام ١٩٤٩ والتي تنص على: "يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ - إذا لم يكن قد سبق لها - التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات التوظيف لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولا سيما النساء والأطفال لخطر الدعارة.

٨٠- المادتان ١٢ و ١٣ من بروتوكول عام ٢٠٠٠.

٨١- حول الإجراءات والتدابير المتصلة بالجوازات ووثائق السفر الخاصة بالأطفال، يراجع: خطة العمل القومية لمكافحة الاتجار بالأطفال، التي أعدها د. عشاري خليل إلى الحلقة العلمية التي عقدها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة حول مكافحة الاتجار بالأطفال، في الرياض بالملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٨-٢٢ فبراير ٢٠٠٦، ص ١١.

٨٢- لقد أوضحت المادة الخامسة من بروتوكول عام ٢٠٠٠ أن الأفعال الآتية من قبيل جريمة الاتجار بالنساء، ومن ثم ينبغي تجريمها لدى كل الدول، وهي: - كل سلوك يتضمن تعبير "الاتجار بالنساء" مثل تجنيد المرأة أو نقلها أو استقبالها بواسطة التهديد باستخدام القوة، أو وسيلة أخرى من وسائل القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة لغرض الاستغلال الجنسي أو غير ذلك مما نصت عليه المادة الثالثة من هذا البروتوكول (مادة ١/٥).

- الشروع في ارتكاب أي من التصرفات الإجرامية السابقة (مادة ١٢/٥).

- المشاركة كطرف متواطئ في أي من الأفعال الإجرامية السابقة (مادة ٢/٥ ب).

- تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين لارتكاب أي من الأفعال الإجرامية السابقة (مادة ٢/٥ ج).

٨٣- مادة ٨ من اتفاقية عام ١٩٤٩

القانونيين في تعريف الإنابة القضائية، لكنها في الغالب تدور حول معان واحدة، وإن اختلفت في بعض الكلمات أو المصطلحات، ومن هذه التعريفات القول إنها: "حالة قانونية بموجبها تقوم المحكمة التي ترفع إليها الدعوى، وتسمى المحكمة المنيبة، بتكليف محكمة أخرى، تسمى المحكمة المنوبة، في اتخاذ إجراءات معينة من قبيل إجراءات التحقيق أو الإثبات أو التنفيذ، لاختصاص المحكمة الأخيرة بها، وعجز المحكمة الأولى عن القيام بها من تلقاء نفسها" (٨٤). أو القول إنها: "عمل بمقتضاه تفوض المحكمة أو (القاضي) محكمة أخرى (أو قاضيا آخر) للقيام مكانها، وفي دائرة اختصاصها، بأحد أو بعض إجراءات التحقيق أو الإجراءات القضائية الأخرى التي يقتضيها فصل الدعوى المرفوعة أمامها، والتي تعذر عليها مباشرتها بنفسها بسبب بعد المسافة أو أي مانع آخر" (٨٥).

ويعرفها البعض الآخر بأنها "طلب من السلطة القضائية المنيبة إلى السلطة المنوبة، قضائية كانت أو دبلوماسية، أساسه التبادل باتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو جمع الأدلة في الخارج، وكذا أي إجراء قضائي آخر يلزم اتخاذه للفصل في المسألة المثارة، أو المحتمل إثارتها في المستقبل، أمام القاضي المنيب، ليس في مقدوره القيام به في نطاق دائرة اختصاصه" (٨٦).

ويعترض البعض على استعمال بعض الكلمات أو المصطلحات الواردة في بعض التعريفات، منها اعتبار الإنابة القضائية عملاً، أو تفويضاً، أو وكالة، أو انتداباً. ويرى أن الإنابة القضائية ليست عملاً، وإنما هي طلب موضوعه القيام بعمل هو اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو أي إجراء قضائي آخر. كما أن الإنابة القضائية ليست وكالة ولا تفويضاً ولا انتداباً، لأن القاضي المنوب ما هو إلا شريك للقاضي المنيب في تحقيق المنازعة المعروضة عليه، والتي حالت ظروف معينة دون قيامه بتحقيق هذه الواقعة بنفسه، وعلى هذا فالقاضيان يشتركان - كل بنصيب - في استجلاء وجه الحقيقة في المسألة محل النزاع (٨٧).

والذي نراه أنه لا وجه لهذه الاعتراضات، لأن القول إن الإنابة القضائية ليست عملاً وإنما هي مجرد طلب قول لا يستقيم، لأن

الطلب نفسه نوع من العمل، والعمل بمفهومه العام يشمل الأفعال، إذ الأقوال كلها ما هي إلا عمل للسان، فإن حرد الأقوال على النحو والشكل المراد صارت طلباً. وعلى هذا كان الطلب جزءاً من العمل، فلا وجه للاعتراض على استعمال كلمة العمل دون الطلب.

وأما القول إن الإنابة القضائية ليست تفويضاً ولا وكالة انتداباً، وإنما هي شراكة، فهو قول لا يستقيم أيضاً، لأن الشر لا تجعل الشريك ساعة التصرف في حاجة إلى إذن من شريكه إذا تم الاتفاق على ذلك. أما الإنابة القضائية، فإنه لا بد فيها الإذن، إذ لا يستطيع أي قاضٍ مهمما تكن مكانته النظر في دعوى تقع في دائرة اختصاصه، إلا إذا أذن له القاضي المختص بذلك الإذن هو الذي يمكن أن يتمثل في الوكالة أو التفويض الانتداب، وعلى هذا جاز اعتبار الإنابة القضائية من قبيل الوكالات أو التفويض أو الانتداب.

وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالنساء، تلزم الدول بتنفيذ الإنابة القضائية إذا وجد ما يدعو إلى ذلك، ويتم إرسال الإنابة القضائية عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية، أو عن طريق الاتصال المباشر بين وزارتي العدل في الدولتين أو بين الجهتين المختصة في الدولة المنيبة ووزارة العدل في الدولة المنوبة، أو عن طريق الممثل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة المنيبة في الدولة المنوبة، ويمكن أن ترسل كل دولة طريقة إرسال الإنابات القضائية إلى الدول الأخرى، ولا يجوز المطالبة بأي رسوم أو نفقات عن تنفيذ هذه الإنابات القضائية.

وفي حالة إرسال الإنابة القضائية عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية المختصة، أو عن طريق الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين، فإنه يجب إرسال نسخة من هذه الإنابة إلى السلطة العليا في الدولة المنوبة، والتي يمكنها طلب ترجمة معتمدة إلى لغتها بمعرفة السلطة المنيبة (٨٨).

وعلى الرغم من محاولة البروتوكول الصادر عام ٢٠٠٠ معالج الاتجار بالنساء وحظره ووضع التدابير الملزمة لمنع الاتجار بالنساء، وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير وعمل المنظمات الدولية

٨٤- د. محمود مصطفى يونس، الإنابات القضائية في إجراءات التقاضي والتنفيذ .. دراسة تحليلية وتطبيقية مقارنة في القانون المصري والقانون المقارن والشريعة الإسلامية الغراء، دار النهضة العربية، ط الأولى، ٢٠٠٢، القاهرة، ص ١٦.

٨٥- د. إدوار عيد، الإنابات والإعلانات القضائية وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص واتفاقية الدول العربية في عام ١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٩، ص ٩.

٨٦- د. عكاشة محمد عبد العال، الإنابة القضائية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية .. دراسة تحليلية مقارنة في القانون المصري والقانون المقارن، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٦-١٧.

٨٧- د. عكاشة محمد عبد العال، الإنابة القضائية في نطاق العلاقات الخاصة الدولية .. دراسة تحليلية مقارنة في القانون المصري والقانون المقارن، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٦.

٨٨- مادة ١٣ من اتفاقية ١٩٤٩.

٨٩- ومن ذلك مجلس أوروبا الذي دعا الدول الأعضاء إلى تبني هذه الإجراءات من أجل مكافحة الاتجار بالنساء، وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ويراجع في ذلك:

- Assemblée Parlementaire, Conseil de l' Europe, Rsolution 1337 (2003), Migrations lies la traite des femmes et la prostitution.. Rapporteur: Mme Zwerver, Pays-Bas, SOC., <http://assembly.coe.int/Documents/WorkingDocs/doc03/FDOC.9795htm>

الاتجار في الأشخاص عموماً وفي النساء خصوصاً، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما مدى فعالية هذه التدابير في منع ومكافحة الاتجار بالنساء؟ وهل حققت ما يرنو إليه المجتمع الدولي من ورائها في حماية المرأة والحفاظ عليها من المتجرين بشرفها وعرضها وكرامتها أم لا؟

والمدقق في التقارير الدولية، والمواقع الإخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" وغيرها، يستطيع أن يؤكد، ببساطة شديدة، أن هذه التجارة تزداد رواجاً ونمواً رغم كل هذه التدابير، لدرجة أن بعض المواقع والتقارير الإخبارية تؤكد أن سعر المرأة لدى بعض شبكات المافيا يصل إلى ٥٠٠ دولار فقط بعد أن كان سعرها يصل إلى عشرين ألف دولار في بداية التسعينيات، وأن عائدات تجارة الرقيق الأبيض في منطقة البلقان تصل إلى ١٢ مليار دولار سنوياً، وأن هناك قصوراً شديداً في وقف الاتجار بالبشر في بعض الدول العربية.

ولا يقتصر الأمر عند ممارسة هذه التجارة على مجرد الدعارة القسرية، بل تنتهك عند ممارستها كل الحقوق الإنسانية، والتي أقلها الحق في السلامة الجسدية والعقلية، وذلك من قبل المتجرين بالنساء أحياناً، ومن قبل الدول والحكومات التي تتقاعس عن حقوق المرأة وحمايتها من ناحية أخرى.

ومع رواج هذه التجارة، فإن معاقبة المتجرين وملاحقتهم قضائياً تعد -في الحقيقة- أمراً نادراً. وإذا تمت ملاحقة بعضهم، فإن العقوبة التي تقرها القوانين والتشريعات الوطنية لهم يمكن أن تكون خفيفة نسبياً إذا ما قورنت بالعقوبة على تهريب المخدرات والسلاح. ويكمن من وراء عدم القدرة على ملاحقة المتجرين بالنساء بعض الأسباب، لعل من أهمها:

- انخفاض معدل الإبلاغ عن هذه الجريمة، خاصة أن ضحايا هذه الجريمة من النساء كثيراً ما يعاملن كمجرمات من قبل سلطات الدولة المعنية التي هاجرن إليها (٩١).

- الخوف الشديد الذي يملأ قلوب الضحايا من الإجراءات الانتقامية التي يهدد بها المتجرون بالنساء ضحاياهم، وذلك عندما يقوم الضحايا بالإبلاغ عنهم أو الشهادة ضدهم.

- إن ضحايا الاتجار بالنساء أو بالأشخاص عموماً لا يجدون ما يحفزهم على التعاون مع السلطات الرسمية في الدول المعنية، خاصة أن لديهم فقراً في معرفة حقوقهم القانونية، ويعانون من العقوبات الثقافية واللغوية ومن العزلة لهم، والحيلولة بينهم وبين محاولة التماس العدالة أو الوصول إليها.

على ضرورة تبنيها وتفعيلها (٨٩)، إلا أن هناك بعض الشبكات الدولية كانت قد أوصت أعضائها بعدم التصويت لصالح هذا البروتوكول، وذلك مثل الشبكة الدولية NSWP (Network of sex work projects)، التي تسمى استراتيجية خاصة من قبلها لمكافحة الاتجار بالنساء. وتعتمد هذه الاستراتيجية على هذه النقاط التالية:

١- أن تضمن الدول للعاملين في مجال الجنس الحماية الدولية الممنوحة في مجال العمل وحقوق الإنسان، وبالتالي فإنه ينطبق على صناعة الجنس كل الضوابط الدولية التي تضعها منظمة العمل الدولية لساكنات الأعمال والصناعات.

٢- إن سياسات الهجرة، التي تساهم في استغلال المهاجرين بعبء عدم التقيد بها، فالعاملون في مجال الجنس يجب أن يكون لهم الحق في السفر بحرية، والحصول على تأشيرات الدخول، لا سيما إلى بلادهم الأصلية.

٣- إن بلد المقصد يجب أن يمول البرامج التي تهدف إلى الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاستقلال للعاملين في مجال الجنس، حتى يستطيعوا تشكيل المجموعات الخاصة بهم للدفاع عن أنفسهم بعد ذلك.

٤- العاملون في مجال العمل الجنسي يجب أن تقدم لهم خدمات وافية، وإمكانية العمل في بلاد المقصد، كما تتاح لهم وسائل المواصلات المجانية للعودة إلى بلادهم الأصلية، لو رغبوا في ذلك، على ضوء ما تم النص عليه في وثيقة ضوابط حقوق الإنسان المطبقة في معاملة الأشخاص ضحايا الاتجار (٩٠).

والذي يبدو أن هذه الاستراتيجية تقوم على أساس وجهة النظر التي ترى أن العمل الجنسي اختياري، وأن الدعارة عمل من الأعمال، ولا يكون هذا العمل مجزماً إلا إذا كان قسراً أو إجباراً، وهذا يتفق وجهة النظر التي تتبناها جمعيات الدفاع عن حقوق محترفي الجنس Les associations de défense des droits des travailleuses du sexe. وبمقارنة هذه الاستراتيجية بما تضمنه بروتوكول عام ٢٠٠٠، نجد أن البروتوكول أوفى واشمل في هذه التدابير التي يلزم الدول الأخذ بها لمكافحة الاتجار في النساء، ولذا كان اعتماده وإقراره مهما بخصوص هذه المسألة.

مدى فعالية التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء:

هذه هي أهم التدابير التي توصل إليها المجتمع الدولي لمنع

٩٠- الوثيقة المشار إليها هنا تم وضعها في ضوء الضوابط المعترف بها في وثائق القانون الدولي المتصلة بحقوق الإنسان، وذلك مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الرق، وضوابط المنظمة الدولية للعمل.

٩١- وبناءً على ذلك، ينبغي على الدول في مكافحتها لجريمة الاتجار بالنساء أن تعتمد الفرق الجوهرية بين الضحية والمجرم، كأساس لكل برامج مكافحة الاتجار بالنساء، وأن تقر أن الاتجار بالنساء من الجرائم بالغة الخطورة، وأن تنفذ الإجراءات الكفيلة بعد تعريض النساء لمزيد من المعاناة والعذاب، وأن يكون مرتكز هذه الإجراءات هو المحافظة على حقوق الإنسان الأساسية بصفة عامة، وأن تعتمد التشريعات التي توفر هذا الأساس القانوني لتقديم الخدمات والحماية للنساء، خاصة أثناء التحقيق أو المحاكمة أو قبل إعادتهم إلى بلادهم.

ولهذه الأسباب، يعد "الاتجار بالنساء" بلاء يصعب مقاومته والتخلص منه في ظل هذه الحضارات المادية، ذات الأحوال الأخلاقية المتردية. لكن آثار هذه الجريمة الوخيمة تتطلب تدخلا سريعا ووقفة دولية جادة، لتتظفر البشرية إلى أين تسير، خاصة أن الأمر يتعلق بملايين النساء والفتيات في سائر أرجاء العالم، ولن يجد العالم تدابير الحقيقة وإجراءاته الفعالة القوية إلا في تعاليم الإسلام الحنيف، الذي حفظ المرأة وصانها بأحكام الحجاب والطهارة والعفة وسائر ألوان العبادات، التي تجعل من المرأة كأنثى لا يمس، خاصة في شرفه وعرضه، وتقدمها كالدرة المصونة التي تستعصى على المس إلا من قبل صاحبها أو أحق الناس بها، وصديق الحق إذ يقول عن جنس النساء اللاتي يضرين مثلا لسائر نساء العالمين "كأنهن بيض مكنون"(٩٢).

الخاتمة :

وفي ختام هذه الدراسة، نستطيع أن نسجل النتائج التالية:

أولا- ارتبط ظهور الاتجار بالنساء حديثا بحركات الهجرة الكبرى التي انتشرت في القرن العشرين من بلاد الجنوب النامية إلى بلاد الشمال الصناعية، طلبا للمال أو بحثا عن عمل، أو فرارا من قسوة الحياة في البلاد الفقيرة، والتي كان يصاحبها في البداية إجراءات مشددة للتقليل منها. إلا أنه تحت ضغط الطلب وزيادته على الأيدي العاملة الأجنبية، خاصة من النساء للعمل في الميادين شبه غير الشرعية، بدأت دول الشمال لفتح أبوابها لهذه الهجرة. وفي ظل هذه الهجرة، نمت جريمة الاتجار بالنساء، حتى غدت اليوم تجارة رائجة تحتل المرتبة الأولى بعد تجارة السلاح وتجارة المخدرات، بل من المتوقع أن يتقدم الاتجار بالنساء في المستقبل حتى على تجارة السلاح وتجارة المخدرات، حيث نادرا ما نجد اليوم دولة لا تعاني من ظاهرة الاتجار بالنساء، سواء كانت الدولة مصدرة للضحايا، أو مستوردة لها، أو كانت مسرحا لمزاولة الاستغلال الجنسي أو العمل القسري.

ثانيا- فيما قبل اتفاقية إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير عام ١٩٤٩، كان المصطلح الشائع هو مصطلح "الاتجار بالرقيق الأبيض"، وكان النساء اللاتي يمارسن هذه التجارة يستطعن بسهولة تركها والعودة إليها حسب الظروف. ولكن بعد أن تنبّهت بعض الحكومات إلى وجود بعض الأمراض المعدية، من جراء هذه الممارسات الجنسية، أقدمت على إصدار بعض اللوائح المنظمة لهذه التجارة، بهدف حماية العسكريين من هذه الأمراض، ومراقبة النساء اللاتي يعملن في تجارة الجنس وتحديد عناوينهن، وفصلهن ككتلة محددة في المجتمع.

وقد قوبلت اللوائح المنظمة لهذه التجارة بالمعارضة من قبل بعض الجمعيات النسائية. وعلى أثر بعض الجهود الدولية في هذا المجال، توصل المجتمع الدولي إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي

تخص مكافحه تجارة الرقيق الأبيض، ومنها اتفاق باريس حول مكافحة تجارة الرقيق الأبيض عام ١٩٠٤، واتفاقية مكافحة تجارة الرقيق الأبيض عام ١٩١٠. وتحت رعاية عصبة الأمم عقد اتفاقيتين دوليتين لمعالجة نفس الجريمة، هما: اتفاقية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، واتفاقية عام ١٩٢٠ الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالغات. وفي هذه الاتفاقيات الأخيرة، تم تداول مصطلح "الاتجار بالنساء"، لكن دون أن تتطرق له هذه الاتفاقيات بمفهوم دقيق.

ثالثا: في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بإلغاء الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير عام ١٩٤٩، ارتبطت جريمة الاتجار بالنساء بمفهوم الدعارة. وبناء على ذلك، جرمت الاتفاقية كل الأفعال المرتبطة بالدعارة مثل تقديم أو ترغيب أو إغواء أي شخص آخر لأغراض الدعارة، ولو كان ذلك بموافقة الشخص الآخر. ولكن في بيان المراد من هذه الدعارة التي تجرم هذه الاتفاقية، اختلف موقف الحركات النسائية إلى اتجاهاين كبيرين:

الاتجاه الأول: ويمثله موقف اتحاد مكافحة الاتجار بالمرأة (CATW) ويرى أن الاتفاقية تجرم كل ألوان الدعارة، دون تفرقة بين دعارة قسرية وأخرى اختيارية، لأنه مع الاتجار لا يمكن أن تكون الدعارة فعلا إراديا، إذ لا يوجد معها اختيار.

الاتجاه الثاني: ويمثله موقف جمعيات الدفاع عن حقوق محترفي الجنس، وترى أن حقوق الإنسان يجب أن يدخل فيها الحق في ممارسة العمل الجنسي، وبالتالي فلا يكون العمل الجنسي مجرما إلا إذا كان قسرا. فإذا كان اختيارا، فلا يكون مجرما، وبالتالي فإن الاتفاقية لا تعالج إلا العمل الجنسي القسري فقط.

لكن المدقق في نصوص اتفاقية عام ١٩٤٩ يدرك أنها أهملت إرادة وموافقة الشخص الذي يقوم بأعمال الدعارة، خاصة في المادة الأولى منها، وهذا يعني أنها لا تفرق بين الدعارة القسرية والاختيارية، وتجعلها سواء في التجريم. لكن مما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تعالج إلا مسألة الدعارة والقوادة (الوساطة في شئون البغاء)، وأغفلت بعد ذلك أشكال الاتجار الحديثة مثل الاتجار بعمال الخدمة، والزواج بالمراسلة، وعمل السود في المتاجر وغير ذلك. كما ربطت هذه الاتفاقية بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالنساء من ناحية، والاتجار بالنساء والدعارة من ناحية أخرى، بينما لا يلزم بالضرورة أن يكون هناك هذا الرابط.

رابعا- أما في ظل البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعالجة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر ٢٠٠٠، فقد تم تطوير مفهوم الاتجار بالنساء، حيث لم يقتصر فقط على

الدولى عددا من التدابير اللازمة لذلك، ومن أهم هذه التدابير مساعدة ضحايا الاتجار بالنساء وحمايتهن، وسن التشريعات والقوانين الوطنية التى تتفق أحكامها مع الأحكام الدولية الخاصة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء، وإعادة ضحايا الاتجار بالنساء إلى أوطانهم، وتبادل المعلومات وتوفير التدريب للضحايا، واتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والإعلامية وغيرها لمنع الاتجار بالنساء، واتخاذ الدول بعض التدابير اللازمة لتأمين الهجرة منها أو إليها، والحرص على أمن الوثائق الشخصية وصلاحياتها، واعتبار الأفعال المتصلة بالاتجار بالنساء من قبيل الأعمال التى تستوجب تسليم المجرمين، وتنفيذ الإنابة القضائية بين الدول فى الجرائم المتصلة بالاتجار فى النساء.

سادسا- مع كل هذه التدابير، إلا أن الواقع يثبت أن الاتجار بالنساء بلاء صعب يصعب مقاومته، خاصة فى ظل الحضارة المادية ذات الأخلاقيات المتردية. ولذا، نوصى فى نهاية هذا البحث بضرورة التوجه نحو الشريعة الإسلامية والإفادة من أحكامها التى صانت المرأة وحفظتها بأحكام الحجاب والعفة والطهارة وسائر الأحكام الأخرى الخاصة بها.

معنى الدعارة، بل شمل كل أشكال الاستغلال للمرأة، والتى يمكن أن تكون من قبيل الاستغلال الجنسى أو استغلال السخرة فى العمل أو الخدمة قسرا، أو الاستعباد والاسترقاق. كما لم تجرم الاتفاقية أعمال الفاعل الأصلي فقط، والتى يمكن أن تكون من قبيل الأعمال ذات الطبيعة الاستدراجية، أو ذات الطبيعة الإجبارية، أو الاستعباد والاسترقاق، بل جرمت أيضا مجرد الشروع فى هذه الأفعال، وكذلك كل أعمال الشريك كإعداد المكان أو المسرح الذى تمارس عليه الجريمة. واعتبر مفهوم الاتجار هو: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى: استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

خامسا- ولمواجهة جريمة الاتجار بالنساء، تضمن القانون

جدلية الدين والمدنى فى الدولة الخليجية

د. فتحى العفيفى *

يمكن أن نسميه (الدولة الدينية/ المدنى) تعويلا على عالمية الإسلام وعلمانيته إعادة إنتاج مفهوم التفويض الإلهى، وبإعادة الأمر من جديد، وجعلهما يقبلان بالفصل والعزل بين الدين والسياسة وسواء فى الماضى أو فى الحاضر، يجرى هو استخدام الدين لتكريس وشرع السلطة، أو إنتاج سلطة بديلة.

الدين والسياسة فى الخليج:

المواجهة القائمة فى الواقع الأيديولوجى/ السياسى للمنطقة بين فحواها بين الدولة الدينية والمدنية. وبإعادة هذا التشخيص إلى مركزية وتأثير المؤسسة الدينية، فى مكة والأزهر والنجف، ومراكز التدين الأخرى، الأمر الذى أدى إلى الصدام بين حركة الإسلام السياسى المتصدية لأنظمة الحكم المدنية، والتحول فى المواجهة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من الإقصاء إلى الإخصاء أى من الاستبعاد إلى إبقائها القدرة على التعبئة (تجفيف منابع)، وذلك عبر حشد هذه الحركات فى الداخل، أى قمعها.

على الرغم من أن الدولة الخليجية تستند فى شرعيتها إلى هذا التفويض، على خلفية الآية القرآنية (.. أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم..)، فإنها عرفت القوانين المدنية وتنظيم المؤسسات الحديثة للدولة المأخوذة عن الغرب، ودرجت على الدخول فى علاقات دولية متطورة، والانخراط فى تعقيدات تطبيق الممارسات الليبرالية فى الاقتصاد والسياسة، وجميعها أفكار ومذاهب تنتمى إلى الخلفيات الثقافية الغربية، والتجارب الأوروبية على نحو خاص. ثم أعيد مجددا اجترار المفهومين: الثيوقراطى/ العلمانى بحثا عن حلول عملية لمعضلة تنامى المدنى الأصولى الدينى المحافظ منذ وصول الملالى إلى الحكم فى إيران عام ١٩٧٩، والرغبة العارمة لدى السلفيين السنة فى إحداث توازن مع الشيعة الرابضين على الشاطئ المقابل من الخليج. ولما كان الحكم بالتفويض (الإلهى) هو أيضا من أهداف السلفية (الجهادية)، فقد عمدت السلطات الخليجية إلى تحويل المسار لتحوز خير الدين وخير الدنيا، فظهر ما

رغم أن مفهوم الدولة الدينية يقف على طرف نقيض من مفهوم الديمقراطية الذى يستند إلى حكم الشعب، إلا أن دول الخليج تجمع بين خصائص وأشكال من كلا النقيضين، إذ لا يصل حكامها بالديمقراطية على النمط الغربى، وإنما وفق نظام البيعة (ولاية الأمر)، التى يعتبرونها نوعا من أنواع التفويض الإلهى.

قبل الدولة الدينية ذاتها، حيث الشيوعية الخمينية في إيران، والسلفية والوهابية في السعودية (١). وعندما يتحول النزاع حول التقليد (المدني/ العلماني) بين الدين والدولة إلى ما بين الدين الرسمي المؤسساتي والدين الشعبي لجماعات وحركات مخبوءة، لا يتورع كل طرف عن اتهام الآخر بأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب.

لكن لابد من الإشارة إلى التباس مفاهيمي يتعلق بمفهوم المدنية الحديثة (العلمنة) عند العرب والمسلمين، حيث ينظر لها كأحد أوجه الإلحاد والكفر والتهجم على رجال الدين والمقدسات الإسلامية، أو كوسيلة هدامة لنزع الصفة الإسلامية عن الشخصية العربية. ومن هذا المنطلق، أصبح الكثير من السياسيين والمفكرين الإصلاحيين يتجنبون استعمال هذا المفهوم ويفضلون التحدث عن "الدولة العلمانية" بدلا من الدولة المدنية، رغم أن "المدنية" قريبة من مفهوم "الحضارة" ولا تدل بدقة على المرتجى، أي ضرورة عدم الزج بالدين في شئون الحكم، هذا فضلا عن أن المدنية تطرح قضايا مختلفة، أهمها: حرية التعامل مع النصوص الدينية، وتراث التشريعات والعادات المتفرعة عنها على مر العصور، وتأكيد قيمة الفرد مقابل قيمة الجماعة، بالإضافة إلى قضايا تركيب الهوية المجتمعية بأنماطها المختلفة (البنية، العرقية، اللغوية، المناطقية، القبلية ... إلخ) لتأكيد الانسجام واللحمة المجتمعية، والقدرة على التطور، والدفاع، ومجابهة التحديات الخارجية (٢).

فقبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ذاع في البيئة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية شعاران متناقضان هما (مدني - سلفي) وذلك بموجب الحلف السعودي - الوهابي، حيث أكد كل من الأمير محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب علمانية المنطلق الأساسي للمشروع السياسي الكبير، من خلال الفصل التام بين الزعامة المدنية السياسية التي تركت لابن سعود، وبينما الزعامة الدينية للشيخ بن عبد الوهاب (الأمير والإمام). وبالنظر -على سبيل المثال- إلى تضخم نفوذ جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي حافظت تاريخيا على الفصل والعزل الديني في المشروع السياسي السعودي، ويثود حاليا جدل موسع حول جدوى وجودها بوصفها تمثل شرطة بنية في عصر الدولة المدنية، فإن المقاربة والتماهي لا يذهبان بعيدا بالدولة الخليجية الحديثة عن المنشأ العلماني المتشبث بالجنود منذ البداية (٣)، علمانية لم تأخذ من الهوية الدينية فحسب، وإنما من الهوية الاجتماعية كذلك. فالشعب العربي المسلم في المملكة، وهم عرب اقحاح وقبليون، عندما يسألون عن هويتهم، تكون الإجابة أنهم "سعوديون" وهم في الحقيقة ليسوا كذلك، وإنما هم نجديون، وحجازيون، ومكيون ... إلخ. كما أن الدولة التي تجابه القبلية وتطالبها بالذوبان فيها، وترفض انتماءاتها لذاتها (المرّة، الهواجر، الدواسر)، تتناقض مع ذاتها عندما تطلع الصفة الأسرية ذاتها على الدولة برمتها. وهكذا، فإن الدولة السعودية الحديثة لم تقم على أساس سلفي بحت كما كان

معتقدا، وإنما على أساس علماني محض يميز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (السياسية). ولم يكن نشر الدين الصحيح سوى ذريعة أيديولوجية مثل كافة الذرائع التي تستخدم الدين لتبرير ممارسات تؤسس لنشوء كيانات سياسية تسعى لأن تحوز الملك والسطان. وإذا صح الظن الذي يقول إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ينفذ مشروعا مضادا لدولة الخلافة الإسلامية، ويخدم بريطانيا في المقام الأول تعويلا على خلفيته وثقافته الغربية، فإن ذلك يؤكد المنشأ المدني للسلطة السياسية في المملكة العربية السعودية (٤)، ويصح بالضرورة الرأي الذي يذهب إلى أنه ليس للاصوليين إرث أو أية حقوق في الدولة السعودية المعاصرة.

وفي عام ١٩٢٧، وصل السير براى Bray، مبعوث الحكومة البريطانية في لندن، إلى البحرين في مهمة للنظر في أساليب تطوير المستعمرات، وبعد أن تفقد الأوضاع في المشيخات الخليجية، كتب يقول: (أرى التورط البريطاني في البحرين قد وصل إلى أبعد مما يجب، فهناك مستشار مالي بريطاني، ومشرف بريطاني على البوليس، ومدير بريطاني للجمارك، لقد أصبحت البحرين بذلك أكثر مما هي "كاتال" الولاية الواقعة على الحدود.. وهذا نفسه ما يحدث في قطر، والكويت بدرجة أقل، ومشيخات الساحل، إن الجماهير المسلمة تبدى استياءها من تطبيق القانون المدني والجنائي الهندي على مشيخاتهم (٥).

هذه الإدارة البريطانية المتغلظة في تفاصيل المجتمعات الخليجية كانت قد احتضنت نشاطا تبشيريًا مسيحيًا لتغيير واقع البنية الإسلامية، وذلك منذ مجئ الإرسالية البروتستانتية الأمريكية في عام ١٨٨١، وإنشاء الإرسالية العربية - الأمريكية من قبل صموئيل زويمر S. Zwemer في عام ١٨٨٩ في البصرة ثم البحرين ١٨٩٣، ثم مسقط ولم تتورع هذه الإرساليات في الفترة ما بين (١٨٩٢ - ١٩٥٠) عن دعوة السكان إلى التحول نحو المسيحية من خلال المدارس وتعليم اللغات الأجنبية، وتوزيع المطبوعات بما يزيد على ١٢٠ مؤلفا، أهمها الكتاب المقدس (٦). بيد أن هذه النشاطات، وإن كانت قد فشلت بالمطلق في تحويل الناس عن عقيدتهم، إلا أنها كانت ذات تأثير جوهري في التحلل التدريجي من الانغلاق السلفي الأصولي الصارم، وبداية قبول الناس لأفكار تحررية تتعلق بضرورة الأخذ عن الغرب في القضايا الحساسة والملحة، مثل الصحة والخدمات الطبية، ووسائل التكنولوجيا الحديثة التي أضحت ضرورة لأناس يعيشون في الصحراء ومنعزلين عن العالم. كما كان لعنصر الإبهار والصدمة الحضارية التي مارسها الأوروبيون والأمريكيون دور في إقناع شرائح من الطليعة المثقفة في الخليج بأن هؤلاء إنما وصلوا إلى ما وصلوا إليه بفضل ثورتهم ضد الكنيسة، والخروج من عبائتها والتحرر من سطوة رجال الدين (الإكليروس)، والنزوع المطلق إلى العلم والعقل، وأن على الشرقيين "الخليجيين" إذا أرادوا الالتحاق بركب الحضارة، أن يفعلوا ما فعله الغربيون دون تردد (٧).

معتقداً، وإنما على أساس علماني محض يميز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (السياسية). ولم يكن نشر الدين الصحيح سوى ذريعة أيديولوجية مثل كافة الذرائع التي تستخدم الدين لتبرير ممارسات تؤسس لنشوء كيانات سياسية تسعى لأن تحوز الملك والسطان. وإذا صح الظن الذي يقول إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان ينفذ مشروعاً مضاداً لدولة الخلافة الإسلامية، ويخدم بريطانيا في المقام الأول تعويلاً على خلفيته وثقافته الغربية، فإن ذلك يؤكد المنشأ المدني للسلطة السياسية في المملكة العربية السعودية (٤)، ويصح بالضرورة الرأي الذي يذهب إلى أنه ليس للأصوليين إرث أو أية حقوق في الدولة السعودية المعاصرة.

وفي عام ١٩٢٧، وصل السير براى Bray، مبعوث الحكومة البريطانية في لندن، إلى البحرين في مهمة للنظر في أساليب تطوير المستعمرات، وبعد أن تفقد الأوضاع في المشيخات الخليجية، كتب يقول: (أرى التورط البريطاني في البحرين قد وصل إلى أبعد مما يجب، فهناك مستشار مالي بريطاني، ومشرف بريطاني على البوليس، ومدير بريطاني للجمارك، لقد أصبحت البحرين بذلك أكثر مما هي "كاتال" الولاية الواقعة على الحدود.. وهذا نفسه ما يحدث في قطر، والكويت بدرجة أقل، ومشيخات الساحل، إن الجماهير المسلمة تبدي استياءها من تطبيق القانون المدني والجنائي الهندي على مشيخاتهم (٥).

هذه الإدارة البريطانية المتغلغلة في تفاصيل المجتمعات الخليجية كانت قد احتضنت نشاطاً تبشيريًا مسيحيًا لتغيير واقع البنية الإسلامية، وذلك منذ مجئ الإرسالية البروتستانتية الأمريكية في عام ١٨٨١، وإنشاء الإرسالية العربية - الأمريكية من قبل صموئيل زويمر S. Zweimer في عام ١٨٨٩ في البصرة ثم البحرين ١٨٩٢، ثم مسقط. ولم تتورع هذه الإرساليات في الفترة ما بين (١٨٩٢ - ١٩٥٠) عن دعوة السكان إلى التحول نحو المسيحية من خلال المدارس وتعليم اللغات الأجنبية، وتوزيع المطبوعات بما يزيد على ١٢٠ مؤلفاً، أهمها الكتاب المقدس (٦). بيد أن هذه النشاطات، وإن كانت قد فشلت بالطلق في تحويل الناس عن عقيدتهم، إلا أنها كانت ذات تأثير جوهري في التحلل التدريجي من الانغلاق السلفي الأصولي الصارم، وبداية قبول الناس لأفكار تحررية تتعلق بضرورة الأخذ عن الغرب في القضايا الحساسة والملحة، مثل الصحة والخدمات الطبية، ووسائل التكنولوجيا الحديثة التي أضحت ضرورة لأناس يعيشون في الصحراء ومنعزلين عن العالم. كما كان لعنصر الإبهار والصدمة الحضارية التي مارسها الأوروبيون والأمريكيون دور في إقناع شرائح من الطليعة المثقفة في الخليج بأن هؤلاء إنما وصلوا إلى ما وصلوا إليه بفضل ثورتهم ضد الكنيسة، والخروج من عبائتها والتحرر من سطوة رجال الدين (الإكليروس)، والنزوع المطلق إلى العلم والعقل، وأن على الشرقيين "الخليجيين" إذا أرادوا الالتحاق بركب الحضارة، أن يفعلوا ما فعله الغربيون دون تردد (٧).

قبل الدولة الدينية ذاتها، حيث الشيعة الخمينية في إيران، والسلفية والوهابية في السعودية (١). وعندما يتحول النزاع حول التقليد (المدني/ العلماني) بين الدين والدولة إلى ما بين الدين الرسمي المؤسساتي والدين الشعبي لجماعات وحركات مخبوءة، لا يتورع كل طرف عن اتهام الآخر بأنه حامل للعنف مسكون بالإرهاب.

لكن لابد من الإشارة إلى التباس مفاهيمي يتعلق بمفهوم المدنية الحديثة (العلمنة) عند العرب والمسلمين، حيث ينظر لها كأحد أوجه الإلحاد والكفر والتهمج على رجال الدين والمقدسات الإسلامية، أو كوسيلة هدامة لنزع الصفة الإسلامية عن الشخصية العربية. ومن هذا المنطلق، أصبح الكثير من السياسيين والفكرين الإصلاحيين يتجنبون استعمال هذا المفهوم ويفضلون التحدث عن "الدولة العلمانية" بدلاً من الدولة المدنية، رغم أن "المدنية" قريبة من مفهوم "الحضارة" ولا تدل بدقة على المرتجى، أي ضرورة عدم الزج بالدين في شئون الحكم، هذا فضلاً عن أن المدنية تطرح قضايا مختلفة، أهمها: حرية التعامل مع النصوص الدينية، وتراث التشريعات والعادات المتفرعة عنها على مر العصور، وتأكيد قيمة الفرد مقابل قيمة الجماعة، بالإضافة إلى قضايا تركيب الهوية المجتمعية بأنماطها المختلفة (الدينية، العرقية، اللغوية، المناطقية، القبلية... إلخ) لتأكيد الانسجام واللحمة المجتمعية، والقدرة على التطور، والدفاع، ومجابهة التحديات الخارجية (٢).

قبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ذاع في البيئة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية شعاران متناقضان هما (مدني - سلفي) وذلك بموجب الحلف السعودي - الوهابي، حيث أكد كل من الأمير محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب علمانية المنطلق الأساسي للمشروع السياسي الكبير، من خلال الفصل التام بين الزعامة المدنية السياسية التي تركت لأبن سعود، وبينما الزعامة الدينية للشيخ بن عبد الوهاب (الأمير والإمام). وبالنظر -على سبيل المثال- إلى تضخم نفوذ جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي حافظت تاريخياً على الفصل والعزل الديني في المشروع السياسي السعودي، ويثور حالياً جدل موسع حول جدوى وجودها بوصفها تمثل شرطة دينية في عصر الدولة المدنية، فإن المقاربة والتماهي لا يذهبان بعيداً بالدولة الخليجية الحديثة عن المنشأ العلماني المتشبث بالجدور منذ البداية (٣)، علمانية لم تأخذ من الهوية الدينية فحسب، وإنما من الهوية الاجتماعية كذلك. فالشعب العربي المسلم في المملكة، وهم عرب أقحاح وقبليون، عندما يسألون عن هويتهم، تكون الإجابة أنهم "سعوديون" وهم في الحقيقة ليسوا كذلك، وإنما هم نجديون، وحجازيون، ومكيون... إلخ. كما أن الدولة التي تجابه القبلية وتطالبها بالذوبان فيها، وترفض انغماسها لذاتها (المرة، الهواجر، الدواسر)، تتناقض مع ذاتها عندما تخلع الصفة الأسرية ذاتها على الدولة برمتها. وهكذا، فإن الدولة السعودية الحديثة لم تقم على أساس سلفي بحث كما كان

الممارسات المدنية للدولة الخليجية :

في البنية السياسية الخليجية، تقف القبيلة (القبلية) في ثم معان لعلمنة الدولة الحديثة، حيث تنتزع بعضاً من روافد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المأخوذة أصلاً من القبيلة وكاريزما شيخها في الصحراء. وقد حاولت الدولة الحديثة استيعاب نفاذية وسطوة هذا العامل القبلي عبر نظام المحاصصة تشترك فيه رموز القبائل (والأسر) النافذة في شتى الحكم، هذا فضلاً عن أن العرف القبلي يفوق في بعض خصائصه الترتيبات الدينية في إدارة النسق الاجتماعي. يبعث على الظن بأن الدين والسياسة قد عانا من سطو القبيل عليهما، وهو نفسه الميثاق الغليظ غير المكتوب (العرف القبلي) الذي انتقل من شيخ القبيلة إلى رأس الحكم في الدولة الحديثة بينما يبقى التزام الأسر الحاكمة بتطبيق الشريعة الإسلامية وأحكام القرآن والسنة التزاماً شكلياً يهدف إلى استقطاب المؤسسة الدينية (العلماء). وبالمطلق، فإن الأمير أو رئيس الدولة هو صانع القرار النهائي. إن هذا النصر المظفر الذي حققه السياسي في الأخير على كل من الدين والقبيلة قد أغرر الأخيرين بالتغنت ضد كل المحاولات الحداثية، فالتفت القبيلة والقبيلة، وكونتا معاً تكتلات وتنظيمات وحركات تد بالمرصاد للتوجهات التي اعتبروها أدلة دامغة على علمانية الدولة، فحاربوا المقامي وروادها واعتبروها "مفسدة"، وتعليه اللغات الأجنبية التي تسهم في التمكين للمستعمر والمحتل، كما اعتبروا إنشاء محطات لاسلكية بدعة، لأن "التليفون بحر المصائب" وأن دخوله "سيسلم البلاد للإنجليز"، وذلك في عهد الملك عبد العزيز عام ١٩٣٢، وحاربوا سفور المرأة والاختلاط على أساس أن المرأة مكانها المنزل والحجاب ستر لها (١٠)، وغير ذلك من القضايا والإشكاليات التي وجد فيها التيار المحافظ باستمرار فرصة مناسبة لوصم السلطة ورموزها بالعلمانية، وهي لا تزال قضايا ملتهبة وساخنة وملفات حساسة يتم اللجوء إليها لتأكيد أن النزاع حول التقليد العلماني لا يزال قائماً ومتجدداً ويعلق أحد المثقفين العرب ساخراً على جدلية المأزق الأبدي بين التقليديين والحداثيين بقوله "المشكلة ليست في البدو، المشكلة في اللي ما بدو" (١١).

استندت الإدارة البريطانية للمستعمرات على أسس مدنية/علمانية، حيث الحكم بالعقد الاجتماعي والقانون الوضعي للكيانات السياسية الخارجية للتو، أو تكاد، من حقبة الدولة الدينية، أي الحكم الإلهي والقانون المقدس (القرآن الكريم). ثم حدث نوع من الفرز الأيديولوجي، فخرجت جماعات تريد أن تنتزع هذا (الحق الإلهي) من النظم الحاكمة تحت دعاوى ومبررات عديدة (السلفيون)، وانبرت جماعات أخرى في عملية تعريب واسعة للحداثة والعلمنة، حتى تكون مقبولة لدى الشعوب، أسس وطنية. وقد برع كل فريق في استخدام الميثولوجيا لإخفاء نزعة الهيمنة لديه، كما أن كلا صار يعد بالمدينة الفاضلة.

وفي المقابل، تعددت حركات الإسلام السياسي الراديكالي والمعتدلة في منطقة شبه الجزيرة العربية التي شكلت في مجموعها خطوط المواجهة مع السلطة لمنع والحيولة دون علمنة الدول الحديثة في الخليج، ومنها (جمعية الوفاق الوطني الإسلامي)، وقد تأسست في نوفمبر ٢٠٠١ بعد إقرار ميثاق العمل الوطني في البحرين، ويرأسها الشيخ علي سلمان، وهي تضم ائتلافاً من حزب الله في البحرين، وحركة أحرار البحرين الإسلامية، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وهناك الجماعة السلفية في البحرين، ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في السعودية منذ ١٩٩٣، وحركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية ١٩٩٦، ولجنة النصيحة والإصلاح، وتنظيمات القاعدة. وفي الكويت تجمع السلفي، والحركة السلفية ٢٠٠٢، والحركة الدستورية وفي قطر (الحملة العالمية لمقاومة العدوان الأمريكي - الصهيوني "الكرامة") ٢٠٠٣ (٨). ويقول عبدالله المطوع، أحد قيادي جمعية الإصلاح وحركة الإخوان المسلمين، وعضو المكتب التنفيذي الدولي لحركة الإخوان، ملخصاً الفحوى التاريخية للمواجهة مع العلمانيين بقوله: (بدأت حركتنا الإسلامية منذ أوائل الخمسينيات مع اشتعال هجمة الغرب الشرسة على المنطقة العربية والإسلامية، طرحوا لنا أفكاراً ومبادئ دينوية، وجئ بالقومية الغربية ومنبعها الجامعة الأمريكية في بيروت، وجئ بالبعثية ومنبعها ميشيل عفلق والغرب من ورائه، وجئ بالاشتراكية والحداثة، وكلها تصرف هذه الأمة عن دينها وعقيدتها، فقمنا نحن أبناء الكويت بتأسيس عمل إسلامي سياسي، نتصدى به لهذه الهجمة الشرسة) (٩).

لم تعد نظم الحكم الخليجية بقادرة على الاستمرار والإقناع بأنها تحكم بموجب الدولة الدينية/ المدنية "تدين الديمقراطية" و"مقرطة الدين"، لا سيما بعد أن بدأت تنخرط في الليبرالية والعولمة بفعل ضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية المدفوعة بتحريض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المستفيدة من تنامي تيار الخصخصة وقوة الشركات المتعددة الإقليمية. وتولدت قناعة لدى قطاعات واسعة من النخب العربية المؤلفة بأن منطقة الخليج قد تعرضت -ولا تزال- إلى موجات غزو علماني واسع النطاق، تمثلت في الإدارة الأجنبية لشئون الحكم والسياسة حتى عام ١٩٧١ عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، والوجود الغربي الكثيف (البريطاني ثم الأمريكي من بعده) المتمثل في القواعد العسكرية، والشركات الاستثمارية في مجالات النفط والتنمية الاقتصادية، ثم التأثير الأيديولوجي للهجرات الأجنبية المعاكسة من وإلى هذه الدول الغربية. من هنا، نشأت جماعات وتيارات تتبنى الاتجاهات الليبرالية والمدنية وتدافع عنها أمام الطغيان السلفي الذي يتمتع بأرضية صلبة في بنية البيئة الإقليمية للمجتمعات الخليجية. والنتيجة أن الدولة الخليجية تعاني من مأزق عدم اكتمال التجربة الدينية لديها منذ الانقطاع عن دولة الخلافة الراشدة، كما تفتقد أيضاً التجربة الديمقراطية الكاملة.

منذ مايو ٢٠٠٦، ومقره النامة، إلى أن تطورت الفكرة في القمة الخليجية لعام ٢٠٠٧ لتصبح المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب، يشترك فيه خبراء أمريكيون وأوروبيون وعرب وخليجيون، وهذه المؤسسة المتوخاة هي المنوط بها الفصل المؤسسي بين الأصوليين والسياسيين، بمعنى أنها ستصدي بالوكالة، بعد أن أزهقت الحكومات من هذه المواجهات التي لا تنتهي، وهي مؤسسة علمانية بالضرورة تكرر النهج العلماني للمنطقة، وتحافظ على استمراره.

أما بخصوص القطاع العسكري، خصوصاً القواعد العسكرية الأمريكية، فإن ستة ملايين شخص تقريباً يعملون في هذا القطاع. فإذا أضفنا اجمالي الإنفاق العسكري الذي يصعب تقديره إجمالاً، نظراً لضخامته مقارنة بما ينفق على رعاية الدين ومؤسساته ومحاولات نشره في العالم، فإن الأمر لا يحتاج إلى عناء كبير في التحليل.

أما المؤسسات الاقتصادية (البنوك - أسواق الأوراق المالية - الشركات التجارية) فتستقطب مجتمعاً علمانياً بامتياز من الأجانب والمواطنين يفوق عددهم تسعة ملايين، مع تطبيق دول الخليج لاتفاقيات الجات، والشروع في التصحيح الهيكلي وفق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وإقرار السوق الخليجية المشتركة في قمة الدوحة ٢٠٠٧، وجميعها يمارس سياسات ليبرالية بامتياز تنحى العدالة والمساواة والتكافؤ، التي هي قيم إسلامية، لصالح قيم التنافسية والحياد والتحرير. وبحسب آخر الإحصاءات، فإن أكثر من نصف سكان الخليج موزع بين شيوخ وأطفال ونساء لا يعملون، بينما تنتمي الشريحة الأوسع من القوة البشرية العاملة (أي عصب المجتمع الخليجي الفاعل في ميادين العمل) إلى تلك الأنشطة المدنية/ الحداثية (النفط - العسكرية - العولمة الاقتصادية) التي تحولت إلى معاول هدم في نسق البنيان الاجتماعي الخليجي، تضرب بقوة على المركز (الدين) ليتفتت أشلاء في الأطراف.

أشكال من الدولة الدينية :

يلخص العراق بأزماته التاريخية حالة الاستقطاب الحادة بين أصوليتين دينيتين (السلفية الوهابية - ولاية الفقيه الخمينية)، ولم ينتبه أحد من الباحثين بعد إلى أن النزاع العلماني حول المصالح والاستراتيجيات إنما يغذيه باطرد صراع الهيمنة للديني على السياسي، والاستتباع بالكيان علمانية بحثة ومحضة عشية حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، أمر الرئيس العراقي كواثر حزب البعث الحاكم باستبدال شعاره (المؤمن يتقدم) بشعار (البعثي يتقدم). وفي وقت لاحق، صدر قرار بإضافة "الله أكبر" على العلم العراقي. وعلى الجانب الآخر، استضافت الرياض اجتماعاً إسلامياً للبرهنة على أن سياسات العراق منافوة للإسلام. وفي مصر التي استمرت الراحة والكسل منذ عقود، استعانت الدولة برجال الدين والمناخ في التعبئة العامة لتأييد

فانخرطت تيارات تتشدق بالليبرالية، وأخرى تنادي بالماركسية، وثالثة تنصدي بالقومية لكل محاولات الاختراق والتفريب والتجهيل، ورابعة سلفية متشظية بين متشددة ومستنيرة، ووسطية شكلت في مجموعها العنوان الأبرز للنزاع حول التقليد العلماني في منطقة الخليج العربي (١٢).

ثمة مجتمع مدني/ علماني بامتياز يمارس حياته اليومية منذ عقود طويلة، ويستقطب أعداداً غفيرة ممن يتصلون به مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من أفراد المجتمع الخليجي، الأمر الذي يشي بأن أحاديث الأدلجة ما هي إلا (سوالف) نخب تلهو بالسياسة، بينما الدولة الرسمية في الخليج ماضية في طريقها دون تردد أو تنفيذ هذا المجتمع الجديد يتكون من الخبراء والعاملين في مجالات النفط، والقوات المسلحة، والقواعد العسكرية الأمريكية، والمصانع، والشركات، والبنوك، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى. ففي مجتمع النفط، لم يقتصر عمل الشركات الأجنبية على مجال النفط فحسب، وإنما أنشأت مراكز للبحوث والتدريب مثلما فعلت شركة الزيت العربية - الأمريكية، وقامت بعمليات مسح جغرافي للتعرف على أنواع القبائل، وقامت بمراسات جادة عن الحدود الجغرافية، حتى إن الملك عبد العزيز آل سعود عهد إلى جورج رنر، مدير قسم الأبحاث بأرامكو، بعمل الدراسات اللازمة لمرافعة حكومة المملكة في التحكيم ضد بريطانيا في النزاع حول منطقة "البريمي"، حيث كانت الأخيرة تتفاوض نيابة عن "أبو ظبي" وسلطنة عمان. وفي مطلع السبعينيات، تجاوز عدد العاملين في حقوق النفط في دول الخليج العربية من العرب والأجانب مليوناً ونصف مليون، وهو رقم كبير مقارنة بعدد السكان المنخفض في هذه المجتمعات (١٣)، وهؤلاء لهم حياتهم العملية المنعزلة بعيداً عن تعقيدات المسجلات اليومية بين رجال الدين والسياسة. ولأن القيادة في هذه التجمعات للغربيين، فإنهم بالضرورة يفرضون طقوساً علمانية صارمة، حيث لا يسمح بتطبيق التعاملات الإسلامية وغيرها من القوانين الداخلية على هذا النوع من العمل، وينحصر الدين في مجرد تأدية الفروض المكتوبة في أوقاتها، إن سمحت الظروف بذلك.

إلى جانب مجتمع النفط، هناك مجتمع العسكر (القوات المسلحة، القواعد العسكرية)، فالمؤسسة العسكرية في دول الخليج هي مؤسسات تابعة للنظم، وهي ركن مهم وقوي في منظومتها، ولا تتدخل في الجدل الأيديولوجي وتعقيداته، وإنما التي تفهمه هو أنها تتدخل إذا كان هناك خطر يهدد الأمن الوطني (امن الدولة وأمن السلطة)، وهي في الغالب تستعمل كعصا غليظة ضد الحركات الإسلامية الراديكالية، وهي بذلك تنقل انشغيت النهج العلماني للدولة، هي، إذن، علمانية. ويقدر بيزيد على ثلاثة ملايين مواطن وأجنبي. وبناء على الأنشطة المتصاعدة لأسود الجزيرة في الكويت، وتنظيم القاعدة في السعودية، فقد اعترمت دول الخليج إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب

انخراطها فى حرب عربية يرى فيها القوميون عدوانا سافرا على الأمة. وهكذا، دخل الإسلام حلبة الصراع السياسى كسلاح ايدىولوجى بالغ الأثر. وكان من المستغرب أن الصراع على الإسلام الحق، الذى كان سائدا فى الثمانينيات بين طهران والرياض، قد انتقل إلى ما بين بغداد والرياض، وصار النزوع الميثافيزيقي للدين تغذية ثلاثة محاور رئيسية: (١) تطلع الرئيس العراقى السابق إلى تبوء الإمامة العسكرية والسياسية لسانر المسلمين، (٢) الإمامة الروحية التى خلعتها على نفسه الخمينى مدعومة بالنزعة الفارسية كمحرض سياسى راديكالى، (٣) زعامة سلفية مهجورة فى عهد الملك عبد العزيز وتحديدًا منذ اكتمال التأسيس ١٩٣٢، ورغبة سعودية فى العودة إليها (حركة تقليد - حداثة - تقليد جديد أو دولة ثيوقراطية - دولة دنيوية - دولة ثيوقراطية). فى المحور الأول، سعت بغداد منذ عام ١٩٨٠ إلى تدمير الأصولية الراديكالية، وممارسة العزل والإقصاء لنظيرها الأصولى المحافظ فى الجزيرة العربية. وخلال هذه الفترة، كان الرداء الأيدىولوجى للحكم العراقى مزدوجا: فأمام الغرب، عرض وجه التحديث العلمانى، وأمام أنظار الإسلام المحافظ، تبدى بصورة العروبة المعتدلة. على المحور الثانى، هدفت طهران إلى توسع قومى فارسى مما أفقدها تعاطف الأصوليين والعلمانيين العرب على حد سواء، فضلا عن عداوات غربية - أمريكية بدعوى تهديد مصالحها المؤمنة منذ أمد بعيد، الأمر الذى وحد هذه القوى مجتمعة حول هدف السعى إلى علمنة الدولة الإيرانية. أما محور الزعامة السلفية، فقد أخذ عليها انحيازها للغرب - والولايات المتحدة تحديدا - ففقدت - بحسب رأى الأصوليين - بريق الثروة والدين. إجمالًا، كان العنوان الأبرز لكل هذه الميثولوجيا ما أبداه الرئيس العراقى الراحل صدام حسين من ممارسة الشعوذة السياسية المدنية، عندما يقرر: "أن معركة الكويت ستقرر مصير الإسلام لعدة قرون" (١٤).

الآن يتوارى الدين ليكتفى بموقعه الذى أريد له، كبنية إبيستمولوجية لصالح عقائد ليبرالية (علمانية) تتمثل فى العراق المحتل الذى أدخل عنوة فى طريق طويل من العلمانية لم تتضح الكثير من معالمه بعد، وأصبح الدين يراق دمه ويهدر، وتسحق السياسة رجاله دون تمييز طائفى فى شوارع بغداد. وفى إيران، تناسى الملأى زخمهم الأيدىولوجى الأصولى المحافظ، وتحولوا بثورتهم نحو مشروعات علمانية بامتياز تتعلق بالبرنامج النووى الذى لا تخلو حملته الدعائية من الشكوك والحذر حول مدى صدقيته. لقد توارى الدين هنا أيضا لصالح القومية الفارسية فى عملية ثار تاريخى واضحة وفاضحة. أما السعودية، فإنها لا تزال حائرة وتفكر طويلا، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فى أن الأصوليين الذين تجرأوا على أقوى دولة فى العالم، ونجحوا فى اختراقها هى وأجهزتها الاستخباراتية الفائقة القدرة والتقنية، ليس من الصعب عليهم الوصول إلى أهدافهم فى الداخل السعودى ذاته، ومن ثم سمحت لمفكرها بالتأهب، وأطلقت لهم العنان حول العديد من المراجعات الفكرية، تركزت فى العمق

على محاربة الإرهاب والتطرف والفئة الضالة، والحد من غلبة وتسلبية جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كجماعة وظرف وصمت تاريخيا بكونها "الشرطة الدينية"، فضلا عن الانفضاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى، والدعوة إلى الخصخصة العقائدية ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى بما يعنى عمليا التخلّى بالطلق عن المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية فى الإسلام. وهكذا، تفعل دول الخليج العربى الأخرى، حيث صارت الدولة المعاصرة هناك تعمل وفق قاعدة "الخطأ الشائع والصحيح المهجور" بحسب تفكير الأصوليين الذين لا يرون فى كل ذلك إلا توجهات علمانية تسير بتفاعلات نحو الصدام الحتمى بين (مدينة الله) و(مدينة الشر).

من الديننى إلى المدنى .. وبالعكس :

تشير التطورات الداخلية والإقليمية، فضلا عن الممارسات الراهنة للدولة الخليجية، إلى أن ثمة تيارا علمانيا أخذًا فى النشوء تحت دعاوى تبريرية تضليلية من قبيل: العولمة، والحداثة واللمبرلة، وبالتالي، فإن الغزو الثقافى الذى عجز تاريخيا عن إحداث نقلة نوعية لصالحه نجح مؤخرًا فى اختراق الحواجز وإسقاط التابوهات العتيقة، وفرض نوع من الدوغما السياسية لا ترى بديلا عن العولمة ضد كل الإثنيات والأديان والمذاهب، وتعتبر كل محاولات الرفض والممانعة والإمسك بالتقاليد والمحافظة على الأصول هرطقة سياسية وأرضية فكرية للحركات الراديكالية الضالة التى تمارس العنف والإرهاب، وهو الاعتقاد نفسه الذى تتبناه الأنظمة السياسية فى الخليج. ووفقا لهذا التيار، فإن المواجهة على أرضية علمانية كانت هى المحك والثابت شب الوحيد فى واقع الممارسة التاريخية السياسية، وقد أرسى قواعدها تاريخ طويل من الوجود البريطانى ثم الأمريكى، ودساتير تم تحديثها وتطويرها للتخلص من الأعباء والالتزامات الدينية التى كبلت النظم الأساسية القديمة للحكم، وتحديث للمناهج التعليمية على غرار ما تفعله مؤسسة "راند" الأمريكية بشأن التعليم فى دولة قطر.

إن الوضع القائم فى منطقة الخليج لا يتيح الجزم بقلبة أى من المدنية أو الطابع الديننى على الدولة، ولكن يرجح أن هذه الدول فى منزلة وسط بينهما، فهناك أدلة قاطعة تشير إلى أن الإدارة العامة للدولة علمانية الطابع، بينما هناك أدلة أخرى تفيد بصعود المظاهر الدينية فى الخطاب السياسى، وأحيانا فى السلوك العام للدولة، مما يوحى بأن المرجعية السياسية والفكرية لم تفرط بعد، ولا تزال تعض بالنواجذ على اللحمة الدينية، تلافيا ودرءا لمحاولات إنتاج سلطة بديلة مفايرة تستند إلى تصود للمجتمع، مبنى على قرأة خاصة للدين.

إن الدولة فى منطقة الخليج العربية اتخذت ثلاثة أوجه، الوجه الأول: دولة مدنية على النسق المسيحى الأندوسى تتبناها المملكة العربية السعودية، حيث تفوق السلطة المدنية على السلطة الدينية،

ويتبرأ منها، فالتيار الديني يتبنى خطاباً شمولياً إقصائياً رافضاً للغير، ويتبنى نفس الخطاب القومي الداعي إلى التحرر الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو خطاب ذو مضمون علماني ويفضى إلى قاعدة اقتصادية منتجة للثروة بناءً على المجهود لا على تقاسم الربح، وهي بذلك تمارس ثقافة علمانية (دنيوية) لا ثقافة ما ورائية. وقد انخرطت النخب الحاكمة بدورها في تحالفات داخلية وخارجية تسعى جاهدة إلى التصحيح الهيكلي للاقتصادات الوطنية، وتفعيل المواطنة وتصعيدها ضد الأسلمة، وتتبنى اللبرلة بكل ما فيها من صور الفرز الإثنى والمذهبي والديني، وفق مبدأ التحررية والتنافسية، إذن، النخب أيضاً تمارس قصداً علمانياً، لكنها تتبرأ منه بهدف التنصل من الشبهات المحيطة به كنوع من غسيل السمعة.

وتقسيم العمل بين السلطتين في إحكام الهيمنة المطلقة على المجتمع، فالسلطة الدينية تؤمن المراقبة الصارمة على التصرفات المجتمعية، بينما السلطة السياسية تراقب الحياة السياسية وتطفئ عليها تماماً. الوجه الثاني في إيران هو الشيوعية المدنية، حيث أقامت الثورة نظاماً جديداً مبنيًا على تنظيم منفصل لكل من الحكم المدني والسلطة الدينية المشرفة عليه. أما الوجه الثالث، فهو المدنية الشيوعية، وتجسده دول الخليج الأخرى، حيث الدولة يحكمها مدنيون يسيطرون على علماء الدين والفقهاء، يوجهونهم ويؤثرون فيهم، وهذا لا يعني البتة أن الحكام غير متدينين.

إن منطقة الخليج العربي تعاني من ازدواجية علمانية معكوسة بين تيارين، الأول: يقول بالمدنية ولا يريد تطبيقها، والثاني: يطبقها

الهوامش :

(١) خلدون حسن النقيب، حركات الإسلام السياسي والسلطة .. دراسة في آليات الهيمنة والمقاومة، دراسة منشورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٩)، يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص ١٣، ٢١، ٢٢.

(٢) جورج قرم، ملاحظات منهجية للتعامل مع مفهوم المدنية في الإطار العربي، مجلة الآداب، العدد ٥٥، أكتوبر ونوفمبر، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٧.

(٣) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد .. بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، ١٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٦-٤٧.

وانظر أيضاً:

- تركي الحمد، توحيد الجزيرة العربية .. دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٢٨.

- عبد الفتاح حسن أبو علي، دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث، المجلة التاريخية المصرية، السنة ٢ (١٩٧٤)، ص ١٣٦.

(4) Leatherdale, Anthony Cive.,: "British Policy Towards Saudi Arabia, 1925- 1989" (Ph. D. Thesis, University of Aberdeen, 1981), pp. 17-19.

وانظر أيضاً:

- R. Hrair Dekmejian, "The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia," Middle East Journal, Vol. 48, no. 4 (Autumn 1994), pp. 928-632.

(5) Muhammad T. Sadik and William P Snavely, Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, present problems, and future prospects (Lexington, MA: Lexigton Books. 1972), p.120.

وانظر أيضاً:

- يوسف محمد عبيدان، أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية .. مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين، السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص ٤٣.

- Fred Lawson, "Labor politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain". In Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., Ideology and power in the Middle East: Studies in Honor of George Ienczowski (Durham, NC: Duke University press, 1988), p.117.

- فيصل مرهون، البحرين .. قضايا السلطة والمجتمع (لندن، دار الصفا، ١٩٨٨)، ص ٣٠.

(٦) عبد المالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي .. دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي (الكويت، شركة كاظمة للترجمة والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٢٣٧.

(٧) عبد العزيز الصرعاوي، واقع ومستقبل إنسان الخليج العربي خلال القرن القادم، في: الكويت، الخليج العربي في مواجهة التحديات .. محاضرات الموسمين الثقافي السابع والثامن ١٩٧٤ - ١٩٧٥، الكويت، جمعية الاجتماعيين، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص ٣٥٢-٣٥٣.

وانظر أيضا:

- الطليعة (٤ مارس ١٩٨١)، ص ١٠-١١.

- Mohammed Amin Sa'aty, "The Constitutional Development in Saudi Arabia", (ph, D. Thesis, Clermont Graduate School, 1982, pp. 33-67.

- أميل نخلة، الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي في الخليج العربي، تعريب صفاء صالح العمر، مجلة الخليج العربي، (البصرة)، السنة ٥، الأعداد ٢-٤ (١٩٨٣)، ص ٤٦.

(٨) مفيد الزبيدي: المعارضة السياسية وعلاقتها بالنظم في دول مجلس التعاون، المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، أكتوبر ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ٥٨.

(٩) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت (الكويت، دار قرطاس للنشر)، ١٩٩٩، ص ١٤.

وانظر أيضا:

- سامي ناصر الخالدي، الأحزاب الإسلامية في الكويت، (الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع ١٩٩٩)، ص ١٦٢.

- باقر سلمان النجار، الحركات الدينية في الخليج العربي، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧).

(١٠) مسعود ظاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٥١-٥٢.

وانظر أيضا:

- صلاح سالم زرنوقة، نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية، (١٩٥٠ - ١٩٨٥)، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد (١٤٠) أكتوبر، ١٩٩٠، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ص ٧٣-٧٦.

- لبنى حمد عبد الله القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية، مراجعة مصطفى ناجي (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ٣٤-٣٥.

- J. E. Peterson, "Tribes and Politics in Eastern Arabia", Middle East Journal, Vol, 31, no. 3 (Summer 1977), pp. 311- 312, and

- محمد أحمد غنيم، التحضر في المجتمع القطري .. دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة، ط ٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ٢٣٠-٢٣٨.

- عبد الحفيظ محمد شناق، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي: مؤسسة دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦)، ص ١٢٨.

- للتفاصيل حول النخب الجديدة، انظر:

د. منحنى العبد
- Nasser H. Aruri: "Politics in Kuwait" in: Jacob M. Landau, ed., Man, State, and Society in the contemporary Middle East, Man, State and Society (New York: Praeger Publishers, 1972), pp. 63-83.

(١١) الحسن بن طلال، مؤتمر منتدى الفكر العربى، الحياة اللندنية، عدد ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧.
(١٢) للمزيد من التفاصيل، انظر:

- فتحنى العففى، الاستعصاء الليبرالى فى منطقة الخليج العربى، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد نوفمبر ٢٠٠٦، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية).
- فتحنى العففى، الاشتراكية الجديدة والعولة البديلة، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٤٠، يوليو ٢٠٠٧، (بيروت: مركز

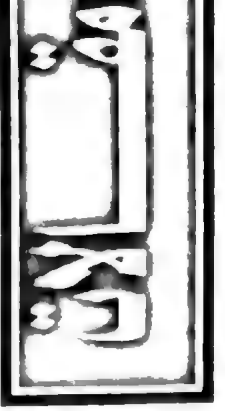
دراسات الوحدة العربية).

(١٣) جواد العطار، تاريخ البترول فى الشرق الأوسط (١٩٠١-١٩٧٢)، (بيروت: دار الاهلية للطباعة والنشر، ١٩٧٧)، ص٣٢.

وانظر أيضا:

- أندرة نوسشنى: الصراعات البترولية فى الشرق الأوسط، نقله إلى العربية أسعد محفل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص١٥٩.

(١٤) فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والخرافة فى الفكر السياسى العربى، سلسلة بحوث اجتماعية (١٦)، (بيروت: دار الساقى ١٩٩٢)، ص٨٧.



كوبا .. ماذا بعد كاسترو؟

السفير / وهيب المنياوي

إسبانيا بعنف. وقد كان الاحتلال أول خيط قاد إلى اهتمام الولايات بتلك الدولة التي تقع على بعد جنوب ولاية فلوريدا، حيث أعلن على إسبانيا في ٢٥ أبريل ١٩٩٨ تفجير سفينة أمريكية في ميناء وعقب إنهاء الاحتلال الإسباني لك ١٠ ديسمبر ١٨٩٨، احتلتها المتحدة لمدة ٤ سنوات، حتى الات حصول كوبا على استقلالها في ١٩٠٢ بموجب معاهدة باريس. الاطار، فقد توصلت الولايات المتحدة ٢٢ فبراير ١٩٠٢، إلى اتفاق مع الكوبي حينئذ لتأجير ميناء جوا (لمدة غير محددة) مقابل ٠٠٠ سنويا. واعتبر الرئيس الكوبي هذا تعبيرا عن الامتنان للمساعدة الامر تحرير الجزيرة. ولكن الحركة الكوبية التي انتصرت على الاحد الإسباني عارضت هذا الاتفاق بشد دفع كوبا إلى وقف صرف شيكات ا

وقد اتجهت أنظار المراقبين والمحللين السياسيين إلى كوبا لرصد ظروف الأوضاع حاليا وما يمكن توقعه بعد انتقال الرئاسة إلى راؤول، شقيق فيديل كاسترو، حيث تباينت هذه التوقعات بين قائل إن نهاية حكم كاسترو ستؤدي إلى انتهاء النظام في مدى زمني منظور، وما بين قائل باستمرارية النظام تحت راؤول لاعتبارات مختلفة. وفي الواقع، لا يمكن لأي مراقب حريص أن يستشف الوصول إلى قراءة موضوعية للمستقبل بدون وضع كوبا تحت المجهر من كافة النواحي التاريخية والجغرافية والسياسية.

وقعت كوبا، التي اكتشفها كريستوفر كولومبوس في ٢٤ أكتوبر ١٤٩٢، تحت الاحتلال الإسباني مثل عدد كبير من دول القارة اللاتينية، لعدة قرون. واتسم الحكم الإسباني باستخدام أساليب القهر التي أسفرت عن بزوغ أول شرارة لحركات التمرد والمطالبة بالاستقلال والتي أخدمتها

لا شك في أن إعلان تنحي الرئيس فيديل كاسترو مؤخرا عن الاستمرار في الرئاسة وقيادة كوبا كان خبرا مثيرا، باعتبار ما مثلته كوبا من تحديات إقليمية ودولية كادت تؤدي في وقت ما - لو تفاقمت - إلى قيام الحرب العالمية الثالثة.

(*) شغل الكاتب منصب سفير مصر في البيرو وفنزويلا، وسفير غير مقيم في جامايكا، وسورينام، وترينداد وجمهورية الدومينيكان، وهايتي، وجرينادا.

وما تبقى من ملكيات أمريكية، وبالتالي دخلت كوبا مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه وسيطرة القطاع العام.

أدت هذه الخطوات، بالإضافة إلى قيام علاقات وثيقة بين كوبا في عهد كاسترو والاتحاد السوفيتي، إلى قيام الولايات المتحدة بفرض حصار اقتصادي ومالي على كوبا، مما أثر على الأوضاع المعيشية للسكان. وبادر الاتحاد السوفيتي إلى مناصرة كوبا التي أعلنت الماركسية اللينينية، وكان إجمالي المساعدات يتراوح بين ٤ و ٦ مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى استيعاب كل محصول السكر الكوبي الذي كان يمثل ٢٠٪ من الانتاج العالمي.

وضع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ كوبا في مازق حقيقي لاعتمادها الشديد على مساعداته، وتدهورت الأحوال الاقتصادية والحياة المعيشية إلى حد كبير.

ولكن الرئيس الفنزويلي الاشتراكي، أوجو تشافير، بادر عقب وصوله للحكم إلى مد جسور الصداقة إلى كوبا وإلى كاسترو، وبدأ في مد كوبا بمائة ألف برميل بترول يوميا ليعيد بعض التوازن إلى اقتصاد كوبا، وليعطي كوبا دفعة معنوية كبيرة، نظرا لكسر الحصار الأمريكي -نسيباً- مرة ثانية. ومع ذلك، فما زال مستوى معيشة الفرد الكوبي دون المستوى الذي كان عليه قبل انحسار مساعدات موسكو.

ويقدر متوسط النمو الاقتصادي السنوي في كوبا بنحو ٥,٦٪.

وبلغت صادرات كوبا عام ٢٠٠٦ ما يقدر بـ ٣,٢ مليار دولار، بينما بلغت الواردات ١٠,٨ مليار دولار والدين الخارجي ١٧ مليار دولار. ويتأثر دخل كوبا تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعار السكر، ومعدني النيكل والكوبالت، التي هي أهم صادراتها.

وقد انعكست المصاعب التي يواجهها الشعب الكوبي في ازدياد محاولات الهجرة من كوبا إلى الولايات المتحدة بكل السبل. ويوجد الآن بالولايات المتحدة ما يقرب من ٢٥٠ ألف مهاجر كوبي. ولكن لنظام كاسترو عدد من الإنجازات الإيجابية، رغم كل المصاعب، منها هبوط نسبة الأمية إلى أقل من ٢٪، والرعاية الصحية المجانية التي تتصف بمستوى عال من الكفاءة، بالإضافة إلى هبوط مستوى نسبة وفيات المواليد إلى مستوى الدول الغربية المتقدمة.

وعلى المستوى الدولي، كان لثورة كاسترو الاشتراكية- الشيوعية تأثيراتها العملية على كثير من حركات التحرر والحركات اليسارية في إفريقيا، ثم إشعاعاتها المؤثرة على بعض أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية. وأهم ما سجل في هذا المجال: إرسال كوبا عام ١٩٧٧ قوات إلى الكونغو، وموزمبيق، وغينيا، وغينيا بيساو، وغينيا الاستوائية. كما أرسلت عام ١٩٧٨ قوة من ٢٠ ألفاً إلى إثيوبيا. أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فقد قامت بمساعدة ثوار حركة السانديستا في الاستيلاء على الحكم في

الأمريكية كتعبير عن الاعتراض والرفض، لجوانتانامو. ورغم محاولات كوبية متعددة لإنهاء عقد الإيجار الأمريكي لجوانتانامو، فقد تمسكت الولايات المتحدة به، كما حولت الميناء إلى قاعدة بحرية، وأصبحت جوانتانامو حديث العالم اليوم بعد أن استخدمت لسجن المتهمين بالمساهمة في عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة.

تعاقت على كوبا الحكومات والرؤساء بعد إعلان استقلالها في ٢٠ مايو ١٩٠٢، حتى قام الرئيس السابق فلورينسيو باتيستا في ١٩٥٢ بانقلاب عسكري ضد الحكومة الكوبية القائمة (الرئيس كارلو بريو)، وأصبح ديكتاتورا لكوبا بمباركة وتأييد على من الولايات المتحدة. واتسم عهد باتيستا بالخضوع الكامل للهيمنة الأمريكية وللفساد بكل أنواعه، وأصبحت كوبا بمثابة مرتع ترفيهي للأمريكيين إلى حد وصفها بالماخور الأمريكي.

ثورة كاسترو وأسلوب حكمه :

كانت المحاولة الأولى لكاسترو لإسقاط نظام باتيستا في ٢٦ يوليو ١٩٥٢، عندما قام مع مجموعة من الوطنيين الثائرين، من بينهم شقيقه راؤول، بهجوم على معسكرات الجيش. ولكن المحاولة فشلت وقتل الكثيرون من أنصاره وحكم عليه هو وشقيقه راؤول بالسجن ١٥ عاماً. تم الإفراج عن الشقيقين في عفو عام بعد ٢٢ شهراً فقط، حيث توجهوا إلى المكسيك لتجميع الثوار والمؤيدين. وهناك، قدم راؤول إلى شقيقه فيديل صديقه إرنستو شيب جيفارا، الثائر على الأوضاع اللاتينية المتردية وعلى الهيمنة الأمريكية المسيطرة على معظم القارة.

عاد فيديل وراؤول وجيفارا ورفاقهم من المكسيك إلى كوبا على ظهر مركبتهم التي أصبحت فيما بعد شهيرة "جران ما"، في عام ١٩٥٦، للقيام بالمحاولة الثانية لإسقاط النظام في كوبا. وعندما فشلت هذه المحاولة أيضاً، لجأوا إلى جبال سيرا مايسترا لإعادة التجمع وتجميع الأنصار وبناء قاعدة أوسع لحرب عصابات مؤثرة. وبالفعل، تمكنت قوات فيديل من كسر نفاذ نظام باتيستا المهترئ، ودخل الرفقاء وياقي قواتهم إلى هافانا في أول يناير ١٩٥٩ وهرب باتيستا إلى جمهورية الدومنيكان. اختار كاسترو في ذلك الوقت "أوروتيا" رئيساً للدولة، وماريو كاردونا رئيساً للوزراء. ولكن عقد هذه الترتيبات انفرط بعد أقل من شهرين، فتولى فيديل كاسترو مسؤولية الدولة كاملة. وقد قام قادة الثورة بمحاكمة أنصار الرئيس السابق باتيستا، وإعدام أكثر من ٥٠٠ منهم.

بدأ كاسترو حكمه بداية اشتراكية واضحة على الصعيد الداخلي، فأصدر قانون الإصلاح الزراعي بعد أقل من ٥ أشهر من توليه السلطة وحدد الملكية الزراعية بحد أقصى قدره ١٠٠٠ فكتار. كما قام بعد ذلك بتأميم الممتلكات الأمريكية، حيث صادر عام ١٩٦٠ شركات تكرير البترول الأمريكية بلا تعويض - مما أثار غضبا شديدا في واشنطن - ثم أمم كل الملكيات الأجنبية،

نيكاراجوا كما أن اشتراكية كوبا كانت مصدر إلهام لكثير من حركات التمرد في دول القارة.

ليس مستغربا ، في ضوء كل ماسبق ، أن الولايات المتحدة اعتبرت كوبا ، بنظام حكمها الشيوعي وتحالفاتها الدولية ، تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي.

وقد وضعت الولايات المتحدة هذه الجزيرة - التي تقع على بعد ٩٠ ميلا فقط منها - تحت الحصار الاقتصادي لعدة عقود. وقد كان الهدف من ذلك تحطيم الاقتصاد الكوبي، وبالتالي تأكل التأييد الشعبي لكاسترو ثم انهيار النظام برمته. وهناك تقديرات تذهب إلى أن العداء الأمريكي بصوره المختلفة، خاصة الحصار الاقتصادي، كلف كوبا مايقرب من ٨٩ مليار دولار. كما يذهب البعض إلى أن محاولات اغتيال كاسترو بلغت أكثر من ٦٠٠ محاولة مختلفة الأشكال. وفي تقديري، وكثير من المراقبين، فإن الأساليب التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد كوبا ترقى لمستوى إرهاب الدولة.

وقد تجلى العداء السافر لكوبا في مساندة الولايات المتحدة للمحاولة التي قام بها كوبيون مسلحون يقيمون في الولايات المتحدة لإسقاط نظام كاسترو في أبريل ١٩٦١، فيما عرف بمعركة خليج الخنازير، والذي عن طريقه حاولت سفن هؤلاء المسلحين دخول كوبا. وقد منيت هذه المحاولة بهزيمة منكرة.

وتعد أزمة الصواريخ باليستية السوفيتية التي تم تركيبها في كوبا هي الأزمة الأشهر والأكثر خطورة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

ففي مؤشر واضح على تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، قام الرئيس خروتشوف في عام ١٩٦٢ بإرسال صواريخ باليستية إلى كوبا وتم تركيبها في الجزيرة، وهنا كادت الحرب الباردة تتحول إلى صدام بين القوتين العظميين، عندما أعلن الرئيس الأمريكي كينيدي - في خطوة جسور تتماشى مع مكونات شخصيته - أنه ما لم تتم إزالة الصواريخ (التي تهدد الأرض الأمريكية بصورة مباشرة لأول مرة في التاريخ) فإن الولايات المتحدة ستترد على الاتحاد السوفيتي بكل قواتها العسكرية. وانتهت الأزمة الخطيرة - كما هو معروف - بتراجع خروتشوف وإزالة كل الصواريخ التي تم تركيبها وغادرت بها السفن السوفيتية عائدة إلى بلادها.

وقد مثل الدعم السوفيتي دعامة قوية لنظام كاسترو منذ عام ١٩٥٩، لقد أقام السوفيت جسرا بحريا دائما لد كوبا بالمساعدات والمعونات ونقل السكر - عماد اقتصاد كوبا - والذي تعهد السوفيت بشراء إنتاجه بالكامل بهدف كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة. ولذلك، كانت الصدمة شديدة الوطأة على نظام كاسترو، عندما أوقف الرئيس جورباتشوف شراء السكر الكوبي، وتبع ذلك في سبتمبر ١٩٩١ بسحب كل القوات السوفيتية التي كانت تؤمن كوبا ثم

إيقاف كافة المساعدات في ديسمبر من العام نفسه.

تنحى كاسترو وصعود راؤول :

تمت إعادة انتخاب فيديل كاسترو كرئيس للدولة ورئيس مجلس الوزراء بإجماع ١٠٠٪ من أصوات الجمعية الوطنية (البرلمان) في آخر انتخابات بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٢، وتمت إعادة انتخاب راؤول كاسترو في الجلسة نفسها كنائب للرئيس بالإجماع نفسه.

ولكن منذ أن أعلن في يوليو ٢٠٠٦ عن إجراء فيديل لعملية جراحية في الأمعاء، لم يخرج بعدها للمشاركة في أي مناسبات عامة. يذكر أن آراء المراقبين اتجهت إلى استنتاج إصابة كاسترو بالسرطان، ولكن السلطات الكوبية نفت ذلك. وقد جاءت الإشارة الأولى إلى إمكانية تنحى كاسترو في خطاب أذيع بالتلفزيون في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، ذكر فيه أن من واجبه عدم التمسك بالحكم أو الوقوف في طريق جيل آخر. وما لبثت التوقعات أن أصبحت حقيقة حين أعلن في ١٩ فبراير ٢٠٠٨ عن أنه لا يتطلع ولا يقبل الاستمرار في منصب الرئيس ومنصب القائد العام للقوات المسلحة في ظل ظروفه الصحية.

قام البرلمان بانتخاب راؤول كاسترو رئيسا بالإجماع خلفا لأخيه فيديل في ٢٤ فبراير ٢٠٠٨. ولم يكن اختيار راؤول مفاجأة، حيث إنه نائب الرئيس وقد تولى مهمة أثناء مرضه، بالإضافة إلى أنه يشغل منصب وزير الدفاع، واشتهر عنه سيطرته على القوات المسلحة بقبضة من حديد. بالإضافة إلى ذلك، فقد مهد له فيديل كاسترو منذ سنوات، حيث سبق أن ذكر في ٢٠٠١ "أن راؤول هو بلا شك الرفيق الذي يملك أكبر سلطة بعدى ويملك الخبرة الأفضل وكل المؤهلات لخلافتي".

وقد جاء وداع فيديل كاسترو إلى شعبه في كلمة مؤثرة نشرها في جريدة "جران ما"، وجاء بها: "ستكون خيانة لضميري أن أقبل مسئولية تحتاج إلى قدرة على الحركة والعمل أكثر مما أستطيع عطاء جسمانيا. إن رغبتى الوحيدة الآن هي أن استمر في القتال كجندي في معركة الأفكار، ولسوف استمر في الكتابة تحت عنوان "آراء الرفيق فيديل"، أملا أن يتم الاستماع إلى صوتي".

أما رد فعل راؤول، عند قبوله منصب الرئيس في البرلمان، فقد كان ذا مغزى سياسى ومعنوى، حيث ذكر أن فيديل سيبقى القائد الأعلى للثورة وأن فيديل هو فيديل ولا بديل له. هذا، وقد حيا البرلمان فيديل في تلك الجلسة بصورة عاطفية مشبوبة.

ورغم أن نظرة راؤول لا تختلف عن نظرة فيديل للولايات المتحدة، إلا أنه - في أحد تصريحاته عام ٢٠٠١ - عبر عن الرغبة في تطبيع العلاقات مع العدو. كما أدلى راؤول بتصريح في ديسمبر ٢٠٠٧، جاء به أنه لكي يبقى الحزب الشيوعي الحزب الوحيد، فيتوجب أن يكون ديمقراطيا إلى أبعد الحدود.

وفي الوقت نفسه، تشير تصريحات راؤول الصابغة الى انه يستلهم التحريتين الصينية والفيتنامية

وقد ذكر راؤول ان اولويته الاولى هي تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كما اوضح انه يريد ان يكون النظام الكوري اكثر مرونة وفاعلية. ولكنه أكد ان القرارات الرئيسية سيحدد راي فيديل فيها وقد عين راؤول احد اقطاب الحرس القديم وقادة الثورة خوسيه رامون مانشادو نائبا اول للرئيس

ومن المفرد ان يعتمد راؤول الى التخفيف من قيود الاقتصاد الموجه ذي الصيغة الاشتراكية الحامدة والاتجاه التدريجي الى انشاء اساليب اقتصادية مرنة واكثر انفتاحا لرفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية ولعل التجربة الصينية الناجحة في انجاز اقتصاديات السوق بضوابط معينة، والتي أثبتت نجاحها، يذكر ان نكور مصد اعين راؤول في محاولته لإنهاء الاقتصاد الكوري

اد وصفا في الاعتبار ان المرحلة التي كانت تقوم فيها كوريا بحاربة تصدير الثورة الماركسية ومساعدة الحركات الثورية في عدد من الدول الافريقية واللاتينية قد انتهت بحكم اعتبارات محتثة كثيرة. وادا ضمنا الى ذلك ان الحرب الباردة قد انتهت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء وجوده في كوريا، وفي ضوء صعود قيادة جديدة بعد القيادة التاريخية لمدة ٤٩ عاما للرئيس كاسترو - فالتفكير، انه رغم وجود اكثر من نصير لكوريا الآن في الفترة اللاتينية، وعلى رأسهم الرئيس اوجو تشافيز في مريلا، فانه رغم ذلك قد تكون هناك فرصة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة التي تبنى حساباتها المستقبلية على ما بعد انتهاء حكم ال كاسترو في كوريا، باعتبار ان قادة الثورة الكورية من الجيل الاول أصبحوا الآن يقاربون الثمانين عاما

نحتر الإشارة إلى ان رد الفعل الأمريكي الرسمي على تنحي كاسترو جاء معتدلا، حيث أعلن الرئيس بوش ان الولايات المتحدة

على استعداد لمساعدة شعب كوريا للاستمتاع بحرية اما الشمعيا نور مارا اوباما، احد المتنافسين على ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، فقد صرح بان تنحي كاسترو يجب ان يضع نهاية لعهد الظلم في تاريخ كوريا، وان هذا التنحي هو الخطوة الأساسية الاولى وان كانت غير كافية اما السيناتور هيلاري كلينتون، فقد عكفت بان على القيادة الجديدة مواجعة اغتيال حاسم بالقيام بخطوة تاريخية لإنهاء كوريا الى جماعة الدول الديمقراطية ولم تسجل تصريحات للمرشحين الجمهوريين حتى تاريخ كتابة هذا المقال

ويجب الاستعداد من تقديراتنا، اذا قام الرئيس راؤول بانه خطوات طموحة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، يتم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان يمثل حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه كوريا، حيث اصبح بلا معنى في المرحلة الحالية التي أصبحت خالية من أية استغفارات ذات قيمة للولايات المتحدة

وعلى الرغم من ان راؤول لا يتمتع بنفس قدر شعبية فيديل الذي يعتبره الشعب رمزا للصمود الملحمي ضد اكر قوة في العالم، وبلنه داود الذي يتصدى لحبروت حوليات الأمريكي وأنه يفتقد الجاذبية الشخصية والكاريزما التي يتمتع بها فيديل، اضافة لعدم اجابته الخطابية، فتشير التقديرات إلى ان التأييد الشعبي المبدئي لراؤول يمكن ان يتدعم اذا ما استطاع المصري قدما بالاصلاحات التي اشار اليها اما اذا فشل راؤول في تحسين اوضاع الكوبيين، فان الحكم الاشتراكي السيوغي في كوريا يمكن ان يصل الى نهايته بانتهاء اسطورة الاحوير كاسترو، مثلما اقل نجم زميلهما ومعمود الصامير اللاتينية والكوبية ارستو شى جيفارا، الذي قتل في بوليفيا في اثناء قيادته لحركة تمرد ضد النظام هناك، ولم تعد ابعاعاته المكرية قائمة بنفس التوهج على الساحة اللاتينية

"الأزمة المالية والاقتصاد العالمى"

نزيرة الأندلى

القومى، بل وتصديرها إلى الصعيد العالمى. وأبرز الأمثلة فى هذا الصدد الاجراءات المتخذة من جانب بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى للخروج من وطأة الأزمة العقارية وتوابعها المصرفية فقد أدى توالى الإجراءات وحقق الاقتصاد بما يقترب من ٤٣٠ مليار دولار، بالإضافة إلى صفقة الإنعاش المعلنة من جانب الكونجرس، إلى رد فعل ايجابى محدّد سرعان ما تبخر وبدأت دورة أزمة الثقة فى البورصة والعملية الأمريكية من جديد. لقد ترتب على التصريحات التى أدلى بها محافظ البنك الفيدرالى "بن برنانك"، مطالباً فيها البنوك بضرورة إعانة المقترضين وإلغاء جزء من الديون العقارية، انخفاض حاد فى الأسهم الأمريكية، مما أثر بالتالى على الأسواق العالمية الأخرى. والوضع نفسه ينطبق على التصريحات التى أدلى بها المستثمر الملياردير "وارن بيفيت"، التى أعرب فيها عن رأيه بأن الاقتصاد الأمريكى فى حالة ركود، وأن الدولار سيعانى مزيداً من الضعف والانخفاض، فقد أدت إلى مزيد من الضعف فى قيمة الدولار.

لقد كانت بداية الحلقة تداعيات فى السوق العقارية الأمريكية، تمثلت توابعها المالية فى الهزة التى تعرضت لها العديد من البنوك الاستثمارية وأسواق المال العالمية والانخفاض الحاد فى قيمة الدولار. ترتب على كل ذلك حدوث خلخلة فى توازن القوى الاقتصادية على الصعيد العالمى، وإعادة ترتيب المقاعد حول مائدة الثروة، فى ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والذهب، وتراكم الفوائض المالية التجارية والبتروولية عند البعض، فى مواجهة أرقام متزايدة للعجز المالى والتجارى لدى آخرين.

ولابد أن نشير إلى الأثر السلبى للعملة فى سرعة انتقال هذه الأزمة المالية من دولة لأخرى، متجاوزة فى ذلك حدود التأثير الفعال لمجموعة الدول السبع الكبرى، حيث انحسر نفوذ رؤساء بنوكها المركزية فى إدارة حركة التدفقات المالية وتقلبات أسعار الصرف العالمية. بل إن التصريحات والإجراءات، التى اتخذت لمواجهة المشكلة فى أحد القطاعات، قد أدت إلى تعقيد المشكلة على الصعيد

شهد
الاقتصاد العالمى
مجموعة من
التطورات
والمنعطفات الحادة
منذ عدة أشهر
مضت، ولا تزال
انعكاساتها
والنتائج المترتبة
عليها قائمة حتى
الآن، بل إن البعض
منها يزداد حدة
وعمقا.

أما النقطة التالية الجديدة بالملاحظة، فهي التغيرات التي طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية في العالم فمع التسليم بأن الولايات المتحدة لا تزال في المقدمة اقتصادياً، تليها اليابان وما تمثله منطقة "اليورو" - أو الاتحاد الأوروبي بحصة عامة - من ثقل اقتصادي يعتد به، إلا أن الأوزان النسبية لكل منها على الصعيد العالمي لم يعد قائماً كما كان، وانخفضت نسبة الاعتماد المطلق على الطلب الأمريكي من صادرات العالم لإنعاش الاقتصاد الدولي، بسبب تعاظم الطلب المحلي في الدول الصناعية الجديدة، وبخاصة في القارة الآسيوية.

إن إنتاج هذه الدول أصبح مدفوعاً بارتفاع معدلات نموها وتحسن مستوى معيشة أفرادها، ناهيك عن الزيادة السكانية لتصبح أكبر سوق استهلاكية في العالم. من ناحية أخرى، فقد انكشبت الأهمية النسبية التي تمثلها الصادرات الأمريكية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي. ومن ثم، فإن الاعتماد على مقولة إن انخفاض "الدولار الأمريكي" سيؤدي إلى إنعاش الصادرات لا ينطبق بالصورة النمطية التقليدية، لأنها لا تشكل سوى نسبة ١٢٪ من هذا الناتج المحلي الإجمالي، وأثرها في زيادة الإنفاق الاستهلاكي لا يمثل نسبة ضخمة، بل إن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مرهون بزيادة طلب الدول الصناعية الجديدة عليه.

في إطار "العولة" والتغيرات التي طرأت على الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية في العالم، يكون تناولنا للتطورات الأخيرة، وفي القلب منها "الأزمة المالية" التي بدأت في الولايات المتحدة، وانتقلت منها إلى العديد من الدول الأخرى، وتزايد نقاط التماس والحساسية الاقتصادية الناجمة عن اختلاف الأوزان النسبية في الاقتصاد العالمي.

فقاعة العقارات:

كانت "الفقاعة العقارية" الأمريكية هي نقطة البداية للأزمة، وقد جاءت تطوراتها على النسق نفسه الذي شهدته اليابان خلال عقد التسعينيات، الذي اصطلح على تسميته "بالعقد المفقود". وبدأت الأزمة العقارية - التي تعد السابعة منذ عام ١٩٦٠ - نتيجة التوسع في الإقراض العقاري من خلال قروض مصرفية يتم تمويلها عبر سندات مضمونة بهذه العقارات، ويتم التأمين على هذه السندات، وبالتالي القروض، من جانب شركات تأمين عملاقة ذات جدارة ائتمانية مرتفعة لاتقل عن AAA. وقد شملت الأزمة مليوني رهن عقاري تبلغ قيمتها ٣٥٠ مليار دولار بسعر فائدة مرتفعة حتى ٢٠١٠.

وقد ترجمت الأزمة العقارية الأمريكية في عدة مظاهر، أبرزها تباين قيمة القروض الممنوحة لقيمة الملكيات أو العقارات المرهونة، نتيجة انخفاض أسعارها، وتزايد حالات العجز عن السداد وبالتالي نزاع الملكيات. وقد ارتبط أطراف الأزمة فيما بينهم في حلقة "مفرغة". لقد أدت أزمة القروض إلى زيادة الديون المعومة لدى البنوك، نتيجة التوسع في الإقراض أو الاستثمار

في السندات المسولة لهذا الإقراض، وبالتالي زادت الديون المعومة لدى شركات التأمين الضامنة لها، مما انعكس على قيمة الدولار في الأسواق العالمية، وكذلك أسعار الأسهم، وبخاصة أسهم البنوك والشركات المتورطة في الأزمة العقارية. ويكفي أن نشير إلى أن شركات التأمين ضامنة لسندات تبلغ قيمتها ١٢,٤ ألف مليار دولار، وأن أحد البنوك الرئيسية المتأثرة بهذه الأزمة، وهي مجموعة سيتي جروب - التي شطبت ١٨ ملياراً من الدولارات وعانت من خسائر مالية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ - بلغت خسائرها ٩,٨٢ مليار دولار، كما تتوقع خسائر إضافية في الربع الأول من العام الحالي (٢٠٠٨) تبلغ ١٢ مليار دولار. وقد انخفضت أسهم هذه المجموعة إلى أدنى مستوى لها على مدى عقد كامل في مارس ٢٠٠٨.

وحتى تتضح لنا الصورة الكاملة للآثار المترتبة على الأزمة العقارية، يكفي أن نشير إلى أن ثروات العائلات الأمريكية انخفضت بـ ٣٤٧ مليار دولار خلال الربع الأخير من العام الماضي نتيجة انخفاض أسعار العقارات والأسهم والأوراق المالية. أدى ذلك إلى انخفاض إنفاق هذه العائلات، خاصة بعد اتباع البنوك لسياسة ائتمانية متشددة تقلل من فرص الإقراض، وانتهاج الشركات سياسة تقشفية في مجال الاستثمار، واللجوء إلى خفض أعداد متزايدة من العمالة. وإذا علمنا أن إنفاق الأسر الأمريكية يشكل نسبة ٧١٪ من إجمالي الناتج المحلي، فستتضح لنا أبعاد الحلقة المفرغة المترتبة على الأزمة العقارية الأمريكية، التي دفعت بأرقام البطالة في شهر فبراير ٢٠٠٨ إلى أعلى مستوياتها في غضون خمسة أعوام، حيث تم الاستغناء عن ٦٣ ألف وظيفة.

وبالانتقال إلى السياسات المتخذة لمواجهة الأزمة وأثارها المترتبة، سوف نجد أن محافظ البنك الفيدرالي "بن برنانك" لجأ إلى سياسة خفض المتتالي لأسعار الفائدة، مما عمق من ضعف قيمة الدولار في الأسواق العالمية، وتحديداً في مواجهة اليورو والين. تبع ذلك إعلان الرئيس بوش عن صفقة الإنعاش التي دعمها الكونجرس الأمريكي، ثم الحقن المتتالي لكميات ضخمة من الأموال من جانب الفيدرالي الأمريكي للبنوك بأسعار فائدة منخفضة. وقد شهد شهر مارس ٢٠٠٨ ضخ الفيدرالي الأمريكي مائتي مليار دولار في السابع منه، ثم ٢٣٠ مليار دولار أخرى في الحادي عشر من الشهر نفسه، في إطار جهود أمريكية وأوروبية مشتركة. ويعكس ذلك تزايد القلق من انخفاض قيمة الدولار واتجاه الاقتصاد إلى الركود، حيث لم تفلح صفقة الرئيس بوش ولا الاتفاقيات الأمريكية - الأوروبية في مجال مقايضة الدولار باليورو التي أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٧ في الخروج من عنق الزجاجة للأزمة العقارية.

التداعيات العالمية للأزمة:

بالانتقال من "الجزء" إلى "الكل"، سوف نجد أن الإجراءات المتخذة على الصعيد الأمريكي لم تنفذ الاقتصاد بالصورة المتوقعة، ولكنها أدت إلى تداعيات سلبية على الصعيد العالمي.

ومن وجهة النظر الأمريكية الأوروبية، تزايدت مخاطر فقدان القيادة والسيادة فى الاقتصاد العالمى.

فمن المعروف أن التخفيض المتتالى لأسعار الفائدة الأمريكية كان الهدف منه تقليل عبء المديونية العقارية المتراكمة. إلا أن الإجراء نفسه أدى لتدهور قيمة الدولار، وتدافع الاستثمارات الأمريكية والعالمية إلى النفط الخام والذهب كمخزن للقيم وقت الأزمات المالية، خاصة أن البورصة الأمريكية والعالمية شهدت تقلبات حادة نتيجة خسائر البنوك الأمريكية والأوروبية. وقد شكلت هذه التطورات مراكز ضغط اضافى على الاقتصاد الأمريكى وجعلت الاجراءات الانعاشية والتدعيمية تفقد مفعولها، بعد فترة محدودة ويتلاشى تأثيرها.

إن السبب الموضوعى لعمق الأزمة العقارية الأمريكية وطبيعتها المفرغة، على الصعيد العالمى، يكمن فى العجز الأمريكى المتراكم، سواء فى الميزان التجارى أو ميزان حساب المعاملات الجارية، بينما تزخر العديد من الدول الآسيوية - وعلى رأسها الصين بالاضافة إلى الدول الخليجية - بتراكم فى الفوائض المالية التجارية والبترو دولارية. وتبحث الأخيرة عن أفضل فرص استثمارية خارج نطاق اقتصاداتها، سواء كان فى شكل مزيد من "الدولارات" أو الاستثمارات فى الأوراق المالية الأمريكية كأذون الخزانة، أو العقارات. ولكن قرارات خفض سعر الفائدة وانكماش سعر صرف الدولار تؤدى إلى انكماش القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات. وبالتالي يدفع بالكثير من حائزى هذه الفوائض إلى إعادة النظر فى ترتيب أولوياتها الاستثمارية والتخلص من المشكوك فيها لصالح المضاربات السلعية على البترول والذهب والسلع الأولية بصفة عامة.

وقد كانت وجهة النظر الأمريكية تنصرف إلى أن سياسات النقدية مخاطرة محسوبة، لن تمتد إلى ركود عالمى نظراً لثقل الاقتصادات الآسيوية وارتفاع معدلات نموها. إلا أن النفط نفسها أغفلت ما سوف يترتب على هذه السياسة من تعميق حدة بطء النمو الاقتصادى الأمريكى واندفاعه إلى الركود فى مجموعة من المؤشرات السلبية، بما يضعف القوة النسبية لهذا الاقتصاد على الصعيد العالمى.

وقد تجلت بصورة واضحة الحساسيات السياسية، التى نجمت عن الفوائض المالية المتراكمة والعجز المالى الأمريكى، فى الجدل الدائر حول صناديق الثروات السيادية، التى تضم روسيا والنرويج بالاضافة إلى الصين ودول الخليج. لقد قدمت صناديق الثروة المملوكة للصين ودول الخليج دعماً للبنوك الأمريكىة المتعثرة، مثال مورجان ستانلى، وسيتى جروب، وميريل لانشر، من اندلاع الأزمة العقارية والخسائر المالية التى منيت بها هذه البنوك.

لكن الدوائر الأمريكية والأوروبية نظرت بعين الانتقاد، إن لم يكن بالعدائية، لهذه الصناديق السيادية وقراراتها الاستثمارية فى مجال تقديم القروض والاستحواذ على جزء من حصص الشركات العالمية المتعثرة. وقد تقاست بذلك أنه لولا الأزمة العقارية التى تفجرت على الأراضى الأمريكية وما أدت إليه من إجراءات مواجهة متأخرة وغير متواصلة، ولولا العولة التى رفعت راياتها "واشنطن"، والسياسات النقدية المترددة التى أنتجت، لما كان يحدث هذا الانكماش النسبى فى الدور والعملة الأمريكية لصالح الدول الصناعية الجديدة ذات الفوائض التجارية، متضامنة فى ذلك مع الفوائض البترو دولارية.

سنة عقود على نشأة إسرائيل .. ماضيات السياسة والأمن والديموقراطية

إشراف: د. عماد جاد

- ☐ ماذا بقي من الص هـ ي و ن ي ة؟
- ☐ "قوة إسرائيل" بين نظريات الأمن ونتائج الحروب
- ☐ إشكالية الجغرافيا والديموقراطية في إسرائيل
- ☐ تطور النظام السياسي في إسرائيل .. النشأة والإشكاليات
- ☐ البعد الديموقراطي في القرار السياسي الإسرائيلي
- ☐ رؤى إسرائيل ة ل م ل ي ة الت س وية
- ☐ مسيرة العلم والتكنولوجيا في إسرائيل

سنة عقود على نشأة إسرائيل .. مفصلات السياسة والأمن والديمقراطية

تقديم

فى الرابع عشر من مايو القادم (٢٠٠٨)، تحتفل إسرائيل بالذكرى الستين على قيامها. ففى مثل هذا اليوم منذ ستين عاما، أعلن قادة المنظمات الصهيونية إقامة الدولة. ولأنها قبلت بقرار التقسيم بعد رفض العرب له (القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧)، دخلت الدولة الوليدة الأمم المتحدة وتمتعت بعضوية المنظمة الدولية. وإثر الحرب التى اندلعت بين إسرائيل والجيوش العربية، توسعت إسرائيل وسيطرت على نصف المساحة التى خصصها قرار التقسيم للدولة الفلسطينية. ومع توقيع اتفاقيات الهدنة، باتت إسرائيل تسيطر على نحو ٧٨٪ من مساحة فلسطين، ولم يتبق للفلسطينيين سوى ٢٢٪، فى حين خصص لها قرار التقسيم ٤٦٪. وقد احتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين فى حرب يونيو ١٩٦٧.

نجحت النخبة الإسرائيلية فى إقامة نظام سياسى ديمقراطى. صحيح أنها ديمقراطية منقوصة بالمعايير الغربية، حيث إنها ديمقراطية دينية (لليهود) وعرقية (ليهود الغرب)، إلا أنها - ووفق مؤشرات محددة - تعد دولة ديمقراطية من زاوية تعدد الأحزاب، وحرية نشأة الأحزاب، والانتخابات الدورية، وتداول السلطة... إلخ. كما تطور الاقتصاد الإسرائيلى كثيرا، وباتت إسرائيل - وفق مؤشرات اقتصادية - دولة غنية متقدمة. ومن الناحية العسكرية، تعد إسرائيل أقوى دولة فى المنطقة، سواء لاعتبارات امتلاكها صناعات عسكرية متطورة، أو لاعتبارات الضمان الأمريكى المتواصل لتفوق إسرائيل النوعى على كافة الدول العربية. ومن ناحية التطور العلمى والتكنولوجى، تقف إسرائيل مع الدول المتقدمة فى هذا الميدان.

لا يعنى ذلك أن إسرائيل دولة عظمى أو أنها خالية من أمراض دول المنطقة، فيكفى أن نشير إلى أنها دولة دينية تعرف نفسها على أنها دولة يهودية، وهو أمر يتصادم وجوهرا الديمقراطية. وإذا كانت دول غيرها فى المنطقة تعرف نفسها بصفات إنسانية، فهى دول غير ديمقراطية. أيضا، هناك عشرات المشاكل الاجتماعية والثقافية التى تمسك بتلابيب الدولة الإسرائيلية وتقسّم المجتمع الإسرائيلى إلى أعراق وشرائخ.

ما نود تأكيده أن إسرائيل دولة كغيرها من الدول، نشأت قبل ستة عقود، وهى فترة قصيرة للغاية فى عمر الدول. ورغم ذلك، تمكنت فى هذه الفترة القصيرة من تدعيم أركان الدولة، ونجحت فى نسج شبكة واسعة من الروابط مع دول العالم المختلفة، واختترقت مناطق التأييد والتعاطف مع القضايا العربية، بل وتغلغلت إلى دول إسلامية فى مرحلة مبكرة (تركيا) ومتأخرة (باكستان).

ولأن كل ما يتعلق بإسرائيل فى العالم العربى يخضع للمزايدة والمبالغة الشديدة، سواء بالتهويل أو التهويل، حيث يتعامل معها البعض على أنها "أسطورة" وجيشها لا يقهر، ويتعامل البعض الآخر معها على أنها "أهون من بيت عنكبوت"، يحاول هذا الملف تقديم صورة واقعية لإسرائيل، باعتبارها دولة وجدت فى المنطقة من ستة عقود، تقيم علاقات سلام مع دول عربية (مصر، الأردن، موريتانيا)، ولا تزال رسميا فى حالة حرب مع دول عربية أخرى (سوريا، لبنان) وترفض باقى الدول العربية الاعتراف بها. والسياسة الدولية تقدم هذا الملف للقارئ العربى، مساهمة منها فى تقديم صورة واقعية لإسرائيل فى الذكرى الستين لقيامها، وذلك إيماننا منا بقيمة العلم والمعرفة.



السياسة الدولية

د. عماد جاد

إسرائيل كدولة يهودية، أم أن يهودية الدولة مهددة بسبب تراجع موجات هجرة اليهود من العالم من ناحية، وعمل الزيادة الطبيعية لمصلحة غير اليهود - الفلسطينيين - من ناحية أخرى؟ إضافة إلى ذلك، فقد يترتب على عملية التسوية السياسية عودة لاجئين فلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، مقابل طموح إسرائيلي بنقل كتلة كبيرة من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية الوليدة في صفقة للتبادل السكاني، على غرار ما جرى بين تركيا واليونان.

تعريف المأزق على هذا النحو يعيد الحديث مجدداً عن طبيعة الحركة الصهيونية ومآلها. وقد طرح الموضوع على نحو جدي عقب انتخابات الكنيست الإسرائيلي السابع عشر التي جرت في السادس والعشرين من مارس ٢٠٠٦. حيث كتب جادى طاؤوف مقالاً في صحيفة معاريف في الثامن من مايو من العام نفسه بعنوان "الصهيونية تعود إلى هرتزل"، مؤكداً أن جوهر الرؤية الصهيونية لدى تيودور هرتزل يتلخص في أنه لكي يستطيع اليهودي أن يكون كسائر البشر، يحتاج إلى شعب ودولة، فإنه يحتاج إلى مكان واحد في العالم لا يكون اليهود فيه أقلية. وقد مثل هرتزل الصهيونية السياسية مقابل الصهيونية الدينية التي لا تتوقف عند حدود الدولة، بل تراها، أي الدولة، أداة في يد العناية الإلهية لإعداد إسرائيل للخلاص، ومن ثم فالهدف لا أن يكون شعب إسرائيل كسائر الشعوب، كما يرى هرتزل، بل أن يكون

من بين المطالب التي تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية، استعداداً لمؤتمر "أنابوليس"، أن تعترف السلطة الوطنية بإسرائيل كدولة يهودية، أو دولة الشعب اليهودي، وهو الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني، مؤكداً أن منظمة التحرير تبادلت الاعتراف مع إسرائيل، ومن ثم لا يوجد مبرر لإعادة الاعتراف من قبل الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وقد أثار هذا المطالب تساؤلات في إسرائيل، حيث طرح بعض الكتاب والمحللين هناك تساؤلات عن مغزى أن تطلب الحكومة الإسرائيلية من السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بيهودية الدولة، في حين أن الدولة ذاتها تعرف نفسها على أنها دولة يهودية ديمقراطية، وهل تطلب الدول من الخصوم أو الأصدقاء الاعتراف بتعريفها لنفسها، أم أن مسألة تعريف الدولة لذاتها أمر يخصها، بصرف النظر عما يحتويه التعريف ذاته من تناقضات؟ فإسرائيل في نظر قطاع رئيسي من الدارسين هناك ليست بدولة ديمقراطية وفق التعريف الغربي للمفهوم، بل إن ديمقراطيتها مقصورة على اليهود، والغربيين منهم، ولذلك يعرفون الديمقراطية الإسرائيلية بأنها ديمقراطية دينية - لليهود - وعرقية - أي لليهود الغرب.

والحقيقة أن المطالب الإسرائيلي الأخير يعكس المأزق الجوهري الذي تعانيه إسرائيل بعد مرور ستة عقود على قيامها بقرار من الأمم المتحدة، وهو هاجس طبيعة الدولة: هل ستستمر

(٥) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية".

كثيرون في مسألة التفوق والتميز اليهودي على سائر الأمم البشرية، فكتب أحاد هعام "من الطبيعي أن يسلم الإنسان بحقيقة وجود درجات كثيرة في سلم الخليقة، والتي يتقدم جميعا الجنس اليهودي".

الثانية: ابدية معاداة السامية، فمادام هناك يهود وغير يهود فسوف يتعرض اليهود للاضطهاد والظلم لكونهم يهودا. وحرم زفي هيرتش كاليشر، في كتابه "البحث عن صهيون"، "كراهية اليهود واحتقارهم شعور أصيل في النفس البشرية ومعاداة السامية لا يمكن أن تزول، مادامنا - اليهود - لاهنا وطنا قوميا خاصا بنا". أما تيودور هرتزل، فقد كان أكثر وضوحا في التوظيف السياسي لفكرة معاداة السامية، حيث كتب يقول "يجب على اليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاداة السامية لصالحهم".

ومن ثم، فإن الحركة الصهيونية كانت المحرك الأساسي وراء إضفاء صفة القومية على اليهود واعتبارهم عرقا نقيا لا يذبل. يحافظ على نقائه هذا، ومن ثم فقد عارضت الحركة انتماء اليهود في أوطانهم الأصلية، وروجت لفكرة أن اليهود لا يمكن أن يحافظوا على نقائهم هذا إلا بالهجرة إلى فلسطين "أرض الموعد" ونجح هرتزل في تحويل آماني العودة اليهودية من هدف ديني إلى سياسي، حيث صاغ هرتزل أفكاره هذه في كتيب نشره بالألمانية بعنوان "دولة اليهود" عام ١٨٩٦، وفي العام التالي نشر أول حركة يهودية عالمية، ممثلة في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل)، حيث تضمن برنامج المؤتمر مبدأ تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والحصول على اعتراف دولي بشرعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وإنشاء منظمة دائمة توحد كل يهود العالم بهدف خدمة القضية اليهودية. وعلى الرغم من أن معظم قادة الحركة الصهيونية كانوا من العلمانيين وبعضهم كان ملحدًا، إلا أنهم جميعا وظفوا فكرة العودة إلى أرض الميعاد واستخدموا لها ومفردات دينية في دفع اليهود وحفزهم على الهجرة إلى فلسطين، ثم إسرائيل عند إعلان الدولة، ثم في الفترة التي تراجعت فيها موجات الهجرة اليهودية من الشتات. فمن جانبه قال ديفيد بن جوريون - أول رئيس وزراء لإسرائيل - في يوليو ١٩٤٩ "إن من واجب يهود العالم أن يعودوا إلى وطنهم الأول إن هدفنا الآن ينحصر في حث جميع يهود العالم على العودة إلى إسرائيل". وعاد في أواخر عام ١٩٦٠ ليؤكد عدم استقامة بقاء اليهودي خارج إسرائيل مع ديانتهم اليهودية، قائلا "إن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل كفار ويتعرضون لنقض الفرائض اليهودية كل يوم". وفي كلمة له أمام الكنيست، قال بن جوريون بالهجرة الجماعية، أمكن إنشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها يمكن أن تصمد. أما جولدا مائير، فقد كانت أكثر وضوحا في القول "لا جدوى لدولة إسرائيل دون شعب يهودي مرتبط بها، كيف يكون لنا دولة بدون هجرة". ولخص أحد مسئولى الوكالة

شعبا مقدسا مع إله حتى مركزه القدس والهيكل داخلها. ومقولة إن هرتزل انتصر في الانتخابات الأخيرة جاءت تطبيقا على تقدم تيار الوسط الذي يدعو إلى "دولة يهودية ديمقراطية"، دون علاقة لذلك بالضالاص التام. فالفكرة التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون بالانسحاب من قطاع غزة جاءت في سياق الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية أو ذات أغلبية يهودية، وهو ما يمثل قلب الفكرة الصهيونية، كما حددها جابوتنسكي، وكما بلورها هرتزل. وعندما بلور شارون خطته للانسحاب من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، فقد انطلق من الفكرة نفسها وللهدف نفسه. وعندما تبني خليفته إيهود أولمرت الفكرة نفسها، فقد تبناها إيمانًا بالهدف نفسه على النحو الذي جاء في كلمته أمام مؤتمر هرتزليا السادس حول "ميزان المنفعة والأمن القومي الإسرائيلي" الذي عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يناير ٢٠٠٦، على النحو الذي سيرد ذكره.

والحركة الصهيونية هي أيديولوجية سياسية نشأت في القرن التاسع عشر بهدف إعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبارها أرض الميعاد كوسيلة لحل المشكلة أو المسألة اليهودية. وقد بدأت الحركة مع كتابات موسى هيس (١٨١٢-١٨٧٥) وتحديدًا كتابه "روما - نسي" عام ١٨٦٢، الذي دعا فيه إلى بعث القومية اليهودية في القدس بعد تحريرها. وجاءت نقطة التحول الجوهرية في تطور الفكرة الصهيونية وتحولها إلى حركة سياسية مع تيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤) الذي حدد الهدف الرئيسي للحركة في عودة اليهود إلى فلسطين. وقد استند جوهر رؤية الحركة الصهيونية على ما سماه المشكلة اليهودية، وهي المشكلة التي ترجع إلى تردى أوضاع اليهود في المجتمعات الغربية لأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية، حولتها الحركة إلى عوامل ميتافيزيقية تتعلق بالطابع الوجودي لليهود. فمادام هناك يهود وغير يهود، فسوف تستمر المشكلة متجاوزة الزمان والمكان. ومن ثم، فالمشكلة لدى الحركة الصهيونية ترتبط بوجود اليهود أنفسهم في عالم لا ينتمون إليه، ولا ينبغي عليهم الذوبان فيه، وليس هناك من حل للمشكلة اليهودية سوى عودة اليهود إلى فلسطين، أرض الميعاد، وإقامة دولتهم اليهودية النقية، حيث يستطيع الشعب اليهودي ممارسة حياته اليهودية الحقيقية.

وقد استندت الحركة الصهيونية على دعامتين فكريتين أساسيتين:

الأولى: الاعتقاد بفكرة النقاء العنصري لليهود، أي أنهم كجماعة لم يتعرضوا لما تعرض له غيرهم من تداخل بين السلالات والأعراق المختلفة. وفي هذا السياق، قال موسى هيس - في كتاب "روما والقدس الصادر عام ١٨٦٢ - "الجنس اليهودي من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود، لأن الجنس اليهودي حفظ صفاءه عبر القرون". كما أكد هرتزل أن "اليهود يكونون جماعة بيولوجية مميزة" وفصل

للصهيونية. وأوضح عالم الاجتماع أورى رام - فى مؤتمر عقد بجامعة حيفا عام ١٩٩٤ حول "تاريخ الصهيونية بين الحلم والمراجعة" - أن ما بعد الصهيونية هو انتقال من وعى تاريخى احتكارى إلى وعى تعددى. فالصهيونية، كثقافة سياسية، دعت إلى التجند لمهام حركية وسياسية، كما أوجبت اعتبار الصهيونية جزءاً من الهوية الشخصية. ويتمثل جوهر ما بعد الصهيونية فى تأكيد أنه نظراً لأن اليهود وصلوا إلى نجاح ملحوظ من خلال الدولة اليهودية، وهم فى اتجاه المصالحة والسلام، فإنه بالإمكان التحدث عما بعد الصهيونية، وراوا أن ما بعد الصهيونية لا يعنى اللاصهيونية. وإذا كانت الصهيونية علاجاً لنوع من المرض، فإنه بالإمكان الآن - وإلى حد معين - تخفيف كمية وحدة العلاج. وتتمثل إحدى الطرق فى إزالة رفض المنفى أو منع شرعية محدودة على الأقل للمنفى عبر زيادة انفتاح المجتمع الإسرائيلى على ثقافة المنفى، وكذلك المبادرة إلى مشروعات مشتركة بين إسرائيل والمنفى، ليس فقط فى إسرائيل، بل حتى تجاه العالم كمشروع مساواة ومشاركة متساوية الأضلاع.

وقد تعرض رموز هذا التيار، أمثال بنى موريس وإيلان بابيه، لهجوم شديد واتهامات واسعة النطاق دفعت العديد منهم، وتحديداً بنى موريس، إلى مراجعة مواقفه والتراجع عن جوهر مقولات تيار ما بعد الصهيونية. وبمرور الوقت، تراجع هذا التيار نتيجة تعثر عملية التسوية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ وفى هذا السياق، يقول توم سجييف لقد أرغمنا الانتفاضة على العودة إلى داخل نواتنا الصهيونية .. الإرهاب الفلسطينى يعيدنا إلى الرحم الصهيونية، فكل الانفتاح الذى لاحظت حصوله عقب توقيع اتفاقيات أوسلو لم يبرهن على نفسه حتى الآن". وأضاف "الشيء الذى تصدر اهتمام تيار ما بعد الصهيونية كان الجدل حول الكيفية التى يمكن أن تكون فيها الدولة يهودية وديمقراطية. اليوم لم يعد هناك من يأنه بهذا الموضوع .. فنحن نشعر - كما يذيل إلى - بأننا نحارب ونصارع دفاعاً عن حياتنا، وهذا بسبب العرب". وتذهب الدراسة إلى أن الصهيونية سوف تستمر، لأنها لا تكتفى بالعودة إلى صهيون (أرض إسرائيل) بالمعنى الرسولى أو الدينى، فقد جرى إرساء مكونات واضحة: الكيان الجماعى، وإرساء المكانة الإقليمية واللغة العبرية. فالصهيونية حددت، كنسأس، اليهودية: هى كيان قومى ذو خصوصية اجتماعية وثقافية وروحية، تبلورت فى عملية تاريخية، وبذلك فهى صادرت الهوية اليهودية من مجال التفويض الدينى المطلق، ووضعت الدين كنسأس ثقافى روحى. وترى الدراسة أيضاً أن الصهيونية افترضت أن التكتل القومى للشعب اليهودى المبعثر سوف يتحقق فى عملية تدرجية طويلة وربما لا نهاية لها، تتمثل فى الاستيطان فى أرض إسرائيل. كما أولت الصهيونية أيضاً أهمية عليا للتربية القومية، كقائد للثقافة اليهودية للفرد، وكسند أمام اندماج الكثيرين.

اليهودية جوهر الفكرة الصهيونية فى مسألة الهجرة بالقول: إذا نصب ينبوع الهجرة، فلن نستطيع الحفاظ على الدولة، حتى وإن عقدنا تحالفاً سلمياً مع كل جيراننا، إن المحيط العربى سيبتلعنا دون أن يترك لنا أى أثر.

من هنا، يمكن القول إن الحركة الصهيونية التى نجحت فى إقامة الدولة عبر تدفق موجات الهجرة اليهودية من "الشتات"، بدأت بمرور الوقت تعاني مشاكل جمّة، أبرزها تراجع موجات الهجرة اليهودية نتيجة "نضوب" الوجود اليهودى فى كثير من دول شرق ووسط أوروبا، واندماج اليهود فى عدد من المجتمعات الغربية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تعد فكرة معاداة السامية تجدى فى جذب المزيد من اليهود. وأدى بدء عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين إلى طرح تساؤلات حول انتهاء دور الحركة الصهيونية أو ما اصطلح على تسميته بـ "ما بعد الصهيونية". ورأى البعض فى تراجع الصهيونية وتحلل الأسس التى استندت إليها مؤشرات واضحة على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، وهو ما دفع عدداً من القيادات السياسية اليمينية إلى طرح أفكار حول "التخلى عن أجزاء من أرض إسرائيل للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية".

ومن بين أبرز الدراسات التى تناولت هذه القضية بكافة أبعادها الدراسة التى أعدتها "لجنة كوهين" بعنوان "الصهيونية .. معالم واتجاهات"، وذلك ضمن مشروع استشراف مستقبل إسرائيل فى عام ٢٠٢٠، والذى ترجمه مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، وأصدره فى ستة مجلدات عام ٢٠٠٥، وقد جاءت الدراسة فى المجلد السادس ص ص ٣٩٥-٤١٥.

وقد عرّفت الدراسة الصهيونية باعتبارها محاولة لضمان استمرار وجود الشعب اليهودى بفعل عوامل موجودة فى الحاضر التاريخى وليس فقط بواسطة التقاليد التاريخية. ورأت أن عوامل الكينونة الصهيونية تتمثل فى الأرض، واللغة والسلطة السياسية. وعبر تشابك هذه العوامل، تظل الفكرة سارية المفعول، ومن ثم فإن أية تطورات تمر بها تقتضى إعادة صياغة من جديد وليس إلى مراجعة. وربما جاء هذا الاستخلاص كنوع من الرد على تيار "ما بعد الصهيونية"، وهو التيار الذى نشط عقب توقيع اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣، وذلك عندما حرر "أورى رام" من دائرة علوم السلوك بجامعة حيفا كتاباً بعنوان "المجتمع الإسرائيلى .. جوانب انتقادية". وانطلق هذا التيار من مقولة إن الصهيونية قد استنفدت نفسها أو حققت مهمتها بنجاح ملحوظ، ومن ثم فقد بدأت عملية مراجعة تاريخية لحقيقة ما جرى من المنظمات الصهيونية قبل وأثناء وبعد إعلان الدولة اليهودية، وتحديد ما ارتكبه المنظمات الصهيونية من جرائم وما مارسته الدولة الإسرائيلى من "عمليات إرهابية".

وقد مثل تيار ما بعد الصهيونية تحدياً واستفزازاً للحركة

تناقش الدراسة - التي أعدتها لجنة كوهين بعنوان "الصهيونية .. معالم واتجاهات - مشكلة الصهيونية في عالم اليوم، وترى أن هذه المشكلة تتمثل في انتقال مركز ثقل الحياة اليهودية في المنفى من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحقق لليهود تحرر أكثر مما كان متوقعا، تحقق التحرر في كينونة يهود الغرب وبخاصة يهود الولايات المتحدة. وقد حدث ذلك ويحدث كعملية موازية لقيام ورسوخ دولة اليهود على طريق الوجود المشترك - التحرر والتحرر الذاتي - جنبا إلى جنب، وهنا تكمن المشكلة الجوهرية للوجود اليهودي في العصر الحالي. فالحرية السياسية والاقتصادية والتسامح والتعددية والوعي الاجتماعي، كل ذلك يكبل أكثر فأكثر أقدام الخصوصية اليهودية في منافي الغرب. والاندماج في المجتمعات الجديدة أخذ بالتعاظم إلى درجة أنه يمكن القول - حسب المؤرخ روبرت ويستريخ - "إن هذه الأمور، وبشكل تناقضي، تهدد بأن تحقق بالطرق السلمية ما عجزت البربرية النازية عن تحقيقه، أي الاختفاء التدريجي للشعب اليهودي، إذ إن استمرار وجوده وخصوصيته، كمجموعة إثنية ذات أعراف ومعتقدات دينية ووعي يهودي ومعرفة وإبداع ثقافي، بات مثار شك في الوقت الذي يعيش فيه المهاجر في ظروف أفضل من أي وقت مضى".

وتطرح الدراسة بعد ذلك سؤالا مهما هو "هل يستطيع شعب، نجح بصورة رائعة في أن يتعافى من الكارثة وحافظ على بقائه على امتداد أكثر من ألفي عام من المنفى، أن يسلم بحدث غير دراماتيكي ولكنه قطعاً ملموس يتمثل في الاختفاء الهادئ والكئيب من مسرح التاريخ ؟

وفي الإجابة على هذا السؤال، تشير الدراسة إلى أن معظم أبناء الشعب اليهودي، سواء في إسرائيل أو الشتات، هم اليوم من العلمانيين .. وهكذا على ما يبدو سيكونون في المستقبل. وكعلمانيين يدركون أيضا أن الهوية اليهودية لأبنائهم وأبناء أبنائهم لم تعد أمرا مفهوما من تلقاء ذاته، وبالقدر ذاته لم يعد بمقدورهم افتراض أن البقاء الجماعي للشعب اليهودي أمر مضمون حتى مع وجود الدولة اليهودية. وترى الدراسة أنه في غياب نموذج مستحدث وموضوعي لـ "الصهيونية"، فإن علاقات إسرائيل ويهود الشتات قد تتدهور إلى سلبية شاملة ترغم يهود الشتات على أن يطوروا لأنفسهم نمودجا مختلفا للهوية والوجود اليهودي، بحيث يصبح من الصعب كثيرا جسر الهوة القائمة بين هذه المجتمعات.

ولا يزال الجدل متواصلا حول مستقبل الصهيونية. فالموكد أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١/٤٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٧ - والذي قضى بإلغاء قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د-٣٠) بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية - قد أعاد قدرا كبيرا من الانتعاش والزخم للفكرة. كما أن ضغوط الواقع في الأراضي الفلسطينية، والتحول الإقليمي

المتسارعة، قد أدت إلى تعضيد موقف الصهيونية وإضعافها. وقد استغلت النخبة السياسية الإسرائيلية التطورات كي تعيد النفخ في "الصهيونية"، وتحدث مجددا المخاطر التي تحيط بمستقبل إسرائيل كدولة يهودية. الحديث عن إسرائيل هنا، فإن التعامل معها يجري باعتبارها نتاج الصهيونية، ولولا الصهيونية ما قامت دولة إسرائيل ويستقر الرأي هناك أيضا على أنه بدون الصهيونية، في مستقبل إسرائيل كدولة يهودية يكتنفه الغموض، فإسرائيل نتاج الصهيونية، ولا تزال تحتاج إلى الصهيونية من أجل ترسيخ أركان الدولة بعد نحو ستة عقود على إعلانها. وحتى غدا، أرادت النخبة السياسية الإسرائيلية التوصل إلى تسوية سياسية أو فرض تسوية أحادية على الجانب الفلسطيني، عانت الصهيونية من أجل تبرير وتسويق الخطوة المنشودة. ويكشف ذلك بوضوح حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي إيهود أولمرت، أمام مؤتمر هرتزليا السادس حول "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي" الذي عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يناير ٢٠٠٦. فقد أكد أولمرت أمام المؤتمر أن "الخطوة الأكثر أهمية أمام إسرائيل هي رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل من أجل ضمان الأغلبية اليهودية في الدولة". وعاد أولمرت في كلمته إلى جابوتنيسكي لينقل عنه أهمية تحقيق الأغلبية اليهودية والطاقة عليها، مؤكدا أن "اصطلاح دولة اليهود واضح بالتأكيد، فهو يعني أغلبية يهودية، بذلك بدأت الصهيونية وفيه أساس وجوده وسوف تستمر على هذا الأساس إلى أن تحقق الهدف أو تنتشر. وأضاف أولمرت أمام المؤتمر "إن وجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل لا يتحقق مع استمرار السيطرة على السكك الفلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، نعوذ بتمسك بإصرار بالحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل بأكملها، إن كل تلة في يهودا وكل شبر في السامرة جزء من وطننا التاريخي، فنحن لا ننسى تلك اللحظة واحدة. ومع ذلك، فإن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، هذا ليس تنازلا عن الفكرة الصهيونية، وإنما التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل. وأضاف أولمرت "لذلك حتى نضمن وجود الوطن القومي اليهودي نحن لا نستطيع مواصلة السيطرة على المناطق التي تعيش فيها غالبية السكان الفلسطينيين، علينا أن نبلور في أقرب وقت ممكن خطا حدوديا واضحا يعكس الواقع الديموجرافي الذي نشأ على الأرض، وسوف تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية ويكفل الاستيطان اليهودية والأماكن التي لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي، في طبيعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل. لا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها".

من هنا، يمكن القول إنه رغم أن التيار الرئيسي في الفكر

عن مطلب التطبيع - إلى حد كبير - والعودة إلى افكار الحل من جانب واحد للحفاظ على يهودية الدولة عبر الانفصال عن الفلسطينيين، ودعوة المزيد من اليهود للهجرة إلى إسرائيل، وربما أيضا الاستغراق في مقولات معاداة السامية كمحاولة لإعاقة اندماج اليهود في "الشتات". وجاء مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي لإغلاق الطريق أمام حق العودة، وطرح افكار لترحيل فلسطينيين من ديارهم أيضا. لا تزال للصهيونية أدوار تلعبها، ووظائف تؤديها، ولن يعلن عن وفاتها رسميا بصرف النظر عن الرؤية الإكلينيكية.

السياسي الإسرائيلي يعتبر الصهيونية قد أدت مهمتها بنجاح في إقامة الدولة ودفع اليهود للهجرة إليها، إلا أن البعض لا يزال يرى للصهيونية دورا رئيسيا، فهي أداة التعبئة التي تستخدم في أوقات الأزمات ولحظات اتخاذ القرارات المصيرية، وتبرير هذه القرارات. بل إن الرغبة في الحفاظ على الفكرة الصهيونية أدت - في كثير من الأحيان - إلى التأثير على التوجه السياسي للحكومات الإسرائيلية المختلفة. فقد أدى الحديث عن تواصل عملية التسوية السياسية إلى ظهور تيار ما بعد الصهيونية بمراجعاته المعروفة، فجاء الرد بتوفير أجواء اندلاع الانتفاضة الثانية، والتوجه صوب التحصن ضد البيئة الإقليمية والتراجع



د. محمد عبد السلام

راودت بعض قياداتها أحيانا، أو من فرض تصوراتها الخاصة بترتيب الأوضاع المحيطة بها، على نحو يخل بشدة بأمن الأطراف الأخرى، أو من إجبار الدول العربية على القبول بتسويات سلمية تعبر عن تصورات العواصم العربية للحل، أو حتى من الشعور بأمن حقيقي في ظل غياب العلاقات الطبيعية مع الأطراف المجاورة لكن القوة ظلت مع كل ذلك العنصر الوحيد الذي يمكنها الوثوق به لتأمين نفسها، على الرغم من أنها كانت تتعرض تباعا لفشل حقيقي في تحقيق الأهداف التي حددتها لقواتها في ظل تغير أشكال الحروب. وعلى الرغم من نتائجها السياسية، فقد كانت تباعد بينها وبين تصور مستقبل مستقر لها في الشرق الأوسط.

إن الافتراض الذي يطرحه هذا التقرير هو أنه كانت هناك حدود لقوة إسرائيل العسكرية في التأثير على مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، خلال العقود الماضية، على الرغم من أن إسرائيل قد تمتعت عبر سنواته بتفوق نوعي في موازين القوة العسكرية الحاكمة لعلاقات أطرافه، وهي الحدود التي أثارت تساؤلات مختلفة داخل إسرائيل طوال الوقت، عقب كل الحروب التي خاضتها، بدءا من عام ١٩٤٨، سواء تلك التي حققت خلالها انتصارات، أو هزمت فيها أو ارتبكت خلالها، وهو ما يمكن تناوله في نقطتين تتعلقان بمفهوم القوة في سياسات إسرائيل الأمنية، وسياسات القوة في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي عمليا، كالتالي:

أولا- مفهوم القوة في نظريات إسرائيل الأمنية :

كان من الواضح، منذ بداية الصراع، أن القوة المسلحة سوف تمارس دورا لا يمكن تجنبه في عملية إدارته. فبصرف النظر عما إذا كان من الممكن لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ أن يشكل حلا للمشكلة أم لا، كانت رؤية الأطراف المختلفة لما يتم التنازع حوله

إن التحليلات العربية لمسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي تميل دائما إلى القطع بأن القوة العسكرية العربية قد فشلت في تحقيق أهدافها، استنادا على مجموعة افتراضات لم تناقش بجدية حول ما إذا كانت هناك أساسا "قوة عسكرية عربية" بعيدا عن جيوش الدول، أو ما إذا كانت أي دولة قد تبنت أهدافا كبرى تتجاوز ما يتعلق بأمنها القومي، بعد حرب ١٩٤٨، أو استراتيجيات عربية عامة تتجاوز الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت دائما على مفاهيم دفاعية، باستثناء سنوات محدودة، أو ما إذا كان يمكن أصلا للقوة العسكرية - حتى لو كانت عربية متعددة الأطراف - أن تحقق أكثر مما كان يمكن تحقيقه تقليديا، في ظل تحالفات إسرائيل الدفاعية وامتلاكها أسلحة نووية أم لا.

ولقد وصل الأمر في النهاية إلى حالة ارتباك شديدة في التفكير الاستراتيجي وسياسات الشارع بالمنطقة العربية، خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦. فقد ظهرت تيارات تدعو لحل الجيوش العربية وتشكيل ميليشيات مسلحة بديلا عنها، أو اتباع مبادئ عسكرية تقوم على أفكار هلامية عملياتيا كالصمود أو المقاومة، بدلا من الردع والدفاع، أو التفكير في استراتيجيات لخوض حروب عصابات بدون نهاية، وأحيانا بدون هدف سياسي نهائي يتجاوز فكرة الحرب المتواصلة، وبدون تفكير حقيقي في السلام.

إن خبرة استخدام القوة العسكرية من جانب إسرائيل تشير أيضا إلى نفس المعضلة، على مستوى مختلف، فقد كانت أفكار وسياسات "القوة" تحتل موقعا مركزيا في نظريات أمن واستراتيجيات حرب إسرائيل المتتالية، عبر ٦٠ سنة. لكن المثير أن الخبرة الفعلية لاستخدام تلك القوة تشير إلى نتائج ملتبسة، فقد تمكنت إسرائيل يقينا - عبر تأثيرات القوة - من الحفاظ على بقاء الدولة، لكنها لم تتمكن من توسيع مساحتها في اتجاه أحلام كبرى

الخصائر البشرية، واتباع سياسات التصعيد العسكري لتجنب خوض معركة طويلة تؤدي إلى استنزاف القدرات.

وعلى الرغم مما يبدو من أن تلك المبادئ المشار إليها تعبر عن إسقاطات حتمية لضرورات استراتيجية، إلا أن كثيرا منها -حتى ما يبدو منطقيا للغاية- يستند على رؤية سياسية من زاوية ضيقة للمع من ملامح البيئة الاستراتيجية أو الخصائص القومية، أو يستند على أسس نفسية تتصل بعقدة الأمن في التاريخ اليهودي، كما أنها ظلت تمثل موجهات لاستراتيجية إسرائيل العسكرية، حتى بعد انتهاء الأسس التي أفرزتها. فلم تكن إسرائيل مضطرة إلى المشاركة في حرب السويس عام ١٩٥٦، وكان هناك من حاولوا في إسرائيل قراءة "البيئة الاستراتيجية" بصورة مختلفة على نحو أدى إلى بدء اتصالات مع مصر عام ١٩٥٥، كما فعل موشى شاريت، رئيس وزراء إسرائيل الثاني، قبل أن تفسد "مجموعة بن جوريون" في وزارة الدفاع ذلك. ورغم أن إسرائيل حصلت على حدود قابلة للدفاع عنها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، إلا أن بعض المبادئ الهجومية لاستراتيجيتها ظلت على ما هي عليه، وحاولت بعض قياداتها العسكرية، كإرييل شارون، استخدام القوة العسكرية لأهداف "الإجبار" -البعيدة تماما عن الدفاع أو الردع- في لبنان عام ١٩٨٢.

لقد كان العنوان العريض لاستراتيجية إسرائيل العسكرية قبل عام ١٩٦٧ هو "الأسباب المبررة للحرب"، الذي يقوم على تحديد الخطوط الحمراء التي يمثل تجاوزها مبررا يؤدي إلى قيام إسرائيل بشن حرب "وقائية" دون انتظارها. ولقد أدى احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ إلى تحول تلك الاستراتيجية إلى مبدأ رئيسي هو "الحدود القابلة للدفاع" الذي يرتبط بإمكانية اتباع استراتيجية ردعية / دفاعية معتادة، بحد أدنى من مبادئ الهجوم. لكن في أواخر السبعينيات، أدت بداية عملية التسوية المصرية - الإسرائيلية، بما تتضمنه من استعادة مصر لسيناء، والتوترات المسلحة في جنوب لبنان بين عناصر المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، إلى عودة التفكير -في ظل ضغط من جانب شارون- بمنطق "الأسباب المبررة للحرب"، مع اندفاع شديد في اتجاه استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية وليست دفاعية، كما أوضحت حرب لبنان عام ١٩٨٢، التي أدت تداعياتها إلى انهيار الصيغة التقليدية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلية، وظهور أفكار حول بناء استراتيجية عسكرية تقليدية معدلة، أو الانتقال إلى الاستراتيجية النووية.

ولم يكن النقاش حول استراتيجية إسرائيل العسكرية قد حسم حتى أوائل التسعينيات، عندما بدأت عملية التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي عام ١٩٩١، عقب نهاية حرب الخليج (١٩٩١)، على نحو أدى إلى ارتباطات جديدة حول تصور حروب المستقبل، بفعل انتشار صواريخ أرض - أرض الباليستية، وأسلحة التدمير الشامل غير النووية، بالتوازي مع احتدام عمليات "حرب العصابات" التي اتبعتها حزب الله في جنوب لبنان، والعنف المسلح من جانب تنظيمات المعارضة الفلسطينية الإسلامية، كحركات حماس والجهاد الإسلامي داخل إسرائيل. وقد أفضى النقاش حول استراتيجية إسرائيل العسكرية عام ٢٠٠٠ إلى الأفكار الخاصة ببناء "جيش صغير ذكي" قادر على الفعل ورد الفعل

تركز على أنها ليست مجرد "مصالح استراتيجية" يمكن الوصول إلى حل وسط بشأنها، وإنما "قيم أساسية" لا توجد إمكانية للمساومة عليها، رغم أن بعض المساومات الفرعية قد جرت بالفعل، وشكل ذلك مع الوقت ما أصبح يوصف عربيا وإسرائيليا أيضا بأنه "صراع وجود"، لا يحل تماما سوى بنهاية أو تغير طبيعة أحد أطرافه. لكن بينما كانت أطراف عربية تتصور أن بإمكانها أن تقضي على إسرائيل، لم يكن من الممكن أن تتخيل القيادات الإسرائيلية أنها يمكن أن تقضي على العرب، ومن هنا تشكلت الأطر العامة للعقائد والسياسات والاستراتيجيات العسكرية للجانبين.

وعلى الرغم من أن تلك النوعية من الصراعات الاجتماعية الممتدة لا تحل باستخدام القوة العسكرية تحديدا، فقد ساد تصور، على الجانب العربي، بأن الصراع مع إسرائيل لن يحسمه إلا معركة عسكرية فاصلة، وسيطر تصور على الجانب الإسرائيلي بأنه -حسب تعبير شهير لموشى دايان وزير دفاع إسرائيل الأسبق- ليست لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية. والمثير أنه وضع في الفترات التالية خلال الخمسينيات والستينيات أن القوة المسلحة تمارس في الاستراتيجية الإسرائيلية الدفاعية شكليا دورا أكبر بكثير مما تمارس عمليا في الاستراتيجيات العربية الهجومية نظريا، على الرغم مما كان يفترض أنه العكس تبعا للخطاب الرسمي المعلن للطرفين.

لقد بنت إسرائيل عقيدتها الدفاعية على أساس قراءة أمنية متطرفة لبيئتها الاستراتيجية وخصائصها القومية، فقد استندت رؤيتها على أن إسرائيل دولة صغيرة وسط عالم عربي كبير يهدف إلى تدميرها، وبالتالي فإن قضية الأمن بالنسبة لها ليست مسألة فقدان سيادة وأنها تهديد للبقاء، وعليها أن تستعد لأسوأ حالة متصورة، وهي هجوم عربي شامل تشنه عدة دول عربية ضدها من جهات مختلفة. وقد أدى ذلك إلى اعتماد مبدئين في السياسة العسكرية الإسرائيلية، هما: الأول: أن تتعامل مع الدول العربية على أساس قنراتها وليس على أساس نواياها، في ظل وجود احتمالات دائمة للتنسيق فيما بينها، والثاني: أن تمتلك قوة عسكرية تتفوق على مجموع عناصر جيوش الدول التي يمكنها أن تنسق فيما بينها، بهدف ردع الدول العربية بمنعها من شن هجوم كبير، وإذا ما انتلعت الحرب، فيتسنى لها كسبها.

وقد عكست الخصائص القومية نفسها على الاستراتيجية العسكرية مباشرة. فتبعا للتحليل الإسرائيلي، تتمثل أهم خصائص إسرائيل في محدودية مساحتها، وتقلص أبعادها الجغرافية، وبالتالي افتقارها العمق الاستراتيجي، وهو ما يعني أن هزيمتها في حرب تعني نهايتها كأمة، فهي غير قادرة على تحمل نتائج هزيمة عسكرية كبيرة، وبفعل ذلك في اتجاه رفض مبدئي لاتباع استراتيجية دفاعية بحثة تسمح للطرف الآخر باختيار زمان ومكان المعركة. واتباع استراتيجية ذات مفهوم هجومي، حتى لو كان المبدأ المسيطر فيها هو الردع أو الدفاع. وأدى تحليل خصائص قومية أخرى، كقلة عدد السكان وتركزهم في مناطق ضيقة، وضعف الوضع الاقتصادي في ظل أوضاع التعبئة الكاملة، إلى إفرار مبادئ عسكرية فرعية كنقل المعركة إلى أرض الخصم لتجنب

السريع تجاه التهديدات غير المحددة، وغير المتوقعة لأمن الدولة، تلحق به برامج عسكرية متطورة لإنتاج نظم تسليحية حديثة، كبرنامج "حيتس" للدفاع ضد الصواريخ الباليستية، مع تطوير مهام الجيش للتعامل مع ما أصبح يسمى التهديدات الموجهة ضد الأمن الشخصي للإسرائيليين، ويتم كل ذلك عبر مستويات مرتفعة من التكلفة المالية، والتداعيات السياسية، ودرجات عالية من عدم اليقين بشأن النتائج العملية.

لم تؤثر عملية السلام كثيرا على مفاهيم الأمن الإسرائيلية، فلم يحدث أن كان خيار السلام يمثل بالنسبة لإسرائيل الخيار الاستراتيجي الرئيسي دون محددات. وهناك مقولات محددة تؤكد أن اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، أو أنها، ضمن أية معادلة، تهدف إلى التسوية السلمية، كما أثر دائما بشأن ترتيبات الأمن، واستخدام القوة المسلحة لا يتعارض - في المفهوم الإسرائيلي - مع المفاوضات السياسية، كما أن مفهوم إسرائيل للسلام ذاته يثير ارتباكات لا نهاية لها في المنطقة العربية لا سيما في ظل فترات حكم الحكومات اليمينية المتطرفة، أو سيطرة قادة عسكريين سابقين على رئاسة الوزراء أو وزارات الدفاع، بل بدا أحيانا أن رؤساء الوزراء المدنيين يمكن أن يتبعوا سياسات أمنية متطرفة أو طائشة.

ولقد بدأت إسرائيل تواجه منذ عام ٢٠٠٢ تطورات إقليمية تتسم بتعدد مصادر التهديد غير التقليدية لها، بما أدى إلى ارتباك في نظرياتها الأمنية، كمشكلة برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني التي تدار في ظل حالة تدويل كاملة لتفاعلات المنطقة أمنيا، أو خوض حرب غير متماثلة ضد فاعل غير رسمي كحزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦، على نحو كشف عن مشكلة حقيقية في إدارة الحرب وأداء الجيش وحصانة الداخل، أو التعامل مع حركة حماس التي استولت على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، وأصبحت صواريخها البدائية تطول الداخل الإسرائيلي. وأدى الارتباك في التعامل مع تلك المتغيرات إلى عودة للتشديد على أهمية القوة العسكرية بشكل غير مسبوق، كأداة للتعامل مع التطورات المحيطة بها، لاستعادة مصداقية الردع الإسرائيلي، الذي بدا أنه يتآكل، لتثبيت إسرائيل مرة سادسة أن استخدام القوة العسكرية لا يزال الأسلوب الأقرب إلى الذهن الأمني الدفاعي داخلها.

ثانيا- سياسات القوة في حروب إسرائيل الفعلية :

كانت كل الشروط العسكرية تبدو مهياة لكي تمارس قوة إسرائيل تأثيرات حادة على مسار الصراع في معظم فتراته تقريبا. فعلى الرغم من كل ما طرح حول تفوق القدرات الشاملة العربية بصورة لا مجال لمقارنتها بإسرائيل، ومعادلة التفوق الكمي العربي مقابل التفوق الكيفي الإسرائيلي، أوضحت دراسة للواء حسن البدرى، نشرت عام ١٩٧٧، أن القيادة الاستراتيجية الإسرائيلية قد نجحت خلال حروب ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، في أن تعين وتحشد قوات أكبر، كيميا، من القوات العربية الموجودة عمليا في جبهات القتال، محققة بذلك تفوقا مطلقا من حيث الحجم الإجمالي، فضلا عن التفوق النسبي الذي كانت تحققه في النقاط الحاسمة، على حين فشلت الجيوش العربية في حشد قوات تفوق أو تعادل القوات الإسرائيلية بصورة مطلقة أو نسبية.

كما أوضحت معظم الدراسات أن الإمدادات السوفيتية للدول

العربية بالسلاح كانت تبقى دائما في مستوى يمكن العرب موازاة إسرائيل (بالكاد) دون التفوق عليها، فلم يحدث أن خسر المقاتل العربي معركة ضد المقاتل الإسرائيلي في ظل أي مستوى من التفوق، أو حتى التعادل الكمي، على مستوى القوايا والأسلحة، سوى بشكل مؤقت في حرب ١٩٧٣، التي حقق خلالها انتصارا، قبل أن تؤدي عودة التفوق الإسرائيلي، عبر دعم تسليحي أمريكي فوري، إلى تحجيم مدى الانتصار. وبدا أحيانا.

بعض النظريات - أن نتائج الحروب، التي حققت خلالها إسرائيل إنجازات عسكرية كاسحة، كانت أقرب إلى هزائم عربية منها انتصارات إسرائيلية، بفعل الطريقة التي أدارت بها القيايا العربية تلك الحروب، بعيدا عن أداء القوات في ميادين القتال.

لكن هناك بعض النقاط الأساسية المتعلقة بما حققته إسرائيل عمليا، عبر سياسات القوة التي اعتمدت عليها في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، أهمها:

١- إن القوات الإسرائيلية قد تمكنت خلال الحروب النظامية من تنفيذ مهام العمليات بصورة نموذجية في كثير من الأحيان، لكن النتائج السياسية للحرب لم تسر في الاتجاه التي افترضت قيايا إسرائيل أنها يمكن أن تتجه فيه، بصورة وضع منها أن وض إسرائيل في المنطقة يرتبط (أو يجب) بما هو أكثر من نتائج استخدام القوة المسلحة بشكل فعال. فقد ترتب على حرب ١٩٤٨ قيام إسرائيل، لكن لا تزال ثمة مشكلات خاصة بالاعتراف بإسرائيل، ومشكلة اللاجئين، مع وجود تيار راديكالي عربي قوي وإسلامي، يطالب بقيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية، ولا تزال بعض القيادات المتشددة في المنطقة، مثل الرئيس الإيراني أحمدى نجاد، يثير أقاويل حول وجود إسرائيل في الشرق الأوسط، رغم مرور ٦٠ سنة على قيام الدولة.

تكرر هذا الوضع بدرجات مختلفة بعد ذلك. ففي حرب السويس عام ١٩٥٦، واجهت إسرائيل وضعاً معقداً، إذ أجبرت على التراجع عن أرض احتلتها خلال الحرب بضغط دولي، لتفكر بعدها في أنها يجب أن تثق فقط في قوتها الذاتية. وليس فقه تحالفاتها الخارجية، كملاد نهائى. كما أن قدرتها على تكييد عدا دول عربية هزيمة ساحقة في حرب يونيو عام ١٩٦٧ لم تؤد إلى "استسلام عربي"، أو قبول لشروطها الخاصة بالتسوية السياسية وتمكنت القوات المصرية والسورية من مفاجئتها بقوة في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتحقيق أول انتصار عربي ضدها، بما أدى إلى صدمة عسكرية غير مسبقة داخلها، مارست تأثيرها على نظرية أمنها وتوجهاتها السياسية وثقتها المفرطة بقوتها. كما خاضت حربا مريكة في لبنان دفعتها إلى تغيير نظريتها الأمنية عام ١٩٨٢ وأفكارها الخاصة بإمكانية التحكم في أوضاع سياسية داخلية عربية، رغم تمكنها من محاصرة عاصمة عربية لأول مرة. بل إن أوضاعها السياسية الداخلية هي ذاتها كانت تتأثر بشدة من جراء العنف المسلح الموجه ضدها في التسعينيات.

إن إسرائيل قد حققت خلال حروبها النظامية نتائج جوهرية بالتأكيد، فقد أدت حرب ١٩٤٨ - كما تمت الإشارة - إلى قيام الدولة، كما أن إسرائيل لم تتسحب من سيناء عام ١٩٥٧ إلا مقابل ترتيبات أمنية في شرم الشيخ وخليج العقبة ومناطق الحدود. ومثل استيلائها على سيناء والجولان وقطاع غزة والقدس الشرقية

نقاش واسع داخل إسرائيل بشأن فكرة "استخدام القوة" عموماً، بفعل وقائع حرب لبنان عام ٢٠٠٦. ووقائع الهجوم على قطاع غزة عام ٢٠٠٨. فالدروس المكررة لتلك الحروب الصغيرة تشير إلى أنها غير فعالة عسكرياً ومكلفة سياسياً، حيث عجزت قوات إسرائيل عن تحقيق أي إنجاز عسكري أمام تنظيم صغير مثل حزب الله، بما أدى إلى فقدان المواطنين الإسرائيليين ثقتهم التقليدية بالجيش. كما أن أساليب العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني أدت إلى إثارة أسئلة سياسية كبرى بشأن سلوك إسرائيل، فلم تعد المصطلحات التقليدية للنصر والهزيمة تنطبق على مثل هذه الحروب "غير المتماثلة"، وتنتهي المعارك بمساحة رمادية يمكن أن يعتبر كل طرف في ظلها أنه حقق نصراً أو صمداً. وهنا، توجد نقطتان:

أ- إنه في كل حروب إسرائيل السابقة، باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، كان أداء إسرائيل العسكري مقبولاً من وجهة نظرها، لكن المشكلة كانت تتركز في أن قياداتها السياسية لم تقدر وزن الضغط الدولي، أو عمق المشاعر الوطنية، أو قدرات الطرف الآخر، أو حدود القوة المسلحة. إلا أن ما حدث في حرب لبنان ٢٠٠٦ كان مختلفاً، فقد كان الأداء العسكري الإسرائيلي ذاته يواجه أكثر الاختبارات حدة، وكانت النتيجة "كارثية"، حسب تقرير فينوجراد، فما تحقق في النهاية كان مرتبطاً بالفجوة الطبيعية في موازين القوة الهائلة، وليس بفعل أداء القوات الإسرائيلية في المعركة وفقاً لمبادئ الحرب.

ب- إن نتائج عدوان غزة ٢٠٠٨ قد أثبتت أنه يمكن تحقيق مستوى متخيل من الأمن بشكل مؤقت، عملياً، لكنه ليس فقط لن يؤدي إلى التعامل مع مشكلة الأمن على المدى الطويل، بل إنه سوف يؤدي إلى كوارث حقيقية ذات طابع استراتيجي، تبدأ من اتساع نطاق العمليات الانتحارية المخططة وغير المخططة، مروراً بارتفاع غير مسبوق في تكلفة الأمن، وصولاً إلى إعادة طرح القضايا التي كانت قد انتهت عملياً، كمستقبل التعايش مع إسرائيل في المنطقة، وهو بالضبط ما بدأت حروب إسرائيل الصغيرة في إفرازه.

المشكلة أن الجيل الجديد من قيادات إسرائيل يبدو وكأنه يخوض تجربة الصراع منذ البداية، في ظل تطاحن سياسي داخلي غير مسبوق. فتلك القيادات لم تترك بما يكفي بعد كل تلك الجولات الصراعية- استحالة تطبيق "حلول عسكرية" للصراعات القائمة بينها وبين الأطراف العربية، وتبدو وكأنها تتجه نحو أساليب مفرطة الضرر وعشوائية الأثر أشبه بـ "مصرقة"، تعبر عن ميل انتقامي أو عجز عسكري أو رغبة في استعادة الهيبة الإقليمية أو الثقة الداخلية، في ظل استمرار قناعة قديمة لدى بعض قياداتها بأن الدول العربية لا تفهم سوى منطق القوة.

المحصلة أن التاريخ لا يزال يدور في حلقات مفرغة في المنطقة، فنفوس الأخطاء، أو أخطاء من نفس النوعية، لا تزال تتركب، إلا أن المسألة تزداد خطورة، عندما يتعلق الأمر بالقوة العسكرية. فعلى الرغم من مرور أكثر من ١٧ سنة على بداية عملية التسوية السلمية للصراع، لا تزال هناك ميول قوية لاستخدام القوة المسلحة أو العنف المسلح، المشكلة أن ذلك يتم في بعض الأحيان -كما يحدث في الوقت الراهن- دون ضوابط.

والصفة الغربية أهم عنصر مساومة قاد إلى تحول كامل في التصورات العربية لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، باتجاه بدء التفكير في التسوية السلمية كخيار استراتيجي. لكن المقصود أنه كانت هناك حدود سياسية لكل ذلك، فلم تؤد نتائج الحروب النظامية إلى التحكم بشكل كامل في مسار الصراع، ولم تكن هناك نتائج نهائية مباشرة حاسمة بالنسبة لإسرائيل، إلا فيما يتعلق بفكرة البقاء.

٢- إن خبرة استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية في الصراعات المسلحة غير النظامية بين العرب وإسرائيل كانت مؤلمة للطرفين، فلم تقتصر الصراعات المسلحة على تلك الحروب النظامية الكبرى التي حددت المسار العام للصراع، وإنما تضمنت أنماطاً متعددة بحجم يصعب حصره أحياناً لتفاعلات عسكرية عنيفة، لم يخل منها شهر واحد منذ بداية الصراع. وتتراوح تلك التفاعلات بين عمليات عسكرية ذات أبعاد استراتيجية، أو صدامات مسلحة شبه نظامية، أو أعمال عنف مسلح متواصلة، كعمليات حزب الله في جنوب لبنان، وما أدت إليه من نشوب حروب حقيقية أحياناً، استخدمت فيها القاذفات من ناحية، وصواريخ كاتيوشا من ناحية أخرى. وشهدت وقائعها مذابح حقيقية، أو أعمال المقاومة الفلسطينية التي عبرت عنها الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) أو الثانية (٢٠٠٠)، وأعمال المقاومة المسلحة من جانب الأجنحة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية، كفتح وحماس والجهاد، والتي قادت مراراً إلى اجتياحات إسرائيلية للأراضي الفلسطينية، شكلت حروباً صغيرة.

لم تتوقف أيضاً العمليات العسكرية أو العنيفة الخاصة طوال مسيرة الصراع، كاختطاف الطائرات في السبعينيات، واغتيال القيادات الفلسطينية في الخارج وفي الداخل، وقصف منشآت استراتيجية كمفاعل أوزيراك العراقي عام ١٩٨١، أو قصف العراق لإسرائيل بالصواريخ متوسطة المدى عام ١٩٩١، وهو ما شكل كله حالة حرب لا تحكمها قواعد اشتباك محددة بين العرب وإسرائيل.

إن ملامح حالة الحرب، وما أفرزته من تفاعلات عنيفة بين العرب وإسرائيل تتسم بالتعقيد الشديد، فلم تقتصر أطرافها على الدول بقواتها المسلحة، وإنما امتدت لتشمل منظمات سياسية ذات أجنحة عسكرية، وأجهزة استخبارات عامة وعسكرية، وقطاعات معينة من الشعوب كالجماعات المتطرفة، وحلفاء خارجيين في ظل أعمال تنسيق أو تبادل خدمات، إضافة إلى مواطنين عاديين. كما أنها لم تستند على موازين القوة العسكرية التقليدية، ولا تؤثر فيها عادة الموازين العسكرية الاستراتيجية، لذا كانت الأفعال وردود الأفعال فيها، والنتائج التي تتحقق عبرها، أكثر توازناً مما كان قائماً في إطار الحروب النظامية. يضاف إلى ذلك أنها كانت أيضاً شديدة الإيلام للطرفين في كثير من الأحيان، بفعل ارتباطها بأبعاد خاصة، لا سيما وأنها لم تقل ضراوة عن الحروب النظامية. فتقنيات إسرائيل لحجم الخسائر البشرية التي تكبدها خلال الاشتباكات المتفرقة في الحروب النظامية، وفي مرحلة ما بعد نهايتها، حتى أوائل عام ١٩٩٩، تصل إلى ٧ آلاف و٨٢٤ قتيلاً، من إجمالي ٢٠ ألفاً و٥٣٢ قتيلاً تكبدها في كل الصراعات المسلحة، كما تعرضت الأطراف العربية كذلك لضربات مدمرة.

٣- إن استخدام القوة المسلحة قد وصل إلى مرحلة قادت إلى



تطلقها دوائر إسرائيلية مختلفة، من هجرة يهودية متواصلة من الجليل والنقب إلى مركز إسرائيل، بما يخالف التوجهات الرسمية الإسرائيلية التي تستهدف زيادة الاستيطان اليهودي فيها. بما يحقق انتشار التجمعات اليهودية على كامل الأراضي داخل الخط الأخضر؟ ومن قبل هذا ومن بعد، خطط الفصل الأحادي الجانب (نجحت في قطاع غزة، ولم تكتمل بعد في الضفة الغربية)، ناهيك عن تغييرات وتعديلات متلاحقة في مسار جدار الفصل العنصري، بما يضمن لإسرائيل قضم مساحات أكبر وعزل سكان أكثر. هذا في الوقت الذي يعترف فيه الاستراتيجيون الإسرائيليون بأن معضلة إسرائيل لا تزال تتمثل في كيفية التوفيق بين اعتبارات الجغرافيا والديموجرافيا، وأن إسرائيل التي فضلت، في سنواتها الأولى، اعتبارات الجغرافيا على الديموجرافيا عندما أصرت في اتفاقية "رودس" عام ١٩٤٩ مع الأردن على ضم منطقة المثلث (ومن ثم عملت، وعن وعي تام، على زيادة المواطنين الفلسطينيين بداخلها) بغرض توسيع "خصر إسرائيل النحيل" في منطقة "الخضيرة - نتانيا"، حتى إن إصرارها هذا بلغ حد التهديد باستئناف القتال مع الأردن والعراق (التي كانت لها قوات في الضفة الغربية) ما لم يوافق الطرف العربي على تحريك الخط الأخضر باتجاه الشرق - إسرائيل هذه ربما لا يسعها اليوم، ونتيجة للواقع الديموجرافي الضاغط، الحفاظ على الجغرافيا والديموجرافيا في أن معا.

أولا- المؤشرات السكانية في إسرائيل :

يشير التقرير السنوي، الصادر عن "معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية، إلى أنه في نهاية عام ٢٠٠٦، وللمرة الأولى منذ نحو ألفي عام، يصبح التجمع اليهودي

يحتل البعد الديموجرافي مرتبة متقدمة في الصراع العربي - الإسرائيلي، بل يغدو قيمة عليا أو استراتيجية سياسية، تساهم بحسم العديد من الجوانب الأخرى لهذا الصراع، المعقد في قضاياها، المتداخل في أبعاده، والملتبس فيما سيؤول إليه، بالنظر إلى أن هذا الصراع كان منذ البداية صراعا على الأرض والسكان. إذ إن الهدف الأساسي للحركة الصهيونية أولا، وإسرائيل لاحقا، كان، ولا يزال هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين واستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين. بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخص في نسبة الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في "أرض إسرائيل".

وعلى هذا الأساس، فإن العاملين الجغرافي (الأرض)، والديموجرافي تبقى لهما الكلمة الأخيرة. وفي سياق كهذا، يبدو من قبيل تحصيل الحاصل، أو مما يتفق ومنطق الأشياء، أن تستقبل إسرائيل عامها الستين ولا يزال مناخها السياسي ملبدا بالعديد من الأفكار والممارسات التي تؤكد جميعها أن الهاجس الديموجرافي لا يزال يسيطر على تفكير القادة وصناع القرار فيها. وإلا فكيف نفسر المحاولات الإسرائيلية الراهنة التي تستهدف تعميق فكرة يهودية الدولة مجددا، والحديث المتزايد عن "تبادل أراض" مع السلطة الفلسطينية، بحيث تبقى التجمعات السكانية الكبيرة في مناطق الضفة، مقابل تسليم منطقة المثلث للسلطة الفلسطينية، أي التخلص من نحو ربع مليون عربي يقيمون داخل الخط الأخضر؟ وكيف نقرا صيحات التحذير التي

(*) باحث متخصص في الشأن الفلسطيني.

أعداد السكان في إسرائيل خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦
(لا يتضمن أعداد العمال الأجانب)

السنة	إجمالي عدد السكان	العرب	العرب من أصل سكان شرق القدس والجولان	الجنون
٢٠٠٠	٦,٣٦٩,٣٠٠	٤,٩٥٥,٤٠٠	١,١٨٨,٧٠٠	٢٢٥,٢٠٠
٢٠٠١	٦,٥٠٨,٨٠٠	٥,٠٢٥,٠٠٠	١,٢٢٧,٥٠٠	٢٥٦,٠٠٠
٢٠٠٢	٦,٦٣٩,١٠٠	٥,٠٩٤,٢٠٠	١,٢٦٣,٩٠٠	٢٥٧,٠٠٠
٢٠٠٣	٦,٧٤٨,٤٠٠	٥,١٦٥,٤٠٠	١,٣٠١,٦٠٠	٢٩١,٧٠٠
٢٠٠٤	٦,٨٦٩,٥٠٠	٥,٢٣٧,٦٠٠	١,٣٤٠,٢٠٠	٢٩١,٧٠٠
٢٠٠٥	٦,٩٩٠,٧٠٠	٥,٣١٣,٨٠٠	١,٣٧٧,١٠٠	٢٩٩,٨٠٠
٢٠٠٦	٧,١١٤,٤٠٠	٥,٣٩١,٨٠٠	١,٤١٣,٩٠٠	٣٠٨,٧٠٠

أعداد السكان في إسرائيل بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦ مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، ص ٦٧

ذلك شرقي القدس، كما يقيم نحو ٢٠ ألف مستوطن يهودي في الجولان.

ويلاحظ هنا أن دخول فئة ثالثة (من غير العرب ومن غير اليهود) على التركيبة السكانية في إسرائيل كانت إحدى الظواهر المرافقة لهجرة اليهود السوفيت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢، حيث تشير معطيات تلك الفترة إلى دخول فئة سكانية جديدة على التركيب السكاني، بحيث لم يعد مقصوراً على التركيب التقليدي، يهوداً وعرباً. وصارت الظاهرة محل ترسيم الإحصاءات عام ١٩٩٥، وبلغ حجمها مع نهاية عام ٢٠٠٢، ٢٥٧,٨ ألف نسمة، أي ٤,٢٪ من السكان، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠٨,٧٠٠ ألف نسمة، أي ٤,٣٪ من السكان. فإذا أضيف غير اليهود وغير العرب إلى العرب، فإن غير اليهود يساويون ٢٤,٢٪ من عدد سكان إسرائيل، حسب بيانات عام ٢٠٠٦.

في إسرائيل هو الأول في العالم، إذ بلغت نسبة اليهود في إسرائيل ٤١٪ من يهود العالم، وهو أكثر بقليل من يهود الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل ذلك يعود إلى انخفاض نسب الخصوبة لدى اليهود الأمريكيين، مقارنة بإسرائيل، فضلاً عن رفض الكثير منهم الانفصاح عن يهوديتهم (١). إذ بحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ عدد سكان إسرائيل في بداية عام ٢٠٠٧ سبعة ملايين و١١٤ ألفاً، بينهم خمسة ملايين و٣٩٢ ألف يهودي، أي نحو ٧٥,٨٪ من السكان، بينما لم يصرح نحو ٣٠٩ آلاف عن نياتهم (٤,٣٪)، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم. أما عدد السكان العرب (بما في ذلك الجولان والقدس الشرقية) فبلغ نحو مليون و٤١٤ ألفاً، أي ١٩,٩٪ من السكان. وإذا ما استبعدنا عدد سكان الجولان والقدس الشرقية الذين يبلغ عددهم ٢٤٠ ألفاً، فإن عدد فلسطيني ٤٨ يصبح نحو مليوناً و١٧٤ ألفاً، أي نحو ١٧,١٪ من السكان. ويقيم نحو ٤٦٥ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية، بما في

أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أعداد المهاجرين	٢٤,٣٠٠	٢٠٠,١٧٠	١٦٧,٦٥٠	٧٧,٣٥٠	٧٧,٨٦٠	٨٠,٨١٠	٧٧,٦٦٠	٧٢,١٨٠	٦٧,٩٩٠	٥٨,٥٠٠

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المجموع الكلي
أعداد المهاجرين	٧٨,٤٠٠	٦١,٥٤٢	٤٤,٦٣٣	٣٥,١٦٨	٢٤,٦٥٢	٢٢,٥٠٠	٢٢,٨١٨	٢٠,٩٥٥	١٩,٧٠٠	٢٤٣,٨٣٨

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠٠٦، ص ٦٨

التطهير العرقي في القرن العشرين، حيث قاموا بالسيطرة على ٧٧٪ من أرض فلسطين، وهجروا نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني. من تلك الأراضي التي خصصت لدولتهم، أو من الأراضي الأخرى التي استولوا عليها. وفي نهاية ١٩٤٨، كان الصهاينة أعدوا صياغة البنية الديموجرافية للأراضي التي أنشئوا عليها كيانهم الإسرائيلي، حيث بلغ عدد السكان فيها ٨٧٢ ألفاً. منهم ٧١٦ ألف يهودي (أي ٨٢,٢٪) و ١٥٦ ألف عربي (أي ٢١,٨٪). وخلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٦، نجحت إسرائيل في استجلاب نحو مليونين و ٩٠٠ ألف مهاجر يهودي، تمكنت من خلالها من المحافظة على أغلبية ساحقة لليهود داخل الضفة الأخضر (٤).

وكانت الهجرة اليهودية قد أسهمت في تكوين نحو نصف الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٢. وكان دورها أكثر أهمية في السنوات الأولى من عمر إسرائيل، إذ وفرت ٨٨,٣٪ من زيادة عدد السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ (٥).

ورغم دخول إسرائيل عامها الستين، إلا أن معظم سكانها اليهود ولدوا خارجها. وفي هذا السياق، تشير بعض الدراسات إلى أن نحو ثلاثة أرباع اليهود في إسرائيل مهاجرون عاشوا في بلدان أخرى وحملوا جنسياتها وجوازاتها قبل أن يأتوا إليها. ملاحظة أن معظم أبناء الربع الباقي ممن ولدوا في إسرائيل يعودون إلى آباء أو أجداد هاجروا إلى إسرائيل، وهو ما يضيء في التحليل الأخير - أن المجتمع الإسرائيلي في أغلبية لم تضرب جذوره بعد في الأرض. وهذا بدوره يؤكد أن الهجرة اليهودية ظلت العامل الأكثر حسماً في الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة، إذ هاجر إلى إسرائيل منذ ١٩٤٨ - ٢٠٠٦ نحو مليونين و ٩٠٠ ألف يهودي. ولو جمعنا أعداد هؤلاء بالإضافة إلى أبنائهم لأدركنا أن اليهود لو استمروا في نموهم الطبيعي (٦٥٠ ألفاً سنوياً)

ومن ناحية أخرى، فإسرائيل تدخل عامها الستين في ظل استمرار انخفاض معدلات الهجرة إليها، إذ لم يهاجر إلى إسرائيل خلال ٢٠٠٧ سوى ١٩ ألفاً و ٧٠٠ مهاجر يهودي فقط، مقارنة بـ ٢٠ ألفاً و ٩٥٥ مهاجراً سنة ٢٠٠٦، و ٢٢ ألفاً و ٨١٨ عام ٢٠٠٥. مما يعني استمرار انخفاض معدلات الهجرة في السنوات السبع الماضية، مقارنة بالسنوات الاثنتي عشرة التي سبقتها (٢).

١- دور الهجرة :

وكانت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ثم إسرائيل، وموجات النزوح العربي، قد أدت إلى إحداث انقلاب جذري في التركيبة السكانية الفلسطينية لحظة إعلان قيام إسرائيل. فمع بداية عهد الانتداب البريطاني عام ١٩١٨، لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز الخمسين ألفاً، أي ٨٪ من مجموع السكان، مقابل ٩٢٪ هي نسبة السكان العرب في فلسطين. وخلال الثلاثين عاماً من الرعاية والحماية البريطانية للمشروع الصهيوني، ولحظة اندلاع حرب ١٩٤٨، كان عدد اليهود قد بلغ نحو ٦٥٠ ألفاً، أي ٣١,٩٥٪ من مجموع السكان. أما الفلسطينيون العرب، فبلغ عددهم مليوناً و ٣٩٠ ألفاً، أي ٦٨,١٪ من مجموع السكان، مما يعني - في نهاية التحليل - أن عدد اليهود خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين تضاعف ١٢ مرة (٣).

وكان الصهاينة قد وجدوا أنفسهم، عقب صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، أمام حقيقة أن هذه المنطقة (أي الـ ٥٤٪ من فلسطين المخصصة لليهود) يسكن فيها نحو ٥٠٠ ألف يهودي، مقابل ٤٩٧ ألف عربي، وأن العرب (بافتراض أنه لن تكون هناك حرب) سيتجاوز عددهم عدد اليهود في بضع سنين، ولن تكون هناك فرصة لإنشاء دولة يهودية. ولذلك، قاموا بحل هذه المشكلة الديموجرافية عبر تنفيذ إحدى أبشع عمليات

التوزيع الجغرافي للعرب داخل إسرائيل في سنوات مختارة

السنة	١٩٤٨	١٩٥٧	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٨٧
المنطقة الشمالية	٥٨,١%	٥٧,٧%	٥٧,٢%	٥٨,٩%	٥٤,٣%
حيفا	١٧,٦%	١٩,٤%	١٩,٧%	١٨,٩%	١٨,٣%
تل أبيب	٢,٣%	٢,٨%	١,٩%	١,٩%	١,٨%
المنطقة الوسطى	١٠,٣%	١٠,٩%	١١,٧%	١١,٤%	١٢,١%
القدس	١,٨%	١,٧%	١,٦%	١,٧%	١,٦%
المنطقة الجنوبية	٩,٩%	٧,٥%	٨%	٩,٥%	١١,٨%

المصدر: مجموعة من المؤلفين، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص ١٢)

وهي (القدس، المنطقة الشمالية، حيفا، المنطقة الوسطى، تل أبيب، المنطقة الجنوبية) مع تركيز أكثر في المنطقة الشمالية، حيث بلغت نسبتهم فيها عام ٢٠٠١، ٤٦,٢٪ وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤,٣٪ في العام التالي مباشرة، أي عام ٢٠٠٢، في حين يعيش ٩٪ منهم في خمس مدن مختلطة هي: يافا والرملة واللد وحيفا وعكا (٨).

ويرى بعض الباحثين أن التوزيع الجغرافي للمجتمع العربي داخل إسرائيل يعكس سياسة إسرائيلية معينة تخدم التوجهات الديموجرافية، حيث يتركز ٧٠٪ من العرب في منطقة الجليل، تليها منطقة المثلث ٢٠٪، ثم منطقة النقب ١٠٪. وهناك محاولات إسرائيلية لكسر التركيز العربي في منطقة الجليل، التي تعتبر مدينة الناصرة عاصمتها، وذلك عبر تهويد المنطقة، وجذب مزيد من اليهود المهاجرين إليها من جهة، ومحاصرتها بالمستوطنات والمدن والأحياء الاستيطانية لليهود من جهة أخرى، لتحيلولة دون التواصل الديموجرافي بين مكونات المجتمع العربي داخل الخط الأخضر (٩). في حين يشير الخبير الفلسطيني د. سلمان أبو ستة - في معرض مقارنته بين التوزيع الجغرافي لليهود داخل إسرائيل، والتوزيع الجغرافي للمجتمع العربي - بالقول: إنه ورغم حرص المخطط الإسرائيلي على مبدأ الانتشار الجغرافي، رغبة منه في تلافي أخطاء الصليبيين الذي بنوا الممالك على الساحل الفلسطيني ثم زالوا، إلا أن المحصلة لم تكن كذلك، إذ يقيم نحو ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين في مدن الوسط، في عشرة من ٣٦ إقليما طبيعيا داخل إسرائيل، وفي حالة تشبه "الجيتو" اليهودي

التي ألت أعدادهم الحالية على نحو مليون ونصف مليون

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل ودلالاته :

من خلال متابعة التوزيع الجغرافي لإقامة اليهود في إسرائيل، أن يهود الغرب يميلون إلى التركيز في المدن مثل تل أبيب وحيفا، في حين يتعد يهود الشرق عن المدن نتيجة لسياسية التمييز العنصري من جانب يهود الغرب التي على أجهزة الدولة، في حين يتركز يهود فلسطين (ثم باقي منطقة القدس بشكل واضح (٧).

من ناحية أخرى، يسكن معظم الإسرائيليين في المدن وفي حين لا يتجاوز سكان الريف أكثر من ٥٨٢ ألف ٨٢ من مجموع السكان، بينما يسكن ١٢٠ ألفا داخل القرى، أي أقل من ٢٪ من مجموع السكان، مقابل ٦٪ من الكيبوتزات لحظة الإعلان عن قيام إسرائيل.

من يعلق بترتيب المدن، حسب حجمها، فقد صنف تقرير يركزي الإسرائيلي للإحصاء خمسا منها كمدينة كبيرة: حيفا، وريشون ليتسيون، وأشدود، بينما خرجت مدينة يافا من قائمة المدن الخمس الكبرى. ويعكس التوزيع الجغرافي لليهود داخل إسرائيل وتركزهم في مراكز المدن أهمية الجانب الاقتصادية والحضرية لليهود.

عرب إسرائيل، فيتوزعون على مناطق إسرائيل الست

التوزيع الجغرافي للعرب داخل إسرائيل في سنوات مختارة

السنة	١٩٤٨	١٩٥٩	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٩٣
المنطقة الشمالية	٥٨,١%	٥٧,٧%	٥٧,٢%	٥٨,٩%	٥٦,١%
المنطقة الوسطى	١٧,٦%	١٩,٤%	١٩,٧%	١٩,٧%	١٨,٩%
المنطقة الجنوبية	٢,٣%	٢,٨%	١,٩%	٢%	١,٩%
القدس	١٠,٣%	١٠,٩%	١١,٧%	١١,٤%	١١,٩%
تل أبيب	١,٨%	١,٧%	١,٦%	١,٧%	١,٦%
المنطقة الغربية	٩,٩%	٧,٥%	٨%	٨%	٩,٥%

المصدر: مجموعة من المؤلفين، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، لم الفحم، ص ١٢)

وهي (القدس، المنطقة الشمالية، حيفا، المنطقة الوسطى، تل أبيب، المنطقة الجنوبية) مع تركيز أكثر في المنطقة الشمالية، حيث بلغت نسبتهم فيها عام ٢٠٠١، ٤٦,٢٪، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤,٣٪ في العام التالي مباشرة، أي عام ٢٠٠٢، في حين يعيش ٩٪ منهم في خمس مدن مختلطة هي: يافا والرملة واللد وحيفا وعكا (٨).

ويرى بعض الباحثين أن التوزيع الجغرافي للمجتمع العربي داخل إسرائيل يعكس سياسة إسرائيلية معينة تخدم التوجهات الديموجرافية، حيث يتركز ٧٠٪ من العرب في منطقة الجليل، تليها منطقة المثلث ٢٠٪، ثم منطقة النقب ١٠٪. وهناك محاولات إسرائيلية لكسر التركيز العربي في منطقة الجليل، التي تعتبر مدينة الناصرة عاصمتها، وذلك عبر تهويد المنطقة، وجذب مزيد من اليهود المهاجرين إليها من جهة، ومحاصرتها بالمستوطنات والمدن والأحياء الاستيطانية لليهود من جهة أخرى، لتحلولة بون التواصل الديموجرافي بين مكونات المجتمع العربي داخل الخط الأخضر (٩). في حين يشير الخبير الفلسطيني د. سلمان أبو ستة - في معرض مقارنته بين التوزيع الجغرافي لليهود داخل إسرائيل، والتوزيع الجغرافي للمجتمع العربي - بالقول: إنه ورغم حرص المخطط الإسرائيلي على مبدأ الانتشار الجغرافي، رغبة منه في تلافى أخطاء الصليبيين الذي بنوا الممالك على الساحل الفلسطيني ثم زالوا، إلا أن المحصلة لم تكن كذلك، إذ يقيم نحو ٨٠٪ من اليهود الإسرائيليين في مدن الوسط، في عشرة من ٣٦ إقليمًا طبيعيًا داخل إسرائيل، وفي حالة تشبه "الجيتو" اليهودي

والتي أعدداهم الحالية على نحو مليون ونصف مليون

التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل ودلالاته :

من خلال متابعة التوزيع الجغرافي لإقامة اليهود في إسرائيل، أن يهود الغرب يميلون إلى التركيز في المدن مثل تل أبيب وحيفا، في حين يبتعد يهود الشرق عن المدن نتيجة لسياسية التمييز العنصري من جانب يهود الغرب على أجهزة الدولة، في حين يتركز يهود فلسطين (ثم باقي منطقة القدس بشكل واضح) (٧).

بناحية أخرى، يسكن معظم الإسرائيليين في المدن التي لا يتجاوز سكان الريف أكثر من ٥٨٢ ألف نسمة، أي أقل من ٢٪ من مجموع السكان، مقابل ٦٪ من مجموع السكان، بينما يسكن ١٢٠ ألفا داخل المدن الكيبوتزات لحظة الإعلان عن قيام إسرائيل.

ما يتعلق بترتيب المدن، حسب حجمها، فقد صنف تقرير مركزى الإسرائيلى للإحصاء خمسا منها كمدين كبيرة على عدد سكانها على ٢٠٠ ألف نسمة) وهي: تل أبيب، حيفا، وريشون ليتسيون، وأشدود، بينما خرجت مدينة بيت شيف من قائمة المدن الخمس الكبرى. ويعكس التوزيع الجغرافي لليهود داخل إسرائيل وتركزهم في مراكز المدن أهمية الجلب الاقتصادية والحضرية لليهود.

عرب إسرائيل، فيتوزعون على مناطق إسرائيل الست

نظام الرئيس السوداني جعفر نميري - في عقد صفقة إثيوبيا عام ١٩٨٢، تم بموجبها تهجير ١٥ ألفاً من يهود إثيوبيا فيما عرف بـ "عملية موسى". وكذلك، جلبت إسرائيل بضعة آلاف من إيران مقابل إمداد الأخيرة بصفقة أسلحة أمريكية، فيما عرّف باسم "إيران جيت" عام ١٩٨٨ (١٢).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، لجأت إسرائيل إلى استئثار المخزون الكبير لليهود هناك، وفي دول شرق أوروبا. واستطاعت إسرائيل جذب أكثر من مليون مهاجر يهودي روسي إليها، لترتفع بذلك مساهمة الهجرة اليهودية من إجمالي الزيادة السكانية لليهود في إسرائيل، لتصل إلى ٦٩٪ خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، ولتصبح الطائفة اليهودية الروسية هي الأكبر بين اليهود في إسرائيل.

وخلال السنوات الأخيرة، بدا واضحاً أن زخم الهجرة من روسيا وشرق أوروبا قد أخذ بالتراجع، خاصة أن معدل الهجرة الكلي إلى إسرائيل لم يتعد منذ عام ٢٠٠٢ حاجز الـ ٢٥ ألفاً سنوياً، بل سجل العام الماضي ١٩ ألفاً و ٧٠٠ مهاجر فقط. بعد أن كان هذا العدد يقترب من حاجز المائة ألف سنوياً خلال العقد الماضي.

وثمة عوائق أساسية لتحقيق هجرة يهودية كثيفة يطمح إليها المخططون الاستراتيجيون في إسرائيل، ومن أهم تلك المعوقات عدم وجود عوامل طاردة حقيقية من الدول التي توجد فيها أعداد كبيرة من اليهود، مثل الولايات المتحدة (٥.٢٧٥.٠٠٠)، دول أوروبا الغربية (فرنسا ٤٩٠.٠٠٠، بريطانيا ٢٩٥.٠٠٠)، حيث دخل الفرد والرفاه الاجتماعي في تلك الدول أعلى منه في إسرائيل، حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام ٢٠٠٥. كذلك، لا توجد عوامل جاذبة للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل، بسبب تراجع مؤشرات النمو والرفاه الذي مرده عدم الاستقرار الأمني في إسرائيل، خصوصاً خلال سنوات الانتفاضة. ولذلك، اتجهت إسرائيل إلى استجلاب يهود الفلاشا من إثيوبيا، بينما ينصب كثير من الاهتمام خلال العامين الأخيرين على ما يدعون أنه إحدى القبائل اليهودية في الهند. بيد أن ذلك كله لا ينفي حقيقة أن استجلاب اليهود إلى إسرائيل قد وصل إلى مداه أو يكاد.

٢- إشكالية التكاثر السكاني:

أما الهاجس الديموجرافي الثاني، فيكمن في ضعف نسبة التكاثر لدى اليهود مقارنة بالفلسطينيين، إذ يبلغ معدل الزيادة السنوية لليهود في إسرائيل ١,٨٪، وهي تقريباً نصف معدل الزيادة السنوية للفلسطينيين البالغة ٣,٢٪، والتي تعد مرتفعة نسبياً مقارنة بمعدلات النمو السكاني في معظم الشعوب الأخرى، دون أن ينفي ذلك أنها متناقصة بصورة بطيئة مع الزمن، نتيجة للعوامل الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة، حيث انخفضت من ٣,٨٪ إلى ٣,٢٪ خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦.

ومن ناحية أخرى، تشير معدلات الخصوبة إلى أن المرأة اليهودية حالياً تلد ما معمله ٢,٦ من الأطفال، أي ٢٦ طفلاً لكل (١٠) نساء، في حين تلد المرأة الفلسطينية ما معمله ٤,٢ طفل، أي ٤٢ طفلاً لكل (١٠) نساء. والملاحظ، بحسب البيانات

القديمة، وعلى مساحة تزيد فقط بمقدار ٨٤١ كيلو متراً عن المناطق التي كانت لهم زمن الانتداب البريطاني، بينما تبدو خرائط الفلسطينيين مختلفة على الأرض ذاتها. فبالإضافة لتركز غالبية الفلسطينيين - تحت ضغط الطرد واللجوء - في الضفة وغزة والقدس، وعلى مساحة ٢٢٪ من فلسطين التاريخية، ينتشر فلسطينيو ٤٨ في ٢٦ إقليمياً طبيعياً وراء الخط الأخضر، وتصل نسبتهم إلى ٣٠٪ في ١٧ إقليمياً، وهو ما يعني - بحقائق الخرائط - أن الصراع على الأرض لا يزال متصلاً، وأن الشعب الفلسطيني يبدو عفياً، منتشراً على جغرافيا أرضه التاريخية (١٠).

ثانياً - إشكالية الديموجرافيا في إسرائيل:

"إسرائيل تواجه مشكلة وجودية"، هل ستغدو إسرائيل دولة عربية، "الفلسطينيون هم الأغلبية عما قريب"، "الكابوس السكاني"، "الأطفال هم أكثر الأسلحة قوة"، "إسرائيل تخسر السباق السكاني". هذه بعض العناوين المستقاة من الصحافة الإسرائيلية، والتي تظهر أن الرهان الديموجرافي لم يفقد طابعه الخاص في إسرائيل حتى الآن، لا بل إن التخوف من هذا "المهدد" يسير بوتيرة عالية في الوقت الراهن.

ولكي نحيط بأبعاد "الأزمة الديموجرافية" في إسرائيل، سوف نتناول عدداً من التحديات الديموجرافية لديها:

١- نضوب الهجرة اليهودية:

سيقت الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أسهمت في تكوين نحو نصف الزيادة السكانية خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٢، وكان دورها أكثر أهمية في السنوات الأولى من عمر إسرائيل، إذ وفرت ٨٨,٣٪ من زيادة عدد السكان خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. ولهذا، فإن نضوب مصادر هذه الهجرة إلى إسرائيل يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجهها اليوم.

وكان المخزون الرئيسي الذي استقدمت منه إسرائيل مهاجريها اليهود في الفترة التي تلت إنشائها مباشرة، وخصوصاً خمسينيات القرن العشرين، هو العالمان العربي والإسلامي. فخلال ثلاث سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥١)، تضاعف عدد اليهود في إسرائيل بهجرة ٦٨٧ ألف يهودي، جاء منهم نحو ٤٤٢ ألفاً من بلدان العالمين العربي والإسلامي. وقد أسهمت هجرة "يهود العرب" في توفير المادة البشرية، واليد العاملة التي رسخت وجود الدولة وأمدتها بعناصر الحماية والنمو. وتكفي الإشارة هنا إلى ما أشارت إليه الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية عام ٢٠٠٥، من وجود ٤٩٣ ألف يهودي مغربي، و٢٣٩ ألف يهودي عراقي، و١٤٢ ألف يهودي يمني، و١٢٢ ألف يهودي تونسي، وجزائري، و ٦٩ ألف يهودي ليبي، و ٥٧ ألف يهودي مصري، و ٣٦ ألف يهودي سوري ولبناني، فضلاً عن يهود كل من إيران وتركيا وغيرهما من دول العالم الإسلامي (١١).

ومع النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، كان مخزون اليهود العرب قد أشرف على النفاد، ولذا تراجعت أرقام الهجرة بشكل ملحوظ واستمر ذلك طوال سنوات السبعينيات، مما أثار مخاوف قادة إسرائيل الذين انفعوا نحو البحث عن مصادر هجرة جديدة. وفي هذا الإطار، نجحت إسرائيل - بمساعدة من

توزيع يهود العالم في عام ٢٠٠٧

الدولة	العدد	
١ إسرائيل	٥,٣٩٣,٠٠٠	
٢ الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٢٧٥,٠٠٠	مجموع أمريكا الشمالية
٣ كندا	٣٧٤,٠٠٠	٥,٦٤٩,٠٠٠
٤ فرنسا	٤٩٠,٠٠٠	
٥ بريطانيا	٢٩٥,٠٠٠	مجموع أوروبا الغربية
٦ ألمانيا	١٢٠,٠٠٠	
٧ المجر	٤٩,٠٠٠	١,١٥٥,٠٠٠
٨ باقي دول أوروبا	٢٠٠,٠٠٠	
٩ روسيا	٢٢٥,٠٠٠	
١٥ بقية دول الاتحاد السوفيتي سابقا	١٥٢,٠٠٠	
١١ الأرجنتين	١٨٤,٠٠٠	مجموع دول أمريكا اللاتينية
١٢ بقية دول أمريكا اللاتينية	٢٠٩,٠٠٠	٣٩٣,٠٠٠
١٣ جنوب إفريقيا	٧٢,٠٠٠	مجموع القارة الإفريقية
١٤ المغرب	٢٥٠٠	
١٥ بقية دول إفريقيا	٢٥٠٠	٧٧,٠٠٠
١٦ القارة الاسترالية	١١١,٠٠٠	
١٧ مجموع يهود العالم	١٣,١٥٥,٠٠٠	

المصدر: البيانات مستقاة من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: www.inadarcenr.org

كما تشير تقديرات إسرائيلية إلى أن عام ٢٠٠٥ وحده شهد هجرة ٢٥ ألف شخص، معظمهم من روسيا (١٧). ويتضح أيضا مما نشرته بعض الصحف الإسرائيلية، استنادا إلى تقديرات لبعض الجهات الرسمية في إسرائيل، أنه في مقابل كل مهاجرين يهوديين وصلا إلى إسرائيل في عام ٢٠٠٢، غادر يهودي آخر للخارج، وأن نسبة المهاجرين من إسرائيل ستصل إلى ٥٠٪ من المهاجرين إليها (١٨).

وكان لانتفاضة الأقصى، وما نتج عنها من ترد أمني، دورها في هجرة هؤلاء، كما للعوامل الاقتصادية وضعف الإيمان بالمشروع الصهيوني دورها أيضا، بل إنها دفعت باثنتين من أهم الفئات في المجتمع الإسرائيلي للهجرة وهما:

١- قطاع المستثمرين ورؤوس الأموال، حيث تشير معطيات جمعية الصناعيين في إسرائيل إلى مغادرة ٨٥٠ مستثمرا إسرائيليا (يملكون رأس مال يفوق العشرين مليار دولار) البلاد.

٢- أصحاب المؤهلات العلمية والأكاديمية الذين تعذر استيعابهم في المرافق الاقتصادية بسبب التدهور الاقتصادي الذي أدت إليه الانتفاضة، فغادروا بشكل خاص إلى الولايات المتحدة وأوروبا (١٩). هذا، وقد نشرت تقارير الصحافة الإسرائيلية أيضا ما يفيد بأن دراسات إسرائيلية، أجريت مؤخرا، تبين منها أن أغلبية الإسرائيليين يخططون لتمكين أولادهم من الفرار من الدولة إلى بلدان أخرى وقت الحاجة، وذلك عبر الحصول على جواز سفر أجنبي لأطفالهم (٢٠).

ثالثا- أهم المشروعات الإسرائيلية لمواجهة خطر الديموجرافيا:

أدركت إسرائيل، بناء على ما سبق، أن الكثافة السكانية هي أساس الحرب الحقيقي، ولهذا كانت هناك أولويات حقيقية لتقليل خطر الكثافة السكانية العربية، وتم التعامل مع السكان حسب المناطق وأهميتها، وكانت على النحو التالي:

١- الاستيطان والتهويد في مدينة القدس:

تبوأ موضوع الاستيطان وتهويد مدينة القدس، لجهة زيادة مجموع اليهود فيها، مكانة الصدارة في مداولات صناع القرار في إسرائيل (بل منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في أغسطس ١٨٩٧)، إذ إن العقل الجمعي الصهيوني، بتركيبته الدينية والعلمانية، يرى في القدس نواة الحلم الصهيوني.

وفي هذا الإطار، حولت الاستراتيجيات الصهيونية المعادلة الديموجرافية في القدس بشقيها: الغربي والشرقي من (٣١٣,٩٠٠) نسمة عام ١٩٧٢، إلى ٤٨٢,٧٠٠ نسمة عام ١٩٨٧، منهم ٣٤٦,١٠٠ مستوطن يهودي مقابل ١٣٥,٦٠٠ مقدسي. وقفز عدد المستوطنين اليهود من ٨٧,١٠٠ عام ١٩٤٨ إلى ٥٣٢,٥٠٠ عام ١٩٨٧. أما في عام ٢٠٠٦، فوصل عدد اليهود في الجزء الشرقي فقط من القدس إلى ٢٤٦,٨٤٣ مستوطنا، مقابل ٢٩٠ ألف عربي مقدسي. وفي عام ٢٠٠٧، وصل عدد إجمالي مجموع اليهود في "إسرائيل" والأراضي العربية المحتلة (٢١).

الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية ٦,٠٤ مولود بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني ١٩٩٧، ثم أصبح ٤,٦ مولود عام ٢٠٠٣ بناء على نتائج المسح الديموجرافي الصحي ٢٠٠٤. أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقا ملحوظة في معدلات الخصوبة بينهما، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفض من ٥,٦ مولود عام ١٩٩٧ ليصبح ٤,١ مولود عام ٢٠٠٣، بينما انخفضت في قطاع غزة من ٦,٩ مولود إلى ٥,٨ مولود للفترة نفسها (١٢). ويضع بعض الباحثين علامات الاستفهام والاتهام حول أسباب تناقص خصوبة المرأة الفلسطينية، ويعدده باحثون ديموجرافيون بارزون، أمثال يوسف كرياج وسلمان أبو ستة، مسألة نادرة جدا. ولا يستبعد أبو ستة استخدام إسرائيل أسلحة بيولوجية سرية تستهدف خفض أعداد الفلسطينيين. ويستشهد بالتقارير الصحفية التي تحدثت عن حالات إغماء وهيستيريا جماعية بين طالبات المدارس، وعن ضحايا استنشاق الغازات السامة، وعن تقارير وزارة الصحة الفلسطينية حول زيادة حالات الإجهاض والسرطان بشكل غير مسبوق. وإلى أن يثبت ذلك أو عكسه، تبقى علامات الاستفهام قائمة.

ومع ذلك، تبقى معدلات الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين، أكبر من مثيلتها لدى الإسرائيليين.

وتشير أحدث التقديرات المنقحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في نهاية عام ٢٠٠٦ يساوي نحو خمسة ملايين و٩٠ ألف نسمة، وأن عدد اليهود فيها نحو ٣,٢ مليون نسمة، وسيتساوى العددان بحلول نهاية عام ٢٠١٠ ليلبلغ ٥,٧ مليون نسمة لكل منهما.

ويحلل عام ٢٠٢٠، سيبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية نحو ٧,٦ مليون فلسطيني مقابل ٦,٤ مليون يهودي، أي أن نسبة الفلسطينيين ستصبح نحو ٥٤٪ من سكان فلسطين التاريخية (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) (١٤).

٣- الهجرة المعاكسة:

وتعيش إسرائيل إشكالية ديموجرافية أخرى مرتبطة بالهجرة اليهودية المعاكسة من إسرائيل، إذ أظهرت تقديرات، نشرت في أكتوبر ٢٠٠٦، أن ما بين ٧٠٠ و٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون خارج إسرائيل، يقيم ٦٠٪ منهم في أمريكا الشمالية، و٢٥٪ في أوروبا الغربية، وفي الكثير من الحالات فإن هؤلاء يبحثون عن الأمان وعن فرص عمل واستقرار أفضل. كما أن عددا منهم يكون أصلا من تلك البلاد، ثم يقوم بالهجرة إلى إسرائيل كواجب ديني أو قومي، أو لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، ثم ما يلبث أن يعود إلى البلد الذي هاجر منه، محتفظا بجنسيته الإسرائيلية (١٥).

وقد أشارت معطيات السفارة الإسرائيلية في موسكو إلى أن ٥٠ ألفا من المهاجرين الروس إلى إسرائيل، في العقد الأخير من القرن العشرين، قد عادوا إلى موسكو، وأن ٢٨ ألفا منهم قد حصلوا من جديد على الإقامة الدائمة والجنسية الروسية (١٦).

وهي «سورب» حيرة، رحرت السياسات الإسرائيلية تجاه القدس على إجراءات، كان من أبرزها:

* منع إقامة تواصل جغرافي عربي داخل حدود بلدية القدس الحالية، بإقامة كتل استيطانية داخل الأحياء العربية.

* وصل المستوطنات الواقعة خارج حدود نفوذ البلدية بالمدينة، مما سيخلق حزاما أمنيا للقدس من الشرق.

* ضم مساحات كبيرة من الأراضي خارج حدود نفوذ بلدية القدس مع أقل عدد من السكان، كما حدث في منطقة جنوب شرق القدس (بيت ساحور، بيت لحم، صور، باهر) لملء الفراغ بالبور الاستيطانية.

* إخراج ما يزيد على ٢٥ ألف فلسطيني بإقامة الجدار العازل على الرغم من أن هذه المناطق تقع تحت نفوذ بلدية القدس التي تم توسيعها بعد عام ١٩٦٧ (مناطق كفر عقب، قلندية، أم الشرايط، سميراميس، شمال القدس).

* إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس.

والآن وبعد مرور واحد وأربعين عاما على احتلال مدينة القدس الشرقية، أفضت الممارسات الإسرائيلية في إطار سلسلة إجراءات وخطط مصادرة الأراضي، والتنظيم البلدي إلى ما يلي:

* ٢٤٪ من الأراضي مصادرة.

* ٤٠٪ أراض خضراء.

* ٧٪ أراض غير مستعملة.

* ٢٪ أراض مجمدة.

* ٦٪ أبنية تحتية وشوارع.

ومن ثم، أضحت ٩٠٪ من أراضي القدس الشرقية مقيدة تحت الاحتلال، وما تبقى (١٠٪) تحت تصرف الفلسطينيين (٢٢).

وبالتزامن مع نسق تطور الملكية والسكان على النمو السالف، كانت هناك سياسات إجلائية للعرب عبر إبطال شرعية إقامتهم في القدس، من خلال اتباع الإجراءات التالية:

* إذا عاش الفلسطيني خارج القدس سبع سنوات متتالية.

* إذا حصل على جنسية أخرى.

* إذا سجل إقامته في بلد آخر.

وتبعاً لهذه الحالات، فإن المصادر الإسرائيلية تقدر عدد العرب في القدس المعرضين لفقدان بطاقة الهوية العائدة لهم بنحو (٥٠-٦٠) ألف عربي، وهذا يعني ترحيلهم منها أو إبقائهم خارجها، في حين بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحرومين من التسجيل في بطاقات هويات والديهم ٢٠ ألف طفل (٢٣).

وفي إطار السياسات الإسرائيلية لإعاقة النمو السكاني الطبيعي ومحاربة الكثافة السكانية العربية، أقدمت إسرائيل على ما يلي:

* رفضت بلدية القدس الاعتراف بسكان قرية "خلة النعمان" كسكان مقيمين في القدس، والقرية تقع في الطرف الجنوبي

الشرقي للقدس، وضمن حدود البلدية.

* القيام بحملات هدم المنازل العربية في المدينة بحجة عدم التصريح بالبناء، في حين يرفضون إعطاء التصاريح أو يطلبون مبالغ كبيرة مقابل منحها. وفي هذا الإطار، تقدر بعض المصادر عدد المنازل العربية التي دمرت على يد الاحتلال في القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن بـ ٢٠ ألف منزل. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة الوحدات السكنية المبنية للفلسطينيين، حيث تم بناء ١٢٪ من مجموع الوحدات السكنية خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥، مقابل ٨٨٪ لليهود في القطاع اليهودي، ولهذا بلغ متوسط عدد الأفراد العرب الذين يعيشون في البيت الواحد ٨،٤ فرد، مقابل ٣،٦ فرد للأسرة اليهودية، ويعيش أكثر من ٦٢٪ من المقدسيين في اكتظاظ سكاني شديد.

* اتباع أسلوب الضغط الاقتصادي لترحيل السكان عن طريق فرض ضرائب باهظة، لاسيما على المشروعات والمحال التجارية العربية. وفي هذا الإطار، أغلق أكثر من ٢٥٠ تاجرا مقدسيا في البلدة القديمة محالهم التجارية، في حين يبلغ عدد المقدسيين المهددين أو المضطرين لمغادرة المدينة، لأسباب تتعلق بظروف السكن والتعليم وشظف العيش، ٥٠ ألفا، في ظل معطيات تؤكد أن ٦٠٪ من العائلات المقدسية تعيش تحت خط الفقر (٢٤).

٢- الحلول أحادية الجانب في الضفة وغزة:

هناك علاقة وثيقة بين الطفرة في الحلول الأحادية الجانب التي زخرت بها الساحة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة وبين الواقع الديموجرافي، وإن كانت إسرائيل قد اختارت استراتيجيتين مختلفتين للتعامل مع مازقها هذا. ففي الضفة، تقوم ببناء جدار عازل يحفظ لها كتلتها الاستيطانية، بينما انسحبت من قطاع غزة بعد إجلاء مستوطنيه.

والحاصل أن ثمة فارقاً، من حيث الزمن، بين اليمين واليسار الإسرائيليين في هذه الناحية. فبينما اكتشف اليسار الإسرائيلي منذ فترة طويلة ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين في الضفة وغزة، للتخلص من عبء هاتين المنطقتين الديموجرافيتين، فقد احتاج اليمين الإسرائيلي إلى فترة أطول لكي يتضح له أن الثمن الديموجرافي والأمني لاحتلال الضفة وغزة يفوق المكاسب التي تسعى إسرائيل لتكريسها. ولم يتوصل اليمين لهذه القناعة إلا بعد أن اكتشف عدم قدرته على تركيع الفلسطينيين من خلال القوة المسلحة. وبينما حسم اليسار الإسرائيلي أمره من مسألة "عمق الانسحاب" من الأراضي الفلسطينية بسرعة نسبية خلال عام ٢٠٠٠، لينتهي بقبول انسحاب كامل (مع تبادل للأراضي)، فإن اليمين لم يصل حتى اللحظة لقناعة كهذه، إذ ما زال يأمل في الاحتفاظ بالقدس وبأجزاء واسعة من الضفة الغربية، سواء أكان ذلك من خلال المفاوضات أم من خلال الخطوات الأحادية الجانب (٢٥).

وكان شارون قد أدرك أنه لا يوجد حل عسكري أحادي الجانب للصراع منذ النصف الثاني لعام ٢٠٠٢، بعد الفشل في محاولة حسم الصراع بالقوة العسكرية (السور الرأقي والاعتقالات)، التي هدفت إلى "كسب" الذاكرة الفلسطينية وإعلامها أنها لن تحصل على شيء "بالإرهاب والعنف"، ومن ثم وجد نفسه منجراً لطرح مبادرة يمينية إسرائيلية تسهم في أخذ المبادرة من

تصنيف الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس

نوع الأرض	مساحة الأرض (دونم)
أرض زراعية	٢١,٤٦٤
غابات	٤,٧٥٣
أراض مفتوحة	٤٤,٦١٨
المناطق الفلسطينية المبنية	٢٢,٠١٣
المناطق المسيطر عليها إسرائيلياً	٢٤,٠٤٤
أخرى	٣٥,٠٨٢
المجموع الكلي	١٥١,٩٧٤

- المدينة - اللين الغربي - بدرس - قبية) ويبلغ عدد سكانها ما يقارب الـ ٢٢ ألف مواطن. وفي الإطار نفسه، كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية، على صفحتها الإلكترونية في الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠٧، عن المسار الجديد والمعدل للجدار بخلاف المسار السابق الذي أعلنت عنه الوزارة في الثلاثين من أبريل ٢٠٠٦. وقد أظهرت تلك التعديلات زيادة جديدة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي لتصبح ٧١٢,٩٢٠ دونم، أي زيادة قدرها ٢٨,٥٪ (١٥٧,٩٢٠ دونم) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦. كما بين المسار الجديد للجدار زيادة في طوله ليصبح ٧٧٠ كم، أي بزيادة قدرها ٦٧ كم (٩,٥٪) عما كان عليه في العام نفسه (٢٦).

وعن آثار الجدار على مدينة القدس، تشير بعض المصادر إلى أن مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار في نهاية المشروع الإسرائيلي تبلغ ١٥١,٩٧٤ دونم، أي نحو ٤٣٪ من محافظة القدس، في حين سيتأثر نحو ٢٣١ ألف فلسطيني، أي نحو ٥٦٪ من سكان القدس، سلباً بإقامة الجدار (٢٧).

ب- الانسحاب من غزة :

بالانسحاب من غزة وإخلاء الـ ١٧ مستوطنة فيها، تخلصت إسرائيل من العبء الديموجرافي الكبير لغزة (أكثر من مليون وأربعمئة ألف فلسطيني) مقارنة بحجم المشروع الاستيطاني (نحو سبعة آلاف مستوطنة).

المعارضة اليسارية، ومن السلطة والمقاومة الفلسطينية. ابتدأت هذه المبادرة بخطوات تكتيكية في الضفة الغربية، عندما قبل اليمين بفكرة الفصل بين الشعبين، وبناء جدار فاصل في الضفة. وفي الوقت ذاته، فإن الحاجة للقيام بخطوة مماثلة في قطاع غزة تسمح بالفصل بين سكانه الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، أخذت تبرز للعيان بسبب العبء الديموجرافي الكبير للقطاع.

١- الجدار الفاصل:

حاولت إسرائيل بناء الجدار بشكل يضمن عدم الإضرار بجوهر المشروع الاستيطاني بحيث تحمي الكتل الاستيطانية، وفي الوقت نفسه أرادت أن تعزل سكان الضفة في مناطق مزدهمة ومعزولة، بشكل يبعدهم عن التواصل مع مناطق ٤٨، وبذلك يتم التخلص من عبء سكاني غير يهودي كبير. هذا، وتتوالى التغييرات في مسار الجدار بشكل يترجم الرغبة الإسرائيلية في قضم مساحات فلسطينية أكبر، وعزل سكان أكثر. ففي الأول من فبراير ٢٠٠٧، صدق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت على خطة جديدة لتعديل مسار الجدار الفاصل شمالاً، تجمع مستوطنات "مودعين عيليت" المقامة غربي محافظة رام الله، وقد جاء هذا القرار بهدف ضم مستوطنتي "تيلي" و"نعل" وراء الجدار. الأمر الذي أدى إلى زيادة طول مقطع بنحو ١٢ كم في عمق الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى عزل مساحة إضافية جديدة بلغت ٤١٤٠ دونم. ونتيجة لقرار أولمرت، تم عزل ست قرى فلسطينية ومحاصرتها من جميع الجهات وهي (رنتيس - نعلين

وإسرائيل، بحيث تضم إسرائيل ٣٪ من مساحة الضفة إليها. وتشمل الكتل الاستيطانية، منطقة الأغوار وصحراء الخليل، أو ما تطلق عليها "صحراء يهودا"، وهي المنطقة الممتدة على طول الحدود الشرقية لمحافظة الخليل حتى البحر الميت. وبالمقابل، يحصل الفلسطينيون على أراض على طول الخط الأخضر، مع سكانها. والقصد هنا، مناطق في المثلث، ومنها: كفر قاسم، وباقية الغربية، وأم الفحم، وغيرها من البلدات العربية.

ومن الواضح - وفقا لما سبق - أن الفلسطينيين سيكونون الخاسر الأكبر من هذه الاقتراحات، وذلك على صعيدي الجغرافيا والديموجرافيا، إذ تنطوي الورقة الإسرائيلية على عدة أبعاد، أهمها:

* تبادل الأرض مع السكان يمكن إسرائيل من التخلص من ١٩٠ ألف مواطن، هم سكان منطقة المثلث، ومن ثم فإن القبول الفلسطيني بهذا الاقتراح يعد مساعدة لإسرائيل على تكريس مفهوم يهودية الدولة، وأيضا إضعاف القوة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.

* الكتل الاستيطانية القائمة حاليا، بشكليها الجغرافي والديموجرافي، تعنى بالتأكيد إبقاء الأراض الفلسطينية في ثلاثة معازل. وإن تواصلت هذه المعازل بطرق، فلن يزيد عرض كل منها على عدة أمتار، بين فكي تجمعات استيطانية قادرة على قطعها بكل سهولة. بكلمات أخرى، المعازل الفلسطينية الثلاثة، في شمال الضفة ووسطها وجنوبها، ستكون - على حد تعبير البعض - "كقطع الجبن السويسرية، ولكن ليست بثقوب صغيرة، وإنما بثقوب كبيرة جدا، تجعلها أكثر هشاشة، وأكثر قابلية للسقوط والانهار" (٢٩).

■ أما بالنسبة لمنطقة الأغوار وصحراء الخليل، فذلك يعنى قطع الضفة الغربية بشكل نهائى عن أى تواصل جغرافى مع الدول العربية المجاورة، خصوصا الأردن، وبالتالي، وضع الكيان أو "الدولة الفلسطينية" المتوقع قيامها "تحت رحمة" تل أبيب، فضلا عن أن تواصل سيطرة إسرائيل، بطريقة غير مباشرة، على المعابر الخارجية هو أهم المشاكل والمعوقات في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

خاتمة :

إذن، جملة الطروحات والمخططات الإسرائيلية السابقة، إلى جانب رفض حق العودة (وإخيار الترانسفير الذى بدأ ينتعش مرة أخرى) هي وليدة الإدراك الإسرائيلي المتراكم بضرورة تعديل الوضع الديموجرافى في مواجهة الفلسطينيين، مما يعنى أن العامل الديموجرافى بات من أهم عوامل الضغط للتسوية، فهو الذى دفع حزب العمل إلى هذه العملية، التى تتضمن التنازل عن أراض في سبيل الحفاظ على طبيعة إسرائيل كدولة يهودية، وهو الذى دفع اليمين الإسرائيلي إلى بناء الجدار في الضفة،

فغزة، وإن كانت لا تشكل (مقارنة بالضفة الغربية) عبئا أمنيا كبيرا على إسرائيل، بسبب نجاح السياج الفاصل الذى أقامته إسرائيل هناك منذ فترة طويلة في منع حصول عمليات تفجيرية داخل إسرائيل، إلا أنها - أى غزة - تشكل جزءا كبيرا من المشكلة الديموجرافية لإسرائيل، لأن سكانه يشكلون نحو ٤٠٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ولهذا، فإن انسحاب شارون الأحادى الجانب جاء بهدف التخلص من هذا العبء الديموجرافى الذى يشكل ٤٠٪ من المناطق المحتلة، وبأقل تكلفة على صعيد الجغرافيا، إذ لا يتجاوز الانسحاب الذى حدث ١٪ من الأراض المحتلة (هى المساحة التى كانت متبقية بيد إسرائيل في غزة). وبهذا، فإن العبء الديموجرافى للضفة الغربية وحدها يصبح أقل خطورة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى أن هذا الانسحاب مع الاستمرار في بناء الجدار في الضفة، وتعزيز المشروع الاستيطانى في كتلتها الرئيسية، يحولان دون تبلور وضع يتم فيه فرض تسوية على إسرائيل على نمط مبادرة جنيف.

باختصار، جاء الانسحاب من غزة بهدف توجيه ضربة إجهاضية لحلين بدليين: حل الدولة الواحدة لشعبين، بالتخلص من ٤٠٪ من العبء الديموجرافى الفلسطينى، وحل الدولتين لشعبين، والنتائج عن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع، بفصل القطاع عن الضفة، وبناء جدار للفصل في الضفة (٢٨).

٣- تبادل الأراضى والسكان:

وهذا ما ينادى به اليمين الإسرائيلى، لاسيما "ليبرمان"، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، الذى سبق أن تحدث عن خطته بشأن ذلك أمام مؤتمر هرتزليا عام ٢٠٠٥، وقام بتسويقها في الأوساط اليهودية في الحزب الجمهورى الأمريكى. وتهدف إلى التخلص من العبء السكانى داخل إسرائيل، وتنص على استبدال وادى عارة، وأم الفحم، ببعض مناطق الضفة الغربية. وقد برر ليبرمان دعوته هذه بالتخلص من أراضى وادى عارة بأن أغلبيتهم تنتمى للحركة الإسلامية.

وقد طورت فكرة ليبرمان على يد كل من "عوزى أراد"، و"جدعون بيغر"، اللذين قدما تصورا "ورقة موقف"، عرض في مؤتمر هرتزليا ٢٠٠٨ في يناير الماضى، وترتكز على أساس أن اقتراح تبادل الأراضى، الذى طرح سابقا، ويقتصر على منح الفلسطينيين مساحة من أراضى صحراء النقب، مقابل ضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل، غير مرن، وبالتالي، لابد من صفقة واسعة بين دول المنطقة، وهى: إسرائيل، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين. وتعتبر الورقة أن الحدود القائمة بين هذه الدول رسمتها الدول الاستعمارية في حينه دون أن تراعى الاحتياجات السكانية.

ونقتصر هنا على تفصيل الجزء الفلسطينى - الإسرائيلى من خطة "عوزى أراد" - جدعون بيغر -

حيث تقترح تبادل الأراضى بين السلطة الفلسطينية

وإذا لم نهتم بهذه القضية ونتخذ الإجراءات المطلوبة، فإنه خلال جيل واحد أو جيلين على أكثر تقدير، ستكف إسرائيل عن كونها دولة يهودية صهيونية.

المقصد، إذن، أنه لا يمكن لإسرائيل الحفاظ على الجغرافيا والديموجرافيا في أن معاً، اللهم إلا "بالترانسفير"، وعلى نطاق واسع، وهناك ماكينزمات قصور ذاتي لدى إسرائيل تجعل قدرتها على تطبيق هذه الحلول محدودة.

والانسحاب الأحادي من غزة، مما يعني - في التحليل الأخير - أن إسرائيل تدرك اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن لا حل لها للحفاظ على أكثريتها اليهودية، وطابعها اليهودي، إلا الانفصال عن الفلسطينيين وتبادل أراضٍ والمفارقة أن كليهما يعني اعترافاً بحقوقهم، كما يعني ترسيماً لحدودها، أي السياسية والجغرافيا، وهنا مكمّن إشكالية إسرائيل في عملية التسوية. ولكن شلومو غازيت يحسم الأمر بقوله: "الخطر الديموجرافي هو الأشد ضراوة بين الأخطار التي تواجهها إسرائيل في الوقت الراهن."

الهوامش :

- (١) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦ (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧).
- (٢) المرجع السابق، ص ٦٧.
- (٣) د. حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٣٥-٤٢).
- (٤) راجع تفصيلات موجات الهجرة اليهودية في: د. عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب .. من النكبة إلى أوصلو (مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، ص ٨٢-٨٥).
- (٥) د. حسين أبو النمل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥-٤٢.
- (٦) د. محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ص ٢٢٨).
- (٧) راجع د. عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦-٩١.
- (٨) المرجع السابق، ص ٩١.
- وكنك، مهند مصطفى وإبراهيم أبو جابر، مشروع تهويد الجليل (مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٣).
- (٩) نبيل محمود السهلي، النكبة والتطور الديموجرافي اليهودي في فلسطين بعد عام ١٩٤٨:

www.growp.194org

(١٠) راجع صحيفة القدس العربي، لندن، ١١ فبراير ٢٠٠٨.

(١١) د. محسن صالح، قراءة في الإشكالية الديموجرافية الإسرائيلية:

www.aljazeera.net

(١٢) د. عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(١٣) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦، ص ٢٧٩.

(١٤) المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(١٥) موقع عرب ٤٨:

www.arab48.com

(١٦) صحيفة الحياة اللندنية، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

- (١٧) المرجع نفسه.
- (١٨) معاريف الإسرائيلية، ١٢ يناير ٢٠٠٣.
- (١٩) صالح النعامي، ماكينزمات ومظاهر تأثير الانتفاضة على الواقع الديموجرافي في إسرائيل (مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٥).
- (٢٠) يديعوت أحرونوت، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣.
- (٢١) نبيل محمود السهلي، أفاق الصراع الديموجرافي بين العرب واليهود في القدس، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٧.
- (٢٢) د. مهدي عبد الهادي، القدس .. رؤية مستقبلية.

www.Passia . org

- (٢٣) نبيل محمود السهلي، المرجع السابق.
- (٢٤) مستقبل الدولة الفلسطينية، مركز أبحاث المستقبل.

www.mustaqbal. net

- (٢٥) د. خليل الشقاف، الانسحاب الإسرائيلي من غزة .. دوافعه والتحديات التي يشكلها للسلطة الفلسطينية، (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠٠٤).
- (٢٦) الجدار الفاصل .. لماذا هو حدودي توسعي وليس أمنياً؟ تقرير منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات:

www.Alzaytouna.net

- (٢٧) د. خليل الشقاف، مرجع سبق ذكره.
- (٢٨) المرجع نفسه.
- (٢٩) عبدالناصر النجار، تبادلية الأرض .. الفلسطينيون هم الخاسر الأكبر، صحيفة الأيام الفلسطينية، ١٩ يناير ٢٠٠٨.

الانقسام الذي يمكن أن يزيد من التهديد لوجودها، حيث كان

يسود الاعتقاد، صدقا حيناً أو مبالغة في أحيان أخرى، بتربص المحيطين بهذه الجماعات وسعيهم إلى إبادة

سميلة عكاشة



وعلى حد وصف الباحث آلان دوتى، فى كتابه "الدولة اليهودية قرن لاحق"، (١) فإن الطوائف اليهودية تاريخيا قد تبلور لديها إحساس قوى بالمصير المشترك، انعكس فى صورة تماسك ملحوظ بداخلها. كما يؤكد دوتى أن أسلوب المشاركة فى السياسة اليهودية قد تمثل فى إجراء الانتخابات بانتظام فى أزمنة وأمكنة لم تكن فيها السياسة الانتخابية معروفة فى المجتمعات المجاورة. وعادة ما كان ينظر إلى الانتخابات داخل الطوائف اليهودية على أنها أحداث بالغة الأهمية، وكان الانتخاب للمناصب العامة يتحدد بفترة ولاية محددة، الأمر الذى كان يعزز مبدأ مسئولية من كان يتم انتخابهم ويسمح بتداول السلطة.

بمعنى أكثر وضوحا، كانت تجارب الجماعات اليهودية فى الشتات على امتداد العالم كله، خاصة فى أوروبا الشرقية، تدعم فكرة التعددية والمشاركة والمسئولية الفردية والحوار بين التيارات المختلفة، وهو الميراث الذى ساهم لاحقا فى تدعيم التوجه الديمقراطى للدولة العبرية، عندما تأسست عام ١٩٤٨ مع التحفظ الذى سنوضحه لاحقا.

بمعنى أكثر وضوحا، كانت تجارب الجماعات اليهودية فى الشتات على امتداد العالم كله، خاصة فى أوروبا الشرقية، تدعم فكرة التعددية والمشاركة والمسئولية الفردية والحوار بين التيارات المختلفة، وهو الميراث الذى ساهم لاحقا فى تدعيم التوجه الديمقراطى للدولة العبرية، عندما تأسست عام ١٩٤٨ مع التحفظ الذى سنوضحه لاحقا.

إدارة الحركة الصهيونية والثقافة الديمقراطية :

عندما دعا تيودور هرتزل لانعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، حضر إلى المؤتمر ممثلى ٢٦٠ جمعية من جمعيات كانت منتشرة فى روسيا وأوروبا الشرقية باسم "حوفيفى تسيون محبى صهيون". ومن خلال عملية تأسيس المنظمة الصهيونية، بدأ

مر النظام السياسى فى إسرائيل بعدة أزمات كبرى منذ إنشاء الدولة، بحيث أصبح من المألوف الحديث عن أزمته بأكثر من بحث تطورات. إن عدم قدرة هذا النظام على تجاوز ميراث عملية تأسيسه حال دون تحليه بالمرونة الكافية للتكيف مع مستجدات واقع ما بعد إنشاء الدولة. ورغم أنه كانت هناك محاولات فاشلة لتطوير النظام السياسى، إلا أنها زادت من حدة أزمته، ربما لأن هذه المحاولات كانت تعكس فى الواقع محاولة للالتفاف على الجانب الإيجابى فى التجربة الإسرائيلية. ويتمثل هذا الجانب الإيجابى فى أن كافة القوى الاجتماعية والسياسية تمكنت من الحصول على تمثيل ملائم، سواء من خلال نظام الانتخاب بالقائمة النسبية أو من خلال الحصول على نصيب معقول، حتى وإن لم يكن عادلا من موارد الثروة وعناصر التأثير والنفوذ. وقبل أن نتعرض للمشكلات التى جابهها النظام السياسى الإسرائيلى وبعض المحاولات التى جرت لإصلاحه وتطويره، فمن الضرورى إلقاء الضوء على جذور نشأة وتكوين هذا النظام.

خصوصية أوضاع اليهود فى الشتات :

مما لا شك فيه أن "اليهود" قد عانوا فى معظم تاريخهم من حالة عزلة تم فرضها عليهم حيناً واختاروها هم كمنهاج للعيش فى أحيان أخرى، نتيجة الثقة المفقودة بينهم وبين الشعوب التى عاشوا بينها على امتداد العالم. وبغض النظر عن أسباب هذه العزلة، فإن العيش فى "الجيتوهات" قد أفرز وضعاً مارست فيه قيادات الجماعات اليهودية دورا بالغ الأهمية فى إرساء دعائم مجتمعات اضطرت مرغمة لأن تقبل بفكرة التعددية وضرورة الحوار فيما بينها - ودخل كل منها - كنوع من اتقاء مخاطر

(*) باحث متخصص فى الشأن الإسرائيلى .

راوا البقاء في الجيتوهات وانتظار إشارة الله لإعادة اليهود إلى أرض الميعاد بيده لا بيد البشر، كما كانت الحركة الصهيونية ترغب.

وفي خط مواز للانقسامات اليهودية، كانت هناك انقسامات داخل الجماعات الصهيونية نفسها حول كيفية واسلوب إنشاء الوطن أو الدولة اليهودية، وكيفية التعامل مع السكان الأصليين في فلسطين والسياسة الواجب اتباعها مع القوى الدولية لتحقيق مثل هذه الأهداف. وقد توزعت التيارات السياسية داخل الحركة الصهيونية آنذاك بين:

١- تيار الصهيونية الثقافية أو الروحية، والذي رأى تحويل المشروع الصهيوني من مشروع قائم على توطين اليهود في فلسطين بغرض الوصول إلى إنشاء دولة هناك لهم إلى إقامة مركز روحي للديانة اليهودية، دون التفاوض عن حق اليهود كأفراد في الهجرة إلى فلسطين.

٢- التيار الثاني: التيار "العملي"، الذي رأى أنه من الممكن البدء في عملية تهجير اليهود في فلسطين دون التصريح بهدف إقامة الدولة، ولكن فقط الدفع بفكرة حق اليهود في الاستيطان وإقامة تجمعات لهم داخل فلسطين بمعونة إحدى الدول الكبرى. وكان هذا التيار هو الذي تغلب في النهاية، وقاده هرتزل حتى وفاته عام ١٩٠٤.

٣- تيار الصهيونية التصحيحية (Revision) : وقد ظهر هذا التيار بدءاً من عام ١٩٢٥ في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر الذي عقد في فيينا عام ١٩٢٥، وأمن هذا التيار بالحق المطلق لليهود في فلسطين وضرورة إقامة دولة كاملة المعالم فيها، وفقاً لحدود وعد بلفور، وليس لحدود الانتداب الذي قلص مساحة فلسطين بعد استبعاد شرق الأردن منها.

ظلت التيارات الثلاثة تعمل داخل الحركة الصهيونية حيناً، ومن خارجها حيناً آخر، دون أن يتنازل أى منها عن حلم إنشاء الدولة. وقد كان السبيل إلى ذلك التوافق مع السكان الأصليين لدى الصهاينة الروحانيين "الصهيونية الثقافية"، أو التمسك بالنهج البرجماتي، كما فعلت الصهيونية العملية أو السياسية، أو تجاهل السكان العرب تماماً وحتى الدخول معهم ومع كل من يناهض حق اليهود في إقامة دولة في فلسطين في حرب، حسب رأى جابوتنسكي، مؤسس التيار التصحيحي.

وفي فترة ما يعرف باسم اليشوف (مرحلة ما قبل قيام الدولة، تأسست قاعدة نظام سياسي قائم على التعددية السياسية. ويعتمد تاريخ تكوين الأحزاب الإسرائيلية الحالية إلى هذه الجذور، حيث يعود تأسيس عدد لا بأس به من أبرز الأحزاب السياسية الحالية إلى هذه الفترة. وقد استنتج د. دودي مكيبيرج - في بحث عن النظام السياسي الإسرائيلي (٢) - أن على رأس السمات التي اكتسبها النظام من مرحلة ما قبل قيام الدولة: مركزية النظام الحزبي، والميل إلى ثقافة سياسية قائمة على التوافق وليس الاستبعاد، حتى في الفترات التي كان بوسع الأحزاب الكبرى أن تشكل فيها ائتلافاً مستقراً يستبعد القوى السياسية الصغيرة.

يوضح تأثير خبرة اليهود التاريخية في إدارة طوائفهم وجمع شتات التيارات المختلفة التي عكست ثقافات متنوعة ودرى سياسية واستراتيجية متباينة.

كانت الوظيفة التي اضطلعت بها المؤتمرات الصهيونية منذ عام ١٨٩٧ هي اتخاذ القرارات السياسية، والتصديق على الميزانية وانتخاب رئيس المنظمة ومؤسساتها، مثل اللجنة التنفيذية الصهيونية. ومثلما كان الأمر في الكاهيلات (الطوائف) اليهودية - من حيث تحديد المشاركة في الانتخابات التي كانت تجرى فيها على أساس دفع ضريبة أو اشتراك معين - فإن المنظمة الصهيونية، قبل انتخاب مؤتمرها الثاني، وضعت نظاماً حدد عدد النواب الذين يحق لهم المشاركة في المؤتمر الصهيوني، بناءً على ضريبة كان يتم تحصيلها أو إبداء الاستعداد لدفعها من قبل كل طائفة. ومع صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، طرحت مسألة ضرورة إقامة هيئة تمثيلية لليهود تتولى تنفيذ الوعد، وقد صدق مجلس دول الحلفاء (المنظمة التي سبقت عصبة الأمم) في عام ١٩٢٠ على إنشاء الوكالة اليهودية لتتولى هذا الأمر، وضمت الوكالة دوائر مثل دائرة الشؤون السياسية، ودائرة الهجرة والعمل، ودائرة الاستيطان، ودائرة التعليم والصحة، فيما يشبه مؤسسات دولة لا ينقصها سوى إعلان السيادة والحدود مع جيرانها.

وقد اتسمت جميع المؤسسات اليهودية، سواء تلك التي صدقت عليها عصبة الأمم أو مجلس الحلفاء، أو تلك التي تولى اليهود إنشائها بأنفسهم - مثل الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل، التي أنشئت عام ١٩٢٩، وأصبحت الذراع الرسمية للمنظمة الصهيونية العالمية، وتولت مهمة التنسيق بين المنظمة الصهيونية وكل من الحكومة البريطانية والهيئة الإدارية للبلاد وعصبة الأمم - بالطابع التعددي.

وكان الأسلوب الذي أديرت به المنظمة الصهيونية هو الذي شكل إلى مدى بعيد التعددية السياسية التي أنبتت النظام الليبرالي الديمقراطي في دولة إسرائيل. ويجب في هذا المجال ألا تغفل عنصرين في غاية الأهمية، هما: ذلك القبول الواسع لفكرة اختلاف الآراء وتعايش التيارات الفكرية والأيدولوجية المختلفة داخل أهم وأحد أقدس كتب اليهود على اختلاف ثقافتهم، ونعني به التلمود، وكذلك الأسلوب الذي أدير به الصراع السياسي داخل المنظمة الصهيونية منذ إنشائها وحتى تحقيق هدف إقامة الدولة.

واجهت الحركة الصهيونية منذ انطلاقتها مسألة كيفية التوفيق بين آراء التيارات المختلفة داخل المجتمعات اليهودية، خاصة في أوروبا: غربها وشرقها. فقد كان هناك تيار بين اليهود يدعو إلى الاندماج في الدول التي تبنت أفكار المواطنة وفقاً لفلسفة المساواة والحرية لكافة القاطنين في الدولة، بغض النظر عن الجنس واللون والدين. كما كان هناك تيار آخر يشكك في تجذر مثل هذه الأفكار، ويحذر من الارتكان إليها، معتبراً أن العداء لليهود (العداء للسامية) متأصل في الجينات البشرية ولا يمكن استئصاله. وكان هذا التيار هو الذي تحمس لفكرة إنشاء دولة يهودية تستلهم الروح القومية الناشئة في أوروبا، وتحقق لليهود حلمهم القومي في وطن خاص بهم خارج أوروبا. أما التيار الأخير، فكان تياراً انغزالياً هيمن عليه المتدينون والمتشددون الذين

بعض التيارات العربية، التي رأت أنه من المستحيل أن يحمل العربي على حق المواطنة الكاملة في دولة تصف نفسها بأنها دولة "يهودية". كما أدت إلى نشوء حركات اجتماعية متمردة على الهيمنة الإشكنازية من قبل السفارديم، فكانت أحداث وادي الصليب عام ١٩٥٩ (أحداث قادها وشارك فيها المهمشون من اليهود الشرقيين بسبب معاناتهم من السياسة التمييزية التي مورست ضدهم)، ثم حركة "الفهود السود" في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات. وإذا كان النظام السياسي قد حاول الاستجابة جزئياً لهذه التحديات عبر السماح بتكوين أحزاب عربية، ومحاولة تحقيق نوع من التقارب بين الإشكناز والسفارديم في عملية تمثيلهم داخل مؤسسات النظام السياسي، فإن هذه الخطوات ظلت قاصرة تماماً عن حل مشكلة إقصاء العرب، وعاجزة - إلى حد كبير - عن إرضاء اليهود الشرقيين. وقد عبر عن التيار الأخير بيان صدر عقب حرب ٧٣ من جماعة "الفهود السود" قالوا فيه إن "حتى ما قبل نشوب حرب ١٩٧٣، كنا منكمين في حربنا اليومية مع سلطات الإشكناز البرجوازية. حاربنا من أجل تعليم وسكن وأجور معقولة. أما الأمن، فتركناه في أيدي الأجهزة المختصة التي وثقنا بتصريحاتها عن التفوق الذي لا يقهر، حتى جاءت الجيوش العربية وبرهنت بدمائنا وأشلاننا على أن ثقتنا بجهاز الأمن كانت خاطئة، وقد جئنا اليوم بعد ما تساقط الكثير منا، إهمالا وغفلة، نطلب الحساب".

كان هذا البيان أحد العناصر التي مهدت للانقلاب في النظام السياسي الإسرائيلي، حيث تحول من نظام قام نظرياً على تعددية حزبية وتداول للسلطة، وعملياً على احتكار أحزاب اليسار العمالي، وعلى رأسها حزب الماباي للحكم منذ إنشاء الدولة، إلى نظام تتنازع كئلتان كبيرتان، يقودهما حزب العمل من جانب كـممثـل اليسار والليكود، من جانب آخر بوصفه ممثلاً لتجمع الحركات والأحزاب اليمينية.

وخلال الفترة ما بين عام ١٩٧٧ (حين نجح الليكود في الصعود إلى السلطة وأنهى سيطرة الأحزاب العمالية اليسارية على الحكم) وحتى اليوم، عانت إسرائيل من عدم استقرار مزمن للانتلافات الحكومية، وفشل الحكومات الوحدة الوطنية (تلك الحكومات التي تشكلت من الحزبين الكبيرين: الليكود والعمل منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٢). وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة الأحزاب والتيارات السياسية الصغيرة، أو حتى الهامشية، بحيث أصبحت بسلوكها الابتزازي الساعي إلى تحقيق مصالح فردية أو طائفية قادرة على العصف بالاستقرار السياسي للبلاد. وتشير إحصائية أخيرة إلى أنه خلال ٥٨ عاماً، جرت في إسرائيل ١٧ انتخابات برلمانية، ٥ منها جرت في موعدها القانوني، و١٢ جرت كـانتخابات مبكرة، وأنه خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ كان معدل ثبات الوزير في منصبه (استقالة أو تغيير حقيبة) ١٦ شهراً للوزير الواحد.

وقد ظهر منذ الثمانينيات أن الأحزاب الصغيرة، والأحزاب الدينية بوجه خاص، استغلت تمثيلها الضعيف في البرلمان أسوأ استغلال، وهو عين ما فعلته بعض القوائم التي لم يكن يزيده تمثيلها في الكنيست - البالغ عدد مقاعده ١٢٠ مقعداً - على مقعد أو مقعدين، الأمر الذي أدى بالكـنيسـت إلى رفع نسبة

والملاحظ أن كافة المؤسسات التي شكلت النظام السياسي الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨ احتفظت بأسمائها وبأغلب صلاحياتها من الفترة التي سبقت قيام الدولة. ومن أمثلة ذلك المؤتمر الصهيوني، والوكالة اليهودية، والهستدروت (أهم نقابة عمالية)، وحركة الكيبوتزات والموشافات (تكوينات اجتماعية اقتصادية ذات مهام أمنية وسياسية)، وجزء لا يستهان به من الأحزاب السياسية التي أنشئت في الفترة ما بين عام ١٩١٢ إلى عام ١٩٤٧. لقد استمرت كل هذه المؤسسات بعد إنشاء الدولة، وإن تقلصت بعض أدوارها أو تركزت مهامها في أهداف محددة، مثل الوكالة اليهودية التي ركزت على مسألة الهجرة واستيعاب المهاجرين. وربما تشير عملية نجاح دمج التنظيمات العسكرية التي نشأت قبل إنشاء الدولة، وساهمت في تأسيسها في جيش موحد حمل اسم جيش الدفاع الإسرائيلي (تسهال)، إلى خاصية انفردت بها إسرائيل من حيث نظرتها إلى طبيعة وحقوق هذه التنظيمات. فقد نجحت إسرائيل في تفادي حالة عدم الاستقرار التي عانت منها أغلب دول العالم الثالث، بعد نجاح حروب الاستقلال، بسبب عملية الإقصاء التي مارستها حركات التحرر الوطني فيما بينها، واستمرار الحروب المسلحة بين جماعات كانت تسعى لتحرير البلاد، ثم سخرت سلاحها من أجل الاستئثار بالسلطة.

هذا مع الفارق بين عدالة نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال، والمأساة التي تسبب فيها إنشاء دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني. إن نجاح عملية إدماج تنظيمات عسكرية، مثل الهاجاناه والبالماخ والأرجون وليحي، في جيش الدفاع الإسرائيلي، وإنعاع المؤسسة الجديدة للسلطة السياسية وعدم منازعتها صلاحياتها، فضلاً عن تلاشى الانتماءات الأولية لدى مقاتلي الجيش وتحولهم للولاء الأعلى أي للدولة.. كل ذلك يشير إلى استقرار في النظام السياسي دون أن يعنى بالضرورة استقراراً في عملية تداول السلطة.

أزمة النظام السياسي في إسرائيل :

حسبما أورده د. دودي مكليبرج، فإن النظام السياسي الإسرائيلي يتم تعريفه على أنه ديمقراطي ليبرالي قائم على الفصل بين السلطات. غير أن واقع الممارسة العملية يظهر مدى هشاشة هذا التوصيف. فعلى حد وصف دان ياهف - جغرافي ومحاضر في كلية حولون - فإنه خلافاً لمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية، يبدو أن المواطنين العرب في إسرائيل بدون مواطنة جوهرية وحقيقية. كما أن ليبرالية الدولة تبدو متناقضة فيما يخص مسألة إدارة الاقتصاد والموارد العامة، على الأقل حتى عقد الثمانينيات بسبب هيمنة الدولة على معظم المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

وعوضاً عن ذلك، يرى دان ياهف (٢) أن النظام السياسي الإسرائيلي هو في الواقع نظام إثنوقراطي، أي أنه نظام تم تصميمه لصالح مجموعة إثنية محددة استبعدت العرب تماماً، وهمشت من الطوائف السفارديمية (الشرقية) في الحياة السياسية لحساب الطوائف الإشكنازية (العربية) التي هيمنت على المناصب القيادية في كافة القطاعات.

لقد أدت هذه العملية إلى ظهور نزعات انفصالية من جانب

والنصف الآخر بموجب الطريقة الإقليمية الفردية.

(المزيد من التفاصيل، راجع برهوم جراسي، التقرير الأول: لجنة خبراء رئاسية توصي بتعزيز النظام البرلماني في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، العدد ٢٤، عام ٢٠٠٦، إصدارات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار).

خلاصة وفتاوح:

يمكن القول إن استمرار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي سيجعل من القضايا الأمنية في إسرائيل عقبة كئودا أمام تطوير النظام السياسي، خاصة فيما يتعلق بحق المواطنة الكاملة للأقلية العربية وإدماجها في المجتمع والحياة السياسية. كما أن تزايد النزعة القومية المتطرفة في أوساط اليهود الشرقيين، كرد على استمرار الفجوة بينهم وبين الإشكناز، يمكن أن يشكل خطرا حقيقيا على الثقافة السياسية للمجتمع، بحيث تؤدي إلى تآكل القاعدة المؤيدة للتوجه الديمقراطي. وأخيرا، فإن التحذيرات التي يطلقها بعض المثقفين الإسرائيليين من خطورة ما سموه "باحثكار الجيش لتفسير الواقع" تصب في الاتجاه نفسه. ويبقى السؤال: هل وقعت إسرائيل، رغم كل ادعاءاتها بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، في نفس ما وقعت فيه الأنظمة العربية، حينما استخدمت حقيقة الصراع مع إسرائيل لضرب محاولات ديمقراطية مجتمعاتها؟

الحسم في الانتخابات (النسبة التي تحدد الحد الأدنى الواجب على أي حزب الحصول عليه لدخول البرلمان)، من ١٪ (وهي النسبة المعمول بها حتى الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) إلى ١,٥٪ حتى الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) ثم إلى ٢٪ في الكنيست الأخير (الكنيست السابع عشر). كما كانت هناك محاولة لتقوية رئيس الوزراء في مواجهة الكنيست عبر انتخابات تجري من اقتراعين متوازيين، أحدهما على رئيس الوزراء والآخر على عضوية الكنيست. إلا أن هذا النظام أدى إلى عكس المرجو منه، أي إلى تعزيز نفوذ الأحزاب الصغيرة ومن ثم تم إلغاؤه عام ٢٠٠٣.

وكان الرئيس الإسرائيلي السابق، موشيه كاتساف، قد شكل لجنة من الخبراء عام ٢٠٠٥ برئاسة البروفيسور مناحم ميجدور، رئيس الجامعة العبرية بالقدس، من أجل وضع مقترحات لتطوير النظام السياسي الإسرائيلي. وقد حاولت اللجنة حسم النقاش الذي دار داخل إسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي حول سبل تطوير النظام السياسي وطريقة انتخابات الكنيست، وتوصلت إلى أن النظام البرلماني، رغم مساوئه في إسرائيل، يظل أفضل من النظام الرئاسي. ولم تصل اللجنة إلى قرار فيما يتعلق بزيادة عضوية الكنيست، وإن اقترحت أن يتم انتخاب نصف أعضاء الكنيست بالقوائم النسبية (وهي الطريقة القائمة فعلا)

الهوامش:

- ١- ألان دوتي، الدولة اليهودية قرن لاحق، سلسلة كتب مترجمة، العدد ٨٤٠، القاهرة، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، ترجمة د. السيد عمر ومنى فرغلي.
- ٢- دودي مكليبرج، "مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل"، دراسة منشورة على موقع www.crossing-borders-program.org
- ٣- دان ياهف، "هل دولة إسرائيل ديمقراطية؟"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٤، ٢٠٠٦.

حقيقة أن اليهود اليوم لا يمثلون سوى ٥٢٪ من سكان فلسطين التاريخية. ووفقا للأبحاث السكانية المستقبلية، فإن اليهود سيصبحون أقلية في ٢٠١٠ بين النهر والبحر. هذا الواقع الديموجرافي يفرض نقاشات "صعبة" داخل أروقة المؤسسات الحاكمة، محتواها المركزي هو ضرورة الإقدام على خطة قد ترتبط ثانية عن الضفة الغربية.

فالعلاقة بين السكاني والسياسي في إسرائيل معقدة للغاية فالبعد الديموجرافي يمثل أحد مراكز التجاذب الرئيسية في الصراعات الاجتماعية الممتدة. وفي هذه الصراعات، لا تكون القرارات السياسية انعكاسا مباشرا للتوازن السكاني "الحمية الديموجرافية"، بل تكون السياسة في علاقة جدلية مستمرة مع التركيبة السكانية لطرفي الصراع، ويظل القرار السياسي محكوما بمحددات التوازن الديموجرافي.

وبالنسبة للدولة العبرية، فإن البعد الديموجرافي في علاقتها بالقرار السياسي له ثلاثة جوانب رئيسية، هي: النسبة بين السكان اليهود والفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية، والنسبة بين السكان الفلسطينيين ٤٨ داخل حدود الخط الأخضر (١٩٤٨)، والنسبة داخل السكان اليهود بين الإشكناز والسفارديم والعلمانيين والحريديم.

وتلعب التوازنات السكانية الثلاثة دورا مركزيا في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، وبالتالي فإن إدراك طبيعة الوضع الراهن والتطورات المستقبلية المحتملة لهذه التوازنات يساهم في فهم القرار السياسي الصهيوني والاحتمالات المطروحة في إطار جدلية القدرة والرغبة لرؤية النخبة العبرية لحل الصراع اليهودي - الفلسطيني.

ترزح إسرائيل تحت هاجس التوازن السكاني بين اليهود والفلسطينيين منذ تأسيسها، فضرورة تحقيق الهيمنة السكانية اليهودية على فلسطين التاريخية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط تمثل مركزا رئيسيا في الخطاب السياسي العبري.

إن النخبة الإسرائيلية ترى في وجود وتزايد الفلسطينيين خطرا يهدد وجود "دولتهم"، لأن "وجود إسرائيل" كان في ذاته تعبيرا عن القدرة على جلب المزيد من السكان إلى هذه البقعة، عبر سلسلة طويلة من الهجرات المتتالية منذ نهايات القرن التاسع عشر.

وكان الخوف من ابتلاع الفلسطينيين للدولة اليهودية هو الدافع الرئيسي للقيادي الصهيوني، ديفيد بن جوريون، لرفض أي محاولات لضم الضفة الغربية أو قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨. وأطلق حينذاك بن جوريون جملة الشهيرة "لا يمكننا ابتلاع ما لا يمكن هضمه".

وعقب حرب يونيو ١٩٦٧، دخلت النخبة الصهيونية في جدل حاد بشأن مستقبل السيطرة على الضفة والقطاع، وكانت خطة إيجال الون بمثابة اعتراف "مبكر" بعدم قدرة إسرائيل على "هضم" كل هذا العدد من الفلسطينيين.

وجاءت خطة فك الارتباط الأحادي الجانب من قطاع غزة في ٢٠٠٥ تعبيرا عن رغبة صهيونية في الهروب من شبح "الشيطان الديموجرافي"، بل وإقرارا بعدم واقعية حلم دولة "أرض إسرائيل" من النهر إلى البحر، لأن وهم "أرض بلا شعب" أصبح مثل أساطير الأديان القديمة، لا وجود لها إلا في المتاحف.

ومع مرور ٦٠ عاما على تأسيس الدولة الصهيونية، يفرض الهاجس الديموجرافي نفسه على النخبة العبرية، خاصة مع

فخلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهدت إسرائيل قفزة سكانية غير متوقعة بقدوم أكثر من مليون شخص أغلبهم من دول الاتحاد السوفيتي السابق. هذه الهجرة دفعت بمعدلات النمو السكاني إلى أكثر من ٣.٢٪ سنوياً مقابل ١.٧٪ في المتوسط.

ومنذ بداية العقد الحالي، تراجعت معدلات الهجرة إلى إسرائيل إلى معدلات ما قبل عام ١٩٩٠ بنحو ٢٠ ألف مهاجر سنوياً، وذلك كنتيجة طبيعية لتقلص حجم اليهود في دول الاتحاد السوفيتي السابق وكتلة أوروبا الشرقية، بسبب الهجرات الواسعة خلال التسعينيات إلى الدولة العبرية وأمريكا وكندا.

في المقابل، فإن الكتلة الكبرى اليوم من اليهود خارج إسرائيل، والموجودة في الولايات المتحدة بنحو ٥.٢ مليون يهودي، لا توجد لديها رغبة في الهجرة إلى الدولة العبرية، بل على النقيض فإن أعداد اليهود في الولايات المتحدة تنقلص بسبب الزواج المختلط، وتحول أعداد كبيرة إلى المسيحية. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة خسرت نحو ٢٠٠ ألف يهودي خلال السنوات العشر الأخيرة.

إن هذا الوضع الديموجرافي اليهودي يمنع صانع القرار الإسرائيلي من رسم الخطط المستقبلية على أساس استخدام المزيد من المهاجرين، بل هم مضطرون للتعامل مع الوضع السكاني على أنه معطى صعب تغييره، وهو ما برز في الجدل حول قرار الانفصال عن غزة، حيث لم يفترض أشد المعارضين لخطة شارون أن تشهد الدولة العبرية قدوم موجات هجرة كبيرة خلال المستقبل القريب أو البعيد.

في هذا السياق، فإن النقاش اليوم داخل المؤسسة العبرية الحاكمة يدور حول ضرورة إقرار خطة ارتباط أحادية الجانب "ثانية" عن الضفة الغربية، في حال فشل التوصل إلى اتفاق سياسي على "المقاسات" الإسرائيلية مع الفلسطينيين.

ويعد الجنرال عوزي ديان أبرز من يطرحون هذه الرؤية في الوقت الراهن، وهو مستشار الأمن القومي السابق لآريل شارون. ووفقاً لعوزي ديان، فإن العامل الديموجرافي يظل حاسماً في القرارات السياسية المصيرية للدولة العبرية. فالقرار السياسي المرتبط بحدود دولة إسرائيل يأخذ في اعتباره عاملين رئيسيين، هما: الأمن والتوازن السكاني.

ويشدد عوزي ديان على ضرورة الانفصال عن أكثر من ٢.٤ مليون فلسطيني من سكان الضفة قبل ٢٠١٠. ويفصل ديان خطته بضرورة الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة، وإخلاء ٢٢ مستوطنة فقط تمثل ١٠٪ من إجمالي المستوطنين البالغ عددهم نحو ٢٤٠ ألفاً. وفي المقابل، إعطاء الفلسطينيين ٧٠٪ من أراضي الضفة، وإبقاء ٦٠ ألف فلسطيني فقط تحت السيطرة الإسرائيلية.

ودون الخوض في إمكانية تطبيق خطة عوزي ديان قبل ٢٠١٠، يظل هناك واقع أن النخبة العبرية طلقت بغير رجعة فكرة "إسرائيل الكبرى"، وأصبح القبول بدولة فلسطينية ليس محل

بق الباحث الإسرائيلي أرنون سوفير في عام ٢٠٠٠ ناقوس الخطر بشأن مستقبل وجود دولة إسرائيل في ظل تزايد عدد الفلسطينيين بين النهر والبحر في دراسته الشهيرة "إسرائيل ديموجرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠... مخاطر واحتمالات".

وانتهى سوفير في دراسته السكانية إلى أن اليهود سيمثلون ٤٢٪ فقط من سكان أرض فلسطين التاريخية في ٢٠٢٠، مقابل ٥٨٪ من الفلسطينيين، من إجمالي ١٥.٥ مليون نسمة. وحذر سوفير بشكل واضح في استنتاجات دراسته من اختفاء الدولة العبرية بسبب الخلل الديموجرافي، ووضع -كما وصف البعض- الحجر الأخير على قبر دولة إسرائيل الكبرى.

ويعد سوفير، بالنسبة للبعض، هو الأب الشرعي لخطة فك الارتباط أحادية الجانب عن قطاع غزة، التي نفذها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون. وإذا تفحصت شهادات دائرة صنع القرار في الدولة العبرية في تلك الفترة، فستجد أن دراسة سوفير طبعت تصوراتهم السياسية بالنسبة لخطة الانفصال عن قطاع غزة، واستخدم شارون أرقام الدراسة في تبرير خطته للرأي العام العبري أكثر من مرة.

وخلال الجدل بشأن خطة الانسحاب من غزة، شهدت الدولة الصهيونية مباراة بين اللاعبين البارزين في الخريطة السياسية بشأن البعد الديموجرافي وتأثيره على القرار السياسي.

فمن جانب، استخدم المؤيدون للخطة الأرقام التي تشير إلى أن "الرحم الفلسطينية" ستبتلع اليهود في المستقبل القريب، خاصة توقعات البروفيسور الإسرائيلي سيرجيو ديلا فيرجولا، وأحد العاملين مع سوفير، الذي توقع أن تتحقق الأغلبية الفلسطينية في ٢٠١٠، وتحذيره من أن وتيرة القرار السياسي تسير كالمسحاة مقابل ساعة ديموجرافية تتسارع بوتيرة الفهود.

في المقابل، سعى الطرف المعارض من اليمينيين إلى استخدام أرقام دراسة إسرائيلية - أمريكية أشارت إلى أن اليهود يمثلون ٦٠٪ وليس ٥٢٪ من سكان فلسطين التاريخية. وبالتالي، فإن التهديد الديموجرافي مؤجل حتى إشعار آخر.

ووفقاً لهذه الدراسة، فإن توقعات سوفير وفيرجولا السكانية المستقبلية لا تأخذ في الحسبان ارتفاع معدلات هجرة الفلسطينيين من الضفة وغزة خلال السنوات الأخيرة، وتراجع معدلات المواليد بين الفلسطينيين من ٥.٤ مولود لكل امرأة إلى ٣.٢ مولود، بالإضافة إلى القول إن الإحصاءات الإسرائيلية تقوم بجمع ٢٠٠ ألف فلسطيني في القدس المحتلة مرتين، مرة بضمهم إلى فلسطيني ٤٨، وأخرى إلى سكان الضفة الغربية، وضم ٢٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في الخارج في الحسابات.

بعيدا عن هذا الجدل، فإن غالبية الباحثين الإسرائيليين تقر بصعوبة أو استحالة تحقيق قفزات سكانية يهودية جديدة في الدولة العبرية بعد انتهاء "موسم الهجرة الروسية".

نقاش سياسي داخل الدولة العبرية وتظل الخلافات حول طبيعة هذه الدولة وحدودها نقاشات على هامش الجدل السياسي المركزي

في المقابل، فإن النخبة العبرية تستخدم "الفزاعة الديموجرافية" لتدعيم موقفها الدولي في المفاوضات مع الفلسطينيين، خاصة بشأن حق عودة اللاجئين. وليست مصادفة أن تندفع الآلة الإعلامية العبرية والمؤيدة لإسرائيل في نشر الأرقام الخاصة بالتوازن الديموجرافي، وشبح "ابتلاع الفلسطينيين لليهود" بالتزامن مع بدء المفاوضات السياسية، أو عند كل مباحثات بين القيادة السياسية الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية.

إن النخبة الإسرائيلية تستدعي إعلامياً "الشبح الديموجرافي" لحشد التأييد لها عالمياً، فالنخبة العبرية انتقلت من استخدام فكرة اليهود الذين يعيشون وسط ٢٠٠ مليون عربي، إلى اليهود الذين يواجهون مصير الفناء على يد الفلسطينيين الذين لا يكفون عن التوالد.

وليس مستغرباً أن يستخدم الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش إشارات من خطابات إسرائيلية بشأن التهديد الديموجرافي ليؤكد أهمية الاعتراف بـ "يهودية" دولة إسرائيل، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي ٤٨.

فلسطينيو ٤٨ وفزاعة الترانسفير :

يمثل فلسطينيو ٤٨ معضلة ديموجرافية أخرى بالنسبة للدولة العبرية. فوفقاً لأرقام مكتب الإحصاء الإسرائيلي، فإن سكان إسرائيل بلغ عددهم في ٢٠٠٧ نحو ٧ ملايين و٢٤١ ألف نسمة، من بينهم مليون و٤٤٩ ألف نسمة من فلسطينيي ٤٨ يمثلون نحو ٢٠٪، مقابل ٥,٤٧٢ مليون يهودي بنسبة ٧٥,٦٪، و ٣٢٠ ألف يهودي (٤,٤٪) ليسوا مسجلين في خانة ديانة محددة، وهم المهاجرون الروس الذين لم يتم تهويدهم بعد.

ويعتبر اليمين الصهيوني أن تجاوز العرب ٢٠٪ من إجمالي السكان يمثل تهديداً ليهودية الدولة. وأطلق زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو -خلال مؤتمر "هرتسليا ٢٠٠٧"- إنذاراً شديداً للهجرة بأن إسرائيل قد تتحول إلى دولة ثنائية الهوية خلال عقدين بسبب تزايد مواليد فلسطينيي ٤٨.

وفقاً لـ "وثيقة سوفير"، فإن فلسطينيي ٤٨ (بضم سكان القدس الشرقية) سيصل عددهم في ٢٠٢٠ إلى ٣,٤ مليون نسمة مقابل ٩,٧ مليون يهودي، أي بنسبة ٣٥٪ إلى ٦٥٪ على التوالي.

وعلى النقيض من رفض اليمين الإسرائيلي لأرقام سوفير حول النسبة بين اليهود والفلسطينيين بين النهر والبحر، استقبلت الأطراف اليمينية أرقامه بشأن فلسطينيي ٤٨ بالترحيب بل والمزايدة أحياناً، وحذرت من أن العرب سيتحولون إلى أغلبية خلال نصف قرن وتنتهي الدولة العبرية.

فقد وجد اليمين الإسرائيلي في التلويح بـ "الخطر الديموجرافي" ضالته لتقوية خطابه "العنصري" ضد فلسطينيي ٤٨. وكان أكبر المستفيدين من هذا التيار زعيم حزب "إسرائيل

بيتنا" المتطرف أفيجدور ليبرمان، الذي دعا علناً إلى "ترانسفير للعرب، وإعطاء أم الفحم والقرى العربية في وادي عارة ومثلها الجليل إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، في عملية تبادل أراضٍ، بالإضافة للدعوة إلى تهجير فلسطينيي ٤٨ من الدولة العبرية بشكل شبه قسري".

ووجد هذا الخطاب تعاطفاً نسبياً لدى الجمهور اليهودي خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وأحداث أكتوبر ٢٠٠١ في المدن العربية. وأظهر استطلاع للرأي -مقياس السلام الإسرائيلي- في نهاية ٢٠٠٧- أن أكثر من ٥٠٪ من اليهود يؤيدون تشجيع هجرة فلسطينيي ٤٨ إلى الخارج.

وتغافل اليمين الإسرائيلي "بقصد" عن دراسات ديموجرافية كثيرة أشارت إلى "وهم" الأغلبية العربية. وأكدت دراسة المجموع الإسرائيلية - الأمريكية - التي سبقت الإشارة إليها - أن فلسطينيي ٤٨ لن يمثلوا أكثر من ٢٥٪ بحلول ٢٠٢٠ وليس ٢٥٪ وهو رقم لا يمثل بأي حال من الأحوال تهديداً استراتيجياً للدولة العبرية.

وتشير أرقام مكتب الإحصاءات الإسرائيلي إلى أن معدل الزيادة السكانية في الدولة العبرية في ٢٠٠٧ بلغ ١,٧٪، بقل ١,١٪ فقط عن ٢٠٠٦، وذلك بسبب تراجع الهجرة من ٢١ ألف مهاجر إلى ١٨ ألفاً. وبلغ معدل نمو السكان اليهود ١,٤٪ مقابل ٢,٥٪ لفلسطينيي ٤٨.

وتفصيلاً، نجد أن معدل مواليد المرأة اليهودية بلغ ٢,٧٥ طفل في ٢٠٠٧، مقابل ٢,٦٩ طفل في ٢٠٠٥، بينما بلغ معدل مواليد المرأة المسلمة ٣,٩٧ طفل مقابل ٤,٠٣ طفل في ٢٠٠٥، و ٤,٥٧ طفل في ٢٠٠٠، بينما معدل المواليد بين الدروز ٢,٦٤ طفل، و ٢,١٤ للمسيحيين.

ووفقاً لهذه الأرقام، فإن متوسط الخصوبة اليهودي في منحنى صاعد "نسبياً"، بينما المنحنى "هابط" بالنسبة للعرب بالإضافة إلى ارتفاع نسبة هجرة الأقلية العربية إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو ٥ آلاف من فلسطينيي ٤٨ يهاجرون سنوياً من إسرائيل.

في المقابل، تجاهلت المؤسسة الصهيونية هذه الأرقام، وشددت خلال السنوات الأخيرة على خطاب "فزاعة الترانسفير" وشددت الدولة الإسرائيلية بالفعل من إجراءاتها ضد فلسطينيي ٤٨، وكان أبرزها هو تجميد قانون لم شمل العائلات العربية.

وجاءت البداية في مايو ٢٠٠٢، عندما قرر وزير الداخلية حينذاك، إيلي يشاي، تجميد كافة معاملات جمع الشمل بين فلسطينيي ٤٨ وسكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. جاء قرار الكنيست في يوليو ٢٠٠٣ بتعديل قانون الجنسية لمنع فلسطينيي المناطق المحتلة من الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال إجراء جمع الشمل، وتم تمديد هذا القانون المؤقت ثلاث مرات.

ومنذ النخبة العبرية أن قانون جمع الشمل قاد إلى دخول

٩٨ ألف فلسطيني إلى إسرائيل منذ اتفاقيات أوسلو إلى ٢٠٠٢. واعتبرت أن هذا يمثل تنفيذاً عملياً لحق العودة، وخطراً على يهودية الدولة.

وأدى هذا القانون العنصري إلى تفكيك وتشريد آلاف العائلات الفلسطينية، ولجأت الدولة العبرية إلى عملية جعل القانون "مؤقتاً" هرباً من الاتهامات الدولية بالعنصرية. ودافع رئيس الوزراء السابق أرييل شارون صراحة عن القانون في ٤ أبريل ٢٠٠٥، وأكد أنه "لا حاجة للتستر خلف ادعاءات أمنية، فثمة حاجة لتحقيق وجود الدولة اليهودية".

هكذا، تستخدم النخبة الصهيونية الأرقام الديموجرافية لتبرير عنصريتها ضد فلسطيني ٤٨، كما استخدمت الإحصاءات نفسها للدفاع عن خطة فك الارتباط عن قطاع غزة. فالمؤسسة الإسرائيلية تسعى بوضوح إلى تقليص حجم الفلسطينيين تحت سيطرتها.

الصراع الديموجرافي اليهودي :

تهتم الدراسات العربية حول البعد الديموجرافي في الدولة العبرية بالتوازن السكاني بين اليهود والفلسطينيين داخل الخط الأخضر وبين النهر والبحر. إلا أنه نادراً ما تلقى هذه الدراسات الضوء على الصراع الديموجرافي بين العلمانيين والمتدينين داخل التجمع اليهودي في إسرائيل.

بفعل خصوصية الديانة اليهودية، فإن المتدينين الأرثوذكس "الحريديم" يمثلون تجمعات مغلقة داخل التجمع اليهودي. ولهذه التجمعات الدينية خصوصية اجتماعية واقتصادية وسياسية، تجعلها أشبه بالكيان المنفصل عن باقي المجتمع اليهودي.

وتحذر الدراسات الديموجرافية الإسرائيلية من النمو المتسارع للتجمعات الدينية "الحريديم" خلال السنوات المقبلة بما يهدد بتزايد نفوذ التيار الديني على حساب التيار العلماني - الصهيوني الذي قامت عليه الدولة العبرية.

ووفقاً للإحصاءات السكانية الإسرائيلية، فإن "الحريديم" السفارديم يمثلون أعلى نسبة مواليد في أرض فلسطين التاريخية بنحو ٨,٥١ طفل لكل امرأة، مقابل نحو ٢,٥ طفل لكل امرأة إسرائيلية علمانية، أي بزيادة نحو ٢٥٠٪.

وساهمت عدة إجراءات في تزايد أعداد الحريديم داخل إسرائيل، منها المنح التي تقدمها الدولة لأطفال "أصحاب القبعات السوداء"، ورواتب الضمان الاجتماعي، وتوفير المؤسسات

أكرم العلي

التعليمية الدينية شبه المجانية. وتشير دراسات إسرائيلية إلى أن تكلفة الطفل الإسرائيلي العادي تزيد أكثر من ٣ مرات عن تكلفة تربية طفل داخل أسرة حريدية.

ونجد أن نسب المواليد داخل تجمعات الحريديم ارتفعت بشكل واضح خلال العقدين الأخيرين، حيث قفزت النسبة للحريديم السفارديم من ٦,٩١ مولود في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨ أطفال في التسعينيات، ومن ٥,٥ طفل بالنسبة للحريديم الإشكناز في الثمانينيات إلى ٦,٥٧ مولود في نهاية التسعينيات.

ورغم عدم وجود أرقام دقيقة بالنسبة لأعداد الحريديم، إلا أن الدراسات السكانية تجمع على أن عددهم بلغ في ٢٠٠٦ نحو ٤٥٠ ألف نسمة، بنسبة تصل إلى ٨٪ من سكان إسرائيل، بالإضافة إلى ٥٪ من المتدينين الصهاينة.

وحذر سوفير من أن استمرار تزايد الحريديم بنسبة ٥٪ سنوياً - كما هو الحال اليوم - سيجعل نسبتهم في ٢٠٢٠ نحو ٢٠٪ تقريباً من السكان اليهود، وهي نسبة مخيفة بالنسبة للمؤسسة العلمانية الصهيونية، في ظل أن الحريديم يمثلون قوة عمل عاطلة، وتمثل عبئاً دائماً على ميزانية الدولة بل وقدراتها الدفاعية بسبب امتناعهم عن دخول الخدمة العسكرية القتالية، حتى بعد القوانين الأخيرة.

وبرز الجدل الديموجرافي اليهودي "الداخلي" على الموارد في نهاية التسعينيات مع انتعاش التجمع العلماني بقدم المليون مهاجر الروسي، وانخراط الحريديم والروس في صراع حول المخصصات الاجتماعية.

في الوقت نفسه، فإن الأحزاب السياسية الرئيسية ترى في تزايد أعداد الحريديم عبئاً على "الديمقراطية الإثنية" في إسرائيل، حيث إن الصوت الحريدي موجه بشكل تلقائي لصالح الأحزاب الدينية المتشددة مثل: "شاس" و"يهودت هتوراه"، واستقواء هذه الأحزاب قد يعرقل صنع قرارات مصيرية للحفاظ على ما تراه النخبة العبرية "الدولة اليهودية الديمقراطية".

في النهاية، يظل القرار السياسي الإسرائيلي اليوم محكوماً أكثر بالتوازن الديموجرافي بين اليهود والفلسطينيين بين النهر والبحر. وفي المقابل، يستخدم "فراغة" النمو السكاني لفلسطيني ٤٨ لتبرير قراراته العنصرية ضد العرب، بينما يبقى التوازن السكاني بين العلمانيين والمتدينين غير مؤثر بشكل كبير في اللحظة الراهنة إلا على سياسة المخصصات الاجتماعية.

مرحلة دخول التسوية :

لقد بدأت عملية التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي بتسوية الملف المصري - الإسرائيلي عبر اتفاقية كامب ديفيد. ثم توقفت محاولات التسوية حتى انطلقت في عام ١٩٩١ بمؤتمر مدريد. وفي الواقع، فقد سادت لدى قطاع عريض من العرب أوهام كثيرة تتعلق بتلك العملية وأهداف إسرائيل منها، وحاول البعض تسويق تلك العملية على أنها مؤامرة حيكت ضد العرب، بينما تلك العملية هي مفاوضات لتسوية تفترض بطبيعتها أنها لن تكون عادلة، ولكنها ستكون متوافقة مع ميزان القوى وقدرة كل طرف على حشد الأوراق التي لديه، والقدرة على حسن توظيفها لخدمة مصالحه. وفيما يتعلق بإسرائيل موضوع تلك الورقة، فمن المؤكد أنها دخلت تلك العملية، سواء مع مصر أو -لاحقا- مع بقية دول الصراع باستراتيجية تهدف إلى تعظيم مكاسبها وتقليل مكاسب الطرف العربي إلى أقصى حد ممكن. فسعت أولا إلى عقد اتفاقيات سلام أو تسوية مع الدول العربية منفردة، فلم يكن متاحا لها، أو من صالحها، أن تدخل مفاوضات مع تكتل عربي. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد كان يوحى بأن التسوية مقبلة على وضع يبدو فيه أن ثمة موقفا عربيا في مواجهة إسرائيل، فإن تعذر إتمام ذلك قد دفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نحو التفاوض الثنائي، فتم توقيع اتفاق أوسلو. أما الحديث عن مثالب التفاوض المنفرد مع إسرائيل، وهو أمر لا يمكن إنكاره، فإنه يغفل في الوقت ذاته أن التفاوض الجماعي كان يعني عدم تحقيق أي شيء، من ناحية لأن إسرائيل ترفض ذلك، ومن ناحية أخرى لأن المشكلة مع إسرائيل تكاد تختلف تماما من دولة عربية إلى أخرى، فسيناء ليست الجولان، والاثنتان ليستا الضفة الغربية وغزة، ولبنان تختلف كلية عنها هي الأخرى. كما تبنت إسرائيل تكتيكا تفاوضيا يقوم على محاولة تفتيت المواقف

دائما ما كان السؤال حول الصيغة المثلى لحل الصراع الإسرائيلي مع العرب بصورة تخدم المصالح العليا الإسرائيلية شاغلا أساسيا للنخب والقوى السياسية في إسرائيل. فممنذ بداية نشأتها، تسعى إسرائيل إلى إزاحة كافة العوائق التي يمكن لها أن تعوق عملية استيعاب اليهود على مستوى العالم في تلك البقعة من الأرض المحتلة. وفي البداية، كان الإجماع الإسرائيلي على أنه لا سبيل للحفاظ على بقاء تلك الدولة سوى القوة والتفوق العسكري على مجمل الدول العربية، حيث كان الاعتقاد الإسرائيلي الذي عبر عنه قادتها أنه لا يمكن الاعتماد في حماية دولتهم على مواقف الآخرين المحيطين بها، بل لابد أن يكون الأمر برمتها بيدها هي فقط لتفرض ما تريده وما تراه محققا لمصالحها، بصرف النظر عن موقف الأطراف الأخرى كافة، التي تنظر إليهم باعتبارهم تهديدا دائما لها، وأنهم على استعداد دائم للنيل منها أو حتى التخلص منها نهائيا في حال استطاعوا. إضافة إلى ذلك، فقد دفعت الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية التي ميزت نشأة إسرائيل ثم اعتمادها المفرط على القوة العسكرية في بقائها، إلى تقدم القيم العسكرية لتحلل الموقع الأبرز في أجندة الأولويات والاهتمامات الإسرائيلية، وصار الأمن لدى الإسرائيليين مرادفا للقوة العسكرية، ويقدر ما تكون تلك القوة فاعلة ولها اليد الطولى بقدر ما يشعرون بالأمن. وقد تعزز ذلك التصور نظرا لما حققته القوة العسكرية لإسرائيل، سواء في نشأتها أو في انتصاراتها على العرب، بما عزز في النهاية هيبة الرادع الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي قامت على التوسع والاستيطان ورفض كل ما من شأنه التأثير من قريب أو بعيد على الدولة التي انتزعتها اليهود في عام ١٩٤٨، والمكاسب التي حققوها فيما بعد عبر ما يزيد على نصف قرن.

١٩٩٢ - ولأول مرة في إسرائيل - تكتل يطلق عليه تكتل السلام (مكون من المابام ورائس وشينوى) متحالفا مع حزب العمل. وعلى الأرجح، فقد جاء هذا التطور في إطار سيطرة جو من التفاؤل واليسارية - إن جاز التعبير - على الوضع العام في إسرائيل، حيث إنه من الثابت أن توافر جو من النزعة اليسارية بشكل عام، ولدى النخب بشكل خاص، يدفع الرأي العام نحو اليسار أو - على الأقل - يهيئ الفرصة لجنوح الرأي العام نحو اليسار، والعكس صحيح أيضا.

المجتمع الإسرائيلي والتسوية :

كما هو معروف، فإن المجتمع الإسرائيلي يعتبر استثناء فريدا في النشأة وعناصر تكوينه. فالمجتمع الإسرائيلي قام على استيطان مجموعة من المهاجرين من أكثر من سبعين دولة لأرض تم اغتصابها بالقوة. وقد خلق ذلك الوضع لإسرائيل العديد من المشكلات، لعل أبرزها قضية التكامل القومي، وكيفية صهر تلك المكونات المتنافرة في بوتقة واحدة. كما أدى ذلك إلى تحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجموعة من الجزر الثقافية غير المتجانسة، بما انعكس في النهاية في معاناة إسرائيل مما يعرف بأزمة الهوية، حيث لا يوجد قاسم مشترك بين الإسرائيليين يعتد به سوى البعد الديني، ومن ثم فدائنا ما يكون الحديث عن الشخصية اليهودية وليس الإسرائيلية.

يتكون المجتمع الإسرائيلي من لفيف من المجموعات الإثنية التي تشكل فسيفساء غير متجانسة على أي مستوى. وبصفة عامة، فإن ذلك المجتمع الإسرائيلي ينقسم إلى ثلاث فئات، الأولى: هي فئة المستوطنين المركزية (الاشكنازيون أساسا)، وهم الطائفة المسيطرة على الحياة السياسية والعسكرية في إسرائيل. ولأنهم يتمتعون بوضع ثقافي متميز، فهم يسيطرون أيضا على الحياة الفكرية والتعليمية وعلى الحركة الأدبية والفنية. والثانية: هي فئة الفلسطينيين العرب الذين بقوا داخل الأراضي التي احتلتها إسرائيل. والثالثة: هي فئة المهاجرين الذين وصلوا بعد عام ١٩٥٠ (الشرقيون أساسا) أو ما يطلق عليهم تعبير "السفاريديم". وإضافة إلى هذا الانقسام الإثنى، فإن المجتمع الإسرائيلي يعاني استقطابا حادا أو انقسامًا بشأن قضيتين أخريين، القضية الأولى هي السلام، حيث يفضل قسم من المجتمع سلاما قائما على قيام حالة هدنة عسكرية مع الجيران العرب، مع استمرار سيطرة إسرائيل على أكبر مساحة من الأرض المحتلة، بينما يفضل القسم الآخر من المجتمع سلاما يقوم على مبدأ الشعبين والدولتين. والقضية الثانية هي الدين، حيث يفضل قسم من المجتمع أن يكون للدين دور أكبر في تقرير شئون المجتمع، بينما يفضل القسم الآخر أن يقوم المجتمع على أسس علمانية وحصر الدين في المجال الخاص لشئون الأفراد. وبصفة عامة، يمكن القول إن هناك قدرا من التلازم بين موقف الإسرائيليين من عملية التسوية والانقسامات الثلاثة التي ينقسم على أساسها المجتمع الإسرائيلي. فالمثديون واليهود الشرقيون يميلون بصفة عامة للنظر بتشكك إلى دعاة السلام، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وذلك على عكس اليهود الغربيين والعلمانيين الذين يوجد بينهم ميل أكبر لتفهم دعاة السلام.

العربية ثم الدخول مع كل طرف في مفاوضات لا تنتهي، أو - بتعبير آخر - التفاوض من أجل التفاوض، وتعهد الغموض في معظم الاتفاقيات للعودة إلى الاتفاق على تفسير ذلك الغموض، مع وضع كل العراقيل الممكنة لعرقلة سير المفاوضات نحو النهاية أو نحو القضايا الأكثر حساسية. ويرى البعض أنه إن دلت هذه الاستراتيجية على شيء، فإنما تدل على أن إسرائيل ليست معنية بأي اعتبارات تتعلق بعدالة التسوية أو قابليتها للدوام بقدر ما هي معنية بكل ما تعتقد أنه أخطر معضلة تواجهها، والتي تطلق عليها القنبلة الديموجرافية الفلسطينية.

ثم جاءت الصدمة للشعب الإسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣، إذ أرغمت تلك الحرب الإسرائيليين كافة على مواجهة أو طرح نوع مختلف من الأسئلة، لم يكن وريادا في التفكير قبيل تلك الحرب. وقد تمصورت تلك الأسئلة حول جدوى الاعتماد على القوة العسكرية فقط في حماية الأمن الإسرائيلي، حتى بافتراض أن تلك القوة لم تكن لتنهزم ولن تهزم مرة أخرى. فبدات القوى والتيارات السياسية تبحث في مسالك أخرى تدعم القوة العسكرية لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وبدأ، على استحياء، الحديث عن ضرورات تحقيق السلام في المنطقة. وقد اكتسب هذا الحديث المزيد من الشرعية بعد مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس في عام ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٩. بيد أن الدفعة الأهم التي دعمت موقف القوى المناهية بسار آخر غير القوة العسكرية والحروب (السلام) جاءت عقب حرب لبنان عام ١٩٨٢، التي أوضحت بجلاء أنه لا يمكن الاعتماد فقط على القوة العسكرية وما يحققه المزيد منها من الغرور والإقدام على مغامرات ليست حتمية للمصالح الإسرائيلية. فحرب لبنان لم تكن حريا دفاعية ضد تهديد لإسرائيل، ومن ثم تم النظر إليها على أنها غير مبررة.

ورغم أن القوى المناهية بالسلام قد تعرضت لانتكاسة بسبب تعرض إسرائيل لتهديدات عراقية من خلال إطلاق الصواريخ عليها. استغلتها القوى اليمينية المعادية للسلام لحشد المجتمع الإسرائيلي في اتجاه رفض نداءات السلام أو التسوية مع العرب. علاوة على ذلك، فقد كان العقل السياسي الإسرائيلي، بعناصره المختلفة، غير مرحب أو غير متفهم لجدوى السلام مع العرب بدرجة تكفي لخوض تلك المضمار، وكان التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي لا يزال قائما على أسسه التقليدية التي تتمحور حول فكرة تعزيز القوة الإسرائيلية والمحافظة على ما تم تحقيقه. إلا أن ما أفرزته تلك الحرب من نتائج وتغييرات في المنطقة وعلاقات القوى بها، وتماشيا مع الرغبة الأمريكية، دخلت إسرائيل الرسمية حلبة التسوية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وكان شغلها الشاغل هو كيفية إحراز الحد الأقصى من المكاسب من تلك العملية التي يبدو أنه لا مناص عن الدخول فيها، فمعارضة الرغبات الأمريكية ليست دأبا في صالح إسرائيل. كما كان عليها أن تستعد لطرح تفسير مقبول للرأي العام حول قبول أشياء لم يكن وريادا حتى مجرد التفكير فيها، وأهمها مسألة الانسحاب من أراض تحت السيطرة الإسرائيلية، بكل ما يشير إليه ذلك من تقلص في المشروع الإسرائيلي. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نبرة وتيرة الحديث عن السلام، إلى الدرجة التي أدت إلى أن يدخل الحكومة الإسرائيلية في عام

وعلى الرغم من أن السفارديم يشكلون نحو ٦٠٪ من تعداد يهود إسرائيل، إلا أن الإشكناز يتمتعون بمميزات تبلغ ضعف ما يتمتع به السفارديم، سواء من حيث مستوى المعيشة أو الدخل السنوي، أو معدلات الحصول على الوظائف الإدارية العليا، كما يبلغ معدل الأمية لدى السفارديم ثمانية أضعاف معدله لدى الإشكناز. وفي الواقع، فإن هذا الفشل في الدمج بين الطائفتين يأتي منسجماً مع ما حرص عليه صانعو القرار الإسرائيليون منذ قيام الدولة في عام ١٩٤٨ من ضرورة بناء دولة ذات طابع أوروبي يختلف كلياً عن الطابع السائد في المنطقة. ومنذ اللحظة الأولى، ارتكزت عملية الاستيعاب على إعلاء شأن الثقافة الغربية. وفي الوقت نفسه، انتهجت أساليب عدة لتهميش الثقافة الشرقية التي انحدر منها اليهود الشرقيون.

لقد انعكس الفشل الإسرائيلي في تحقيق الدمج بين مكونات المجتمع المختلفة، لاسيما فيما بين الإشكناز والسفارديم في تزايد سخط اليهود الشرقيين على هذا الوضع، خاصة فيما اعتبروه تمييزاً ضدهم. وقد حاول السفارديم استخدام شتى الطرق الاحتجاجية السياسية والاجتماعية للتخلص من هذا الوضع. ففي عام ١٩٧١، تم تأسيس حركة اجتماعية وسياسية طائفية هي حركة الفهود السود. وفي عام ١٩٨١، تم تأسيس حركة تسمى، أي حركة تقاليد إسرائيل بزعامة أهارون أبو حنسيه. وقد عكس الانقسام بين الإشكناز والسفارديم على المستوى السياسي نفسه في تأييد الحزبين الكبيرين. فقبل انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، كان معروفاً في إسرائيل أن حزب العمل هو حزب الإشكناز، وأن الليكود هو حزب الطوائف الشرقية. ومع ذلك، فإن استياء السفارديم من وضعهم، وموقف حزب العمل السلبي إزاء أوضاعهم تلك، قد دفعاهم بقوة نحو المزيد من تأييد الليكود. ثم في مرحلة لاحقة وبسبب استمرار سوء أوضاعهم، تحولوا للتكتل خلف حركة شاس، أي سفارديم حراس التوراة، بما أدى إلى فوز الحركة في عام ١٩٩٢ بستة مقاعد في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، ثم سبعة في انتخابات ١٩٩٦، ثم قفز العدد إلى ١٧ مقعداً في عام ١٩٩٩، قبل أن يتراجع في عام ٢٠٠٣ إلى ١١ مقعداً.

وفي الواقع، فإن هناك تحليلات عديدة ومتباينة حاولت أن تشرح الموقف السياسي للسفارديم، وتحولهم ما بين اليمين واليسار، وموقفهم من العرب وعملية التسوية. فهناك من يراهم عقبة أمام السلام وأنهم متعصبون قومياً، ومتطرفون يكرهون العرب. وهناك من يرون أن تصويت اليهود الشرقيين للأحزاب اليمينية جاء نتيجة لاستيائهم من أحزاب اليسار الإسرائيلية. بيد أن ذلك لا يعكس بالضرورة آراءهم وتوجهاتهم السياسية. وقد ركز حزب الليكود على هذه المشاعر من العداء التي اخترتها السفارديم تجاه حزب العمل، وكأنه جاء ليحررهم من هذا القمع، مثلما جاءت الصهيونية لتحررهم من اضطهاد العرب. وتوضح بعض الأبحاث الأكاديمية واستطلاعات الرأي العام أن لليهود الشرقيين، إجمالاً، مواقف أكثر تشدداً تجاه العرب، بالمقارنة مع اليهود الإشكناز. لذلك، فإن اليهود الشرقيين يدافعون عن سياسة خارجية أكثر تشدداً ضد العرب. وعلى وجه الخصوص، يعارض الشرقيون أية تسوية تنطوي على تنازلات سياسية بعيدة المدى للفلسطينيين. بل إن أحد الأسباب الأساسية

للدعم الذي يلقيه حزب الليكود من قبل اليهود الشرقيين إنما هو سياسته المتشددة في الصراع العربي - الإسرائيلي. وهناك من يرى أيضاً أن الكراهية التي يغالى السفارديم في إعلانها ضد العرب، وضد أي مشاريع للتسوية، إنما تأتي في إطار أنهم يريدون إثبات جدارتهم السياسية، خاصة في ضوء الاتهامات السابقة التي اتهمتهم بالتقصير في فترة إنشاء الدولة وقيامها ومن ثم، فهناك من يرى أن سر قوة الليكود هو مخاطبته للشرقيين بأنهم إسرائيليون من جميع النواحي، إضافة إلى أن قد ساعد السفارديم على كسر سلطة الإشكنازيين، أو بالأحرى أن السفارديم قد اتخذوا من الليكود معولاً للقضاء على سلطة وتميز الإشكناز.

وأخيراً، فإنه يمكن القول، إجمالاً، إن تحول اليهود الشرقيين إلى صف اليمين قد حدث نتيجة عدة أسباب، أولها المعاملة السيئة التي وصلت إلى حد الاحتقار والتي لاقاها السفارديم على يد الإشكناز، بما دفعهم في اتجاه إظهار أكبر قدر ممكن من العداء للعرب والشرق عامة، باعتباره مصدر تعاستهم وتخلفهم، وانصرفوا لتأييد القوى اليمينية المتطرفة التي تعادى العرب وثانيها الرغبة في الانتقام من الأحزاب اليسارية، خاصة حزب العمل، التي راوا أنها أغفلت مصالحهم وعملت على تعميق الفجوة بينهم وبين الإشكناز. وثالثها أن تحول السفارديم نحو اليمين قد جاء متسقاً مع طبيعتهم التي تميل للمثالية التي تميز يهود الشرق عامة، وميلهم إلى الرموز القومية والدينية، وهي أمور وجدوها في اليمين بشقيه: العلماني القومي، والديني، على الأقل بأكثر مما هي موجودة في الأحزاب اليسارية ذات الطبيعة الإشكنازية.

أما فيما يتعلق بموقف المتدينين والعلمانيين، فالحقيقة أن الصراع الموجود بين هاتين الفئتين لا يقل أهمية وتأثيراً عن الصراع القائم بين الإشكناز والسفارديم، فيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث يمثل الحريدديم أقصى اليمين المتطرف فيما يتعلق بعملية التسوية والنظرة إلى العرب، بينما يأتي المتدينون في الوسط بين الحريدديم والعلمانيين، الذين يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية إزاء عملية التسوية والعرب عامة. ويتأكد ذلك من خلال الإشارة إلى موقفيهما إزاء التنازل عن الأراضي ومسيرة أوسلو والنظرة إلى العرب. ففي الدراسة - التي أعدتها رابطة "شعب حر" في عام ١٩٩٧ عن العلاقة بين الأصولية الدينية والتطرف القومي - اتضح أنه لا يوجد أحد من المنتمين إلى القطاع الحريددي يؤيد فكرة التنازل عن الأراضي، في حين أن تلك النسبة تقدر في أوساط القطاع الديني القومي بـ ٨٠٪، كما أنها تقدر في أوساط العلمانيين بـ ٥٠٪. ويتأكد التوجه نفسه من دراسة أجراها مركز مسيرة أوسلو في الأوساط الحريدية ضئيلة للغاية، إذ بينما يؤيد ٩٪ من الحريدديم هذه المسيرة، فإن هذه النسبة تقدر في أوساط المتدينين بـ ٢٤٪، في حين أنها تقدر بـ ٥٦٪ في أوساط العلمانيين. وأخيراً، فقد أظهرت دراسة أخرى لمركز تامي شتايمنتس أن ٨٦٪ من الحريدديم لا يثقون في أن الشعب الفلسطيني يبتغي السلام، وأن ٥٪ من هذا القطاع يؤمنون بصديق نوايا الفلسطينيين في السلام. وفي المقابل، تقدر هذه

(اللاءات) الإسرائيلية المعروفة والتي يجمع عليها المجتمع الإسرائيلي بشتى طوائفه وانتماءاته، وهى لا للعودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لا للانسحاب من القدس العربية المحتلة التى ستبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل إلى الأبد.

وخلاصة القول إن التيارات اليمينية بصفة عامة ترفض التسوية باعتبارها نيلا من المقدسات الإسرائيلية، وخصما من مكاسب إسرائيل المتحققة والمحتملة، كما أنها تقدر القوة وحدها لحماية أمن إسرائيل. أما التيارات اليسارية، فترى فى عملية التسوية ضرورة لإسرائيل فرضتها المتغيرات الدولية والإقليمية، ومن ثم ترى أن من صالح إسرائيل ألا تتخلف عن تلك العملية، فذلك يضر بمصالحها وعلاقاتها الدولية والإقليمية، ويقدم صورة سيئة عن إسرائيل باعتبارها رافضة للسلام، أى أن تلك التيارات تقبل بالتسوية من منطلق براجماتى، وتحاول خفض حدة الصراع، بينما لا تمنع التيارات اليمينية فى إبقاء جذوة الصراع متقدة. ولعل خير وصف لحال الإسرائيليين عامة تجاه السلام والتسوية هو ما صرح به الكاتب الإسرائيلى دافيد جروسمان، وهو أحد المؤيدين لحركة السلام الآن، حيث قال: "إننا نحن الإسرائيليين لا توجد لدينا عقلية الساعين الحقيقيين لتحقيق السلام، وهذا لا يعنى أننا لا نريد السلام. ولكن القضية أن هناك الكثيرين الذى يقدمون على التفوه بكلمة السلام، ولكنهم لا يفعلون أى شئ لتحقيق السلام". ثم ما صرحت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفنى فى ١٩ فبراير عام ٢٠٠٨، أمام مؤتمر القدس الخامس، إذ أكدت أن دخول التسوية والمفاوضات هو خيار براجماتى بحث للحفاظ على الدولة، حيث قال "إن المفاوضات الجارية حاليا مع الفلسطينيين مستوجبة وضرورية، الهدف الأول منها تثبيت المصالح الإسرائيلية والمبادئ التى نسير عليها فى المستقبل .. وأضافت "أن عدم التفاوض على تلك المبادئ من شأنه أن يفوت على إسرائيل فرصة كبيرة لا تتكرر فى المستقبل، وبيقينا مع من يرفضون الاعتراف بنا".

النسبة بـ ٤٦٪ فى أوساط المتدينين، وبـ ٥٠٪ فى أوساط التقليديين، وبـ ٦٧٪ فى أوساط العلمانيين. وتبقى أهمية لضرورة الإشارة إلى أن العلمانيين والمتدينين يضمن العديد من الأجنحة التى تختلف نسبيا فيما بينها حول بعض الأمور التفصيلية. وفى هذا الصدد، يمكن الحديث عن فصيلين داخل كل تيار من التيارات العلمانى والدينى. فالتيار العلمانى يضم، أولا، الوسط العلمانى اليميني الذى يمثل حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة، وهناك، ثانيا، الوسط العلمانى اليسارى الذى يمثل حزب العمل والأحزاب اليسارية الأخرى بزعامة ميريتس. أما التيار الدينى، فيوجد به، أولا، الوسط الدينى الوطنى الذى يمثل حزب المجدال وحركات المستوطنين، وثانيا الوسط الدينى المتشدد الذى يمثل حزبا شاس ويهدوت هتوراه.

وأخيرا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن دخول إسرائيل عملية التسوية، بصرف النظر عن الرؤى المختلفة فيها إزاء تلك التسوية، قد أدى، أو، على الأقل، ترافق معه عدم استقرار سياسى واضح فى إسرائيل. فعبر اثنى عشر عاما، شهدت إسرائيل سبع حكومات إضافة إلى تولى شيمون بيريز الحكومة عقب اغتيال رابين. وخلال تلك الفترة، لم تستطع أى حكومة أن تكمل مدتها الدستورية، المحددة بأربع سنوات ودائما ما كانت الانتخابات المبكرة هى الحل. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الخلافات المتعلقة بعملية التسوية مثلت عائقا لا يمكن التغلب على شأنه فى قدرة إسرائيل الرسمية على الوفاء بما تفرضه عليها مقتضيات عملية التسوية تجاه الفلسطينيين. وكما كانت الخلافات بين التيارات المختلفة بشأن التسوية سببا لحدوث عدم استقرار سياسى فى إسرائيل، فإن اتخاذ خطوة، بدت إيجابية، تجاه الفلسطينيين من قبل اليميني أرييل شارون بالانسحاب من غزة، قد أدى أيضا إلى انقسام الليكود وانسحاب شارون من الحزب وتشكيل حزب جديد هو كاديما، استطاع الفوز فى انتخابات عام ٢٠٠٦، وتولى إيهود أولمرت رئاسة الوزراء. ومن ناحية ثانية، فإن دخول إسرائيل عملية التسوية لم يكن يعنى خروجاً على الثوابت



أحمد بهاء الدين شعبان

"بنيامين نيتانيا هو" (رئيس الوزراء الأسبق) يدفع القضية خطوة أبعد للأمام: ففي "العالم مابعد الصناعي الذي تلجه، توشك إسرائيل أن تتحول إلى عنصر جبار، شديد الأهمية، لأننا متابعين لاقتصاد المعلومات أكثر من أي دولة في العالم" (٦)، وكذلك "أريل شارون" (رئيس الوزراء السابق)، الذي صرح أمام "مؤتمر هرتزليا"، (دورة ٢٠٠٤)، بأن على إسرائيل "واجبا"، يتمثل في "أن تطمح دوما للصدارة، من خلال التعليم، لتحقيق التميز، فهذا هو المفتاح من أجل مستقبل أفضل لدولة إسرائيل" (٧).

وحتى من قبل تأسيس الدولة، كان اهتمام الحركة الصهيونية بوضع أسس المؤسسات العلمية، رفيعة المستوى، أمرا ملحوظا، ولدى إسرائيل الآن، مجموعة من أهم الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية، هذه أبرزها:

معهد التخنيون:

هو أقدم مؤسسات البحث العلمي في إسرائيل، حيث وضع حجر الأساس له عام ١٩١٢، واقتتح رسميا عام ١٩٢٤، على مرتفعات "جبل الكرمل" تحت اسم "المدرسة التقنية العليا"، على مساحة تزيد على ١٥٠ هكتارا، تمثل مدينة علمية متكاملة، توسعت حتى بلغت الآن مليونا وثلاثمائة وخمسين ألف متر مربع.

وقد شارك "البرت أينشتاين" في افتتاح معهد "التخنيون"، الذي أصبح معهدا علميا مرموقا، يحظى بتقدير عالمي، يمنح، إضافة لشهادة البكالوريوس، إجازات عليا للدارسين فيه (ماجستير ودكتوراه) في فروع علمية عديدة: الهندسة والبناء والطيران والإلكترونيات. ويولي "التخنيون" اهتماما علميا خاصا بفرع العلوم الحديثة، كالمعلوماتية، وتقنيات النشاط النووي والبيولوجي، وأبحاث العلوم التطبيقية في مجالات المياه، وميكانيكا وخصائص التربة، وتكنولوجيا علوم الفضاء والطيران، والأشعة الكونية، والمحركات الصاروخية، وفيزياء الحالة الصلبة، والنانو تكنولوجيا وغيرها من أقسام العلوم الدقيقة والمتطورة.

منذ أن طرح "ثيودور هرتزل"، في كتابه "الدولة اليهودية"، فكرة أن يسعى اليهود للحصول على السيادة على جزء من الأرض يكفي للاحتياجات الحقيقية لامة (١)، كان العلم والتطور التكنولوجي أداة رئيسية لإنجاز المشروع المتخيل.

ف... كل إنجاز اجتماعي أو تكنولوجي في عصرنا هذا أو في العصر القادم... ينبغي توظيفه لهذا الهدف... وكل اختراع ذي قيمة، كان موجودا الآن أو سيوجد في المستقبل، ينبغي الاستفادة به بهذه الطريقة، يمكن احتلال الأرض وإقامة الدولة، بأسلوب لم يعرفه التاريخ حتى الآن، وبإمكانات نجاح لم يحدث مثلها من قبل! (٢).

إن امتلاك مفاتيح العلم، والتقدم التكنولوجي، في الدولة الموعودة هو المدخل لإنجاز الأحلام: إذ "مهما يكن من أمر، فإن مخترعينا التكنولوجيين، وهم بحق الذين أحسنوا للإنسانية، سوف يستمرون في عملهم بعد البدء في الهجرة، وسوف يكتشفون أشياء رائعة، كالتي شاهدناها وربما أروع مما شاهدناه. لقد توقفت كلمة المستحيل عن الوجود من قاموس العلوم التكنولوجية!" (٣).

لكن الدور الكبير، في وضع الركائز الاستراتيجية للمنظومة العلمية الإسرائيلية الراهنة، يعزى، بشكل رئيسي، إلى "ديفيد بن جوريون" (أول رئيس وزراء للدولة)، الذي كان يؤمن بأن: "قدر الإسرائيليين، عبر الأجيال، أن يبقوا القلة في مواجهة الكثرة، ولذلك لا بد لهم أن يدركوا، ليس فقط ضرورة الحفاظ على التفوق النوعي لفترة مقبلة من الزمان، وإنما أيضا ضرورة تزايد وتنامي هذا التفوق باستمرار" (٤)، ذلك أن "التطور العلمي شرط مهم لتعزيز أمننا. لقد أصبح العلم اليوم مفتاح التطور الاقتصادي والقوة العسكرية. إن أمننا واستقلالنا يتطلبان أن يقوم أكبر عدد من الشباب بتكريس أنفسهم للعلوم والبحوث: البحث الذري والإلكتروني، وما شابههما" (٥).

وورث الجيل الأحدث من القيادة الإسرائيلية هذه المفاهيم الثابتة في اليقين الصهيوني عن أهمية التفوق العلمي والتقني، فـ

Genetic Engineering وأبحاث "الجينوم" البشري والحيواني Genome Knowledge .. وغيرها من الفروع التي منحت مكانته العلمية والبحثية، العالمية، المرموقة (٩).

جامعة بار إيلان

حملت اسم الحاخام بار إيلان، وأنشئت في ضاحية رامات جان، جنوب شرق تل أبيب عام ١٩٥٥، وهي جامعة دينية الطابع، تستهدف خلق جيل من العلماء على دراية واسعة بالتوراة والشريعة اليهودية (١٠)، وباعتبارها الأكاديمية الصهيونية الدينية اليهودية حسب مفهوم البروفيسور بنحاس حورحان، صاحب فكرتها ومؤسسها (١١).

وتخدم الجامعة نحو ٢٠ ألف طالب (١٢)، ولها فروع متعددة في "عسقلان" و"أرييل" و"صنفد" و"آسر" و"تسميح"، وتضم أكثر من ١٢٠ مركزا للبحوث والاختبارات، ويتخرج فيها كل عام المئات من الكوادر العلمية المتعصبة للأفكار الأصولية، كما ترتبط باتفاقيات مشتركة مع جامعات وهيئات أمريكية وأوروبية، يتم عبرها تدريب المئات من باحثي هذه الجامعات والهيئات، حتى يتم تحويلهم إلى مؤيدي "الفكر الصهيوني"، وأصبحوا مندوبين وسفراء لإسرائيل عند عودتهم، على حد تعبير نائب رئيس الجامعة الأسبق، البروفيسور "عمانويل راكان" (١٣).

جامعة تل أبيب

أنشئت عام ١٩٥٦، وهي تضم أكبر عدد لطلاب المرحلة الجامعية، الدارسين في إسرائيل، (أكثر من ربع إجمالي عدد الطلاب الجامعيين، ويتراوح عددهم ما بين ٢٥ و ٢٠ ألفا)، وتضم كليات للدراسات العلمية التقليدية: الطب والعلوم الأساسية، والعلوم الاجتماعية والآداب، والإدارة والحقوق، والفنون، ومعاهد للتعليم والبيئة والعمل الاجتماعي وعلوم ما وراء البحار ... إلخ.

كما أسست الجامعة مراكز بحثية متميزة، مثل "مركز التحليلات التكنولوجية والتوقعات" (I.C.T.A.F)، و"مركز التكنولوجيا الحيوية"، الذي أنشئ بمبادرة من الرئيس الإسرائيلي الرابع "أفرايم كاتسير"، بغرض: تطوير عمليات صناعية جديدة، تعتمد على الخبرة الكثيفة التي تراكمت، في مجالات الكيمياء الحيوية، والفيزياء الحيوية، والبيولوجيا الجزيئية، وعلم الوراثة ..، وتمتلك مفاعلا تجريبيا مخصصا لأغراض البحث العلمي والتدريب في المجال النووي (١٤).

جامعة حيفا

أنشئت عام ١٩٦٣، برعاية الجامعة العبرية وتحت مظلة إشرافها العلمي، وبالتعاون مع بلدية حيفا، واستقلت علميا، بصفة رسمية، عام ١٩٧٢، وتضم أكبر تجمع للطلاب العرب الجامعيين في إسرائيل (١٥).

يدرس طلاب جامعة حيفا الآداب والعلوم والحقوق والتربية والإدارة والتجارة، ويتبعها عدة معاهد ومؤسسات للبحوث والدراسات، ويبلغ عدد طلابها نحو ١٥ ألفا.

جامعة بن جوريون

أنشئت في منطقة "بئر سبع"، عام ١٩٦٥، بالتعاون بين الجامعة العبرية ومعهدى "التخنيون" و"وايزمان"، بهدف الاندماج مع

حتى قبل إعلان دولة المشروع الصهيوني (في ١٥ مايو ١٩٤٨)، كان العمل قائما -على قدم وساق- من أجل وضع الأسس العملية لهذا المشروع، وبالأخص في المستوى العلمي، فجرى طرح مشروع إنشاء الجامعة اليهودية، في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وإقراره، وإيكال أمر وضع خطته التنفيذية إلى مجموعة من الإداريين والعلماء، برز منها "حاييم وايزمان"، الذي أصبح أول رئيس للدولة لدى إعلانها.

وقد تحدث "وايزمان" بإسهاب، في مذكراته المعنونة: "التجربة والخطأ"، عن مراحل إنشاء "الجامعة العبرية" وحتى الإعلان عن افتتاحها، في أول أبريل ١٩٢٥، بحضور "ضيف الشرف" الأول، "اللورد بلغور"، صاحب الوعد "المشوم"، الذي أحيط بحفاوة بالغة، اعترافا بفضل، وألقى كلمة في تلك المناسبة، ألحقتها ب خطاب شكر حار أرسله إلى "وايزمان" من الإسكندرية، وهو في طريق العودة إلى إنجلترا، نصح الحركة الصهيونية فيه بأن "الغرض الأكبر من زيارتي كان افتتاح الجامعة العبرية، ولكن النجاح في إصابة الأغراض الفكرية والأدبية ليكون جزئيا لا كليا، إن هو لم يجاره تقدم مادي متين، ومن ثم فقد أسعدني، بصورة مخصوصة، ما شاهدته من مستوطنات يهودية مزدهرة، وهي الشواهد الناطقة بنمو الوطن القومي نمو صحيحا سليما قويا" (٨).

وقد تألفت الجامعة في البداية من "معهد الدراسات اليهودية"، و"معهد الميكروبيولوجي"، و"معهد الكيمياء"، و"مركز هدايا الطبي التعليمي"، كما أضيف إلى هيئات الجامعة، فيما بعد، "كلية الدراسات الإنسانية"، و"كلية العلوم"، و"كلية العلوم الاجتماعية"، و"كلية الطب"، و"كلية القانون"، و"كلية طب الأسنان"، و"العلوم التطبيقية"، و"التكنولوجيا"، و"كلية الزراعة وعلوم الغذاء والبيئة".

ويشارك علماء "الجامعة العبرية" في المئات من المشاريع البحثية المتقدمة، في مجالات علمية متنوعة، في الرياضيات، والتحليل Analysis، ونظرية الاحتمالات Probability Theory، ونظرية الألعاب Games Theory، ونظرية الأعداد، والمنطق الرياضي ... إلخ، وكلها فروع علمية متقدمة، خلقت علاقات علمية متطورة بين العلماء الإسرائيليين ونظرائهم في شتى المراكز والجامعات الكبرى في العالم.

معهد وايزمان للعلوم

تأسس في "روحوبوت"، عام ١٩٣٤، تحت اسم "معهد دانييل زيف" وترأسه "حاييم وايزمان" لفترة طويلة، قبل أن يطلق اسمه على هذه المؤسسة العلمية المميزة، اعترافا بدوره العلمي والسياسي.

يعد "معهد وايزمان للعلوم" أكبر معاهد الأبحاث العلمية الإسرائيلية، ويحظى بشهرة عالمية رفيعة، ويتخصص في الدراسات ما بعد الجامعية فقط (الماجستير والدكتوراه)، ويضم أربع كليات أساسية، هي: "كلية الرياضيات"، و"كلية الفيزياء الحيوية"، و"كلية الكيمياء الحيوية"، و"كلية العلوم البيولوجية". كما يحتوى المعهد على عدد من الأقسام تغطي تخصصات علمية متنوعة، كالرياضيات النظرية والتطبيقية، والفيزياء النووية، وأبحاث النظائر

Isotope Researches، وبلورات أشعة إكس، وأبحاث البوليميرات Polymers، والبيوفيزياء، والأحياء التجريبية Experimental Biology، والكيمياء الضوئية، والتحليل

(إسرائيل (٢١).

وترتب على ذلك أن تم توجيه أكثر من ثلاثة أرباع الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير إلى الوجهة البحثية العسكرية وقد ساعد ذلك، إضافة إلى الدعم الفني والمالي الضخم، المتدفق من الغرب والولايات المتحدة، على تطور مبيعات السلاح الإسرائيلي الذي تم تسويقه، في مطلع عقد التسعينيات الماضي، إلى ٦٢ دولة وتنتج إسرائيل، وتبيع، الأسلحة الخفيفة بأنواعها، والذخائر، والصواريخ أرض - أرض، وأرض - جو (من طراز شافيت)، وصواريخ جو - جو (من طراز بايثون - ٥)، والصواريخ الحاملة للرووس النووية، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (من طراز السهم - حيتس)، والصواريخ الجوالة (كروز - من طراز دليلة)، والصواريخ البحرية، والأسلحة الذكية، والطائرات المقاتلة (من طراز كفير)، والطائرات بدون طيار، وأجهزة التشويش الإلكتروني، وأقمار التجسس الاصطناعية (من طراز أوفيك وعاموس)، ومعدات الملاحة الإلكترونية المتطورة للطائرات، والأنظمة البصرية، وأسلحة الليزر والطاقت الموجهة.

وتطور القطاع العسكري إلى أن أصبح القطاع القائد في الاقتصاد الإسرائيلي، في الثمانينيات (٢٢)، وتقدمت إسرائيل فاحتلت المرتبة الخامسة بين عمالقة صناعات السلاح في العالم (٢٣)، ثم حققت الموقع الرابع (بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا) في العام الماضي (٢٠٠٧).

وصل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، في إسرائيل في السنوات الأخيرة الماضية، إلى أن أصبح الأعلى على مستوى العالم كله، حيث بلغ ٤,٨٪ من إجمالي الدخل القومي (نحو خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤)، وبما يجعله ضعف النسبة التي تنفق في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أمثال ما تنفقه إنجلترا في هذا السياق، وخمسة أمثال الإنفاق الفرنسي (٢٤).

وقد كان للتشريعات الحكومية التي استتت لتشجيع صناعات البحث والتطوير، مثل قانون تشجيع صناعات البحث والتطوير، (الصادر عام ١٩٨٤)، تأثير كبير، حيث نمت صادرات إسرائيل من الصناعات المتقدمة تكنولوجيا نمو ملحوظا في السنوات الأخيرة.

ووصل عدد شركات الصناعات الدقيقة المتطورة، في إسرائيل حتى عام ١٩٩٨، إلى نحو ٢٠٠٠ شركة، نصفها شركات جديدة، لكي تحتل إسرائيل، بذلك، المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في عدد شركات الكمبيوتر وتطوير التكنولوجيا الرفيعة (Hi Tech) المستحدث (٢٥).

وفي بدايات عقد التسعينيات الماضي، امتلكت إسرائيل قاعدة من العلماء والمهندسين والتقنيين المهرة، عددها ٢٠ ألفا و ١٠٠ عالم ومهندس وفني، (إحصاء ١٩٩٢)، وهو ما عني أن هناك ٤٨ إسرائيليا من كل عشرة آلاف إسرائيلي، كانوا يعملون في هذه الأنشطة المتقدمة، وهي نسبة متقدمة للغاية، تعد من أعلى النسب طوال عقد التسعينيات الماضي ارتفاعا ملحوظا، بفعل تدفق أعداد كبيرة من العلماء اليهود الروس، الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق.

وقد انعكس هذا الإنفاق على موقع إسرائيل في مجال النشر العلمي، حيث نشر علماءها، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ما نسبته ١٪ من إجمالي البحوث المنشورة في العالم.

مشروع الاستيطان في النقب، ولدعم التجمعات اليهودية الضعيفة في تلك المنطقة (١٦)، واستكملت مقوماتها عام ١٩٦٩، وتضم كليات دراسية للعلوم الطبيعية، والطب، والتمريض، والكمبيوتر، والهندسة، والاقتصاد، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، ويبلغ عدد طلابها نحو ١٥ ألف طالب، جلهم من اليهود ذوي الأصول العربية، يمثلون نحو ١٠٪ من إجمالي الطلاب في إسرائيل، ويتبعها العديد من مراكز البحث والمعاهد الدراسية، أهمها ما يختص بدراسة المجتمع البدوي، ومعهد أبحاث النقب، الذي أسس عام ١٩٧٢، في سديه بوكرك. ويحتفظ هذا المعهد بالأرشيف التاريخي لأول رئيس للوزراء، ليفيد بن جوريون، الذي يضم نحو ثلاثة أرباع المليون وثيقة. وتمكنت الجامعة من استقطاب المهاجرين الجدد، خاصة من روسيا، حيث قامت بوضع برامج خاصة لهم، تساهم في عملية استيعابهم ودمجهم داخل المجتمع الإسرائيلي، كما افتتحت فروعها لها في إيلات - أم الرشراش المصرية، ومناطق أخرى من النقب (١٧).

وإضافة لما تقدم، فهناك عدد من الجامعات الثانوية الأخرى، مثل "الجامعة المفتوحة"، التي أنشئت عام ١٩٧٢، ب "رامات أفيغ"، شمالي تل أبيب، وهي تفسح المجال أمام كل من يرغب في الدراسة المستقلة دون شروط معقدة. كما تقوم بيت البرامج الدراسية بواسطة الشبكة الإذاعية والتليفزيونية. ويبلغ عدد المنتسبين لها نحو ٢٠ ألف طالب منتشرين في مختلف أرجاء الدولة، وتتبعها مراكز متعددة يسهل الوصول إليها.

الجيش الإسرائيلي "حاضنة" للتقدم العلمي :

منذ بدايات الحركة الصهيونية الأولى، كان هناك سعي لتصنيع الأسلحة والذخائر. وقد أسست حركة "الهجاناه" الإرهابية أول مصانع السلاح التي سميت "الصناعة العسكرية"، (تس - Ta'as) عام ١٩٢٣، قبل اغتصاب فلسطين، وأصبحت قلب الصناعات الحربية ونواتها (١٨).

وقد أنشئ "سلاح العلوم" كفرع ضمن صفوف "قوات الدفاع"، خلال حرب ١٩٤٨، سرعان ما تحول إلى "قسم البحث والتخطيط" التابع لـ "وزارة الدفاع"، بعد إعلان الدولة، والذي تطور إلى "هيئة تطوير الوسائل القتالية" (رفانيل)، التي تحدت مهمتها في "تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا الفائقة التقدم (١٩). كما أنشئت "وحدة البحوث العسكرية"، كمركز لدراسة وتطوير التكنولوجيا الحربية، ثم تطورت هذه الوحدة، لكي تصبح "المعمل المركزي للأبحاث والتطوير"، وهو هيئة علمية بحثية متخصصة، تتبع إدارة شئون الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

ولعبت الصناعات العسكرية دور الرافعة التي نهضت بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧، الذي وصف باعتباره عام بداية "عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي"، حيث تحول المجتمع الإسرائيلي، بحسب "أرون كليمان"، وبفعل التصنيع الحربي، من الاقتصاد الزراعي المبني على صادرات الحمضيات إلى مجتمع على درجة عالية من التصنيع، ينتج الإلكترونيات، وأصنافا أخرى ذات تقنية متقدمة (٢٠).

وقد ساعد نمو القطاع العسكري، المرتبط بالتقدم التقني، والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة، على تدعيم نفوذ وسلطة جماعة القيادة العسكرية، داخل المجتمع والدولة، حيث أصبحت عملية التصنيع الحربي تلعب دورا أساسيا لا غنى عنه، في تدعيم نفوذ "المجمع الصناعي - العسكري" المعروف باسم "تولة

حصول العلماء الإسرائيليين على جوائز نوبل

في عام ٢٠٠٤، نال العالمان الإسرائيليان: "هارون سيسشانونفر" Aaron Ciechanover و"افرام هيرشكو" Avram Herchko جائزة نوبل في الكيمياء، لـ "عملهما الريادي في مجال تحليل الخلايا البروتينية"، الأمر الذي مثل اختراقا مهما لفهم ومعالجة أمراض كالسرطان، والتليف المراري والزهايمر - Alzheimer، والشلل الرعاش - Parkinson's disease، وغيرها.

كما حصل "روبرت جيه أومان" Robert J. Aumann، عالم الرياضيات الإسرائيلي، عام ٢٠٠٥، على جائزة نوبل في الاقتصاد، مشاركة مع العالم الأمريكي "توماس س. شيلنج"، في "نظرية الألعاب". يقول "أومان"، الذي يدرس الرياضيات في الجامعة العبرية، إنه من المرجح "أن تكون إسرائيل هي رقم واحد في حقل نظرية الألعاب في العالم".

وقد سبق "أومان" في الحصول على جائزة نوبل أيضا، عام ٢٠٠٢، في الفرع نفسه العالم "دانيال كاهنمان" Daniel Kahnemann - المولود في إسرائيل، والمقيم في الولايات المتحدة. كما حصل عليها في الأدب، الإسرائيلي "شاي أجنون" Shai Agnon.

قربا إلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٩٧ (٣٠)، و٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ (٣١)، ثم لكي يتجاوز عتبة الـ ١٠ مليارات دولار فيما بعد.

وبشكل عام، فقد تطورت صادرات إسرائيل من السلع الإلكترونية المتطورة (التي استحوذت الولايات المتحدة وأوروبا على أغلبها) تطورا ملحوظا، حيث قفزت من ٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٩ (٣٢)، وبلغت نحو ١٥,٣ مليار دولار، عام ٢٠٠٤ (٣٣)، أي بمعدل زيادة مطرد بنحو ١٤٪ كل عام. ومن هنا، لم يكن من الغريب أن يتم تداول أسهم أكثر من مائة من الشركات الإسرائيلية الكبرى، العاملة في هذا المجال، في أهم البورصات العالمية، كبورصة "ناسداك" الأمريكية بنيويورك.

علوم الذرة وتقنياتها :

بدأت إسرائيل في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي بعمل مسح تفصيلي لصحراء النقب للبحث عن رواسب الفوسفات اللازمة لاستخلاص اليورانيوم، وأرسلت البعثات العلمية إلى الولايات المتحدة والغرب لإعداد الكوادر التقنية. وشاركت في المؤتمرات العلمية المتخصصة، واستفادت من خبرات العلماء اليهود البارزين العاملين في مجال الطاقة النووية، كما أنشأت وكالة سرية للتجسس العلمي "لاكام"، جعلت على رأس مهامها هذه القضية.

لكن التقدم الكبير في هذا السياق ترتب على إنشاء "وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية" في منتصف عام ١٩٥٢، التي أخذت على عاتقها مهمة الإعداد لاقتحام هذا المجال الصعب.

وقد شيدت فرنسا المفاعل النووي الرئيسي لإسرائيل في "ديمونا"، وقدمت المعارف لتكوين قاعدة المعلومات النظرية والتقنية، ودرست الخبراء والفنيين. من ناحية أخرى، قدمت الولايات المتحدة "خدمة" لا تقل أهمية، حيث أهدت إسرائيل، بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام"، مفاعل "ناحال سوريك" بكامل مشتملاته واحتياجاته، وأشكالا أخرى باللغة الخطورة من المساعدات المالية والمادية والفنية والأكاديمية، ودعمت المراكز العلمية الإسرائيلية العاملة في هذا المجال.

وتتملك إسرائيل العديد من المفاعلات النووية، أهمها مفاعل "ديمونا" بصحراء النقب Dimona Nuclear Plant، ومفاعل

وحسب تقرير لليونسكو عام ١٩٩٨، فإن ما نشرته إسرائيل من أبحاث علمية يقدر بضعف إجمالي ما نشره العلماء والباحثون العرب مجتمعين، وأن إنجاز "الجامعة العبرية" وحدها يفوق إنجاز الجامعات العربية مجتمعة (٢٦). ولو قارنا عدد العلماء الذين نشروا بحوثا في ذلك الوقت بعدد السكان، لتبوات إسرائيل الموقع الأول في العالم (١١,٧ لكل عشرة آلاف نسمة)، وقبل حتى الولايات المتحدة (١٠ لكل عشرة آلاف نسمة)، واليابان (٨,٢ لكل عشرة آلاف نسمة) (٢٧).

كما احتلت إسرائيل المرتبة الرابعة بالنسبة لبراءات الاختراع الأوروبية، والمرتبة نفسها بالنسبة لبراءات الاختراع الأمريكية حسب التقرير نفسه، متقدمة بذلك على كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

الكمبيوتر وصناعة المعلومات :

اجتذبت إسرائيل، خلال السنوات الماضية، كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال الكمبيوتر وصناعة المعلومات، مثل: (I.B.M)، ومايكروسوفت (Microsoft)، وهيويت - باكارد (H.P)، وموتورولا (Motorola)، وإنتل (Intel) .. وغيرها، فاستثمرت فيها مليارات الدولارات، وشيدت بها أضخم المصانع بأحدث التكنولوجيات.

وتميزت الصناعة الرقمية في إسرائيل، المؤسسة على المشاركة والدعم الغربي والأمريكي الكامل، في مجال أجهزة التجهيز الطباعي، وفصل الألوان (Color Separation)، والتوضيب الإلكتروني، وأيضا في مجال التكنولوجيا الطبية، وبرزت من بينها العديد من الشركات التي حازت سمعة عالمية واسعة، كشركة "أكسنت" (Accent)، وشركة "ساتيكس" (Satecs)، وشركة "كومفيرس تكنولوجي" (Comvers Technology) التي يتجاوز رأسمالها ١٦ مليار دولار (٢٨).

كذلك، حققت صناعة البرمجيات الإسرائيلية طفرة كبيرة، من بداية متواضعة لا تتجاوز ٥ ملايين دولار عام ١٩٨٤، إلى ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، إلى ٨٠٠ مليون دولار في العام التالي، وإلى نحو ٥ مليارات دولار منتصف التسعينيات الماضية (٢٩)، ثم إلى

حث المسنولين الأتراك على شراء قمر صناعي، من طراز أفق بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، ضمن عروض لصفقات سلاح أخرى (٤٠).

التكنولوجيا الطبية والبيولوجية :

وكفرع جديد للعلوم، اهتمت إسرائيل بالتكنولوجيا الطبية والبيولوجية، وفوقت التوظيفات المالية والبشرية اللازمة، وأنشأت المعامل ومراكز البحث الضرورية، وأرسلت البعثات الأكاديمية، وكونت الشركات العاملة في هذا المجال (كان عددها في منتصف عقد التسعينيات الماضي نحو ٨٠ شركة، وصل إلى ١٥٠ شركة في بدايات هذا القرن)، الأمر الذي أدى، في وقت قياسي، إلى نمو ملحوظ في هذه الصناعة، وبحيث أصبحت الشركات الإسرائيلية تنتج وتبيع أكثر من ثلاثين نوعاً من المنتجات الأساسية، تشمل جرعات اللقاح والتطعيم، ومنتجات الهندسة الوراثية والحيوانات للإنسان والحيوان والنبات، وأدوية علاج سرطان الدم وسرطان الثدي، ويكتيريا تنظيف ناقلات النفط، وغيرها من المنتجات الحيوية (٤١).

وتملك إسرائيل عدداً من المؤسسات والهيئات العاملة في مجال التكنولوجيا الطبية والبيولوجية، على رأسها "اللجنة الوطنية للبيوتكنولوجي"، كما أنها عضو مؤسس في "منظمة البيولوجيا الجزيئية الأوروبية"، ومختبر البيولوجيا الجينية الأوروبية اللذين يضمنان نحو ٢٠ دولة، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة غير الأوروبية بها.

وقد تحدت مهمات "اللجنة الوطنية للبيوتكنولوجي" في اتجاهات متعددة، منها، في مجال "الزراعة البديلة"، العمل على تحقيق الأهداف التالية:

تطوير منتجات متقدمة مرتكزة على التكنولوجيا المبتكرة والبارزة، بهدف استثمار فرص تسويقية وتجارية جديدة.

استثمار وجود موارد بشرية غنية، إلى جانب أرض "النقب" الشاسعة غير المزروعة، واستخدام المياه التي خضعت للمعالجة، بهدف استنباط منتجات زراعية متقدمة، بدلا من إنتاج المواد الغذائية التقليدية.

تطوير صناعة زراعية ضمن إطار التكنولوجيا البيولوجية، قد تشكل مركز اهتمام جاذبا، ومصدر إثارة للعلماء والمهندسين، وللطاقة التكنولوجية، في المناطق الحدودية، على السواء (٤٢).

التطور العلمي والتكنولوجي الإسرائيلي من منظور استراتيجي .. إسرائيل في مسار الدول المتطورة :

لم تنقطع الدوائر الإسرائيلية المسنولة عن طرق أبواب المستقبل بقوة، وهي تجري دائما الدراسات المستقبلية التي تحاول توقع صورتها القادمة، وسط الصراعات والتحيزات المحيطة. وفي إطار هذه الجهود، صدر تقرير "إسرائيل ٢٠٢٠" (٤٣)، الذي شارك في وضعه نخبة كبيرة من المسنولين الحكوميين، والسياسيين، والعلماء، والمهندسين، والخبراء، والأكاديميين، والعسكريين، والتقنيين، بلغوا نحو ٢٥٠ شخصا، كونوا فريقا للعمل الطويل النفس، برئاسة البروفيسور "آدم مازور".

وقد أتت الخطة الشاملة لهذا التصور في ثمانية عشر مجلدا، بعضها وجه إلى جهات الاختصاص في الحكومة، والبعض الآخر - مثل "السياسة الأمنية الإسرائيلية"، الذي يناقش خطط تطوير الجيش، ووسائل إعداده وتدريبه، واتجاهات تحديث مفاهيمه

ناحال سوريك، جنوبي تل أبيب، ومفاعل جامعة بن جوريون، ومفاعل معهد التخنيون، والأخيران مفاعلان تجريبيان لأغراض الاختبار والتدريب وهناك أنباء غامضة عن مؤسسات نووية في النبي روبين. كما كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية عن اتجاه النية، في إسرائيل، لإنشاء مفاعل نووي جديد، بمنطقة "شيتا" بالنقب، تبلغ تكلفة بنائه مليار دولار، ستستخدم في بنائه تكنولوجيا جديدة، معدة لتحسين الأمان والدقة في المحطات النووية (٢٤).

وتشير أرجح المصادر إلى أن إسرائيل، حتى عام ١٩٨٦، كانت تمتلك القدرة على تصنيع مائتي رأس نووي، كما أنها صنعت قنابل نووية تكتيكية، وقنابل هيدروجينية، ولديها ثلاث غواصات المانية الصنع مزودة بصواريخ نووية جواله، فضلا عن امتلاكها وسائل إطلاقها: طائرات F-16 الأمريكية، والصواريخ الباليستية، عابرة القارات، من طراز "شافيت" وأريحا (٢٥).

أقمار التجسس والاتصال الفضائي :

تصنع إسرائيل، وتطلق، طرازين من الأقمار الصناعية:

الطراز الأول: أقمار التجسس من نوع "أوفيك" - OFFEQ (الأفق):

وقد أطلق منها: "أوفيك - ١"، يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، و"أوفيك - ٢"، يوم ٩ يوليو ١٩٩٠، و"أوفيك - ٣"، يوم ٣ أبريل ١٩٩٥، وفشلت تجربة إطلاق القمر "أوفيك - ٤"، يوم ٢٣ يناير ١٩٩٨، و"أوفيك - ٥" الذي أطلق يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٢، وفشلت كذلك تجربة إطلاق "أوفيك - ٦". وكانت آخر تجربة ناجحة لإطلاق قمر من هذا النوع، "أوفيك - ٧"، بواسطة صاروخ حامل، ثلاثي المراحل، إسرائيلي الصنع، من طراز "شافيت"، فجر يوم ١١ يونيو ٢٠٠٧، من قاعدة "بالمحيم" - لأول مرة - في ظروف مناورة حربية، وهي قدرة لا يمتلكها سوى الولايات المتحدة وروسيا، كما يقول موقع "نيكا" (٣٦). كما يعد القمر "أوفيك - ٨" لإطلاقه في وقت لاحق. ومهمة هذا النوع من الأقمار الصناعية هي التجسس على المنطقة العربية وجنوب الاتحاد السوفيتي السابق، وإيران (٣٧).

أما الطراز الثاني من الأقمار الصناعية، فهي من نوع "عاموس" AMOS :

وهو قمر اتصالات ومراقبة فضائية، أطلق أول نماذجه في نوفمبر ١٩٩٥، وأعلن أن إرساله يغطي المنطقة الممتدة من إيران شرقا، حتى ليبيا غربا، ومن أوكرانيا شمالا، حتى السودان جنوبا، لكن تركيزه سيكون على مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج (٣٨).

أما آخر المستجدات في هذا السياق، فهو إطلاق إسرائيل لقمر جديد، أطلقت عليه اسم "تق ستار" - Tec Star، وهو قمر تجسس وزنه نحو ٢٦٠ كجم، "تتيح أجهزته لإسرائيل كشف مختلف الأهداف، بما فيها الصغير جدا، عبر الغيوم والعواصف الرملية". وقد أطلق إلى مداره من الهند، وبواسطة صاروخ هندي من نوع PSLV، توخيا لضغط النفقات، وتجنباً لاحتمالات التعرض للخطر، مثل "أوفيك - ٤" و"أوفيك - ٦"، في وقت سابق (٣٩).

ويجدر الإشارة إلى أن القدرة الإسرائيلية في مجال صنع وإطلاق الأقمار الصناعية، على حداتها، سرعان ما وظفت اقتصاديا في العرض الذي قدمه وزير الدفاع الإسرائيلي، "إيهود باراك" إلى تركيا، خلال زيارته لها في شهر فبراير ٢٠٠٧، حيث

تتقدم في مسار ينقلها كل عقد من الانتماء إلى محطة تنمية واحدة، وهو ما يدعو إلى توقع أنه سوف تحدث تغييرات جوهرية في المرافق الاقتصادية خلال العقود المقبلة (٤٥).

أيضا، دفع هذه التغييرات في مسار إيجابى، يقتضى توفير شروط عملية تحديث تكنولوجى تحول الدولة، في العقود القادمة، إلى الدولة ذات الموجودات (الأصول) الأكثر تطورا وحداثة، ليس فقط بالنسبة لعمرها الزمنى، إنما وبالأساس إلى تقدمها التقنى، كما يحدد التقرير (٤٦).

ويقتضى النجاح فى إحداث هذه "الطفرة التطورية" المستهدفة بناء منظومة تعليم كفاء، تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعى، والهوية الوطنية، ونوعية الوجود الجماعى للإنسان فى إسرائيل، وترسخ قيم المساواة، والتفوق، والاندماج، والحرية الشخصية، والاختيار والمشاركة. ومن ناحية أخرى، فإن النجاح فى تحقيق هذه الغاية يتطلب إدخال منظومات الاتصالات المرئية والمسموعة إلى منظومات التعليم، والإدخال الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة فى نطاق الاتصالات المسموعة والمرئية إلى إسرائيل من أجل زيادة الإنتاج، ولاستنفاد أقصى الفرص الاقتصادية (٤٧).

واعتمادا على المعطيات العلمية التى تم تحليلها بواسطة علماء الاقتصاد المشاركين فى التقرير، يتوقع المخطط الإسرائيلى أن الناتج القومى، الذى بلغ فى عام ١٩٩٠، ٥٢,٢ مليار دولار (أى ما يقارب الناتج القومى لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين مجتمعة) سوف يصل (عام ٢٠٢٠) إلى ٢٤٠ مليار دولار، أى بزيادة ٤,٥ ضعف.

كما يتوقع التقرير أن يبلغ مستوى الدخل القومى للفرد الإسرائيلى عام ٢٠٢٠ ما قيمته ٣٧ ألف دولار، أى بزيادة الضعف عما كان عليه عام ١٩٩٠.

وسوف يلعب التقدم العلمى والتكنولوجى دورا مهما فى هذا السياق، بوصفه مصدرا مهما للدخل من تصدير المنتجات المتقدمة، وكوسيلة لبناء علاقات استراتيجية قوية مع مختلف الدول.

الفتالية الخ - حظر نشره، وخضع للرقابة، باعتباره تقريرا سريا، غير مسموح بتبادل محتوياته. أما باقى أقسام التقرير، فقد نشرت على رأى العام، وترجمت بعض أجزائه (سنة أجزاء) إلى العربية.

يرى التقرير أن استمرار الثورة التكنولوجية فى مطلع القرن الحالى، ونفاذها إلى جميع مناحى الحياة، خاصة معظم قطاعات الصناعة والخدمات، سيؤدى إلى إعادة النظر فى تركيبة الاستخدام والعالة فى المجتمع الغربى الصناعى المتطور الحديث، وهذا الأمر سينجلى فى انخفاض آخر فى معدل المشتغلين بالزراعة، وكذلك انخفاض فى معدل المشتغلين بالصناعة (التقليدية)، وفى أنشطة تولى الياقات الزرقاء (حتى ٥ - ٦٪)، بينما سيزيد الطلب على منتجات وخدمات الاستجمام، وكذلك سينخفض الطلب على المستخدمين فى الخدمات المختلفة، التى ستستبدل عن طريق تكنولوجيات الاتصالات والكمبيوتر. وتوقع التقرير أن يزيد الطلب على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، والمهن الطبية وشبه الطبية، والخدمات المالية، وخدمات الشئون الاجتماعية، ومهن الاستجمام والفنون وقطاعات التعليم، وهو ما يعنى تهميش الاقتصادات العاجزة عن التواءم مع هذه المتطلبات، أو القاصرة عن الاندماج فى حدود جمركية واسعة، أو تلك التى ستقتل فى التفاعل مع شروط المنافسة الكونية الجديدة (٤٤).

وقد توصل الباحثون المشاركون فى التقرير - بعد إجراء مقارنات ومقاربات شاملة بين كل من المسار الإسرائيلى وأربعة مسارات رئيسية لتقدم الدول المتطورة، هى: "مسار الدول الموجودة على هامش العالم المتقدم والصناعى"، والمسار "الأوروبى الغربى"، ومسار "أمريكا الشمالية"، ومسار "اليابان" المتميز - إلى أن إسرائيل تتقدم فى مسار مواز للمسار "الأوروبى الغربى"، إلا أنها متخلفة بقدر واحد وحتى أكثر وراء غالبية دول أوروبا، وهذا يعنى أن أداءات المرافق الاقتصادية الإسرائيلية ستكون بعد نحو عشر سنوات مماثلة لأدءات دول غرب أوروبا اليوم.

ورأى الباحثون أن المؤشرات المتاحة تشير إلى أن إسرائيل

الهوامش :

- ١- ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مركز نصوص، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨١.
- ٢- المصدر نفسه، ص ١٤١.
- ٣- المصدر نفسه، ص ١٤٩.
- ٤- فوزى الشعيبى، إسرائيل من الداخل، دار الهجرة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ)، ص ٩٦.
- ٥- ديفيد بن جوريون، حديث أمام الكنيست الإسرائيلى، مذكور فى: سوبر همانيام (محررا)، أساطير وحقائق نووية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٢٨.
- ٦- مذكورة فى: أحمد بهاء الدين شعبان، الدور الوظيفى للعلم والتكنولوجيا فى تكوين وتطوير الدولة الصهيونية، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨٧.
- ٧- صحيفة معاريف، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤.
- ٨- حاييم وايزمان، ملخص كتاب "التجربة والخطأ"، ترجمة: وديع البستاني، مطبعة الحكيم، الناصرة، ١٩٦٤، ص ٢١٥.
- ٩- مزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦ - ٧٧.
- ١٠- جامعة "بار إيلان"، حقائق وأرقام، مجلة "مختارات إسرائيلية"، القاهرة، العدد (١٥)، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٥.
- ١١- المصدر نفسه، ص ٣٥.

- ١٢- بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ١٥ فبراير ٢٠٠٨.
- ١٣- جامعة بار ايلان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
- ١٤- صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢١٩.
- ١٥- بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، مصدر سبق ذكره.
- ١٦- بنك معلومات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، مصدر سبق ذكره.
- ١٧- صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، دليل إسرائيل العام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.
- 18- Israel Government Year Book, 1968 - 1969, Jerusalem, Central - Office Information, 1968, P. 100.
- ١٩- يورام بيرى وأمنون نوبياخ، المجمع الصناعي العسكري في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٧.
- 20- Israel Government Year Book, ibid, P. 115.
- ٢١- يورام بيرى وأمنون نوبياخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- ٢٢- جونيل شين، إسرائيل.. الاقتصاد السياسى ومستقبل الدولة العسكرية، مجلة "المستقبل العربى"، بيروت، العدد ٩، ١٩٨٦، ص ١٦.
- ٢٣- وائل بركات، صفقات السلاح فى منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.
- ٢٤- يوسى جرينشتاين، صحيفة "معاريف"، ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.
- ٢٥- بجنون ألتمار، صحيفة "هآرتس"، ٢٨ أبريل ١٩٩٨.
- ٢٦- تقرير اليونيسكو: العلم فى العالم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الكويت، ١٩٩٨.
- ٢٧- وليد عبد الحى، الدكتور، أثر التغيرات فى النظام الدولى المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلى، مجلة "شئون عربية"، القاهرة، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩٦، ص ٨٧-٨٨.
- ٢٨- جريدة "الحياة"، لندن، ١ مايو ١٩٩٥.
- ٢٩- جريدة "الحياة"، لندن، ١٥ يناير ١٩٩٥.
- ٣٠- حسين أبو النمل، تحولات الاقتصاد الإسرائيلى خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤، مجلة "الدراسات الفلسطينية"، العدد (٢٩)، شتاء ١٩٩٧، ص ٥٤-٧٧.
- ٣١- رونيت مورجنشترين، صحيفة "معاريف"، ٩ أغسطس ٢٠٠٠.
- ٣٢- جريدة "الحياة"، لندن، ١٥ يناير ٢٠٠١.
- ٣٣- عن بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية، مذكورة بموقع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ١٧ مايو ٢٠٠٥.
- ٣٤- لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣-١٤٣.
- ٣٥- لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد بهاء الدين شعبان، المصدر نفسه.
- ٣٦- موقع "بكا"، ١١ يونيو ٢٠٠٧، مذكورة فى: إسرائيل تطلق قمرا صناعيا للتجسس، مجلة "مختارات إسرائيلية"، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٥١، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٤٤.
- ٣٧- جريدة "الحياة"، لندن، ٢٥ يناير ١٩٩٨.
- ٣٨- مجلة "الدفاع"، مصر، العدد (١٠٣)، فبراير ١٩٩٥.
- ٣٩- نشرة وكالة أنباء موسكو، ٢١ يناير ٢٠٠٨.
- ٤٠- جريدة "المصرى اليوم"، ١٢ فبراير ٢٠٠٨.
- ٤١- جريدة "القدس العربى".
- ٤٢- انظر: "التقرير السنوى لوزارة العلوم الإسرائيلية" (٣)، جريدة "النهار"، ٩ سبتمبر ١٩٩٩، ص ١٢.
- ٤٣- اعتمدنا فى هذه الدراسة على نصين مترجمين عن العربية لهذا التقرير:
- الأول: هو النص الذى ترجمه "مركز دراسات الوحدة العربية"، فى ثلاثة مجلدات، تحت عنوان "إسرائيل ٢٠٢٠.. خططها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع"، وصدر فى بيروت عام ٢٠٠٤. والثانى: هو النص الذى ترجم بواسطة "المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، رام الله، فلسطين المحتلة"، وصدر عام ٢٠٠٢، تحت عنوان "إسرائيل ٢٠٢٠.. الخطة الشاملة لإسرائيل فى سنوات الألفين.. إسرائيل والشعب اليهودى".
- ٤٤- ترجمة "المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية"، ص ٤٧.
- ٤٥- ترجمة "مركز دراسات الوحدة العربية"، المجلد الأول، ص ١١٥.
- ٤٦- المصدر نفسه، ص ١١٦.
- ٤٧- المصدر نفسه، ص ٢٩٢ - ٢٩٥.

قضايا السياسة الدولية

أزمة غرة ☐

العراق ☐

الخارج ☐

باكستان ☐

إفريقية ☐

أزمة غزة

فتح وحماس .. ماذا بعد أزمة غزة؟



صعد الجيش الإسرائيلي هجماته ضد قطاع غزة أوائل شهر مارس ٢٠٠٨، مما أدى إلى مصرع نحو ١٢٠ من الفلسطينيين، وإصابة مئات منهم بجراح متفاوتة، فضلا عن تخریب وتدمير عشرات البيوت والممتلكات، دون تمييز بين مدنى وعسكرى.

الإسرائيلي، تعمل ضدها ضمن منظومة أكبر تشمل إيران وسوريا وحزب الله فى لبنان.

ثانيا- حاول إيهود أولمرت، عبر هذه الحرب، أن يوجه رسالة إلى المجتمع الإسرائيلي تفيد بأنه لا يزال قادرا على حفظ أمن إسرائيل، وأنه لن يتنازل للفلسطينيين فى مجال التسوية، بهدف إنقاذ حكومته، والمزايدة على القوى اليمينية التى تهاجمه، يدعى أنه سيتنازل فى المفاوضات، عما يهدد زعامته لحزبه (كاديم)، ويعرض حكومته للتفكك، وربما اللجوء لانتخابات مبكرة.

ثالثا- تتوخى إسرائيل من التصعيد ضد قطاع غزة الضغط على الفلسطينيين عموما، وتصعب الوضع عليهم، من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وفى اعتقاد إسرائيل، فإن ما يجرى فى قطاع غزة سيخرج قيادة السلطة فى رام الله، ويضعها فى موقف صعب أمام شعبها، ويضعف موقفها التفاوضى، أمام إسرائيل، فى حال استمرت فى المفاوضات، فى مثل تلك الظروف المأساوية. وفى كل الأحوال، فإن إسرائيل تريد من هذا الوضع إنهاء المجتمع الفلسطينى واستنزافه تماما، وإضعاف مكانة القيادة الفلسطينية، فى محاولاتها الدائمة لفرض الإملاءات السياسية عليها، بشأن قضايا عملية التسوية.

وكان الجيش الإسرائيلى قد دأب خلال الأشهر الماضية على شن هجمات متفاوتة فى القطاع، مستهدفا نشطاء المنظمات المسلحة، خصوصا من حركتى حماس والجهاد الإسلامى، وكتائب المقاومة الشعبية، وكتائب شهداء الأقصى، مما أدى إلى مقتل نحو ١٦٠ من الفلسطينيين، فى شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٨.

وقد اتخذت إسرائيل فى هجماتها ذريعة الدفاع عن النفس، ومحاولة وقف إطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية المتاخمة، وخصوصا بلدتى سديروت وعسقلان.

أبعاد الهجمة الإسرائيلية على غزة :

تفيد طبيعة الهجمة العسكرية، المعطوفة على الحصار المشدد الذى تفرضه إسرائيل على القطاع، بعد انسحابها منه قبل عامين، وخصوصا بعد هيمنة حركة حماس على القطاع، بأن أبعاد هذه الحرب لا تتوقف عند حد إيقاف صواريخ "القسام" التى تطلقها كتائب "عز الدين القسام" التابعة لحركة حماس فحسب، وإنما تتوخى تحقيق أهداف أبعد، من ضمنها:

أولا- إضعاف أو كسر ما بات يعرف فى المنطقة بمحور المقاومة أو الممانعة، باعتبار أن حركة حماس، فى المنظور

رابعاً- تعتقد حكومة أولرت بأن الظروف والمناخات الدولية، وربما الإقليمية أيضاً، تسهل على إسرائيل الاستفراد بالفلسطينيين في قطاع غزة، بدعوى استيلاء حماس على هذا القطاع، بصورة غير شرعية، وبدعوى وقف العنف والدفاع عن النفس. وهكذا، فإن إسرائيل لم تعد تكتفى بمجرد فرض الحصار المشدد على قطاع غزة، وتقنين المواد الحيوية الضرورية التي تصل إليه، وإنما هي باتت ترى أن الفرصة سانحة لها لشن حرب استنزاف متدرجة للقضاء على نشاط المقاومة، في القطاع، وإرهاق "حماس"، ووضعها في زاوية حرجية أمام نفسها وأمام شعبها، من جهة عدم قدرتها على الرد على الضربات الإسرائيلية، ومن جهة ثانية لعدم استطاعتها تأمين متطلبات العيش الآمن والكرام لأهالي القطاع، وأيضاً من جهة ثالثة لعدم رغبتها في تغيير المعادلات السياسية القائمة اليوم، والتي توفر لإسرائيل الذريعة لشن هجماتها على القطاع، إن بتسليمها بضرورة وقف الهجمات الصاروخية، أو بإعادة أوضاع القطاع إلى ما قبل يونيو الماضي، أي إلى الشرعية.

خامساً- سعت إسرائيل خلال هذه الحرب إلى رفع معنويات جيشها، واستعادة صورتها كدولة رادعة، بعد الإخفاق العسكري الذي منيت به في حرب يوليو (٢٠٠٦) ضد مقاتلي حزب الله في لبنان.

المسئولية الفلسطينية :

بغض النظر عن المآرب السياسية، والسياسات العدوانية والوحشية التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين، فإن هؤلاء بدورهم يتحملون قسطاً من المسئولية عما يجري، وذلك في الجوانب التالية:

أولاً- الانقسام الحاصل بينهم، والذي وصل إلى حد الاقتتال، مما سهل على إسرائيل اعتبار قطاع غزة منطقة عدوا، وادخل الفلسطينيين في صراعات مجانية جانبية، تفيد إسرائيل، وتخدم مآربها في التهرب من استحقاقاتها في عملية التسوية، وتقويض العملية الوطنية الفلسطينية، وعملية قيام دولة مستقلة. ولا شك في أن هذا الانقسام بحيثياته أضعف صدقية الحركة الوطنية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، وأسهم في التشويش على عدالة قضية فلسطين، وعمق الإحباط في صفوف الفلسطينيين.

ثانياً- التخلف والتهود في إدارة الصراع ضد إسرائيل. ومثلاً، فإن عمليات القصف الصاروخي، وسابقا العمليات التفجيرية في المدن الإسرائيلية، أدت إلى تكبيد الفلسطينيين خسائر فادحة على المستوى السياسي، والبشرى والمادى، أكثر بكثير مما كبدت الإسرائيليين، وبينت عدم إدراكهم للمعطيات الدولية والإقليمية المحيطة بهم وتخطيطهم ومزاجياتهم وتنافساتهم

في إدارة صراعهم مع عدوهم، رغم تأثيراتها على الإسرائيليين. طبعاً ثمة من يجادل بأن إسرائيل كانت ستقوم بما تقوم به، بوجود عمليات الصواريخ وغيرها، أم من دون ذلك، وهذا صحيح نسبياً. ولكن هذا الاستنتاج لا يحجب حقيقة أن مستوى عمليات القتل والتدمير والحصار الإسرائيلية تزداد وتتصاعد بحسب طبيعة العمليات الفلسطينية، التي تأتي في

غالبيتها غير محسوبة الجدوى، ومرهونة بالتنافسات الداخلية، ومن دون ارتباط باستراتيجية سياسية واضحة وممكنة ومتوافق عليها. ومثلاً وبالأرقام، فإن عمليات القصف الصاروخي أودت بحياة ٢٠ فقط من الإسرائيليين طوال العام الماضي، في حين دفع الشعب الفلسطيني أكثر من ذلك بكثير جداً.

ثالثاً- لقد زج الفلسطينيون في السنوات السابقة بكامل قواهم في عمليات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وضمنها العمليات التفجيرية، بدون حساب لموازن القوى، ولقواعد حرب الضعيف ضد القوى، ومن دون احتساب لضرورة استمرارية المقاومة في حرب شعب طويلة الأمد، أو في حرب استنزاف طويلة، لا تستهدف هزيمة العدو بضربة قاضية، وإنما إنهاكه ورفع تكلفة احتلاله. هكذا، خاضت إسرائيل هذه الحرب من موقع المتفوق في القوة، ومن القدرة على السيطرة. ومثلاً، فقد قتل من الإسرائيليين في عام ٢٠٠١ نحو ٢٠٠، وفي عام ٢٠٠٢ نحو ٤٢٥، ولكن هذا التصعيد غير المحسوب وغير المدروس وغير المنظم، فتح المجال لإسرائيل لاستنزاف المقاومة وضرب بناها التحتية، بدون حساب، كما حصل في عملية "السور الواقي" (مارس ٢٠٠٢)، بحيث تراجعت قدرات المقاومة وانحسرت عملياتها. ويكفي القول إن إسرائيل باتت تعتبر عام ٢٠٠٧ أهدأ الأعوام بالنسبة لها، حيث قتل فيه ١١ إسرائيلياً فقط، وفي عام ٢٠٠٦ قتل نحو ٢٤، وفي عام ٢٠٠٥ قتل نحو ٥٦، في تراجع ملحوظ لوتيرة عمليات المقاومة. وللأسف، فإن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الاقتتال الجانبي كان في عام ٢٠٠٧ أكثر مما قتل إسرائيل. ويتبين من ذلك أن الطريقة التي تمت بها إدارة الساحة الفلسطينية ليست لها علاقة البتة بهذه القواعد، كما، ولا بأي نموذج لحركة تحرر، والانكى أنها لم تختط نموذجها الخاص، الذي تضيفه لتراث حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، على صعيد التجربة العسكرية.

رابعاً- بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتفكيك مستوطناتها، وبدلاً من أن يتحول هذا المكسب إلى إنجاز وطني يمكن البناء عليه، إذا به يتحول إلى عبء وخطر كبيرين على المشروع الفلسطيني، وذلك بسبب المبالغة في القدرات الفلسطينية، وعدم إطلاق نقاش سياسي عقلاني بشأن مكانة هذا القطاع في العملية الوطنية الفلسطينية. هكذا، فثمة من اعتبر أن القطاع، وهو بمثابة سجن كبير للمليون ونصف مليون فلسطيني، يمكن أن يتحول إلى قاعدة لتحرير فلسطين، أو دحر الاحتلال من الضفة وقطاع غزة. وقد نسى أصحاب هذه الرؤية أن هذا القطاع يسكانه يعتمد في موارده الحيوية على إسرائيل (الكهرباء والطاقة والماء والمواد التموينية والصيدلانية)، وأنها تتحكم بمعابره، وبالسيطرة على مياهه وأجوائه، وأن إطلاق الصواريخ، التي لا تجدى كثيراً في معادلات موازين القوى، بدعوى خلق نوع من توازن الرعب، يزج بالقطاع وسكانه باتون حرب إسرائيلية مدمرة من دون قدرة على رد مجد سوى التهديد الكلامي بزلزلة الأرض تحت إسرائيل، وبأن المقاومة ستعرف كيف ترد، وأن الخيارات مفتوحة، وهي شعارات وتهديدات يعرفها الشعب الفلسطيني، لأنه ظل يسمعها طوال السنوات الماضية.

يستنتج من ذلك أن معضلة الفلسطينيين أنهم في صراعهم ضد إسرائيل خسروا كثيرا، ليس فقط بسبب ضعفهم أو بسبب رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل، وليس بسبب عدم ملامة الأوضاع الدولية والإقليمية لتطلعاتهم ومتطلباتهم المشروعة، فحسب، وإنما بسبب فوضاهم وتخلف إدارتهم لأوضاعهم وانقساماتهم، وغياب استراتيجية واضحة لهم، تتأسس على الواقعية والعقلانية.

تعقيدات القضية الفلسطينية :

فوق كل ما تقدم، فإن القضية الفلسطينية باتت تواجه تعقيدات وتحديات غاية في الخطورة، تمس القضية والشعب والحركة الوطنية.

فقد أثبتت التطورات، وضمنها الحرب ضد قطاع غزة، أن إسرائيل باتت تستفرد بالفلسطينيين، وأن قضية فلسطين لم تعد في مركز اهتمامات العالم العربي، على صعيد الحكومات والمجتمعات. فثمة احتلال العراق، ومشاكل السودان، ومخاطر تهديد لبنان. كما ثمة بروز للعصبية المذهبية والطائفية والإثنية في أكثر من مكان في العالم العربي. أما المظاهرات التي خرجت في أكثر من مكان في العالم العربي، على أهميتها، فإنها لا تقدم ولا تؤخر شيئا، ولا تعبر عن حركة كتل اجتماعية فاعلة وواعية بذاتها. فالشارع العربي هو شارع مسير ومسيطر عليه، وهو يتحرك بالشاعر والعواطف، ثم يعود للسكون والاستكانة. وعلى الصعيد الدولي، فإن قضية فلسطين، وعلى ضوء مجريات عملية التسوية، وصعود التيار الإسلامي، لم تعد مجرد قضية تحرر وطني، وإنما باتت حيناً قضية إنسانية، تستدعي تقديم المساعدات وإعالة الفلسطينيين لتمكينهم من الحد الأدنى من القدرة على العيش. كما بدت أحيانا أخرى قضية أمنية، تتعلق بالحد من نفوذ حماس كحركة إسلامية، أو كجزء من عملية مواجهة الإرهاب، بعد أن نجحت إسرائيل - إلى حد ما - في تصوير ذاتها كضحية لهجمات العمليات التفجيرية في المدن الإسرائيلية، في مناطق ١٩٦٧، وخصوصا بعد أن صوّرت انسحابها من غزة وكأنه نهاية لعصر الاحتلال، من دون أن يلقى ذلك الاستجابة المفترضة من الفلسطينيين، الذين قابلوها بهجمات بالقذائف الصاروخية.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني، فوضعه ليس أفضل حالا من قضيته. إذ تعرض هذا الشعب لاستنزاف مديد ومبرمج وعميق، طوال السنوات الماضية، من قبل إسرائيل، التي فرضت الحصار والشلل الاقتصادي في الأراضي المحتلة، ونصبت منات الحواجز، وأقامت جدارا فاصلا، يقطع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجعلت من قطاع غزة مجرد سجن كبير، بحيث باتت الأوضاع على المستوى المجتمعي جد صعبة ومحبطة، بسبب انتشار ظواهر الفقر والبطالة، وفقدان فرص العمل، وانحيار العملية التعليمية. ومعلوم أن المجتمع الفلسطيني بات يعتمد على المعونات أو الموارد المالية التي تأتي من الدول المانحة، والتي تمول نحو ١٦٠ ألف موظف من العاملين في سلك الوظيفة العمومية في السلطة. ويدهي أن هذا الحجم من الإعالة يفرض على الجهة التي ستكون في القيادة (وضمنها حماس) إيجاد المعادلة السياسية التي تمكنها من احترام

الاستحقاقات أو التعهدات التي تستوجب استمرار تدفق هذه المساعدات، بغض النظر عن توجهاتها السياسية، أو إيجاد المخرج الذي يجنبها هذا الإحراج ويجنب شعبها الوقوع في دائرة الحرمان، في ظل انعدام الموارد البديلة، وهي الأمور التي لم تكن، على ما يبدو، بحسبان حماس، عندما قررت ولوج الانتخابات وأخذ الحكومة.

وعلى صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد باتت في حالة صعبة من الانقسام والاختلاف والفوضى، وغياب الهدف. والمشكلة أن الانقسام السياسي، هذه المرة، ترتب عليه انقسام في الكيان الفلسطيني (بين الضفة الغربية وقطاع غزة). وهنا، يمكن الجزم بأن هذا الانقسام، الذي يضعف الحركة الوطنية ويشتت قدراتها، ويضرب صدقيتها، يشكل هدية مجانية لإسرائيل. ويصح القول هنا إن إسرائيل استفادت كثيرا من هذا الانقسام، وعملت على استغلاله لصالحها، عبر الإمعان باستفراد قطاع غزة والتنكيل به، وإضعاف صدقية القيادة الفلسطينية في رام الله في مسئولياتها إزاء شعبها، وترسيخ الشرخ بينها وبين قيادة حماس في القطاع، وأيضا لجهة الترويج أمام العالم بأن الفلسطينيين ليسوا مؤهلين لإدارة أوضاعهم، وأنهم غير محل ثقة بالنسبة للمشاركة في عملية سلام (بدليل القصف الصاروخي)، وبدليل الاقتتال فيما بينهم. تداعيات الانقسام الفلسطيني على القضية الوطنية :

في ظل كل هذه الأوضاع. الذاتية والموضوعية، تبدو قابلية الساحة الفلسطينية للتصدع جد كبيرة، وقد نبه الحصار ثم العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة إلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه إسرائيل في تجويع الفلسطينيين وتقييدهم والبطش بهم، لفرض إملاءاتها عليهم، لاسيما أنها هي التي تتحكم بموارد القطاع من الكهرباء والطاقة والمواد التموينية والطبية، كما تتحكم بالمعابر، ويمجمل حياة سكان القطاع.

ولعل التداعيات الناجمة عن السياسات الإسرائيلية (وضمنها اقتحام الحدود مع مصر) نبهت أيضا إلى سيناريوهات، ربما تدفع إليها إسرائيل، لترسيخ فصل القطاع عن الضفة، من مثل:

١- الاعتراف بدور خاص لحماس في إدارة القطاع، بمعزل عن كيان السلطة، بعد أن يتم ترويض حماس، أو إخضاعها، بوسائل الترغيب والترهيب والضغط.

٢- إقحام مصر في التقرير بمستقبل قطاع غزة، إن بالمشاركة مع حماس، أو من خلال استعادة الدور المصري في القطاع.

ولابد من التذكير هنا بالتالي:

١- إن القطاع كان يخضع للإشراف المصري (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، وأن ثمة روابط وثيقة بينه وبين مصر. وكان بعض قياديين حماس قد أدلوا بتصريحات تتحدث عن تعزيز اعتماد قطاع غزة على الاقتصاد المصري، كبديل عن الاعتماد على إسرائيل.

٢- إن حركة حماس، التي تنتمي لتيار الإسلام السياسي،

على الأوضاع على ما هي عليه، من استنزاف وإرهاق وفوضى، أو الدخول في مواجهة خطيرة، وانتحارية مع الجيش الإسرائيلي. طبعاً، ثمة خيار ثالث يتمثل في استجابة حماس للشروط والإملاءات الإسرائيلية، لكن هذا الخيار مستبعد.

أما الخيار الرابع، وهو قليل الاحتمال في الظروف الحالية، فيتمثل في إيجاد مخرج مناسب يتيح لحماس تفويت الأهداف الإسرائيلية، من خلال التراجع عما قامت به في قطاع غزة واستعادة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة جديدة، وربما الأفضل أن تكون بقيادة شخصية مستقلة (لتجنب حماس وتجنب الفلسطينيين تعقيدات وتبعات تشكيل حكومة)، ووقف عمليات القصف الصاروخي، التي لم تجد شيئاً بواقع المقاومة، وفي حسابات السياسة، بقدر ما أضرت بقطاع غزة، وبمجملة العملية الوطنية الفلسطينية.

في كل الأحوال، وإذا لم يتم تفعيل المسار السياسي، وإذا لم تستجب إسرائيل لاستحقاقات عملية التسوية، وأصررت على البقاء في البعد الأمني، فمن المتوقع المزيد من التدهور والتآزم في الوضع الفلسطيني، وعلى صعيد المواجهات الإسرائيلية - الفلسطينية، إن بسبب ميل إسرائيل لاستخدام أقصى قدر من القوة العسكرية، أو بسبب عدم قدرة الفلسطينيين على إيجاد توافقات سياسية استراتيجية بينهم. وقد بينت التطورات استحالة وعدم قدرة أي طرف من الطرفين المتصارعين (إسرائيل والفلسطينيون) على الحسم: الأولى بسبب قوتها العسكرية الهائلة، والفلسطينيون بسبب تشبثهم بحقوقهم، ونزعة التضحية لديهم.

وهكذا، فإن تحولات الأوضاع في الساحة الفلسطينية، في حال ترسخ الانقسام، وفي حال استمرت السياسات الإسرائيلية والمعطيات الدولية والعربية على حالها، لن تذهب لصالح أي من الحركتين المتنازعتين على السلطة والسياسة والقيادة (أي فتح وحماس)، بمعنى أنها لن تذهب لصالح الوطنية الفلسطينية، وإنما باتجاهات إعادة المداخلات العربية في الوضع الفلسطيني، ربما من خلال استحضار الوجود المصري في قطاع غزة (بشكل أو بآخر)، وإحياء الخيار الأردني، وإن بصيغ معدلة، تستوجب قبل ذلك الإعلان عن قيام كيان فلسطيني في حدود مؤقتة، وفق صيغة رؤية بوش، وخطة خريطة الطريق، ربما.

ويستنتج من ذلك أن الاقتتال والانقسام الفلسطيني لا يدعمان تياراً ضد آخر بقدر ما يشيان بإخفاق تيار الوطنية أو الاستقلالية، التي عمدتها حركة التحرر الفلسطينية، منذ أواسط الستينيات مع كل التضحيات التي رافقت ذلك. أيضاً، فإن إخفاق خيار الدولة الفلسطينية (وإسرائيل مسنولة عن ذلك أكثر من غيرها) لا يعني أن خيار التحرير بات مشرعاً، بقدر ما يعني إمكان العودة لخيارات أخرى من مثل الخيار الأردني، بغض النظر عن سلبات أو إيجابيات ذلك.

تري نفسها تعمل في الفضاء الإسلامي الأعم، بغض النظر عن الحدود والسيادات القطرية، التي ترى أنها حدود وسيادات مصطنعة، وليست شرعية (بالمعنيين الديني والسياسي).

٣- إن حركة حماس، في حال فقدت الأفق العربي والدولي المساند لوجودها في السلطة، مستعدة لإبداء نوع من المناورة في سبيل ذلك، وهذا ما يفسر طرح قيادات هذه الحركة لإمكان قيام هدنة طويلة مع إسرائيل (تحدث خالد مشعل عن عشرة أعوام) مقابل انسحاب إسرائيل وقيام دولة فلسطينية وحق العودة.

ماذا بشأن الضفة الغربية؟

واضح أن الأمر في الضفة لا يزال في دائرة التهدة، ولكن ثمة تخوفات في بعض الأوساط الفلسطينية من أن التضييق الإسرائيلي على قيادة السلطة، وعدم تقديم تنازلات أو استحقاقات لها سيؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى انهيار الوضع بين الطرفين، مما يفتح الباب على خيارات من نوع:

١- إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، مع وعد بشأن تقرير مصير هذه الدولة ومصير القضايا المطروحة على مفاوضات الوضع النهائي في مرحلة قادمة، بعد أن تكون الظروف الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والدولية أفضل، أو أكثر انكشافاً وتناسباً مع المصالح الإسرائيلية.

٢- الانفتاح على الخيار الأردني (الكونفيدرالي)، في الضفة، على أساس أن هذا الخيار ربما يمكن القيادة الفلسطينية من التغلب على عديد من العقد التفاوضية، بالنسبة للاجئين، حيث العدد الأكبر منهم في الأردن مثلاً، وبالنسبة لإيجاد دولة قابلة للحياة، في إطار العمق الأردني.

المهم أن هذا الخيار بات يطرح على طاولة المناقشات وفي إطار التداول، وإن غير العلني، وهذا الخيار يمكن أن يطرح على العلن بعد الإقدام على نوع من إعلان دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وربما في مناخ من الصراع بين فتح وحماس في الضفة، أو في مناخ التآزم بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما يمكن أن يكون بمثابة انتفاضة ثالثة.

البحث عن مخرج :

من الجهة الإسرائيلية، على الأغلب، فإن إسرائيل ستستمر في حربها ضد قطاع غزة بمختلف السبل، والأوضاع المحلية والدولية والإقليمية والفلسطينية تسهل ذلك. ومن الواضح أن إسرائيل لن تسلم لمنطق حماس، في التهدة المشروطة، وأنها ستستمر في حربها ضد القطاع، وحصارها له، وتصعيب العيش فيه، خصوصاً لإضعاف حماس وضرب بناها التحتية، وعزلها أمام شعبها، من دون أن يعني ذلك التورط في معاودة احتلال القطاع.

بالمقابل، تبدو حركة حماس أمام خيارين، أولهما: الإبقاء

المعابر الفلسطينية .. أزمة متجددة وأبعاد متشابكة

دعاء حسين علام

على الرغم من أن قضية المعابر الفلسطينية ظلت دوما تمثل مشكلة حقيقية لمختلف الأطراف، إلا أن اقتحام أبناء غزة للحدود مع مصر في الثالث والعشرين من يناير ٢٠٠٨ قد أعاد إلى الواجهة مجدداً، وبزخم، إشكالية معابر قطاع غزة، حيث باتت قضية المعابر وإدارتها، لا سيما معبر رفح البري، مثار جدل واسع ومحط تكهنات عدة بانتظار التوصل إلى حل يبدو مفتوحاً على كافة الأصعدة.

أزمة معابر غزة .. أبعاد متشابكة :

لا تعد أزمة معابر قطاع غزة، خاصة أزمة معبر رفح، من قبيل الأزمات الحدودية التقليدية، بل تتشابك وتتداخل أبعادها ما بين القانوني والسياسي والاقتصادي والإنساني. فعلى الرغم من أنها قد تبدو للوهلة الأولى في بعدها الرئيسي بمثابة أزمة قانونية، إلا أنها تحوى بداخلها أبعاداً سياسية تطول مختلف أطرافها، الفلسطيني والمصري والإسرائيلي والأوروبي.

وبالنسبة لمصر، فإن ثمة خصوصية تميز العلاقة التي تربط بينها وبين قطاع غزة، فهي علاقة تمتد بجذورها لسنوات طويلة، وتحكمها أبعاد تتجاوز الاعتبارات الأمنية لتشمل الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والمسئولية القومية.

ولأن مصر طرف رئيسي في الأزمة، فهناك محددات عدة تحيط بخصوصية الموقف المصري في التعاطي مع أحداث معبر رفح الأخيرة، لا بد من إدراكها. أولها: إن مصر دولة لها رؤيتها

لأمنها القومي وأمن حدودها، وعملية فتح الحدود دون ضوابط متفق عليها هي بلا شك انتهاك لتلك الرؤية.

ومن ناحية ثانية، تربطها مسئوليات واتفاقيات دولية مع الدول الأخرى وخصوصاً إسرائيل. والقاعدة الأساسية التي تحكم هذه الاتفاقيات هي احترامها، مادامت لا تمس سيادة الدولة وأمنها. وفي الوقت نفسه، هناك خصوصية في العلاقة مع غزة تحديداً، فضلاً عن الاعتبارات الإنسانية ورفض الحصار الجائر على الفلسطينيين. ولذا، كانت إدارة مصر لازمة اقتحام الفلسطينيين للمعبر متقلبة بين البعدين الإنساني والأمني.

فقد تعاطت مصر مع مسألة انفجار الوضع على المعبر ببعد إنساني، واتخذت القيادة المصرية قراراً بفتح الحدود أمام الشعب الفلسطيني، وفوتت بذلك الفرصة على إسرائيل في تحويل مشكلة الحصار من مشكلة سببها الاحتلال إلى مشكلة فلسطينية مصرية. وأبقى الموقف في الوقت نفسه على الحق في

افتتح المعبر عام ١٩٨٢، وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تشرف عليه، والتي قامت بإجراءات تعسفية بحق العديد من أبناء الشعب الفلسطيني، وكانت لا تستقبل أى فلسطيني لا يحمل بطاقة هوية، وتنزع البطاقة ممن يتغيب عن الأراضي المحتلة مدة ٣ سنوات أو أكثر. ومن هنا، تحول الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني فى قطاع غزة إلى مواطنين مبعدين عن أراضيهم غصبا.

جاءت اتفاقية أوسلو لتسمح للسلطة الفلسطينية بإشراف جزئى بسيط على معبر رفح، لا يتمتع بأى دور سيادى عليه، وتحددت صلاحيات الجانب الفلسطينى باتفاق القاهرة. ووفقا لما ورد فيه، فقد احتفظت "إسرائيل" بالسيطرة المطلقة على المعبر بالنسبة للأبعاد الأمنية، وتركزت العبء المدنى للجانب الفلسطينى.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، قامت القوات الصهيونية بتجريد سلطة أوسلو من أى صلاحيات أو وجود على المعبر، وأهملت اتفاقية القاهرة، وأصبح الجانب الإسرائيلى يتحكم فى المعبر ومن يوجد فيه ومن تسمح له إسرائيل بالعمل. وفضلا عن استخدام المعبر كعقاب جماعى ضد الفلسطينيين، قامت القوات الإسرائيلية بالتحكم فيه والقيام بإغلاقه وعرقلة الخروج والدخول من وإلى قطاع غزة، وحرمان الشباب من مغادرة المعبر، وتقليص ساعاته، وتشديد الخروج والدخول والمماطلة وحجز المسافرين لساعات طويلة.

مع الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومعبر رفح، كانت العقبة الرئيسية فى عملية الانسحاب هى إدارة معبر رفح، ومن يسيطر عليه. وبقيت إشكالية المعبر معلقة إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية المعابر ٢٠٠٥.

أعقب فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فى الانتخابات التشريعية الأخيرة قيام الاحتلال الإسرائيلى بالتهديد بإغلاق المعبر نهائيا، ليدرك العالم أن المعبر لا تزال تسيطر عليه قوة احتلالية وليست سلطة وطنية. وبالفعل، تم إغلاق المعبر لفترات متتالية إلى أن تم إغلاقه كلياً بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧ عقب الانقلاب الذى شهده القطاع بعد سيطرة حماس عليه، وبعد أن انسحبت البعثة الأوروبية، والحرس الرئاسى، وتجمد الوضع منذ تلك الفترة، باستثناء حالات محدودة ولاعتبارات إنسانية.

أزمة المعابر .. الأبعاد القانونية :

يتحكم فى تنظيم الحركة بمعبر رفح عدد من الأطراف والاتفاقيات، فالأطراف هم سلطة الاحتلال، والسلطة الفلسطينية، والولايات المتحدة، والحكومة المصرية، والاتحاد الأوروبى. أما الاتفاقيات، فهى:

■ اتفاقية المعابر الإسرائيلية - الفلسطينية الموقعة فى نوفمبر

كذلك، تصرف مصر من منطلق اعتبارات قومية ووطنية تتجاوز البعد الإنسانى فى فتح المعبر، وهو ما ترجم فى الموقف المتوازن الذى اتخذته مصر من التجاذبات بين حركتى "فتح" و"حماس" ودعوتها الدائمة للحوار بينهما، وفى الاتصالات المستمرة التى تجريها مصر لرفع الحصار عن الشعب الفلسطينى، خاصة ما يتعلق بمعبر رفح وإعادة فتحه بطريقة منضبطة قانونيا وبشكل منتظم، وهو ما يعكس رؤية مصر للمسألة، ليس من منظور المعبر فقط، بل الدعوة للوحدة الوطنية الفلسطينية، إدراكا منها أن الحل يكمن فى الحوار والوحدة.

وقد قامت مصر بدعوة الأطراف الفلسطينية لتدارس إنهاء الحالة القائمة على المعبر، وعقدت لقاءات مع قادة كل من "فتح" و"حماس" للتوصل إلى اتفاق لإعادة تشغيل معبر رفح البرى. وتلخص الموقف المصرى بشأن إدارة المعبر فى المطالبة بالعودة إلى تفاهم المعابر لعام ٢٠٠٥، وتأييد عودة السيطرة على المعابر مجددا إلى الحرس الرئاسى التابع لسلطة الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى رام الله، وهو الموقف الذى وجد مساندة من الاتحاد الأوروبى.

معابر قطاع غزة .. محطات مهمة :

يحيط بقطاع غزة سبعة معابر، وهى مغلقة فى إطار سياسة الحصار الذى تفرضه إسرائيل على القطاع، والذى تم تشديده منذ سيطرة حماس عليه فى منتصف يونيو ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من أن معبر رفح الحدودى مع مصر هو محور الانتماء فى وقتنا الراهن، باعتبار أن أزمته قد شكلت ذروة سنام أزمة المعابر التى بدأت منذ عام ٢٠٠٥ مع الانسحاب الإسرائيلى من القطاع، إلا أنه لا يمكن بأى حال تجاهل المعابر الأخرى التى تربط قطاع غزة بإسرائيل، وأهمها معبر المنطار، ويعرف إسرائيلى باسم (كارنى)، ومعبر بيت حانون ويعرف إسرائيلى باسم (إيريز)، ومعبر العودة ويعرف إسرائيلى باسم (صوفا)، ومعبر الشجاعية ويعرف إسرائيلى باسم (ناحال عوز)، ومعبر كرم أبو سالم ويعرف إسرائيلى باسم (كيزم شالوم)، ومعبر القرارة ويعرف إسرائيلى باسم (كيسوفيم).

تخضع هذه المعابر جميعها لسيطرة الاحتلال الإسرائيلى باستثناء معبر رفح الحدودى جنوبى القطاع، والذى من المفترض أن تديره السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة المصرية، وبإشراف أوروبى. وبالتالي، يمثل المعبر بوابة سكان غزة الوحيدة إلى مصر، وشريان حياة لاهالى القطاع.

يقع معبر رفح فى جنوب مدينة رفح، على الشريط الحدودى الذى يفصل الأراضي الفلسطينية عن الأراضي المصرية. وقد

٢٠٠٥: فقد جاء الاتفاق في عام ٢٠٠٥، عبر محاولة إقليمية ودولية لإنهاء أزمة معبر رفح، فتم التوافق على تسيير المعبر الحدودي باتفاقية عرفت باتفاقية المعابر. وعند القراءة في الاتفاقية، نجد أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أهم بنودها، وما تستتبعه من ملاحظات على النحو التالي:

أولاً- فيما يتعلق بحركة الأفراد، سمحت الاتفاقية للفلسطينيين حاملي الهوية الفلسطينية (فقط) - والتي تصدر بموافقة وإن الاحتلال - باستخدام معبر رفح. وإذا كان الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية لا يستطيعون الوصول إلى غزة بسبب الحصار والحواجز، والموانع الإسرائيلية، فإن المعبر يصبح عملياً مخصصاً للفلسطينيين في قطاع غزة فقط، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أعطت الاتفاقية لإسرائيل الحق في الاعتراض على سفر أي فلسطيني يحمل الهوية الفلسطينية، استناداً إلى حجج وذرئع أمنية، وعلى السلطة الفلسطينية أن تأخذ بعين الاعتبار المعلومات الإسرائيلية الواردة بحق هذا الشخص قبل أخذها القرار لمنعه أو السماح له بالسفر. هذا فضلاً عن أن السلطة لا تستطيع بموجب الاتفاقية أن تسمح للفلسطينيين الذين لا يحملون هويات فلسطينية - اللاجئين الفلسطينيين في الشتات - بأن يدخلوا فلسطين عبر معبر رفح، ولو مجرد زيارة للأهل والأقارب، لأن حركة الأفراد لغير حاملي الهويات تتم عبر معابر أخرى تقع تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية الكاملة.

ثانياً- فيما يتعلق بحركة البضائع والتجارة، ركزت بنود الاتفاق على استخدام معبر رفح لتصدير البضائع إلى مصر. ويعرف الخبراء الاقتصاديون أن ميزان التبادل التجاري المتاح بين الأراضي الفلسطينية وجوارها محكوم (إلى جانب تداعيات الاحتلال) بمؤشر تناسب الأسعار الجارية مع هذا الجوار. ففي مصر مثلاً، تنخفض هذه الأسعار عنها في الأراضي الفلسطينية، وهذا يفترض، علمياً، رفع مستوى حركة الاستيراد وليس التصدير. لكن هذه العملية ممنوعة، وتخضع لرقابة إسرائيلية صارمة، يوفرها لها بروتوكول باريس (٢٩ أبريل ١٩٩٢)، الذي أكد نص اتفاق معبر رفح على مرجعيته وسريان شروطه المجحفة على الجوانب الاقتصادية للاتفاق. وبذلك، تواصل إسرائيل بموجب اتفاق المعبر عملية إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بسوقها وهرمن نشاطه التبادلي بالمصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى. ويقيد الاتفاق حركة التصدير الفلسطينية أيضاً، من خلال تقنين عدد الشاحنات التي تنقل البضائع والمحاصيل الفلسطينية على معبر المنطار (كارني) بـ ١٥٠ شاحنة يمكن زيادتها إلى ٤٠٠. غير أن ذلك مرهون بتوافر النظام الإداري الذي يشترطه الإسرائيليون، ويتطلب توافره، كما نص الاتفاق، تأمين "جيل جديد من أجهزة فحص الشاحنات والحاويات .. وتجريبها". ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الاتفاق أعطى لإسرائيل حق الإشراف الوحيد على دخول البضائع الفلسطينية من خلال حصر هذه

العملية القادمة من مصر بمعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) عندما نص على أن يفرغ موظفو الجمارك لدى السلطة الفلسطينية الشاحنات القادمة من معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بإشراف موظفي الجمارك الإسرائيليين. وحصر دور الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث في تقديم توصياته المبنية على تقويمه لـ "قدرات جمارك السلطة الفلسطينية بعد ١٢ شهراً"، وأعطى الولايات المتحدة دور المحكم في حال الاختلاف حول التقويم.

ثالثاً- المراقبون الدوليون: أقرت السلطة الفلسطينية، عند توقيع الاتفاقية، بتلازم فتح معبر رفح وديمومة العمل فيه مع وجود المراقبين الأوروبيين. وعندما يتغيرون لأي سبب كان، فإن المعبر يتوقف عن العمل، ويصبح في حكم المغلق. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يبدو وللوهلة الأولى أنه يصب في الصالح الفلسطيني، لأن الوجود الأوروبي يخدم الفلسطينيين، كطرف ثالث "محايد ونزيه"، إلا أن واقع التجربة أكد أن المراقبين الأوروبيين خضعوا للإرادة الإسرائيلية، وأنهم كانوا يغادرون المعبر، وأحياناً يغيبون بحجج وذرئع أمنية إسرائيلية المصدر، هذا بالإضافة إلى أن المراقبين الأوروبيين يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، أي تحت السيادة الإسرائيلية، الأمر الذي منح الاحتلال فرصة أكبر للضغط عليهم ومنعهم من الوصول إلى معبر رفح بحجة المحافظة على سلامتهم الشخصية، ببثه الأخبار الكاذبة التي توحى باحتمالية تعرض المراقبين للخطر.

رابعاً- تلزم الاتفاقية السلطة الفلسطينية بتزويد الاحتلال بأسماء جميع العاملين في معبر رفح ليطلع عليها الإسرائيليون، وعلى السلطة أن تأخذ الملاحظات الإسرائيلية بعين الاعتبار، أي استبعاد كل فلسطيني مرشح للعمل في المعبر لا يحصل على شهادة حسن سير وسلوك من قبل سلطات الاحتلال.

خامساً- كل تلك الإجراءات وغيرها من القضايا التفصيلية تتم مراقبتها إسرائيلياً وبشكل مباشر على مدى الساعة، عبر وجود كاميرات فيديو مثبتة في المعبر للمراقبة الدائمة.

وبناء عليه، فإن من أهم سلبيات هذه الاتفاقية الحط من كرامة الإنسان الفلسطيني، من خلال تكرار الإغلاقات، فقد تكسد المسافرون في الجانب المصري في وضع إنساني غير لائق ومهين للكرامة مع الأزدحام الشديد. والأسوأ في الأمر أن الاحتلال الإسرائيلي كان يتحمل مسؤولية ذلك. غير أن اتفاقية المعبر قد قننت الإغلاق، وأعفت المحتل من مسؤولياته، فضلاً عن تقييدها لحرية التنقل، الأمر الذي أثر على الاقتصاد والتعليم وعلى عصب الحياة الاجتماعية الفلسطينية. وبعبارة أخرى، فقد حرمت الفلسطينيين من ممارسة دورهم السيادي على المعبر وأشركت معهم الجانب الإسرائيلي، وكانت النتيجة تحول معبر رفح مع مصر إلى أداة لخنق وتجويع الشعب

الفلسطيني بموجب اتفاقيات هزيمة.

أقحمت إسرائيل في اتفاقية المعابر ٢٠٠٥ عشرات النصوص والصياغات والاشتراطات والعقبات والقيود التي تمكنها من إغلاق معبر رفح في أي وقت تشاء، وتحت حماية ومباركة الشرعية الدولية، مما جعلها اتفاقية لإغلاق المعبر وليس لتشغيله. حيث تفيد الخلاصة بأن اتفاقية معبر رفح قد جعلت من المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي معبرا "إسرائيليا" أو خاضعا للسيطرة الإسرائيلية بشكل غير مباشر، غير أنه يدار بايد فلسطينية فقد أعطت اتفاقية المعبر للبعد الأمني الأهمية القصوى، ولصالح الجانب الإسرائيلي، ولو على حساب معاناة الشعب الفلسطيني، كما جعلت اليد الطولى لإسرائيل للتحكم في المعبر عبر الوسيط الأوروبي، بقرار منها تغلق المعبر، فيفرض على الفلسطينيين الحصار، وبقرار منها أيضا تفتح البوابات ويحول الحصار.

تعالى عقب أحداث رفح الأخيرة أصوات المطالبة بالعودة للاتفاق المشار إليه، على الرغم من أن التجربة الفعلية قد أثبتت تعذر التعايش مع اتفاق ٢٠٠٥ الخاص بالمعابر. لأنه اتفاق ظالم وجائر، يكرس الاحتلال، مع إعفائه من المسؤولية المباشرة لتبعات هذا الاحتلال، نتيجة القبول بالادعاء الإسرائيلي القائل إن الاحتلال انتهى من غزة وقد انسحب منها.

فقد تم التجاوز الفعلي للاتفاقية، ولم يتم الحديث عنها أثناء الإغلاق الخائف والقاتل، فضلا عن أن الاتفاقية المذكورة وتمديداتها انتهت فعليا، لأنه من المفترض أن تجدد كل ستة أشهر وهذا لم يتم، وبناء عليه فليس هناك ما يبرر استمرار العمل بها.

أما الادعاء بأن الرئاسة والسلطة في رام الله تلتزم بالاتفاقيات الدولية الموقعة، ومنها اتفاقية معبر رفح، ولا تستطيع أن تتجاوزها، فهذا كلام مجانب للصواب، وفيه استخفاف بالشعب الفلسطيني والرأي العام العربي. لأنه إذا سلمنا جدلا بأن اتفاقية معبر رفح لا تتناقض مع القانون الدولي، فإن الاتفاقية نصت على أنها نافذة لمدة عام فقط، وهي الآن منتهية وغير صالحة للتطبيق من الناحية القانونية. وهذا يقودنا إلى أن حقيقة أن تمسك الرئيس الفلسطيني باتفاقية معبر رفح على هذا الشكل وبهذا المضمون، ليس فيه مصلحة فلسطينية، ولا يمكن تفسيره إلا في إطار الدافع السياسي القائم بين حركتي فتح وحماس.

أزمة المعابر .. المسؤولية السياسية :

على الرغم من أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إعفاء مختلف الأطراف من دورهم في تصعيد الأزمة الراهنة، إلا أنه لا جدال حول أن المسئول الأول عن أزمة المعابر هو المحتل الإسرائيلي من خلال الإغلاق المتكرر لها منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، حيث بلغت نسبة الإغلاق ٨٠٪ من المدة الزمنية. أما الإغلاق

الاتفاق الإسرائيلي - الأوروبي - الفلسطيني لمراقبة المعبر وهو اتفاق لاحق للاتفاقية السابقة ومترتب عليها ومطبق لأحكامها، فهو تفويض إسرائيلي للاتحاد الأوروبي بأن تتولى بعثة من الاتحاد نيابة عنه مهام المراقبة النشيطة والتحقق والتقييم لأداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتطبيق المبادئ المتفق عليها لمعبر رفح. وفي سبيل ذلك، عليهم أن يضمنوا عدم تعطيل كاميرات المراقبة وأنظمة ومعدات الكمبيوتر المركبة في معبر رفح، وعليهم التأكيد من استمرار بث المعلومات التي تجمعها هذه المعدات إلى الجانب الإسرائيلي. وللبعثة التشاور مع الأطراف من أجل ضمان الأمن الشخصي لأفرادها، ومن هذه النقطة تحديدا، منعت إسرائيل البعثة من ممارسة أعمالها معظم الوقت متحجة بدواع أمنية.

الاتفاق المصري - الإسرائيلي الموقع في أغسطس ٢٠٠٥ ويعرف باتفاق فيلادلفيا، والذي تم توقيعه ٢٠٠٥ عقب انسحاب الإسرائيلي من غزة، وانتقلت فيه مسؤولية تأمين هذه الحدود إلى الحكومة المصرية، وهو ملحق أممي أضيف إلى اتفاقيات كامب ديفيد، أي أنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها. ويسر على أن تتولى قوة من حرس الحدود المصري في المنطقة لمكافحة مهام منع العمليات الإرهابية ومنع التهريب عامة، والسلاح والنخيرة على وجه الخصوص، وكذلك منع تسلل الأفراد والقبض على المشبوهين، واكتشاف الأنفاق وكل ما من شأنه تسهيل الحدود على الوجه الذي كانت تقوم به إسرائيل قبل انسحابها. ويخضع هذا الاتفاق لبنود اتفاقية المعابر الإسرائيلية - الفلسطينية، وهو ما يعني في أحد تطبيقاته أنه إذا أغلقت إسرائيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني، فإنه يتوجب على مصر أن تغلقه من جانبها.

اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة في مارس ١٩٧٩ تنص هذه الاتفاقية في مادتها السادسة على أنه يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة، وهو الأمر الذي يحد من صلاحيات الإدارة المصرية في التصرف في أزمة رفح الأخيرة أو في أزمات سابقة مماثلة على توجه المأمول شعبيا وتنص في مادتها الثالثة على أن يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان، ويتعهد كذلك بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

اتفاقية المعابر .. ضرورة إعادة النظر :

النهائي، فقد تزامن مع سيطرة حركة حماس على القطاع منذ منتصف يونيو ٢٠٠٧، مع السماح فقط بدخول بعض الشحنات التي تحمل قنات المساعدات الإنسانية.

بيد أن واقع الأمر يقتضي الاعتراف بأن معبر رفح تحديداً، والأزمة الراهنة بشأنه، لا تكمن في جوهرها في المعبر، وكيفية إدارته بقدر ما هي أزمة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وفي السياسة التي أشقت الشعب الفلسطيني. ومن ثم، لا بد من النظر إلى جوهر المشكلة، حتى يمكن تصور الحلول والخيارات الصحيحة والدائمة لحل أزمة المعبر وغيرها من المسائل. فالسيطرة على المعابر أو المشاركة في إدارتها هي أساس الأزمة الحالية. والنزاع الجديد بين السلطة الفلسطينية وسلطة حماس في غزة بخصوص السيطرة على معبر رفح هو أمر مخجل، ما كان ينبغي أن يحدث في مثل هذا الطرف الدقيق والخرج الذي يواجه فيه الشعب الفلسطيني حصاراً وإغلاقاً وتجويعاً جماعياً من قبل إسرائيل، وما كان ينبغي أصلاً أن يكون محل مساومة من الذي يسيطر على المعبر، لأن المشكلة تكمن بوجود الاحتلال في المقام الأول.

فحركة حماس، التي تفرض هيمنتها على كامل القطاع، تصر على أنها هي المخولة الوحيدة للتعامل معها دولياً لتنظيم العبور رسمياً في معبر رفح، في حين تصر السلطة الفلسطينية، التي تمثل بغالبيتها الساحقة حركة فتح ويرأسها محمود عباس، على أنها هي الوحيدة المؤهلة وصاحبة الحق الشرعي في إدارة المعبر.

والتساؤل الرئيسي الذي يفرض نفسه هنا هو: كيف يمكن أن يتأتى لحماس تسلّم معبر رفح في ظل وضع انقلابي تعيشه غزة بهيمنتها عليها، وفي ظل وضع دولي وعربي لا يعترف بمشروعية انقلابها العسكري، فضلاً عن أن قوى دولية عديدة لا تزال تنظر إليها كحركة انقلابية؟ هذا ما لا تجيب عنه حماس نفسها. وفي الوقت ذاته: كيف يمكن للسلطة الفلسطينية الفتاوية أن تتسلم معبر رفح في ظل هيمنة حماس الكاسحة على مجمل قطاع غزة، بعد خسارة تلك السلطة في معركتها العسكرية الأخيرة؟ معها فهذا ما لا تجيب عنه السلطة الفلسطينية نفسها. وهكذا، يقع الشعب الفلسطيني المعذب المحاصر، وعلى الأخص سكان القطاع، بين مطرقة الاحتلال من جهة، وسندان الصراع بين فتح وحماس من جهة أخرى، والمستفيد الأكبر من هذا الصراع بالطبع هو الاحتلال. وهكذا، يتبين لنا أن أزمة الحصار التي يعاني منها الفلسطينيون في الظروف الراهنة، وعلى الأخص سكان قطاع غزة، إنما يسهم في تعقيدها أيضاً غياب وحدة الكلمة الفلسطينية الناجمة عن الانقسام المتناحر بين القوى الفلسطينية المهيمنة على الساحة السياسية الفلسطينية.

سيناريوهات مطروحة :

من جهة
الأطروحات التي أثّرت حول انفصال الاقتصاد الفلسطيني عن إسرائيل، وهو ما يعزز الانقسام السياسي والجغرافي بين غزة والضفة، ليصبح استقلال قطاع غزة عن الضفة، وليس عن الاقتصاد الإسرائيلي، وترجمة هذه الأطروحات على أرض الواقع تعزز موقف إسرائيل بالتخلص من أعباء مسؤولياتها كدولة احتلال وفقاً للقانون الدولي، ومن ثم كان الترحيب الإسرائيلي به.

تبدو إسرائيل المستفيد الأكبر من الفوضى التي تشهدها معابر غزة، ففصل قطاع غزة عن الضفة، وإحاقه بمصر، يعد واحداً من السيناريوهات التي وضعتها القيادة الإسرائيلية للتعامل مع المشكلة الأمنية في القطاع الذي انسحبت منه منذ عام ٢٠٠٥. والتلميحات الإسرائيلية بشأن عودة وصاية مصر على غزة، كما كان عليه الحال منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، أوضحت معلنة، حيث طالب أكثر من مسئول إسرائيلي بعزل القطاع خلف ستار حديدي، وقيام مصر على تزويده بحاجاته من الطاقة والمواد الغذائية والدوائية، وسائر الاحتياجات الاقتصادية، فضلاً عن استهداف إسرائيل تصدير مسئوليات احتلالها وتداعياته إلى مصر.

سيكون لأزمة معبر رفح تداعياتها الحادة إذا ما أسى إدارتها، ذلك أن الخطأ في التعاطي معها ستكون له آثاره بالغة الخطورة على كافة الأصعدة. ومقتضيات الواقع تقول إن حركة حماس لن تقبل استبعادها من أي ترتيب جديد حول المعبر، ومن ثم لا بد من التنسيق معها، لأنها رقم لا يمكن تجاهله في المعادلة السياسية الحالية. ومع الحقائق السابقة للأزمة، فثمة استحقاقات عدة تفرضها الظرفية الراهنة للتعاطي مع معضلة معابر قطاع غزة.

أولها- إن أبرز المقترحات لتجاوز أزمة معبر رفح هو الدفع باتجاه تجديد الدعوات للحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وإنهاء الأزمة السياسية والتنظيمية القائمة. فالصراع على المحاصصة الثنائية وتقاسم النفوذ والسيطرة بين حركتي "فتح" و"حماس" على المعبر يفاقم الأزمة. ومن ثم، فإن المطلوب من قيادتي السلطة و"حماس" التلاقى وإنهاء الخلافات، ووضع حد لهذا الانقسام بينهما، للخروج من حالة الاستعصاء التي تعانيها الأزمة الداخلية، من خلال استعادة الوحدة الفلسطينية، والدعم العربي للحوار، وضغط دولي على إسرائيل لعدم تجويع الشعب الفلسطيني، ورسم خطة وتصور وطني وعربي توافقي لإدارة المعبر على النحو الذي يضمن الحرية للشعب الفلسطيني، ويحافظ على الأعراف الدولية للمعابر، ويعزز السيادة المصرية والفلسطينية على المعبر وأراضي الشعبين.

ثانيها- إذا كانت الخيارات الثلاثة المطروحة - حسب

صيفة جديدة يتوافق عليها الفلسطينيون والمصريون والمجتمع الدولي

ثالثها إنه عند الحديث عن ضرورة فتح معبر رفح، علينا ان نأخذ في الاعتبار ان المطلوب فتح كل المعابر حول قطاع غزة، خاصة تلك التي تربط بين القطاع والضفة ففتح معبر رفح يجب الا يشكل بديلا عن استمرار الضغط باتجاه فتح كافة المعابر الأخرى مع إسرائيل، لأنه لا يشكل نهاية للحصار الاقتصادي والمادي المفروض على القطاع

معبر المديهة - إما إغلاق القطاع والحاقه بالاقطصاد
مفروض. وهو بالطبع خيار مفروض، أو انفصاله عن الضفة
القضية الفلسطينية. وهو مفروض كذلك، أو ان يتم تشغيل
معبر رفح باتفاق جديد ثنائي مع مصر، لا يكون للاحتلال دخل
ولا سلطة عليه - فإن الخيار الأخير يعد من أفضل الحلول
للخطة الفلسطينية والمصرية تقتضي تصحيح اتفاقية المعابر
بفتح معبر رفح معبرا فلسطينيا - مصريا، وبما يضمن فتحه
سكراة دون رقابة أو تدخل إسرائيلي، لاسيما ان كافة
محيطات قد أثبتت ضرورة إلغاء اتفاق ٢٠٠٥ وتجاوزه لصالح

الأردن والعراق .. الاحتواء مقابل الفوضى

محمد أبو رمان

ثمة مؤشرات عديدة ومتوافقة داخل الوسط السني العراقي على حضور أردني ملحوظ في الحوار والتواصل مع القيادات السنية، وفي بلورة مشروع الصحوات العشائرية وإسناده ودعمه، وتحديدًا صحوة "عشائر الأنبار".

أبرز المطويين لجهاز المخابرات العامة والمخابرات الأمريكية، وهو أبو مصعب الزرقاوي، الذي نجح في استقطاب آلاف الشباب العرب للعمل في شبكته في العراق، قبل أن يسقط صريعاً في قصف أمريكي في يونيو ٢٠٠٦.

ولم تكن تفجيرات الفنادق في عمان (٩ نوفمبر ٢٠٠٥)، التي راح ضحيتها قرابة ستين شخصاً، هي العملية الأولى التي يقف وراءها الزرقاوي ومجموعته، فقد سبقها العديد من المحاولات، أبرزها ما سمي بـ "قضية صواريخ العقبة"، حيث كان ينوي المتهمون قصف مدينة إيلات من مدينة العقبة الأردنية، وكذلك الإعداد لتفجير مبنى المخابرات العامة، وقضايا أخرى (الطائفة المنصورة، تنظيم الألفية، اغتيال دبلوماسي أمريكي في عمان..).

شهدت مصادر تهديد الأمن القومي الأردني تحولاً كبيراً، فقد كان الإرهاب الذي يواجهه الأردن قبل احتلال العراق ذا صبغة محلية، لا يمتلك رؤية استراتيجية واضحة، وأغلب العمليات كان يتم إجهاضها قبل أن تبدأ، إذ يمتلك جهاز المخابرات العامة قاعدة بيانات متينة وكبيرة حول الأردنيين القريبين أو المنخرطين في صفوف الجماعات الموالية للقاعدة، أو لمبدأ تبني العمل المسلح. أما بعد احتلال العراق، فالتحدى الأمني انقلب بصورة كاملة، فوجدت المخابرات الأردنية نفسها

وتمثل فكرة الصحوات "قفزة استراتيجية" أردنية في التعامل مع الملف العراقي الحساس، الذي يشتبك بصورة مباشرة بالأمن القومي الأردني وباستحقاقات سياسية حيوية واقتصادية رئيسية.

يمكن القول إن الحكومة الأردنية حققت في الآونة الأخيرة نجاحاً واضحاً في التعامل مع البعد الأمني في الملف العراقي، وبنيت علاقات استراتيجية مع قوى سنية فاعلة، وخففت من حالة الاحتقان الكبيرة التي سادت العلاقة بين الأردن والنخبة السياسية "الشيعية" الحاكمة. إلا أن التحدي العراقي يبقى قائماً وملحاً، ما دامت الأوضاع السياسية والأمنية في العراق لم تستقر بعد، وما دام -كذلك- هنالك حالة من التوتر الإقليمي (الذي تتداخل فيه الأبعاد الطائفية) على خلفية البرنامج النووي الإيراني.

تفجيرات عمان .. تحول في الاستراتيجية الأمنية :

منذ احتلال العراق في أبريل ٢٠٠٣، أصبح هذا الجار - الذي يقع على طول الحدود الشرقية للأردن - أحد أبرز مصادر التهديد والخطر الأمني، جراء تحوله لمركز إقليمي لشبكة القاعدة، التي كانت تتمتع خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بنفوذ كبير في العديد من المناطق السنية العراقية، ويقودها أردني، يعد أحد

في ظل سيطرة كانت متوقعة للقاعدة على مناطق الأنبار المحاذية للآردن، ووجود خطوط اتصال جغرافي مباشرة مع النفوذ الإيراني في العراق، لأول مرة.

ويشير هذا المسئول إلى أن مواجهة الواقع الجديد أو استباقه بترتيبات معينة تضع الآردن أمام احتمالين اثنين، الأول: أن يرسل قواته إلى مناطق الأنبار لتأمين الجبهة الشرقية ومنع مصادر التهديد والخطر من الوصول إلى حدوده، والعمل على حماية الأمن في تلك المناطق، لضمان عدم تدفق اللاجئين إليه. أما الاحتمال الثاني، فهو أن يدعم الآردن ترتيبات أمنية في المناطق السنية، خاصة مناطق الأنبار، بحيث تؤدي هذه الترتيبات إلى وجود جدار حماية عراقي للآمن الآردني، وتحول دون تورط العسكر الآردني بصورة مباشرة في العراق، بما في ذلك من تعقيدات عسكرية وسياسية وقانونية (٤).

فكرة الصحوات العشائرية تشكل قفزة أمنية استراتيجية أردنية تحقق أهدافا متعددة ورئيسية، إذ إن هذه الصحوات تساهم أولا- وقد حدث ذلك فعلا- في الحد من قوة القاعدة ونفوذها، مما يقلل العبء الأمني الآردني، وينقل الاستراتيجية الأمنية من حالة الدفاع وتلقى الضربات إلى الهجوم والانقضاض. ويؤكد بعض قادة الصحوات العشائرية هذا الدور الآردني، خاصة في دعم صحوة عشائر الأنبار في العراق.

ثانيا- توفر الصحوات حليفا وسندا عراقيا سنيا للآردن في مواجهة النفوذ الإيراني (القوى الشيعة الموالية ل طهران)، وتوفر حاجزا جغرافيا وأمنيا عازلا عن الملاصقة المباشرة للتهديد الإيراني.

ثالثا- تمنح الصحوات، التي تنسق عملها مع قوات الاحتلال الأمريكي، الآردن القدرة على التوفيق بين تحالفه مع الإدارة الأمريكية وجهودها لتحقيق الأمن في العراق، وبين علاقته الحيوية بالمجتمع السني لمواجهة مصادر التهديد الأمنية. بينما في السابق كان الموقف السني المعادي للاحتلال الأمريكي، والذي شكل المربع الوحيد لقتال الأمريكيين، يمثل مأزقا للخيارات الأردنية بين تحالفها مع الولايات المتحدة ودعمها لها بجهود أمنية وعسكرية ولوجيستية وبين وجود مصالح حيوية مع القوى السنية في سياق رؤية صانع القرار الآردني بوجود خطر محقق من النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة.

وإذا كانت مجاميع الصحوات العشائرية السنية تخفف من مصادر تهديد الأمن (القادمة من العراق)، فإنها في الوقت نفسه تحقق اختراقا استراتيجيا للآردن وبول الاعتدال العربي بخلق قناعات في الإدراك الأمريكي بخطورة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، وهو ما حدث فعلا في السنوات الأخيرة، مما ساعد في ترميم أو إعادة إنتاج التحالف الاستراتيجي بين الدول العربية والولايات المتحدة، هذا التحالف الذي طالته التساؤلات بعد أحداث أيلول والشهور الأولى التي تلت احتلال العراق تحديدا.

أمام واقع جديد، أصبحت فيه شبكة القاعدة تمتلك حاضنة اجتماعية ونفوذا عسكريا في الجوار، وتصدر أفرادا من جنسيات عربية للقيام بعمليات ضد الآردن، ولا تمتلك المخابرات مصادر بيانات حولهم، ويمتلكون تقنيات وأدوات جديدة غير معهودة في "المعادلة الأمنية الأردنية". وهناك مئات الآلاف من العراقيين المقيمين في المملكة، ومن الصعوبة بناء قاعدة بيانات حولهم، خلال مدة قصيرة.

لقد شكلت تفجيرات عمان نقطة تحول في الاستراتيجية الأمنية الأردنية تجاه العراق، إذ اعتمد مبدأ "الضربة الوقائية" التي تقوم على استباق ضربات القاعدة وهجماتها بجهود أمنية داخل الأراضي العراقية، وعزز الآردن لذلك ما سمي بكتيبة "فرسان الحق"، وهي قوات تابعة لدائرة المخابرات العامة، تقوم بمهام قتالية، وكان لها دور في اعتقال أحد الذين تدعى الحكومة الأردنية علاقته بالقاعدة (زياد الكربولي) الذي لا يزال يحاكم أمام القضاء الآردني (١).

ووفقا لتصريحات مسئولين أمريكيين وأردنيين، فقد ساهمت الأجهزة الأمنية الأردنية في عملية تعقب الزرقاوي ومقتله، فتنفس الآردن الصعداء من الناحية الأمنية. إذ إن اختفاء الزرقاوي (الآردني، والمطلوب الأول -سابقا- للآمن والقضاء الآردني) عن المشهد ينهي طموحه الإقليمي بجعل العراق مركزا لشبكته في المنطقة بأسرها، وتهديد الأمن الآردني، بسبب حالة العداء الشديد بين الزرقاوي وجهاز المخابرات العامة، نتيجة سنوات من الملاحقة والاعتقال والتعذيب التي كان يتلقاها أثناء نشاطه في الآردن (٢).

لكن ما هو أهم من ذلك أن "قاعدة العراق" أعادت ترتيب أولوياتها بعد الزرقاوي، وأصبحت عملية إدارة المنظمة في العراق، التي تعمل وفق آلية شديدة السيولة، تتقدم اهتمامات القيادة الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على علاقة القاعدة مع المجتمع السني، والتي تدهورت ووصلت فيما بعد إلى مستوى الصراع المسلح مع الفصائل السنية المقاومة الأخرى، ثم مجاميع الصحوات العشائرية (٣).

وإذا كانت القاعدة (بصورة خاصة في العراق) تمثل مصدر التهديد المباشر والقائم للأمن القومي الآردني خلال السنوات الأخيرة، فإن التفكير الاستراتيجي الأمني الآردني، الذي كان ينظر إلى احتمالات التطور في العراق، والتغيرات المتوقعة في البيئة الأمنية الإقليمية، قدر أن النفوذ الإيراني في العراق يشكل تحديا استراتيجيا، خاصة إذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق.

ووفقا لمسئول أردني رفيع، فإن الآردن سيكون أمام خطر استراتيجي، في حال انسحبت القوات الأمريكية وتعززت الفوضى الأمنية والسياسية في العراق، وأصبح احتمال تدفق ما يقدر بمليوني لاجئ عراقي جديد إلى الحدود مطروحا بقوة،

حيث تبنت الإدارة الأمريكية نظرية دعم "الأصدقاء الشيعة" من ناحية، والدفع باتجاه إصلاح شامل في العالم العربي من ناحية أخرى.

الأردن وتبريد الملف العراقي :

على الرغم من التوترات الأخيرة التي شهدتها علاقة نظام صدام حسين في العراق مع الحكم الأردني، خلال سنوات صدام الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠٣)، إلا أن العلاقات بقيت سلمية وقائمة، وتتمتع برأي عام أردني داعم للنظام العراقي من جهة، وبوجود منحة نفطية عراقية تساعد الأردن بصورة أساسية في دعم وتأمين المشتقات النفطية من ناحية أخرى.

مع احتلال العراق، وإعادة تشكيل النظام السياسي، برزت نخبة سياسية شيعية جديدة، تمتلك علاقة وثيقة بطهران، وتنظر بعداً للأردن - حكومة وشعباً - لأسباب عديدة، أبرزها العلاقة التاريخية الوطيدة التي جمعت النظام الأردني والنظام العراقي (١٩٨١-١٩٩٦)، حيث دعم الأردن نظام صدام في حربه مع إيران، بينما شكل العراق داعماً أساسياً للاقتصاد الأردني، سواء من خلال المساعدات النفطية أو فتح الأسواق العراقية أمام الأردن. كما حظي الأردن - حصرياً - بدور كبير في نقل احتياجات العراق، خلال سنوات الحصار (١٩٩٢-٢٠٠٣)، مما أحيا قطاع النقل البري بين البلدين، وعزز من العوائد الاقتصادية الأردنية (٥).

تزداد الحساسية السياسية الجديدة بين الأردن والشيعة العراقيين تحت وطأة المزاج العام الأردني، الذي يتخذ مواقف مؤيدة لـ "المقاومة السننية" ضد الاحتلال الأمريكي، وكان قبل ذلك داعماً ومؤيداً لنظام الرئيس العراقي. بل وكانت أوساط شيعية عراقية عديدة تنهم النظام الأردني بتسهيل مرور العرب الذين يقاتلون في القاعدة، وبعضهم تورط في عمليات أدت إلى مقتل مواطنين شيعية (٦).

وزاد من حدة التوتر، خاصة الشهور التي تلت الاحتلال، تحذير العامل الأردني من تشكل "هلال شيعي" في المنطقة، يضم العراق وسوريا ولبنان، وهو التصريح الذي أثار موجة غضب شعبية شيعية تجلت من خلال مظاهرات ومسيرات ضد الأردن، تم فيها إحراق العلم الأردني، وتعززت صورة نمطية تنظر بالعداء للأردن وسياساته في العراق (٧).

إن، وجد الأردن نفسه، خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، أمام معادلة سياسية معقدة ومركبة في التعامل مع "العراق الجديد"، تتشكل من المدخلات التالية:

- طبقة سياسية ودينية شيعية تمتلك النفوذ الكبير داخل النظام السياسي العراقي الجديد، على علاقة وطيدة بطهران، تحمل مواقف عدائية أو على الأقل سلبية من الأردن.

- نسبة كبيرة من المجتمع السنني تقاطع العملية السياسية وتضرط أعداد كبيرة من أبنائه في الجماعات المسلحة المقاومة للاحتلال، وتلقى هذه الجماعات تأييداً وحاضنة اجتماعية داخل المجتمع السنني.

- علاقة تحالف تجمع الأردن بالإدارة الأمريكية وتفرغ عليه دوراً كبيراً في توفير الدعم اللوجيستي للاحتلال الأمريكي في العراق، والمساهمة في استقرار العراق، وفي توفير معسكرات لتدريب الجيش والشرطة العراقية الجديدة على أراضيها، وهي الأجهزة التي تسيطر عليها الميليشيات الشيعية ذات التوجه المعادي للأردن (٨).

فبين اعتبارات التحالف مع الأمريكيين والعداء مع القوى الشيعية والتعاطف مع السنة (الخارجين على الاحتلال)، كان على صانع القرار الأردني أن يرسم طريقاً يستطيع أن يتعامل فيه مع هذا الواقع المعقد والمربك. وقد قامت الرؤية الأردنية على ركائز أساسية، هي:

١- العمل على تخفيف موجة العداء الشيعية، واحتواء ردود الفعل على تصريحات الملك حول "الهلال الشيعي"، وبعض الأحداث الأخرى. وعمد الأردن إلى استقبال عدد من القيادات الشيعية، كعبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر، وفتح قنوات سياسية معهم. وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤثر كثيراً على مواقف هذه القوى لارتباطها بالمواقف الإيرانية، ونظراً لتطور حالة "الاستقطاب الإقليمي" ذات الصبغة الطائفية فيما بعد، مما حال دون تطور حقيقي على علاقة الأردن بهذه الأطراف، إلا أن العلاقة الحالية تمثل مرحلة أفضل من تلك التي تلت الاحتلال مباشرة.

٢- سعى الأردن إلى تقوية علاقاته مع بعض المفاتيح والشخصيات العلمانية داخل الأوساط الشيعية العراقية، وفي مقدمة هذه الشخصيات: رئيس الوزراء العراقي السابق، إياد علاوي، الذي اعتبر حليفاً رئيسياً للأردن، وذلك في مواجهة شخصيات شيعية علمانية ساهمت في بداية الاحتلال في صوغ الموقف الشيعي العام بصورة سلبية عن الأردن، وفي مقدمة هذه الشخصيات أحمد الجلبى، الذي تمتاز علاقته بالأردن منذ سنوات طويلة بالتوتر والعداء (٩).

٣- إقامة علاقات مع قوى وشخصيات سنية عراقية ومحاوله التأثير على موقفها من مسألة المشاركة السياسية والدفع باتجاه انخراط السنة في تشكيل النظام السياسي العراقي للحد من نفوذ وقوة القوى الشيعية المعادية للأردن هناك من ناحية، وللخروج من مفارقة تحالف الأردن مع الأمريكيين ودعمه للسنة من ناحية أخرى. فقبول السنة باللعبة السياسية يساعد الأردن على بناء علاقات أفضل معهم والتأثير عليهم وعلى الأمريكيين لتوفير فرص انخراط واندماج أكبر للسنة في العملية السياسية، مما يساعد على استقرار العراق

الفصائل المسلحة والصحوات العشائرية وهيئة العلماء المسلمين (١٢).

أما الميزة الثانية، التي استثمر فيها الأردن، فهي وجود علاقات عشائرية ممتدة بين الأردن والعراق، بل وتنقل واستقرار عدد من الزعماء العشائريين العراقيين بين الأردن والعراق. هذه العلاقات عززت الحوار والتعاون بين الطرفين، وساهمت في تشكيل فكرة الصحوات العشائرية.

فقد استطاع الأردن الاستثمار في هذه العلاقات العشائرية وتطويرها وتوثيقها خلال الشهور الأخيرة للحد من خطر القاعدة، وللتأثير -كذلك- على موقف القوى السنية من العملية السياسية ومن الأمريكيين والنفوذ الإيراني، وهو ما يمكن أن نعتبره أيضاً نجاحاً استراتيجياً تحقق خلال الفترة الأخيرة.

العراق .. مفتاح رئيسي للاقتصاد الأردني :

كان العراق خلال العقود الأخيرة أحد أبرز مصادر الدعم للاقتصاد الأردني، سواء من خلال المنحة النفطية العراقية، أو المساعدات المالية، أو حتى احتكار الأردن للعديد من الميزات التنافسية للسوق العراقية، في ظل حالة العداء السابقة بين طهران ودمشق والخليج العربي من جهة، وبين نظام صدام من جهة أخرى. وقامت في الأردن مؤسسات صناعية وتجارية رأسمالية كبيرة لتلبية السوق العراقية (في مجال الأدوية والسيارات وقطع الغيار والنقل البري والبحري ..). ومثل ميناء العقبة الأردني الرئة الرئيسية للاقتصاد العراقي في تواصله مع العديد من دول العالم. كما كان الأردن محج أعداد كبيرة من العراقيين خارج الحصار للعلاج أو السياحة أو التسوق (١٣).

بعد الاحتلال، بقيت العلاقات التجارية قائمة بين البلدين، ولم تتأثر كثيراً، بل يشير الميزان التجاري إلى تفوق الأردن بصورة كبيرة في الصادرات، مقابل الواردات، إلى العراق. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت الصادرات الوطنية الأردنية إلى العراق ٣٢٧,٣٢٠,٠٥٤ ديناراً أردنياً مقابل مستوردات بقيمة ٥,١٤٦,٨٩٧ ديناراً أردنياً، وكذلك الأمر في عام ٢٠٠٥، حيث وصلت الصادرات الأردنية للعراق إلى ٣٧٩,٦٥٧,٨٠٤ ديناراً أردنياً مقابل ١٩,٦٨١,٢٨٠ ديناراً أردنياً (١٤).

لكن في المقابل، استطاعت طهران بصورة أساسية، ودمشق بصورة ثانوية، بناء علاقات اقتصادية واسعة مع العراق الجديد، وكسر ميزة الاحتكار الأردنية السابقة، بل وشكل المجال الاقتصادي مدخلاً أساسياً للنفوذ الاستراتيجي الإيراني في العراق. فإيران شاركت بالجهد الدولي في إعادة إعمار العراق بنحو ٦٥٠ مليون دولار، وتمثل الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وجميع الأموال الإيرانية تصرف من خلال تعاقدات تقوم بتنفيذها شركات إيرانية، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الإيراني بشقيه: الحكومي والخاص.

ويعد من مصادر التهديد الأمني للأردن، ويساعد -أيضاً- على منع تحول العراق إلى ورقة استراتيجية بيد طهران في سياق حالة الاستقطاب الإقليمي بين دول الاعتدال العربي والولايات المتحدة من ناحية، وبين إيران وسوريا وما يسمى بمحور "الممانعة" من ناحية أخرى.

٤- عمل الأردن في المراحل اللاحقة على ضبط حدوده بصورة صارمة وجدية مع العراق، ومنع تسلل "القادمين العرب" بخلاف المرحلة الأولى التي شهدت سيولة أمنية من الدول العربية في التعاطي مع انتقال أعداد من العرب إلى العراق، خاصة مع بداية الاحتلال، وبرز موقف أمريكي يدفع باتجاه التحالف مع الشيعة في مواجهة "الأصولية السنية".

ومن أجل تحقيق الاستراتيجية السابقة، استثمر الأردن في ميزتين رئيسيتين:

الأولى: إن الأردن يمثل مكاناً حيوياً للعديد من القوى السياسية والشخصيات السنية العراقية للقاء والمكوث والاجتماع بعيداً عن الحالة الأمنية المتدهورة هناك. وبرغم أن دمشق لا تزال -إلى الآن على الأقل- مركزاً للعديد من قادة الفصائل السنية المسلحة، إلا أن علاقة دمشق بطهران تشكل إحدى العضلات أمام العديد من قادة الفصائل السنية هناك، خاصة بعد بروز قناة لدى عدد من هذه الفصائل بأولية مواجهة الخطر الإيراني على الخطر الأمريكي، وهو ما يشكل مفترقاً حقيقياً لعلاقة دمشق بالقوى السنية المقاومة، ويمكن أن يؤدي، مستقبلاً، إلى خروج قادة هذه القوى من دمشق (١٥). وبالإضافة إلى توافر المكان (في الأردن) لشخصيات وقوى سياسية عراقية، فإن علاقة الأردن الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ساعدته على لعب دور الوسيط في المفاوضات والمباحثات بين القوى السنية والاحتلال الأمريكي، وعلى المساهمة في التحولات الاستراتيجية للعديد من هذه القوى (خاصة جبهة الجهاد والإصلاح، الجيش الإسلامي، حماس العراق، جيش المجاهدين، اللجنة الشرعية في هيئة أنصار السنة) باتجاه التعاون مع الأمريكيين ضد النفوذ الإيراني، بل والمساهمة في تشكيل الصحوات العشائرية (١٦).

ولعل ما ساعد الأردن كذلك على إقامة علاقات استراتيجية والمساهمة في التأثير على مواقف القوى السنية العراقية هو لدرج جهاز المخابرات العامة الأردني الذي يمتاز بمستوى عال من التدريب والتخطيط والتعامل مع قضايا إقليمية ودولية، ويمثل أحد أبرز الشركاء الإقليميين لجهاز المخابرات الأمريكية. فقد استطاع جهاز المخابرات الأردنية بناء علاقات وفتح قنوات مع العديد من مفاتيح القوى السنية العراقية، على تنوع مواقفها ورواها، وبرغم الاختلافات التي بينها. فهناك علاقة قوية تجمع المخابرات الأردنية بالحزب الإسلامي العراقي، وزعيمه طارق الهاشمي، وبقيادة جبهة التوافق، بالإضافة إلى قيادات بعض

فى إجماع المجتمع السنّى وقد استطاع الآرين التكيف إلى درجة كبيرة مع التحولات الإقليمية الناجمة عن احتلال العراق وتجاوزت الحكومة الآرينية الكثير من المشكلات والمعضلات التى واجهتها مع المرحلة الأولى من الاحتلال، وأحدثت اختراقاً استراتيجياً فى الجانب الأمنى وفى المجال السياسى، خاصة العلاقة مع المجتمع السنّى ومع الأكراد. ومع أن العلاقة مع القوى الشيعية لم تتحسن كثيراً، إلا أنها أفضل من المراحل الأولى

بيد أن الإنجاز الآرنى مرتبط بصورة وثيقة بتطور الأوضاع فى العراق. فإذا تدهورت الأوضاع الأمنية مرة أخرى، على خلفية المعادلة الداخلية أو التطورات الإقليمية، فإن خطر القاعدة والمجموعات المتطرفة الشيعية سيعود محدقاً وأكثر قلقاً. أما إذا استعادت العملية السياسية عافيتها وتطورت مشاركة السنة فيها، فإن مصائر التهديد سوف تكون فى حدود غير مذكورة، وسوف تتطور العلاقة السياسية إيجابياً بين البلدين.

وهناك قرض إيرانى بقيمة مليار دولار جرى الاتفاق عليه من حيث المبدأ. وفى مجال الطاقة الكهربائية، هناك تعاون وثيق بين العراق وإيران، وفى المجال النفطى كذلك. كما يعتبر العراق السوق الرابعة للمنتجات الإيرانية غير النفطية. ويبلغ التبادل التجارى بين البلدين عام ٢٠٠٥ قرابة ٧ ملايين دولار، بينما بلغ عام ٢٠٠٦ قرابة ٦٢٦ مليون دولار (١٥).

من الصعوبة بمكان على الآرين، بمحدودية موارده وإمكاناته الاقتصادية، تحقيق منافسة حقيقية مع الإيرانيين والسوريين والأترك، مما يجعل العلاقة الاقتصادية الآرينية - العراقية - حتى فى حال تحسن الظروف السياسية والأمنية - غير مضمونة، إلا إذا جاءت رياح السياسة بما لا تنبئ عنه التوقعات.

يعرف المسئولون الآرنيون المصالح الحيوية الآرينية فى العراق باستقراره السياسى والأمنى ونجاح العملية السياسية

الهوامش:

١- انظر:

<http://www.baghdadtimes.net/Arabic/cat.200.php?sid=895>

٢- المرجع السابق.

٣ انظر: محمد أبو رمان، كيانات سياسية تنبعث من "الصحنات" والفصائل المسلحة لمواجهة "النفوذ الإيراني"، الحياة اللندنية، ٢٦ فبراير ٢٠٠٨، على الرابط التالى:

<http://www.daralhayat.com/special/features/02-2008/Item-20080225-5202beb4-c0a8-10ed-017c-43241a7db65e/story.html>

٤- لقاء مع هذا المسئول، وقارن ذلك بـ: رنا الصباغ، الآرن يغالب مخاوفه بـ"استراتيجية الأمن الاستباقى"، الحياة، ٥ يونيو ٢٠٠٦، على الرابط التالى:

<http://www.daralhayat.com/opinion/06-2006/Item-20060604-a0028c79-c0a8-10ed-00c1-5565bfc78fcc/story.html>

٥- انظر: محجوب الزويرى، الوجود الإيراني فى العراق .. حقائق جديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الآرينية

<http://www.jcss.org/UploadPolling/.237pdf>

٦- انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4366000/4366301.stm

٧- انظر: عبدالله الثانى يحذر من نفوذ إيران فى العراق وإقامة "هلال شيعى"، الحياة، ٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

٨- انظر حول الدور الأردني المحوري في تدريب الشرطة والجيش العراقيين وفي دعم الجهود الأمنية والعسكرية الأمريكية في العراق:

W. Andrew Terrill, Jordanian National Security And the Future of Middle East Stability, strategic studies institute.army.mil <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdf/files/PUB.838pdf>

٩- قارن ذلك بـ:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4335000/4335349stm

١٠- محمد أبو رمان، مرجع سابق.

١١- المرجع نفسه.

١٢- لقاء خاص بعدد من القيادات السنية العراقية.

١٣- انظر: رائد فوزي الحمود، محددات السياسة الأردنية تجاه العراق ومخاوفها إزاء انسحاب الجيش الأمريكي، جريدة الحقائق الدولية، ٢٧ يونيو ٢٠٠٧.

١٤- انظر: موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية على شبكة الانترنت، التجارة الخارجية. www.dos.gov.jo

١٥- انظر: محجوب الزويري، البعد الاقتصادي في العلاقة الإيرانية- العراقية، الغد الأردنية، ١٢ مارس ٢٠٠٨.

الخليج

الدفاع المشترك الخليجي .. محدودية التعاون في ظل التدويل

د. أحمد إبراهيم محمود

تشهد قضايا الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي عملية مراجعة جذرية بصورة تكاد تكون غير مسبوقة، بدأت إرهاباتها مع الاحتلال الأمريكي للعراق، ثم تبلورت بصورة أكبر من خلال الخطوات التي اتخذتها دول المجلس، منفردة أو مجتمعة. وتتمثل السمة الرئيسية لهذه المراجعة للدفاع المشترك الخليجي في التخلي جزئيا عن الجهود المتواضعة التي كانت مبذولة من أجل بناء قوة عسكرية خليجية مشتركة، من خلال قوات درع الجزيرة، مقابل الاتجاه بدرجة أكبر عن ذي قبل نحو المزيد من التدويل لأمن الخليج، إما من خلال التوسع في استضافة القواعد العسكرية الأجنبية، أو عبر تعزيز العلاقات مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك، من دون الإعلان عن مضمون هذه القرارات، كما لم يتسرب شيء بشأن المداولات التي جرت حولها في القمة، وإن كانت بعض المؤشرات تدل على أن دول المجلس اتفقت بالفعل على الصيغة الجديدة الموحدة لتطوير قوة درع الجزيرة.

ومع أن هذه التطورات تضعف كثيرا من علاقات التعاون بين دول المجلس في مجال الدفاع المشترك، بحيث لم يعد هذا المجال يشهد إنجازات جديدة، وإنما بات يشهد مزيدا من التراجع عبر تفكيك الهياكل الموجودة، أو - على الأقل - تخفيض آليات العمل والمهام المنوطة بها، على غرار ما حدث مع قوة درع الجزيرة، إلا أن ذلك يتم من دون إعلان محدد بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء ما زالت تعتزم مواصلة التعاون في مجال الدفاع المشترك، أم أنها ترغب صراحة في إخراج هذا المجال من دائرة العمل الخليجي المشترك، وتحويل المجلس إلى مجرد آلية للتكامل الاقتصادي الخليجي؟

ومن أجل التعرف على طبيعة التحول الراهن في مضمون علاقات الدفاع المشترك داخل مجلس التعاون الخليجي، لابد من البدء بتحليل سريع للكيفية التي تطورت بها هذه العلاقات داخل

واللافت للانتباه أن هذه التحولات تجري من دون وجود رؤية جماعية أو سياسة مشتركة لدول المجلس في مجالات الدفاع والأمن، الوطني والجماعي، وإنما تبدو في أغلبها خطوات أحادية تقوم بها هذه الدولة أو تلك، وفي إطار ردود أفعال منفردة، بل ومن دون تشاور واضح أو حتى إخطار مسبق للدول الأخرى الأعضاء في المجلس، وفي ظل حالة من التعتيم الإعلامي تمتنع بموجبها الدولة المعنية عن إعلان الأهداف التي دفعتها للقيام بهذه الخطوة أو تلك، لاسيما على صعيد استضافة قواعد أجنبية جديدة. ناهيك عن أن هذه الخطوات الأحادية لا تدرج في جدول أعمال لقاءات القمة الخليجية، ولا يتم التطرق لها في البيانات الصادرة عن هذه اللقاءات.

ولم تساعد القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي، التي استضافتها قطر خلال يومي ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، على الحد من حالة التراجع في مجال التعاون الدفاعي بين دول المجلس، أو إلقاء الضوء على رؤية المجلس في مجال الأمن والدفاع عن دول المجلس، أو حتى الانتهاء من حسم القضايا المتعلقة الخاصة بالوضع الجديدة لقوة درع الجزيرة، والتي يجري التداول بشأنها منذ أكثر من عامين، وإنما اكتفى البيان الختامي الصادر عن القمة بالإشارة إلى أن المجلس الأعلى صدق على قرارات

(٥) خبير في الشؤون العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

مؤمنة بين القوات المسلحة لدول المجلس، وربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال ما يعرف بـ "مشروع حزام التعاون"، بدءاً من عام ٢٠٠١، مروراً بتنفيذ العديد من التدريبات العسكرية المشتركة، وصولاً إلى دراسة إمكانية الحصول على قمر استطلاع عسكري خليجي.

ولكن هذه التطورات لا تنفي أن التعاون في مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس ظل محدوداً للغاية، وعانى من عثرات عديدة، وهو ما بدأ واضحاً في العديد من المجالات، أبرزها العجز عن تطوير قوة درع الجزيرة كنواة لجيش خليجي موحد، وإنما ظلت هذه القوة تراوح مكانها، برغم القرارات الطموح التي صدرت بشأن تطويرها، فضلاً عن أن جهود الدفاع المشترك لدول المجلس لم تكفل لها القدرة على التصدي للتهديدات التي واجهتها، سواء في حالة الغزو العراقي للكويت، أو في ظل الأوضاع المضطربة التي نشأت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

وتعود هذه الحصلة المحدودة لمجلس التعاون الخليجي في مجال تعزيز قدراته الدفاعية الإجمالية إلى اعتبارات متعددة، بعضها مباشر، والبعض الآخر غير مباشر، وتنطوي الاعتبارات المباشرة على أهمية كبرى، لأنها ملموسة بدرجة أكبر، ويمكن رصدها وتحليلها، وتتمثل على وجه التحديد في ثلاثة عوامل رئيسية هي:

الأول: محدودية القدرات البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا تزيد في وقتنا الحالي على ٢٥ مليون نسمة في الدول الست، وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٦، وهي مشكلة تواجه بشكل خاص الدول الصغيرة في المجلس، باستثناء السعودية التي وصل عدد سكانها إلى نحو ٢٣,٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، وهو ما دعا هذه الدول عامة إلى تبني موقف يقوم على أن قدراتها السكانية لا تتيح لها بناء قوة عسكرية للدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية المختلفة المرتبطة بالثروات النفطية الهائلة الموجودة لدى أغلب هذه الدول.

الثاني: غياب إرادة سياسية لبناء قوات مسلحة مناسبة على مستوى كل دولة، إذ بخلاف محدودية القدرة البشرية، فإن هناك مخاوف سياسية وأمنية كانت تمنع أغلب القادة الخليجيين من بناء مؤسسات عسكرية قوية. ويشير بعض المحللين الخليجيين، مثل خالد الدخيل، إلى أن السعودية وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن راغبة في بناء مؤسسات عسكرية تتناسب مع حجم العبء الدفاعي عن الدولة، وذلك خوفاً من أن نمو المؤسسة العسكرية ربما يترد سلباً على الدولة، في حالة بروز طموحات سياسية لدى قادتها بصورة تتجاوز مسئولياتهم الأصلية، مما قد يؤدي لوقوع انقلابات عسكرية.

ويشير ما سبق إلى أن محدودية القدرة البشرية لم تكن بحد ذاتها العائق الرئيسي أمام بناء قوات مسلحة خليجية قوية، إذ إن هناك دولا أخرى تعاني من هذه الإشكالية ذاتها، ولكنها تمكنت من بناء قوات مسلحة حديثة ومتفوقة، من خلال نظام محكم للتجنيد الشامل وتعبئة الاحتياط، مثل سويسرا والسويد وإسرائيل. إلا أن الموقف بالنسبة لدول الخليج كان أكثر تعقيداً، إذ توافقت محدودية القدرة السكانية مع ضعف مستوى التنمية البشرية ووجود مخاوف سياسية من بناء قوات مسلحة كبيرة.

الثالث: التباين الشديد في مدرجات التهديد فيما بين دول

المجلس، والمجالات التي اشتمل عليها هذا التعاون، ثم التحولات التي طرأت على هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مع التركيز بشكل خاص على عملية تعديل بنية قوة درع الجزيرة، ثم انتهاء برصد وتحليل التنوع الملموس في الأنوار الدولية في أمن الخليج.

١- إنجازات محدودة في المجال الدفاعي :

أحاطت على الدوام علامات استفهام عديدة بشأن موقع التعاون في مجالات الدفاع المشترك على أجندة التعاون الشامل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي. وكان مبعث ذلك أن هذه الدول ظلت حريصة منذ إنشاء المجلس على عدم استفزاز دول الجوار، وبالتحديد إيران والعراق، وإلى حد ما اليمن، لاسيما أن عضوية المجلس اقتصر على ست دول، من دون وجود إمكانية واضحة لضم دول أخرى من المنطقة، وهو ما دفع الدول الأعضاء يوماً إلى تأكيد أن هذا المجلس لا يمثل تكتلاً سياسياً أو تحالفاً عسكرياً، فضلاً عن تأكيد أنه ليس موجهاً ضد أحد، وهو ما كان السبب الرئيسي في التقليل من مكانة قضايا الدفاع المشترك على أجندة المجلس.

ولكن ذلك لا ينفي قط أن الدفاع المشترك كان موجوداً بصورة غير مباشرة، حتى وإن لم يكن مذكوراً بصورة صريحة في وثائق تأسيس المجلس. فقد نصت وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي، التي وقعها وزراء خارجية الدول الست في ٤ فبراير ١٩٨١، على "رغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التنسيق والتعاون في مختلف المجالات". كما أن الهدف الأول من بين الأهداف الأربعة المنصوص عليها في وثيقة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يتمثل في: "تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين"، وهو ما يعني أن من الممكن إدراج قضايا الدفاع المشترك كواحد من مجالات التعاون الشامل بين الدول الأعضاء.

وكان من نتيجة ذلك أن انعقد الاجتماع الأول لرؤساء أركان دول المجلس عقب أقل من عام على تأسيسه في الرياض في ٢١ سبتمبر ١٩٨١، بناء على طلب من المجلس الوزاري، واتفقوا على توصيات محددة بشأن تعزيز التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي صدق عليه القادة الخليجيون في القمة التالية في نوفمبر من العام نفسه، بهدف دفع التعاون العسكري فيما بين دولهم، أخذاً في الاعتبار إمكانيات وقدرات هذه الدول، ومع مراعاة متطلبات الدفاع عن كل منها من خلال اليات عمل مناسبة.

وكان ذلك بمثابة الأساس الذي استندت عليه جهود التعاون في مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس، والتي حققت عدة خطوات رئيسية، بدأت بالاتفاق على إنشاء قوة درع الجزيرة في أكتوبر ١٩٨٢، ثم حققت لفزة كبرى بإقرار اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس في ديسمبر ٢٠٠٠، انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي القائم على أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية.

وامتد التعاون الدفاعي بين دول المجلس إلى مجالات قطاعية أخرى عديدة، على غرار إنشاء وتوفير منظومة اتصالات عسكرية

الولايات المتحدة من خلال السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لاحتلال العراق.

هذا التباين في المواقف انطوى على مؤشرات واضحة على سعي قطر خاصة للمنافسة على مكانة الحليف الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة في منطقة الخليج، لاسيما عبر السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتي (العديد) و(السيلية)، حيث كانت قاعدة السيلية العسكرية في قطر مقر القيادة الرئيسية للعمليات الجوية الأمريكية في الحرب على العراق، كما كانت قاعدة العديد بمثابة مركز القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية في العراق، وأحدى قواعد انطلاق الهجمات الجوية وجاء الاعتماد الأمريكي على هاتين القاعدتين في سياق تقليل الاعتماد على قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، وذلك بعدما كانت الحكومة السعودية قد رفضت السماح للولايات المتحدة باستخدام تلك القاعدة في الحرب على العراق.

ولكن كانت هناك في المقابل جهود حثيثة من جانب دول مجلس التعاون الخليجي لدفع علاقات التعاون العسكري قبيل حرب العراق، اتخذت شكل تسريع عملية بدء العمل باتفاقية الدفاع المشترك في تلك الفترة، بما في ذلك إنشاء مجلس الدفاع المشترك، كهيئة مستقلة ضمن هيئات مجلس التعاون الخليجي، مع إعطاء درجة أكبر من الاهتمام وقتذاك لاستكمال إعداد قوة درع الجزيرة، والعمل على الوصول بها إلى الحجم المقرر لها، وهو فرقة مشاة ميكانيكية، فضلا عن تجاوب دول المجلس وقتذاك مع طلب الكويت الاستعانة بقوات درع الجزيرة للمشاركة في الإجراءات الوقائية اللازمة في سياق التحسب للحرب على العراق، وهي مسألة انطوت على قيمة رمزية، أكثر مما كان لها قيمة عسكرية حقيقية.

والثابت أن التنافس والتباعد كانا أكثر عمقا وتأثيرا من جهود التعاون والتقارب فيما بين دول المجلس، فيما يتعلق بالتعامل مع المتغيرات التي نشأت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، لاسيما ما أعقب ذلك الاحتلال من تصفية الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، بعدما انتفت الأسباب التي كانت تبرره، خاصة تلك المتعلقة باحتواء خطر صدام حسين، فضلا عن أن ذلك جاء نتاجا لتصاعد الرفض الداخلي في السعودية لهذا الوجود الأمريكي، والمخاوف من استغلال الجماعات المتطرفة لهذه المسألة لمواصلة أنشطتها داخل المملكة، وذلك في إطار الموجة الإرهابية التي اندلعت هناك بالفعل منذ عام ٢٠٠٣.

وأتجهت الولايات المتحدة بدلا من ذلك نحو الاعتماد بدرجة أكبر على دول أخرى كركيزة أساسية لوجودها العسكري بالمنطقة، لاسيما قطر والعراق "الجديد"، مع ما صاحب ذلك من تبدل في الأنوار الإقليمية لبعض دول المجلس، بحيث باتت دولة صغيرة، مثل قطر، تطمح للقيام بدور إقليمي مؤثر عبر الاستفادة من علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة، ومن خلال محاولة القيام بدور دبلوماسي نشيط ليس فقط على مستوى منطقة الخليج، ولكن أيضا على مستوى الشرق الأوسط ككل.

وامتد التنافس أيضا إلى مجالات أخرى تتعلق بمحاولات استحداث منتهيات للامن الإقليمي فيما بين بعض دول المجلس، باعتبار أن هذا المجلس ظل يعاني دائما من الافتقار إلى منتدى للامن الإقليمي، يكون مكملا لهياكله الأخرى. وقد حاول البعض تحقيق سبق في إنشاء مثل هذا المنتدى بصورة أحادية منفردة، لاسيما البحرين ودبي، حيث بدأت البحرين منذ عام ٢٠٠٤ في

المجلس، إذ كانت لكل دولة منظومة إدراكية بشأن التهديدات التي يتعرض لها أمنها الوطني تختلف عن الأخرى، بل كانت هناك نزاعات وخلافات فيما بين بعض هذه الدول، لاسيما في مجال الحدود السياسية، وهو ما كان يجعل من غير الممكن بالتالي تحقيق انطلاقة في مجال الدفاع المشترك فيما بينها في ظل غياب إدراك مشترك للتهديدات وطرائق مواجهتها والتغلب عليها، ناهيك عن الدور الذي لعبته القوى الخارجية في تأجيج الخلافات فيما بين دول المجلس، وإقناعها بأولويات الحماية الخارجية لصيانة أمنها الوطني، بعيدا عن المجلس.

وكان من نتيجة ذلك أن ظلت دول الخليج تعتمد على العوامل الخارجية لصيانة أمنها، وإن كان ذلك بأشكال مختلفة، إذ تمثلت في بادئ الأمر في الاعتماد على صيغة فضفاضة مما يعرف بـ "توازن القوى الدولية والإقليمية"، استنادا إلى أن أيا من القوى الإقليمية والدولية الطامعة لن تجرؤ على تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، خوفا مما قد يستثيره ذلك من ردود فعل عنيفة من جانب القوى الدولية والإقليمية الأخرى، التي سوف ترى في ذلك إخلالا بتوازن القوى الإقليمي والعالمي.

وقد ظلت هذه الصيغة التقليدية لتوازن القوى تعمل بفاعلية حتى أواخر السبعينيات، إلا أنها بدأت في التصدع مع اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، ثم انهيار هذه الصيغة تماما مع الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام ٢٠٠٣، وانتهاء بحالة التوتر الناجمة عن أزمة البرنامج النووي الإيراني، والتي تندر بإمكانية اندلاع مواجهة عسكرية عنيفة في منطقة الخليج.

وأدى هذا الوضع بالتالي لاتجاه أغلب دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عن مظلة للحماية الدولية منذ بداية التسعينيات كاتجاه عام في سياساتها الدفاعية، ثم شهد هذا التوجه تطورات كمية ونوعية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، عبر التوسع في استضافة قواعد عسكرية أجنبية في بعض هذه الدول. علاوة على أن هذا التوجه لم يكن مندرجا في إطار سياسة خليجية مشتركة، بل ولم تكن هناك محاولة لتحقيق نوع من التكامل بين الدفاع المشترك الخليجي والدور الدولي في أمن الخليج، بل طغى هذا الدور المذكور كثيرا على الجهود المبذولة من خلال مجلس التعاون الخليجي.

٢- تحولات ما بعد احتلال العراق

أدت المتغيرات التي أحاطت بالاحتلال الأمريكي للعراق، سواء قبله أو أثناءه أو بعد حدوثه، إلى نشوء متغيرات جديدة أمام ترتيبات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي. وكان اللافت للانتباه أن تلك المتغيرات كانت متناقضة، وتبادل الشد والجذب فيما بينها، إذ كانت هناك - من ناحية - متغيرات تدفع نحو التنافس بين دول المجلس، وتؤثر بالسلب على التعاون الدفاعي فيما بينها، بينما كانت هناك متغيرات تدفع للعمل على تقوية جهود الدفاع المشترك بين دول المجلس من ناحية أخرى.

وكان في مقدمة تلك المتغيرات التنافسية حالة التباعد الشديد في الموقف من الحرب الأمريكية على العراق والتعاون مع الولايات المتحدة في هذه الحرب، ما بين أغلبية دول المجلس، وفي مقدمتها السعودية، التي رفضت التجاوب مع الإدارة الأمريكية في هذه الحرب، وبين قطر والكويت اللتين تعاونتا بدرجة كبيرة مع

وكان من نتيجة ذلك كله أن برزت الحاجة للبحث عن صيغة توفيقية لمستقبل قوة درع الجزيرة، وهو ما تحقق من خلال اقتراح تقدمت به السعودية في القمة الخليجية في ديسمبر ٢٠٠٥ في "أبو ظبي"، يقوم على إعادة هيكلة قوة درع الجزيرة، من خلال قيام كل دولة بالإشراف على وحداتها الوطنية المخصصة للمشاركة في هذه القوة، بحيث تبقى داخل الدولة التي تنتمي لها، ولكن يمكن استدعاؤها في حال الضرورة، مع الحفاظ على هيكل قيادة دائم لها، يتألف من أمانة عامة، لها قيادة وضباط ومسؤولون، ويكون مقر قيادة هذه القوة في الرياض، فضلا عن إجراء مناورات مستمرة للقوات المشاركة بمعدل مرة أو مرتين سنويا، وتكون مشاركة كل دولة من دول المجلس في هذه القوة حسب قدراتها، بينما يتم اختيار قائد هذه القوات حسب القوة الأكبر حجما فيها.

وقد وافقت قمة "أبو ظبي" على هذا الاقتراح السعودي، وجرى تكليف مجلس الدفاع المشترك الخليجي بدراسة هذا الاقتراح، ثم جرى التباحث حول هذه المسألة في قمة الرياض لعام ٢٠٠٦، والتي كلفت الأمانة العامة باستكمال الدراسات المتعلقة بذلك. ثم كانت هذه المسألة من ضمن أعمال الاجتماع الاستثنائي المشترك لوزراء الدفاع والخارجية والاستخبارات بدول مجلس التعاون الخليجي في يوليو ٢٠٠٧، حيث أوصى هذا الاجتماع بتشكيل قوة خليجية مشتركة.

وجاء التطور الأكبر مع انتهاء الأمانة العامة من إعداد الدراسة التي أوصت بها قمة الرياض، وهو ما تمخض عن اتفاق وزراء الدفاع الخليجين على صيغة موحدة لتطوير قوة درع الجزيرة في اجتماعهم الأخير في نوفمبر ٢٠٠٧، وجرى عرضها على القمة الخليجية في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧، وتناولت هذه الصيغة أعداد القوة البشرية لدرع الجزيرة والتدريبات العسكرية ومجالات التعاون العسكري المتعلقة بهذه القوة، وهو ما أقرته القمة بالفعل، ولكن من دون الإعلان تفصيلا عن مضمون هذه الصيغة.

وتشير التحولات التي طرأت على بنية وعملية انتشار قوة درع الجزيرة تباينا بشأن انعكاساتها ونتائجها على عملية الدفاع المشترك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث برزت في هذا الصدد وجهتا نظر رئيسيتان، هما:

الأولى، تؤيد تفكيك هذه القوة وتوزيعها على دولها، استنادا إلى أن هذه القوات لم تثبت فاعليتها في كافة الأزمات التي شهدتها المنطقة. إلا أن هذا الرأي يلغي أي دور لهذه القوة، ويتصور أن هذه القوة لم تعد موجودة أصلا، في حين أن ما جرى هو في جوهره مسألة إعادة انتشار لهذه القوة، بحيث ترابط وحداتها في الدول التي تنتمي إليها.

الثانية، ترفض تفكيك هذه القوة باعتبار ذلك خطأ استراتيجيا من وجهة نظرها، حيث إنه يلغي الهوية الدفاعية الخليجية، ويقوض الترتيبات المهمة التي اتفقت عليها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع المشترك، كما أنه يضع الأمن الخليجي بالكامل في عهدة القوى الدولية من دون امتلاك دول المجلس لقدرة ذاتية خاصة بها لصيانة أمنها الجماعي.

ولكن المهم هنا في تقييم هذه الصيغة الجديدة لقوة درع الجزيرة أن يتم رصد وتحليل الإيجابيات والسلبيات المترتبة عليها، فهي، من ناحية، تنطوي على مخاطر إضعاف الروابط التدريبية والتسليحية والتنظيمية بين عناصر هذه القوة، ولكن هذه الصيغة

استضافة ما يعرف بـ "القمة السنوية لحوار المنامة حول أمن الخليج"، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، والذي يشارك فيه كبار المسؤولين المعنيين بقضايا الدفاع والأمن من الخليج ومناطق أخرى مهتمة بهذه المسألة، وإن كان منظور هذا الحوار يصفونه بأنه آلية غير رسمية للنقاش حول الأمن الخليجي. كما قامت إمارة دبي من جانبها بإنشاء ما يعرف بـ "منتدى دبي الاستراتيجي" منذ عام ٢٠٠٢، والذي تحول اسمه بعد ذلك إلى "المنتدى الاستراتيجي العربي" بهدف تأسيس تجمع استراتيجي لدول المنطقة من خلال الحوار والنقاش بين صانعي القرار في الحكومات وقطاعات الأعمال والاكاديميين وممثلي المجتمع المدني، ويمثل هذا المنتدى محاولة لاستنساخ تجربة منتدى دافوس العالمي.

ولكن الأهم من كل ما سبق أن رياح التنافس والتغيير امتدت للمطالبة بإعادة النظر في وضعية قوة درع الجزيرة ذاتها، إذ إن التحولات التي طرأت عقب الإطاحة بنظام صدام حسين والأزمة العراقية وتصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني، وما يحمله ذلك من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية كارثية في الخليج، قد أحدثت تحولات جذرية في البيئة الاستراتيجية الخليجية، بصورة أدت إلى نشوء تباينات في المواقف الخليجية بشأن مستقبل قوة درع الجزيرة.

وقد برز هذا التباين في أن المتغيرات سألقة الذكر أدت إلى ازدياد التباعد في المراكز الخليجية لمصادر التهديد ولأشكال التعاون الممكنة بين دول المجلس، وهو ما بدا جليا في موقف سلطنة عمان الذي عبر عنه وزير الخارجية العماني في عام ٢٠٠٥، والذي ذهب إلى أنه لم تعد هناك حاجة لقوة درع الجزيرة بعد زوال نظام صدام حسين، وفي ظل التزام نظام الحكم الجديد في العراق بعلاقات حسن الجوار مع دول المجلس. وكان هذا الموقف يمثل تعبيراً عن حجم التغيير في البيئة الاستراتيجية الخليجية، وعن الحاجة لمراجعة آليات الدفاع المشترك الخليجي، لاسيما أن هذا الموقف جاء من جانب دولة كان معروفا عنها دائما الحرص على تطوير قوة درع الجزيرة للوصول بها إلى جيش خليجي موحد ومتكامل.

٣- تعديل بنية قوة درع الجزيرة :

تعتبر قوة درع الجزيرة، إذن، المجال الأكثر تأثرا بالتحولات التي طرأت على منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على بنية ومهام ومناطق انتشار هذه القوات، وهي تغيرات جاءت بالأساس من أجل احتواء التباعد المتزايد في المواقف والرؤى بين بعض دول المجلس بشأن الدور الفعلي والمحتمل لهذه القوة في ظل المتغيرات الإقليمية القائمة، ووصل هذا التباعد إلى درجة مطالبة البعض بإلغاء هذه القوة تماما.

وكان الموقف العماني المشار إليه أنفا بمثابة تعبير عن المازق الذي تعاني منه تلك القوة، لاسيما من حيث عجزها عن القيام بدور فاعل وملمس في صيانة أمن دول المجلس، علاوة على العجز عن تنفيذ الخطط الطموح التي تبناها قادة المجلس في قم سابقة بشأن تطوير هذه القوة، فضلا عن استمرار غلبة المكون السعودي على هذه القوة، سواء من حيث عدد الجنود أو العنصر القيادي لها أو من حيث مناطق انتشارها، وهو ما كان يثير انتقادات متكررة، حتى من جانب بعض قادة ومسؤولي دول المجلس أنفسهم.

على أن هذه الخطوة تندرج في إطار سياسة دأبت أغلب دول الخليج على تنفيذها، تقوم على توسيع مظلة الحماية العسكرية الخارجية على تنفيذها، تقوم على توسيع مظلة الحماية العسكرية الخارجية لأمنها الوطني، بحيث لا يقتصر على دولة واحدة، حتى لو كانت هي القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم، أي الولايات المتحدة، وإنما تضم عددا من الدول الكبرى، بما يخلق حالة من التوازن الاستراتيجي بفعل تنوع وتعدد الأدوار الدولية في أمن الخليج.

ولكن ذلك لا ينفي أن الاتفاق بين "أبو ظبي" وفرنسا بشأن إنشاء القاعدة العسكرية الجديدة لم يكن بعيدا عن المظلة الأمريكية، وإنما تم هذا الاتفاق أصلا بموجب ضوء أخضر أمريكي، تعلن إدارة جورج بوش بمقتضاه أنها ترغب في إعطاء مساحة أوسع للحركة أمام حليفها الوفي الجديد، نيكولا ساركوزي، الذي أحدث تحولا تاريخيا في علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة، تخلى بموجبه عن التراث الديجولي القائم على ضمان استقلالية القرار السياسي الفرنسي عن الولايات المتحدة، وسارع إلى بناء علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة فور انتخابه رئيسا لفرنسا، مما يعني أن إقامة هذه القاعدة لن تمثل تحديا للدور الأمريكي المهيمن على قضايا أمن الخليج، وإنما يندرج ذلك في إطار توزيع معين للأدوار بين الولايات المتحدة وفرنسا في منطقة الخليج.

أما فيما يتعلق بالشكل الثاني، المتعلق بتعزيز دور حلف الناتو في أمن الخليج، فقد بدأ هذا الدور مع إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تبناها الحلف في يونيو ٢٠٠٤، للتعاون الأمني الثنائي بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط الموسع. وركزت المبادرة على منطقة الخليج، حيث انضمت بالفعل أربع دول خليجية للمبادرة، هي: الكويت، والإمارات، والبحرين، وقطر، بينما امتنعت السعودية وسلطنة عمان عن ذلك حتى الآن. وظل التعاون بين حلف الناتو والدول الخليجية، التي انضمت لمبادرة اسطنبول، يزداد بصورة مطردة، وعقد العديد من جولات الحوار والندوات حول دور حلف الناتو في أمن الخليج، كما تنوعت الأنشطة المشتركة بين الحلف ودول الخليج.

وتشير مبادرة اسطنبول جدلا حادا بشأن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث يتخوف الكثيرون، بما في ذلك الدولتان اللتان لم تنضموا للمبادرة، من أن هذه المبادرة هي في جوهرها مجرد غطاء لتعزيز الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج، وأن هدف حلف الناتو يتمثل في العمل على الهيمنة على تلك المنطقة، من ناحية، بينما يؤكد قادة ومسؤولو الحلف دوما، من ناحية أخرى، أن الهدف الرئيسي للمبادرة ينحصر في تحقيق التعاون والشرابة مع الدول المعنية والوصول إلى تفاهم مشترك بشأن سبل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال تعزيز التعاون بين الجانبين، مع إتاحة الفرصة للدول المعنية للمشاركة في أنشطة الحلف التي تتجاوز ٢٥٠ نشاطا موزعا على ١٩ مجالا، بما يتيح لها تطوير بنيتها التحتية الشاملة في المجال الأمني على المدى البعيد، من دون تدخل الحلف في شئونها الداخلية أو مواقفها السياسية.

ولكن بعيدا عن هذا الجدل، فإن هناك معيارا آخر أكثر دقة ووضوحا في تحليل أهداف المبادرة، يتمثل في تحليل وتقييم الأنشطة ومجالات التعاون التي تضمنتها هذه المبادرة، والتي تشتمل على ستة أنشطة رئيسية هي: المساعدة في قضايا الإصلاح الدفاعي، والتعاون العسكري - العسكري في المجالات التعليمية والتدريبية لتحسين قدرة الدول المعنية على المشاركة في عمليات الحلف، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتعاون في

تمثل، من ناحية أخرى، محاولة للتكيف مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، من أجل الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بترتيبات الأمن الجماعي الخليجي، وهي بمثابة أيضا صيغة توفيقية للحيلولة دون تفكك هذه القوة تماما، فيما لو ظلت مستمرة وفق أطر العمل القديمة ذاتها.

ومن ثم، فإنه إذا كانت قوة درع الجزيرة بمثابة التجسيد العملي الرئيسي لترتيبات الدفاع المشترك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كان من المنطقي أن تتأثر هذه القوة بالتحويلات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية الخليجية بدرجة أكبر من غيرها، لاسيما تلك المتعلقة باختلاف التهديدات وسبل التعامل معها، مما جعل من غير المتصور أن تستمر قوة درع الجزيرة بالشكل نفسه الذي كانت عليه في فترات سابقة.

٤- تنوع الأدوار الدولية في أمن الخليج:

في ظل انهيار الصيغة التقليدية لتوازن القوى في الخليج، وضعف القدرة الذاتية والجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الدفاع والأمن الوطني، ظل الدور الدولي في صيانة الأمن الإقليمي في الخليج يزداد بصورة مطردة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، مع اندلاع ما عرف بـ "حرب الناقلات" بين العراق وإيران في إطار حربهما الضارية وقتذاك، ثم قفز هذا الدور الدولي في أمن الخليج بصورة صاروخية عقب الغزو العراقي للكويت، وبقي الوجود العسكري الدولي في الخليج منذ تلك الحين، من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين أغلب دول مجلس التعاون الخليجي والكثير من القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، ثم ازداد هذا الدور عقب حرب العراق.

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، باتت الأدوار الدولية في أمن الخليج تتسم بقدر أكبر من التنوع، بحيث أصبحت تتخذ شكلين رئيسيين، أولهما: الشكل التقليدي لعلاقات التعاون العسكري من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية بين الدول الكبرى وأغلب دول المجلس، وثانيهما: دخول حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى قضايا أمن الخليج، من خلال انضمام أربع من دول الخليج إلى مبادرة اسطنبول للتعاون مع منطقة الشرق الأوسط الموسع. ويسير هذان الشكلان بصورة متوازية في الوقت الحالي، وإن كان دور حلف الناتو في منطقة الخليج ما زال في بداياته، ويواجه شكوكا وتحديات كبيرة.

فيما يتعلق بالشكل الأول، المتمثل في تعزيز علاقات الدفاع المشترك بين دول الخليج والدول الكبرى، تتمثل الحلقة الأكثر حداثة في هذا الشكل في إبرام اتفاق بين فرنسا وإمارة "أبو ظبي" في منتصف يناير الماضي على إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في "أبو ظبي"، تضم ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ جندي فرنسي من مختلف أفرع القوات المسلحة الفرنسية، ويتم الانتهاء من إنشائها وبدء تشغيلها فعليا في عام ٢٠٠٩، فيما يمثل نقلة نوعية كبرى في علاقات التعاون العسكري القائمة بين الجانبين بموجب اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بينهما منذ منتصف التسعينيات. كما كان اتفاق إنشاء هذه القاعدة جزءا من صفقة متكاملة، وقع بموجبها الجانبان أيضا اتفاقية ضخمة للتعاون النووي، تقدر قيمتها المبدئية بنحو ٦ مليارات دولار، تقوم فرنسا بموجبها بإنشاء محطة نووية تضم مفاعلين لتوليد الطاقة الكهربائية في "أبو ظبي". وهناك حالة من الإجماع فيما بين المعنيين بقضايا أمن الخليج

مشتركة للمجلس

ويشور التساؤل، بالتالي، حول انعكاسات التآكل المتزايد في ترتيبات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل ازدياد الدور الدولي في أمن الخليج، على الوظيفة الدفاعية والأمنية للمجلس بشكل خاص، وعلى بنية ووظيفة هذا المجلس كنظام إقليمي فرعى بشكل عام.

من حيث الانعكاسات على الوظيفة الدفاعية للمجلس، فإن التطورات سالفة الذكر تدل بوضوح على اتساع الخلل فيما بين اضلاع المعادلة الثلاثية التي تقوم عليها ترتيبات الأمن داخل مجلس التعاون الخليجي، لصالح تعاضد الدور الخارجى في ترتيبات أمن الخليج، مقابل إضعاف الترتيبات الجماعية للدفاع المشترك على مستوى المجلس، جنباً إلى جنب مع استمرار ضعف عملية بناء القدرة العسكرية الذاتية لكل دولة في ظل محدودية القدرة البشرية والحساسيات السياسية إزاء بناء قوات مسلحة كبيرة، بحيث لا تكفى صفقات السلاح المتطورة التي تحصل عليها تلك الدول لتحقيق الأمن في ظل القيود سالفة الذكر.

ولكن الأهم من ذلك أن هذه التطورات تؤثر بشكل مباشر على بنية ووظيفة مجلس التعاون الخليجي ككل، ذلك أن التطورات التي لحقت بقوة درع الجزيرة، وما يترافق مع ذلك من جمود ملموس في ترتيبات الدفاع المشترك الأخرى، إنما تؤدي بالضرورة إلى إضعاف البنية المؤسسية للتعاون الدفاعي داخل المجلس، وهو ما يؤثر بدوره سلباً على مؤسسية المجلس ككل، ويحول من الناحية العملية إلى مجرد نظام إقليمي وظيفي، تنحصر أنشطته في بعض المجالات الوظيفية والفنية، وينزع عنه طابعه القومى الأشمل، حتى من دون الإعلان عن ذلك رسمياً.

ويترتب على ما سبق أيضاً تعاضد العلاقات الراسية بين بعض الدول الأعضاء في المجلس والقوى الكبرى الخارجية، في مجالات الدفاع والأمن، بحيث باتت تغلو وتغرق بمراحل العلاقات الأفقية فيما بين دول المجلس، وهي مسألة تحول المجلس إلى ما يصفه البعض بـ "نظام مكفول أمريكياً"، بدرجة أكبر بكثير عن ذي قبل. ولا يقتصر تأثير هذه المسألة على مجرد إضعاف علاقات الدفاع المشترك بين تلك الدول، وإنما تؤدي بشكل مباشر إلى تعديل علاقات القوة وأنماط السياسات والتحالفات داخل المجلس، فيما بين دول تتجه لتعاون دفاعي أوثق مع القوى الكبرى، وبين دول أخرى ترفض ذلك لاعتبارات مختلفة، مثل السعودية، بما يؤدي بالتالي لزيادة وزن ونفوذ دول الفئة الأولى، لاسيما قطر، التي توظف علاقاتها مع الولايات المتحدة لتعزيز وضعها الاستراتيجي ودورها الإقليمي بدرجة تنطوي على تحول هيكل في علاقات القوة فيما بين دول المجلس.

والإشكالية الرئيسية هنا أن هذا الوضع يبدو مرشحاً للاستمرار لفترة طويلة قادمة، في ظل استمرار التباعد بين دول المجلس بشأن قضايا الدفاع المشترك، جنباً إلى جنب مع استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي بفعل الوضع المضطرب في العراق، وتساعد أزمة البرنامج النووي الإيراني وإمكانية تصاعدها إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من حدوث المزيد من التدويل لأمن الخليج في المستقبل القريب، وهي مسألة يمكن أن تزيد بالتالي من ضعف مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك ازدياد العجز عن التعامل بفاعلية مع التهديدات والمخاطر المتفاقمة على المستوى الإقليمي.

مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعاون في مجال أمن الحدود، والتخطيط للحالات الطارئة المدنية.

إن قبول أى دولة من الدول المعنية في منطقة الشرق الأوسط الواسع للتعاون مع الحلف بشأن هذه الأنشطة إنما يعنى إدماج هذه الدول في الحلف بصورة شبه كاملة. ومع التسليم بأن بعض الأنشطة التي تضمنتها المبادرة باتت مطلباً حيوياً في عالم اليوم، لاسيما تلك المتعلقة بتحديث وإصلاح المؤسسات العسكرية وتخصيص العلاقات المدنية - العسكرية، لما يترتب عليها من تمكين عمل هذه المؤسسات وإخضاعها للسيطرة السياسية المدنية، فإن هذه الأنشطة يجب أن تتم في إطار الأولويات والرؤى الخاصة بكل دولة، وليس في إطار أجندة يفرضها حلف الناتو. ناهيك عن أن أغلبية الأنشطة الأخرى في المبادرة تعنى إلحاق وإدماج الدول المعنية ضمن آليات العمل الخاصة بحلف الناتو.

وكان من نتيجة هذه الخاصية أن ذهب البعض إلى درجة الزعم بأن دور حلف الناتو في منطقة الخليج يمثل إرهاباً صامساً "حلف أطلسي محلي" في تلك المنطقة، على غرار تجربة حلف بغداد الذي أنشئ عام ١٩٥٥، والذي كان يشمل العراق وإيران وتركيا وبريطانيا. وكانت تلك التجربة قد فشلت في حينها، إلا أن التغييرات القائمة حالياً في منطقة الخليج ربما تدفع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين في حلف الناتو للسعى إلى إقامة حلف دفاعي رسمي مع دول المجلس، إضافة إلى العراق الجديد، بحيث يكون ذلك أساساً لإنشاء إطار دفاعي رسمي لعلاقات التعاون العسكري بين دول المجلس وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة. إلا أن المتصور أن الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى قد لا تفضل ذلك، لأنها تتمتع بالفعل في وقتنا الحالي بكل الزايات التي قد يحققها التحالف الرسمي، ولكن من دون أن تحمل الأعباء السياسية المرتبة عليه.

٥- مستقبل الوظيفة الدفاعية للمجلس:

تعتبر الوظيفة الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي ركيزة أساسية في أنشطة هذا المجلس، وأحد أبرز أسباب نشأته وتطوره، إذ نشأ المجلس كتجمع إقليمي فرعى للدول العربية الصغيرة في منطقة الخليج، من أجل تعظيم قدراتها الجماعية الشاملة في مواجهة القوى الإقليمية الأكبر، وأيضاً في مواجهة أي تهديدات أخرى. وتعتبر الوظيفة الدفاعية والأمنية لهذا المجلس شاملة ومتعددة الأبعاد، إذ لا تتركز بالضرورة على مجرد بناء قدرة عسكرية كافية للدفاع عن دول المجلس، وإنما تمتد إلى استخدام مجمل القدرات السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء من أجل صيانة أمنها الجماعي.

وارتكزت عملية بناء القوة العسكرية لدول المجلس على معادلة ثلاثية، تشتمل على بناء وتطوير قدرة عسكرية ذاتية لكل دولة في حدود قدراتها من ناحية، وبناء قوة عسكرية مشتركة لدول المجلس من خلال درع الجزيرة من ناحية ثانية، مع إمكانية التعاون مع أطراف خارجية أخرى إذا دعت الضرورة لذلك، من ناحية ثالثة، على غرار الاستعانة بقوات دولية ضخمة لتحرير الكويت أو إشراك مصر وسوريا في ترتيبات الأمن الخليجي من خلال إعلان دمشق في محاولة لم يكتب لها النجاح. كما تجسد الدور الخارجى أيضاً من خلال اتفاقيات الدفاع المشترك الثانية التي أبرمتها معظم دول المجلس مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، وإن لم تندرج تلك الاتفاقيات ضمن استراتيجية

باكستان

آفاق التغير السياسى فى باكستان



شهدت باكستان فى الأشهر الأخيرة أزمة سياسية غلب عليها الطابع الدموى، حتى أصبحت التفجيرات والاعتقالات هى اللغة السائدة. وغيّرت تلك الأزمة -الممتدة حتى الآن- كثيراً من ملامح الخريطة السياسية والحزبية وتوازنات القوى على الساحة الباكستانية، كما أظهرت مجدداً التناقضات والنزاعات بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وهو ما تجسد بوضوح فى الانتخابات الأخيرة التى تلت اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو. فقد شهدت الانتخابات أعمال عنف من جانب المرشحين، بينما غاب عنها الناخبون، ثم جاءت نتائجها لصالح أحزاب المعارضة على حساب مشرف، الأمر الذى كشف عن تراجع شعبيته وازدياد حدة الاستياء الشعبى تجاه سياساته.

جوانب قديمة ثابتة فى الحياة السياسية الباكستانية، وأخرى استجذبت لتضيف ملامح أخرى لحالة التآزم السياسى الداخلى. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الأبعاد فيما يلى:

الجماعات الإسلامية وحركة طالبان :

باكستان هى الدولة الوحيدة فى العالم الإسلامى التى تموج بحشد كبير من القوى الدينية شديدة التباين فى تعاطيها مع الدين كعقيدة ومنهج حياة. فهناك التيار الإسلامى الحركى، ممثلاً فى الجماعة الإسلامية، بخلاف الفرق الدينية الأخرى، سواء كانت شيعية أو سنية. وتتنوع الرؤية الإسلامية لدى تلك الجماعات بين طائفية أو حزبية أو براجماتية، مما أظهر منهج الإسلام فى باكستان مشتتاً وغير متناسق. إضافة إلى ذلك، عجزت تلك الجماعات عن أن تطرح نفسها كبديل عن السلطة أو المعارضة فى الشارع الباكستانى، لأنها لم ترتق إلى مستوى الاستجابة والتفاعل مع هموم المواطنين، وإنما ارتبطت بعلاقات وثيقة مع حركة طالبان ضد مشرف، بعد أن تحالف مع الولايات المتحدة وسمح لها باستخدام الأراضي الباكستانية لضرب حركة طالبان. وادى دعم مشرف للولايات المتحدة إلى تحالف

وأصبح الرئيس برويز مشرف يواجه مأزقاً متعدد الأبعاد. ففضلاً عن النطاق الداخلى بتعقيداته، يواجه مشرف بيئة خارجية حساسة لأى تغير داخلى. فمن ناحية، فإن إسلام آباد موضوعة دائماً تحت مجهر الأسرة الدولية، وعلى الأخص واشنطن التى تعتبرها حليفاً أساسياً لها فى "حربها على الإرهاب"، وسط مخاوف كبيرة فى العالم حىال المنحى الذى تتخذه الأحداث فى الدولة الإسلامية الوحيدة التى تملك القنبلة النووية. ومن ناحية أخرى، هناك التزام مشرف بالوعد الذى قطعه على نفسه أمام العالم نحو إصلاح سياسى لإعادة الديمقراطية والحريات إلى الحياة العامة، طبقاً لدستور جديد يحدث توازناً بين مختلف القوى والمؤسسات فى الدولة.

وأصبحت الصورة العامة فى باكستان أن البلاد فى حالة ارتباك سياسى، ورئيسها فى موقف صعب وأمامه مجموعة متداخلة من التحديات، مما يفتح الباب واسعاً أمام كافة الاحتمالات بما فيها انتهاء عهد مشرف.

أبعاد المازق :

تتنوع أبعاد المازق الراهن فى باكستان، إذ يجمع بين

٢٠٠٢، عندما أقر البرلمان الباكستاني تعديلات دستورية تعطي صلاحيات واسعة لمشرف، بما في ذلك سلطة إقالة الحكومة المنتخبة. ووصلت الفجوة بين مشرف والمعارضة إلى قمته بعد إقالة القاضي افتخار تشودري، رئيس المحكمة العليا الباكستانية، من منصبه في ٩ مارس ٢٠٠٧ بتهمة الفساد، إلا أن المحكمة العليا قررت في ٢٠ يوليو إعادة تشودري إلى منصبه، وهو ما اعتبر ضربة لمشرف. وتجددت المظاهرات المعادية للرئيس مشرف في أنحاء باكستان، وشارك الطلاب والصحفيون والمحامون في المظاهرات والاحتجاجات في كل من بيشاور ولاهور وكويتا والعديد من المدن الباكستانية الأخرى، واحتجزت الشرطة العديد من المعارضين خلال احتجاجاتهم على سياسة مشرف، وأثار هذا التصرف بذاته موجة تظاهرات غير مسبقة.

وتفاقت الأزمة مع المعارضة مرة أخرى، حينما أكد مشرف إعادة انتخابه لولاية رئاسية أخرى من قبل البرلمان، مما كان يعنى حرصه على استخدام كل المجالس الموجودة (البرلمان والمجالس المحلية) للحصول على فترة حكم أخرى مدتها خمس سنوات، وصار عمل البرلمان يسير تحت المظلة العسكرية.

ثم أصر مشرف على إبقاء البرلمان من أجل إعادة انتخابه بالاقتراع غير المباشر مع بعض منافسيه ممن ترشحوا للرئاسة.

وقدم القاضي افتخار تشودري طعنا أمام القضاء في إعادة انتخاب مشرف، فرد مشرف على ذلك بفرض حال الطوارئ وتعطيل العمل بالدستور والمساواة بالتقريب من خصميه السابقين: رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو، ونواز شريف، في إطار محاولة لإبرام اتفاق معهما لخوض الانتخابات التشريعية، بعد ما صرح الرئيس الأمريكي بوش بفقدان الثقة في حكم مشرف، ردا على إعلان الرئيس الباكستاني رفضه لأي تدخل عسكري أمريكي داخل الحدود الباكستانية في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

حلفاء واشنطن:

اتجهت الإدارة الأمريكية إلى البحث عن بديل لتحقيق أهدافها الحيوية في باكستان، ووجدت ضالتها في بينظير بوتو رئيسة الوزراء السابقة. ومورست ضغوط دولية وأمريكية على مشرف لإعادة الديمقراطية والعودة إلى الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والإفراج عن الآلاف من المعارضين والزعماء السياسيين، ووقف مضايقات الصحفيين ووسائل الإعلام والقضاة وعدم خروج السلطة عن تجاوزاتها ضد المرشحين من أحزاب المعارضة، والانسحاب من الجيش والتخلي عن الرزى العسكري والتحول إلى رئيس مدني، وذلك خوفا من انفلات الوضع في باكستان، وهنا تحول مشرف من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع عن نظامه السياسي وبقائه في السلطة.

وظهرت زعيمة المعارضة بينظير بوتو بقوة على الساحة السياسية الباكستانية بسبب الدعم الأمريكي القوي، وطالبت مشرف بالإصلاح السياسي وترك السلطة، واثبتت عجزه عن حماية نظامه وعدم قدرته على تعامله مع المد الإسلامي وأصوله المتفاقمة من خلال المدارس الدينية.

سنة احزاب إسلامية باكستانية في حزب واحد معارض باسم مجلس العمل الموحد، وبالتالي اتجه الجيش الباكستاني لمحاربة هؤلاء المتطرفين الإسلاميين داخل باكستان وعلى الحدود الشمالية في وزيرستان بالوكالة عن الولايات المتحدة. وصارت المعارضة المسلحة في باكستان ترتبط بالجماعات الإسلامية أو بالقاعدة، ومثل ذلك تهديدا لمشرف ولجيشه، وأحيانا إخراجا له أمام الإدارة الأمريكية لعدم كبح جماح التطرف والقاعدة في باكستان. ولا يزال هذا العامل مصدر قلق لمشرف وللانستقرار الداخلي بشكل عام، إذ من المتوقع أن يمثل نشاط ودور الجماعات الإسلامية هاجسا أيضا للحكومة الائتلافية الجديدة بعد فوز المعارضة بالانتخابات، الأمر الذي قد ينعكس على تماسك ائتلاف المعارضة ذاته.

الفساد والفقر:

يعانى المجتمع الباكستاني من ثالوث التخلف (الجهل والفقر والمرض) وما يعنيه ذلك من فساد متجذر يكشف عن نفسه بقوة في استفحال الفقر بنسبة ٧٠٪ من مجموع سكان باكستان طبقا لتقارير البنك الدولي، في حين أن الثراء منحصر في فئة قليلة، حيث تسيطر ثلاثون عائلة فقط (منها عائلات بينظير بوتو ونواز شريف وبرويز مشرف) على غالبية الأراضي الزراعية في البلاد، والوضع نفسه بالنسبة للجانب الصناعي والتجاري، بصورة تنحصر معها، أو تكاد، الطبقة المتوسطة.

وظهر الفساد المؤسسي بصورة عريضة داخل قطاع الجيش في باكستان من تقديم رشاوى وشراء ذمم، ومن ثم فقد المواطن ثقته في القضاء والحكومة والمؤسسات الرسمية، حتى إن باكستان شهدت أطول سلسلة إضرابات في تاريخها المعاصر. ومن المثير أن الحكومة أرادت معالجة ذلك الوضع على حساب الفقراء، فخصصت مبلغ (٢١) مليار روبية لمعالجة الفقر، بينما يفرض قانون الضرائب على الفقراء دفع (٦٠) مليار روبية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك اتساع قاعدة الأمية التي تقترب من ٧٥٪ من السكان، بما يعنيه ذلك من دلالات سياسية واجتماعية خطيرة. وكان المفترض أن يحدث تحول اجتماعي ملموس في ظل ثورة العولمة الراهنة والتقنية المتطورة، بما تتضمنه من قنوات مفتوحة تتدفق عبرها معلومات ومعرفة جديدة تحدث حراكا اجتماعيا. غير أن هذا التدفق المعلوماتي العرفي لم يحدث مفعوله في المنظور الاجتماعي والاقتصادي في باكستان، فكل تلك التداخليات الاجتماعية أدت إلى خللة طبقات المجتمع الباكستاني من القمة إلى القاع. والمجمل أن برلوز مشرف لم يستطع تحقيق نقاط الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بتنفيذها بعد الإطاحة بحكومة نواز شريف في ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، ومنها إعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره الصحيح، وخلق أجواء الثقة للاستثمار، والإصلاح السياسي وممارسة الحريات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبذلك تحولت فترة حكم مشرف إلى عهد من الاحتقان السياسي والفوضى وعدم الاستقرار.

المعارضة الداخلية:

تصاعدت حدة المعارضة ضد مشرف في ٢٩ ديسمبر

نتائج الانتخابات الباكستانية

الحزب	الجمعية الوطنية	المحليات
حزب الشعب "أصف على زرداری"	٨٨	١٦٧
حزب الرابطة "نواز شريف"	٦٦	١٠٦
حزب الرابطة - جناح قائد أعظم	٣٩	٩٨
الحركة القومية "فصيل إنصاف"	١٩	٣٨
الحزب الوطني القومي	١٠	٣٤
مجلس العمل الموحد "القاضي/ حسين أحمد"	٦	١٧
حزب الرابطة فنكشنل - منشق عن حزب الرابطة	٥	١٠
حزب بلوشستان الوطني "مهم خان بالوش"	٢	٥
حزب الشعب شيرباو - منشق عن حزب الشعب	١	٥
الحزب الوطني الشعبي "إسفنديار والي خان"	٣	٣
المستقلون	٣٣	٦٤
المجموع	٢٧٢	٥٤٧

وتحولت بوتو إلى شوكة في ظهر نظام مشرف وسلاح أمريكي موجه ضد الجماعات الإسلامية وطالبان.

ثم جاء اغتيال بوتو ليكشف عن رغبة تجاوز ذلك التغيير المطلوب أمريكيا، سواء تم ذلك الاغتيال بواسطة المخابرات الباكستانية - كما قال أنصار بوتو - أو عن طريق بعض الجماعات الإسلامية الجهادية الباكستانية المعروف أن المخابرات الباكستانية قد اخترقتها. والمحصلة النهائية أن الجهة المسؤولة عن الاغتيال مستفيدة من شخصية قوية بديلة لمشرف.

الانتخابات التشريعية والمحلية :

حققت الأحزاب المعارضة الباكستانية فوزا كبيرا في الانتخابات التي أجريت في ١٨ فبراير ٢٠٠٨، حيث حصل حزب الشعب المعارض الذي كانت تقوده رئيسة الوزراء الراحلة بينظير بوتو على ٨٨ مقعدا، بينما فاز "حزب الرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف" المعارض بـ ٦٦ مقعدا. بينما ربح حزب مشرف "الرابطة الإسلامية - جناح قائد أعظم" وحلفاؤه ٣٩ مقعدا.

وبعد فوز المعارضة في الانتخابات، أصبحت التكهانات عن الحالة السياسية الباكستانية تثير المخاوف والقلق وتبتعد عن الأمل والمستقبل، كأنها تترنح بين النجاح والفشل، لأن أمامها عددا من السيناريوهات والبدائل المطروحة فيما يتعلق بتشكيل الوزارة وطبيعة النظام القادم. إلا أن المشكلة تكمن في التداعيات التي قد تنشأ بسبب التحالف المحتمل بين أحزاب المعارضة ومشرف والجيش، وأيضا مع الجماعات الإسلامية والأحزاب الدينية.

ويلاحظ أن المعارضة تتيقن من أن موقف مشرف لم يعد بالقوة التي كان عليها، خاصة أن قيادات الجيش أدركت أن

سمعة الجيش تدنت في الشارع الباكستاني، واصطبغت ملامح السلطة العسكرية بصبغة الفساد، لذلك دعت القيادات العسكرية إلى الإصلاح داخل أجهزتها، وزاد هذا من ضعف مشرف، لأن الجيش ربما لا يتدخل لصالح مشرف، بل سيتركه يجابه المعارضة. وحتى إذا تدخل الجيش لصالحه، فإن التدخل الأمريكي سياسيا سيمنعه من القيام بأى عمل ضد المعارضة أو الحكومة الائتلافية.

ومما يلفت الانتباه أن الانتخابات كانت بمثابة استفتاء شعبي ضد الرئيس مشرف وسياساته، حيث ثبت عدم رغبة الشعب في حكمه.

والحقيقة أن الرحيل الدامي لرئيسة حزب الشعب السابقة بينظير بوتو سهل طريق حزبيها للفوز بهذه الانتخابات، نظرا للتعاطف الشعبي المتصاعد معه، فحققت المعارضة أكبر نسبة من المقاعد البرلمانية. وفي المقابل، منيت الأحزاب الإسلامية المتشددة بهزيمة كبرى في الاقتراع على عكس ما حققته في الانتخابات التشريعية السابقة عام ٢٠٠٢. كما أن بعضها ندم على عدم خوض الانتخابات. وهناك أحزاب أخرى شككت في نزاهة الانتخابات ولكنها قررت خوضها بهدف عدم ترك الساحة السياسية خالية، ولكن وضعت الانتخابات تحت الرقابة الدولية وفازت بها المعارضة. وفي النهاية، لن يتمكن أحد الأطراف الثلاثة (الأحزاب) منفردا بتشكيل الحكومة، وسوف تكون هناك حاجة إلى التحالف لأجل تشكيل حكومة ائتلافية. وقد زالت الخلافات بين الحزبين (الشعب وحزب الرابطة "نواز") التي ظهرت في حقبة التسعينيات من أجل التلاحم والدخول في ائتلاف ومجابهة رئاسة مشرف.

بالتالى، أصبح مشرف بين يدي البرلمان الجديد والحكومة الجديدة، وربما يكون على وشك الخروج من الرئاسة. وذلك في ضوء الدعاوى التي قدمت ضده بشأن عدم دستورية توليه

الأوضاع من جديد كما كانت، أى عودة إلى الوراء.

لكن مقابل احتمالات وسيناريوهات (بقاء) مشرف، هناك أيضا احتمالات لرحيله. فبعد ما حققت الأحزاب المعارضة نجاحها فى الانتخابات واتجهت إلى تشكيل حكومة ائتلافية، فستظل فى انتظار قرار المحكمة فى العرائض التى قدمت ضد مشرف فى عدم أهليته للرئاسة، وذلك لرغبة نواز شريف وأصف على زردارى فى الانتقام من مشرف. فالأول يسعى إلى رد اعتباراه، حيث إنه خرج من السلطة بشكل محرج، جاء إثر انقلاب مشرف والإطاحة به، وأن إزاحة مشرف من الحكم هى فرصة نواز شريف التى جاءت إليه، وسيعتمد فى ذلك على أدوات القضاء واليات الديمقراطية لإقالته من الرئاسة، بل ربما يتطور الوضع إلى سجن مشرف.

أما بالنسبة لزردارى، فهو يسعى أن ينتقم لزوجه، خاصة مع وجود إشاعات تشير إلى تواطؤ مشرف فى عملية اغتيال بوتو، كما أن زردارى يرغب أيضا لنفسه فى الانتقام من مشرف، خاصة أن مشرف قد تعامل مع ملف فساد زردارى أثناء رئاسته لأركان الجيش فى حكم نواز، وهذا ما أثبتته لقاء زردارى مع السفير الأمريكى ليحصل على تفويض من الإدارة الأمريكية بأن الشعب هو الذى سيعزل كلمته على حكم مشرف، سواء عن طريق الديمقراطية أو القضاء، لأن مشرف هو سبب الفوضى التى طرأت على باكستان.

فى حين يستند مشرف فى تلك الأحوال على سلطة الجيش واحتوائه، تحسبا من أن يقول القضاء كلمته، بعد ما عبر الشعب - عبر أليات الديمقراطية من خلال الانتخابات - عن رأيه فى حكم مشرف. ولكن الجيش فى تلك الحالة سيعجز عن مواجهة الشارع الباكستانى، ولهذا فإن كلا من الطرفين ينصب الفخاخ لمشرف. وقد يرضى مشرف من هذا الصدد بشراكة سياسية تزيد من إضعاف سلطاته، فى إشارة إلى أن المعارضة ستكون قادرة على إقالة الرئيس عبر القنوات القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشرف سيتخلى عن الحكم إذا عجزت سيطرته على الجيش. أما فى حالة اعتماده على الجيش، فسيفرض الرحيل، وهنا تتفاقم الأوضاع فى باكستان بين شفا حرب أهلية، وهذا مالا ترغب فيه الإدارة الأمريكية. ولكن تحت الضغوط الدولية، سيرحل مشرف، خاصة أن بلاده تحارب حركة طالبان بالوكالة عن الولايات المتحدة.

وهناك سيناريو آخر، يقضى بأن يضطر مشرف إلى الرحيل حتى لو جاء قرار المحكمة فى صالحه، لأنه مرفوض من قبل شعبه. كما أن الحكومة والبرلمان سيعملان للإطاحة به، بل إن الإدارة الأمريكية غير راغبة فى التعامل معه، بعد أن وجدت البديل عنه، وهذا البديل أعطى خيارات أفضل للشارع الباكستانى، وبالتالي سيمتدح مشرف الرئاسة حتى يحافظ على ما تبقى من سيرته، وسيبتغى عنها بعد أن يحصل على الضمانات الكافية من كافة الأطراف بعدم ملاحقته ومطارته. إلا أن هذا السيناريو يبدو مستبعدا فى ضوء تاريخ مشرف السياسى الذى ثبت فيه مدى تمسكه بالسلطة إلى أبعد حد.

الرئاسة، وهنا سيضع القضاء كلمته إما بالرحيل أو البقاء. ولكن التساؤل: هل يرضخ مشرف إلى قرارات المحكمة العليا مشرف والوضع الجديد :

سيسعى كل من نواز شريف، زعيم حزب الرابطة جناح (نواز شريف)، وأصف زردارى، الرئيس الشريك لحزب الشعب الباكستانى، للعمل مع الأحزاب الأخرى، من ضمنها حزب الرابطة - حزب مشرف - جناح (القائد الأعظم) لتشكيل حكومة ائتلافية، وإزالة التناحرات والخلافات التى بينها، والعمل معا فى صف واحد لإعادة الأمن والهدوء. وهنا، سيتعاون مشرف مع الحكومة رغبة منهما فى تحقيق جبهة لمواجهة الإرهاب وتنفيذ الأجندة الأمريكية، طبقا لمخططات الإدارة الأمريكية، وسترجى الحكومة قرار المحكمة العليا، سواء بعدم دستورية أو دستورية مشرف، حتى يكون مشرف تحت سلطة الحكومة. ومن خلال ذلك، ستقوم الحكومة والبرلمان بتعديل بنود الدستور لتفويض سلطة الرئيس، ويسحب من الرئيس مهامه التنفيذية وصلاحياته، وتصبح سلطته تشريفية فى شكل تمثيل نظام رئاسى، ليس أقل أو أكثر، وبالتالي ستتولى الحكومة السلطة التنفيذية الفعلية تحت رقابة البرلمان السياسية، وبيتعد الجيش عن أساسيات الحكم، وتتحدد مهامه فى الدفاع عن باكستان ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وتحقيق الأمن والاستقرار، وترك الساحة السياسية للسياسيين.

لكن هناك سيناريو آخر يقضى بأن يحاول مشرف بقدر الإمكان الاتجاه نحو الإدارة الأمريكية بإلزام حزبه المعارضة بالتعاون والتحالف معه لمواجهة الإرهاب، خاصة أن هذا الملف يهدد باكستان والولايات المتحدة معا، وبالتالي سيشارك حزبه فى السلطة، من أجل تحقيق بعض الانتصارات على الإرهاب، وذلك لتحسين صورة حزب "بوش" الجمهورى أمام الرأى العام الأمريكى فى ظل المنافسة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

ومن ثم، سيستند مشرف على الجيش لى يكبح جماح المعارضة. ويطمع مشرف من خلال هذا التحالف فى أن يستبدل بعناصر حزب الرابطة عناصر سياسية أخرى، ويحاول أن يقوم بأعمال إيجابية لصالح الشعب الباكستانى ليحسن صورته التى تشوهت كثيرا. ولكن يبدو أن المعارضة ستحجم أنوارها وتقلص سلطاته، وهنا سيحدث الصراع على السلطة بين الحكومة، الممثلة فى المعارضة، وبين مشرف والجيش. وفى تلك الحالة، سوف يسعى مشرف إلى زرع الانقسام بين حزبه الشعب والرابطة الإسلامية - جناح نواز شريف، ويعيد الخلافات التى كانت بينهما والكراهية من جديد، خاصة أن بين الحزبين عداوة مستديمة، بالإضافة إلى عداوة زردارى لنواز، خاصة أن الأخير نصب فخاخ السجن لزردارى بتهمة الفساد، وطرده هو وزوجه بوتو من باكستان، ليصبح منفيا عن بلده.

كما أن بعض القيادات العسكرية ستتعاون مع حركة طالبان والجماعات الإسلامية لإثبات عجز الحكومة الائتلافية عن السيطرة على الأوضاع الأمنية فى البلاد، والتصدى لملف الإرهاب لى تخلص الساحة السياسية للجيش ومشرف، وتعود

كينيا بين برائن العنف والديمقراطية المتفجرة

سامية بيبرس

إن كينيا معروفة لدى الكثيرين بأنها واحة سلام وأمان، نظرا لما تتمتع به من استقرار سياسى منذ استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٣. ويتوافد على كينيا السياح الأوروبيون والأمريكيون شغفا برحلات الأدغال والحياة البرية فيما يعرف "بالسفارى" وبشواطئها المطلة على المحيط الهندى. وقد استطاعت كينيا على هذا النحو أن تطور قطاعا سياحيا يدر عليها عائدات كبيرة من العملة الصعبة. كما صارت أيضا مقرا آمنا لموظفى الأمم المتحدة والدبلوماسيين والصحفيين وموظفى الإغاثة الدولية.

"مواى كيباكى"، زعيم حزب الوحدة الوطنية، وخصمه زعيم المعارضة المعروفة "الحركة الديمقراطية البرتقالية" رايلا أودينجا". وقد لوحظ حرص المرشحين لمقعد الرئاسة على رصد ميزانيات غير مسبقة للحملة الانتخابية من أجل تمويل إعلانات دعائية تليفزيونية ولافتات. وبينما ركز "كيباكى" فى برنامجه الانتخابى على النتائج الاقتصادية التى حققتها كينيا فى السنوات الأخيرة، إذ سجلت معدل نمو بلغ ٥٠٪، إلى جانب تركيزه على مجانية التعليم الابتدائى، نجد أن خصمه "أودينجا" قد تعهد من خلال برنامجه الانتخابى بإخراج كينيا من منظومة دول العالم الثالث والدخول بها إلى العالم المتقدم بحلول عام ٢٠٢٠، إلى جانب العمل على وضع دستور جديد ومحاربة الفساد والكسب غير المشروع، إلى جانب معالجة الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء.

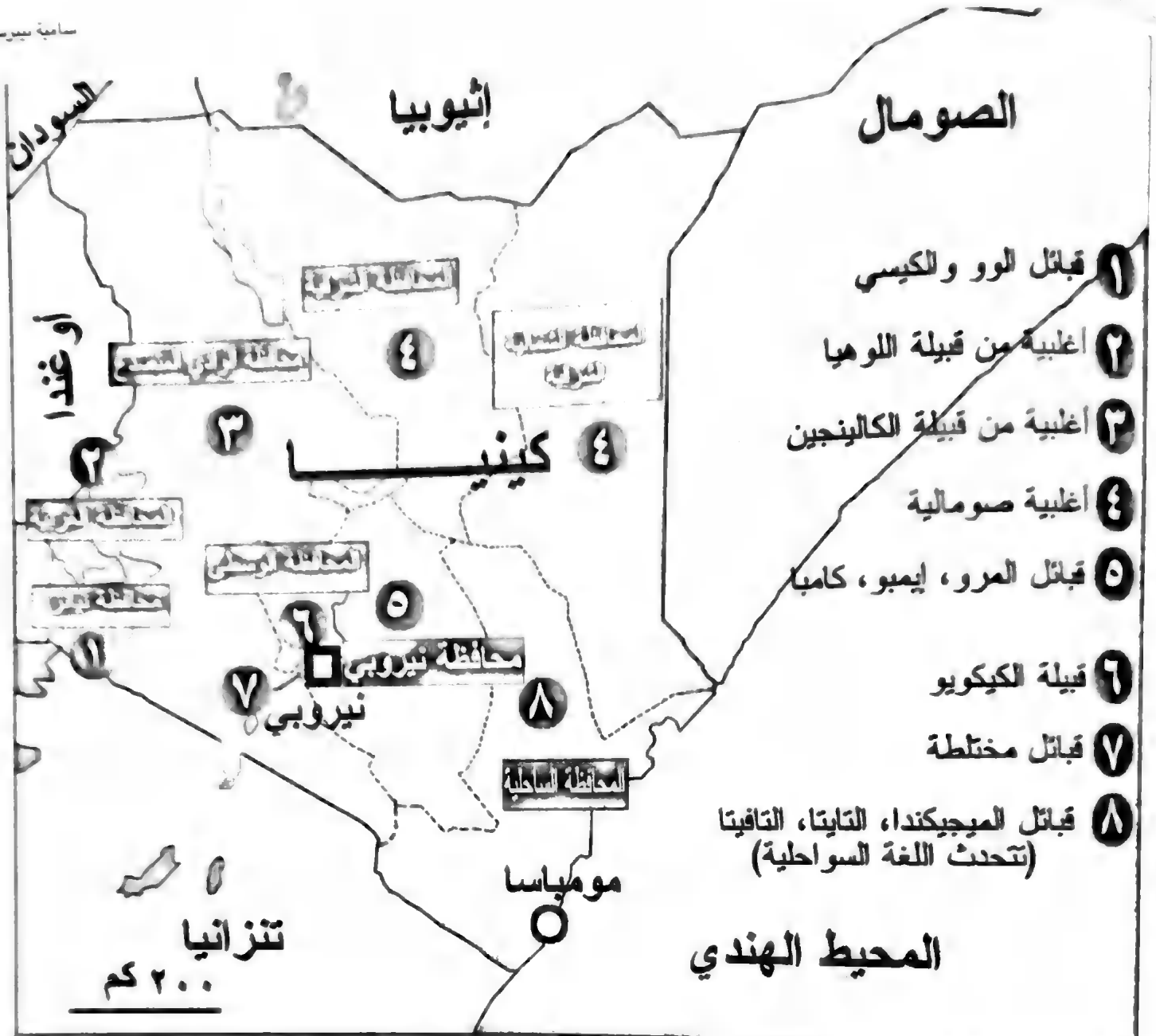
وجدير بالذكر أن استطلاعات الرأى كانت قد أظهرت، قبيل إعلان نتائج الانتخابات، وجود تقارب فى النتائج بين المرشحين للانتخابات الرئاسية. وزيادة على ذلك، فإن اللجنة الانتخابية قد أظهرت فى نتائجها المرحلية تقدم "أودينجا" على الرئيس المنتهية ولايته "كيباكى". وإلى جانب ذلك، فإن التباطؤ فى عمليتى فرز

إلا أن الانتخابات الرئاسية، التى شهدتها كينيا فى ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٧ وما أسفرت عنها من نتائج، والتى أعطت فوزا طفيفا بنحو ٢٣٠ ألف صوت للرئيس المرشح "مواى كيباكى" على منافسه زعيم المعارضة الكينية المعروفة باسم "الحركة الديمقراطية البرتقالية"، رايلا أودينجا" - قد أدت إلى اندلاع الاضطرابات وتصاعد أعمال العنف التى شهدتها العاصمة الكينية نيروبي وبضعة مدن أخرى.

وقد ترافقت العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية، مع العوامل الخارجية، والمتمثلة فى تشكيك العديد من الأطراف الدولية فى نتائج الانتخابات، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة التى شهدتها البلاد والتى خلقت وراءها نحو ألف قتيل وأكثر من ٢٠٠ ألف مشرد. وقد بذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة، وقد برز الدور الأمريكى بشكل واضح فى هذا الشأن.

أولا - أزمة الانتخابات الرئاسية :

شهدت الانتخابات التى أجريت فى كينيا فى ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٧ منافسة حادة بين الرئيس الحالى، والمنتبهة ولايته



التوزيع الجغرافي للقبائل في كينيا

المصدر: جريدة الفايننشيل تلغراف، ١١ يناير ٢٠٠٨

القوى والأطراف الدولية في نتائج الانتخابات لتؤدي إلى تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السياسية في كينيا.

١- العوامل الداخلية :

ساهم التنافس القبلي التقليدي بين قبيلتي كيكويو التي ينتمي إليها الرئيس "مواي كيباكي"، و"لو" التي ينتمي إليها زعيم المعارضة "رايلا أودينجا" في تغذية أعمال العنف التي اندلعت عقب الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية. وقبيلة "كيكويو" هي الأكثر عدداً وتتركز في محيط جبل كينيا في المقاطعة الوسطى، وقد حصل الرئيس "كيباكي" في هذه المنطقة على أكثر من ٩٠٪ من الأصوات. وتتمتع هذه القبيلة بنفوذ سياسي واقتصادي قوي في البلاد منذ عهد الاستعمار البريطاني، وقد أفرزت طبقة من رجال الأعمال الأثرياء.

الأصوات وإعلان النتائج النهائية قد أدى إلى تزايد احتمالات وجود شبهة تزوير في العملية الانتخابية.

وعليه وعقب إعلان اللجنة الانتخابية النتائج الرسمية النهائية، التي فاز فيها "كيباكي" بغالبية ٤ ملايين و٥٨٤ ألفا و٧٢١ صوتاً مقابل ٤ ملايين و٣٥٢ ألفا و٩٩٣ صوتاً لزعيم "الحركة الديمقراطية البرتقالية" المعارضة "رايلا أودينجا"، انفلتت على الفور أعمال العنف والاضطرابات في نيروبي وفي غرب البلاد، خاصة في ظل إصرار المعارضة الكينية على رفض نتائج الانتخابات ووصفها لها بأنها مزورة.

ثانياً - العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة :
تشابكت العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية، مع العوامل الخارجية المتمثلة في تشكيك العديد من

استقرار في شرق إفريقيا، الأمر الذي انعكس سلباً على السياحة الكينية، إذ قدرت - على سبيل المثال - خسائر قطاع الفنادق وحده في يناير بنحو ٤٢ مليون يورو.

رابعاً - جهود سياسية لتسوية الأزمة :

وفي ظل استمرار تصاعد أعمال العنف، ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية في كينيا وطالبتها بضبط النفس وحل النزاع عبر الحوار. فقد أبدت بريطانيا - المستعمر السابق لكينيا - قلقها من أعمال العنف، وحثت كل السياسيين على التصرف بمسئولية، ودعت مختلف الأطراف إلى حل النزاع عبر الحوار. كما حض الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الكينيين على الإحجام عن مزيد من العنف، ودعا الرئيس الكينى وزعيم المعارضة إلى العمل معا عبر الحوار لحسم النزاع القائم. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بان كى مون" أيضاً كلا من الرئيس الكينى وزعيم المعارضة إلى تسوية خلافاتهما عبر الحوار، وأعرب عن قلقه لأعمال العنف المتصاعدة.

ومن ناحيتها، دعت مفوضية الاتحاد الإفريقى الأطراف المعنية إلى اتباع منطق الحوار والتمسك بالمبادئ الديمقراطية، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف. وفي هذا الإطار، تواصلت الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الراهنة، ولعل أبرزها دور رئيس الاتحاد الإفريقى "جون كوفور" الذى توجه إلى العاصمة الكينية نيروبي، واجتمع مع كل من الرئيس الكينى وزعيم المعارضة فى محاولة للخروج من الجمود السياسى. وعلى الرغم مما أعلنه الجانبان من حيث تأييدهما لنهج الحوار ولوقف قوى أعمال العنف، إلا أن العديد من المصادر القريبة من جهود الوساطة الإفريقية قد أشارت إلى فشل المفاوضات بين الجانبين.

وعلى الرغم من إخفاق رئيس الاتحاد الإفريقى فى مهمته، إلا أنه أعلن حصوله على تعهد من الطرفين بالالتزام بالحوار ووقف العنف، والعمل على التوصل إلى تسوية للأزمة تحت لواء لجنة إفريقية يرأسها الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفى أنان".

ومن ناحيته، بادر "أنان" بإطلاق المحادثات بين طرفى الأزمة الكينية، ودعا إلى ضرورة دعم اتفاق على تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة. كما أعلن "أنان" أيضاً عن تشكيل لجنة مستقلة مكلفة بالتحقيق فى سير الانتخابات، والتي سوف تضم مسئولين كينيين ودوليين. كما أكد أيضاً أن حل الأزمة السياسية يمكن أن يتم عبر تشكيل حكومة ائتلافية واسعة، الأمر الذى يتطلب البدء فى إدخال تغييرات دستورية. وفى ظل موجة من التفاؤل الحذر، جرت المحادثات بين مفاوضى طرفى الأزمة الكينية لدراسة مسودة اتفاق تشكيل منصب رئيس الوزراء. وصرح "أنان" فى هذا الشأن بأن المفاوضات قد حددوا برنامج إصلاحات من أجل الحكومة الجديدة، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى اتفاق بين الطرفين على ترتيبات تشكيلها.

الدور الأمريكى فى تسوية الأزمة :

والى جانب جهود الوساطة الإفريقية التى اضطلع بها الأمين

أما قبيلة "لو"، فهى ثانياً أكبر قبيلة فى البلاد وتتمركز على ضفاف بحيرة فكتوريا. وفى هذه المنطقة، حصل زعيم المعارضة "أودينجا" على ٩٠٪ من الأصوات. وتطمح قبيلة "لو" منذ عهد الاستقلال إلى أن يصل أحد قادتها إلى رئاسة الدولة من أجل التمتع بمزايا السلطة. والواقع أن الصراع بين القبيلتين قديم الأزل واستمر إثر استقلال البلاد عن بريطانيا فى عام ١٩٦٣. وقد أسهمت هذه الصراعات القبلية فى تغذية الصدامات الدامية التى وقعت إثر إعلان نتائج الانتخابات، فقد جرت معظم هذه الصدامات بين قبائل "لو" المؤيدة لزعيم المعارضة وقبائل "كيكيو" المؤيدة لـ"كيياكى". وجدير بالذكر أن استطلاعا للرأى قد أظهر أن ٢٨,٤٪ من المواطنين الكينيين يعتبرون الانتماء القبلى للمرشح هو العامل الحاسم فى اختياره وذلك قبل شخصية المرشح وبرنامج الانتخابى.

٢- العوامل الخارجية :

والى جانب الاعتبارات الداخلية، فهناك عوامل خارجية ساهمت فى زيادة حدة الأزمة، التى تمثلت بشكل أساسى فى تشكيل العديد من الأطراف والجهات الدولية فى مدى دقة عملية فرز الأصوات ومن ثم فى صلاحية نتائج الانتخابات. فقد صرح كبير مراقبى الاتحاد الأوروبى بأنه لا تزال هناك شكوك بشأن مدى دقة عملية فرز الأصوات، وأن لجنة الانتخابات الكينية لم تؤكد مصداقية عملية التصويت. وعليه، فقد دعا الاتحاد الأوروبى إلى إجراء تحقيق مستقل فى نتائج الانتخابات. ومن ناحيتها، أصدرت فرنسا أعنف انتقاد للانتخابات وأيدت مزاعم المعارضة فى حدوث تزوير. كما دعت ألمانيا أيضاً إلى إعادة فرز الأصوات. وقد انتقدت رابطة الكومنولث أيضاً الانتخابات، وصرح أمينها العام بأنها لم تكن مطابقة للمعايير الدولية فى مرحلة فرز الأصوات، وذلك وفقاً لرأى المراقبين التابعين للكومنولث الذين ارتأوا بدورهم أن اللجنة الانتخابية لم تنجح فى التأكد من نزاهة عملية احتساب الأصوات، مما يثير الشكوك فى صلاحية نتائج الانتخابات.

وبالنسبة لـ"واشنطن"، فعلى الرغم من قيامها بتهنئة "كيياكى" على إعادة انتخابه، إلا أنها أكدت أنه يعود إلى السلطات الكينية التحقيق فى مزاعم التزوير.

ثالثاً - تداعيات الأزمة :

وقد أدت العوامل السابقة فى مجملها إلى تصاعد أعمال العنف القبلى، حيث سجلت العديد من الأقاليم حدوث انتهاكات كثيفة لحقوق الإنسان. وقد بلغت حصيلة أعمال العنف ما يزيد على ألف قتيل إلى جانب ما تشير إليه منظمات الإغاثة من حيث نزوح نحو ٢٠٠ ألف كينى بسبب الأزمة، الأمر الذى دفع المفوضية العليا لحقوق الإنسان إلى إرسال محققين لتقصي الحقائق وإجراء تحقيقات فى الانتهاكات التى ارتكبت فى أثناء أعمال العنف التى وقعت بعد الانتخابات. ولم تقتصر تداعيات الأزمة على الأوضاع السياسية، بما فى ذلك تدهور الأمن والاستقرار فى البلاد فحسب، بل شملت أيضاً الظروف والأوضاع الاقتصادية. إذ تشير الإحصاءات إلى انخفاض توقعات النمو من ٥,٦٪ إلى ٥٪ خلال عام ٢٠٠٨. كما أن أعمال العنف قد أضرت بسمعة كينيا المعروفة بأنها واحة

تحدى الشرعية، وتحدى الاستقرار السياسي والتحدى الاقتصادي. ويتمثل تحدى الشرعية في إصرار المعارضة الكينية على رفض نتائج الانتخابات بزعم أنها كانت مزورة، ومطالبتها بإجراء انتخابات جديدة، هذا بالإضافة إلى ما قامت به المعارضة من رفع شكوى رسمية أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد الحكومة، تتهم فيها السلطات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال قمع المظاهرات. وبالنسبة لتحدي الاستقرار السياسي، فيتمثل في أعمال العنف القبلية المتواصلة، وبصفة خاصة بين قبيلتي "كيكويو" و "لو"، والتي أودت بحياة أكثر من ألف مواطن، ناهيك عن نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف مشرد. ويواجه نظام "كيباكي" أيضا تحديا اقتصاديا يتمثل في الظروف الاقتصادية المتدهورة التي تمر بها البلاد في ضوء تصاعد أعمال العنف القبلية، والتي انعكست بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي. وتتمثل التحديات الخارجية التي يواجهها النظام السياسي الكيني في الضغوط التي تمارسها القوى الغربية، وبصفة خاصة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، من أجل إرغام كيباكي على اقتسام السلطة مع المعارضة الكينية وتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تحت إشراف الاتحاد الأفريقي أو أي جهة دولية أخرى، على أن يتم إجراء انتخابات جديدة خلال عامين.

في ضوء المعطيات السابقة، فمن المتصور وجود سيناريوهين مستقبليين لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع في كينيا خلال المرحلة القادمة. أما السيناريو الأول، فيتمثل في استمرار الخلافات بين طرفي النزاع بشأن إجراء تعديلات دستورية يتم بناء عليها اقتسام السلطة بين الجانبين، ومن ثم عدم توصيل الجانبين إلى تسوية سياسية نهائية للأزمة، الأمر الذي تزداد معه احتمالات استمرار وتصاعد أعمال العنف القبلية ومن ثم التهديد باندلاع حرب أهلية. أما السيناريو المستقبلي الثاني - وهو الأرجح حدوثه - فيتمثل في مواصلة الأطراف والقوى الدولية ضغوطها على طرفي النزاع بهدف حثهما على توقيع اتفاق نهائي يتم بمقتضاه اقتسام السلطة، على أن تجري انتخابات جديدة، وذلك في ضوء النتائج التي ستوصل إليها اللجنة المستقلة المكلفة بالتحقيق في سير الانتخابات، والتي دعا "كوفي أنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى تشكيلها، على أن تضم مسئولين كينيين ودوليين.

ومن المرجح أن يقبل الرئيس "مواي كيباكي" التوقيع على هذا الاتفاق النهائي، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها النظام السياسي في الوقت الراهن، هذا بالإضافة إلى التهديدات المستمرة من جانب الدول الغربية بوقف المساعدات والمعونات المقدمة لكينيا، في ظل عدم توصيل الحكومة إلى اتفاق لإيجاد تسوية نهائية للأزمة السياسية الراهنة. وفي تقديرنا أن القوى الغربية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، حريصة على عودة الاستقرار إلى كينيا، حتى تظل بدورها نقطة ارتكاز أساسية لها في المنطقة، وأن تظل علاقات كينيا بالدول الغربية هي البعد الحاكم في علاقات كينيا الدولية.

العام السابق للأمم المتحدة "كوفي أنان" من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الكينية، فقد برز الدور الأمريكي أيضا في هذا الصدد بشكل واضح مع بدايات تفجر الأزمة، وبدا حرص واشنطن على حث طرفي النزاع على البدء في الحوار الهادف إلى التوصل إلى حل سياسي دائم وإنهاء أعمال العنف ودراسة إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية. وفي تقديرنا أن حرص الجانب الأمريكي على التعجيل بتسوية الأزمة الكينية يرجع إلى عدة اعتبارات، أبرزها أن الولايات المتحدة، على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي توليه لدور كل من أوغندا ومحور إثيوبيا - إريتريا، باعتبارها الأدوات الرئيسية لتنفيذ سياساتها في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية الدور الذي تمثله كينيا باعتبارها قاعدة خلفية آمنة يمكن الارتكاز عليها للتدخل في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، فضلا عن إقليم وسط إفريقيا. كما أن واشنطن تعتبر حكومة نيروبي مفتاح الاستقرار وأفاق التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

والى جانب الاعتبارات السابقة، فإن كينيا قد برهنت أيضا منذ عام ١٩٩٨ - عندما قام تنظيم "القاعدة" بتفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا - وحتى الوقت الراهن على أنها شريك مخلص للأمن الأمريكي، حيث مثلت كينيا خط الجبهة فيما يعرف بالحرب على الإرهاب. فقد سارعت نيروبي بتكثيف الحشود على حدودها، واعتقلت العشرات فيمن يشتبه بأنهم من الإسلاميين المتشددین ممن فروا من الصومال بعد أن طرقتهم القوات الإثيوبية من معاقلم بالصومال أواخر عام ٢٠٠٦. استنادا إلى الاعتبارات السابقة، يمكن تفسير حرص واشنطن على المبادرة بالتوسط لإيجاد حل سياسي للأزمة الكينية. ففي ظل تصاعد أعمال العنف في أنحاء البلاد، بادرت الإدارة الأمريكية بإرسال المبعوثة "جنداي فريزر"، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بالشئون الإفريقية، بهدف إيجاد أرضية توافق بين المعارضة والحكومة، إلا أن جهود المبعوثة الأمريكية لم تكلل بالنجاح.

ومن ناحيته، دعا الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأطراف السياسية المتصارعة في كينيا إلى وقف أعمال العنف والبدء في حوار بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم. كما أكد، خلال جولته الإفريقية الأخيرة، ضرورة تقاسم السلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة، منوها بالزيارة التي تعتزم وزير الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" القيام بها إلى كينيا لبحث سبل إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وقد طالبت وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لنيروبي بضرورة حدوث تقاسم حقيقي للسلطة وتشكيل ائتلاف واسع للحكومة، وأكدت "أهمية الانتقال إلى المرحلة الأخيرة، أي اتفاق للحكم وحل سياسي للأزمة".

* خامسا - ماذا بعد ؟

الواقع أن نظام الرئيس "كيباكي" قد اضحى يواجه العديد من التحديات في الوقت الراهن، بعضها تحديات داخلية وأخرى خارجية. وبالنسبة للتحديات الداخلية، فتتمثل في

الأزمة التشادية .. إلى أين!

بسم الله صالح

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة، بمحاورة الثلاثة التي تجعله قابلا للاشتعال: المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكي - الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة. ويتعلق المحور الثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبيا والسودان ونيجيريا. ويدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي. هذه الصراعات تتداخل ويغذى بعضها بعضا، حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا، وتلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفترق في أخرى.

العاصمة أنجامينا في يد المعارضة المسلحة، تدخلت فرنسا عسكريا لحماية سلطة الرئيس حسين حبري، كما أبرمت اتفاقا مع الجماهيرية الليبية، أعادت بموجبه هذه الأخيرة شريط "أوزو" الحدودي الغني بالثروات إلى تشاد.

ورغم تأكيدات فرنسا المستمرة بشأن سحب قواتها العسكرية المتواجدة بالقارة السمراء، وبصفة أساسية في ساحل العاج وتشاد، بعد التحولات العالمية والإقليمية في بداية هذا القرن، وتولى الاتحاد الإفريقي مهام حفظ الأمن في القارة بديلا عن القوى الدولية السابقة، إلا أن المبرر الذي ظلت باريس تسوقه لتأخير هذا الانسحاب هو احتمالات انزلاق الوضع في إقليم دارفور السوداني المجاور إلى الحرب الأهلية، وعدم الثقة في النوايا الليبية بعد إعلان طرابلس تخليها عن طموحاتها النووية. ولكن يبدو أن الدافع الحقيقي لإصرار فرنسا على البقاء في المنطقة هو التغلغل الأمريكي الذي صار يهدد مناطق إفريقية ظلت لعقود حكرا على الفرنسيين.

وقد شهدت العلاقات الفرنسية - التشادية بعض التوترات في مارس ٢٠٠٠، عندما طلبت تشاد من السفير الفرنسي "الآن دويوا سبيان" مغادرة أراضيها، على خلفية تمتعه بعلاقات مميزة مع رئيس حركة "العدل والمساواة" المعارضة آنذاك "يوسف توجومي"، وزير الدفاع السابق الذي قاد تمردا ضد ديبي في الشمال، وسيطر على مرتفعات تيسبتي على الحدود الليبية عام

وتبدو تشاد الآن محور الصراع بين فرنسا والولايات المتحدة في الغرب الإفريقي، حيث تعد "أنجامينا" هي الموقع الأخير للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبدالله واد إلى السلطة، وخروج عبده ضيوف الذي كان يعتبر أكثر الزعماء الأفارقة ولاء لفرنسا. وقد استغلت واشنطن بعض التوترات التي شابت العلاقات الفرنسية - التشادية خلال السنوات الأخيرة، من أجل تكريس نفوذها في المنطقة وتوطيد أقدام الشركات الأمريكية بها.

الدور الفرنسي في تشاد :

يرجع الوجود الفرنسي في تشاد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما قامت فرنسا باحتلالها ضمن ما احتلت من بلدان القارة الإفريقية. وبعد حصول تشاد على الاستقلال عام ١٩٦٠، عملت فرنسا على إبقاء نفوذها في البلاد، حيث احتفظت خلال العقود اللاحقة بتواجد عسكري واقتصادي وسياسي كثيف.

وبعد اندلاع المواجهات المسلحة بين النظام الليبي ونظام حسين حبري في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقفت فرنسا إلى جانب هذا الأخير ورفعت علاقاتها مع تشاد إلى مستوى التعاون العسكري المطلق، حيث أصبح من حق قواتها الجوية التحليق في الأجواء التشادية في أي وقت. وخلال الحرب الأهلية التي اندلعت ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ وسقط

(*) دكتوراه في العلوم السياسية.

بمقتضى اتفاق توصل إليه الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في ديسمبر ٢٠٠٧، ونص على استراتيجية مشتركة لإقرار السلام والأمن بالقارة الإفريقية. وتعتبر المعارضة المسلحة في تشاد هذه القوات عائقاً أمام خططها الرامية إلى الإطاحة بنظام ديبي، كما تعارضها الحكومة السودانية التي تصر على نشر قوات من الاتحاد الإفريقي، خشية أن يكون نشر تلك القوات إيذاناً بتدويل الأزمة وانتهاك سيادة السودان.

وكان الرئيس ديبي قد حث الاتحاد الأوروبي عدة مرات على الإسراع بنشر هذه القوات على الحدود الشرقية مع السودان، محذراً من مخاطر اندلاع حرب أهلية في البلاد ما لم يتم نشرها، واتهم السودان بتسليح المتمردين في بلاده من أجل عرقلة القوات الأوروبية، كما قام بتصعيد وتيرة المواجهات مع السودان، لإضعاف موقف حكومة الخرطوم في إقليم دارفور، وذلك بتكرار اعتداء قواته الجوية على بعض المناطق داخل الأراضي السودانية، تحت ذريعة مطاردة جماعات المعارضة.

يذكر أن تشاد انضمت منذ سنوات إلى قائمة الدول التي تنتج البترول، حيث يستخرج من حوض بجنوب البلاد يسمى حوض "دوبا"، ويشحن البترول المستخرج ويصدر عبر ميناء بساحل خليج غينيا عبر خط أنابيب بامتداد "١٠٧٠" كيلومتراً. وتمتلك ثلاث شركات أمريكية هي "إكسون موبيل" و"بتروناس" و"شيفرون" نحو ٩٥٪ من استثمارات النفط التشادية، حيث تخطط هذه الشركات لدخول حوض البترول من الخليج العربي، يمر من ميناء ينبع السعودي، إلى ميناء عروس السودان، مخترقاً دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي، الذي يبدأ من حقول "دبا" التشادية ليصب في المحيط الأطلسي، ويحقق تدفقاً آمناً من البترول للمستهلكين الأمريكيين.

ولا تقتصر متطلبات المجمع الصناعي الأمريكي فقط على طريق إفريقي آمن للبترول، ولكنها تمتد لمحاورة أي وجود فرنسي في إفريقيا، بعد أن نجحت الولايات المتحدة في طرد فرنسا من منطقة البحيرات العظمى، وهي الآن تسعى لحرمان باريس من وجودها في تشاد.

تداعيات مشكلة دارفور :

أسهمت تطورات مشكلة دارفور في تدهور الوضع في تشاد، وتردى العلاقات التشادية - السودانية إلى أسوأ حالاتها بعدما شهدت تعاوناً كبيراً في احتواء هذه الأزمة في حالاتها السابقة. فالسودان - وبحكم كون معظم القبائل الموجودة فيها، خاصة في إقليم كردفان ودارفور، هي القبائل نفسها الموجودة في تشاد - لا بد أن تجر إلى الأحداث، سواء كان لها دور حقيقي مباشر، أو كان دوراً شعبياً من خلال القبائل المشتركة. فأحداث دارفور جعلت الحكومة السودانية، في بادئ الأمر، تتقارب مع الحكومة التشادية أكثر من تقاربها مع المعارضة التشادية التي تقيم على أراضيها منذ أعوام، مع أنها استغفرت المعارضة التشادية وجمعتها في السودان وسعت إلى توحيدها، بل دعمت بعض الأطراف بالسلاح والعتاد. إلا أن تهديدات "أنجامينا" لها بأن هذا الاتجاه لا يصب في مصلحة البلدين، وأنها قد تستخدم بعض

ويعد طرد سفيرها من تشاد، استضافت باريس "توجومي"، وصدرت خريطة فرنسية للمنطقة تشكك في تبعية إقليم "أوزو" لتشاد، كما دعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته (١١ مليون دولار) في مشروع حوض سيديجي النفطي بدعوى أن الاستثمارات البيئية والفنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية في "أنجامينا" بياناً أعلنت فيه عن انسحاب شركة "ألف الفرنسية النفطية" من الاستثمار في تشاد، وتبعها انسحاب "شل" البريطانية، مما أدى إلى خروج الآلاف من التشاديين إلى الشارع في مظاهرة أحرقوا خلالها المباني والسيارات الفرنسية في العاصمة. وعلى الفور، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تلك العلاقات المتوترة بين فرنسا وتشاد وعملت على توطيد علاقاتها مع تشاد، وتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد. لكن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي على نفوذها في المنطقة، فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع تشاد مرة أخرى.

وبمجرد اندلاع الأزمة الحالية، قام وزير الدفاع الفرنسي كيريه موران بزيارة إلى تشاد بهدف توجيه "رسالة دعم" من الحكومة الفرنسية حيال "وحدة البلاد". ويتواجد حالياً ١٥٠٠ جندي فرنسي منتشرون بين مدن "أنجامينا"، و"ابيشي"، و"فالارجو" لحماية الرعايا الفرنسيين المقيمين في تشاد، والقيام بهام عسكرية وفق ما تمليه المعاهدة المبرمة بين الحكومتين الفرنسية والتشادية في المجال العسكري، والتي تنص على تقديم الجيش الفرنسي الدعم للقوات التشادية.

وعلى المستوى الميداني، التزمت القوات الفرنسية الحياد في بداية النزاع قبل أن تنحاز للرئيس "إدريس ديبي" عندما تأكدت من صموده في وجه المتمردين. ومع ذلك، فإن الطيران الفرنسي لم يتدخل في الصراع، بل اكتفى بعمليات، الهدف منها وقاية وحداته من المخاطر، بعد تهديدات المتمردين بقصف مطار "أنجامينا"، ومن أجل تأمين ترحيل الرعايا الفرنسيين الراغبين في مغادرة البلاد.

وقد أعلنت فرنسا عزمها عدم التدخل في النزاع دون دعم واضح من المجموعة الدولية، وهو ما يعد توجهاً جديداً، لم يتأكد بعد، في تعاملات باريس حيال معالجة النزاعات الخارجية، حيث لم يتوان الجيش الفرنسي عن التدخل عام ٢٠٠٦ لمساعدة نظام الرئيس "إدريس ديبي" بالتصدي لزحف القوات المتمردة بينما كانت تشق طريقها باتجاه العاصمة أنجامينا.

وقد شاركت فرنسا في القوات العسكرية الأوروبية (يوفور) التي قرر الاتحاد الأوروبي مؤخراً نشرها في كل من شرق تشاد (المنطقة الملاصقة لإقليم دارفور) وإفريقيا الوسطى. وتشكل هذه القوات من نحو أربعة آلاف جندي، ينتمون إلى ١٤ دولة عضواً بالاتحاد الأوروبي. والمهمة المعلنة لهذه القوات هي حماية نصف مليون لاجئ، بعضهم نازحون من دارفور ومقيمون في شرق تشاد، والبعض الآخر من تشاد ومن جمهورية إفريقيا الوسطى، وكلهم نازحون جراء أعمال عنف. وقد جاء نشر تلك القوات

٤٣ - الحارث - ٢٠٠٨

"كوسوفا" .. تحديات ما بعد الاستقلال



بإعلان استقلالها في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، تكون كوسوفا(**) قد خطت أولى خطواتها نحو بناء دولتها المستقلة، التي ظلت تناضل من أجلها على مدى ٩٦ عاما منذ أن احتلت القوات الصربية كوسوفا خلال حروب البلقان في عام ١٩١٢. بيد أن هذه الدولة الوليدة التي تعد الآن أفقر دولة أوروبية، بعد أن كانت بالأمس أفقر إقليم داخل الجمهورية الصربية خلال حقبة الاتحاد اليوجوسلافي السابق(١)، تقف الآن على أعتاب تحديات هائلة وعقبات جمة، ستكون لها كلمة الفصل في تحديد مستقبلها واستقلالها السياسي والاقتصادي.

فترة تأهيلية لإعادة الحياة إلى إقليم كوسوفا قبل تحديد وضعه القانوني المستقبلي، حيث تمت إعادة بناء مؤسساته الرسمية وإصلاح الحد الأدنى من بنيته التحتية بما يسمح بإعادة الحيوية إلى كافة مرافقه المختلفة. كما أنها أيضا كانت فرصة لمحاولات تقريب وجهات النظر المتباعدة حول مستقبل الإقليم في دوائرها المختلفة، سواء الأوروبية أولا، فالأطلسية فالدولية عبر مجلس الأمن.

ونتيجة فشل كافة المفاوضات التي تمت برعاية الأمم المتحدة ثم الترويك الدولية على مدى عامين لتعنت الجانب الصربي مع جهود تسوية النزاع، تغير الموقف الأوروبي السابق المتمثل في ضرورة تحقيق تسوية نهائية لهذا الملف عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين الصربي والالباني، وتوافق الاتحاد الأوروبي مع الموقف الأمريكي الداعم لاستقلال تام للإقليم، فأنصبت الأرضية مهيأة لإعلان الإقليم لاستقلاله، وبعد أن تلقى الضوء الأخضر من حلفائه الغربيين بالانفصال عن صربيا من جانب واحد.

فعمد أن قام سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس صربيا في عام ١٩٨٩ بإلغاء ميزة الحكم الذاتي للإقليم، التي كان قد حصل الإقليم عليها في عهد تيتو عام ١٩٧٤، يعاني الإقليم من ضغوط وإجراءات تعسفية من قبل سلطات حكومة بلجراد الصربية، أسفرت في نهاية المطاف عن شلل تام في كافة مناحي الحياة داخل الإقليم، وتواصلت هذه الخطوات عبر تنفيذ عمليات إبادة جماعية ثم أكبر حملات تطهير عرقي عرفت أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من قبل قوات الجيش والشرطة الصربية، بهدف تفريغ الإقليم من سكانه الألبان، وهو الأمر الذي فجر أول حرب أوروبية أيضا عبر تدخل الناتو في كوسوفا في ٩ يونيو ١٩٩٩

إلا أن السنوات الثماني التالية، التي خضعت فيها كوسوفا لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة، بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن في ١٠ يونيو عام ١٩٩٩، كانت بمثابة

(١) كاتب متخصص في شئون البلقان.

(٢) اسم (كوسوفو) المتداول في وسائل الإعلام هو المعتمد من جانب صربيا، بينما يتمسك الكوسوفيون والألبان باستخدام اسم (كوسوفا) لاعتبارات تاريخية، تأكيداً لخصوصيتهم. لذا، اتخذ (كوسوفا) اسما رسميا للدولة.

نقد بدا واضحا للمسئولين الأوروبيين أن الاستقرار في منطقة غرب البلقان بات مهددا، وأن استمرار الأمور على ما هي عليه دون حسم يمكن أن يؤدي إلى تفجر الأمور في أي لحظة بشكل تضيق معه كافة الإنجازات التي بذلت على مدى أكثر من عقد من الزمان لتأمين هذه المنطقة ويلات الحروب العرقية التي شعلت بين دول الاتحاد اليوجوسلافي السابق في التسعينيات من القرن الماضي.

لذا، سارع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ببدء مشروع التسوية المقترح من قبل المبعوث الدولي مارتي أنصاري، الذي أوصى بإعطاء الإقليم استقلالا مشروطا ويشرف دولي - أوروبي.

تلبية شروط المجتمع الدولي:

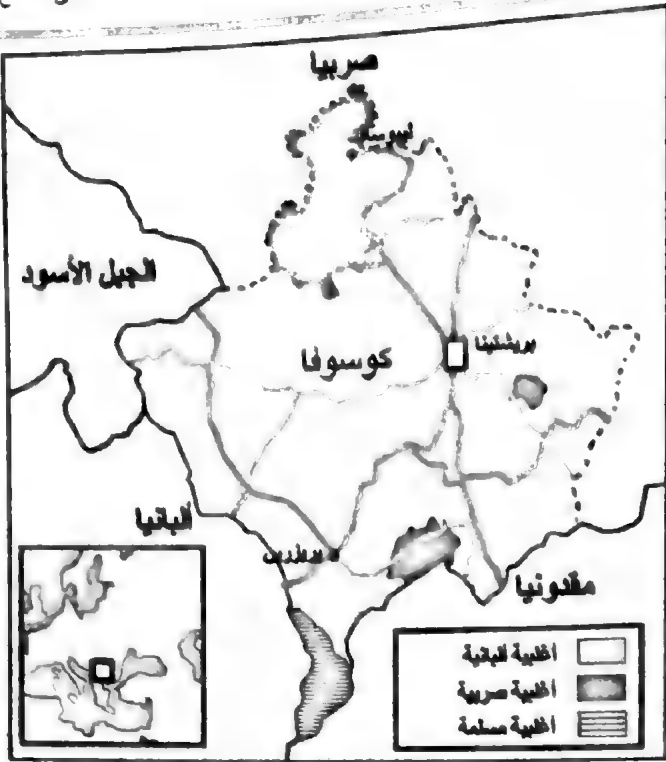
نجابو المسئولون الكوسوفيون مع متطلبات المجتمع الدولي، بالإضافة إلى أنهم قدموا الكثير من التنازلات خلال المفاوضات الأخيرة، رغبة منهم في نيل استقلالهم في نهاية المطاف.

ومن أهم مظاهر تجاوب المسئولين الكوسوفيين تجاه المجتمع الدولي الآتي:

١- قيامهم بتطبيق المعايير الدولية الثمانية التي طالبهم بها المجتمع الدولي كشرط مسبق للدخول في مفاوضات الوضع النهائي، حيث كان المعياران الثالث والرابع محور الاهتمام الأساسي من قبل المجتمع الدولي، لأنهما يتعلقان بضمان عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم، وضمان حرية وأمن حركتهم داخل الإقليم (٢).

٢- موافقة الطرف الألباني على حزمة أهتساري بشأن التسوية النهائية للإقليم (٣) بما فيها من تنازلات توصي بمنح الإقليم استقلالا مشروطا تحت إشراف دولي (أوروبي)، مع التشديد على عدم اتحادها مع أي دولة مجاورة (ألبانيا) أو جزء من دولة (مقدونيا الغربية). كما حذف الدستور الذي وضع على أساس حزمة أهتساري "القومية الألبانية والدين الإسلامي عن صفة الدولة الجديدة، حيث أكد البند الأول من المادة الثالثة أن المجتمع الكوسوفي مجتمع متعدد الأعراق (أي دولة متعددة الطوائف وليست دولة ألبانية تعيش فيها أقليات). وأكدت المادة الثامنة أنه ليس لكوسوفا دين رسمي، وإنما يحكمها نظام علماني محايد تجاه الأديان كلها. هذا بالإضافة إلى جعل لغة الأقلية الصربية (٥٪ من تعداد السكان) رسمية تتداول في جميع الدوائر الحكومية بالتساوي مع لغة الغالبية الألبانية (٩٢٪ من تعداد السكان). كما نص على هذا البند الأول من المادة الخامسة في الدستور الجديد الذي وضعه وفق ما جاء في مشروع التسوية الشامل المقدم من أهتساري (٤).

٣- تمسك الجانب الكوسوفي بضبط النفس إزاء الاستفزازات الصربية المتكررة من أن لآخر لدفع البان كوسوفا للرد والانتقام بهدف تشويه صورتهم أمام العالم، كما حدث في شهر مارس ٢٠٠٤ من رد فعل عنيف من جانب الألبان تجاه الصرب الذين تسببوا عمدا في إغراق طفلين من الألبان، وإرسال



اللغة الرسمية : الألبانية - الصربية

العاصمة : بريشتينا

التوزيع العرقي: ٩٢٪ ألبان - ٥,٣٪ صرب - ٢,٧٪ أخرى

تاريخ الاستقلال : ١٧ فبراير ٢٠٠٨

المساحة : ١٠,٨٨٧ كم٢

عدد السكان : ٢,٢ مليون نسمة (٢٠٠٥)

الكثافة السكانية : ٢٢٠ نسمة / كم٢

العملة : اليورو - الدينار الصربي (المقاطعات الصربية)

أسماء قادة جيش التحرير السابق والذين انخرطوا في العمل السياسي إلى محكمة لاهاي لحاكمتهم كمجرمي حرب، حتى وصل إلى تسليم رئيس الوزراء الكوسوفي المنتخب حديثا عام ٢٠٠٦. راموش هابراي، نفسه للمحكمة اختياريا، وتقديم استقالته من رئاسة الحكومة. وتوجيه نداء لكافة ألبان الإقليم، شدد فيه على ضرورة التزام الهدوء حرصا على صورة ألبان كوسوفا أمام المجتمع الدولي، هذا في الوقت الذي مازال فيه كثير من مجرمي الحرب الصرب طلقاء لم يحاكموا.

٤- استفاد ألبان كوسوفا من تجاربهم الماضية، وأيقنوا أنه بدون دعم غربي - ممثلا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى - فلن يتاح لهم تأسيس دولة مستقلة، خاصة أنهم قد جربوا من قبل إعلان استقلالهم في ٢ يوليو من عام ١٩٩٠، ولم يعترف بهم أحد سوى دولة البانيا المجاورة.

تصلب الجانب الصربي :

اتضح للغرب أن تساهله إزاء تعنت المفاوض الصربي لا يزيد الأخير إلا تشددا، وثبت أن الجانب الصربي يسعى لكسب الوقت في محاولة منه لإبقاء الأمور بالإقليم على ما هي عليه، كما اعتاد الغرب من الجانب الصربي على عدم موافقته على كافة الجهود الدولية، وهو ما دفع دائما ويصفه متكررة - إلى التدخل

مجلس الأمن، وحله أوروبا وأمريكا - على اعتبار أنهما الطرفان المعنيان بأمن القارة الأوروبية - عبر السماح لحكومة بريشتينا بإعلان استقلال كوسوفا من جانب واحد.

دولة كوسوفا وتحديات الاستقلال :

الاعتراف الدولي :

ظلت المؤسسة الدبلوماسية والآلة الإعلامية الضخمة لكل من صربيا، ومن ورائها حليفاتها روسيا، تدعى بعدم شرعية هذا الاستقلال، وأنه يتناقض مع القرار الدولي ١٢٤٤ والصادر عن مجلس الأمن في ١٠ يونيو ١٩٩٩، بينما يشير الطرف الألباني ومعه الأمريكي إلى أن هذا القرار قد نص على تبعية كوسوفا للاتحاد اليوجوسلافي السابق، وليس لصربيا الخارجة منه (٦).

بالنظر في بنود هذا القرار الدولي، نجد بوضوح أنه قد رتب حزمة من الالتزامات على الطرفين الصربي والألباني والزمهما بتنفيذها والقيام بها، تمهيدا لبدء محادثات دولية بشأن المستقبل القانوني الدائم للإقليم. وبمراجعة كافة سياسات حكومة بلجراد ومواقفها العلنية والمستترة، نجد بكل وضوح أنها قد خالفت بنود هذا القرار بعدم قيامها بتنفيذ التزاماتها، والتي كان من بينها السماح بعودة اللاجئين الصرب لكوسوفا، وتشجيع الحوار الداخلي بين ألبان و صرب الإقليم، والبدء في حوار مباشر بين بريشتينا وبلجراد، إلى غير ذلك، سعيا منها لتأخير مرحلة بدء المفاوضات حول مستقبل الإقليم، وتقاديا لصدور قرار باستقلاله في نهاية المطاف. وساعدها في هذا الموقف المتشدد الحليف الروسي، الذي يرى أن عودته مرة أخرى لمنطقة البلقان مرتبطة ارتباطا وثيقا بعدم استقرارها واستمرار أجواء القلق بها (٧).

وهو الأمر الذي سوف يجعل من مسألة بقاء حلف شمال الأطلسي في كوسوفا أمرا لا مفر منه، خاصة أن خطة مارتي أهتساري تحدد وتفيد العدد المتاح للجيش الكوسوفي، وبالأزيد على ٢٥٠٠ جندي، على أن يكون مشكلا من كافة الأعراق، بما فيها العرق الصربي، مما يعني أن بقاء الحلف سوف يستمر لعشر سنوات على الأقل أو لحين انضمام كل من صربيا وكوسوفا للاتحاد الأوروبي (٨).

وقد مثل الاعتراف السريع من القوى الغربية الرئيسية والفاعلة في الملف الكوسوفي في العالم، وهي: الولايات المتحدة بجانب الدول الأوروبية الأربع التي دخلت قواتها كوسوفا تحت غطاء حلف الناتو، وهي: فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا، ولا تزال قواتها موجودة هناك، حيث قسمت كوسوفا إلى خمس مناطق نفوذ لهذه الدول الخمس تشرف على الأمن بها - أكبر عقبة تخطتها كوسوفا لإثبات شرعية استقلالها أمام العالم. وهنا، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

* كثير من الدول الأوروبية الأخرى أكدت أنها سوف تعرف بالاستقلال، إلا أنها تنتظر أن تسبقها دول أخرى، نظرا لظروف خاصة بها وبالعلاقاتها -ربما- مع صربيا.

* هناك إجماع من كافة دول الاتحاد الأوروبي على إرسال بعثة أمنية قضائية أوروبية سوف تتولى الإشراف على تنفيذ خطة السلام المقدمة من المبعوث الدولي مارتي أهتساري، والتي على أساسها تم إعلان استقلال الإقليم. وهذه القوة المكونة من نحو

العسكري من قبل الناتو لفرض الأمر الواقع، كما حدث في البوسنة ١٩٩٥، وفي كوسوفا بعد فشل محادثات رامبويه في مارس ١٩٩٩، وكما حدث الآن بعد فشل المفاوضات التي استمرت لعامين برعاية الأمم المتحدة، أعقبها مفاوضات استثنائية إضافية برعاية الترويكا الدولية، أسفرت جميعها عن الفشل الذريع لتجبر الموقف الصربي وعدم مرونته، وهو ما دفع لدعم الغرب إعلانه للاستقلال أحادي الجانب من قبل المسؤولين الكوسوفيين، وهو ما اعتبره المسؤولون الأمريكيون نتيجة طبيعية لتضييع صربيا الوقت خلال فترة التفاوض وعدم تجاوبها مع المقترحات الدولية.

تدهور الأوضاع الاقتصادية :

في ظل الإدارة المدنية المؤقتة التي تدير الإقليم منذ عام ١٩٩٩، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير كنتيجة مباشرة لحالة الشلل والجمود التي أصابت قطاعاته الاقتصادية "الهشة" منذ العهد اليوجوسلافي، نظرا لعدم مقدرته على جذب الاستثمارات الخارجية أو الحصول على القروض الدولية للنهوض باقتصاده بسبب تأخير حسم الوضع القانوني الدائم للإقليم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لأكثر من ٤٠٪، أي ما تعادله نحو ٣٣٥ ألفا من العاملين، بينما تصل وسط الشباب إلى أكثر من ٧٠٪، حسب مركز الإحصاء الكوسوفي (٥)، الأمر الذي أكد أن أي تأخير جديد لحسم مستقبل الإقليم ينذر بعواقب وخيمة عليه وعلى المنطقة بأكملها.

صعود القوميين في الجانبين :

نظرا لتأخير حسم هذا الملف الشائك منذ دخول قوات الناتو للإقليم في ٩ يونيو ١٩٩٩، وانسحاب القوات الصربية منه، نجح القوميون المتشددون في كلا الجانبين في الحصول على غالبية مقاعد البرلمان خلال الانتخابات بصربيا في يناير، وكوسوفا في نوفمبر من عام ٢٠٠٧، وأصبح الأمر ينذر بعواقب وخيمة لو كان الوضع قد استمر دون حسم من قبل المجتمع الدولي.

التقارب الروسي - الصربي :

بعد أن فرضت مؤسسة غازبروم الروسية سيطرة شبه تامة على قطاع المحروقات الصربي ضمن سياسة روسية جديدة تجاه منطقة البلقان، حاول المسؤولون الأوروبيون مراجعة علاقاتهم مع صربيا في ضوء حرصهم على إخراج منطقة البلقان من دائرة الصراعات الدولية، وبالتحديد بين روسيا - الشرق والولايات المتحدة - الغرب.

وقد أعرب الأوروبيون في مناسبات عدة عن رغبتهم في إحداث تقارب بين الموقعين الأوروبي والروسي تجاه المسألة الكوسوفية، نظرا لأهمية الدور الروسي في إحداث تغيير في الموقف الصربي المتصلب إزاء الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية مرضية لكافة الأطراف، وفي مقدمتها الطرفان المتصارعان الصربي والألباني، سعيا لاستتباب الأمن في منطقة البلقان والمرتبطة بأمن القارة الأوروبية. إلا أن كافة الجهود الدولية التي بذلت خلال السنوات الماضية أدت إلى استحالة الوصول إلى أرضية مشتركة إزاء هذا الملف الشائك. لذا، لم تجد بروكسل ومعها واشنطن حلا سوى إخراج الملف الكوسوفي من أروقة

كوسوفا .. محطات أساسية

- القرن الثاني عشر: كوسوفا مركز مملكة صربية تحكمها أسرة نمانيتش وبنى في عهدها عدد كبير من الأديرة والكنائس.
- ١٣٨٩: هزيمة الصرب أمام العثمانيين في معركة كوسوفا بولوى وبدأت هيمنة الأتراك، التي امتدت قرونا، وادت الى تغيير التوازن الإثنى فى الإقليم لمصلحة الألبان والمسلمين.
- ١٩١٢: صربيا تسيطر على كوسوفا بعد حربى البلقان.
- ١٩٤٦: إلحاق كوسوفا بالاتحاد اليوجوسلافى بقيادة جوزيف بروز تيتو.
- ١٩٨٧: خلال زيارة للإقليم، قدم سلوبودان ميلوسيفيتش نفسه مدافعا عن صرب كوسوفا.
- ١٩٨٩: ميلوسيفيتش يفرض مراجعة الدستور الصربى ويقلص الى حد كبير الحكم الذاتى الممنوح لكوسوفا.
- ١٩٩٢: ابراهيم روجوفا الذى انتخب رئيسا للإقليم يدعو الى المقاومة السلمية للحصول على الاستقلال، ويقيم مؤسسات موازية.
- ١٩٩٧: ظهور "جيش تحرير كوسوفا" الذى بدأ حركة تمرد ضد القوات الصربية.
- ١٩٩٨: قوات ميلوسيفيتش تسحق جيش تحرير كوسوفا وأنصاره وتقتل أكثر من عشرة آلاف من الألبان الإقليم.
- ١٩٩٩:
- ١٠ يونيو: تحت ضغط ضربات حلف شمال الأطلسى، بلجراد تسحب قواتها من كوسوفا الذى وضع تحت حماية الأمم المتحدة والحلف.
- ١١ يونيو: نحو مائتى ألف صربى وآخرين من غير الألبان يفرون من الأعمال الانتقامية للألبان فى الإقليم.
- مارس ٢٠٠٤: أعمال عنف ضد الصرب تسفر عن سقوط ١٩ قتيلًا وأكثر من ٩٠٠ جريح.
- نوفمبر ٢٠٠٥: برلمان كوسوفا يتبنى قرارا ينص على إقامة دولة مستقلة.
- ٢٠٠٦:
- ٢١ يناير: وفاة إبراهيم روجوفا .. واحد الموالين له فاتمير سيديو يصبح "رئيسا" للإقليم.
- ٢٠٠٧:
- ٢٦ يناير: قدم امتهسارى خطة تقضى باستقلال كوسوفا تحت اشراف الأسرة الدولية.
- ٢٦ مارس: الأمريكيون والأوروبيون فى مجلس الأمن الدولى يدعمون المشروع وروسيا تعارضه.
- ٢٠٠٨:
- ١٧ فبراير: رئيس الوزراء الكوسوفى هاشم تاجى يعلن استقلال الإقليم.

اقتصاد يبدأ من الصفر :

على الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التى تمتلكها كوسوفا، إلا أن هناك إجماعا من الخبراء والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة على أن التحديات الاقتصادية التى ستواجهها الدولة الحديثة ستكون هائلة نظرا لافتقارها لبنية تحتية اقتصادية ينهض عليها الإقليم، وهو ما يعنى أن اقتصاد الإقليم ينبغي أن يبدأ من الصفر وعلى قاعدة صحيحة وسليمة وكتيجة لذلك، سوف تعتمد كوسوفا على المساعدات الخارجية والقروض الدولية لفترات طويلة.

فخلال عهد الاتحاد اليوجوسلافى السابق، عمدت بلجراد إلى ربط اقتصاده بها مباشرة، والاستفادة من ثرواته الطبيعية فى

١٨٠٠ فرد، سوف تحل محل الإدارة المدنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة خلال ١٢٠ يوما من دخولها كوسوفا إثر إعلان الاستقلال فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وهو ما يعنى اقتناعا أوروبيا بأن خيار الاستقلال لا يبدل عنه، بالرغم من معارضة بعض الدول الأوروبية علانية لهذا الاستقلال، نظرا لمشاكل داخلية لديها.

إلا أنه لا يتوقع انضمام قريب لدولة كوسوفا بمنظمة الأمم المتحدة، نظرا لمعارضة روسيا وحلفائها لذلك، إلا أنه لن يمنع هذا انضمام كوسوفا للاتحاد الأوروبى والمؤسسات الدولية المالية، وهذا ما يعتبر محود الاهتمام الأوروبى فى هذه المرحلة للنهوض باقتصاد الإقليم من جهة، ولتأمين تجدد أى حرب مستقبلية بانضمامه للاتحاد الأوروبى من جهة أخرى.

كوسوفا إلى هذا المؤتمر للحصول على أكبر دعم مالى ممكن للخروج بأسرع ما يمكن من المرحلة القادمة، والتي تمثل أكبر تحد يواجهه الدولة الناشئة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مانح لكوسوفا، وقد تركزت هذه المساعدات الأوروبية خلال فترة الإدارة المدنية على بناء وتأسيس المؤسسات الكوسوفية. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يعتزم تخصيص مليار يورو لدعم كوسوفا خلال السنوات الأربع المقبلة. ومن جانبها، أكدت الولايات المتحدة أن ما تحتاج إليه كوسوفا يصل إلى مليار دولار للنهوض باقتصادها، وأعلنت عن أن مئات الملايين فى طريقها إلى كوسوفا.

ويمكننا تأكيد أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين قد دعما الاستقلالى السياسى لكوسوفا، سوف يتحملان معا مسئوليتيهما تجاه الدولة الجديدة، ويستمران فى دعم اقتصادها، ومتابعة برامجها فى الإصلاح تمهيدا لضمها إلى الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو. وما يؤكد ذلك تصريح ممثل الاتحاد الأوروبى فى بريشتينا بأنه تم تخصيص مبلغ ١٢٥ مليون يورو سوف تصرف فى مجالات سيادة القانون والإصلاح الاقتصادى كخطوة على طريق انضمام كوسوفا للاتحاد الأوروبى.

الدور الألبانى:

بجانب الدعم المالى من الغرب لكوسوفا، يتوقع أن يأتى الدور الألبانى مكملا للجوانب المالية والمادية. فالألبان تعد نفسها الدولة الأم للشعب الألبانى، كما يصرح المسؤولون فى تيرانا بأنهم سيقفون مع إخوانهم الألبان فى كوسوفا، خاصة فى مرحلتها الأولى، حتى تتغلب على العقبات التى تواجهها فى مرحلتها الأولى بعد الاستقلال.

ويبدل على هذا أن أول مؤتمر يناقش التحديات التى تواجه دولة كوسوفا الحديثة تم عقده فى ثانى أسبوع بعد إعلان حكومة بريشتينا استقلالها، وقد شارك فيه رئيس البرلمان الكوسوفى فى أول زيارة رسمية له خارج كوسوفا بعد الاستقلال، الأمر الذى يؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الألبان من خلال خبراتها كدولة وعبر استثمار علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى.

ونظرا لأن دولة الألبان تعد من أفقر الدول الأوروبية، فإننا نتوقع أن يمثل دعم الغرب للألبان دعما غير مباشر لكوسوفا. ومن بين الدلائل التى تشير لذلك قيام الشركات الأمريكية بمساعدة الألبان على إنشاء طريق بولى سريع جديد يختصر المسافة بين البحر الأديرياتيكي وكوسوفا إلى ثلاث ساعات بدلا من ثمان، حيث يربط مدينة بورس، التى تعد الميناء الرئيسى للألبان على البحر الأديرياتيكي بالحدود الجنوبية لكوسوفا، وهو ما يدفع إلى تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، نظرا لانخفاض تكاليف النقل واختصار الوقت. وسوف يمثل أهمية كبيرة لكوسوفا التى تفتقر لحدود لها على البحر مباشرة، كما أن نصف حدودها البالغة ٧٠٠ كم تقع مع صربيا -الخصم- الذى توعده بالقيام بكل شئ لإعاقه هذا الاستقلال أو جعله مؤثما على أقل تقدير. ونظرا للموقف العدائى من قبل صربيا، يتوقع البعض حدوث تقارب أكثر باتجاه الألبان، وأن تنشأ معها بمرور الوقت شراكة اقتصادية، خاصة أنه يجمعهما تاريخ وهوية مشتركان.

مادتها الخام الأولى لتصنعها فى مصانعها الخاصة داخل صربيا، دون أن توجه الاستثمارات الكافية للنهوض باقتصادها، وهو ما جعله أفقر إقليم داخل الجمهورية الصربية.

وتمتلك كوسوفا ثروات معدنية هائلة فى باطن الأرض تقدر بما لا يقل عن ٢٠٠ مليار يورو، ولم يستهلك منها حتى الآن سوى ٢٪، فليديها أكبر منجم للفحم الحجرى فى منطقة البلقان تقدر تكلفته بما يزيد على ١٢٠ مليار يورو، بينما ثرواتها من معادن النيكل والرصاص و الزنك فقط تقدر بما لا يقل عن ٢٠ مليار يورو، بالإضافة إلى احتوائها على كميات كبيرة من الذهب والفضة. ويتوقع بعض المتخصصين وجود نفط بها، نظرا لوجوده فى دولة البانيا المجاورة، إلا أن الأمر فى حاجة إلى إعداد دراسات ثم القيام بعمليات تنقيب لتأكيد ذلك، وهو الأمر الذى تم خلال فترة تبعية الإقليم لصربيا (٩).

ويعتقد رجال الاقتصاد أن الفترة التى خضع فيها إقليم كوسوفا لإدارة مدنية دولية، والتابعة للأمم المتحدة، والتى كانت مؤقتة لحين حسم وضعه القانونى الدائم، كانت بمثابة فترة ضائعة أضرت كثيرا بالأوضاع الاقتصادية داخل الإقليم، وترتب عليها ارتفاع كبير فى معدلات البطالة لأمرين:

أولهما: إن الإدارة المدنية معنية بالملف السياسى والمدنى، وليست متخصصة أو مخولا لها الملف الاقتصادى، وهو ما أدى إلى أن تستورد كوسوفا ما نسبته ٩٦٪ مما تستهلكه، حيث لا تصدر إلا ٤٪ فقط من منتجاتها المحلية.

والثانى: عدم إمكانية الحصول على المساعدات الخارجية أو القروض الدولية لحين حسم وضعه المستقبلى، وبالتالي أيضا أحجم الكثيرون عن الاستثمار داخل الإقليم، ومعظم الصناعات التى قامت خلال السنوات الماضية توصف بأنها "تصنيع استهلاكى".

وفيما يلى أهم الأدوار الفاعلة التى سوف يكون لها تأثير فى مستقبل الاقتصاد الكوسوفى:

المؤتمر الدولى للمانحين:

يتبناه الاتحاد الأوروبى وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعول المسؤولون الكوسوفيون كثيرا على هذا المؤتمر، والذى كان قد تضمنه القرار الدولى رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو ١٩٩٩ فى مادته الثالثة عشرة التى نصت على أنه بعد أن يتم تحديد الوضع المستقبلى لكوسوفا، تدعى الدول الأعضاء إلى مؤتمر دولى للمساهمة فى مرحلة إعادة الإعمار بكوسوفا فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين عودة اللاجئين، وإجراء مؤتمر دولى للدول الأعضاء بالجمعية.

وينتظر أن يتم هذا المؤتمر فى عاصمة الدولة الجديدة كوسوفا خلال شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٨. ولأهميته، شدد رئيس الوزراء الكوسوفى هاشيم ثاتشى، على أن كافة المؤسسات الكوسوفية الرسمية ينبغي أن تعمل بكامل طاقتها هذه الشهور للنهوض باقتصاد الإقليم، كما طلب من كافة المحافظين فى كوسوفا ضرورة الإسراع فى إعداد دراسات الجدوى والخاصة بالمشروعات التى تحتاج إليها كل محافظة، والتى سوف تقدمها

فإن دور مهم مستقبلا للمهاجرين الكوسوفيين الذين يبلغ عددهم في الدول الأوروبية فقط نحو ٧٠٠ ألف نسمة (أي نحو ٢٠٪ من تعداد سكان كوسوفا). وهم يمثلون إحدى ثمار سياسة الصربية لحكومة بلجراد، والهادفة إلى تفريغ إقليم كوسوفا من سكانه الألبان بوسائل وأساليب متعددة، منها الجانب الاقتصادي. وقد كان لهؤلاء المهاجرين وبالتحديد بالدول الغربية دور كبير في مساعدة عائلاتهم وأقربائهم خلال سنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، يعيش فقط في سويسرا أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة (يمثلون ١٠٪ من سكان كوسوفا). نظر المساعدات المالية التي يرسلونها لأقربائهم بكوسوفا بنحو ٢ مليون فرنك سنويا (١٠).

وتعتبر الجالية الكوسوفية في سويسرا ثاني أكبر جالية بعد الجالية الإيطالية، كما أنها تعد ثاني كبرى الجاليات الكوسوفية في الخارج بعد ألمانيا. وقد أصبح كثير من هؤلاء المهاجرين رجال أعمال وارتبطوا بعلاقات قوية ووثيقة مع رجال الأعمال الأوروبيين. ويتوقع أن يكون لهم دور واضح في مجال الاستثمار بكوسوفا، سواء بنفسهم أو بجذب الاستثمارات الغربية إليها.

نصائح أخرى :

يجانب التحديات السياسية والاقتصادية، تظل هناك تحديات

مهمة، سواء داخلية أو خارجية، ونشير إليها في نقاط سريعة:

١- تحدى بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه حقوق الأقليات، ويضمن الحريات العامة والدينية ويحارب الفساد الإداري الإدارى المنتشر في بعض القطاعات الكوسوفية، تمهيدا لانضمامه إلى المؤسسات الأطلسية والأوروبية.

٢- دمج الأقلية الصربية وتشجيعها على المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة، والتي ضمنتها لهم بنود "حزمة اهتسارى". ويعتبر نجاح الحكومة الكوسوفية في هذا المجال عاملا أساسيا في تقييم أدائهم ومدى التزامهم ببند تسوية الصلح، وهو ما سوف ينعكس على صورتهم أمام العالم ويؤكد عدم صحة ادعاءات حكومة بلجراد بأن استقلال الإقليم يمثل خطرا على لأقلية الصربية به، وهو الأمر الذى القى على عاتق الحكومة الكوسوفية التزامات كثيرة تجاه هذه الأقلية.

٣- خلق أجواء حسن جوار مع صربيا تمهيدا لاستئناف الحوار معها لحسم كافة الخلافات والقضايا المعلقة. وقد أعلن المسئولون في بريشتينا أنهم يسعون لإقامة علاقات حسن جوار مع كافة دول المنطقة بما فيها جارتهم صربيا، وأنهم حريصون على أمن واستقرار المنطقة، للتفرغ للتنمية وتحقيق رفاهية شعوبهم.

الهوامش :

(١) كوسوفو وألبانيا، تحدى المستقبل، محمد م. الارناؤوط، أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة آل البيت <http://alghad.jo/index.php?news=215079>

(٢) المعايير الثمانية الدولية (الترجمة الألبانية) <http://www.kosovaelire.com/standardet.php>

(٣) اقتراح شامل للتسوية "حزمة اهتسارى"، الترجمة العربية. http://www.unosek.org/docref/Comprehensive_proposal-arabic.pdf

(٤) مشروع الدستور الكوسوفى للدولة الجديدة (باللغة الألبانية). <http://www.kushtetutakosoves.info/repository/docs/DRAFTKushtetuta.%20Shqip.pdf>

(٥) مركز الإحصاء الرسمى بكوسوفا <http://www.ks-gov.net/ESK/>

(٦) القرار الدولى رقم ١٢٤٤ الصادر عن مجلس الأمن فى ١٠ يونيو عام ١٩٩٩، الترجمة الألبانية [http://www.trepca.net/politike/OKB-Rezoluta-1244-\(1999\).htm](http://www.trepca.net/politike/OKB-Rezoluta-1244-(1999).htm)

(٧) موقف صربيا ودول البلقان، (أحد تقارير ملف: أى مستقبل ينتظر إقليم كوسوفو؟)، موقع إسلام أون لاين، يوليو ٢٠٠٥ <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/07/2005/article11c.shtml>

(٨) حزمة اهتسارى، مرجع سابق ذكره. ١٠ مارس ٢٠٠٨ <http://www.gazetaexpress.com/pdf/888pdf>

(٩) جريدة "إكسبريس" الكوسوفية اليومية، ١٠ مارس ٢٠٠٨

(١٠) كوسوفا .. أعلن الاستقلال، ثم ماذا؟ <http://www.swissinfo.org/ara/swissinfo.html?siteSect=881&sid=8751529>

استقلال كوسوفو .. المواقف الإقليمية والدولية



عقب إعلان برلمان كوسوفو في ١٧ فبراير الاستقلال عن صربيا من طرف واحد، تباينت ردود الأفعال، وانقسمت المواقف الدولية والإقليمية من مسألة استقلال كوسوفو إلى ثلاثة معسكرات، مابين مؤيد ومتحفظ ورافض .

بالفشل. وصرح الرئيس الصربي بوريس تاديتش أمام مجلس الأمن بأن هناك عشرات مثل كوسوفو عبر العالم التي تنتظر أن تصبح عملية الانفصال هذه واقعا وتؤسس معيارا مقبولا، وحذر بشدة من خطر تصاعد العديد من النزاعات الموجودة ومن تآجج نزاعات نائمة ومن بروز أخرى جديدة.

وإثر الاعتراف الأمريكي باستقلال كوسوفو، استدعت صربيا سفيرها لدى الولايات المتحدة، وتبنى برلمانها قرارا بالإجماع ألغى بموجبه إعلان استقلال كوسوفو. واعتبر رئيس الوزراء فويسلاف كوستونيتشا الخطوة الأميركية "استمرارا لعدوان حلف شمال الأطلسي الذي بدأ عندما قصف الحلف صربيا عام ١٩٩٩" لطرد قواتها من كوسوفو. وأكدت بلجراد - على لسان رئيسها بوريس تاديتش ورئيس وزرائها كوستونيتشا - أنها "لن تعترف أبدا بكوسوفو مستقلة" وترى الانفصال انتهاكا للقانون الدولي. بينما توعد وزير الخارجية فوك يريميتش بالتصدي لهذه الخطوة "غير الشرعية"، إنما بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، حيث التقى يريميتش السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في بلجراد، وأبلغهم بأن استقلال كوسوفو غير شرعي وينتهك قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ الذي يعتبر كوسوفو إقليما داخل جمهورية صربيا، إضافة إلى أن هذا الاستقلال يتنافى مع سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وفي ظل الاحتقان الشديد بين صربيا وكوسوفو، لا يستبعد أن تستغل صربيا ورقة الاقلية الصربية التي تقطن كوسوفو كورقة ضغط على الدولة الوليدة، خصوصا أن صرب كوسوفو

على رأس معسكر المؤيدين والمحرضين على الاستقلال الولايات المتحدة وبعض الدول التي اعترفت على الفور بكوسوفو، ومن أهمها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وبالطبع وراءها عشرات الدول التابعة للولايات المتحدة والقريبة من هذه الدول الأوروبية.

أما معسكر المتحفظين على استقلال كوسوفو، فتتقدمه بعض الدول الأوروبية مثل جمهورية التشيك وهولندا والبرتغال وعشرات من الدول الأخرى التي لم تعلن موقفها بوضوح حتى الآن، انتظارا للتطورات، ويدخل فيها معظم الدول العربية والإسلامية.

بينما لا يضم معسكر المعارضين والرافضين، وهو لا يضم فقط صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق أو حتى الصين فقط، بل أيضا يضم ست دول أوروبية على الأقل هي: إسبانيا، وبلغاريا، واليونان، ورومانيا، وقبرص، وسلوفاكيا، بل وبعض الدول الإسلامية مثل إندونيسيا وجمهورية البوسنة والهرسك، فضلا عن إسرائيل.

موقف صربيا:

عقب تصويت برلمان كوسوفو على الاستقلال، أعلن وزير الخارجية الصربي فوك يريميتش أن صربيا لا توافق على الاستقلال، وستتصدى سياسيا ودبلوماسيا على كل المستويات لهذا القرار غير الشرعي. وحاولت صربيا وروسيا جعل الأمم المتحدة تلغى إعلان استقلال كوسوفو، إلا أن جهودهما باءت

وبتحليل مواقف الدول المحيطة بكوسوفو، سنجد أن مقدونيا تشعر بالقلق من الكيان المستقل الجديد، وذلك لأن ما يقرب من ثلث سكانها من الألبان ممن يتطلعون لوصل رحمهم مع البان كوسوفو، في حين أن صربيا أعلنت بالفعل قرارا يبطل - ولو نظريا - قرار الاستقلال، وهو الموقف الذي لن يختلف معها فيه الأغلبية الصربية المكونة لشعب الجبل الأسود، في حين أن السنجق مازال إقليم حكم ذاتي تابعا لصربيا وبالتالي فإنه لا يبقى لألبان كوسوفو سوى صدر الوطن الأم البانيا

بناء على ما تقدم، فإن البانيا ستكون - حتى لو شامت عكس ذلك - مركز جاذبية شديدة لكيان لا تزيد مساحته على ١١ ألف كلم مربع وتعداد سكانه يبلغ ٢.٣ مليون نسمة فقط، ٩٢٪ منهم من الألبان المسلمين، في حين تبلغ نسبة الصرب ٥.٣٪، أما الـ ٢.٧٪ الباقية، فهي لقوميات أخرى، على رأسهم العجر.

وبالرغم من أن شعب كوسوفو رفع يوم إعلان الاستقلال أعلام الولايات المتحدة التي تبنت استقلالهم واعترفت به في اليوم التالي لإعلانه، إلا أن هذه الأعلام تم رفعها جنبا إلى جنب مع أعلام البانيا التي تقدمت على كوسوفو ذاتها. وبالتالي فإنه حتى وإن لم تسمح واشنطن، مراعاة لمخاوف حلفائها الأوروبيين، باندماج بريشتينا مع تيرانا لإعادة قيام البانيا التاريخية الكبرى، فإنها لن تمنع في علاقات خاصة بين الكيانات، تصل إلى الفيدرالية في الحد الأقصى أو الكونفيدرالية في الحد الأدنى.

وحتى ندرك الأسباب التي تحدد بكل من اليونان وقبرص ورومانيا ومقدونيا والجبل الأسود إلى رفض استقلال البان كوسوفو، فيجب أن نعود لمطالعة خريطة البانيا الكبرى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لنجدها تشتمل على أربع ولايات هي: ولاية شكودر وامتدت من شمال البانيا حاليا إلى جنوب الجبل الأسود، وولاية ماناستير، وامتدت من وسط البانيا الحالية إلى شرق مقدونيا، وولاية كوسوفو، وامتدت من شكودر لتضم كلا من كوسوفو الحالية وجنوبي صربيا وكذلك جنوب شرق الجبل الأسود الحالي وشمال مقدونيا الحالية، بما فيها العاصمة المقدونية سكوبيا، وولاية يانينا، وتقع في الجنوب من البانيا الحالية وامتدت جنوبا إلى مدينة يانينا اليونانية الحالية (٢).

الموقف الأمريكي :

قال الرئيس الأمريكي جورج بوش، في اليوم التالي لإعلان كوسوفو الاستقلال، إن الولايات المتحدة ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إقليم كوسوفو قريبا، معربا عن اعتقاده بأن استقلال كوسوفو عن صربيا سي جلب السلام إلى منطقة البلقان. وأشار بوش - في حديث للصحفيين أثناء زيارته لتنزانيا - إلى أن التاريخ سيثبت أن هذا كان تحركا صحيحا لجلب السلام إلى البلقان. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قد قالت في بيان إن بلادها "اعترفت رسميا بكوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة"، وهناك شعب كوسوفو بهذه المناسبة التاريخية. وبدوره، أكد المندوب الأميركي لدى الأمم

مكرو مؤيدين لفكرة استقلال الإقليم عن صربيا. وقد هددت صراحة بأن استقلال كوسوفو سيثير الجدل حول وضع صرب داخل الإقليم وفي جميع المناطق الأخرى بما فيها البوسنة والمطالبة بانضمامها إلى صربيا، التي أعلنت عن سحبها الداعمة لهم أمنيا واقتصاديا من أجل استمرار بقاء الإقليم ضمن أراضيها. وفي مسعى منها للتصدي لتداعيات استقلال كوسوفو، نص دستور صربيا الجديد على أن كوسوفو منطقة صربية، كما أقر البرلمان الصربي قانونا يدين محاولة إتمام الانفصال عن صربيا، ويرفض اقتراح الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة مدنية إلى كوسوفو لتولي المهمة عن الأمم المتحدة، مشروطا أن يتم ذلك بقرار من مجلس الأمن الدولي. كما دعت السلطات الصربية مواطنيها في إقليم كوسوفو إلى تجاهل إعلان الألبان استقلال الإقليم عن بلجراد، وتعهدت بإقامة شبكة من البنى والمؤسسات الموازية لتخدم ٢٠٠ ألف صربي، بعد ما فتحت مكاتب حكومية شمال مدينة ميتروفيتشا، ردا على ما سمته استغزازات الأمم المتحدة. وأكد الرئيس الصربي بوريس تيتوف أن بلاده لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو، وستلجأ إلى إجراءات قضائية وأخرى تراها مناسبة ضد حكومات كل الدول التي تعترف بهذا الاستقلال، الذي نعتبره غير شرعي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الأمور تعقيدا وينذر بتفجر العنف مجددا في منطقة البلقان.

فضلا عن ذلك، يمكن للدولة الوليدة في كوسوفو أن تعاني الكثير في ظل تواضع جاهزيتها للعيش تحت ظروف قاسية، تلك أن شروط الاستقلال، استنادا إلى قاعدة حق تقرير المصير، تستوجب توافر متطلبات إضافية لدى الإقليم الذي ينشد الاستقلال، في طليعتها إجماع غالبية قاطنيه على ذلك الاستقلال، وتوافر حد أدنى من إمكانات قيام الدولة ماديا وبشريا ومؤسسيا، وموافقة دول الجوار الإقليمي على الاستقلال. وفي حالة كوسوفو، يمكن القول إن ٩٠٪ من سكان كوسوفو، البالغين ٢.٤ مليون نسمة فقط، هم مسلمون من أصل الباني ويؤيدون الاستقلال. بيد أن الأقلية الصربية هناك ترفض الانفصال وتتمسك بأملاكها الخاصة وعلاقاتها بصربيا. أما إمكانات كوسوفو كدولة تظل محدودة، فإلى جانب تواضع القدرات الاقتصادية والمؤسسية، يبلغ معدل البطالة قرابة ٥٠٪ من القوى العاملة، الأمر الذي ينذر بمأساة إنسانية جديدة في منطقة البلقان، يمكن أن تطول أوروبا بأسرها (١).

مواقف دول الجوار :

تباينت مواقف دول الجوار، تبعا لمصالحها ومخاوفها. فقد تابنت مواقف دول الجوار، تبعا لمصالحها ومخاوفها. فقد أيدت تركيا الاستقلال وسعت إلى تعيين سفير لها في مقر رئاسة كوسوفو المستقلة. واعترفت البانيا وكرواتيا، الدولتان البلقانيتان، باستقلال كوسوفو. ورجحت بلجراد احتمال قطع علاقاتها مع البانيا بعد اعترافها بكوسوفو وخفض العلاقات إلى أدنى مستوى مع كرواتيا.

أما بقية دول المنطقة الأخرى، فقد أعلن بعضها رفضها الاعتراف (بلغاريا ورومانيا واليونان والبوسنة والجبل الأسود) بينما التزمت مقدونيا الصمت.

القاعدة الجوية الأمريكية في إيطاليا.

ويعد بناء قاعدة "بوند ستيل" في كوسوفو أهم خطوة لتأمين خط "أمبو" في حال تنفيذه، ثم توالى خطوات أخرى بالحصول على قواعد برية وجوية في بلغاريا التي يبدأ عندها الأنبوب البترولي، ولكنه حتى الآن لا يستطيع أن يستكمل مساره عبر مقدونيا والباينا، وصولاً إلى ميناء فلور، لأن مقدونيا غير مستقرة، وهنا تبرز القيمة الاستراتيجية الكبرى لكوسوفو التي هي أشبه ما تكون بتجويف جغرافي يقع بين مقدونيا والباينا. بمعنى أن من يسيطر عسكرياً على كوسوفو، يكون في مقدوره أن يسيطر عسكرياً على مقدونيا والباينا. وبذلك، يمكن لخط "أمبو" أن يعبر بسلام إقليم مقدونيا وصولاً إلى البانيا. بوضوح أكثر، لكي يتم إنشاء خط "أمبو"، فلا بد من تأمينه تأميناً عسكرياً كاملاً. وهذا التأمين حتى الآن متوافر فقط للقطاع الشمالي من الخط عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية في بلغاريا، ولكن وسط الخط وجنوبه منكشغان تماماً أمنياً (٥).

إن استقلال كوسوفو، وإن شكل نوعاً من الانتصار للاستراتيجية الأمريكية في إعادة هندسة منطقة البلقان، فإنه لم يكتمل بعد. ومن المنظور الأمريكي، فإن استقلال كوسوفو الأحادي لا يشكل حالة عامة كما تقول موسكو بذلك، وإنما حالة خاصة ارتبطت بتلاق غير معهود لعدة عوامل، بينها تفكك يوجوسلافيا السابقة وماضى التطهير العرقي والجرائم ضد المدنيين في أثناء فترة الحرب بين الصرب والألبان، وفقدان صربيا الحق الأخلاقي في أن تحكم شعبها بسبب الوحشية التي استخدمتها ضدهم في ظل الرئيس الراحل سلوبودان ميلوسيفيتش، ولأن المحادثات المطولة بشأن القضية لم تسفر عن تسوية. وهي عوامل رغم خصوصيتها بالنسبة لكوسوفو ولصربيا، لكنها قابلة للتكرار بمفردات مختلفة في أماكن أخرى. ولذلك، فإن الدرس المهم هنا هو أن أي حركة انفصالية في أي مكان لن تحقق النجاح دون مساندة قوة حاضنة أكبر وأعتى من قوة الطرف المهيمن. فما جرى في الشيشان من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي القوات الروسية قبل عشر سنوات، واتساع نطاق التضيق على مسلمي مقاطعة سينكيانج في الصين لا يقل قساوة عما ناله ألبان صربيا من انتهاكات. والفارق هو في عدم وجود قوة كبرى حاضنة لتطلعات هذه الأمثلة أو غيرها (٦).

موقف روسيا والصين :

عارضت روسيا، على الفور، قرار برلمان كوسوفو إعلان استقلال في ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وطالبت موسكو الأمم المتحدة باعتبار قرار كوسوفو إعلان الاستقلال ملغى وباطلاً، ورفضت تدرجها مكان القوات الدولية. وحذرت موسكو من أخطار سياسيون روس عن ٢٠٠ منطقة متوترة في العالم، مستعدة لتطبيق هذا السيناريو الانفصالي.

ونجحت موسكو خلال اجتماع قمة رؤساء "الرابطة المستقلة" (عقد في موسكو في ٢٢ فبراير ٢٠٠٨) في حشد

المتحدة، زلمى خليل زاد، أن إعلان الاستقلال أمر لا يمكن التراجع عنه، والمطلوب الآن هو مساعدة صربيا وكوسوفو على تجاوز خلافاتها.

الواقع أن إعلان استقلال كوسوفو هو هدف أمريكي بامتياز في مرمى روسيا، لأنه يرسخ واقع ملء الفراغ بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. أما أوروبا، فليست سوى وعاء تخريج للسياسات الأمريكية ولعدم عودة الهيمنة الروسية - حتى من جانب حلفائها - إلى الهوية القومية والثقافية، أي العالم السلافي. إن وسيلة عدم عودة الهيمنة الروسية كانت عبر دمج الحلفاء السابقين لروسيا في الاتحاد الأوروبي من جهة وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، بحيث تبدأ هذه الدول مسارا مختلفا عن السابق، يخلعها من رابطة القومية الأم المشتركة، أي الرابطة السلافية في اتجاه إرساء عناصر جديدة لهذه المجتمعات، تعتمد على قيم ليبرالية اقتصادية لا تعطى أولوية للعامل القومي.

هكذا حال أقرب حلفاء روسيا عبر التاريخ، أي بلغاريا، وكذلك بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا. ولا يستبعد في هذا المجال أن يكون مصير صربيا كمصير بلغاريا: السعي لإدخالها في الاتحاد كتعويض لخسارتها كوسوفو ولإبعادها لاحقا عن الحليف الروسي. فضلا عن أن هذا الانضمام قد يقطع الطريق أمام الفتن العرقية في البلقان وأمام ظهور كيانات كبرى مثل ألبانيا الكبرى وصربيا الكبرى (٣).

قد يعترض البعض هنا بالقول إن مثل هذا التحليل يغفل مسئولية التوترات اليوجوسلافية القومية - الإثنية والطبقية - الاقتصادية عن وقوع هذه المجزرة التاريخية المروعة. بيد أن هذا الاعتراض، على صحته، لم يكن لتقوم له قائمة لو أن الغرب سمح للدولة المركزية اليوجوسلافية بالدفاع عن وجودها، كما فعل طيلة نصف قرن حين دعم تيتو في وجه ستالين. لكنه قام بالعكس تماما. لأن يوجوسلافيا، كما قال آخر سفير أمريكي فيها، "لم تعد تتمتع بالنسبة للولايات المتحدة بالأهمية الجيو-سياسية التي كانت لها إبان الحرب الباردة" (٤).

من ناحية ثانية، هناك الاستراتيجية الأمريكية الحريصة على تأمين النفط والتحكم في مسارات وخطوط نقله وتوزيعه. ومن أهم الخطوط المقترحة لنقل نفط آسيا الوسطى خط "أمبو" الذي يبدأ من ميناء بورجاس في بلغاريا على البحر الأسود، ثم يتواصل ٩٠٠ كيلومتر في مقدونيا وحتى ميناء فلور على البحر الأديرياتيكي بالباينا. وينتج هذا الخط لناقلات النفط العملاقة أن تبدأ عملية شحن منتظم وأمن وسريع ومنخفض التكاليف لنفط آسيا الوسطى حتى الولايات المتحدة، عبر مضيق جبل طارق. وهو ما انتبهت إليه واشنطن مبكرا، حيث فكرت جدياً في إنشاء هذا الخط عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. واستغلت الدوائر النفطية الأمريكية حرب كوسوفو في أواخر القرن الماضي لتشجيع الإدارة الأمريكية على بناء قاعدة "كامب بوند ستيل" العسكرية في كوسوفو، والتي تبلغ مساحتها ٣٦ كيلومترا مربعا ومجهزة بأحدث أنظمة التكنولوجيا، وتتيح السيطرة على ٢٢٠ كيلو مترا من الطرق البرية والتحكم في ٧٥ جسرا. وتصلح القاعدة - في نظر كثير من الخبراء - كبديل عن

دول عديدة ومن ثم يندر بحروب إقليمية عديدة وأثار سلبية على الأمن العالمي. إلا أن موسكو تبدو وكأنها تناقض نفسها حين تهدد بالاعتراف باستقلال إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا التي تعد دولة حليفة للغرب والولايات المتحدة وهو تهديد يضعف من أخلاقية الموقف الروسي المساند لصربيا والمناقص لاستقلال كوسوفو. ويؤكد أن لعبة الأمم الدولية ليست محكمة بمعايير قانونية وأخلاقية بقدر ما هي محكمة بمصالح كبرى وسياسات اكتساب مواقع النفوذ من جهة، وتوجيه الضربات للخصوم من جهة أخرى.

يبدو أيضا تناقض الموقف الروسي في تشجيع قادة صربيا على نشر نوع من الفوضى في كوسوفو لتحويل استقلالها إلى وبال على أبنائها. وهو تشجيع قد يترد سلبا على أصحابها فصربيا ليست محصنة من عنف مضاد وفوضى محتملة ستضر حتما بمصالح روسيا الاقتصادية المتزايدة مع صربيا، والتي تجسدت أخيرا في مشروعين كبيرين في مجال إنشاء شركة نفط مشتركة روسية - صربية، ومشروع آخر لتخزين الغاز الروسي في الأراضي الصربية، وأن تكون صربيا محطة أساسية في شبكة توزيع الغاز الروسي على البلدان الأوروبية، على أن ينجزا في غضون عامين. ويتكلف تقارب من مليار يورو وبالقسط، فإن أي فوضى في كوسوفو وفي صربيا ستكون لها نتائجها العكسية على مثل هذه المشروعات الاقتصادية الضخمة، والتي تعد بدورها جزءا من أسلحة روسيا الجديدة في مواجهة قوة الغرب الأوروبي والأمريكي (٧).

وقد رفضت الصين أيضا إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. إذ تخشى بكين من محاولات تعميم التجربة على تايوان. وأبدت وزارة الخارجية الصينية قلقها العميق من هذه الخطوة أحادية الجانب، مؤكدة ضرورة حل الأزمات في إطار الأمم المتحدة وتجدر الإشارة إلى تأكيد المتحدث باسم الخارجية الصينية ليو جيان تشاو في رسالة واضحة قائلا: نحن نعارض بشدة أي شخص أو أي منظمة تسعى لفصل تايوان. وهو ما سيكون ملكه الفشل حتما (٨).

مواقف بعض دول الجمهوريات السوفيتية السابقة :

تراوحت مواقف جمهوريات سوفيتية سابقة بين رفض مباشر لإعلان الاستقلال وتحفظ على النتائج المحتملة بعد هذا التطور. إذ تسود المخاوف في هذه المنطقة أكثر من غيرها بسبب وجود أقاليم ساعية إلى الانفصال فيها وجاء أسرع ردود الفعل من تبليسي، حيث أصدرت الخارجية الجورجية بيانا بعد ساعات على إعلان استقلال كوسوفو، أعلنت فيه أنها لن تعترف أبدا بهذا الاستقلال وقال سياسيون جورجيون إن الاعتراف الدولي بكوسوفو يشكل خطرا مباشرا على جورجيا، وليس من المستبعد أن تلجأ جهات معادية إلى استقلالها لمحاولة تقطيع أوصال جورجيا. في إشارة إلى مخاوف بسبب إصرار أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على تعزيز استقلالهما المعلن من طرف واحد منذ سنوات إذ سارع زعيما جمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، إدوارد كوكوتيتي وسيرجي باجاباش، الساعيتين إلى الانفصال عن جورجيا، إلى استغلال الموقف في موسكو، حيث أعلن أن الجمهوريتين ستطلبان من روسيا ورابطة

دول حاصري كوسوفو استغلال كوسوفو، وتسرع بلدان أخرى للاعتراف بالدولة الجديدة ورغم أن هذا الملف لم يكن حرا سياسيا الذي تولد على حسنة الرؤساء المشاركين في قمة أتلانتك، نعتقد معقول أن ثورة موقف موحد حيال كوسوفو وكذا عاصمية بول الرباطة قد غطت قبل القمة بصداع الاعتراف باستقلال كوسوفو. وبعد أن مواصلة حركات الاعتراف لعبية تحديد الوضع القانوني للإقليم.

بعد موسكو في هذا الأمر انتهاكا لإعلان هلسنكي الصادر في ١٩٥٦ الدولي رقم ١٢١٤ الصادر عن مجلس الأمن الذي قرّر تفويضا بغير غيره الأمم المتحدة كوسوفو في عام ١٩٩٩. وتؤكد روسيا أن استقلال كوسوفو يعد سببا خطيرا تهدد بتفجير الأوضاع وتساعد التوتر والعنف التي في ثقافة الأوروبية والعالم أجمع بسبب تجاوز قرارات الأمم المتحدة وتري موسكو أن استقلال كوسوفو لن يأتي بأي منفعة على سكان الإقليم لاسيما وأن موسكو ستستخدم حق الفيتو مع ادعاء دولة كوسوفو للاعتراف الدولي أو عضوية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو غيرها من المنظمات الدولية. وحذرت من أن شائبة ستشوب علاقات روسيا بالدول التي ستعترف باستقلال كوسوفو وتستند معارضة موسكو، الحليف التاريخي للصرب، استقلال إقليم كوسوفو إلى اعتبارات عديدة، يأتي في صلبها مخاوف روسيا من أن يستغل انفصاليون موالين لها إقليم أبخازيا وجنوب أوسيتيا في جورجيا ذلك الاستقلال كذريعة لخطية باعتراف بول، مما قد يؤدي إلى حرب أهلية في جورجيا على نحو يهدد الأمن القومي والاستقرار الإقليمي في أوروبا الشرقية كذلك. يشكل الدعم الروسي لموقف صربيا معارضة استقلال كوسوفو حجر الزاوية في سياسة بوتين حيال منطقة البلقان حيث يرغب في استعادة نفوذ روسيا هناك. فليس يعمل على عرقلة أو تأجيل دخول دولها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو فضلا عن ذلك، يشكل إصرارها على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية وإقامة قواعد لها في وسط وشرق أوروبا عنصر ضغط واستفزاز لموسكو على نحو يدفعها إلى التفتت حيال المواقف الأمريكية إزاء بعض القضايا التي تمس المصالح الروسية من قريب أو بعيد كقضية استقلال كوسوفو.

ومن ناحية أخرى تخشى موسكو من أن يلغى اعتراف الغرب باستقلال كوسوفو إلى كارتة إنسانية في الإقليم، لأنه سيؤدي إلى انقسامه وهذا المنطقة الصربية داخله. ومن ثم تتوجس روسيا خيفة من أن يؤدي دعم الغرب لاستقلال كوسوفو دون موافقة بلغراد إلى انتهاك الشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة على نحو يهدد من هيمنة واشنطن وحلفائها على العالم. ويخشى من بعد روسيا وحلفائها، كما يحدث، العلاقات الانفصالية عبر أوروبا من منطقة البلقان حتى منطقة القوقاز.

و مع وجاهة الموقف الروسي من المناهضين القانونية والأخلاقية، باعتبار أن الانفصال أحادي الجانب يهدد استقرار

بانقسام أوكرانيا إلى شرق وغرب. هذا الوضع هو الذي دفع الرئيس يوشينكو للحرص على حضور قمة رابطة الدول المستقلة، وإلى الإعلان عن حرص أوكرانيا على ضرورة مواصلة المشاورات بين أوكرانيا وروسيا وجميع شركائهما الاستراتيجيين من أجل صياغة موقف دقيق من هذه المسألة. وكشف عن أن بلاده لم تحدد موقفها بعد تجاه إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا (١٠).

مواقف دول الاتحاد الأوروبي :

تفجرت خلافات شديدة بين دول الاتحاد الأوروبي عقب استقلال إقليم كوسوفو، إذ اعترفت بعض الدول الكبيرة بالدولة الوليدة، في حين اعترضت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد بسبب مخاوفها من أن يشجع ذلك الحركات الانفصالية في العديد منها، وبسبب القلق من احتمال تفجر المواجهة في إقليم كوسوفو بين الألبان والأقلية الصربية المدعومة من بلجراد وموسكو.

وقد راهنت صربيا وروسيا على انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، لكن أوروبا تجاوزت هذه العقبة بأخف الأضرار، من خلال إيجاد تسوية بين الدول المؤيدة لاستقلال كوسوفو فوراً، وهي بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبين الدول المعارضة، وفي طليعتها اليونان، وقبرص، وإسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا. وفي حين قررت دول المعسكر الأول الاعتراف بسرعة باستقلال الإقليم، التزمت دول المعسكر الثاني الصمت رغم أنها تعتبر العملية غير شرعية بانتظار حسم الأمر عن طريق الأمم المتحدة. ولهذا، فإن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في اليوم التالي لإعلان استقلال كوسوفو، لم يخرج بموقف من هذه النقطة يتعدى "أخذ العلم" بإعلان الاستقلال، والإشارة - في صورة رسمية - إلى أن مستقبل كوسوفو هو في إطار ديمقراطي مستقر، وفي ظل التعددية العرقية، وضمن أفق أوروبي. ومعروف أن الخلافات الأوروبية من حول استقلال كوسوفو خاضعة لعوامل داخلية ووطنية وعرقية. فعلى سبيل المثال، تعارض اليونان وقبرص الاستقلال، مخافة أن ينسحب النموذج على الشطر التركي من قبرص، وهي تدعم صربيا في موقفها، لأنها تتبنى روايتها الدينية (أرثوذكس) حول مكانة كوسوفو في تكوين الأمة الصربية. وهذا الأمر ينطبق كذلك على بعض دول أوروبا الشرقية السابقة، مثل سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. ونظراً لحساسية الاعتراف الرسمي بالنسبة لبعض الدول التي تواجه دعوات انفصالية، كما هو حال إسبانيا في إقليم "الباسك"، فإن اجتماع بروكسل استدرك الأمر، من خلال الحرص على التذكير بأن "مسألة استقلال كوسوفو تشكل استثناء".

ورغم انقسام دول الاتحاد الأوروبي حول قضية استقلال كوسوفو، فقد أخذ الاتحاد على عاتقه مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية في الإقليم، والتي ستفصل بين إعلان الاستقلال، وتسليم السلطات الشرعية. ومع أن إسبانيا أعلنت موقفها المناوئ لقيام الدولة الجديدة، فإنها تشارك بفرقة من الشرطة في بعثة كوسوفو لتحل محل بعثة الأمم المتحدة هناك. وتعهدت ألمانيا

الدول المستقلة ومنظمة الأمم المتحدة الاعتراف باستقلالهما. وأشار باجابش إلى وجود برنامجين سلميين لدى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للسير نحو الاستقلال. وذكر أن الجمهوريتين تتوقعان الاصطدام بالكثير من الموانع في هذا الطريق ليس فقط من جانب جورجيا. كما أعلن المتمردون الشيشانيون ترحيبهم باستقلال كوسوفو، علماً بأن موسكو لم تعترف أبداً باستقلال الجمهورية الشيشانية، وخاضت حرباً مع القوى الانفصالية فيها.

وتعاملت مولدافيا التي تخشى من الطموحات الاستقلالية في إقليم بريدنوستروفية بالطريقة ذاتها مع قضية استقلال كوسوفو، إذ أعلنت رفضها الاعتراف بالدولة المعلنة، وحذرت من خطورة التداعيات المحتملة بعد هذا الإعلان. من جانبها، أعلنت العاصمة الأذربيجانية باكو أنها لن تعترف بدورها بالدولة المعلنة. واعتبر الناطق باسم الخارجية الأذربيجانية، خضر إبراهيم، أن إعلان قيادة كوسوفو الانفصال عن صربيا "غير قانوني ويتعارض مع قواعد القانون الدولي".

كما أعلن يرجان أشيكبايف، الناطق باسم الخارجية الكازاخية عن موقف مماثل، قائلاً إن بلاده "لا تؤيد انتهاك وحدة أراضي الدول، وإعلان الاستقلال من جانب واحد"، محذراً من أن ذلك من شأنه "أن يشكل سابقة لكل الكيانات غير المعترف بها". وجاء موقف أوكرانيا الساعية إلى الانضمام إلى حلف الأطلسي أكثر اعتدالاً، رغم أنه حمل تحفظاً أيضاً على إعلان الاستقلال. وقال بيان، أصدرته الخارجية في كييف، إن استقلال كوسوفو "لا يمكن أن يشكل سابقة لمناطق أخرى بسبب تميز الوضع في كوسوفو التي يرتبط مستقبلها بأوروبا". لكن كييف لم تشر مع ذلك إلى استعدادها للاعتراف بالدولة الوليدة، واكتفى ببيان الخارجية بتأكيد أهمية إعادة فتح الحوار بين الأطراف المعنية والبحث عن حل بالاعتماد على الآليات الدولية وجهود الأمم المتحدة (٩)، حيث تعاني أوكرانيا أيضاً من صراعات عرقية في إقليم القرم، بعد عودة التتر (السكان الأصليين) إليه عقب انهيار الاتحاد السوفييتي. ناهيك عن أن هذا الإقليم الروسي حصلت عليه أوكرانيا كهدية في الخمسينيات من القرن الماضي خلال عهد خروشوف، وتم تقنين السيادة الأوكرانية عليه عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية القرن الحالي، عندما وقعت معاهدة الصداقة بين روسيا وأوكرانيا، والتي تم بموجبها ترسيم الحدود بين البلدين.

وقد تم تحديد وضع إقليم القرم ضمن السيادة الأوكرانية، كجمهورية لها حق الحكم الذاتي، وبشكل التتر أغلبية السكان فيها البالغ عددهم نحو مليوني نسمة. وكان ستالين قد قام بتهجير التتر من هذا الإقليم في الأربعينيات من القرن الماضي لتجنب ظهور حركات انفصالية خلال الحرب العالمية الثانية.

ثم عاد سكان الإقليم المهجرون إلى وطنهم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مما أدى لنشوب صدامات وصراعات بين السكان المقيمين، والتتر العائدين إلى منازلهم. ومازال إقليم القرم يعتبر من البؤر المتوترة في أوكرانيا والتي تهدد بانفجار قد يدمر السيادة الأوكرانية في ظل الصراع السياسي الدائر بين البرتقاليين وحزب "المناطق" المعارض، والذي يهدد أيضاً

التشاور مع روسيا في قضايا استقرار وسط القارة ومنطقة البلقان، التي تمثل منطقة عبور المحروقات من آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز نحو السوق الأوروبية

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين صربيا وأوروبا، فهناك سقف واضح وضعه الأوروبيون والأمريكيون، وهو أنه لا مجال أمام الصرب للمناورة، وعرض الاتحاد على صربيا فتح أفاق العصرية مقابل تفادي تفجر الوضع في كوسوفو. وقال رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي، خلال اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في ١٨ فبراير ٢٠٠٨ في بروكسل: "يجب ألا نشعر صربيا بأن أوروبا تخلت عنها" بعد إعلان كوسوفو استقلاله وكان الاتحاد الأوروبي قد أطلق فور إعلان استقلال كوسوفو مهمة أمنية في الإقليم يتولاها ١١٠ من خبراء الأمن الأوروبيين والقضاة ورجال الجمارك، إضافة إلى ١١٠٠ عنصر سيتم نشرهم ميدانيا. وقد تشهد المهمة تعقيدات قانونية وسياسية في أيامها الأولى، جراء الاختلافات الشديدة بين دول الاتحاد، إذ يستحيل على الدولة الجديدة الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع الاتحاد ككل دون الاعتراف الجماعي بوجودها.

ويرى الكثير من الخبراء أن عدم قدرة روسيا على مساندة الصرب في موضوع استقلال كوسوفو ترك مرارة شديدة في نفوسهم، ولكنه لن يدفعهم في صورة أوتوماتيكية للتحويل إلى الواقعية والابتعاد تدريجيا عن روسيا، بل هناك من يرى أن استقلال كوسوفو ربما شكل فاتحة حرب باردة جديدة، وحركات عنف واستقطابات جديدة من إقليم الباسك إلى قبرص التركية، وحتى كشمير والشيستان وأبخازيا (١١).

مواقف الدول الإسلامية :

رغم الرابطة الدينية بين دول العالم الإسلامي والبيان كوسوفو، إلا أن مواقف الدول الإسلامية اختلفت مع مواقف بقية دول العالم في التنوع بين التأييد والرفض والصمت. فقد اعترفت ثلاث دول فقط، أولاها: تركيا التي كانت بين أمرين: إما الاعتراف، حتى تفتح الباب لقبرص الشمالية لمعاودة طرح قضيتها، أو عدم الاعتراف حتى لا يؤدي اعترافها بكوسوفو إلى تشجيع أكرادها وأكراد العراق على الاستقلال. الدولة الثانية هي أفغانستان التي لا يعتقد أن اعترافها السريع باستقلال كوسوفو جاء بمحض إرادة واختيار النظام الأفغاني أو بعيدا عن التوجيهات الأمريكية. الدولة الثالثة هي البانيا، وقد رحبت باستقلال كوسوفو باعتبارها الدولة الأم التي تطمح إلى انضمام البان كوسوفو إليها ضمن البانيا الكبرى. ورفضت استقلال كوسوفو دولتان هما: إندونيسيا التي أبدت قلقها من أن يحفز إعلان استقلال كوسوفو حركاتها الانفصالية مثل إقليم اتشيه وغيرها، وجمهورية البوسنة والهرسك التي رفضت استقلال كوسوفو ضمن معارضة الدول المجاورة، كما سبقت الإشارة.

أما غالبية الدول الإسلامية، فلا تزال تؤثر التريث والصمت ربما تنجلي الأمد خلال الفترة المقبلة. وخلال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بالعاصمة السنغالية دكاكر يومي ١١ و١٢ مارس ٢٠٠٨، طرحت البانيا قضية الاعتراف بإقليم

كوسوفو على البلدان الأعضاء، لكن دولا عدة رفضت الاعتراف، من بينها مصر، التي اعتبرت أنه من المبكر حاليا المضي في ذلك. بينما أعربت تركيا عن تأييدها ودعمها للاعتراف، واعتبرت دول أخرى أنه يجب الانتظار للحكم على سلوك الدولة الوليدة، حتى لا تتكرر تجربة البوسنة والهرسك، التي لاقت - بحسب هذه الدول - تأييدا إسلاميا منقطع النظير، لكنها سرعان ما لجأت إلى الدول الأوروبية. وأبدت دول أخرى رأيها بضرورة التريث، حتى لا يثير الاعتراف بكوسوفو حفيظة دول صديقة للعالم الإسلامي. وأدى رفض دول إسلامية للمقترح الألباني إلى تقديم مقترح آخر أقل حدة، لكن المصادر شككت في إمكانية قبوله من قبل الدول الأعضاء (١٢). وبالفعل، لم يتضمن بيان القمة الإسلامية، التي عقدت في دكاكر في ١٢ و ١٤ مارس ٢٠٠٨، اعترافا صريحا باستقلال كوسوفو، واكتفى بأن القمة "أخذت علما به".

والدول الإسلامية لا شك أمامها كل الاعتبارات لاتخاذ موقف جماعي أو فردي، خاصة إذا تقدمت كوسوفو للحصول على عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي على غرار البوسنة ودول آسيا الوسطى، حيث لا يشترط ميثاق المنظمة الإسلامية أن تكون الدولة الطالبة دولة إسلامية، وإنما يعد طلب العضوية إقرارا منها بأنها كذلك. إلا أن هناك بعض الاعتبارات التي ربما تغري بالتفكير في الاعتراف، وأهمها ثلاثة:

الاعتبار الأول: هو أن القوى الرئيسية في المجتمع الدولي، وهي الولايات المتحدة واليابان وكبرى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد اعترفت بكوسوفو.

الاعتبار الثاني: هو أن مجلس الأمن لن يمكنه أن يتخذ موقفا، إزاء استقلال كوسوفو، ذلك أن روسيا والصين، كل لأسبابها، تقف ضد هذا الاستقلال من طرف واحد. من ناحية أخرى، لن يستطيع المجلس أيضا، بسبب الفيتو الثلاثي الأمريكي - البريطاني - وربما الفرنسي، إصدار قرار يعتبر استقلال كوسوفو باطلا قانونا.

الاعتبار الثالث: هو أن كوسوفو في نهاية المطاف دولة إسلامية، بصرف النظر عن المضمون الحقيقي لهذا المصطلح ودلالاته ووزنه في قرارات السياسة الخارجية. ولا تزال جرائم الصرب ضد مسلمي البوسنة ماثلة في ذهن الإسلامي.

مواقف الدول العربية :

بالرغم من مشاعر التعاطف العربية مع استقلال إقليم كوسوفو عن صربيا، فإن غالبية الدول العربية لم تبتهج لهذا الاستقلال، ولم تعترف بدولة كوسوفو الوليدة. فهذه الدول تدرك تداعيات ومخاطر هذا الاعتراف، بالنظر إلى الأقليات العرقية والدينية والطائفية داخلها.

وعموما، ترتبط مواقف الدول العربية بمصالحها وعلاقاتها الدولية مع المتغيرات المتسارعة في السنوات الأخيرة. وقد بدا هذا بوضوح في موقف الدول العربية من حرب ١٩٩٩ التي قادها حلف "الناتو" ضد صربيا، وأدت إلى إجلاء القوات الصربية وإلى وضع كوسوفو تحت إدارة دولية مؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤. ومع أن حلف "الناتو" تدخل

وغيرها من دول المنطقة. ولذلك، وبعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال كوسوفو، يمكن لقطر أن تتقدم على غيرها في الاعتراف بالدولة الجديدة التي تصل فيها نسبة المسلمين إلى أكثر من ٩٠ في المائة.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح لآلبان كوسوفو والبنانيا وجود رمزي في العراق. فقد شاركت البنانيا بقوة رمزية ضمن القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وفتح هذا الوجود الطريق لقيام المسؤولين في البنانيا بزيارة العراق، حيث قام رئيس الوزراء صالح بريشا بزيارة بغداد في نهاية ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى، فتح هذا الطريق لآلبان كوسوفو إمكان الذهاب إلى العراق للعمل هناك مع الشركات المختلفة. ولكن الموقف العراقي من الاعتراف بكوسوفو يتأثر بالمكونات الرئيسية في هذه البلاد (الشيعية والاكرد والسنة). فالمكون الكردي يعمل بطبيعة الحال إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو، لأن لهذا دلالة الكبيرة بالنسبة إلى إقليم كردستان. إلا أن المكون الشيعي سيتأثر أكثر ليرى موقف طهران أيضا. فطهران الآن أقرب إلى الطرف المعارض لاستقلال كوسوفو (روسيا وصربيا) بحكم المصالح والهواجس التي تحكم إيران وعلاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أما مصر، فقد تتردد قبل أن تحسم أمرها. وتجدر الإشارة إلى أن مصر لها مكانة خاصة عند الآلبان، حيث إن الجالية الآلبانية الكبيرة في مصر كانت جسرا بين الطرفين، ورافدا للنهضة القومية الآلبانية التي قادت إلى استقلال البنانيا في عام ١٩١٢. وفي مناسبة حضرها دبلوماسي من السفارة، سئل الدبلوماسي المصري عن موقف مصر من استقلال كوسوفو، فأجاب بأن "مصر مع الحل الذي يتفق عليه الطرفان". وقد فوجئ الدبلوماسي المصري بحدة رد الفعل، باعتبار أن هذا الموقف لا يختلف عما كانت تقوله موسكو آنذاك.

وفي وقت لاحق، شهدت العلاقات بين البنانيا ومصر تطورا لافتا حين اختار رئيس الوزراء الآلباني صالح بريشا أن يزور مصر مع وفد رسمي واقتصادي كبير في أكتوبر ٢٠٠٧، لكي يبدأ معها علاقة جديدة. وبهذه المناسبة، ذكرت الصحافة الآلبانية (جريدة "شكولي" ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨) أن رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف لخص موقف مصر بأنه "يجب احترام حقوق شعب كوسوفو، ولكن يجب حل هذه المشكلة بإجماع دولي". والحصل أن مصر ستتأني في اتخاذ قرارها (١٣).

وقد بدأت مصر في إجراء مشاورات مع دول عربية وإسلامية وأوروبية والولايات المتحدة وروسيا لاستطلاع المواقف والتعرف على كافة جهات النظر قبل اتخاذ موقف من إعلان استقلال إقليم كوسوفو، إذ لا توجد دولة عربية أو إسلامية، على الأغلب، تريد الانفراد بقرار الاعتراف (١٤).

ويعود هذا التردد العربي والإسلامي إلى امرين:

الأول: عدم الرغبة في إزعاج صربيا التي ورثت تركة يوجوسلافيا وعلاقتها المتميزة مع العرب منذ أيام الرئيس تيتو، مؤسس حركة عدم الانحياز مع كل من عبد الناصر و

بالفعل لإنقاذ شعب مسلم من أكبر مأساة لحقت به في القرن العشرين (تم تهجير نحو نصف سكان كوسوفو إلى الدول المجاورة خلال أشهر عدة)، إلا أن مواقف الدول العربية تراوحت بين تأييد تدخل حلف الناتو لإنقاذ الآلبان وتقديم مساعدات مختلفة (السعودية، الكويت، الإمارات، الأردن، قطر الخ) وبين توصيف ما حدث بأنه عدوان أطلسى في الدول التي ليست على ونام مع الغرب (سوريا والعراق وليبيا).

ولكن على عكس الدول الغربية التي سارعت إلى فتح ممثلات دبلوماسية في بريشتينا، فإن الوجود العربي اقتصر غالبا على "جمعيات خيرية" موظفوها في الغالب لا ينتمون إلى تلك الدول، ولا يمثلون سياسة دول بقدر ما يمثلون توجهات لجمعيات لها أجندة إنسانية ودينية معينة. ومع أن بعض هذه الجمعيات قدم مساعدات قيمة في فترة الإغاثة الأولى، إلا أن بعضها انشغل أكثر في الجانب الديني، مما حمل إلى المنطقة مذاهب جديدة لم تكن تعرفها من قبل. وفي المقابل، سجلت مباريات محنونة من بعض الدول (الإمارات ومصر الخ) لإقامة مشاريع محددة ذات نفع عام للسكان (مستشفى، روضة أطفال الخ).

ويلاحظ أنه بعد عام ١٩٩٩، أخذت العلاقات العربية تتطور في شكل مطرد مع البنانيا، وهو ما انعكس على كوسوفو بطبيعة الحال. فقد أخذت الاستثمارات الكويتية والإماراتية وغيرها طريقها إلى البنانيا، وقدمت الإمارات مساعدة مجزية إلى هذه الدولة لإقامة مطار إقليمي قرب الحدود الآلبانية - الكوسوفية (كوكس)، سيكون له أثره الكبير على كوسوفو في المستقبل. ومع هذا التطور وتبادل الزيارات الرسمية بين الكويت وآلبانيا على أعلى المستويات خلال الأشهر الماضية، ذكرت وكالة الأنباء الآلبانية والصحافة الصربية (جريدة "داناس" عدد ١٦ فبراير ٢٠٠٨) - بعد لقاء رئيسة البرلمان الآلباني جوزفين توبالي مع أمير الكويت صباح الأحمد - أن "الكويت ستكون أول دولة في الخليج تعترف باستقلال كوسوفو".

وقبل فترة قصيرة، قام مفتي كوسوفو الشيخ نعيم ترنافا بزيارة إلى السعودية، وعاد منها بانطباع أو وعد بأن تعترف السعودية باستقلال كوسوفو. وهناك أيضا توقعات بأن تكون الأردن والإمارات وقطر على رأس الدول العربية التي ستعترف بالاستقلال. فالأردن، بحكم علاقاته المتينة بالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، كان أول دولة عربية توفد شخصية رفيعة المستوى (الملكة رانيا العبدالله) لزيارة كوسوفو في مارس ٢٠٠٠، حيث لا تزال صورة الملكة في الذاكرة الجماعية للآلبان هناك. بعد أن زارت بعض المدن الكوسوفية المتضررة من حرب ١٩٩٩، وافتتحت بعض المشاريع الجديدة لمساعدة السكان.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن قطر في السنوات الأخيرة تخترق البلقان بعلاقات مع الدول الجديدة التي فيها حضور مسلم. وكانت قطر على رأس الدول العربية التي اعترفت باستقلال الجبل الأسود (نحو ٢٢٪ من سكانها مسلمون) عن صربيا عام ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى، زار قطر رئيس مقدونيا (٣٥ في المائة من سكانها مسلمون) في أول زيارة له إلى المنطقة، وهي خطوة تعكس العلاقات الجديدة لقطر مع مقدونيا

احتمت به إسرائيل منذ قيامها، ولا تتخيل نفسها قوية وأمنة بدونه.

وتعتبر إسرائيل أن دعم استقلال كوسوفو يعنى مكافأة لـ "الإرهابيين المسلمين" في أنحاء العالم كافة، وليس فقط في كوسوفو. ففي كوسوفو، اشترك أكثر القادة السياسيين الحاليين في عمليات المقاومة العسكرية ضد قوات الصرب في وقت أو آخر من الحرب الأهلية. فضلا عن أن استقلال كوسوفو سيعنى زيادة كبرى في نفوذ الجاليات الإسلامية في أوروبا. هذه الجاليات ستعتبر قيام دولة إسلامية في أوروبا رصيذا هائلا يشجعها على الاستمرار في طلب تنازلات ثقافية وسياسية من حكومات أوروبا لصالح المسلمين في هذه الدول، ولن تعرف أوروبا بعد ذلك استقرارا أو سلاما. إن قيام دولة مستقلة في أوروبا، يكون غالبية سكانها من المسلمين، يعنى قيام مركز أوروبى للفساد الشامل وجماعات الإرهاب الجهادي ومنظمات "الماфия".

الثاني: عدم إغضاب روسيا التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول عربية وإسلامية عديدة منذ الحرب الباردة على الأقل، إذ دعمت روسيا القضايا العربية بقوة في مواجهة الغرب.

موقف إسرائيل :

نعارض إسرائيل استقلال كوسوفو، وتعتبره كارثة عليها لا تعادلها كارثة أخرى. ويقدم الإسرائيليون أسبابا كثيرة لهذا الموقف، فهم يكررون ما يقوله قادة صربيا من أن كوسوفو نسل لأهل الصرب ما تغنيه القدس لليهود وأهل إسرائيل، فهي العاصمة الروحية، فضلا عن أنها كانت دائما قاعدة النضال القومى والدينى ضد الأتراك والزحف الإسلامى.

كما ترفض إسرائيل الموقف الأمريكى الذى يؤيد فرض الحل من الخارج على أطراف الصراع فى كوسوفو، خشية أن يتحول إلى سابقة قد تتكرر معها، وتعرض لمحاولة فرض حل من خارج مجلس الأمن، وهذا معناه تجاوز "الفيتو" الذى

الهوامش :

- ١- بشير عبد الفتاح، جريدة عمان، ٤ مارس ٢٠٠٨ .
- ٢- يحيى غانم، الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٣- محمد نور الدين، الخليج، ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٤- سعد محيو، الخليج، ٢٢ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٥- محمد أبو الفضل، السياسة الكويتية، ٧ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٦- د. حسن أبو طالب، الأهرام، ٢٠ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٧- المصدر نفسه.
- ٨- وليد الشيخ، جريدة الأسبوع، ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ .
- ٩- فلايمير سادافوى، البيان الإماراتية، ٢٨ فبراير ٢٠٠٨ .
- ١٠- ليونيد الكسندروفيتش، البيان الإماراتية، ٢٩ فبراير ٢٠٠٨ .
- ١١- بشير البكر، الخليج، ٢٨ فبراير ٢٠٠٨ .
- ١٢- البيان الإماراتية، ١٢ مارس ٢٠٠٨ .
- ١٣- محمد م. الأرنؤوط، الحياة، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ .
- ١٤- الخليج، ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ .

التداعيات القانونية والسياسية لاستقلال كوسوفو

السفير: عبد الله الأشعل

أثار إعلان استقلال إقليم كوسوفو يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٨ اهتماما دوليا كبيرا، لما لهذا الإعلان من تداعيات تتعلق بتطبيق قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولي الراهن، وبالأثار المترتبة على التسليم بهذه السابقة في إعلان الاستقلال في تشجيع أقاليم أخرى في مختلف أنحاء العالم على المطالبة بالحق نفسه.

الدولة والقانون الدولي على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في كل من العلاقات والقانون، ولا تزال كذلك وفقا لنظرية Morgenthau المتعلقة بالقوة والصراع، وكذلك وفق مدرسة أصلت هذه النظرية وهي State centric approach. رغم توافد العديد من اللاعبين الدوليين الآخرين Actors، ربما الأكثر تأثيرا ووزنا من الدول، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.

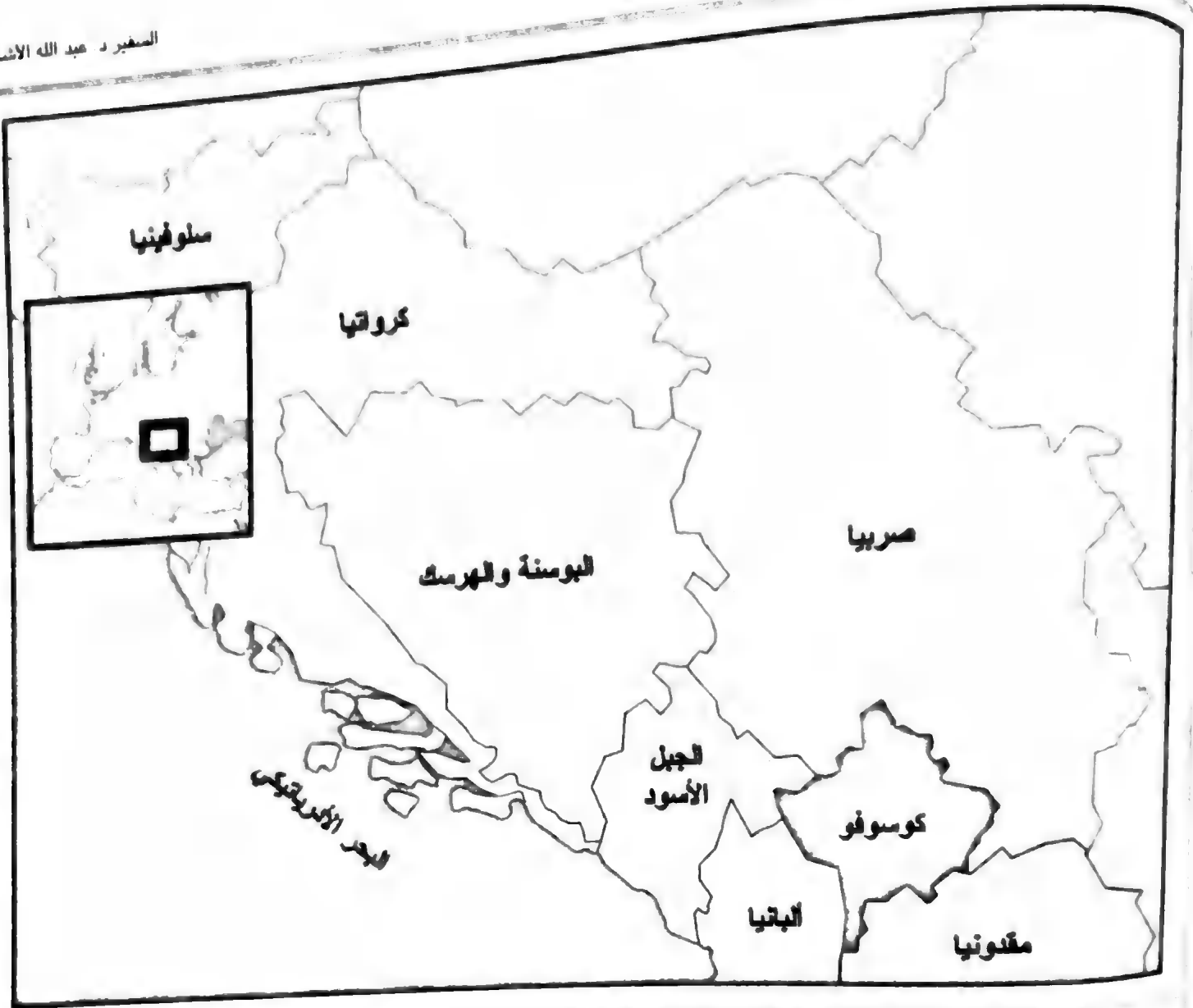
وقد حرص القانون الدولي على إحاطة الدولة بعدد من الخصائص القانونية تحميها قواعده، وأهمها الحق في البقاء وعدم انتزاع أقاليم من أرضها رغما عنها، سواء على سبيل الاحتلال أو الانتزاع أو تشجيع الانفصال عنها. وحظر القانون الدولي التدخل فيما يعد اختصاصا داخليا للدولة، وأهمها حق الدولة في ألا ينفصل إقليم عنها رغم إرادتها، وأن اعتراف الدول الأخرى بهذا الانفصال يعد عملا عدائيا وتدخلًا في شئونها الداخلية. ورغم تطور مبدأ التدخل الإنساني الذي يجمع بين الحرص على الاعتبارات الإنسانية والدوافع السياسية، إلا أن معاملة الدولة لرعاياها أو لجزء منهم، وإن اعتبر جزءا من الاهتمام الدولي، إلا أن الممارسات الحالية تحاول التوفيق بين الاعتبار الدولي والاعتبارات القانونية المتصلة بحق الدولة وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها.

وبينما يسلم المجتمع الدولي بحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنه يسلم أيضا بمبدأ المحافظة على الدولة وسلامتها ولذلك، ساند المجتمع الدولي حق تقرير مصير الشعوب المحتلة والخاضعة للاستعمار، لأن الاستقلال لا يمس حقوق الدول المستعمرة أو المحتلة، ولكن حق تقرير مصير الشعوب ضد الحكام المستبدين لم يتبلور. وقد حدث خلط عبر تاريخ العلاقات الدولية بين حقوق الشعوب وحقوق الأقليات، والتي أثرت لدوافع

يقع إقليم كوسوفو في جمهورية الصرب، وهي التي كانت تقود الاتحاد اليوغوسلافي الذي ضم إلى جانب الصرب خمس جمهوريات أخرى ووضم الإقليم نحو مليوني نسمة، منهم أكثر من ٩٠٪ من المسلمين الألبان الذين عانوا من بطش الصرب، خاصة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي. ورغم توقيع اتفاق دايتون للسلام عام ١٩٩٦، إلا أن ثوار كوسوفو ظلوا يناهضون السياسة القمعية الصربية. فقررت واشنطن -لاعتبارات ليست واضحة حتى اليوم على الأقل للكاتب- أن تشترك مع ١٨ عضوا في الناتو في عملية قصف جوي لكل أنحاء يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، انتهت بطرد السلطات الصربية من كوسوفو، ووضع كوسوفو تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة والحماية العسكرية لقوات الناتو، وإصدار مجلس الأمن القرار رقم ١٢٤٤ الذي أكد احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الصرب. ونظرا لتنامي مطالب الاستقلال في الإقليم، فقد عينت الأمم المتحدة رئيس فنلندا السابق رئيسا لبعثتها في الإقليم، والذي انتهى إلى اقتراح استقلال كوسوفو واستحالة استمرار الإقليم في إطار الصرب. نظرا لتزايد العداء بين الجانبين ولكن الصرب رفضوا الاستقلال رفضا قاطعا خلال المفاوضات التي رعاها الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو والصرب، وعرضوا أوسع درجة من درجات الحكم الذاتي. إلا أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية الرئيسية ساندت فكرة الاستقلال تحت إشراف دولي.

وهكذا، أعلن برلمان كوسوفو هذا الاستقلال يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وأثار ذلك عاصمة شديدة من الاحتجاج من الصرب وروسيا والصين وعدد من الدول الأوروبية. أهمها إسبانيا ورومانيا.

أثار استقلال كوسوفو الكثير من المسائل والقضايا القانونية والسياسية، ومنها ما يتعلق بقواعد العلاقات الدولية والقانون الدولي الراهنة والانقلاب عليها فقد استقرت قواعد العلاقات



تماما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، صغيرها وكبيرها من ناحية أخرى، هناك تداعيات سياسية مهمة للاعتراف الدولي باستقلال كوسوفو. إن قبول المجتمع الدولي اقتطاع جزء من إقليم الدولة، رغم إرادتها لأي سبب، قد يدفع الكثيرين في ظروف مماثلة أو متقاربة إلى الاستفادة من هذه السابقة، مما يؤدي إلى فوضى دولية وحروب لا نهاية لها.

وهناك ما لا يقل عن ٣٠ حالة مشابهة تطالب فعليا بالاستقلال، وسوف نركز على أبرزها في سياق هذا التحليل.

الحالة الأولى في هذا الصدد هي الحالة الفلسطينية، وكانت أول ما توارد إلى الذهن عند إعلان استقلال كوسوفو. وقد انقسم الصف الفلسطيني حول إمكانية الاستفادة من نموذج كوسوفو، ولكن تم صرف النظر عن ذلك رغبة في عدم استئثار إسرائيل. ولكني أقترح أن يستفاد من تجربة كوسوفو، لا في إعلان فلسطين منفرد للاستقلال، ولكن في إدارة الأمم المتحدة لإسرائيل والولايات المتحدة، وكلها طروحات تناقض أهداف المشروع الصهيوني الذي لا يريد أن تقوم في ظل أي دولة للفلسطينيين. والفارق الأساسي بين كوسوفو وفلسطين هو أن كوسوفو تتبع سياديا دولة أخرى، بينما إسرائيل في المفهوم العام مجرد دولة محتلة.

سياسية، حيث تم توظيف مبادئ القانون الدولي في عملية الإدارة السياسية للسياسات الخارجية. ولكن عند التفاضل بين حق تقرير المصير وحق الدولة في البقاء، فإن الحق الأخير هو الذي يرجح. وهذا هو السبب القانوني في عدم التسليم بحق تقرير المصير لأكراد العراق أو أكراد تركيا، لأن تحقيق ذلك سيؤدي إلى تمزيق الدول التي يعيشون فيها. ويترتب على هذا التحليل أنه رغم كل ما عاناه أهل كوسوفو من قهر على يد الصرب، ورغم تفرد كوسوفو بخصائصها الذاتية المتميزة عن الصرب، فإن ذلك كله لا يبرر التضيحية بمبدأ حاكم للعلاقات الدولية والقانون الدولي وهو مبدأ السلامة الإقليمية، وهو أثر من تطبيقات مبدأ قسمة الحدود الذي ظهر في أمريكا اللاتينية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم أصبح مبدأ عالميا بعد أحداث البوسنة، وأكثته محكمة العدل الدولية وهو المبدأ المعروف باسم

Utī Possiditis

صحيح أن هذه المبادئ تمثل نبراسا ساميا، وأن الدول حاولت أن تحقق التعايش أو المواجهة بينها وبين متطلبات المصالح وقواعد الصراع، ولكن يبدو أن واشنطن لم تكتف بتطويع هذه المبادئ لمقتضيات الواقع الدولي الذي صنعتها، واستنفدت في سبيل ذلك كل مساحات المرونة وتجاوزتها. ولكنها ترى بصراحة أنها تريد نسفا قانونيا جديدا لا توجهه الممارسات الدولية. ويأخذ في اعتباره معايير القوة والتمايز بين الدولة مادام الواقع قد فارق

خرج موقف المنظمة من استقلال كوسوفو، إذ اقتصر على إشارة بأن المؤتمر الإسلامي أخذ علما بالاستقلال، وهو ما يعني أن قرار الاعتراف متروك لكل دولة، وأن الأمر لن يثير مشكلة إلا عندما تتلقى المنظمة طلبا بالعضوية. وقد استبقت السنغال وتركيا والجابون هذه القمة واعترفت بكوسوفو، كل لأسباب مختلفة في ضوء الاعتراف الأمريكي والفرنسي بالدولة الجديدة. ولكن اللافت للنظر في هذا المقام هو أن الأمين العام للمنظمة قد بادى، قبل أن تجتمع القمة، إلى الاعتراف الشخصي بالدولة الجديدة، فتجاوز نطاق صلاحياته بما يمكن أن يجرى الدول الأعضاء. وقد يفسر هذا الموقف الغريب بأنه يتماشى مع الموقف التركي، كما قد يفسر بأنه رغبة في تشجيع الاعتراف بدولة إسلامية جديدة قد تصبح عضوا في المنظمة.

وهناك أيضا مشكلات تتعلق بوضع كوسوفو في الأمم المتحدة. فرغم أن الأمم المتحدة تولت الإدارة المدنية لإقليم كوسوفو، وأن اقتراح استقلال كوسوفو صدر عن مبعوث الأمم المتحدة للإقليم، إلا أن مجلس الأمن عجز عن إقرار الاقتراح بسبب الاعتراض الروسي والصيني. إن هذا الاعتراض يؤدي إلى استحالة قبول كوسوفو عضوا في الأمم المتحدة. ومن سوابق المجلس في هذا الصدد تيمور الشرقية التي استقلت رغما عن إندونيسيا، لكن إقليم تيمور الشرقية لم يعتبر -من وجهة نظر المجتمع الدولي- إقليما إندونيسيا، بل إقليم كان يخضع للاستعمار البرتغالي ثم الإندونيسي، وأن حق تقرير مصير شعبه موجه فقط نحو الوضع الاستعماري. ولهذا السبب، لم تعترض دولة من الدول الدائمة في مجلس الأمن على انضمام الإقليم إلى الأمم المتحدة. والمعلوم أن عضوية الأمم المتحدة تتطلب توصية إيجابية من مجلس الأمن ثم موافقة الجمعية العامة. وفي ضوء هذا الموقف الصيني والروسي المساند لمبدأ عدم انتزاع أقاليم من الدولة ضد إرادتها، وعجز مجلس الأمن عن حسم الموضوع، برفض الاستقلال أو قبوله، فقد التزم الأمين العام للأمم المتحدة جانب الحذر والتحفظ، مادام يفتقر إلى خط رسمي واضح من جانب مجلس الأمن.

ومما يذكر أن الخط الرسمي للمجلس في مثل هذه الحالات في السابق كان يبطل إعلان الاستقلال من طرف واحد، ويدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالإعلان، سواء عند إقامة دولة أو ضم أقاليم. وقد حدث ذلك عندما أبطل مجلس الأمن إعلان أيان سميث في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الحالية) الاستقلال من طرف واحد، دون مشاركة الأفارقة أو موافقة البريطانيين الذين كانوا يتولون السلطة الاستعمارية للإقليم. كذلك، أبطل المجلس إعلان الاستقلال من طرف القبارصة الأتراك، حتى لا تتمزق الجزيرة، وهذا النموذج هو الأقرب إلى كوسوفو إلى حد كبير. وأخيرا، أبطل مجلس الأمن إعلان إسرائيل ضم الجولان والقدس عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، لأنها أراض لا يجوز ضمها من جانب السلطة المحتلة.

والخلاصة، لا يزال مبدأ بقاء الدولة والمحافظة على سلامتها الإقليمية هو الأكثر رسوخا من المبادئ الأخرى التي قد تتقابل مع هذا المبدأ، ومنها مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية، والذي يضعفه بفصل بينه وبين الواقع الكثير من المعطيات، ويتطلب لتطبيقه الكثير من الموجبات.

الحالة الثانية: هي حالة المسلمين الأتراك في شمال قبرص. فقد سبق للجانب التركي في قبرص أن أعلن استقلاله من طرف واحد دون الاتفاق مع الجانب اليوناني في الجزيرة، فسارع مجلس الأمن إلى إصدار قرار يبطل هذا الاستقلال ويحظر الاعتراف بهذا الإعلان الباطل. بصرف النظر عن الأسباب القانونية والسياسية التي سبقت في هذا الشأن. لكن تكفي الإشارة إلى أن اليونان ترجح تركيا في أهميتها لدى الاتحاد الأوروبي وواشنطن، ولذلك تظل وحدة الجزيرة والبحث عن حلول توافقية لتعايش العرقين هو الخط العام الدولي. ويبدو أن مسارعة تركيا إلى إعلان اعترافها بكوسوفو قد بنيت أساسا على الرغبة في إرساء السابقة تمهيدا لتجديد طلب استقلال الأتراك القبارصة. ظنا أن ثماثل الحاليتين يمكن أن يساعد في نجاح الاستقلال هذه المرة. ولكن تركيا تجاهلت أثر هذا الاعتراف بكوسوفو على أكرانها وأكراد العراق الذين تريد واشنطن لهم وضعاً مستقلاً، وربما لا تمنع في أن يكونوا دولة، وكذلك الحال مع أكراد إيران وسوريا، على أساس أن استقلال الأكراد في هذه الدول الثلاث سيكون خنجرًا في قلب هذه الدول الموحدة. وذلك هو السبب في ترجيح حق الدولة في المحافظة على سلامتها الإقليمية على حق جزء من شعبها في تقرير مصيره، حتى لو توافرت موجبات التمتع بهذا الحق.

الحالة الثالثة: هي الصحراء الغربية، وهي الحالة التي يتصارع فيها المغرب -الذي يصر على أن الصحراء جزء من ترابه، ولكنه مستعد لمنح الحكم الذاتي لسكان الصحراء- مع البوليساريو التي يعترف عدد كبير من دول العالم بأنها دولة وهي عضو في الاتحاد الإفريقي. وقد كانت، وما زالت، مساندة الجزائر للبوليساريو سببا في شقاق دائم مع المغرب. ومصدر المشكلة هو الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥، الذي ترجمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه الأساس القانوني لحق تقرير المصير لشعب الصحراء، علما بأن تقرير المصير وحتى إعلان الاستقلال لا يعد تمزيقا لوحدة المغرب، لأن الإقليم متنازع عليه. ولكل هذه الأسباب، يعد إعلان استقلال الصحراء أكثر قبولا من نموذج كوسوفو.

وهناك عشرات الحالات المشابهة في دول قائمة، مثل أكراد العراق، وأكراد تركيا، وناجورنو كاراباخ، والأقاليم المنشقة في القوقاز في الاتحاد الروسي، وفي إسبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وأقليات اليونان، وصرب كوسوفو وصرب البوسنة. وفي آسيا، تشير إلى مسلمي الفلبين، والمسلمين في الصين، وتايلاند، وكشمير الهندية التي تطالب بالاستقلال أو الانفصال عن الهند منذ تقسيم شبه القارة الهندية. وهذه الموجة يمكن أن تمتد إلى العالم العربي لتمزيق دول قائمة على أسس سياسية أو دينية أو عرقية، مثل دارفور، وتقسيم العراق، وانفصال البربر.

هناك أيضا قضية أخيرة تتعلق بموقف كوسوفو في المؤسسات الدولية، ومنها -على سبيل المثال- ملف كوسوفو في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، التي عقدت في ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨ بالسنغال. حيث من المعروف أن موقف المنظمة التقليدي من الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية يؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان لهذه الأقليات، مع المحافظة على سيادة الدول التي يقيمون فيها. والاعتراف بكوسوفو، رغم اعتراض الصرب، يناقض هذا المبدأ. وبالفعل، عكس البيان الختامي للقمة

مائدة مستديرة

رؤى الشباب العربى للصراع العربى - الإسرائيلى

إعداد: أ. د. محمد عبد الحليم

ستون عاما مرت على اندلاع الصراع العربى - الإسرائيلى، ولا يزال الصراع مستمرا، حتى وإن تقلصت جبهاته ومستوياته وأشكاله، ما بين الصراع العسكرى، والمقاومة المسلحة، أو أعمال التظاهر والاحتجاج السلمى، أو فى شكل إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل من أن لأخر ضد الفلسطينيين العزل فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبينما يمكن للاتفاقيات والمعاهدات، إذا توافرت الإرادة القادرة والراغبة فى حل الصراع من قبل الطرفين، وإذا ارتضت إسرائيل العيش فى سلام مع جيرانها العرب، أن تضع حدا للحروب والنزاعات، فإنها تعجز عن التعامل مع أحد الأسباب الأكثر خطورة لاستمرار الصراع العربى - الإسرائيلى، والتي ترتبط بتغذية ثقافة الكراهية والعداء بين الطرفين. فرغم معاهدات السلام التى وقعتها إسرائيل مع كثير من الأطراف العربية، إلا أنها لا تزال مستمرة فى غرس ثقافة الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين، فهى لا تتوانى عن استخدام كل مؤسساتها التعليمية والثقافية والإعلامية لنشر ثقافة الكراهية، فالمناهج التعليمية فى إسرائيل تغرس فى نفوس النشء أقصى درجات العنصرية والتطرف. ففى استطلاع جرى فى إسرائيل على تلاميذ المدارس الابتدائية، وجد أن (٩٠٪) منهم يعتقدون أن الفلسطينيين ليس لهم حقوق فى أرض فلسطين، وأنه يجب طردهم من إسرائيل. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن عنصرية إسرائيل لا تطول الفلسطينيين فقط بل تطول مواطنيها وتمتد إلى باقى جيرانها العرب. ففى دراسة، صدرت مؤخرا عن مركز الزيتونة للدراسات فى بيروت بعنوان "عنصرية إسرائيل .. فلسطينيو ٤٨ نموذجا"، جاء فيها ما نصه "إذا كانت الدولة اليهودية تمارس التمييز العنصرى ضد فلسطيني ٤٨ ممن يعدون من الناحية المدنية مواطنين إسرائيليين، فلا شئ يمنعها دون ممارسة عنصريتها ضد فلسطيني الضفة والقطاع بشكل خاص وضد العرب والمسلمين بشكل عام".

لا غرابة إذن إذا وجدنا أن الأجيال العربية التى عاشت ويلات الصراع وتجذرت مراراته وآلامه، وفقدت الأهل والأبناء، وخسرت الأرض والوطن، وشهدت بعينها أعمال القتل والترويع والتمييز، لا غرابة أن نجدها تقابل إسرائيل عداء بعداء، وكراهية

ستون عاما مرت ولا يزال الصراع مستمرا، حتى بعد الإقرار بمبدأ التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى من قبل أطرافه الرئيسية فى مؤتمر مدريد للسلام الذى أقر المبدأ الشهير "الأرض مقابل السلام"، وما تبعه من اتفاقيات ومعاهدات، مثل اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، ووادى عربة بين إسرائيل والأردن، وما سبقهما من تصالح رسمى بين مصر وإسرائيل، إثر مفاوضات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلى، وما تبع ذلك كله من مفاوضات ومؤتمرات دولية مستمرة، ولا يزال هذا الصراع مستمرا وكأنه لا يراد له نهاية أو كئنه عصى على الحل.

لقد ترتب على مسلسل الحروب فى إطار هذا الصراع، بداية من حرب ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، ثم حربها ضد لبنان فى صيف عام ٢٠٠٦، وقوع قتلى وتخریب ودمار فى عدة دول عربية، وتشريد الملايين من سكان الأراضى المحتلة. فضلا عن ذلك، فقد ارتكبت القوات الإسرائيلى مذابح ضد المدنيين والأبرياء العزل، بداية من مذبحة دير ياسين، مروراً ببحر البقر، وأبى زعبل، وقانا، وانتهاء بأعمال العنف الأخيرة تجاه غزة، والتي وصفها نائب رئيس الأركان الإسرائيلى بـ "هولوكست" جديد للفلسطينيين، تشبيها لهذه الأعمال بالمرحلة النازية لليهود فى ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. وقد وصف البعض هذه الأعمال العدوانية بأنها "معاداة للإنسانية" وتعد خرقا فاضحا للأعراف والمواثيق الدولية، هذا فضلا عن أعمال التصفية الجسدية ضد القادة السياسيين فى فلسطين المحتلة، والتي لا يقرها قانون ولا يرتضيها ضمير، هذا فضلا عن استمرار إسرائيل فى عمليات الاستيطان، وضلوعها فى تنفيذ سياسات تهويد القدس العربية منذ إعلان ضمها وجعلها عاصمة أبدية لها.

كيفية كونها البائدة بالعدوان والمغتصبة للأرض والحقوق. ففي
صراع رأى لقياس اتجاهات المواطنين في مصر تجاه دول
منظمة أجهته إحدى المؤسسات الحكومية المتخصصة، فإن نسبة
من إجمالي المبحوثين ترى أن إسرائيل دولة عدو أو عدو
مصر

الصراع العربي - الإسرائيلي يمثل معادلة ثلاثية الأبعاد،
العدوان والاحتلال والكرامية، وعليه فإنه لا يمكن حل هذا
صراع إلا بالتعامل مع هذه المعادلة.

مجلة السياسة الدولية في هذا العدد تحاول أن ترصد
بعض هذا الصراع الممتد على فكر أجيال جديدة من الباحثين
لشباب العرب الذين لم يشهدوا كل فصول الصراع المريرة. ما
رؤيتهم للصراع العربي - الإسرائيلي؟ وما هي العناصر التي
شكلت هذه الرؤية؟ وكيف ترى الأجيال الجديدة إسرائيل؟ وما هو
تقييمهم لأطراف الصراع؟ وما هي سبل إنهاء الصراع وإحلال
السلام في المنطقة من وجهة نظرهم؟

كل هذه التساؤلات طرحناها على مجموعة من الباحثين
لشباب العرب من دول عربية مختلفة في الفئة العمرية ما بين ٢٥
وحتى ٤٠ عاماً، ومعظمهم من الباحثين في مجال العلوم
السياسية، يمثلون التيارات السياسية الرئيسية في الوطن العربي،
ونك في شكل مائدة مستديرة عن بعد، وعبر البريد الإلكتروني ..
فماذا كانت رؤى الشباب العربي؟

اتفق أصحاب معظم الرؤى على أن الصراع العربي -
الإسرائيلي هو، بشكل عام، الصراع الرئيسي في منطقة الشرق
الأوسط كما أنه جوهر الصراعات الأخرى في المنطقة. بل ذهب
بعضهم إلى أن الأزمات التي تواجه العالم العربي من احتلال
الولايات المتحدة للعراق، والأزمة الداخلية في لبنان، وتردى
الأوضاع في السودان في الجنوب ودارفور وغيرها، ما هي إلا
أعراض أو ظواهر تابعة للصراع العربي - الإسرائيلي، وتصيب
جميعها في صالح إسرائيل. في حين رأت نسبة قليلة من الرؤى
أن هناك تراجعاً في أهمية هذا الصراع، مقارنة بصراعات أخرى
أصبحت الأكثر خطورة والأكثر إلحاحاً، مثل تصاعد النفوذ
الإيراني بالنسبة لدول الخليج العربي، وأن الصراع في محصلته
الأخيرة تحول من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع فلسطيني
- إسرائيلي، يمكن أن ينتهي إذا توافقت رؤى إسرائيل والولايات
المتحدة والفلسطينيين على حل الصراع.

أما عن رؤيتهم لإسرائيل، فقد اتفق الجميع على أنها دولة
الامر الواقع، وأنها دولة احتلال استعمارية فريدة من نوعها،
وأنها كيان استيطاني عنصري ذو أطماع استعمارية مستوحاة
من العقيدة الصهيونية، وأنها كيان مصطنع وغريب تم زرعه في
محيط حضاري وجغرافي مختلف، ويمثل خطراً داهماً للامن
القومي العربي، وأن العقيدة الإسرائيلية عقلية رافضة للسلام،
وأوجز أحدهم رؤيته تجاه إسرائيل بأنها عدو تقليدي وحليف غير
لدى.

في حين عبر آخر عن رؤيته بعبارة بليغة، حيث قال: "اكتب
هذه الرؤية والطائرات الإسرائيلية تشن عدوانها على قطاع غزة".
فماذا نتوقع أن تكون رؤيته؟
أما عن سبل إنهاء الصراع وإحلال السلام، فقد تعددت آراء
أصحاب الرؤى في هذا الصدد. فمنهم من أكد أن التسوية ليست

مستحيلة، وإن كانت فرصتها تتلاشى، وحددوا العديد من
المتطلبات لتحقيقها، فقد اشترط البعض ضرورة تخلي إسرائيل
عن سياسة العنف الدائمة والمتواصلة تجاه الفلسطينيين وإبداء
الرغبة الحقيقية في تحقيق التعايش السلمي وضرورة خلق
مصالح مشتركة، وتفعيل مشاركة اقتصادية بين الطرفين، وأن
الحل القائم على ضمان أمن إسرائيل ويهوديتها لن يحقق سلاماً
أو حلاً لهذا الصراع، وأن الحل لا بد أن يضمن دولة فلسطينية
مستقلة بحدود واضحة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب
الفلسطيني، وأنه يمكن إقامة دولة واحدة لكل مواطنيها قائمة على
المواطنة والديمقراطية والعلمانية.

في حين عبر البعض عن رؤيتهم التساؤمية تجاه التسوية،
وأنها أصبحت شبه مستحيلة وأنها بحاجة لمعجزة بسبب
الاستمرار في سياسات الاستيطان وإصرار إسرائيل على إفراغ
الدولة الفلسطينية من مضمونها مقابل وعود غامضة. كما أن
عملية السلام لم تتمكن من حل الصراع بسبب الأطماع
الإسرائيلية واستمرار سياسات التوسع والمصادرة والعدوان
باعتبارها سياسات ثابتة لإسرائيل.

وأشار البعض إلى أنه في ظل استمرار الصراع الفلسطيني
- الفلسطيني، فإن الحديث عن التسوية يبقى أمراً صعب المنال،
وأن الحديث عن التسوية يتطلب تنازلات مؤلمة من الجانبين،
 ويفترض وجود قيادات كاريزمية قادرة على التفاوض وقادرة على
فرض الحل، وهذا لم يعد متاحاً في ظل الظروف الحالية على
مستوى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. في حين ذهب أحدهم
إلى أن الحل العادل للصراع العربي - الإسرائيلي يقوم على عودة
اليهود من حيث أتوا وعودة الحق لأصحابه.

أما عن تقييمهم لأطراف الصراع، فقد كان هناك اتفاق على
تفكك النظام العربي وضعف دوله فرادى، وعدم قدرتها على
مواجهة الموقف، رغم أن الدول العربية لم تتوقف عن مساندة
الفلسطينيين مادياً ومعنوياً، ولكن أوراق الحل ليست في يدها.
فالمبادرة العربية التي تبنتها الجامعة العربية أساساً لحل الصراع
تجاهلتها إسرائيل تماماً، لأنها أدركت أن العرب ليس أمامهم بديل
آخر، فماذا هم فاعلون إذا رفضت إسرائيل مبادرتهم العربية؟

وأشار البعض إلى دور مصر المحوري في مساندة القضية
الفلسطينية، ومحاولتها راب الصدع في الصف الفلسطيني. فعلى
حد قول أحدهم، فإن التغيير في فلسطين يبدأ من مصر، وإن
مصر يجب أن تصدر فكراً تحريراً إنسانياً وعقلانياً للشعب
الفلسطيني.

أما المجتمع الدولي - وفقاً لهذه الرؤى - فقد سعى لتحقيق
السلام، ولكنه لم يستطع إنفاذ إراداته حتى الآن، فهو عاجز عن
التأثير في مسار الصراع وتطورات.

وقد اتفق الجميع على أن الدور الأمريكي هو المحدد الرئيسي
لقضايا الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة هي التي تملك
مفاتيح الحل، لكنهم اتفقوا أيضاً على أن الولايات المتحدة منحازة
تماماً لإسرائيل، خاصة بعد سقوط بغداد، وأن الانحياز الأمريكي
يمنع إسرائيل الفرصة لتكريس الامر الواقع، ويطلق على كل
مبادرات التسوية، رغم أن كثيراً من المصالح الأمريكية في المنطقة
في أيدي الدول العربية. وأخيراً، أوجز أحدهم ما آل إليه الصراع
بقوله: "إن الحقوق لا تضيع بالتقدم، ولكنها تضيع بالتنازل أو
التواطؤ".

الصراع الفلسطيني - إسرائيلي

رنا أبو عمر

باحثة سياسية متخصصة في السياسة الخارجية الأمريكية، فلسطين

انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة من خلال تفكيك الصراع الى مسارات ثنائية لتتحول الجبهة الفلسطينية الى شأن داخلي تتعامل معه الدول العربية من منظور أمنها الإقليمي وليس أمنها القومي. ولعل الجدير بالملاحظة في تلك الفترة هو ما يمكن ان نسميه ظاهرة الاختزال التي شهدتها الصراع فيما يخص جبهاته دون اطرافه وعملياته وقضاياها وأدواته ودوافعه. فنجد أنه بعد أن كان للصراع خمس جبهات أساسية تحول الى ثلاث جبهات، وصولا الى الجبهة الفلسطينية فقط بعد انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني في ٢٠٠٠. ورغم تصاعد وتراجع حدة المواجهة على هذه الجبهة، الا انه في جزء كبير منه يخضع لموازن القوى السياسية الداخلية اللبنانية. ومع خمود الجبهة السورية، وصل الحال الى اختزال الصراع في الاوضاع المتفجرة في قطاع غزة بعد استيلاء حماس عليه. ونتيجة لهذا الاختزال المكاني، اختلف شكل وأدوات الصراع باختلاف الجبهات ليرتبط في صراع ثقافي على جبهة او صراع سياسي مصلحي على جبهة أخرى، أو صراع من اجل الحفاظ على أبسط حقوق الانسان التي كفلتها كافة الاعراف والمواثيق الدولية كالحق في الحياة.

ولم تكن القضية الفلسطينية بمعزل عن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، حيث تصاعدت قضايا جديدة، طغت على العلاقات الدولية اكاديميا وسياسيا، مثل الحرب على الارهاب، والحرب على أفغانستان والعراق، والاضعاع في لبنان، وتنامي النفوذ الإيراني، وسياسات الترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط، ومواجهة سوريا ومحاربة المد الاسلامي. ورغم زخم الاجندة الامنية العالمية، فقد ظلت القضية الفلسطينية ظاهرة ولكن في اطار يواكب المستجدات، فكل القضايا السابقة اوجدت للقوى الدولية والاقليمية والمحلية منفذا لخلق ورقة تفاوض جديدة من خلال توظيف الصراع الفلسطيني - الفلسطيني أو الاسرائيلي - الفلسطيني لخدمة مصالح تلك القوى أولا، وكان لهذا التطور الدولي تأثير مباشر تمثل في التعدد المفتعل للاطراف المؤثرة على مجريات الامور، وبالتالي المساهمة المستمرة في تعقيد الاوضاع. وتركيزا على الاطراف الفلسطينية والعربية الدولية المباشرة، فثمة مأزق يواجهها جميعا في هذه المرحلة، وهو جزء من مأزق الشرعية الذي يواجهه القوة الدولية الراعية لعملية التسوية. لذا، فان هذا المأزق هو ما سيدفع جميع الاطراف الى طريق التسوية المنقوصة التي تسعى الى إرجاء قضايا الوضع النهائي الى آخر مراحل التفاوض في حال ما لم تتوصل الجبهة الفلسطينية الى توافق، وما لم يتوافر مناخ دولي واقليمي يستطيع الوفاء بضمانات إنجاح أي محاولة للتسوية. فالقضية الفلسطينية وصلت الى مرحلة تستلزم الاقتراب من القضايا الكبرى الاستراتيجية التي تمس الحقوق التاريخية والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني، فمقتضيات الواقع الحالي تحظر على الجانب الفلسطيني رفاهية الاختيار بين التنازل عن متطلبات الحياة الاساسية، وإعادة الإعمار المجتمعي والاجتماعي والأمني، وبين التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائي لدرجة أصبح معها ضمان نجاح أي استراتيجية مقبلة للسلام يعتمد على مبدأ التوازي في التعاطي مع المدين الآجل والعاجل للحقوق الفلسطينية والعربية.

لم يكن إعلان قيام دولة اسرائيل في مايو ١٩٤٨ سوى أحد أبرز تداعيات انتقال المجتمع الدولي من حقبة لأخرى، ونتيجة لمناخ التخط الذي سيطر على الواقع الإقليمي العربي آنذاك على المستوى السياسي والاستراتيجي وعلى مستوى الرؤية الايديولوجية بما خدم بشكل أو بآخر مخططات الحركة الصهيونية. عندما نتحدث عن الدور السياسي الدولي لنشأة اسرائيل، علينا أن نرجع الى ما عرف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بـ "ثورة القوميات" حين تحققت الوجدتان الإيطالية والألمانية، وبدأت بعدها الدعوة للقومية اليهودية. وفي هذا الصدد، فرضت مصالح القوى الاستعمارية - التي كانت تمثلها بريطانيا وفرنسا - مساندة ودعم القومية اليهودية ومناهضة القومية العربية من خلال اتفاقية سايكس بيكو، وهو ما يذكرنا بإشكالية تصاعد القوميات الفرعية التي يواجهها العالم العربي بعد ١١ سبتمبر ومصالح القوى الكبرى في استغلال هذه الورقة لخدمة مصالحها.

لذا، لم يكن التوافق الدولي آنذاك بشأن إقامة اسرائيل الا تعبيراً عن كون المجتمع الدولي أولا مهياً، وثانيا حريصاً على خلق كيان مصلحي في قلب المنطقة مرتبط بالخارج في نشأته واستمراره، مما يضمن لهذه القوى الوجود طويل المدى في المنطقة، وتحولت ساحة الصراع الى مرآة تعكس موازين القوة الدولية والتي كانت دوماً في غير صالح دول المواجهة العربية. وما إن نتحدث عن الاعتبارات السياسية، حتى تفرض الاعتبارات المصلحية نفسها، لنجد، وإن توافر لاسرائيل المناخ الايديولوجي الداعم لنشأتها، أن التاريخ أثبت تراجع المبرر الايديولوجي لصالح الدافع السياسي والأمني والعسكري. ووضعت هذه الاشكالية الدولة العبرية امام خيارين: إما التنازل عن الثوابت لصالح مقتضيات الامر الواقع البحثية، وما كان اجدر بالشهادة على ذلك من ظاهرة مرونة الحدود الاسرائيلية التي تتغير، تنازلاً واستيلاء، وفق الاعتبارات السياسية والأمنية، وإما التمسك في استخدام العنف السياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي، مما يفقد اسرائيل على المدى الطويل ترتيب اوراقها. ولعل الهوة بين الواقع والايديولوجية تذكرنا بعض الشيء بوضع حماس بعد انتخابات ٢٠٠٥، باختلاف أن ميزان القوة في غير صالحها.

وبعد ٣١ عاماً من الصراع العربي - الاسرائيلي، تم تحييد الجبهة المصرية من خلال اتفاقيات السلام، إلا أن الطابع العربي ظل سمة الصراع ١٢ عاماً تالية فقط. فمثلاً كان قيام اسرائيل أحد تداعيات تشكيل النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، ممثلاً نقطة صراعية كبرى في تاريخ المنطقة، فقد مثل مؤتمر مدريد للسلام أحد تداعيات تشكيل النظام الدولي بعد

إسرائيل تلمسك بمفهوم الإبادة وتدعو العرب لثقافة السلام

وليد عيسى سليمان
عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين
الفلسطينيين، فلسطين

من الملاحظ أن إسرائيل تدعى دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نفعة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف، أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية، والتي نجحت الصهيونية في أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية (تمثلها إسرائيل)، والديكتاتورية (تمثلها الدول العربية). ومن خلال هذا الادعاء الصهيوني، كسبت إسرائيل الرأي العام الأوروبي والأمريكي.

ونجحت إسرائيل أيضا في إخفاء الوجه القبيح للنظام السياسي الإسرائيلي القائم أصلا على التمييز العنصري. ومن أول المجالات التي تظهر فيها، العنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين في المجال القانوني، حيث يمكن القول إن هناك ازواجية قانونية داخل إسرائيل، كما أن من أهم القوانين الإسرائيلية التي بنيت على أساس عنصري قانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠، وأعطى لكل يهودي - أينما كان موقعه - الحق في العودة إلى فلسطين كيهودي عائد، في الوقت الذي تحرم فيه القوانين الإسرائيلية الفلسطينيين صاحب الأرض من العودة إلى بلده. كما يسيطر مفهوم الإبادة على التفكير السياسي والعسكري الإسرائيلي، ويدخل ضمن مفهوم الإبادة عمليات التصفية الجسدية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية وتقتصد منها التخلص من البشر بشكل مباشر واقتلاع الإنسان الفلسطيني من الحياة.

لذلك نجد المشروع الصهيوني في إطاره العام مجموعة من الحلقات التي تتكامل مع بعضها في كل مرحلة. وبعد تحقيق الحلم الصهيوني (تأسيس دولة إسرائيل)، بدأ العقل الصهيوني يفكر في المستقبل ويطمح إلى بناء علاقات اقتصادية إقليمية غرضها الرئيسي إخضاع موارد المنطقة للاستغلال الإسرائيلي. ولا يمكننا أن نفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت إسرائيل دائما ذراعا استعمارية ضد العرب، ومن ثم ذراعا أمريكية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية وارتبة النفوذ الاستعماري في المرحلة الأخيرة، فإن الاندماج بينهما قد تحقق الآن وبالكامل، وبالتالي نجد أن إسرائيل هي الرابع الرئيسي مما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من صراعات ونزاعات، والتي تتماشى مع المتغيرات الاستراتيجية التي تأخذ مجراها في المنطقة لصالح إسرائيل. وقد تجلى ذلك

واضحا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. على ذلك، فإن ما يظهر على الساحة الإقليمية من صراعات ما هو إلا أعراض أو ظواهر تابعة للصراع العربي - الإسرائيلي لكنها تأخذ منحنيات جديدة نتيجة محاولة مد الكيان الصهيوني نفوذه في المنطقة العربية.

هذا، وقد وجدت الشعوب العربية نفسها في مواجهة سياسية شديدة التناقض للولايات المتحدة الأمريكية. ففي الوقت الذي لا تحترم فيه إسرائيل قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية التي يتشدق بها قادة الولايات المتحدة الأمريكية، نجدهم يفضون البصر عن الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بل وتواصل الإدارة الأمريكية دعمها الذي تقدمه لإسرائيل. والعقلية الإسرائيلية عقلية رافضة لثقافة السلام، وقد ظهر هذا واضحا في العديد من المواقف (أحداث غزة الأخيرة، وبناء الجدار العازل)، فهناك تصميم إسرائيلي على البطش بالفلسطينيين دون أي اعتبار لمفاوضات سلام. فثقافة السلام ثقافة من طرف واحد، فإسرائيل ترغب في أن يتغير العقل العربي ويتخلى عن المقاومة ويدخل في سلام معها دون أن يتخلى العقل الإسرائيلي عن مفهوم (الإبادة) للشعب الفلسطيني كمفهوم أساسي في فلسفتها. ومن ناحية أخرى، باتت الساحة العربية تزخر بالعديد من القضايا والمشكلات الشائكة والتي هي بمثابة عقبة أساسية في طريق السلام، ولن يتم الوصول إلى سلام عادل وشامل قبل التوصل إلى حلول جذرية لمشكلات (القدس والوضع النهائي، واللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان ولبنان، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل). وما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة لهذه المشكلات، فستلتهم الصراعات منطقة الشرق الأوسط بشكل لن يحمد عقبا.

ومما لا شك فيه أن الدول والشعوب العربية قد قدمت للشعب الفلسطيني الكثير وعلى كل المستويات من خلال مؤتمرات القمم العربية، والتي تقدم الدول العربية منها التزامات سياسية ومادية لخدمة القضية الفلسطينية. وعلى الصعيد السياسي، هنالك المبادرة العربية التي يدافع من خلالها العرب عن وجهة نظرهم تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. كما تقدم الدول العربية كل ما تستطيع من دعم مالي حسب إمكانية كل دولة إلى جامعة الدول العربية ومن صندوقها إلى وزارة المالية الفلسطينية. أما الموازنة والدعم المعنوي، فلا شك في أن كل الجهات المعنية في الدول العربية تحاول بذل قصارى جهدها للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة عمليات التزوير التاريخي.

وما يحدث في فلسطين الآن من صراع بين الفصائل لا يخدم القضية الفلسطينية ولا يساعد على تكوين جبهة واحدة في مواجهة إسرائيل لنيل حقوق الشعب الفلسطيني بالتفاوض أو باللجوء إلى الأساليب القانونية لحل النزاع.

وهي أن ننظر إلى الدور الأوروبي الذي بات ينحصر في تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية للشعب الفلسطيني، ولكنه لا يستطيع ممارسة أي ضغوط فعلية على إسرائيل عند قيامها بإبادة الشعب الفلسطيني الأعزل. كما لعبت مصر دورا محوريا في دعم حقوق الشعب الفلسطيني والسعي بكل قوة وجدية لتحريك عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

دولة واحدة لكل مواطنيها

بيسان عدوان

باحثة فلسطينية مقيمة بالقاهرة

هذه الأسئلة التي طرحتموها علينا معقدة رغم سهولة صياغتها. وعلى وجه الخصوص السؤال الأول كيف ترى إسرائيل؟ وما هي العوامل والأحداث التي أثرت على تشكيل هذه الرؤية؟ ربما يستطيع أي باحث عربي الإجابة على هذا التساؤل بيسر، فيما إذا وجه السؤال نفسه لباحث فلسطيني ينشد الموضوعية كشرط رئيسي للدراسة والبحث. والتساؤل الحقيقي ليس في كيف ترى إسرائيل، ولكن كيف نتعامل معها. فلا خلاف بين الباحثين العرب باختلاف أيديولوجياتهم ومدارسهم الفكرية التي يتقنون إليها، فإسرائيل دولة استيطانية إحلالية (وهي وفقا للقوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية) دولة احتلال، وإن اختلفنا على المنطقة التي تحتلها. أي أراضي عام ١٩٤٨ أم أراضي عام ١٩٦٧ فحسب أم كليهما. فبعد مرور سنتين عاما على الصراع العربي - الإسرائيلي ومراحله المختلفة من الحلول العسكرية (المقاومة المسلحة والشعبية) ثم التسوية كحل جزئي وانتقال في مسيرة الصراع بين الطرفين، أستطيع أن أجزم بأنه لا يزال الصراع الرئيسي بالرغم من التغييرات التي مرت بها المنطقة حتى بعد احتلال العراق ٢٠٠٠، فكل الأحداث التي تمر بها المنطقة ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أنه حلقة مركزية في دائرة سيطرة وهيمنة القطب الواحد على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية).

كيف ترى إسرائيل الآن شرط رئيسي لبيان كيفية التعامل مع أشكال ومراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، والعمل على استخدام الأدوات المناسبة للتعاظم مع إدارة الصراع، خاصة مع اختلال موازين القوى لصالح الدولة الإسرائيلية. فالكيان الإسرائيلي/الصهيوني قد انتقل من مرحلة البناء الذاتي إلى لعب دور إقليمي ودولي، ويسعى في هذه المرحلة إلى ضمان استمرار وجوده من خلال إجراء تحولات جوهرية داخل الكيان والمحيط الإقليمي، وذلك بافتعال بذور توتر وإبراز النزاعات الطائفية والنزاعات السياسية، التي تتيح له ولحلفائه التدخل، والتأثير السلبي على سياسة الدول والقوى التي يرى الاحتلال أنها تشكل خطورة على مستقبله. ومن وجهة نظري، استطاعت إسرائيل الاستقرار بالشعب الفلسطيني في الداخل، بطرق عديدة منها العمل على التخلص من الضغط السكاني المتزايد للشعب الفلسطيني، الذي يشكل خطراً على مستقبل هذا الكيان العنصري، حيث بادرت عبر مناورة أوسلو في التخلص من معظم السكان العرب على أقل مساحة من الأرض، وبإقل التكاليف وأكثر القيود التي تعيق تطور الشعب الفلسطيني، أي حل مشكلة اللاجئين عبر تجاهلهم وتوطيئهم في أماكن إقامتهم. أما المقيمون في الضفة وغزة، فيتم اعتماد الحل على أساس أمنى أولاً، ثم إدارة ذاتية مرتبطة بؤمن حياة مقبولة للسكان وعلى مساحة مدمومة من الأرض.

وعليه، فمن خلال استعراضنا لتطور مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ حتى خروج القوات الفلسطينية

من لبنان في أواسط الثمانينيات، نجد أن مرحلة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي قد بدأت، قامت على الانفراد الفلسطيني وإبرام تسوية مع الكيان الإسرائيلي، تدشن لحل جزئي وانتقالاً لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. إلا أن ما حدث كان على العكس من ذلك تماماً، حيث تزايدت حدة الصراع بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، كما حدث تدهور لأوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما وفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على الأرض، جعلت هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بتواصل جغرافي وقابلة للحياة، هدفاً بعيد المنال. كما أنه انعكس سلباً على الداخل الفلسطيني، وأحدث تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي الفلسطيني وتفاقم الخلاف بين القوى الفلسطينية حول أشكال النضال وجدواه. كما أنه خلق إشكاليات عديدة داخلية، ساهمت في إطالة أمد الصراع نفسه، بجانب التوجهات الإسرائيلية - الأمريكية وممارساتها على الأرض التي خلقت بدورها معضلات ستفاقم من الصراع المفتوح بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد خلقت تلك الإشكاليات على الأرض بفعل النهج الفلسطيني الداخلي أو بفعل السياسات الإسرائيلية، أو كليهما بجانب السياسات الأمريكية ورؤيتها للمنطقة في إطار مشروعها الشرق الأوسطي.

- الإشكالية الأولى: فشل الحلول الانتقالية وغياب فرص الحلول الدائمة.

- الإشكالية الثانية: تعقد بلوغ الحل المرحلي وصعوبة العودة إلى الحل الاستراتيجي.

- الإشكالية الثالثة: انسداد أفق العسكرية وصعوبة العودة إلى أشكال النضال الجماهيري.

وفي رأيي أن الصراع لا يزال مفتوحاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مادامت لا توجد قوة حقيقية. هناك خلل في موازين القوى، ومادامت لا توجد رؤية استراتيجية لحل هذا الصراع تجبر الأطراف الداخلية والخارجية على قبولها باعتبارها الحل الأكثر واقعيًا لإنهاء صراع الوجود هذا. ولعل الخطاب الفلسطيني، طيلة العقود الماضية، كان نتاج رؤية وممارسة الطرف الإسرائيلي، وعليه فإن الصراع لن ينتهي بإقرار تسوية هشة وضعيفة، ولا بمقاومة قاصرة داخل الأراضي الفلسطينية وحسب، ومفتقدة رؤية ونهج من استخدام ذلك الأسلوب. لذلك، فإن على الطرف الفلسطيني، كونه طرفاً أساسياً في أي تسوية، إبقاء راية المقاومة مرفوعة ومشهرة في وجه الاحتلال، لكن عليه اختيار وسائل وأساليب المقاومة، التي تساهم في تعميق أزمة الكيان الإسرائيلي، ويستطيع المجتمع الفلسطيني تحمل تبعاتها، والعمل على تحقيق إجماع فلسطيني حول سبل المقاومة والوسائل المتاحة، وعدم تحقيق هذا الإجماع يضعف الطرف الفلسطيني ويزيد من قوة الكيان الإسرائيلي الصهيوني. فبدية، علينا أن نعود لتبني خيار دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية واحدة لكل مواطنيها، عبر التأكيد - أولاً - على إعادة كشف عنصرية الكيان الإسرائيلي، وتأكيد ذلك في جميع المحافل والدراسات، وتأكيد الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، والبحث عن وسائل وأساليب لمواجهة سياسته العنصرية، وإبراز السياسات التمييزية والعنصرية التي يمارسها الكيان الإسرائيلي وتناقضاتها تجاه اليهود والفلسطينيين بالتوازي. ثانياً: إقامة علاقات معاصرة مع

مواصلة الصراع، ولن تستطيع ان تحكم نهايته.

وبما أن الوحدة العربية هي الوسيلة الأساسية الفاعلة للقضاء على مظاهر التجزئة، وتحقيق حشد الطاقات والامكانات، والعامل الأساسي في ادخال الكيف والنوع الى الطاقات، فإن الوحدة العربية شكلت هاجسا مقلقا لإسرائيل، لأنها رأت فيها وسيلة لقيام فعل حضارى تحمل معها عوامل القوة والفاعلية والتأثير.

إن الدول العربية كانت ولم تنزل تنظر الى مواجهتها لاسرائيل أو مشاركتها في المواجهة وسيلة لإثبات الذات والحفاظ على الوجود القومى قبل أى شئ، وذلك نتيجة غياب الوعى والالتزام القومى.

أما الولايات المتحدة، فهي إحدى الدول الراعية لعملية السلام وأحدى الدول القادرة على دفعها الى الامام وممارسة ضغوط على اسرائيل التزاما بأهدافها المعلنة منذ بد، عملية السلام، ولكن الموقف الأمريكى محكوم بصفتين أساسيتين، هما:

١- الانحياز الى اسرائيل.

٢- العجز الكامل عن أى عمل أو تحرك فاعل لإنقاذ عملية السلام ودفعها الى الامام.

وكذلك، فقد عملت القيادات الفلسطينية على مواجهة المخططات الاستعمارية واستخدام الشرعية الدولية والقانون الدولى كوسائل مساعدة لإحقاق حق الشعوب فى النضال والكفاح من أجل حريتها واستقلالها. أما المجتمع الدولى، فقد سعى الى تحقيق حل عادل وشامل للصراع العربى - الاسرائيلى وفق قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢ - ٤٢٥ - ٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام)، ولكنه لم يستطع إنفاذ إرادته حتى الآن.

وهكذا، فإن الصراع العربى - الاسرائيلى وامتداداته، وما يتفرع عنه، وما تعمل له اسرائيل، هو من أجل التوسع المستمر فى الأراضى العربية، فهي تقدم كل يوم برهانا جديدا تؤكد من خلاله ان التوسع والغزو الاستيطانى سياسة ثابتة لاسرائيل.

وبالتالى، فإن اسرائيل ككيان استيطانى -عنصرى- احتلالى ستشهد نفس مصير الكيانات الاستيطانية المصدرة من الخارج. وفى النهاية ان اسرائيل لن تكون سوى محطة مرحلية على طريق هجرة اليهود من العالم القديم الى اسرائيل، ومن اسرائيل الى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغيرها من بقاع الأرض.

الانحياز الأمريكى وتكريس الأمر الواقع

بلال على النصور

باحث متخصص فى العلاقات الدولية، الأردن

تعتبر إسرائيل دولة الأمر الواقع، فقد زرعت فى أرض فلسطين وتعد دولة احتلال استعمارية فريدة من نوعها لتمييزها بتشجيع هجرة اليهود إليها من شتى دول العالم، وتوطينهم وأحلالهم واقتلاع الشعب الفلسطينى من جذوره إن استطاعت. وقد ساعد على تشكيل هذه الرؤية اعتبار أن إسرائيل أداة للصهيونية والتي تعتمد على البعد الخارجى وتسعى لاستقطاب

جميع الدول التى ترفض دور هذا الكيان وممارساته العدوانية. ثالثاً: الابتعاد عن ممارسة سياسات تساعد فى إخراج الكيان من أزمته التاريخية، والتي يبتعد عنها عبر الاستمرار فى الاستيطان وتهويد الأرض والاعتداء على الشعب الفلسطينى وحصاره داخل المدن الفلسطينية فى الضفة وفى غزة، والابتعاد عن الحلول العنصرية والانتقالية، والبدا فى انتهاز رؤية إنسانية لحل الصراع وتفكيكه، وهى تبني خيار المواطنة والديمقراطية والعلمانية لدولة واحدة لكل مواطنيها يهودا ومسلمين ومسيحيين، عربا وإسرائيليين.

إسرائيل كيان مصطنع ودولة عدوانية لانهاية لأطماعها

خيّام محمد الزعبي
أستاذ علوم سياسية، سوريا

إن اسرائيل كيان مصطنع، ودولة عدوانية توسعية لانهاية لأطماعها فى المنطقة العربية، وبالتالى فهى حركة عنصرية تقوم على العدوان والتوسع والاستيطان والسيطرة بالقوة على الأراضى العربية، بما يخالف منطق التاريخ والأعراف والقوانين الإنسانية والدولية.

ولذلك، فإن الصراع معها صراع قومى عربى يتجاوز الناحية القطرية لأى دولة عربية، وهى شكل آخر للغزو الاستعمارى الذى تعرضت له المنطقة عبر التاريخ، لكنه الأخطر لارتباطها الاستراتيجى بالقوى العالمية الطامعة فى السيطرة على المنطقة واستغلالها، ولاستنادها الى أوهام وخرافات ايديولوجية كمرتكز لبنى وثقافى يعمق هذه النزعة العدوانية وما يتبعها من سلوك على

إن هذا الفهم لاسرائيل يضعنا امام الحقيقة التالية:

إن قيام اسرائيل، القاعدة والنواة، شكل اختراقا جزئيا للوطن العربى، واسرائيل القاعدة تعمل للوصول الى حالة النفى الكلى للامن القومى العربى، أى القضاء على المصير والوجود القومى.

إن الصراع العربى - الاسرائيلى هو جوهر الصراعات فى المنطقة العربية، فقد كان منذ نشأته إحدى أهم وأخطر بؤر التوتر فى العالم، وذلك لتداخل العوامل المؤثرة فيه، وتأثيراته المحتملة الحالية والمستقبلية على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية، فاسرائيل تعمل منذ وقت على تحقيق مقولة اسرائيل الكبرى "من الفرات الى النيل" فهى لا تريد بلدا عربيا بعينه وإنما تريد الوطن العربى كله.

إن الصراع العربى - الاسرائيلى هو صراع مصيرى، حيث لا يقبل بيديلا آخر: إما الوجود وإما الفناء، ولهذا فكل عمليات التوفيق السابقة باءت بالفشل، وسوف تحكم هذه النتيجة منطق المحاولات المقبلة، أى ان أية اتفاقية ستكون محطة على طريق

الدعم الدولي من أجل تحقيق أهدافها وسياساتها والحفاظ على وتوسيع الوطن القومي لليهود.

منذ ما يقارب الستين عاماً من الصراع، شهد هذا المنحنى ارتفاعاً واستقراراً وانحداراً حسب المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. فكلما زادت فاعلية العناصر المؤثرة في الصراع، خضع المنحنى للتغيير والسيطرة والقدرة على التوقع. إلا أن ذلك لم يجعل هذا الصراع إلا محوراً رئيسياً لذلك المنحنى، يشترك أو يؤثر أو يتأثر بما يجري في مناطق أخرى إقليمية وعربية مثل: إيران، العراق، السودان ولبنان.

ومروراً بتحول النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، والعواصف التي حلت بالنظام العربي والوهن الذي أصابه، واتجاه كل دولة تنتسب إليه لمحاول جهوية تسعى لتحقيق مصالحها القطرية بعد سقوط شعارات الوحدة غير القابلة للتنفيذ، وباعتباره صراعاً ممتداً، فإن انتهاء الصراع يعتبر أمراً بعيد المنال بافتراض استمرار الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية والاتجاهات العامة قائمة كما هي. ولذا فلا بد من تقديم عملية التسوية التي أثبتت المقاومة الفلسطينية بمراحلها المختلفة أنه وبوجودها تميل إسرائيل للتسوية. ويمكن التفاوض في حالة تقدم المشروع العربي على حساب المشروعات الإسرائيلية في ظل نظام عربي يعالج جروحها ويتجاوزها ويسعى لزيادة تأثيره الدولي، ووجود حالة من التوافق الفلسطيني بين كافة الأطراف تجمعهم رؤية استراتيجية لإدارة الصراع وآلية استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

وتتباين مواقف الأطراف المؤثرة في الصراع. فعلى مستوى النظام الدولي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بقمته، فضلاً عن تحكمها بمجريات الأحداث العالمية والإقليمية واستغلال نفوذها في الأمم المتحدة عند إصدار القرارات الدولية لصالح حليفاتها الاستراتيجية إسرائيل واللجوء لطرح مبادرات سياسية لمنح الطرف الإسرائيلي الفرصة لتكريس الأمر الواقع.

أما على المستوى العربي، فإن تنامي الشعور بالإحباط لدى الشعوب العربية لإنهاء الصراع شكل تحدياً للنظم العربية خصوصاً في ظل المستوى الحالي للاهتمام الدولي في عملية إدارة الصراع واستمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل، والتي يفترض أن تكون محايدة ككولة تعد راعية للسلام، هذا فضلاً عن تراجع الدور العربي، سواء على مستوى الجامعة العربية أو التحرك العربي المحوري وحدثت تحولات جذرية في خريطة الصراعات التي أصبحت داخل الدولة الواحدة على أسس عرقية ووطنية مثل الحالة في (العراق ولبنان)، وإظهار الممانعة من قبل النخب العربية للمشروعات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد تغييرات جذرية في المجتمعات العربية: (ثقافية، اقتصادية، سياسية...).

أما موقف القيادات الفلسطينية، فيتمثل في عجزها عن التوصل لصيغة مشتركة من العمل لإنهاء الصراعات الداخلية وإضعاف ثقافة مقاومة الاحتلال المشروعة في القانون الدولي، وإيجاد تقارب قيادي إسرائيلي - فلسطيني على حساب طموح الشعب الفلسطيني باسترداد حقوقه، وكذلك سعي حماس للعب دور سياسي، وهو الأمر الذي يضعف جناحها المقاوم لدولة الاحتلال.

كما تسعى إسرائيل من ناحية أخرى لإفشال المبادرات العربية والدولية لإقامة دولة فلسطينية، وإن وجدت فلتوجد فاقدة لسيادتها. إن عدم وجود رغبة إسرائيلية حقيقية، خصوصاً في ظل تنامي دور اليمين الإسرائيلي لبحث موضوعات الصراع الرئيسية كالأجنيين، والقدس... يعزز ويفاقم من أسباب الصراع. كما أن العمل على زيادة الاختراقات الإسرائيلية الثقافية والفكرية نحو التطبيع وزرع ثقافة الاستسلام وليس السلام، واستغلال الظروف الوطنية الفلسطينية التي تشهد حالة انقسام داخلي - كل ذلك يؤدي إلى تكريس واقع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ويعزز من افتراضية عدم التوصل لتسوية عادلة في المدى القريب.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي يحتاج إلى الكثير من الجهود لإيجاد تسوية مقبولة لكل الأطراف، ومنها ضرورة تحرك القوى الدولية الفاعلة، مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، بدافع مصالحها في الشرق الأوسط، وزيادة تفعيل دور الأمم المتحدة لتنفيذ مقررات الشرعية الدولية، وإيجاد تحول في الموقف الأمريكي، وكذلك لابد من تخفيف حدة الدعم الدولي العسكري والسياسي والاقتصادي لإسرائيل، وتقوية النخب العربية المثقفة لتشكيل قوى ممانعة للمشاريع الدولية والإقليمية الهادفة لفرض أنماط الثقافة والاستهلاك والتسليم بالهيمنة، والأهم من ذلك كله ضرورة النهوض بالنظام العربي وتجاوز خلافاته لزيادة تأثيره في النظام الدولي، وحتمية تجاوز الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وصولاً لوحدة الصف الفلسطينية، الأمر الذي يعزز من فاعلية كل من الدورين العربي والدولي وزيادة تأثيرهما في الصراع.

"جدلية الصراع والسلام"

خالد شنيكات
مدرس علوم سياسية، الأردن

منذ مرحلة الوعي الأولى في حياتي الشخصية، تشكل الوعي بالصراع العربي - الإسرائيلي، وكان ارتباط هذا الوعي بالأحداث التي شهدتها الصراع نفسه. ورغم أنه كانت لدى قراءات حول موضوع الصراع، فإن أحداث الصراع نفسها هي التي أثرت في تشكيل رؤيتي للصراع. واستطيع أن أحدد ذلك زمنياً بأواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، أي منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى لعام ١٩٨٨. فقد شكلت هذه الانتفاضة صورة واضحة للاحتجاج والرفض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. والقضية واضحة بين شعب يود التخلص من الاحتلال وبناء دولته على ترابه الوطني، تؤيده قرارات الشرعية الدولية، المتمثلة بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع احتلال أراضي الغير بالقوة، وبين دولة إسرائيل التي تصر على الاستمرار في احتلالها للأراضي الفلسطينية، ليس هذا فقط وإنما تستمر في بناء المستوطنات وغيرها من الوسائل الأخرى التي تتم عن رغبتها فيما هي عليه.

ولكن منذ عام ١٩٩١، حدث هناك تطور أساسي في إدارة

التسوية بين التعقيد والانفراج

رضوان محمود المجالي
باحث سياسي وطالب دكتوراه، الأردن

يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي من القضايا والموضوعات الدولية التي شكلت جانباً مهماً وأساسياً والتي فرضت على أجندة السياسة الدولية خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وتأثرت بطبيعة النظام الدولي ونمط العلاقات الدولية والإقليمية وسلسلة الأحداث والقضايا الدولية الأخرى.

إن وجود دولة إسرائيل أمر واقعي لا يمكن لدول العالم تجاهله أو عدم التعامل معه ولو في جانبه الضيق، كون الاتجاه الواقعي القائم على القوة، كمحدد رئيسي في تحديد سلوك الدول، أمراً رئيسياً يفرض طبيعة ونمط العلاقات الدولية، وطبيعة التحالفات والتهميش الممارس من الفاعلين الدوليين. فبعد نكسة عام ١٩٦٧، أصبح النظر لمفهوم الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه مفهوم قد بدأ يأخذ طابعاً آخر من التغيير والتوجه نحو مفهوم التسوية، منذ قبول العرب بقرارات مجلس الأمن (خاصة القرار ٢٤٢*) الذي يقضي بضرورة إعادة إسرائيل لكافة الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧. ومن ثم ظهر بشكل واضح مع توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨، وبدأت الدعوات العربية من خلال مؤتمرات القمة لاستعادة الأراضي العربية، والدعوة لإقامة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، حتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. ونتيجة سلسلة التغييرات في بنية النظام الدولي، أصبحت اتفاقيات أوسلو ووادي عربة... إرهابات لهذه التغييرات، كجوانب إضافية لما تم التوصل إليه سابقاً، لتحديد مسارات التسوية القائمة في منطقة الشرق الأوسط. فمذ قدوم اليمين الإسرائيلي للسلطة عام ١٩٩٦، أصبحت التسوية تأخذ منحى الهبوط، وبدأت بالتراجع عما كانت عليه في قمة مراحل التسوية (اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣)، حيث شكل الصراع العربي - الإسرائيلي جانباً ولباً أساسياً مؤثراً في قضايا وأحداث منطقة الشرق الأوسط (حرب الخليج ١٩٩١، الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، والوضع في السودان من أزمة الجنوب إلى أزمة دارفور، والتهديدات الأمريكية المستمرة لسوريا وإيران).

لذلك، فالصراع العربي - الإسرائيلي يتجه نحو التعقد والانفراج بناءً على مجموعة من العوامل، هي:

١- القضايا الرئيسية المطروحة على طاولة المفاوضات، ومقدار التنازل والتضحيات من أطراف النزاع (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧).

٢- نمط وطبيعة العلاقات العربية - العربية، (اتجاهها نحو التعاون أو الصراع).

٣- بنية النظام الدولي، وحجم الفاعلين الدوليين (دول ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية).

٤- طبيعة القضايا والأحداث الإقليمية والدولية الأخرى ومدى تأثيرها.

لصراع أكثر من أي وقت مضى، وأقصد مؤتمر مدريد للسلام، من المؤتمر بامكانية إيجاد حل للصراع بالوسائل السلمية بدلاً من الوسائل العسكرية. فالمؤتمر انطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو أساس واقعي للحل لكن هذه الرؤية أو هذا الحلم الذي ضرب به المؤتمر منذ ١٦ عاماً، أي منذ انعقاد المؤتمر، لم يتحقق فبين مد وجزر وتوقف للمحادثات واجتياحات متكررة للأراضي الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات السلام، ثم التفاوض على ما تم الاتفاق عليه، ثم لجان جديدة لدراسة الصراع ووضع مقترحات للحل، وانتخابات متكررة لدى إسرائيل، ثم انتخابات ومعارك على مستوى الدول العربية ككل - كل ذلك كان السمة الأبرز للمشهد وبقي الصراع ملتهباً.

ورغم بروز صراعات جديدة في المنطقة العربية، ومنها الحالة العراقية ودارفور في السودان، والوضع اللبناني المتمثل باغتيالات متكررة وعدم قدرة مؤسسات الدولة على العمل بشكل مناسب وغيرها من الصراعات الأخرى، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي بقي الصراع الرئيسي في المنطقة. فلا أبالغ في القول إن حل الصراع العربي - الإسرائيلي سينجم عنه حل للقضايا والمسائل الأخرى، فهو الصراع المركزي وبقية الصراعات ثانوية بالمقارنة به.

يسبق سؤال محوري حول مستقبل الصراع، هو: هل سيكون الصراع قابلاً للتسوية أم أنه صراع أبدي وغير قابل للحل؟

هناك دوماً شروط يجب توافرها لإنهاء الصراع، منها أن حل الصراع يتطلب إرادة الحل، خاصة على الجانب الإسرائيلي. فشروط الحل واضحة. هنا في الأردن، فإن جلالة الملك عبدالله الثاني - في خطابه الأخير أمام الكونجرس - حدد شروط الحل وهي نولة فلسطينية مستقلة بحدود واضحة، وأن أية حلول أخرى ستكون حلولاً انتقالية قابلة للانفجار في أية لحظة. ولأن السلام الدائم يتطلب حلاً عادلاً وأي حل يعتمد على توازن القوى أو المروعة، فسيكون الفشل مصيره وهذا أصلاً هو الذي أوصل للصراع العربي - الإسرائيلي إلى المربع الأول.

ولهذا، فإن الجهد العربي يجب أن يتضاعف، وهنا يجب التركيز على الجهد الأردني والمصري وذلك لارتباط الدولتين - الأردن ومصر - بمعاهدات سلام مع إسرائيل. فكلتا الدولتين يكون دورها مفيداً في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك الدور العربي الذي سيكون أساسياً في حشد الجهد الدولي لدعم الموقف الفلسطيني. أما الموقف الدولي، وبالتحديد الولايات المتحدة وبحكم ثقلها كقوة عظمى وعلاقتها الخاصة بإسرائيل وتواجدها الضخم في المنطقة والمرتبط بحماية مصالحها، فإنها تمتلك مفاتيح الحل الأساسية والمتتبع لمسار التفاوض الإسرائيلي - الفلسطيني سيكتشف أنه في اللحظة التي تدفع فيها الولايات المتحدة بثقلها في المفاوضات، فإن هناك تقدماً يحدث في العملية ككل.

وببقى المطلوب دوماً من الفلسطينيين وقياداتهم التمسك بالوحدة الوطنية وباستراتيجية واضحة للتفاهم والتفاوض أيضاً لأن البيت المنقسم على نفسه سيؤدي إلى ضعف موقفه الكلي. وبالنسبة لإسرائيل، فعليها إدراك أن سياسة الانفلاق لن تفيد وأن استمرار الصراع سيكون مدمراً لكل الأطراف وسيولد المزيد من الكراهية والرغبة في الانتقام، بدلاً من أن يحل الأمن والاستقرار ثم الازدهار والسلام للجميع كهدف نهائي.

٥- مدى توافق وتناسق الرؤية الفلسطينية لاسلوب حل الصراع

وبناء على العوامل المختلفة، فإن إمكانية التوصل لتسوية حتى بعد مؤتمر أنابوليس باتت تأخذ منعطفات كثيرة، تتجه نحو التعقيد أكثر منها نحو الانفراج، وبات مفهوم التسوية ممتدا، ولا يمكن تحسين شروط التسوية إلا بطرح القضايا الرئيسية على طاولة المفاوضات، ومن ثم إجراء سلسلة من التنازلات، لا بتأجيلها وطرح رؤى أخرى، بعيدا عنها

وجراء الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وغياب المجتمع الدولي - وإن ظهرت بعض الأنوار الضعيفة لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين - فإن الدور الأمريكي هو المحدد الرئيسي لقضايا الشرق الأوسط، والخلافات الفلسطينية على السلطة، واستمرار إسرائيل بسياساتها تجاه ضرب الرؤية الفلسطينية والعربية لحل الصراع، وإن يتم التطبيع قبل التسوية، واستمرار الخلافات العربية - العربية حول الأدوار الرئيسية والموقف من الأزمات والقضايا، ونمط التحالفات الخارجية، وعدم وجود رؤية قوية لضرورة حل الخلافات والانشغال بسياساتها الوطنية وتحقيق المصلحة القومية، على حساب القضايا الرئيسية وبشكل عام الصراع العربي - الإسرائيلي.

التعاشيش مع الصراع.. وحالة "اللاحل" مستمرة

مريم عيتاني

باحثة في مركز الزيتونة للدراسات
والاستشارات، طالبة ماجستير في الدراسات
العربية والشرق اوسطية في الجامعة
الأمريكية، بيروت، لبنان

إسرائيل، حتى اليوم، دولة لم تكتمل، رغم أنها تنال اعتراف المجتمع الدولي، فهي لا تحظى بأحد أهم مقومات الدولة، وهي الحدود الجغرافية. وسياسيا هي دولة بلا دستور، وهي دولة ديمقراطية لخدمة اليهود فقط، وهي دولة مبنية على القوة والاعتصاب ومرفوضة من البيئة المحيطة. واجتماعيا، فإن إسرائيل كانت ولا تزال مجتمعا مركبا من اللاجئين، يجمعهم الخوف، وتفرقهم الصراعات والتباينات. ومع تزايد الخطر الذي يحسونه بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، وصواريخ المقاومة الفلسطينية من غزة، فإن عامل الخوف المتزايد يجعل المجتمع يبدي نفسه وكأنه أكثر تماسكا، ويؤجل ظهور الشرخ الأكبر والضعف الذي يعتريه، ويخفف كثيرا من أية مظاهر تعكس حالة الضعف السياسي الموجودة.

لم يكن الصراع العربي - الإسرائيلي، يوما، مشكلة المنطقة

الوحيدة، لكنه ظل دوما القضية المركزية وصراع المنطقة الأكثر جذبا للعديد من الأطراف، والأكثر تعقيدا، تساهم في هذا عدة عوامل، أبرزها طبيعة المشروع الصهيوني الذي لا يستهدف فلسطين وحدها، والذي شرط بقاءه وقوته هو ضعف ما حوله من قوى عربية وإسلامية. ويزيد من أهمية الصراع مثلا قضية اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار، كما أن الصراع لا يزال ينال تأييد الأغلبية العربية وتعاطفها مع الحق الفلسطيني. كما أن وجود إسرائيل كطرف في هذا الصراع والدعم الأمريكي لها، ومكانة فلسطين والقدس عند المسلمين والمسيحيين في كل أنحاء العالم، عامل دائم في إضفاء المزيد من الأهمية.

ويرأى، لم تؤثر مشاكل المنطقة الأخرى كالعراق وإيران ولبنان على الوزن النسبي للصراع، بل أعادته إلى الواجهة مجددا. إذ إن المشهد اليوم في الشرق الأوسط أقرب للمشاهد الواحد لا المشاهد المنفصلة، والأطراف المعنيون هم أنفسهم مشاركون فيه، مثلا إيران ودورها في العراق، وفي دعم حزب الله وحماس وتقوية محور الممانعة والمقاومة، والولايات المتحدة ودورها في العراق، وفي دعم حكومة لبنان وعباس وإسرائيل. وسوريا أيضا تتأثر بحكم الجغرافيا بكل من العراق ولبنان وفلسطين، وكذلك دورها في دعم حماس وحزب الله، وتحالفها مع إيران. السعودية كذلك تحاول لعب دور مؤثر في المنطقة، في لبنان، وفي رعايتها لاتفاق مكة وفي علاقتها مع الولايات المتحدة. ومصر وإن كانت معنية أكثر بفلسطين وأقل بلبنان والعراق وإيران، فإنها معنية أكثر بالسودان بحكم الجغرافيا. وضمن المشهد الكامل أيضا، الصراع الخفي على "من يقرر مصير المنطقة" بين المحور الأمريكي والمحور الإيراني، وبين "من يكون الأقوى إسلاميا" بين السعودية وإيران، وبين "من يكون الأقوى كلمة عربيا" بين مصر والسعودية. ومشاكل أخرى مشتركة، تختلف في درجة حدتها بين دولة وأخرى، لكنها كلها موجودة في المنطقة، كظهور التيارات المتشددة كالقاعدة، والفتنة السنية - الشيعية وغيرها الكثير.

لا اعتقد أن فرص الإنهاء الحقيقية لهذا الصراع قد توافرت بعد. فبالإضافة إلى مشكلات اللاجئين والقدس والمستوطنات، هناك الكثير من القضايا المعلقة إذا طرحنا فكرة حل الدولتين والتي تتطلب تنازلا فلسطينيا شبه مستحيل وغير معقول. هناك مسألة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والقبالة للحياة والاستمرارية، ومسألة الحدود، ودار الفصل العنصري، ومسألة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والخوف الدائم من أي خطر "قد يهدد الأمن الإسرائيلي، والذي يستعمل كذريعة أو غطاء لعائق أساسي هو عدم جدية الطرف الإسرائيلي في تقديم تنازلات حقيقية في القضايا الجوهرية. البعض طرح مؤخرا فكرة الدولة الواحدة، لكن بالمقابل فإن فكرة الدولة الواحدة إسرائيليا مستحيلة القبول، ويمكن أن يستشف ذلك من خلال نظرة الإسرائيليين للعرب في الدولة اليهودية، وكافة الوسائل والقوانين العنصرية والتصريحات التي يحاولون بها التخلص من هذه "الأقلية" التي هي في ازدياد. وبهذا، لا يبقى إلا حل "اللاحل"، أي بقاء الصراع، الذي يجد الكثيرون أنه تحول حاليا إلى نوع من الصراع المسير بمعنى أن الناس المعنسين تكيفت، Managed Conflict حياتهم معه. قد اتفق مع هذه النقطة نوعا ما، إذ إن طرفي الصراع الحاليين ليسا راضيين بأي نتيجة قد يفضي إليها أي حل محتمل. وعليه، فإن الصراع لا بد أن يستمر، لكنه لا يستمر بطريقة جامدة، بل متغيرة باختلاف موازين القوى والمعطيات. نجح

الدولة الطائفية بكل أنواعها، ولا أرى أن الطائفة تصلح لإقامة دولة عليها، لذلك أنا لا أؤمن بشرعية إسرائيل.

ولا يزال الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي محوريا في البلاد العربية، وإن كان بدرجات متفاوتة. ولكن الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبمناهضة إسرائيل يستأثر بالاهتمام الأعظم للسياسيين عندما تكون صلاتهم مقطوعة بمجتمعاتهم محورية القضية الفلسطينية في السياسة المصرية ستقل عندما تنشط الحركات الاجتماعية، مثل الحركات العمالية وغيرها.

أعتقد أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قابل للحل، لكن عناصر الحل ضعيفة جدا الآن. أقصد بتلك العناصر تيارا تحرريا وطنيا فلسطينيا وعربيا له بعد إنساني، راغبا في تقويض إسرائيل وإنهاء طابعها الاستعماري، مع تقبل حق اليهود في العيش بسلام في فلسطين والمنطقة. وهذا ليس متحققا الآن لأن التيار الأصولي هو المهيمن على السياسة الفلسطينية. هذا هو التيار الوحيد القادر على تعبئة التأييد الدولي لفلسطين، مثلما استطاع نيلسون مانديلا أن يحشد التأييد الدولي للسود في جنوب إفريقيا. العنصر الثاني في الحل هو تيار قوى داخل المجتمع الإسرائيلي مناهض للصهيونية وقابل للمعيشة المشتركة مع العرب، وذلك أيضا ليس متوافرا الآن، ولن يتوافر، مادامت حركات مثل حماس متصدرة المشهد الفلسطيني. بدون ذلك، سنظل نلف وندور في حلقات مفرغة، وفي أحسن الأحوال سنحصل على شبه دولة في فلسطين.

أعتقد أنه حان الوقت لكي يراجع الشعب الفلسطيني تسليمه قيادة حركة التحرير لحماس وفتح، الأولى سجنية أيديولوجيا عمياء، والثانية تعرضت لإفساد غير عادي من قبل النظم العربية. أظن أن مصر سيكون لها دور محوري. فكما ساعدت سلطة فتح الفاسدة التي تطبق على عنق الشعب الفلسطيني، وكما صدرت الفكر الأصولي للإخوان المسلمين والذي يسحب الشعب الفلسطيني الآن إلى الهاوية، فأعتقد أن عليها أن تصدر فكرا تحرريا إنسانيا عقلانيا. التغيير في فلسطين يبدأ من مصر، أظن ذلك.

إسرائيل كيان غريب في جسد مريض

ولكنه ليس مريضا

رجب الباسل

صحفي وباحث سياسي مصري مهتم بالشأن الفلسطيني

ستون عاما مرت منذ إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين، قد يراها البعض فترة طويلة جعلت منها كيانا طبيعيا في قلب المنطقة العربية والإسلامية، ولكنها قياسا إلى النماذج السالفة للاستعمار الاستيطاني ولعمر الأمم فترة ليست بالطويلة، ولا تدفعنا إلى التسليم بكل ما أراد لنا هذا الكيان أو من يدعمه أن نسلم به.

لاتزال إسرائيل - بنظري ونظر الكثيرين - كيانا غريبا تم

تكوين إسرائيل في السنوات الستين الماضية في سياسة صنع الميثاق التي اعتمدها، لكن كل شيء قابل للتغيير. فما يحاول الإسرائيليون محوه وتغييره هو أكبر من ستين عاما، إذ إنه تاريخ وجماعة شعب وأجيال، فلا توجد حتميات لاستمرار الضعف العربي والإسلامي، كما لا توجد ضمانات لاستمرار القوة الإسرائيلية وهيمنة الدول الداعمة لها.

أما مواقف الأطراف المؤثرة، فيمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول منها هو المواقف الرسمية، ومعظمها لا يأتي بجديد، والمصريحات الرسمية لا تتفق بالضرورة مع السياسات المتبعة. أما للقيادات الفلسطينية، فقيادة فتح المنقسمة أيضا تسعى لتسوية على الرغم من أن كل ما تناله من صفقات غير مرض، وسعيها لوقف المقاومة. وهناك الفصائل الفلسطينية التي تبدي موقفا أكثر تماسكا نحو المقاومة وعدم القبول بأية تسوية، وضمنها موقف حماس. وإلى جانب الشرخ الحاصل حاليا على الساحة الفلسطينية، هناك الموقف الإسرائيلي الذي يكسب المزيد من الوقت ليواصل سياسة صنع الحقائق على الأرض. أما الموقف الأمريكي، فهو منحاز لإسرائيل بشكل فاضح، ويستغل النظام العالمي لذلك، خاصة الأمم المتحدة التي لا يمكن حاليا الحديث عن موقف مستقل لها. أما الموقف الأوروبي، فهو غير واضح تماما، لكنه بشكل عام لا يزال يور في الفلك الأمريكي، وإن كان يعبر عن نفسه أحيانا ببعض الاستقلالية. أما الموقف العربي، فهو غير مؤثر ومتراجع مع الزمن، وتحكمه - إلى حد بعيد - الهيمنة الأمريكية. فهو مثلا في دعمه للانحياز الدولي ضد حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا، شكل نوعا من الخذلان للطرف الفلسطيني في الصراع، ونوعا من المشاركة في الحصار. الموقف الإيراني حاليا بارز من باب رغبة إيران في تقوية محورها الإقليمي، لكن إيران دولة لها مصالحها أيضا التي قد تتغير في المستقبل.

أما القسم الثاني، فهو المواقف الشعبية والأهلية، كمواقف المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs والمنظمات الحقوقية، ووسائل الإعلام. ويمكن القول إن السنوات الماضية والتطورات التكنولوجية الهائلة جعلت من الممكن الحديث عن رأي عام عالمي. وأن هذا الرأي العام العالمي صار أكثر وعيا بطبيعة الصراع الذي يجري في فلسطين، وهو مؤهل للعب دور أكبر وأكثر تأثيرا خلال السنوات القادمة.

"إسرائيل دولة طائفية والصراع قابل للحل"

د. سامر سليمان

أستاذ مساعد الاقتصاد السياسي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة

في الماضي، كنت أنظر لإسرائيل كدولة استعمارية عنصرية، كلب حراسة الولايات المتحدة والدولة الامبريالية هذه الرؤية نبعت من تأثيرات متعددة أهمها الاسرة. فوالدي كان مناضلا في الحركة الشيوعية، اليوم أراها دولة استعمارية طائفية، أقصد بطائفية أنها تقوم على جماعة دينية واحدة وهم اليهود. وأنا أكره

إسرائيل بين العدوانية والتمييز

مى قابيل

باحثة مهتمة بالشئون الإسرائيلية.

ارتبط اسم الدولة الإسرائيلية بمختلف المفردات المرتبطة باغتصاب حقوق الغير واستخدام العنف والبعد عن المساواة على مدى السنوات الستين التي مرت منذ نشأتها. فلم تتمكن "واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط" من أن تثبت، طوال هذه السنوات، أنها "ديمقراطية إثنية" كما يصنفها البعض، تتبجع مزايا الديمقراطية الحقيقية فقط لمن ينتمون لأصول عرقية غربية بيضاء، بينما يعاني فيها من التمييز ذوو الأصول الشرقية من مواطني الدولة. أما الأقلية الفلسطينية، صاحبة الأرض، التي تمكنت من البقاء داخل حدود إسرائيل، فتخضع لمختلف أنواع التمييز السياسي والاقتصادي والثقافي، الذي يصل ببعض الأصوات المؤثرة داخل إسرائيل إلى المناداة بتهجيرها، رغم كون أبناء الأقلية الفلسطينية مواطنين حاملين للجنسية الإسرائيلية.

وأثبتت التجربة أن عدوانية إسرائيل لم تقتصر فقط على طريقة نشأتها باغتصاب أراضي الغير لخلق دولة من العدم، وإنما امتدت السياسات العدوانية لإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه جيرانها على مدى ٦٠ عاما مليئة بالمجازر والحروب، ليست آخرها الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، والتي أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا بكل صراحة أنها كانت معدة سلفا رغم الذريعة التي وفرها حزب الله باختطافه الجنود الإسرائيليين. ويدور الحديث في إسرائيل الآن حول الحرب القادمة، في جميع الدوائر الاستراتيجية والعسكرية.

ومن هنا، يستمد الصراع العربي - الإسرائيلي أهميته بصرف النظر عما توليه الأنظمة العربية له من أهمية، فالحقائق الاستراتيجية في المنطقة هي التي تعطي دورا محوريا. إسرائيل لم تظهر نوايا حقيقية للسلام، بل وتخطط لمزيد من الحروب لحماية "أمنها"، وهي تقع جغرافيا في موقع القلب من الدول العربية، وإن لم تشكل تهديدا مباشرا لبعض الدول، فإن ضغطها اللانهائي على الشعب الفلسطيني يمثل تهديدا مستقبليا لكل دول الجوار الفلسطيني - الإسرائيلي. وبالتالي فالعامل الأمني يضع الصراع في مكان الأولوية، حتى لو نحينا كل العوامل التاريخية والقانونية والإنسانية جانبا.

ورغم أهمية وخطورة هذا الصراع، فليس من المنتظر أن ينتهي في المدى القريب، حيث وصلت عملية السلام تقريبا لطريق مسدود رغم محاولات إضفاء الحياة عليها بين حين وآخر، وانتجت واقعا جغرافيا وسياسيا مشوها. فقد أدت سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تتبعها إسرائيل إلى استحالة الحل القائم على دولتين بشكل عملي. كما أن عملية السلام بالشكل الذي سارت به، في ظل اختلال كبير في موازين القوى لصالح إسرائيل، وتحالف الولايات المتحدة معها، ومباركتها لسياسة الأمر وفعل، أدت إلى تفكك القيادات الفلسطينية نفسها ومحاصرتها في منطقة ربما لم تعد تتبجع لها سوى التناحر حول الفتات، بعد أن

زرعه في محيط حضارى وجغرافى واسع، سيأتى اليوم الذى يستطيع فيه أن يلفظها كما يلفظ الجسد الأجسام الغربية والدخيلة عليه

ستون عاما أو حتى ستمائة عام لن تغير هذه النظرة، فالحقوق لا تضيق بالتقدم ولكنها قد تضيق بالتنازل أو التواطؤ.

ثقافتنا العربية والإسلامية بل والوطنية تؤكد أن كيانا مثل إسرائيل، وفي إطار فهمنا للظروف التاريخية التي تم زرعها فيها والجرائم التي ارتكبتها كى يستمر بيننا، كل ذلك يؤكد أن هذا الكيان يمثل خطرا دائما علينا لم نبداه يوما بالحرب ولكنه كان المبادر بالاعتداء، استهدف فى ذلك أفرادا أو جماعات أو حتى دولا.

إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل منذ نشأتها يؤكد أن بقاءها يرتبط باستمرار العدوان والتوسع الخارجى والاستيطان والاستيلاء الدائم على أراضي الغير.

استراتيجيات كثيرة طبقت في المنطقة من أجل بقاء هذا الكيان، سواء بتشتيت القوة العربية في حروب بينية أو حتى الفلسطينية في صراعات جانبية، أو العمل المتواصل على تفتيت القضية من صراع إسلامي - صهيوني إلى عربي - صهيوني، ثم إلى قطري - صهيوني ثم فصائل مقاومة صهيوني. وعلى الصعيد العربي، تبرز قضايا أخرى لها أهميتها إلا أنها كلها تأتي في إطار استراتيجية أشمل لإضعاف المنطقة وضمان بقاء إسرائيل، التي بسببها أو من أجلها في أحيان كثيرة تقوم حروب وتخمد وتسقط حكومات وتنشأ أخرى جديدة. فما يحدث في العراق والسودان ولبنان ومحاولات إعادة تشكيل المنطقة وخريرتها، يصب كفه في هدف كبير هو الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان بقائها، وبعدها تأتي الأهداف الأخرى.

كل أطروحات الحل المطروحة حاليا والتي كثيرا ما استندت على أساس ضمان أمن إسرائيل ويهوديتها لن تحقق سلاما أو حلا لهذا الصراع التاريخي الممتد. فالحل العادل يقوم على عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال وعودة الحق إلى أهله حتى لو كان صعبا ولكنه لن يبقى مستحيلا. ثلاثون عاما أو يزيد مضت منذ أن دخل العرب فرادى ثم جماعات في عملية التسوية مع الكيان الصهيوني، كلها قامت على رؤية أحادية أمريكية للحل تتحاز لصالح إسرائيل، ومن ثم فإن مآلها سيكون مثل اتفاقيات ومعاهدات كثيرة تم إجبار أطراف دولية على توقيعها. وعندما تغيرت موازين القوى، سعى إلى تغييرها حتى لو كلفه ذلك حربا عالمية.

الحل العادل يقوم على عودة اليهود من حيث أتوا أو تنظيم بقائهم في ظل دولة فلسطينية وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي سلبت منهم وتعويضهم عن فترة التشريد التي عانوها خلال ٦٠ عاما.

الضعف العربي الحالي والانحياز الأمريكي والغربي لن يغير حقيقة ولن يضيع حقا، إن فرطنا فيه فلن تقبله الأجيال القادمة. قد نضعف وقد نختلف وقد نهزم عسكريا، ولكن الأهم من ذلك كله ألا نهزم نفسيا أو نقبل بما يريد لنا العدو أن نقبله. لن نكون هنودا حمرا كما فعل المستعمر الغربي في الأمريكتين، نعم لن نحرر المقاومة الفلسطينية بمفردها فلسطين ولا يطلب منها ذلك. ولكنها ستظل رأس حربة في وجه إسرائيل تستنزفها وتشكل خبرة لأجيال قائمة أكثر عمقا في النظام العربي. فمقاومة دون ظهير قوى لن تنجح، وعمق دون ذراع لن ينجح أيضا.

المقاومة تدافع عن محيطها وعمقها قبل أن تدافع عن نفسها، وأمن الدول لا يبدأ عند حدودها ولكنه يبدأ أبعد من ذلك بكثير.

الفلسطيني - الاسرائيلي يحتاج الى معجزة لأسباب عدة تبدأ من قرارات الاستيطان وتنتهي بالمواطن الفلسطيني الذي لم يعد قادرا على حبس احقائه اكثر من ذلك.

اما الموقف الأمريكي المؤثر بقوة في مجمل الصراع العربي - الاسرائيلي، كما يظهر للعيان، فيبدو شديد الحماس والتأييد للطرف الاسرائيلي على حساب الطرف الفلسطيني صاحب القضية، بما يعنى وجود تنسيق اسرائيلي - امريكي مسبق يطفى بظلاله على كل المبادرات في مثل هذه القضية القومية، نجد ان الطرف الأمريكي هو الحاسم في إيجاد أى اتفاق، وإجبار الطرف الاسرائيلي على القبول به.

وعن موقف العرب من الصراع، فحدث ولا حرج، فالتشرنم واضح بين مطيع مع النظام الأمريكي وتفضيله للمصالح الخاصة على هذه القضية الأزلية، وبين حكومات ضعيفة لا حول لها ولا قوة. وتكمن المشكلة في عدم وجود آلية موحدة تجمعها. وحتى المبادرة العربية الأخيرة للسلام التي تبنتها الجامعة العربية كتب لها الفشل قبل قيامها، فمؤتمر اثابوليس الأخير - الذي لم يصف جديدا - أثبت أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يملكان القدرة على حسم العديد من القضايا التي يتم التفاوض حولها، وهو ما يجعل التسوية تراوح مكانها خلال العام الحالي باستثناء بعض الإجراءات الشكلية غير الجوهرية، وهو ما يفتح الباب ثانية أمام الخيارات الفلسطينية والعربية بل والإسرائيلية الأخرى. ولذلك يمكن القول إن أفق التسوية السياسية خلال العام الحالي محدود للغاية، وإن سياسة الخيارات الأخرى سوف تتطور لدى مختلف الأطراف، وهو ما يبقى الصراع مفتوحا، وربما يوسعه.

الصراع ممتد لأسباب عقائدية وإقليمية ودولية

عبدالله عبدالعاطي أحمد الفرجاني
طالب دكتوراه في جامعة القاهرة، أستاذ
جامعى في ليبيا

إن المتتبع لنشأة ما يسمى بدولة إسرائيل، ويربط الأحداث الدولية، يجد الإجابة للسؤال المطروح عن رؤية نشأة إسرائيل، فظهور إسرائيل ارتبط بأحداث دولية مختلفة تتفق في طبيعة المكون الأساسي لهذا الكيان، ألا وهو العنصرية، أى أنه كيان عنصري وجد من الأساس. ففكرة النشأة كما ذكرنا ارتبطت بكيانات أخرى، هي رודس الذي أسس ما عرف بدولة روديسيا، وأيضا نشأة جنوب إفريقيا الكيان العنصري السابق. فالفكر الصهيوني لمؤسس دولة إسرائيل هرتزل كان له صلة ومتفقا مع رودس وأيضا مؤسس دولة جنوب إفريقيا العنصرية التي زالت كما زالت دولة روديسيا، وأصبحت الآن تعرف بزمبابوى وعاصمتها هرارى.

تعد إسرائيل كيانا عنصريا من حيث المنشأ والممارسة اليومية

من عملية السلام قدرتها على المقاومة الفعالة ولم تعطها في مرسيا حقيقيا.

فكرة قيام دولة واحدة ديمقراطية لكل مواطنيها، التي ربما بعض الأصوات الخافتة، والتي تبدو - رغم بعدها - لتوفير حل حقيقى للصراع، فينتطلب تحقيقها على المدى البعيد تغييرا جذريا في النخب العربية، بما فيها الفلسطينية، بما لا يوازن القوى في المنطقة، يسمح بأن تضغط الأطراف بقوة لتحقيق مصالحها، حتى لو لم تتغير الأسس التي قامت بدولة إسرائيل.

فراغ الدولة الفلسطينية من

مضمونها مقابل وعود غامضة

صلاح خليل
كاتب وصحفى، السودان

الصهيونية هي حركة سياسية يهودية حديثة العهد تعود الى القرن التاسع عشر، تدعو الى قومية يهودية، وكان من الاسباب الرئيسية لظهورها تصاعد حدة معاداة اليهود وفرارهم من روسيا وأوروبا الشرقية الى أوروبا الغربية وأقطار أخرى ومنها فلسطين.

وحيثما انتقل مركز ثقل الحركة الصهيونية إبان الحرب العالمية الثانية من إنجلترا الى الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ أن يرى العام الأمريكي يميل الى العطف على الحركة الصهيونية، بتغير من العدد الكبير من اليهود الذين يتمتعون بنفوذ كبير وبخاصة في نيويورك، اتخذ الكونجرس الأمريكي قرارا يعضد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وأعتقد أن الصراع العربي - الاسرائيلي هو الصراع الرئيسى في المنطقة مقارنة بالمشكلات الأخرى في المنطقة، مثل مشكلة العراق والسودان والصومال ولبنان وإيران، لأنه صراع ممتد. ومن الممكن أن تزال أو تحل معظم القضايا في المنطقة، سواء كانت احتلال العراق عن طريق جلاء التحالف الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عنها، أو إزالة الاسباب التي أدت إلى نشوب الحروب الأهلية في كل من دارفور والصومال ولبنان عن طريق وفاق وطنى بعيد عن الأجندة الدولية. ولكن الصراع العربى - الاسرائيلي يختلف شكلا ومضمونا عنها.

لن ولم تتمكن عملية السلام في الشرق الأوسط - التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ - من حل الصراع العربى - الاسرائيلي، فلم تتمكن مسيرة السلام من لجم الاطماع والتوسع والاستيطان والمصادرة والعدوان الاسرائيلي، ولم تمنع إسرائيل من انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، كما أنها لم تمثل خيارا واقعيا بديلا للحرب والمواجهة، ولذلك لم تعد رهانا سياسيا ناجحا كما ظهرت في بدايات انطلاقها عام ١٩٩١. فالإسرائيليون يريدون قدر الإمكان إفراغ الدولة الفلسطينية من مضمونها مقابل وعود وصياغات غامضة. إن حل الصراع

الهدف النهائي لاية مفاوضات، والذي ينبغي أن يكون واضحا لا غموض فيه للتوصل إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. ويتمثل هذا الهدف - كما دعت إليه المبادرة العربية ٢٠٠٢ - في توفير الأمن والاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا، مقابل إنهاء الاحتلال للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمتها، وحل عادل لقضية اللاجئين، واسترجاع سوريا لأراضيها المحتلة، ودولة لبنانية كاملة السيادة والاستقلال.

أما فيما يخص مواقف الأطراف المؤثرة في الصراع، فيمكن اعتبار الاهتمام الدولي - المجتمع الدولي - قائما ومتسعا (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي)، غير أنه عاجز عن التأثير في مسار هذا الصراع وتطورات نتيجة الرفض الأمريكي والإسرائيلي لأي تسوية خارجة عن الأطراف الرئيسية للصراع، مما يؤدي إلى القضاء على أية محاولات دولية في مراحلها الأولى.

بالنسبة لموقف العرب، فإنه مادام النظام الإقليمي العربي مفككا وضعيفا، علاوة على ضعف دوله منفردة، وتباين مواقفها تجاه الصراع، فلن يؤدي ذلك إلى التوصل إلى إيجاد حل شامل وعادل للصراع العربي - الإسرائيلي.

هناك تصرف بحرية شبه مطلقة للكيان الإسرائيلي (تكريس أعمال استيطانية في الضفة، وحصار شبه كلي لغزة)، وهو يمثل خرقا صارخا لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وإنه لمن المحزن أن ننظر إلى تغير اتجاه الصراع من صراع ضد إسرائيل إلى صراع بين حركتي فتح وحماس، وهو ما يضعف المركز التفاوضي الفلسطيني بشأن تقدم عملية السلام، والوصول إلى حل دائم وشامل وعادل.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن اعتباره منحازا تماما لإسرائيل من خلال عدم التدخل لموقف العدوان الإسرائيلي على الضفة والقطاع، وهو ما يشكل عائقا أساسيا أمام أية جهود للتوصل إلى تسوية عادلة لهذا الصراع.

قراءة في إشكاليات الصراع

العربي - الإسرائيلي

د. جاسم يونس الحريري

أستاذ العلاقات الدولية المساعد، مركز

الدراسات الدولية، جامعة بغداد

في الحقيقة والواقع يمكن النظر إلى "إسرائيل" على أنها كيان غريب، ومصطنع، زرع في المنطقة العربية كنواة لتفتيت الوطن العربي، وجعلها بوابة لإثارة المشاكل العرقية والطائفية. وبحسب لبريطانيا والدول الغربية الفضل في بث روح الحياة إلى هذا الكيان المغتصب، والعنصري، والعدواني، منذ إطلاق الوعد المشنوم، ذي الصيت المعروف باسم "وعد بلفور" عام ١٩١٧ وانتكر جيدا الكلمة التي قالها نورمان بينتويج، أحد غلاة اليهود

التي نراها في السلوك السياسي تجاه الفلسطينيين والعرب لاختراقها القوانين والمواثيق الدولية، سواء كان من حيث حقوق الإنسان أو قواعد القانون الدولي الإنساني، وخرق الاتفاقيات الدولية والتلاعب بالمؤتمرات وإحالة المؤتمرات، وهذا بدوره أمد الباحث في تكوين رؤيته حول هذا الكيان.

أما إذا نظرنا إلى مسألة الصراع، فإنه صراع ممتد لا يمكن إصدار أحكام مسبقة لكيفية إنجازه لأنه يرجع لأمور متعددة عقائدية وإقليمية واستراتيجية دولية.

أما من حيث الصراع مقارنة بما يدور ودار في السودان والعراق ولبنان وإيران، فنعتقد أنه لا توجد مقارنة بينها إلا المصالح الدولية وهي في حقيقة الأمر صراعات عابرة.

أما الصراع العربي - الإسرائيلي (الصهيوني)، فهو صراع مستمر بوجود هذا الكيان. لا يمكن حل الصراع إلا بوجود حكم ديمقراطي أسوة بما حدث في جنوب إفريقيا، فهذا هو الحل، حسب وجهة نظر الباحث. والأطراف الدولية كما وقفت مع السود في جنوب إفريقيا، فهي مطالبة بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين لحل الصراع.

"المجتمع الدولي عاجز عن

التأثير في مسار الصراع"

الحاج إسماعيل زرقون

باحث سياسي، ماجستير علوم سياسية،

الجزائر

يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي أكثر الصراعات التاريخية الممتدة - أي التي تزيد على خمسين عاما متواصلة - التي عرفها العالم المعاصر، حيث تمتد جذور الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٨، وهو كيان استيطاني، صهيوني، استعماري ذو أطماع توسعية مستوحاة من العقيدة الصهيونية التي تعتبر الأرض من المتغيرات الثابتة التي لا يملك أي أحد في إسرائيل أو خارجها صلاحية التغير أو التنازل عن بعض منها. وبالتالي، فهي تسعى إلى الزيادة والتوسع في المستوطنات على حساب الضفة، والأراضي العربية.

يمكن اعتبار عدم التوصل إلى تسوية جدية للصراع العربي - الإسرائيلي المصدر الرئيسي للآزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار فيها. فكما دعت أطراف دولية، وهو ما أميل إليه، فإن تحقيق الاستقرار وحل آزمات المنطقة يمر عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان وإقامة سلام شامل وعادل لكل الأطراف المرتبطة بالصراع.

فهذا الصراع يمكن اعتباره صراعا ممتدا، والملاحظ أن كل المبادرات المطروحة وصلت إلى طريق مسدود، وذلك لعدم توافر الشروط اللازمة لتسوية هذا الصراع، حيث لا بد من تحديد

ذلك بسيطة وبسيطة جدا، لأن أحد أهداف إسرائيل هو أن تصبح القوة الكبرى الإقليمية في المنطقة. ولأجل الوصول الى هذه الغاية، فهي تمارس سياسة استهداف مراكز القوة العربية بصورة مباشرة وغير مباشرة. فمثلا، نرى أن غزو واحتلال العراق في أبريل ٢٠٠٣ قد حقق غاية استراتيجية إسرائيلية مهمة، هي القضاء على وتدمير القوة العسكرية العراقية التي كانت تشغل اهتمام وقلق دوائر صنع القرار في تل أبيب. وما جرى في لبنان منذ حرب يوليو ٢٠٠٦ وحتى الآن يعطى للمراقب انطباعا بأن إسرائيل لا ترغب في استقرار دول الطوق لها ومن ضمنها لبنان التي تعيش أزمة فراغ سياسي خانقة. وفي الساحة السودانية، تشير أكثر من دلالة إلى ارتياح إسرائيل في ظل سيادة التوتر الداخلي في هذا البلد الذي ترغب في تفتيته إلى عدة دويلات عرقية وطائفية. وقد كتبت في هذا الموضوع دراسة واسعة نشرت في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، صدرت عن دار البشير للنشر والتوزيع والترجمة عام ٢٠٠٧، والموسومة "الاستراتيجية الإسرائيلية لتفتيت الوطن العربي" تتناول اهتمامات إسرائيل لتفتيت الأقطار العربية، ومن ضمنها السودان، مدعمة بالوثائق العربية، والاجنبية والخرائط الإسرائيلية التي تدعم ذلك.

أما في الساحة الإيرانية، فإن الملف النووي الإيراني قد يشكل أداة بيد الدول العربية والاسلامية لردع الترسانة النووية الإسرائيلية، ولذا فالمراقب المنصف يلاحظ التحريض الإسرائيلي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لكبح جماح هذه القدرات، لأنها ترى فيها تهديدا حقيقيا عليها وعلى وجودها في فلسطين المحتلة. المهم أن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يزال يشغل المرتبة الاولى من الازمات الإقليمية وقد يشكل الاحتلال الأمريكي للعراق المرتبة الثانية، وتأتي بعدها المشكلات الأخرى في السودان ولبنان، وإيران.

واعتقد أن أبسط الشروط الواجب توافرها لإنهاء هذا الصراع هو تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة، وهي التمتع بحق تقرير المصير، وإعلان دولته الوطنية بانقلاع الاحتلال الإسرائيلي البغيض. واعتقد أن وجود اليهود داخل فلسطين لا ينبذ الشعب الفلسطيني، لأن الفلسطينيين ليست لهم مشكلة مع اليهود، وإنما الاشكالية تنحصر في المشروع الصهيوني الاستعماري.

اعتقد أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تقفان على أرضية واحدة، لأن الأهداف مشتركة، والاستراتيجية متناغمة للهيمنة والوصاية على المنطقة العربية. بالرغم من أن المجتمع الدولي يرفض التوجهات الإسرائيلية لاستهداف الأرض والشعب الفلسطيني. إلا أن النفوذ الإسرائيلي داخل المجتمع الدولي قد قوض إرادة المجتمع الدولي للوقوف ضد المشروع الصهيوني. أما القيادات الفلسطينية، فلا تزال تتقافئها الطموحات المتصارعة الداخلية التي قد تقوض دورها الوطني والقومي. أما الموقف العربي، فهو لا يزال يراوح مكانه وكل دولة ما زالت منشغلة بمشاكلها الداخلية. ولا توجد صحوة عربية حقيقية لاتخاذ القدس من برائن الصهاينة الذين لا يزالون ينفنون مشروعاتهم التوسعية. ولا تزال بعض الدول العربية تسعى للتطبيع مع إسرائيل، بالرغم من عدم توازن التكافؤ بين الطرفين في القوى والمصالح، وهو أبسط ما تتطلبه أي عملية تطبيع بين أي طرفين في العالم.

مذكراته، وهو يصف الوعد أن هذا الوعد لم يكن ملطاشا، أو وجدانيا للحكومة البريطانية كما كانت تمثل أو مقاييسات الهدنة السياسية، إنه قرار مدروس من السياسة البريطانية. وتبعاً لذلك استغلت بريطانيا الوضع الخاص لسكان وكلفت عددا من اليهود الانجليز بالإضافة الى نظرائهم الأمريكيين، منهم هيربرت صمونييل، وفلكس فراكفورتز، بتضمين بنفا الانتداب البريطاني الضمانات الأساسية لتحويل فلسطين إلى ما يسمى بوطن قومي يهودي، وعرفت تلك الوثيقة باسم "الانتداب".

واعتقد أن رؤيتي لإسرائيل بهذا الشكل لم تنبع من فراغ، لاسيما أن دراستي في الجامعة لمرحلة الماجستير والدكتوراه كان جزء كبير منها لرصد هذا الكيان الهجين، والتخصص في تأثير ملامحه، وانعكاساته على المنطقة العربية، وعليه أعتقد أن العوامل والأحداث التي أثرت على تشكيل رؤيتي لإسرائيل تستند إلى العوامل التالية:

١- استخدام إسرائيل أسلوب الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها عنوة والاستيلاء على القدس لتكريسها كعاصمة لها.

٢- تسخير إسرائيل لامكانياتها السياسية، والاستخبارية لإثارة النزاعات العربية - العربية لبيتج لها المجال للتسيّد على المنطقة العربية والهيمنة عليها، واعتقد أن ما قاله شيمون بيريز في هذا المجال يوضح مرامي إسرائيل من ذلك، إذ يقول لكي نكون قوة سياسية في الشرق الأوسط، يجب أن تتسع الخلافات بين العرب.

٣- يشهد التاريخ القديم والحديث سعي اليهود وإسرائيل للنيل من الاسلام والمسلمين، حيث قاوموهم مقاومة عنيفة، وعملوا ما في وسعهم لتقويض الدين الاسلامي، ولا تزال نفس النوايا ماثلة في التوجهات الإسرائيلية الساعية إلى الاساءة إلى الاسلام، وتشويه تاريخه، وما عرف بمصطلح "الإسرائيليات" أكبر مثال على ذلك.

٤- استخدام سياسة الترويع النفسي، والتهجير القسري للفلسطينيين، والتصفية الجسدية لأبناء الشعب الفلسطيني، واستهداف منظمات المقاومة الفلسطينية ورموزها، ولنا في مجازر دير ياسين، واستهداف الشيخ أحمد ياسين، وياسر عرفات أكبر مثال على ذلك.

اعتقد أن الصراع العربي - الإسرائيلي قد يكون العنصر الأساسي والرئيسي لولادة مشكلات، وأزمات أخرى في المنطقة العربية. فلا ينكر أي مراقب أن الوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة قد أثر على متغيرات البيئة الإقليمية، خاصة البيئة العربية. فهل يعقل أن ما يجري في فلسطين المحتلة من حصار جماعي، واستهداف للرموز الفلسطينية ليست له علاقة بالساحات العربية الأخرى في لبنان، والعراق، والسودان وحتى إيران؟ أعتقد أن المراقب المنصف سوف لا يتردد في القول إن عدم الاستقرار، وعدم سيادة السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم بسبب وجود إسرائيل ولكن قد يسأل سائل: ما علاقة إسرائيل بكل ما يجري في تلك الساحات؟ أعتقد أن الإجابة على

إسرائيل في الذهنية العربية.. "عدو" تقليدي و"حليف" غير ودي

د. خالد الجنفأوى
كاتب، الكويت

شهد الصراع العربي - الإسرائيلي تطورات متعددة في السنوات الأخيرة، يبدو أنها أثرت بشكل مباشر على موقع إسرائيل في الذهنية العربية التقليدية. فمع أن الكيان الديني والعرقى الأوحده في الشرق الأوسط لا يزال في نظر القانون الدولي، ومن وجهة نظر عربية جماهيرية قوة غاشمة ومعتدية ومغتصبة لحقوق الشعب الفلسطيني ومحتلة لأرضه، ولكنها الآن يبدو أنها تحولت في البروتوكول السياسي العربي العام إلى دولة وشريك (ولو كان غير ودي) في عمليات السلام، يتمتع بالدعم اللامحدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فبسبب تاجع المناوشات الأمريكية - الإيرانية مؤخرا والتحول السلبية الطارئة في العلاقة العربية - الإيرانية منذ الغزو الأمريكي للعراق، بدأت إسرائيل، على نحو مجازي على الأقل، تتحول إلى ما يشابه الحليف الخفي للعرب مقابل عدو مشترك، سواء كان هذا الأخير متخيلا أو حقيقيا. فتحول الاهتمام العربي نحو التركيز على مشاكل إقليمية أخرى مثلما يجري في دارفور السودان، ولبنان والعراق، أدت - حسبنا نعتقد - إلى بدء ما يشابه عملية تغيير أيديولوجية وفكرية تدريجية تربط حل الصراع العربي - الإسرائيلي بما سيتوافر من فرص تسوية مستقبلية تدعمها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ساعة ما تتوافر الظروف الإقليمية المناسبة. فلم يعد الصراع العربي - الإسرائيلي صراعا فعليا وأيديولوجيا متدا كما كان في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في أثناء مرحلة التعبئة الشعبية العربية ضد عدو مشترك، وهذه التعبئة العربية التاريخية ضد إسرائيل ربما لم تتجاوز أيضا كونها استقطابا أيديولوجيا عشوانيا افتقد من الأساس، ومنذ بداية هذا الصراع الشرق أوسطى، لوجهة نظر سياسية عربية موحدة وعملية تنفع للتعامل الحاسم مع إسرائيل. ولذلك نعتقد أن "الصراع العربي - الإسرائيلي التاريخي" تحول هذه الأيام إلى صراع "إسرائيلي - فلسطيني" أو ما يمكن وصفه بشكل موضوعي "خلافات خاصة" ومعقدة في طريقها للحل بين دولتين جارتين تتشاركان في إرثين تاريخي وسياسي متشابهين. فلا نظن في هذا السياق أن فرص التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية مستحيلة التحقيق، لأن الصراع لم يعد متشعبا على نطاق جغرافي شرق أوسطى واسع، مثلما حصل خلال الحروب العربية - الإسرائيلية السابقة. بل ما إن تتوافق الرؤى الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية على بضعة حلول واقعية لهذه الأزمة، فلن يكون ممكنا بعد ذلك الحديث عن وجود صراع إسرائيلي - عربي حقيقي. وما سيحدد العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية المستقبلية - حسبنا نعتقد - هو

النجاح في التعرف على المصالح المشتركة وتفعيل المشاركة الاقتصادية والتجاور السلمي. ولكن من أجل أن ينجح أي نوع من التسوية للأزمة الفلسطينية - الإسرائيلية، فيجب على طرفي الصراع (السلطة الفلسطينية وإسرائيل) إبداء رغبة حقيقية في تحقيق العيش السلمي داخل كيانين سياسيين مستقلين. فأغلب التدخلات العربية السابقة في القضية الفلسطينية وما يجري حاليا من تدخلات إيرانية سافرة في العراق وما نشهده حاليا من علاقة مشبوهة بين إيران وحماس وغيرها من المنظمات الأصولية، لم ولن يجدي نفعا في حل المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية. فجزء كبير من التدخلات التاريخية في هذا الشأن كان في الماضي ولا يزال توجهه رغبة واضحة في تحقيق المصالح الوطنية الخاصة على حساب الحاضر والمستقبل الفلسطيني والإسرائيلي.

ستون عاما والأرض الفلسطينية لا تزال محتلة

عفراء أحمد البابطين
باحثة سياسية، الكويت

بعد مرور ستين عاما من الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، أصبح بالإمكان التأكد وبشكل جلي من أن عملية التسوية باتت أمرا بعيد المنال. فقيادة إسرائيل، بدءا من بن جوريون وصولا إلى أولمرت، أثبتوا في كل مناسبة وفي كل وقت أن عملية السلام ميتة قبل أن تبدأ. لذا نجد أن إسرائيل في محصلة سياستها تسعى لمصادرة الأراضي والإبقاء على المستوطنات وتوسيعها والسيطرة على القدس وبناء الجدار وتقسيم الأراضي المحتلة. فضلا عن الاستمرار في عملية المفاوضات وعملية السلام التي - دون أدنى شك - لا تسعى إسرائيل من خلالها إلى التوصل إلى حلول يمكن التفاوض عليها وإنما ترمي لفرض حلولها التي تستند على ضم أكبر مساحة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والانسحاب من الأراضي ذات الكثافة العددية حتى تقام دولة فلسطينية عليها. وترجع سياسة قبول إسرائيل لمبدأ قيام الوطن الفلسطيني لتخوفها من العامل الديموجرافي، حيث لم يبق لإسرائيل حل للحفاظ على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل إلا بالسماح بإقامة دولة فلسطينية، لأنها تدرك استحالة تهجير كل الفلسطينيين من أراضيهم وصعوبة ضم الفلسطينيين وانخراطهم داخل المجتمع الإسرائيلي.

لقد كان - ولا يزال - الصراع العربي - الإسرائيلي من أكثر القضايا التي تسيطر على الساحة الدولية. وقد أخذ هذا الصراع يتطور ويتعقد ويتشابه في ظل ظروف وتفاعلات إقليمية ودولية مختلفة. ولا شك في أن السنوات الأخيرة في عمر هذا الصراع تختلف وبشكل كبير عما سبق، حيث إن الأوضاع الإقليمية المتوترة والمضطربة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمخضت عنها ملفات شديدة التعقيد والتركيب، ضاعفت من أطراف

في كل من الملف العراقي والملف اللبناني وبالرغم من وجود قاسم مشترك يجمع إيران وحماس في إطار الصراع مع إسرائيل، كالأستمرار في مقاومة الاحتلال، وتأكيد إعادة التعامل مع القضية على أنها معادلة فوز وخسارة يتحصل فيها الفائز على كل شيء، والعكس صحيح، إلا أن هذه القواسم ليست المحرك الأساسي لسياسات إيران نحو الصراع مع إسرائيل ونحو المنطقة كما أن موقع كلا الطرفين يختلف شكلاً ومضموناً في الصراع، فحركة حماس تظل طرفاً أساسياً ومباشراً لعملية التسوية.

لكن إذا كان أصحاب القضية الفلسطينيون يفتقدون رؤية واضحة واستراتيجية واحدة يستطيعون إقناع أنفسهم بها قبل غيرهم، فإن الحديث عن التسوية سيبقى صعب المنال، لأن الجانب الفلسطيني إذا بقي على إشكاليات السلطة، وبقي عاجزاً عن تجميع صفوفه وإعادة اللحمة الفلسطينية، فإن إسرائيل في نهاية المطاف ستستغل هذا التبعثر في الأوراق والرؤى والأجندات الفلسطينية، وستستمر في اجتياح الأراضي وفرض الحصار وتهديد الشعب الفلسطيني، وبالتالي تتحطم الآمال المعلقة على صنع السلام بالمنطقة، وستنتقل المفاوضات إلى مرحلة يكون فيها الجانب الإسرائيلي أقوى بكثير، والذي سيخفض بدوره سقف المطالب الفلسطينية إلى درجة أقل ما يقال عنها إنها حقوق شرعية فلسطينية.

"فرص التسوية تتلاشى.. وإسرائيل خطر على الأمن القومي"

محمد خلفان الصوافي

باحث في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات

من المفارقات الغريبة لهذا الاستطلاع أنه جاء في توقيت كانت فيه الطائرات الإسرائيلية تشن غارات ضد مواطني غزة، انتقاماً من إطلاق حماس لصواريخ القسام، وهو ما خفف على نفسى جهداً نهنيماً في إثبات بيهية ومسلمة يتفق عليها أغلب العرب والمسلمين في ناحية تصنيف موقع الدولة اليهودية في الضفة الغربية، وهي أن إسرائيل لا تزال عدواً للعرب، لأن هذه الحقيقة طرحت مؤخراً وبشكل كبير بين العديد من الباحثين العرب كمادة للنقاش وتباين مدى صحتها. وأخطر ما في هذا النقاش أنه استهدف الشباب الذين لم يعيشوا تجارب الحروب العربية - الإسرائيلية.

الخطط الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والمعروفة بسياسات "العقاب الجماعي"، أفرزت حالة من التوافق العربي ضد إسرائيل، فتلك السياسات أكدت لدى الكثيرين أن السياسة الإسرائيلية تخرج المواقف المعتدلة التي تحاول أن تخفف من لغة النقد والعداء ضدها، كما كان الأمر في حربها ضد لبنان في

الصراع وغيرت من ملامح عملية التسوية فلا يمكن اليوم الحديث عن عمليات تسوية دون الأخذ بعين الاعتبار الأطراف الداخلة والأطراف الخارجية الجديدة منها والقديمة للصراع.

الكثير مما سيحدث لعملية التسوية يتوقف على نتائج الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والذي يحى يهدد مدى امكانية قيام دولة فلسطينية تتجاوز مع إسرائيل من عدمه فمفرد نجاح حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، يظن بحقائق وواقع عطل من عمليات التسوية الممكنة. فقد دفع الشعب الفلسطيني - وما زال يدفع - تكاليف كبيرة وباهظة، سواء في فشل حركة حماس في المضي في تنفيذ التغيير والإصلاح في السياسات الفلسطينية، أو في تحرير الأرض وهزيمة العدو، على افتراض أن حركة حماس تستند على مبدأ المقاومة وترفض التنازل عن شرعية الأرض وترفض التقدم في عملية السلام مع إسرائيل. لكن لم تفلح حماس في تجنب الصراع المباشر مع فتح، وفشلت في الحصول على الدعم، سواء العربي أو الإسلامي، أو حتى الدولي، فضلاً عن فشلها في تحقيق التغيير والإصلاح المنشود داخل البيت الفلسطيني، فعجزت بالآخر عن فك الحصار وتوفير الأموال والتخفيف عن معاناة إنسانية كارثية تكرر كل يوم.

ولسنا بمنأى عن دور الأطراف الخارجية في عملية التسوية، خاصة الدور الأمريكي في هذا السياق فبعد الدخول الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً أكثر انحيازاً لإسرائيل عن ذي قبل، تجسد في عملية تسوية سلمية مؤقتة ومرحلية تشكلت في خريطة الطريق من ناحية، وخطة الانفصال الأحادي الجانب من ناحية أخرى ولعل المطلب والحاجة الأمريكية الآن - للإبقاء على مصالحها في المنطقة - سواء على صعيد الأمن القومي الأمريكي أو على صعيد ضرورة الاستعجال في تحقيق خطوات تنفيذية في مجال عملية التسوية بعد الفشل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق - هي تأمين السقف الأدنى للمطالب الفلسطينية التي تتجسد في استعادة الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بما فيها القدس، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإعلان بولته المستقلة، وعودة اللاجئين. ويعتبر هذا الحل مرهوناً بإبرك القيادات الفلسطينية أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لا تتم إلا من خلال الفلسطينيين، وهذه الورقة لن تتم الاستفادة منها مادام الصراع الداخلي الفلسطيني مستمراً، ومادامت حماس مستمرة في الإبقاء على استخدام النهج المتشدد والصلب في التعامل مع المعطيات الخاصة بعملية التسوية.

أما بشأن الدور الإيراني المتصاعد في الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن التقارب والتعاون الحماسي الإيراني لا يصب في مصلحة القضية الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، لأن سياسات إيران في إحراج أمريكا وإحلال هيمنتها، عبر السيطرة على دول في المنطقة سواء بالدعم المادي أو المعنوي، هي بالأساس سياسة خطيرة يمكن أن تجر المنطقة ككل إلى منعطفات حادة وفوضى قد لا تحمد عقباه. فالرسالة التي تسعى إيران للعمل من أجل تصديرها تحمل فكرة مؤداها أنها قادرة على إحداث الفوضى في كافة ملفات المنطقة، ومنها الملف الفلسطيني. ولا يختلف الحال في جوهره، وإنما في كثير من أجزائه وتفصيلاته.

إزالته، خاصة أن الخطر الإيراني واضح في العراق ولبنان. في حين أن الخطر الإسرائيلي لا يهدد استقرارها مباشرة على كل. فإن الشواهد والبراهين تؤكد أن إسرائيل خطر على الأمن القومي العربي وسياساتها تؤكد ذلك وإذا ما نظرنا بعد من المواقف الطارئة في المنطقة فيما يخص خطر إيران النووي، فإنه لا ينبغي أن ينسبنا خطورة إسرائيل

صيف عام ٢٠٠٦، مما يعني أن إسرائيل ستظل عدوا للعرب، ما دامت مستمرة في سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني واحتلالها للأراضي العربية

مثل هذا التصنيف، إسرائيل عدو، ربما يكون غير مطروح عندما تكون فيه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية هادئة ومستقرة أو في حالة حدوث تقارب بين حركة المقاومة الإسلامية حماس وإيران. ولكن مع أي تصعيد إسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني أو اللبناني - كما حصل أثناء كتابة هذا الرأي - فإن الأمر يكون من السهل الحكم عليه، ولا يمكن وصف مثل هذا الموقف بأنه غريب أو لافت

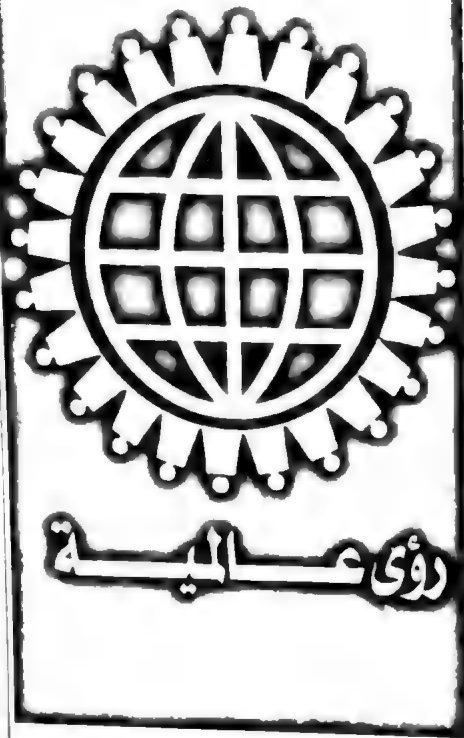
للوهلة الأولى، إذا لم تفكر طويلا وتضع في اعتبارك الأحداث الأخيرة في المنطقة منذ ٢٠٠٣، حيث سقوط بغداد وصعود طموحات إيران النووية وما تبعها من أحداث في المنطقة، خاصة فيما يخص حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان، فإنك ستعتقد أن القضية الفلسطينية لا زالت مستمرة على أنها القضية المركزية، كما يحب العرب أن يسموها. ولكن التحليل المنطقي لما يحدث يوضح أن تلك القضية أصبحت هامشية وتستخدم فقط لصرف الأنظار عما يمكن أن يحدث في مناطق أخرى من العالم. أما الواقع، فإن الملف النووي الإيراني وتدخلات إيران في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، العراق ولبنان وفلسطين والبحرين، حولت الوزن النسبي لقضية العرب المركزية، ولم تجعلها على الدرجة ذاتها من المحورية والأهمية على الأقل بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث إن بعض التحليلات العربية تؤكد أن فلسطين لا تزال هي القضية الرئيسية. بل إن التقارب الحاصل بين بعض الدول العربية - محور الاعتدال مع إسرائيل سببه - كما اعتقد - ظهور إيران كلاعب رئيسي وصانع مهم للأحداث في المنطقة، وليس لتحول استراتيجي مفاجئ في موقف دول هذا المحور تجاه إسرائيل

فناعتي أن القضية الفلسطينية حاليا ليست هي القضية الرئيسية للعرب كلهم، فهناك وجهات نظر مختلفة بحكم ترتيب الأولويات، فهي تؤكد أن إسرائيل تمثل خطرا استراتيجيا بالنسبة لدول الجوار لها، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لدول الخليج العربي التي ترى في إيران الخطر الأكبر، الذي يجب

فيما يتعلق بفرص تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، اعتقد، من خلال قراعتي للشواهد والتجارب خلال العقود الماضية، أن فرص هذه التسوية تتلاشى تدريجيا، وأن ما بات يطرح على طاولة المفاوضات من بدائل لم يعد يوفر الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني، بمعنى أن المتاح في محاولات تسوية سابقة قد تبديد الكثير منه. ولعلني أرى أن هناك محطتين فارقتين أثرتا بشكل هائل في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، أولاها: انفراد الولايات المتحدة بقيادة ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، وثانيتهما: اعتداءات ١١ سبتمبر وما تبعها من تحولات في مواقف الغرب تجاه المسلمين وقضاياهم، وما يرتبط بذلك من إفرازات وخط بين حق المقاومة والإرهاب وغير ذلك، ناهيك بالطبع عن محطات ثانوية فاصلة مثل وفاة ياسر عرفات، واغتيال الشيخ أحمد ياسين وصعود قادة جدد بدأوا مرحلة تصفية حسابات والعمل بالوكالة لمصلحة دول وقوى إقليمية تمتلك أجندات خاصة.

هذا كله لا يعني غيابا تاما لفرص التسوية، ولكنه يعني بالأساس صعوبة التوصل إلى هذه التسوية أولا، وإن حدث ذلك فمن خلال تنازلات مؤلمة للجانب الفلسطيني مثل التخلي عن حق العودة والتفريط في بعض ثوابت القضايا الجوهرية للصراع والقبول بالأمر الواقع وتوازنات القوى القائمة.

تتسم السنوات الحالية من عمر الصراع العربي - الإسرائيلي بمفارقة غريبة هي الافتقار إلى قيادات كاريزمية قادرة على التفاوض وفرض أي حلول تتوصل لها مع الآخر. ويتساوى في ذلك جميع الأطراف تقريبا، فلسطينيين وإسرائيليين، عربا وأمريكيين. ولكن أخطر ما في المشهد الراهن في الصراع هو صراعات الفصائل الفلسطينية على السلطة، ولعبها دور الوكيل لأطراف خارجية على حساب مصلحة الشعب الفلسطيني، فضلا عن عدم مقدرتها على بناء رؤية وطنية جامعة للشعب الفلسطيني.



لبنان .. سلام لا فصل عنصري .. إعادة قراءة

رأي الشرق الأوسط

ثالثا- المحتوى، الذي طرحه كارتر من خلاله رؤيته الخاصة التي شملت بياننا بالمسئولية الإسرائيلية - التي غالبا ما يتم إنكارها غربيا- عن تدهور عملية السلام رغم وجود أسس قوية لإنجاحها، وإخضاع الفلسطينيين طوال عقود لصنوف من الانتهاكات الإنسانية التي وصلت مع مشروع الجدار العازل وملحقاته من السياسات الإسرائيلية إلى حد "الفصل العنصري"، والذي يأتي في نص كارتر بمعنى خاص عكس المعنى المتداول عنه، والذي استخدمه منتقدوه في الهجوم على كتابه في حينها.

رابعا- أغلب الأطروحات التي يتناولها كارتر في تحليل ما كان من أمر عملية السلام وعلاقات أطرافها، ينطبق إلى حد بعيد على التطورات الأخيرة بالمنطقة بخصوص الشقاق الفلسطيني - الفلسطيني، والعلاقة شبه الطردية بين إطلاق مبادرات السلام ومواصلة إسرائيل إعادة رسم الحقائق الجغرافية والديموقراطية للأراضي المحتلة، أزمة قطاع غزة التي كان آخر فصولها حملة "الشتاء الساخن" العسكرية الإسرائيلية على القطاع وغير ذلك.

إسرائيل والسلام :

في تناوله المثير للجدل للدور الإسرائيلي في عملية السلام، جادل كارتر بأن لمشروع السلام الفلسطيني - الإسرائيلي أسسه التي يقوم عليها وتضمن له النجاح إذا تم التزام الأطراف المعنية بها، مشيرا إلى سلسلة ممتدة من قرارات الأمم المتحدة (في مقدمتها القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧)، مبادرات واتفاقيات السلام، التي تتفق كلها -منذ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وحتى إعلان خريطة الطريق في أبريل ٢٠٠٢- على نقاط رئيسية بالنسبة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، هي:

- تكريس مبدأ التفاوض بدلا من العنف والاعتداء لتسوية الصراع والقضايا الخلافية بين الطرفين، مع الاحتكام للمجتمع والقانون الدوليين والتزام المبدأ الأساسي.
- الأرض مقابل السلام.
- حق الشعب الفلسطيني في التمتع بكيان سياسي مستقل

في عام ٢٠٠٦، صدر كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، "فلسطين .. سلام لا فصل عنصري" ليثير ضجة ما عدا ضجة وتم تناوله في حينها بالبحث والمناقشة، وإن كانت الانتقادات هي الأغلب. فقد تعرض الرئيس الحاصل على جائزة نوبل في السلام (٢٠٠٢) إلى انتقادات واتهامات وصلت إلى حد العادة للسامية بسبب خصوصية الرؤية التي يطرحها لأول مرة كاتب ومسنول أمريكي سابق، لتطورات عملية السلام وأسباب فشلها ومسئولية الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية، بل والأمريكية عن هذا الفشل.

بعد عامين من صدور الكتاب، رأت "السياسة الدولية" في هذا الكتاب، بمناسبة مرور ٦٠ عاما على نكبة الاحتلال الفلسطيني، إعادة قراءة كتاب كارتر مع مد خيط لربط ما جاء فيه بالتطورات الأخيرة على ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويرجع اختيار هذا الكتاب، تحديدا دون غيره من عشرات الكتب الرصينة التي تناولت القضية نفسها، لعدد من الأسباب، أولا - الكاتب، فبجانب ما ذكرناه عن شخصه وكما نعرفه الأغلبية، فإن كارتر هو أحد قادة معاهدة "كامب ديفيد" التاريخية للسلام بين مصر وإسرائيل، ونظيره الإسرائيلي. وهو مبدأ التفاوض بين الجانب العربي وعملية السلام وجميع الأطراف صاحب الخبرة الوثيقة والمباشرة بعملية السلام بخروجه من البيت الأبيض بها لأكثر من ٣٠ عاما، والتي لم تنقطع بخروجه من البيت الأبيض، بل تنوعت أبعادها بعد تولي مؤسسته (مؤسسة كارتر)، ضمن أخريات، مراقبة الانتخابات الفلسطينية أعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦، ومشاهدته مختلف مبادرات السلام التي طرحت خلال هذه السنوات وملاحظاته لتطورات الوضع على الصعيد الداخلي في كل من إسرائيل وفلسطين.

ثانيا- الأسلوب، فالكتاب يجمع بين عنصري الشهادة الشخصية - وهو عامل لا يستهان به للأسباب السابق الإشارة إليها- بجانب التوثيق والاستشهاد بمواقف وشهادات مسئولين معاصرين للقضية على الجانبين.

غزة والضفة وأورد الرئيس الأسبق ما جاء على لسان كبار قيادات الحكومة الإسرائيلية، مثل وزير الخارجية في حينها إسحاق شامير، الذي قلل من الأهمية التي تعتمدها القضية الفلسطينية بالنسبة لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على الحق الطبيعي للمواطنين اليهود في حكم كل من الضفة وغزة (ص ١٠٨).

- بجانب الازدواجية، اتقنت القيادة السياسية الإسرائيلية أسلوب تأجيل المواجهة في بعض الأحيان. ففي عهد الرئيس جورج بوش الأب، وعقب مؤتمر مدريد (١٩٩١) الذي أسفر عن اتفاقية انتقالية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني برعاية أمريكية، واصلت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية بما دفع ريجان ووزير خارجيته، جيمس بيكر، إلى إدانة عمليات بناء المستعمرات بوصفها "العقبة الأكبر في طريق السلام" (ص ١٢١)، والتهديد بتجميد المساعدات المادية الدورية لإسرائيل نظير وقف بناء المستعمرات، خاصة فيما يتعلق بمناطق محددة، وهو ما استجابت له إسرائيل حتى يتم الإفراج عن المساعدات، ليعود العمل بشكل أسرع في المستعمرات التي تم تجميدها فور انتهاء ولاية بوش الأب وفقاً للملاحظات كارتر.

- من التكتيكات المستخدمة أيضاً، اللجوء إلى بعض الخيارات التفاوضية التي تهدف في الأساس إلى خدمة مصالح استراتيجية للجانب الإسرائيلي. فكارتر يربط بين اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) والأوضاع الصعبة التي كانت إسرائيل تمر بها في الوقت نفسه في ضوء اندلاع انتفاضة الأقصى الأولى. فالاتفاقية نصت على انسحاب مرحلي للقوات الإسرائيلية من الضفة الغربية والانسحاب كلياً من غزة، مع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، والذي أسفر عن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، مقابل اعتراف ياسر عرفات بدولة إسرائيل والتخلي عن العنف، مع تحديد مدة خمس سنوات للتفاوض حول القضايا الخلافية.

حققت إسرائيل بهذا الاتفاق أكثر من هدف استراتيجي، في مقدمتها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بها ونبذها للعنف بما يتصادم مع مواقف جماعات وميليشيات فلسطينية أخرى رفضت مبادئ أوسلو، في مقدمتها حماس. كما أنها رفعت عن كاهلها عبء إدارة الأراضي الفلسطينية وتوفير الخدمات لسكانها، وهو الأمر الذي ازداد صعوبة من الجهة الأمنية عقب اندلاع الانتفاضة من جانب، وازدادت صعوبة العملية مع الزيادة السكانية المرتفعة في أوساط الفلسطينيين، لتنتقل المسئولية الأمنية والإدارية عن غزة تحديداً إلى منظمة التحرير.

- هناك أيضاً التقليل التدريجي من المكاسب التفاوضية والسياسية التي قد يكون الفلسطينيون حققوها في مرحلة سابقة. فوفقاً لتصريحات جاءت على لسان إسحاق رابين، وأوردها كارتر (ص ١٣٦) حول اتفاقية أوسلو، فإن الأول أكد أن الاتفاقية جاءت لإصلاح ما أفسدته كامب ديفيد، وبدلاً من

وممارسة الحكم الذاتي، الذي تطور، وفقاً لوعده الرئيس جورج دبليو بوش، إلى حقهم في الحصول على دولة مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

- انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ والوقف الفوري لمختلف أنشطة مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات.

- التسوية العادلة لازمة للاجئين وتعويضهم.

- تحديد مصير القدس من خلال المفاوضات بين الجانبين.

ورغم ما حددته الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة بشأن التزام الطرف الإسرائيلي بتحقيق كلى أو جزئي لهذه النقاط، ورغم الالتزام الرسمي الإسرائيلي - إلا في حالات التحفظ والرفض الصريح - بهذه المعاهدات، إلا أن إعادة قراءة نص كارتر، خاصة الفصول المتناولة لمثل هذه المعاهدات والمبادرات، قدمت مجموعة من التكتيكات والسياسات التي التزمت بها إسرائيل طوال سنوات - مع اختلاف حكوماتها - في التحايل على هذا الالتزام وتقليل مردوده على أرض الواقع، إلا بما يخدم المصالح الإسرائيلية نفسها. فمثلاً:

- نصت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، بجانب البنود الخاصة بتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، على وجوب تقرير مصير الشعب الفلسطيني وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذي ينص على انسحاب القوات الفلسطينية من الأراضي المحتلة والعودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧. وشددت الاتفاقية على ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي وإجرائه مفاوضات مستقبلية، على قدم المساواة مع الجانب الإسرائيلي لتحديد الوضع النهائي في غزة والضفة الغربية، مع احترام حقوق غير اليهود من قاطني الأراضي المحتلة، ملحقاً ذلك بما وصفه كارتر بتعهد شفهي - غير مكتوب - من جانب مناحم بيغن في حينها "بتجميد بناء المستوطنات فور بدء المحادثات المرتقبة" (ص ٥٠).

إلا أن السنوات القليلة التي أعقبت توقيع المعاهدة شهدت تفعيل أحد التكتيكات الإسرائيلية، وهو التزام موقف مزدوج من قبل كبار قيادات حزب الليكود الحاكم، الذين أكدوا مراراً أن أي مفاوضات سلام مستقبلية يجب أن تجرى في إطار معاهدة كامب ديفيد. إلا أنهم في الوقت نفسه أكدوا بالتصريح والفعل في مطلع الثمانينيات رفضهم الالتزامات التي قطعها بيغن على نفسه في إطار المعاهدة (ص ١٠٩)، ورفضهم خطاب الرئيس الأسبق رونالد ريجان، الذي أكد أن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل ركيزة السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط (ص ١٠٤-١٠٥).

فوفقاً لما أورده كارتر، شهدت هذه السنوات، بجانب الضم القسري لمرتفعات الجولان، غزو لبنان، وضرب المفاعل النووي العراقي، ومضاغفة إسرائيل أنشطتها ببناء المستعمرات في قطاع

ترجع شهادة كارتر عن أحوال الفلسطينيين إلى مشاهداته ومقابلاته مع الفلسطينيين في زيارات متقطعة لمدنهم وقراهم، وخلال إشرافه المباشر على عمليات الاقتراع في الانتخابات الفلسطينية عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٦. لقد سجل كارتر ملاحظاته على حالة القهر والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون، من أهمها وأكثرها دلالة، من الناحية الإجرائية والقانونية، صعوبة احتكام الفلسطينيين للقضاء الإسرائيلي كوسيلة لحسم القضايا الخلافية بين الجانبين، خاصة مع وجود نظامين للقضاء هناك، أحدهما مدنى والآخر عسكرى، ووجوب مثل كافة القضايا المقدمة من قبل فلسطينيين أمام القضاء العسكرى الإسرائيلى. تلك بالإضافة للحظر المفروض على المحامين الفلسطينيين بشأن الخروج من الضفة الغربية والمثل أمام القضاء الإسرائيلى (ص ١١٩). ناهيك عن العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام العملية الديمقراطية الفلسطينية خلال انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٦، والتي وصفها كارتر بالنزهاء، وإن تخللتها مصادمات بين جنود إسرائيليين والناخبين الفلسطينيين، فضلا عن عرقلة الجانب الإسرائيلى لعملية التصويت في القدس الشرقية.

من الصعوبات الأخرى التي سجلها كارتر - وإن استشهد في تقديمها بما ورد في تقارير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسليم - عمليات هدم البيوت لأسباب أمنية أو لوجودها قرب مستعمرات إسرائيلية، أو كإجراء عقابي لاضطلاع أحد أفراد العائلة بأعمال عنف ضد أهداف ومصالح الجانب الإسرائيلى، حتى وإن كان مجرد إلقاء الحجارة في المظاهرات شبه اليومية (ص ١١٦)، ويتم ذلك بدون إعطاء الإنذار القانونى لقاطنى المنزل المستهدف إلا فى نحو ٢٪ فقط من الحالات.

وتكتمل الصورة بحصار اقتصادى وتجارى واسع تفرضه السلطات الإسرائيلية، ويأخذ أشكالا مختلفة، مثل: حظر بيع المنتجات والمحاصيل الزراعية الفلسطينية التي لها بديل إسرائيلى داخل إسرائيل، واستخدام الذرائع الأمنية لتعطيل خروج الشاحنات المحملة بالخضراوات والفاكهة عبر المعابر التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية حتى تفسد. فضلا عن سيطرة الإسرائيليين على غالبية موارد المياه والأراضى الخصبة، وتكرار فرض الحصار الأمنى وحملات التجويع بين الحين والآخر، فضلا عن الضربات الجوية المكثفة للمناطق السكنية والمأهولة بالمغتربين في غزة، والتي أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل وجريح في يونيو ٢٠٠٦، وعادت في مارس ٢٠٠٨ لتسقط المزيد. فحصار الإسرائيليين لحركة حماس داخل قطاع غزة، بعد عامين من إصدار كارتر لكتابه، دفع الأوضاع في القطاع، الذي لا يملك منفذا إلى باقى الأراضى الفلسطينية أو الإسرائيلية أو مخرجا على البحر المتوسط، إلى حد الانفجار وخروج مواطنيه إلى رفح المصرية في أزمة الحدود الأخيرة (فبراير ٢٠٠٨). بل إن تقريراً حديثاً صدر عن مجموعة من الجماعات الحقوقية في بريطانيا قد أكد أن الأوضاع الإنسانية في الأراضى الفلسطينية هي الأسوأ منذ عام ١٩٦٧.

أما الجانب الكامل للقوات الإسرائيلية من كل من غزة والقطاع، وحتى مع كل هذه الاعتبارات، رفضت القيادات الفلسطينية المتتالية، سواء كانت ليكودية أو عمالية، الالتزام بـ "لايت يصف فيه الاتفاقية بـ "الانتحار الوطنى" وقاتها حكومة الإسرائيلى بالهرولة للسيطرة على كل أراض ممكنة جميع نطاق المستعمرات (ص ١٤٧).

التشكيك في أهلية وجدية شريك عملية السلام، كان من ثمرات التي تم استخدامها عقب مفاوضات طابا عام ٢٠٠١، التي قيل في حينها إن ياسر عرفات رفض "عرضا سخيا" لسلام متعلقا بعرض غير رسمى وغير جاد وغير موثق من جانب إيهود باراك بابقاء إسرائيل على ٥٪ من الضفة (ص ١٥٢). بذلك ما جرى بخصوص رفض الجانب الفلسطينى ما وصف بـ "عرض الأخير" للرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، الذى وصفه كارتر بقوله "لا يمكن أن يقبله أى زعيم فلسطينى ويكتب له نجاحا سياسيا"، خاصة مع تفتيته الضفة إلى جزأين غير متصلين بفعل المستعمرات والطرق المؤدية لها، فضلا عن حرمان الجانب الفلسطينى أى اتصال جغرافى بالأردن ويشير كارتر بها إلى عبثية واقعة حصار مقر السلطة فى رام الله، وتصنيف عرفات كشريك غير كفء، ومطالبته فى الوقت نفسه بالوقف الفورى لكافة أعمال العنف (ص ١٥٨).

هذه التكتيكات كلها، خاصة ما يتعلق منها بمصاحبة المفاوضات بمواصلة أنشطة التوسع الاستعمارى الإسرائيلى أو وضع عراقيل جديدة أمام عملية السلام، كانت سمة مشتركة بين ما فات وما جرى فى اجتماعات أنابوليس، التى جاءت عقب تقرير مشروع فى الكنيست الإسرائيلى يرفع الحد الأدنى المطلوب لاتخاذ قرار بشأن مصير القدس من الأغلبية البسيطة إلى الثلثين. كما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى إيهود باراك توقيع أى وثيقة مبادئ للاجتماع أو الاتفاق على جدول زمنى لسير المفاوضات بين حكومته وحكومة محمود عباس، ليزيد على ذلك كله بـ "اللاءات الثلاث" بعد أيام قليلة من الاجتماع: لا تقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة لحدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ مع مواصلة التوسع فى بناء المستعمرات.

إسرائيل والفصل العنصرى :

بجانب التحليل الدقيق والنقدى لسياسة إسرائيل التفاوضية فيما يخص عملية السلام منذ كامب ديفيد وحتى الآن، فإن أكثر ما أثار الجدل حول كتاب كارتر واستجلب له الانتقادات العنيفة، بل والاتهامات بمعاداة السامية، كان ما أورده عن المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطينى تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى، الذى ازدادت صعوبته فى الفترة الأخيرة فى ضوء تفتيت الجبهة الفلسطينية وتصاعد المواجهة بين إسرائيل من جانب وحركة حماس من الجانب الآخر.

(٢٠٠٦)، وزيادة نفوذ ميليشيات حزب الله على أثرها، والتي زادت معدلات دعم اللبنانيين لها مع نهاية المواجهة وفشل إسرائيل في تحقيق أهدافها العسكرية، رغم انخفاض هذه المعدلات مع بداية الحرب (ص ٢٠١-٢٠١).

في محاولته لفهم اتصال دائرة العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أورد كارتر شهادة دكتورة حنان عشاوي، التي قالت لقد نجحوا في استفزاز أعمال العنف الشديدة بالضربات الجوية، وقذف القنابل، وتدمير المنازل، واقتلاع الأشجار ويخضعون الفلسطينيين إلى حالة من الشلل التام. في سجن ثم يتسألون: لماذا يلجأ بعض الفلسطينيين للعنف؟ (ص ١٥٤).

بعيدا عن الغضب الشعبي، أشار كارتر إلى استعداد القيادة المتحكمة في فلسطين، بما في ذلك الميليشيات والحركات المعادية لإسرائيل وفقا لعقيدها، للتفاوض والتوصل إلى تسويات وحلول وسط. وقد بنى كارتر رأيه هذا على مناقشات أجراها مع بعض قادة حركة حماس، التي كان فوزها في انتخابات ٢٠٠٦ علامة فارقة في تاريخ الوحدة الوطنية الفلسطينية ومسار العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث صرح كارتر بالدور الذي لعبته القوى الخارجية، إسرائيل والولايات المتحدة، في توجيه العملية السياسية الفلسطينية في عهد ما قبل عرفات، وإصرارها على مجيء قيادة مختلفة تكون أقدر على إدارة عملية السلام - على حد تعبيرهم - وهو ما كان مع محمود عباس رئيسا للوزراء. ولكن هذا التحول كان بداية قوية لانشقاقات داخل الإدارة الفلسطينية بين عباس وعرفات، ثم السماح بتفعيل أداة التدخل الخارجي في نتائج العملية السياسية الديمقراطية الفلسطينية، عقب فوز حماس، التي أبدت قدرا من المرونة - دون تفريط حتى لا ينفرط عقد قاعدتها الشعبية - من أجل التوصل إلى حل.

ولكن ما كان بعد كتاب كارتر، أن مواصلة التدخل ومحاولة إعادة تشكيل الواقع السياسي الفلسطيني، تحت شعار الإصلاح المؤسسي والضغط المبالغ على حماس بدون حوافز سياسية توازن هذا الضغط، أدتا إلى عزل قوة رئيسية حاليا في المشهد الفلسطيني. كل ذلك لم يصب في صالح الفلسطينيين ولا الإسرائيليين الذين أكد كارتر أنهم أحوج ما يكونون إلى تسوية خاصة، مع تعاظم الأسهم الديموجرافية للفلسطينيين، وعدم جدوى أغلب الخطط الأمنية في وضع حد لأعمال العنف.

كارتر الذي وصفه البيت الأبيض مؤخرا بأنه لا يعتد برأيه لتعديده العام الماضي (٢٠٠٧) في انتقاد الولايات المتحدة وبريطانيا لقرارهما غزو العراق، وصل بمكاشفته القيادة الأمريكية - مصرحا وبدون أي تلميحات - إلى جهل أغلب أعضاء الكونجرس الأمريكي بحقيقة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات الصراع بالمنطقة، وأن مخاوفهم من خسارة مقاعدهم البرلمانية، تحت وطأة جماعات الضغط الإسرائيلية واليهودية، تحول دون تعاضدهم في محاولات التحقق والبحث أغلب ما وثقه وسجله كارتر في كتابه لا يزال قائما، والباقي منه سار من سين إلى أسوأ.

إلا أن من أهم صور المعاناة، التي ساق كارتر مشاهداته حولها، هي أزمة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والتي تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان والقانون الدولي، فضلا عن كونها أحد الملفات الساخنة على طاولة المفاوضات بين الجانبين فوفقا لبيانات المنظمات الحقوقية الدولية التي أوردتها كارتر، اعتقلت السلطات الإسرائيلية نحو ٦٣٠ ألف فلسطيني لفترات متفاوتة منذ عام ١٩٦٧، مسلطا الضوء على أن عددا لا يستهان به من المعتقلين الفلسطينيين هم من النساء والأطفال، وتعد الفئة الأخيرة من الفئات المستهدفة للاعتقال من سن ١٢ عاما، ويباح مثولهم أمام المحاكم من سن ١٤ عاما، وهو ما يخالف القوانين والأعراف الدولية. يسهب كارتر في الحديث عن أحوال وحقوق المعتقلين في السجون الإسرائيلية، مكررا ما ذكرته المنظمات الدولية مرارا وتكرارا حول إخضاع المعتقلين للتعذيب وقبول المحاكم الإسرائيلية بالاعترافات المستقاة بفعل التعذيب، فضلا عن حظر اتصالهم بذويهم أو المحامين الممثلين لهم ومثولهم أمام محاكم عسكرية. مختتما هذه الجزئية بتأكيد أن هذه الإجراءات تتناقض والقوانين الدولية واتفاقية جنيف تحديدا (ص ١٩٧)، وهي المسألة التي قتلت بحثا وطرحا، ولكن أن يطرحها مسئول أمريكي بهذا النقل والنفوذ فهو الأهم.

تتصاعد شهادة كارتر حول الأوضاع الإنسانية إلى أن تصل إلى مشروع "الجدار العازل"، الذي يصفه بأنه "فصل عنصري يستهدف مواطني الأراضي المحتلة من المسلمين والمسيحيين" (ص ١٨٩). فوفقا لكارتر، فإن مشروع الجدار يفصل ما بين الفلسطينيين المسجونين في غزة من جانب، وبين إسرائيل الأم ومستعمراتها في الضفة الغربية وشريط مستعمراتها في وادي الأردن من الجانب الآخر. بالإضافة إلى ذلك، هناك عن شبكة الطرق والكبارى والمناطق الأمنية التي ستربط هذه الأراضي الإسرائيلية بعضها ببعض لتخترق ما تبقى من قرى ومدن فلسطين وتبالغ في تفتيتها، فضلا عن القرى التي يفصل الجدار فيها بين سكانها ومصادر الحياة بها من أرض خصبة وموارد مياه. وبناء عليه، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق يصف المشروع على أنه فصل عنصري أسوأ مما جرى في جنوب إفريقيا، ليس على الأساس العنصري ولكن على أساس احتلال مزيد من الأراضي (ص ١٩٠).

فلسطين .. كارتر .. السلام :

لا يخلو كتاب كارتر من انتقادات للجانب الفلسطيني، حيث انتقد أعمال العنف والانفجارات التي تهدد سلام وأمن إسرائيل، وتتضافر مع عوامل أخرى في التأثير سلبا على العملية السلمية. وانتقد تحديدا ثقافة التمجيد لمنفذ أعمال العنف ضد الإسرائيليين ووصفهم بالاستشهاديين. ولكن الرجل، الذي يعد أحد أبرز مهندسي عملية السلام، يدرك أن قضية السلام تدور في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد، وأن بعض الإجراءات الإسرائيلية ترفع من أسهم الحركات المسلحة في فلسطين والعالم العربي كما جرى أيام حرب جنوب لبنان (أغسطس



نظرات في العلاقات الدولية

د. السيد أمين شلبي

عالم الكتب، ٢٠٠٧

يحلل الكاتب تفاعلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من متغيرات جديدة على الساحة، أبرزها انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم الجديد. كما يرصد الكاتب من خلال متابعة عميقة ودقيقة كل ما يجري على الساحة الدولية وأهم الآراء والخبرات على مختلف الأصعدة ومن مختلف البقاع. وعلى ضفاف الكتاب، نجد تقسيمات أربعة للموضوعات يفتحها الكاتب بقضايا الشرق الأوسط في صدر الكتاب ويوضح من خلال هذا الجزء السمات العامة للشرق الأوسط وأهم التفاعلات التي طرأت على ساحته، باعتباره ساحة إعلان النظام العالمي الجديد عقب حرب الخليج الثانية. واستمر الشرق الأوسط ساحة للتفاعلات الدولية والإقليمية، وفي أحيان أخرى برز باعتباره ساحة لصراع الكبار وطموح الصغار وتطلعهم للمكانة الدولية. واستعرض الكاتب المبادرات المختلفة التي طرحت في إطار محاولة فرض شرق أوسط جديد بلامح جديدة - على حد تعبير المسئولين في الإدارة الأمريكية - ومصير هذه الأطروحات ومستقبل المنطقة ككل، خاصة بعد الحرب على العراق. عارضا آراء ريتشارد هاس الجريئة في هذا الإطار عن شرق أوسط مغاير لما تتمناه وتوقعه الإدارة الأمريكية الحالية. وعن محاولات الإدارة الأمريكية وكيفية تعاملها مع مختلف قضايا الشرق الأوسط، يقوم الكاتب بتحليل رؤية الإدارة الأمريكية للقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني ويحلل الكاتب قضية الديمقراطية واختلاف النظرة الأمريكية لها في المنطقة. وما يستتبعه هذا الخلاف في الرؤى إلى خلاف آخر حول منهج الإصلاح، والخطوات التي

تطالب بها الإدارة الأمريكية مثيلاتها في المنطقة لكي تتقي شر الإرهاب والعنف.

ويستعرض الكاتب ردود الفعل الدولية على الحرب الإسرائيلية على لبنان، وما أسفرت عنه من أثار ونتائج، عروجا على الوضع في العراق. ويقدم الكاتب وفقا لهذا تحليلا لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. وفي هذا الإطار، يعرض لتأثير اللوبي الصهيوني على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، مشيرا إلى دراسة كل من الاستاذين جون ميرشهايمر وستيفن والت، والتي على أثرها تعرضا لهجوم عنيف من اللوبي اليهودي ومناصريه. وتكشف الدراسة - كما يوضح الكاتب في هذا الجزء - عن التأثير الواضح للوبي اليهودي في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ويقدم تفسيراً للانحياز الأمريكي الصارخ للسياسات الإسرائيلية على حساب المصالح العربية. وبمناسبة مرور خمسين عاما على حرب السويس، يحلل الكاتب هذه الحرب من حيث مقدماتها الدولية والإقليمية وتداعياتها. وخاتمة لهذا الجزء، يتساءل الكاتب عما بعد ستين عاما من الصراع في الشرق الأوسط، مؤكدا في خاتمته أن القضية الفلسطينية تبقى على الرغم من تمدد صراعات المنطقة وتشعبها، هي لب الصراع وجذره الذي لا بد من علاجه، حتى يتسنى لنا إيجاد شرق أوسط مستقر. ويتوقف الكاتب لحظات في خاتمة هذا الجزء أمام مهمة توني بلير في هذا الإطار وما ينبغي عليه فعله.

وفي الجزء الثاني، يتناول الكاتب القضايا الأمريكية، أولاها الإدارة الأمريكية برئاسة بوش بعد مرور ٦ سنوات على حكمها وما أضافته للمواطن الأمريكي والعالم أجمع وما شابها من خلل نجمت عنه كوارث بشرية ومادية على كافة الأصعدة. وهكذا، يتناول هذا الجزء بشئ من التفصيل إخفاقات الإدارة الأمريكية الحالية، مركزا على علاقات القطب الأمريكي بالقطب الصيني وروسيا والهند. وغيرها من العلاقات التي تحدد كيفية تعامل هذه الإدارة مع غيرها من الدول الكبرى. ويقدم الكاتب إسهامه في هذا الجزء، من خلال تحليل ما تحتاج إليه الإدارة الأمريكية، عارضا بشئ من الإسهاب الجدل في

الداخل الأمريكي حول استخدامات القوة العسكرية وضوابطها. ويفرد الكاتب جزءا خاصا لعلاقات القطب الأمريكي بروسيا، عارضا وجهة النظر من الداخل الأمريكي، والتي قدمها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي عن كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع روسيا في عهدا الجديد. كما يعرض الكاتب لكيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع الصين الصاعد الواعد - حسبما جاء في تحليل الأمريكي زيجنيو بريجنسكي - موضحا أهم الجدالات في الساحة الأمريكية الداخلية عن رؤية الصين وكيفية التعامل معها ما بين نظرة الترحيب والمشاركة وأخرى تركز على أهمية الاحتواء والحذر من هذا الصعود. ويجب الكاتب في ثانيا ذلك عما إذا كانت الصين تشكل بالفعل تهديدا للولايات المتحدة في المستقبل أم لا؟

ويقف الكاتب أمام تقرير بيكر - هاميلتون الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦ عن الوضع في العراق ليؤكد من خلال ذلك ما جاء في هذا الكتاب من آراء اتسمت في مجملها بالواقعية والموضوعية. ويواصل الكاتب تتبعه لما تصدره مختلف المكتبات العلمية والباحثون النبهاء، فيعرض لما جاء به الكاتب كيشور محبوباني، السنغافوري الأصل، من أطروحاته عن إعادة بناء الثقة بين الغرب والعالم الإسلامي، فيما سماه الكاتب بتبديد المخاوف. ولم يكن الكاتب ليفعل في إطار معالجته للعلاقات الروسية - الأمريكية القضية الأشهر خلال العام المنصرم، وهي قضية الدرع الصاروخية الأمريكية وإعادة نشرها وردود الفعل الروسية على ذلك والولوية، وذلك بتتبع دقيق ومفصل لكل ما جاء به هذه القضية وتأثيرها على كيفية العلاقة بين القطبين في المستقبل. ويركز الكاتب في هذا الجزء على تحليل علاقات القطب الأمريكي بروسيا، كما يتعرض للعلاقات الأمريكية - الصينية، وما إذا كانت تشكل للصين بصعودها المتطرد حاليا تهديدا في ذاته للقوة الأمريكية أم لا، وعما إذا كانت الصين تتطور بالفعل في صورة قطب دولي كبير خلال السنوات القليلة القادمة لتقدم بديلا عن الانفرادية الأمريكية بصياغة سياسات العالم أم لا. ثم يعرض الكاتب لما تفتقده السياسة الخارجية الأمريكية، مشيرا إلى بعض الآراء التي

العروبة والإسلام وصراعات القوى العظمى

إبراهيم مصطفى محمود

(دمشق، دار العلم)، ٢٠٠٧

تحدث المؤلف في بداية كتابه عن قدرة الدولة والسعي لما يمكنها أن تحققه، في إطار دراسة نظريات مختلفة تحليلية، أو وصولاً إلى أطروحات داروين في نشوء الدول العظمى وسقوطها، دون أن ينسى دراسة القدرة الاقتصادية والكتل الحيوية إلى جانب الدبلوماسية والتخطيط العسكري للدولة، والعوامل المؤثرة على مسيرتها من قدرة اقتصادية وسياسية وتعبوية من القرن السادس وحتى القرن الحالي. ثم استعرض بشكل مركز الدول التي امتلكت ما أهلها لتكون قوة عظمى على المستويين الإقليمي والعالمي، ابتداءً من بداية القرن العشرين، وعوامل قيام الحرب العالمية الأولى تمهيداً للدخول إلى الحرب العالمية الثانية وظهور كتلة الاتحاد السوفيتي. ويصل إلى انقسام العالم إلى كتلتين أساسيتين متحاربتين عام ١٩٤٢، هما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ليستمر التسلسل وسباق موازين القوى بين كل الأطراف والصراعات، لتجد أوروبا نفسها وقد تأثرت بالحروب والدمار وتصل إلى سلام دائم بين دولها، وتدعو لقيام السوق الأوروبية المشتركة كأكبر وحدة اقتصادية مشتركة في العالم تدعو إلى السلم والاقتصاد معاً. ثم يواصل البحث في ظهور وتنامي الصين الشعبية، وتخلي اليابان إلى الأبد عن تكوين قوة عسكرية ضاربة، والنتائج التي وصل إليها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دون أن ينسى أن أحداث القرن العشرين وكل حروبها وتكويناتها الدولية ارتبطت بتاريخ مازوم امتد قروناً عديدة. وحصيلته كل ما قدمه الباحث يرتبط بسؤال عن المستقبل والتاريخ معاً.

ثم تناول الباحث في كتابه عرضاً لصراعات القوى العظمى تاريخياً وتنافسها على السيطرة على العالم العربي من بداية القرن السابع عشر وحتى الآن، دون أن ينسى محاولات القياصرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادين، للسيطرة على الأمة العربية أو حتى الحروب الصليبية وأحلام الأباطرة في أوروبا أو الهجوم

قامت بتشريع هذه السياسة ونقدها نقداً موضوعياً، محاولة تصويب وجهتها بما يضمن استمرار التفوق الأمريكي

أما الجزء الثالث، فيركز على القضايا الدولية مثل الإرهاب الدولي، وي طرح فيه الكاتب مجموعة من المدارس في تحليلها لمصادر الإرهاب الدولي ما بين تلك التي تركز على العوامل الداخلية، وأخرى تركز على الأبعاد الخارجية وينتقى الكاتب لنفسه وجهة وسطاً تؤكد أهمية مراعاة البعدين في دراسة هذه الظاهرة الخطيرة. أما العلاقة بين الإسلام والغرب، فكانت محل مناقشة جديده أيضاً في هذا الجزء، أولاً لاتصالها بالموضوع السابق، وثانياً باعتبارها تأتي في ضوء متابعات الكاتب وتسجيله ملاحظات عن اجتماع نظمه المجلس المصري للشئون الخارجية حول الإسلام والغرب، وتمت فيه مناقشة موضوع عدم احترام الأديان من وجهة نظر معتدلة، وقدم الكاتب لورقة سويدية تم عرضها في اللقاء سابق الذكر يعرض لها الكاتب. ومن أهم ما جاء بها أن ظاهرة الحوار بين الإسلام والغرب لا تزال تقتصر على أبناء النخبة ولم يأت بعد إلى تحول الحوار إلى ثقافة عامة تسرى في أوصال أبناء الشعوب على ضفتي المتوسط، في الوقت الذي يذكي فيه الصراع العربي - الإسرائيلي دماء العنف والكراهية في المنطقة لكل ما هو غربي ويساعد في مزيد من الصدام. الأمم المتحدة وما تواجهه من عقبات تؤثر على دورها محل نقاش كبير في هذا الجزء، متعرضاً للكثير من مشروعات الإصلاح المقدمة في هذا الإطار. وأخيراً، يحلل الكاتب دور الناتو في إطار استراتيجيته الجديدة. وي طرح الكاتب في هذا الجزء رؤى لشخصيات مثل بول كيندي الذي قدم عملاً استشرافياً للملامح القرن الحادي والعشرين ووضع القوى الدولية المختلفة فيه.

القضايا المصرية هي خاتمة الأجزاء الأربعة في هذا الكتاب، حيث يقوم الكاتب بدراسة التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية ومناقشة ما وجه إليها من اتهامات بتراجع هذا الدور، موضحاً أهمية النظر إلى الأبعاد الإقليمية والدولية المختلفة التي تحيط بالدولة في العقود المختلفة كالبينة الإقليمية الدولية في الخمسينات والستينات، والتي تختلف بشكل كبير عن البيئة الإقليمية الدولية الآن، وهذا الاختلاف هو ما يتجاهله البعض في الحديث عن الدور المصري. وهنا، يؤكد الكاتب أهمية إنشاء مجلس للأمن القومي، باعتباره آلية تجميع وتنسيق بعض الأجهزة العاملة في الشؤون الخارجية، ويقوم هذا المجلس بتتبع ورصد التطورات الإقليمية والدولية وتوقعها وتقديم توصيات أو أفكار حول كيفية العمل مع هذه القضايا.

وجيدة سمير

المغولي التنرى، وصولاً إلى العصر الملوكي والدولة العثمانية وظهور التيارات الوطنية والقومية إلى جانب التيارات الدينية والاممية ويصل في نتائج التاريخ المضطرب إلى قناعة يقول فيها ولا عرو في أن أرض السياسة هي الجغرافيا وأن سماها التاريخ ومن هذين المنطلقين، يمكن فهم الأحداث وصفها في زمانها ومكانها الصحيحين ومع ذلك، فلا تزال التيارات السياسية في الوطن العربي تدور في رياح الفرقة بعوامل، بعضها واقعي مرفوض ومعظمها خارجي مرفوض، مع أن التهديد الخارجي واقع بالقوة المسلحة والذي لم يستثنى أحداً. ثم يفرد الباحث باباً لصراعات القوى العظمى من الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٦٦ وعدم استفادة العرب من الحربين العالميتين، إضافة إلى الإشارة إلى اتفاقية سايبكس بيكو والتقسيم الذي حققت تلك السياسة ليجد العرب أنفسهم في مواجهة كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية، وظهور المد القومي كرد فعل لقيام هذه الدولة ولتواجه الأمة حروباً متصلة مثل الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦، والحروب التي استطاعت فيها إسرائيل تطويراتها العسكرية. في حين ظلت معظم الدول العربية ضعيفة وموزعة بل مفرقة وتتنازع فيما بينها على الحدود الجغرافية المصطنعة كما ذهب الباحث في ذلك، وصولاً إلى حرب يونيو ١٩٦٧ والنكسة التي حلت بالأمة العربية لترسم القيادة السياسية في مصر وسوريا تصوراتهما الجديدة في استراتيجية استطاعت أن تتجاوز نكسة يونيو وخطة الخداع السياسي والتفاعل بين الاستراتيجية والتكتيك. كما ابدعوا في اختيار الزمان واستثمار المكان كما ابدع العرب في استخدام وسائل جديدة للصراع وطرائق مبتكرة للحرب. ويستمر الكاتب في سرده حتى غزو العراق للكويت والعلاقة بين السياسة والاستراتيجية في إطار نظريات السيطرة على العالم، التي تبناها الحكومة الأمريكية وصولاً إلى سياسة المحافظين واللوبى الصهيوني والكارتلات الصناعية والتروستات المالية التي لا تنتفش إلا بالحرب كما يقول الباحث.

ويتطرق الباحث إلى أسباب انهيار الامبراطورية السوفيتية وغزو العراق للكويت والاهداف التي حققها هذا الغزو، خاصة التطرف الديني الذي غذته القوى الأمريكية ثم يقدم الباحث بحثاً عن العروبة والإسلام، ثم ينشر بعض الوثائق التي يقول أنها قد تم تسريبها من البيت الأبيض والكونجرس إلى جانب ما يذكره عن أسرار غزو العراق وأفغانستان والدور الاسرائيلي والطرق الأمريكية في حرب المقاومة في البلدان المختلفة ويختتم كتابه بالدروس والعبر للحاضر والمستقبل، قائلاً: أطل القرن الحادي والعشرون حاملاً سرعة مذهلة في مستويات البنى التحتية والقومية بين الأمم. إلا أنه ما زال هناك أكثر من ثلث البشرية أميين ومعظمهم عراة جياع

خالد فياض

ثقافة المقاومة

مجموعة باحثين

بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ٢٠٠٧

يضم هذا الكتاب أعمال الندوة الفلسفية السادسة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. يعبر هذا الكتاب عن مفهوم ثقافة المقاومة التي لا تقتصر على المقاومة المسلحة وإنما المقاومة بالفكر والثقافة والاستقلال الذاتي والإبداع الفكري، وإثبات الذات قبل إثبات الآخرين ويركز الكتاب على المقاومة باتباع سياسة نهضوية وإصلاحية وتنويرية، تهدف إلى انتعاش العقل على الآخر.

ويضم الكتاب ستة أقسام، يدور القسم الأول منها والمعنون بـ "التأصيل النظري" حول مفهوم ثقافة المقاومة، حيث يطرح عددا من الأسئلة حول أسباب ضعف مفهوم المقاومة، منها: لماذا عجز العقل العربي عن المقاومة؟ وما الذي يجعل المقاومة محدودة داخل الوطن العربي؟ وهل غياب الخيال السياسي لدى النخبة والجمهور أدى إلى الاستكانة وقبول الأمر الواقع؟ ويطرح أيضا مسألة غياب ثقافة المقاومة في التراث العربي القديم، ومتسائلا عن آليات المقاومة في الوطن العربي.

ورمقا لهذا الكتاب، تتنوع هذه الآليات ما بين الاحتلال والتكنولوجيا، ويدور علوم الاتصال في المقاومة وبعض العلوم الإدارية الخاصة بالأهداف والوسائل في إطار التخطيط والاستراتيجيات العامة. ويعتبر البعض أن سعي المقاومة لتفعيل التكنولوجيا في عملياتها وتدريب كوادرها على استخدامها يشكل دافعا قويا بفعل الضرورة لاختراق وتحليل تكنولوجيا الاحتلال باعتباره الشئ الذي يجعل من حصيلة هذا السعي أساسا متينا لتحليل مقومات التكنولوجيا في مرحلة ما بعد الاحتلال، وذلك إضافة إلى دورها الفعال في مرحلة المقاومة.

إن موجة الاستعمار التي انتشرت في القرن

الناشر عشر، بأساليبها التقليدية، لم تعد لها جدوى اليوم، فقد انحصر المد الاستعماري وحصلت البلدان المستعمرة على استقلالها لكن الاستعمار يظهر في أشكال جديدة بمعنى أن أساليبه وأشكاله تتغير، بينما يبقى الاستعمار في صميمه وجوهره واحدا لا يتغير.

ولم تعد عملية إدخال وتطوير التكنولوجيا في دول العالم العربي والإسلامي مجرد رفاهية، أو مواكبة للتطور، بل أصبحت خيارا استراتيجيا حتميا في ظل التهديدات التي تواجهها. فلم يعد احتمال الاحتلال مستبعدا، وبالتالي فإن وضع استراتيجيات للمقاومة أصبح حتميا.

أما القسم الثاني من الكتاب، الذي جاء تحت عنوان المقاومة في الفكر الإسلامي، فيدور الحديث فيه حول دور عمرو بن عبيد في نشر مفهوم المقاومة عند المعتزلة، وهو شخصية محورية في الفكر الاعتزالي، أسس المقاومة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الاستبداد والظلم والحوار مع الفئات المخالفة كما يتناول هذا القسم أيضا المقاومة في الخطاب الشعري في العصر الأموي، حيث يتبين منه مفاهيم الجهاد عند الشيعة والثورة ضد السلطان الأموي، والمقاومة بالشعر عند الشعراء، سواء كانوا ذكورا أو إناثا ويعتبر الشعر ليس مجرد تعبير فني بل هو خروج سياسي واجتماعي يساهم في حركة تغيير العالم وإعادة بنائه، ويشار في الكتاب إلى طرق مواجهة الطغيان.

أما القسم الثالث من الكتاب وهو بعنوان "المقاومة في الفكر العربي الحديث"، فقد كان محوره الحديث عن حركات الإصلاح في الجزائر وتونس وعموم العالم الإسلامي، خاصة الأمير عبد القادر الجزائري رمز المقاومة الجزائرية، حيث يتبين فيه التمييز بين المقاومة السياسية التي تتطلب تجميع كل القوى الوطنية والمقاومة الثقافية التي تقوم على الجانب العقائدي والتوجيه المعنوي، وكيف لا الكم، والهدنة المؤقتة لحين الاستعداد لجولة ثانية، والمقاومة الثقافية التي تعتمد أساسا على الطرق الصوفية وتحويلها إلى طرق جهادية مثل القادرية.

وفي هذا الصدد، يمضي الكتاب قدما في الحديث عن تحديث الدولة واليات المقاومة، وكيف يمكن مقاومة النظم السياسية المتخلفة بإصلاح النظام السياسي والإداري، باعتبارهما شرطين لإصلاح الحكم. فالتقدم العلمي هو الطريق إلى التمدن، والذي يتحقق من خلال العلاقات والتعاون مع الآخر، وتنظيم الاقتصاد والتجارة، ومن ثم يتحقق الأمن والحرية والعدالة وبناء مؤسسات الدولة. وتعتبر الدولة التي تحدث نفسها بنفسها هي التي تمتلك روح المقاومة وتمتلك ثقافة المقاومة.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نشير إلى مدى وضوح فكر المقاومة في خطاب الحركات الإصلاحية مثل جمال الدين الأفغاني،

ومحمد عبده، وابن باديس، فلقد وضع هؤلاء الخطوط العريضة للإصلاح باعتباره مقاومة تدريجية تبدأ من الإصلاح الديني والعلمي والإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح اللغة وأساليبها. وهنا تبرز حالة الثورة المهدية في خطاب العروة الوثقى، وثورة عرابي، وثورة الأحرار، وقد عبرت هذه الثورات بشكل جلي عن مفهوم المقاومة واستيعابه من قبل الجماهير من أجل الإصلاح.

إن النظرة الإصلاحية التي ربطت منعطف النهضة بالتححرر والتصدى لشبح احتلال مصر هي التي جعلت من فكر الجامعة الإسلامية فكرا مقاوما عبر جريدة العروة الوثقى، التي بدأت تتحدث عن دور الدولة العثمانية في التدخل وأخذ زمام الموقف بدلا من الإنجليز باعتبارها فرصة ذهبية لاستئناف المقاومة.

أما القسم الرابع من الكتاب والمعنون بـ "المقاومة وحركات التحرر الوطني"، فيدور حول فلسفة التحرير، مشيرا إلى الثورة الجزائرية، وهنا يأتي تأكيد أهمية الثورة في التاريخ البشري. فالتاريخ هو قصة الحرية، كما يقول بينيديو كروتشه، ويتم في هذا الصدد التمييز بين مفاهيم موازية للمقاومة مثل العصيان والتمرد والانتقال والإصلاح من جانب، والثورة من جانب آخر، باعتبارها لفظا جامعاً لها كما يتضمن هذا القسم أيضا مفهوم الصراع والبطل المخلص في الهلال الخصيب أو ما يعبر عنه بفلسفة الاستشهاد. ويتناول هذا الجزء دور البطل في التاريخ ومفهوم الصراع بين النظرية والتطبيق، وراهنية الصراع والبطل المخلص، وأسس فلسفة الاستشهاد كفعل الخلاص بقتل الثنين والثقافة باعتبارها أفضل إدارة للصراع. ويتطرق الكتاب أيضا إلى معنى آخر وهو الفعل المقاوم في الأسر، يشار فيه إلى تجارب شخصية لعدد من الأسرى النساء المعتقلات في معسكر الخيام بجنوب لبنان قبل تحريره عام ٢٠٠٠، حيث يستطیع الأسير أن يقاوم، من خلال محو الأمية والتعليم، ومقاومة إرادة المحتل ومقاومة المنوع، وهو الإحساس بالفراغ القاتل واليأس من الحياة.

كما يتناول هذا القسم من الكتاب المقاومة في الخطاب السياسي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والذي يعتبره البعض خطابا إصلاحيا نهضويا، يربط الديمقراطية بالمقاومة وقد كانت المقاومة في خطاب الرئيس عبد الناصر موجهة ضد الاحتلال والراسمالية والتحرز، ومعبرة عن التطلعات الناصرية نحو الحرية والاشتراكية والوحدة.

ويتناول القسم الخامس من الكتاب وهو بعنوان "المقاومة في الفكر العربي المقاوم" في فكر سارتر ومدى الالتزام بها، على اعتبار أن حياة سارتر تجسيد للمقاومة، بمعنى مقاومة

الجدد السياسة الخارجية والشرق الأوسط ويتكون من أربعة مباحث ويبدأ الكاتب حديثه عن مدرسة المحافظين الجدد بالعودة إلى أصولها التاريخية والفكرية من خلال أفكار الفيلسوف اليهودي الألماني ليو شتراوس. وأهمها استبداد النخبة، والخطاب المزيج لاقتناعه بقسوة الحقيقة وأن حاملي الحقيقة مضطهدون من قبل المجتمع، وتمييز مفهوم الأخلاق والعدالة عن السياسة، خاصة سياسة القوة التي هي منبع القوة فالمحافظة الجديدة تقدم نفسها كمروج للمبادئ الأخلاقية، ورفض التاريخانية لاعترافها بتأثير التاريخ على الحاضر والمستقبل وصناعتها لهما مما يقود إلى النسبية والعدمية.

وقد كان لمدرسة المحافظين الجدد رؤية خاصة تجاه مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي غير مهددة من قبل أي منافس. وقد أخذ المحافظون الجدد هذه الرؤية بالتفكير في بناء القرن الحادي والعشرين على أساس السيادة الأمريكية على العالم، وتبلورت فكرة مشروع القرن الأمريكي الجديد.

وقد أشار الكاتب إلى دراسة وضعها هذا المشروع بعنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكي والتي رأت أهمية إعادة بناء الدفاع العسكري الذي يعد مصدر القوة والهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية، وذلك ضمن رؤية نقدية لمرحلة بوش وكلينتون لما بها من إهمال شامل للدفاع وتضمنت الدراسة مجموعة من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة مع فجر القرن الحادي والعشرين وهي الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. ففي ظل المخاوف الأمريكية من قيام تحالف أوراسي يضم القوى الفاعلة في أكبر نطاق جغرافي في العالم (أوروبا وآسيا) وأهم مصادر للثروات وأوسع الأسواق، رأى المحافظون الجدد ضرورة ضم أوروبا تحت جناح النفوذ الأمريكي. وبالنسبة لروسيا، فعلى الولايات المتحدة تجنب الترسنة النووية الروسية، والبحث عن مجالات عالية للتعامل مع روسيا. أما الصين، فينبغي على الولايات المتحدة اتباع استراتيجية متعددة المستويات مع الصين بالقيام بمشاريع مشتركة، وتشجيع التطور الاقتصادي والسياسي، وتقوية العلاقات العسكرية المتبادلة.

وقد تزايد اهتمام المحافظين الجدد بالشرق الأوسط بسبب علاقتهم الوثيقة باللوبى الصهيوني وبالييمين المسيحي، وكين العديد من أبرز وجوههم - بالإضافة إلى ليو شتراوس - يهودا صهيانية وفي هذا الحزب، يطرح الكاتب رؤية تفسيرية حول تركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مشيراً إلى الأسباب وهي أولاً التحكم في حقول النفط الأساسية في العالم ومرات ناقلاًه لصالح الاقتصاد الأمريكي. وثانياً طبيعة زمام

وسيلة العقل المطلق القادرة على النقد. ومن ثم إعادة البناء، على حد قول الجابري. فالفلسفة قبل كل شيء هي ثقافة السؤال، المستقبل مفتوح غير محتم سلفاً.

ويخلص الكتاب في النهاية إلى تأكيد أن إرادة الأمة صاحبة الحق في الوجود والحياة، هي وحدها التي تستخلص ما ينبغي مما هو حاصل بكل كرامة وعدل وحرية. وقد نهلت من مخزونها في مفهوم الصراع فلسفة الاستشهاد، قولا فصلا في إثبات الحق القومي، حق الحياة والوجود، دفاعا عن قيم العدالة والمساواة والحق للعالم أجمع

على فريد بدران

السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين.. المحافظة الجديدة والواقعية

هادي قبيسى

الدار العربية للعلوم،

ناشرون، ٢٠٠٨

تأتى أهمية هذا الكتاب كونه يوضح أهمية دراسة السياسة الخارجية الأمريكية نظراً لفعاليتها وتأثيرها في الساحة العالمية، ونظراً لاحتواء المؤسسات المعنية باتخاذ القرار على عقول مبدعة وقادرة على حل المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة في نطاقات انتشارها، حيث تتوزع أعباء السياسة الخارجية على أربعة مواقع رسمية: هي الرئيس، ووزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع.

ويشير الكاتب لمدرستين أساسيتين في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، هما مدرسة المحافظة الجديدة ومدرسة الواقعية، ثم إجراء مقارنة بينهما من خلال طرح أفكار كيمسجر وبرجنسكي كبيرى مدرسة الواقعيين ورؤية كل منهما لموقع الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وموقفه من فكر المحافظين الجدد

يتأى الفصل الأول تحت عنوان المحافظون

الاحتلال النازي لفرنسا وانضمامه فترة إلى الحزب الشيوعي، وتأسيسه جماعة الاشتراكية والحرية واستكمالاً لمفهوم سارتر عن المقاومة، يتأى الكتاب ليعبر عن فكرة الحرية في فلسفة سارتر وموقفه من الثورة الجزائرية، يطل من خلالها قضية الحرية والتحول من الظاهريات إلى الوجود، مشيراً في ذلك إلى أن ثمة فرقا بين مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا والاحتلال الفرنسي للجزائر، فالمقاومة إذن ضد الاحتلال وممارساته في التعذيب واعتبر سارتر أن العنف هو العنصر السلبي في الحياة السياسية وأثناء المقاومة الفرنسية، أدرك سارتر أن الثورة ضد الاستعمار من العناصر الأساسية لمكونات العنف والقيم الأخلاقية والشخصية الوطنية، وباستعمال العنف يتم الدفاع عن الحرية، لأن الإنسان هو مشروع الحرية وتظهر المقاومة دائماً في الأدب والفن، ولا تعتبر المقاومة إرهاباً بل عنف مشروع، ومسئولية المثقف هي المقاومة بالثقافة والفكر والفن والأدب كدرع للمقاومة على الأرض.

ويخلص إلى القول إن العالم العربي يحتاج إلى إصلاح الخطاب السياسي، وهذا الخطاب يحتاج إلى نضج سياسي وعقل راجع وسليم وإذا تم هذا على مستوى الساحة العربية، فستكون هناك متغيرات أكثر إيجابية للعالم العربي.

أما عن ثقافة المقاومة في فلسفة ما بعد الحداثة، فقد كان التركيز في إطارها حول نظرية التحرر عند هابرماس، حيث التحول من المجتمع التقليدي إلى الحداثة، وصياغة نظرية في عقلنة المجتمع، ومحاولة خلق ما يسمى بالمجال العام، وعدم تدخل الدولة في المجتمع. ويرى هابرماس أن التحرر لن يتم إلا بتطوير ذاتية فوق الظواهر، التي هي موضع الهيمنة، وهذه فكرة تعتمد على أفكار كانط اعتماداً واضحاً، فالتحرر لا يصير ممكناً إلا حينما يقر محور الوعي، التفكير والشعور، بحاجتهما المتبادلة، الواحد منهما للآخر، ويتحقق التحرر بمعنى القدرة على أن يجعل الفرد نفسه - بوصفه وحدة اجتماعية - شفافاً بحيث يتجاوز العقبات التي تقف في طريق تحقيق إمكانية استقلاله.

أما القسم السادس والأخير من الكتاب، فيتناول "مقاومة العولمة"، التي تتضمن مقاومة الفن، بمعنى الفن الرديء الهابط فالعولمة كنحد الأشكال الجديدة للهيمنة تقضى على الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية باسم العالم قرية واحدة، وثورة الاتصالات، وقوانين السوق والمنافسة. وتبرز العولمة باعتبارها تحدياً للعالم العربي، فهناك تداعيات للاستعمار الغربي على الوجود العربي.

ولابد للشعوب العربية من المقاومة كي تحيا، وشرط ذلك الأول هو الحرية وانعتاق العقل والفلسف، لأن الفلسفة هي ابنة الفكر الحر.

سط التي تراها الولايات المتحدة واقعا
بأنه يقوى إسلامية معادية لها الى
تأثير العلاقة بين الولايات المتحدة
على رسم الاحيرة لسياساتها

الاطار. يعرض الكاتب عددا من
محيات العملية، التي تتحدد في نشر
طية والفوضى الخلاقة والحرب

م يتعلق باستراتيجية نشر الديمقراطية.
م على اهدف عديدة اولها تفهيس
الداخل على الأنظمة، وثانيها منع
القوى الإسلامية المعادية للولايات المتحدة
السلطة، وثالثها استقطاب الفئات المحايدة
للعاد للولايات المتحدة، ورابعها محاولة
مع الإسلاميين في النظام الديمقراطي ذي
العثمانية، واخيرا ترك الساحة للصراع
بين العثمانيين والإسلاميين والذي سيؤدي إلى
الفرار في السياسات الداخلية والخارجية للدول
الإسلامية

اما الاستراتيجية الثانية، فهي سياسة
لفوضى الخلاقة التي اتبعتها الخارجية
الأمريكية في سعيها للسيطرة الكاملة على
الشرق الأوسط، حيث تؤمن سياسة جورج بوش
الآن بان حدوث الاستقرار في الشرق الأوسط
يعتبر مشكلة وعقبة امام تحقيق المصالح الأمريكية
في هذه المنطقة، فالفوضى في النهاية تسمح
للعناصر المعادية للولايات المتحدة بالتحرك
بحرية والمثال الأبرز لتطبيق الفوضى الخلاقة هو
ما جرى في لبنان وسوريا

اما الاستراتيجية الثالثة، فهي الحرب
الاستباقية، فالهدف النهائي للسياسة الخارجية
الأمريكية هو استخدام القوة المتوافرة بشكل
فردى إذا لزم الامر لنشر الاسواق الحرة
الديمقراطية على امتداد العالم. تقع فكرة استباق
ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها، في
لب العقل المحافظ الجديد. ففي رؤيتهم لعالم ما
بعد الحرب الباردة، تطلعونوا لاستباق حركة
التاريخ التي قد تحمل منافسيهم إلى مواقع
النفوذ العالمي، فبدأت الولايات المتحدة حربا
للسيطرة على الشرق الأوسط لتقليل نمو
اقتصاده، وشنّت حربا استباقية من نوع آخر
ضد الحركات الإسلامية الحاملة بالوصول إلى
السلطة في بلدانها وذلك عبر سياساتى نشر
الديمقراطية والفوضى الخلاقة، قبل ان تجتمع
ظروف تساعد هذه الحركات على تحقيق
طموحاتها. اما على المستوى العسكري، فقد
أعانت الولايات المتحدة النظر في فعالية مبدأ
الردع والردع النووي

اما الفصل الثاني، فيأتي تحت عنوان
المدرسة الواقعية في فكر كيسنجر
وبريجنسكي ويستعرض فيه الكاتب تعريف
المدرسة الواقعية في اتخاذ القرار

وتحقيق اهدف الذات بغض النظر عن الوسائل
ثم يتناول الكاتب نموذجين لفكر المدرسة الواقعية
من خلال قراءة تجربة رجلين أساسيين في تلك
المدرسة، هما هنري كيسنجر وزيجنيو
بريجنسكي

عرض الكاتب رؤية كيسنجر للدور الأمريكي
بعد الحرب الباردة، وقد ظلت نظرية توازن القوى
عماد رؤيته في إدارة السياسة الخارجية
الأمريكية، وتركزت استراتيجيته الدبلوماسية على
أن أفضل ضمان للسلام هو التوازن.

وتبرز واقعيته في مقارنة قضية العلاقة مع
الصين، فقد أجرى تقييما للخيارات الممكنة حول
المقاربة الدبلوماسية للتخاطب مع الطرف
الصيني، فكان أمامه أربعة خيارات أساسية
وحدد إيجابيات وسلبيات كل منها وقد كان
الخيار الأول هو الاستعداد لمناقشة تطبيع
العلاقات مع بكين استنادا إلى تفاهم على
العلاقات السلمية بإعادة التجارة في السلع غير
الاستراتيجية.

والخيار الثاني هو الاستعداد للخوض في
نقاشات او مفاوضات جدية مع استثناء قضية
تايوان وإعادة النظر في الوجود العسكري
الأمريكي في تايوان مقابل وعد صيني بعدم
استخدام القوة لحل هذه الأزمة

والخيار الثالث هو تقديم خيار التعايش
السلمي للصين وعدم الإقدام على أى خطوة قبل
الاستماع إلى الصينيين

والخيار الرابع هو توجيه ضربة قوية
للصينيين كرد فعل على تجاوزاتهم السابقة بما
سيخلق الباب امام أى إمكانية لإعادة فتح علاقات
طبيعية مع الصين

وتعتبر قضية كيسنجر في اختراق المعسكر
الشيوعي وفتح العلاقات الدبلوماسية مع الصين
إحدى التجارب الناجحة للمدرسة الواقعية

وكان لقضية إيران محل كبير في نقد
كيسنجر لمنهجية المحافظين الجدد القائمة على
أساس التساهل في اللجوء إلى القوة والاعتماد
عليها كخيار أولى، حيث رأى كيسنجر أن حل
قضايا الانتشار النووي يعتمد على قدرة
الدبلوماسية على تقديم ضمانات أمنية للبلد الذي
يطلب منه التخلي عن أسلحته النووية، وأبدى
تحمسه لخيار اللعب على أوتار الداخل الإيراني
كبدل للعمل العسكري

وفي مواجهة الأزمة العراقية، حاول كيسنجر
في كتاباته طرح مقاربة مختلفة تقوم على أساس
استجلاب حلفاء او شركاء مرحليين للولايات
للمتحدة في حل المشكلة عبر تخويف بعض الدول
من تداعيات استمرار الأزمة العراقية. ورغم
إعلان كيسنجر لتأييد إسقاط صدام، إلا أنه
اعتبر أن أى عملية سياسية في الشرق الأوسط
لن تتم عبر العمل العسكري فقط، فالدبلوماسية
ينبغي استخدامها للخروج من الأزمة العراقية

لذلك، يمكن القول إن كيسنجر، في مواجعتها
أزمات الشرق الأوسط والملف الإيراني في مرحلة
ما بعد الحرب الباردة، حاول طرح الحلول
السياسية من خلال مبدأ التوازن بين القوى،
ولذلك كانت لديه رؤية مختلفة لدور الولايات
المتحدة في العالم، منتقدا منهجية التفرد
وأحادية القطب.

حاول كيسنجر تغليب الواقعية والتوازن على
التطرف الأيديولوجي والتفرد دون أن يعارض
مبدأ الحرب الاستباقية ككل، ولكنه حاول
التنظير لرؤية واقعية تلاقي بين استقرار النظام
الدولي وبين التفرد والقيام بحروب استباقية
ضد التهديدات المحتملة.

ثم تطرق الكاتب لعرض رؤية بريجنسكي
للدور الأمريكي بعد الحرب الباردة، هذه الرؤية
الواقعية على طرف النقيض مع رؤية المحافظين
الجدد. وينبع اختلاف بريجنسكي عن المحافظين
الجدد من تناقض بين المنهجية الكلاسيكية التي
اتباعها وبين المنهجية الثورية التغييرية التي حاول
المحافظون فرضها على صناعة القرار في
السياسة الخارجية.

وقد انتقد بريجنسكي مفهوم الإرهاب الذي
اعتمدته إدارة بوش كشعار للحرب التي
خاضتها لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى
منايع الطاقة. وقد حذر بريجنسكي من إعلان أن
الحرب ضد الإرهاب تساوى الحرب على
الإسلام، موضحا أن هذا سيخلق مخاطر على
صعيد رد فعل العالم الإسلامي، تتمثل في
كراهية هائلة للولايات المتحدة. مؤكدا أن قلب
الأزمة التي خلقتها أيديولوجيات المحافظين
الجدد يتجلى في حالة العزلة التي جلبتها
الولايات المتحدة لنفسها عن طريق تفردا.

وقد تعرض بريجنسكي بالنقد لمشروع نشر
الديمقراطية على أساس أنه لا يلائم المرحلة
التاريخية القائمة التي تتميز باليقظة السياسية
للسعوب. فالديمقراطية كان يمكن أن تكون حلا
لفاقدى العدالة الاجتماعية في العصر
الارستقراطي. لكن من غير الممكن أن تكون الحل
في عصر اليقظة السياسية.

ومن ناحية أخرى، ينتقد بريجنسكي رؤية
المحافظين الجدد للصراع مع الإسلام، ويرى أن
سياساتهم تعاني من خلل في رؤية تفاعل الواقع
معها ورد فعل الأطراف الأخرى. فيقول إن
منهجية المحافظين الجدد، التي تمتلك إسرائيل
مثيلاتها في بنيتها السياسية، هي شديدة
الضرر للولايات المتحدة وخطيرة جدا على
إسرائيل. لقد حولت هذه المنهجية الأغلبية
الساحقة من شعوب الشرق الأوسط إلى موقع
العداء للولايات المتحدة وإذا استمرت الإدارة
في اتباع سياسات المحافظين الجدد، فإن
الولايات المتحدة ستطرد من المنطقة وسيكون هذا
أيضا بداية نهاية إسرائيل كذلك. مستشهدا
في تلك بدروس العراق وإيران. فالمشروع

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

د. إبراهيم غراب

دار الصفا للنشر، بيروت، ٢٠٠٧

استقطابات معادية وتخفيف وطأة ضغوطها إذا وجدت.

أولاً- العلاقات مع الصين هذه العلاقة ينبغي مقاربتها على مستويين، هما الاحتواء الاقتصادي، والتقليل من الهواجس فأن انكسار في هذه العلاقة سيؤدي إلى انهيار دراماتيكي لتدفق رؤوس الأموال الخارجية.

ثانياً- العلاقات مع روسيا. اهتم بريجنسكي بالتنظير للشراسة معها، نظراً لما تمثله من قوة ذات نفوذ في أوراسيا ولثقلها الاقتصادي العالمي، فهي تضم أكبر مخزون غاز في العالم.

ثالثاً- العلاقات مع أوروبا. رأى بريجنسكي دوماً في أوروبا شريكاً ضرورياً للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تحتاج الولايات المتحدة لشريك ناضج في أوراسيا. ومن ناحية أخرى، يرى أن دخول الولايات المتحدة الحرب ضد العالم الإسلامي سيولد انكساراً في العلاقة مع أوروبا التي تضم بين جوانبها الجغرافية والديموغرافية أقلية سريعة التنامي من السكان المسلمين.

ويختتم الكاتب مؤلفه بمجموعة من الاستنتاجات، هي:

١- إن الصراع بين مدرسة المحافظين الجدد والداعين إلى الهيمنة الأمريكية من جهة وبين المدرسة الواقعية والداعين إلى القيادة الأمريكية من جهة أخرى سيستمر خلال عهد الرئيس الأمريكي المقبل، الذي سيكون ديمقراطياً في الغالب.

٢- ستحاول قوى وشخصيات أمريكية رسم استراتيجية جديدة لعصر ما بعد حرب العراق، تقع في مكان وسط بين المدرستين، وتهدف إلى إعادة ترميم المصادقية الأمريكية، أو- بكلام آخر- الموقع الأمريكي الفريد، الذي ينبغي أن يجنح نحو قيادة العالم لا الهيمنة عليه، بحسب بريجنسكي وكيسنجر.

٣- سيستمر استعمال الشعارات والمقولات الدينية بشكل أو بآخر- لتحصيل تأييد التيار الإنجيلي البالغ التأثير في الولايات المتحدة، دون أن يكون ذلك بالضرورة داعياً إلى رسم سياسة خارجية في إطار ديني، كما حصل في عهد بوش الابن.

٤- ستتم في المرحلة المقبلة عملية إعادة نظر شاملة في موقع رئيس الولايات المتحدة ودوره في السياسة الخارجية، كما ستظهر نظريات وروى جديدة على مستوى فلسفة القيادة الأمريكية للعالم.

صفا محمد أحمد الملاح

الأمريكي في العراق الذي أثر بالسلب على الولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي. فالانعكاسات الأولية للارزمة العراقية كانت إلى الداخل الأمريكي، حيث أثرت في العلاقة بين الجمهور والسلطة وفي قدرة الأخيرة على الإقناع والتوجيه، وجعلت الولايات المتحدة بلداً أقل أمناً حيث أوجدت أعداء جدد، وأصبحت نسبة العدائية تجاه الولايات المتحدة عالية على الساحة العالمية.

وقد رأى بريجنسكي في الحرب على إيران مدخلاً لمستتق جديد أكثر اتساعاً وعمقا من العراق، واعتبر أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة فهم إيران ودورها الإقليمي ودينامياتها الخارجية بسبب غيابها لوقت طويل عن التواصل مع إيران والوجود داخلها. وأكد بريجنسكي أنه على المدى البعيد، ستكون مصلحة الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار في الخليج عبر إشراك إيران في مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمي والاستقرار والأمن للشرق الأوسط.

طرح بريجنسكي رؤيته للحل ضمن استراتيجية أمريكية من المفاوضات الجادة وليس الشعارات. وي طرح سيناريوهات الجزرة، والعصا وليس العصا والجزرة، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد، وإجراء مفاوضات في قضايا الاستثمارات الأمريكية في إيران مع أطراف اقتصادية إيرانية من أجل التخفيف من أحادية التيار الديني في السلطة، عبر تقوية القطاعات الخاصة وتقوية موقع الطبقة الوسطى في البلاد، وإيجاد فرصة لتصدير القيم الأمريكية إلى الداخل الإيراني.

يعتقد بريجنسكي أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة والهيمنة، حيث يرى أن مغامرة المحافظين الجدد بتلقف فرصة مرحلة أحادية القطب عقب الحرب الباردة، والدخول في مشروع السيطرة على موارد النفط في العالم بشكل كامل، كخطوة أولى للسيطرة على الاقتصاد العالمي- هذه المغامرة أدخلت الولايات المتحدة في نفق العزلة، وبالتالي فإن اتخاذ الولايات المتحدة لموقع المهيمن على الاقتصاد العالمي سيضر بسياساتها الخارجية، الأمر الذي يمكن تفاديه عبر اتخاذ الولايات المتحدة لصفة القيادة والتخلي عن طموحات الهيمنة غير الواقعية. وقد كانت هذه الرؤية موضوع كتابه "الاختيار".

ويرى بريجنسكي أنه لا بد للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة من رسم خريطة علاقات مع القوى الكبرى الأساسية على أساس الحفاظ على موقع الولايات المتحدة لمنع تشكيل

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة أو غير عادية بالمقارنة بعلاقة كل من الدولتين بالدول الأخرى، وذلك بالنظر إلى التأييد السياسي والدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل والمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لها. فعلى المستوى الرسمي، لم تأخذ هذه العلاقة في أي وقت من الأوقات شكل التحالف الرسمي، فإسرائيل لا تربطها معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، ولا هي عضو في أي نظام تحالفي معها ومع ذلك، فمن الناحية العملية، وصلت هذه العلاقة في قوتها إلى مستوى التحالف الملزم، سواء كان مكتوباً أو غير مكتوب بين الدولتين.

تلك العلاقات المتشابكة هي المحور الرئيسي الذي يسعى كتاب (العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية) إلى الاقترب منه وتحليله، حيث ركز المؤلف في مقدمته على العوامل الداعمة لتلك العلاقة الخاصة، والتي تمثلت في أهمية إسرائيل ودورها في إطار المصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والاهتمام الأمريكي الأخلاقي بهذه الدولة وتجربتها الديمقراطية والتعاطف معها والارتباط الخاص بها. هذا إلى جانب نشاط الجماعات اليهودية الأمريكية وإسرائيل. وتعتبر حرب يونيو ١٩٦٧ حداً فاصلاً بين المرحلة التي كانت إسرائيل فيها على أقصى تقدير تلعب دوراً مفيداً في إطار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والمرحلة التي أصبحت إسرائيل تلعب

دور رئيسيا في اطار هذه المصالح، الامر
بترك تأثيره على العلاقات بين الدولتين

فقد كان فشل السياسة الأمريكية لتحقيق
سفر في الشرق الأوسط من خلال التوازن
يكرى يفرض على الولايات المتحدة ان تحاول
محدد الانتصار الاسرائيلي للتوصل إلى
سنة للصراع العربي - الاسرائيلي، ولذلك
من مساعدة إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي
محتة للضغط على الدول العربية حتى يتم
التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل
وبن، أصبح هناك توافق بين المصالح الأمريكية
والمصالح الإسرائيلية في الفترة من ١٩٦٧
١٩٧٢ ومع ذلك، لم تكن هذه المصالح متفقة
تماما في تلك الفترة، فقد كان للولايات المتحدة
مصالح أخرى في دول عربية صديقة واهتمامات
عالية تتعلق بالموقف في الشرق الأوسط، فضلا
عن مطالب إسرائيل بأرض عربية تسمى
للحصول عليها في تسوية سلام. وقد خلقت هذه
الاختلافات بعض التوترات بين الدولتين في
بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تم التغلب
عليها، مما أدى إلى الحفاظ على الانسجام في
العلاقات بينهما

جاء الفصل الأول ليتناول العلاقة بين الولايات
المتحدة وإسرائيل، والتي لا تعد تحالفا رسميا،
بل شكلت في الحقيقة علاقة يمكن أن يطلق عليها
علاقة الكفيل العميل، والتمييز بين التحالف
وعلاقة الكفيل العميل أمر مهم، فالتحالف هو
اتفاقية رسمية بين دولتين ذوات سيادة بهدف
تنسيق سلوكها في حالة حدوث حوادث معينة
ذات طبيعة عسكرية، وبصياغة مختلفة، فإن
التحالف هو اتفاقية قانونية تحدد بوضوح
التزامات وحقوق كل عضو. أما علاقة الكفيل
العميل، فهي اتفاق غير رسمي، فلا توجد
التزامات أو حقوق محددة، لا على الكفيل ولا على
العميل. وبعبارة أخرى، فإن تكاليف التحالف
ومزاياه غالبا ما تكون مختلفة تماما عن تكاليف
ومزايا علاقة الكفيل العميل.

ولقد فصلت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة
الكفيل العميل على تحالف قائم على تقييماتها
لتكاليف ومزايا كل بديل. ولكي يمكن فهم تلك
العلاقة، فمن الضروري تقييم السلوك الاسرائيلي
من منظور الدولة العميلة والسلوك الأمريكي من
منظور الدولة الكفيلة، حيث يرى المنظور
الاسرائيلي ان الحلف قد يضر بأمن إسرائيل في
الاحل الطويل، وخشيت إسرائيل من ان واشنطن
قد ترغمها على القبول بحدود لا يمكن الدفاع

عنها، وعلى أن تقتسم معها قدرتها النووية، وأن
ترضى بفقد أقل من المساعدة العسكرية
والاقتصادية الأمريكية، كخمس الحلف، وإذا قررت
واشنطن عندئذ أن تتحلى عن إسرائيل في ساعة
الحاجة، فقد تترك الدولة اليهودية بقدرات داخلية
أقل بكثير مما قد يكون لديها برفضها الانضمام
للحلف لتدافع بها عن نفسها، فإذا دخلت في
حلف مع الولايات المتحدة، فإن كل قرار للسياسة
الخارجية الإسرائيلية يمكن أن يؤثر على نحو
يمكن تصوره على المصالح الأمريكية في الشرق
الأوسط أو في العالم ومن هنا، فإن قرار لا بد أن
يوضح لواشنطن قبل أن تستطيع تنفيذه، ووضع
كهذا قد يجعل من المستحيل بالنسبة لإسرائيل
أن تحتفظ باستقلالها في أن تهاجم، مثلا،
إرهابيين يتخذون من الدول المجاورة مأوى لهم
وإذا اعترضت واشنطن على سياسة معينة، فلن
يكون أمام الدولة اليهودية - باعتبارها
العضو الأضعف في الحلف - بديل غير وقفها
كذلك، فإن إسرائيل لم تعد الآن دولة شاردة
وبالتالي فإنها قد تصبح قلقة من أن حلفا مع
واشنطن قد يضر برفضها لتحسين علاقاتها مع
الدول التي هي موضع شكوك الولايات المتحدة
مثل روسيا والصين

أما المنظور الأمريكي، فقد خشيت واشنطن من
الناحية الأخرى من أن حلفا أمريكا - إسرائيل
قد يضر بمصالحها في الدول العربية الصديقة،
فهم قد ينظرون إلى الحلف باعتباره إعلانا
رسميا بأن واشنطن قد قررت أن تنحاز إلى
إسرائيل في الصراع العربي - الاسرائيلي،
وخشيت واشنطن كذلك من أن الحلف يمكن أن
يوثرها، فالحلف قد يشد الولايات المتحدة إلى
حرب شرق أوسطية، من الممكن ألا تصبح
متورطة فيها بشكل مباشر، فالمنافع الممكنة
للحلف غير كبيرة نسبيا. وإذا وضعت في
مواجهة هذه التكاليف، فإن واشنطن ستحصل
على تحكم أكبر في السلوك الاسرائيلي، لكنها
تملك بالفعل درجة كبيرة جدا من النفوذ على
سياسات الدولة اليهودية الأكثر أهمية بالنسبة
للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، جنت
الولايات المتحدة منافع وفيرة من العلاقة الحالية،
مما يعطيها حافزا أقل لأصفا، طابع رسمي على
التزامها تجاه الدولة اليهودية

وعلى الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالعلاقات
الاقتصادية بين الجانبين، فقد أكد الكتاب أن
الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ترتبطان
بعلاقات قوية ومتينة وذلك تدعيميا للعلاقات

السياسية والعسكرية بين الطرفين فمن خلال
التعرض لحرائط الصادرات، والواردات على
مستوى كلا البلدين، يلاحظ أن نسبة كبيرة من
السلع يتم تبادلها بين الدولتين في اطار السعي
نحو تعزيز العلاقات بينهما ولضمان تحقيق
المصالح المشتركة لهما. وينصح من خلال
التعرض لتلك الحرائط أن الولايات المتحدة
تستورد ٢٦ من إجمالي وارداتها من إسرائيل،
وهي عبارة عن التكنولوجيا عالية الجودة
وأجهزة الحاسب الآلي وعلى الطرف الآخر،
يلاحظ أن إسرائيل تستورد نسبة ١٨ من
إجمالي وارداتها من الولايات المتحدة وهي عبارة
عن المواد الخام والمعدات العسكرية

أما المساعدات الخارجية، فعند قيام دولة
إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٢، تلقت
إسرائيل مساعدات خارجية هائلة في صورة
منح وقروض بلغت قيمتها ١٧٩ مليار دولار،
منها ٧٠.٥ مليار دولار عبارة عن منح أمريكية لا
ترد ونحو ١٠ مليارات دولار تبرعات من اليهود
المقيمين بالولايات المتحدة أما القروض، فقد
قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل قروضا
اقتصادية بلغت قيمتها ٢١.٥ ملايين دولار،
إضافة إلى عشرة مليارات أخرى التزمت الإدارة
الأمريكية في عهد بوش الأب بمنحها لإسرائيل.
إلى جانب ذلك، فقد قدمت لها ١١٤١٢ مليون
دولار قروضا عسكرية ليصبح إجمالي القروض
التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة نحو
٢٣٥١٨ مليون دولار.

وعلى مستوى العلاقات العسكرية والذي أفرد
له الكتاب قسما رئيسيا، فتعتبر تلك العلاقات
ركيزة أساسية من ركائز المشروع الصهيوني
ذاته، حيث استند هذا المشروع منذ بدايته على
ضرورة الحفاظ على علاقة وثيقة ووطيدة مع قوة
عظمى واحدة على الأقل، ومن ثم تمثل العلاقات
الخاصة مع الولايات المتحدة حجر الزاوية في
السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تحرص
إسرائيل ليس فقط على الحفاظ على متانة هذه
العلاقات وتقويتها، ولكن أيضا تحرص على ألا
يشكل العرب أو أي دولة عربية بديلا ممكنا
لإسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية ولا تقوم
العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات
المتحدة على الروابط العاطفية فقط، ولكنها
تتأسس بالدرجة الأولى على المصالح المشتركة
والمقابل فطلي الجانب الأمريكي، نظرت
الدوائر السياسية والعسكرية إلى إسرائيل
بوصفها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد

عليه لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة في فترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى أن اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة يلعب دورا شديدا في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

أما على الجانب الإسرائيلي، فإن الحكومات المتعاقبة والرأي العام ظلوا مدركين دوما أن إسرائيل لن تستطيع بمفردها حماية أمنها ومواصلة سباق التسلح في المنطقة أو توفير احتياجاتها الاقتصادية بدون المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة من الولايات المتحدة.

وقد شهدت علاقات التعاون الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل قوة دفع هامة، فهذه العلاقات تشتمل في الوقت الحالي على حصول إسرائيل على مساعدات اقتصادية وعسكرية تزيد على ٣ مليارات من الدولارات سنويا كما تشتمل هذه العلاقات على التزويد المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في إسرائيل، والتطوير المشترك لنظم الدفاع المضاد للصواريخ، بما في ذلك برنامج الصاروخ (أرو) ومن ناحية أخرى، فإن هذه العلاقات لا تقتصر فقط على التزام الولايات المتحدة بتقديم جميع نوعيات أسلحة ومعدات القتال الرئيسية التي تحتاج إليها إسرائيل، ولكن أيضا الوصول إلى مستوى متقدم جدا من التنسيق الاستراتيجي وبالتالي، فإن أي اتفاقيات تسليحية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تمثل في الواقع انعكاسا للتفاهم الاستراتيجي العام الذي بات يطبع العلاقات السياسية والدفاعية بين الجانبين بصورة تفوق أي وقت مضى. وينطلق هذا التفاهم الاستراتيجي العام من التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة.

وعلى الرغم من أن علاقات التعاون العسكري والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر بالفعل متينة وقوية جدا، إلا أن تطورات ما بعد استكمال عملية التسوية العربية - الإسرائيلية سوف تؤدي إلى نشوء المزيد من قوة الدفع في علاقات التعاون الاستراتيجي بين الجانبين، خاصة على صعيد الوصول بهذه العلاقات إلى مستوى (التحالف الدفاعي). فعلى الرغم من أن علاقات التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة وصلت في الوقت الحالي إلى مستوى فريد للغاية، إلا أنها لم تصل قط إلى مستوى التحالف العسكري، وهو ما أدى

إلى وجود قدر من الغموض في الإطار السياسي الاستراتيجي لهذه العلاقات، فهي تريد كثيرا على علاقات التعاون الاستراتيجي الثاني بين أي دولتين، ولكنها لم تصل إلى مستوى علاقة التحالف الموسمية الكاملة فقد ظهرت فكرة إبرام معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في السبعينيات والثمانينيات أثناء فترة الحرب الباردة، حيث نظرت الولايات المتحدة إلى إسرائيل بوصفها رصيذا استراتيجيا، في أي مواجهة شاملة ضد الاتحاد السوفيتي السابق كما أن المسؤولين الإسرائيليين رحبوا بهذه الفكرة وقتذاك، لأنها يمكن أن تضع أساسا أقوى للعلاقات الدفاعية بين الجانبين إلا أن الولايات المتحدة هي التي تراجعت عن الفكرة بسبب احتلال إسرائيل لأرض عربية، وهو ما اعتبر عائقا أمام أي معاهدة أمريكية - إسرائيلية، لأن مثل هذه المعاهدة لابد أن تشتمل على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حدود إسرائيل في حالة تعرضها لهجوم خارجي، ولكن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جعل من الصعب على الجانبين وضع تعريف محدد ومقبول لحدود إسرائيل التي تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بموجب أي معاهدة دفاعية بين الجانبين ولذلك، جرى الاكتفاء باعتبار إسرائيل حليفا من خارج الناتو خلال تلك الفترة.

وقد أثارت هذه المسألة مجددا خلال عقد التسعينيات، حيث طرحت هذه الفكرة في أواخر أيام حكومة شيمون بيريز عام ١٩٩٦ بمبادرة من الجانب الإسرائيلي، إلا أن هذه الفكرة واجهت وقتذاك معارضة شديدة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي. فعلى الجانب الأمريكي، ظل الرئيس بيل كلينتون يؤجل إقامة علاقة تحالف رسمية مع إسرائيل، استنادا إلى أن وقت إقامة مثل هذه العلاقة لم يحن بعد، وأن التوقيت الملائم لهذه المسألة، من وجهة النظر الأمريكية، يتمثل في مرحلة ما بعد استعمال عملية التسوية العربية - الإسرائيلية. وعوضا عن ذلك، ركز الرئيس الأمريكي طيلة الفترة الماضية على تعويض الجانب الإسرائيلي من خلال التجاوب مع كافة الاحتياجات التسليحية الإسرائيلية. أما على الجانب الإسرائيلي، فإن بعض التحليلات تنهت إلى أن الجانب الإسرائيلي هو الذي مازال مترددا بشأن فكرة التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، وذلك تحت تأثير الضغوط التي مارسها بعض كبار العسكريين الإسرائيليين الذين يرون دوما أن علاقة التحالف هذه سوف

تتم قيدا على حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية كما يطمحون من - مثل هذا التحالف - بعد بقتل من إغرام إسرائيلي أنفسهم بالدفاع عن من إسرائيل في حين - علاقة التحالف تسمى بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تقدم - من وجهة نظره - إضافة حقيقية إلى العلاقات بين الجانبين. فإما أن هذه العلاقات تشتمل بالفعل على كافة عناصر التحالف العسكري والاستراتيجي ومن ثم فإن إسرائيل تتمتع بالفعل بموقع الدول الحليفة لولايات المتحدة، من غير أن ترتب على هذه العلاقة أية التزامات أو قيود على حرية الحركة الإسرائيلية، أي أن عددا من كبار العسكريين الإسرائيليين يقيمون ضد فكرة التحالف العسكري مع الولايات المتحدة.

وينتقل الكتاب إلى الحديث عن اللوبي الصهيوني وتأثيراته على صانع القرار الأمريكي، حيث يؤكد أن العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل تأتي في اتجاهين متباينين، يرى أحدهما أن اللوبي الصهيوني هو الذي يمسك بدفة القرار في واشنطن، بينما يذهب الآخر إلى أن إسرائيل ليست إلا أداة لخدمة مصالح النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة فمنذ البدايات الأولى لإقامة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين وحتى يومنا هذا، وجدت وجهتا نظر في تغليب الدعم السخي للمشروع الصهيوني والانحياز الصارخ ضد الحقوق العربية المشروعة في دوائر صناعة القرار ولدى الرأي العام في الدول الغربية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فهناك من يرى أن العلة تكمن أساسا، وبالدرجة الأشد تأثيرا، في النفوذ اليهودي لدى القوى المؤثرة في صناعة القرار وتشكيل الرأي العام، وأن الصهيونية المستقوين بالإمكانات اليهودية الواسعة في البنوك والجامعات وأجهزة الإعلام بصفة خاصة، وما ترتب على تلك الإمكانات من نفوذ سياسي وعلاقات اجتماعية، أمكنهم أن يحملوا صناع القرار في أوروبا والولايات المتحدة على رهن مصالح بلادهم الواسعة في الوطن العربي والعالم الإسلامي لمصلحة المشروع الصهيوني والنظر إليه وكأنه مصلحة لهم الأولى بالرعاية والاهتمام.

وكان هناك، ولا يزال، من يؤمنون بأن الذي عزز قدرات اللوبي اليهودي وجعله شديدا التأثير في صناعة القرار إنما يعمل في مناح موات للغاية، إذ هو فيما يدعو ويعمل له لا يتناقص مع

السياسة الأمريكية للمنطقة. فضلا عن أنه
التهويد فلسطين إنما يعمل لتحقيق رؤية
المسيحية - الصهيونية. والمقابل. كان
يرال. من يؤمنون بأن لإسرائيل وظيفة
المصالح الغربية بهدف تعميق واقع
التخلف والتبعية في وطننا العربي.
بذلك لا ينكرون قوة مركز الصهاينة.
عملية النفوذ اليهودي في المجتمعات
والأمريكية

يسرع الصهيوني في يقين هذا التيار يقع
في صلب الاستراتيجية الاستعمارية، والصراع
بما كان ولا يزال على خلفية جيوسياسية، وإن
كل مال توظيف سياسي للأوهام والخرافات
التي تشجع هجرة اليهود واستيطانهم في
فلسطين. فالفكر الصهيوني هو أحد إفرازات
الفكر العنصري الأوروبي، وإسرائيل ليست
سوى إحدى الأدوات الاستعمارية، فقد أقيمت
فقر استعماري استراتيجي غاية تعطيل
الوحدة العربية وإعاقة تطور المجتمع العربي
وما كان اعتماد إسرائيل حاجزا بشريا فاصلا
بين عرب آسيا وعرب إفريقيا إلا نتيجة دراسات.
في إسرائيل ذات دور وظيفي في خدمة
الاستراتيجية الاستعمارية، وبالتالي فالتطلع
لحياد أمريكا في الصراع ليس إلها.

وفي الرحلة الراهنة من الصراع العربي -
الصهيوني والدور الأمريكي الكبير فيه، يغدو
مهما تبين موقع إسرائيل في السياسة
الأمريكية وبالعودة إلى الوثائق الأمريكية، يتضح
أن واشنطن انتهت قبيل نهاية الحرب العالمية
الثانية إلى اعتبار الوطن العربي إحدى أكثر
مناطق العالم أهمية، إن لم يكن أهمها على
الإطلاق، في سبيل تأمين المصالح الأمريكية
الكونية متسارعة النمو. وبعد سقوط الاتحاد
السوفيتي، تضاعفت الأهمية النسبية للوطن
العربي من وجهة نظر النخب الأمريكية المتطلعة
لتمكن إمبراطوريتها الكونية.

ويختتم الكتاب بتناول مستقبل التحالف
الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل،
حيث باتت مسألة التحالف العسكري مطروحة
بقوة في فترة ما بعد استكمال عملية التسوية
العربية - الإسرائيلية، وذلك تحت تأثير العديد من
الأسباب، وأبرزها أن إبرام معاهدة دفاعية
مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل - حسب
بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية - يمكن
أن يكون تعويضا أمريكيا لإسرائيل في حالة
انسحابها من مرتفعات الجولان، بالإضافة إلى
أنها تطرح كجزء من الضمانات الأمريكية لأمن
إسرائيل في فترة ما بعد التسوية، وفي الوقت
نفسه، فإن فكرة إبرام هذه المعاهدة الدفاعية
الأمريكية - الإسرائيلية يمكن أن تطرح بقوة في

حالة التفاوض بشأن إخلاء منطقة الشرق
الأوسط من الأسلحة النووية كما تطرحها بعض
الكتابات الإسرائيلية أيضا بوصفها ردا على أي
تسرب محتمل للأسلحة النووية أو المواد النووية
من روسيا إلى بعض دول الشرق الأوسط
ويخشى الإسرائيليون من أن حدوث مثل هذا
التسرب سوف يخلق نظاما متعدد الأقطاب
النووية في المنطقة ومن ناحية أخرى، فإن بعض
المفكرين الإسرائيليين يشترطون لإقامة نظام أمن
إقليمي في الشرق الأوسط أن يتم إبرام معاهدة
دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل،
باعتبار ذلك مكونا محوريا في هذا النظام الأمني

أضف إلى ذلك أنه بموجب هذه المعاهدة،
سوف تلتزم الدولتان بمساعدة بعضهما في
حالات التعرض لعدوان خارجي، بما في ذلك
إمكانية إرسال قوات لمساعدة كل منهما الآخر
والواقع أن أهمية هذا التطور تنبع من أن هذه
المعاهدة سوف تؤدي إلى إقامة هيكل عسكري
ذات قيادات واستراتيجيات أمريكية - إسرائيلية
موحدة، وهو ما يمكن أن يشتمل على إمكانية
استخدام عناصر القوة العسكرية المشتركة
للجانين ضد مصادر تهديد مشتركة، وفي ظل
تصور مشترك للمصالح والأهداف، وهو غالبا ما
سوف يتم تنظيمه من خلال تخصيص قوات
وعناصر تسليح ونظم قيادة وسيطرة واتصال
لهذا الغرض

محمد صادق إسماعيل

التقرير الاستراتيجي

الخليجي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

مركز الدراسات، دار الخليج

للمصحافة والطباعة والنشر،

الطبعة الأولى، الشارقة، ٢٠٠٧

اعتاد التقرير الاستراتيجي الخليجي على
متابعة التطورات في بلدان مجلس التعاون
الخليجي من خلال تفاعلاتها البيئية، ومع

إقليمها، ومع بقية دول العالم كما اعتاد التقرير
أيضا رصد التوجهات العامة في الميادين
السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة
داخلها التي تؤثر في تطورها واستقرارها، وفي
قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية، ولم
يكف التقرير برصد ما يجري في دول مجلس
التعاون فقط ولكنه يبحث أيضا في تطور
الأوضاع في البلدان الخليجية الثلاثة الأخرى
(العراق، اليمن، إيران)، بما في ذلك أوضاعها
الداخلية، وعلاقتها مع بلدان مجلس التعاون،
وكذلك تفاعلها مع بقية العالم

يتناول الفصل الأول من تقرير هذا العام
تحديات داخلية وإقليمية ودولية تواجه مجلس
التعاون الخليجي، ويعتبر أنها يمكن أن تعصف
بالمجلس في حال ما لم يتم التعامل معها
بفعالية، لتجنب تداعياتها السلبية التي ستهدد
في كل الأحوال أمن ومصالح دول المجلس ثم
يناقش هذا الفصل حدود استجابة دول مجلس
التعاون لتلك التحديات، ومدى تأثير تلك
الاستجابة على عملية التطور الديمقراطي في
هذه الدول

أما الفصل الثاني المعنون الخليج والتفاعلات
العربية، فيرصد ويحلل ويقيم التفاعلات
الخليجية - العربية على المستويين الجماعي
والثنائي خلال عام ٢٠٠٦. ويناقش هذا الفصل
التفاعلات الجماعية في نطاقين، الأول: يتصل
بنشاط الدائرة العربية في اجتماعات مجلس
التعاون في مستوى القمة كما في المستويات
الوزارية، حيث تقتصر القضايا العربية
الجمهورية جداول أعمال هذه الاجتماعات. أما
الثاني، فيرتبط بالتفاعلات الخليجية - العربية
في نطاق الجامعة العربية في مستوياتها
المتعددة، كما ينظر في هذا التفاعل في حيزه
المؤسسي الذي يظهر في الزيارات المتبادلة بين
المستولين في الأمانتين، أو في التنسيق بينهما
ويتناول الفصل أيضا بحث القضايا التي
سيكون لها تأثير كبير على إعادة رسم خريطة
المنطقة وفي تحديد العلاقة بين بلدان المنطقة،
كما في داخل البلدان نفسها، ولعل أبرز هذه
القضايا الأمن والإرهاب والملفان الإيراني
والعراقي

أما الفصل الثالث، فيعالج التطورات المختلفة
التي شهدتها اليمن خلال عام ٢٠٠٦، وقد ركز
البحث في تصميمات البرنامج الحكومي
بإيجابياته وسلبياته ففي الجانب الأول، ركز
البرنامج على إعادة الهيكلة الرسمية من خلال

استحداث وزارات جديدة استهدفت ميادين الحياة العامة والخاصة، وحماية الحقوق والحريات أما الجانب الآخر، فيتصل بحقيقة أن القضاء لا يملك استقلالاً تاماً نتيجة التدخلات المستمرة من أطراف كثيرة داخل المجتمع اليمني.

أما بالنسبة للموضع الاقتصادي، فإنه بالرغم من تضاعف الناتج المحلي عما كان عليه في عام ١٩٩٠ وتحسن مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة، لكن لا يزال اليمن يواجه تحديات كبيرة، لعل أهمها تخفيف حدة الفقر.

ويأتي الفصل الرابع ليتناول واحداً من أهم موضوعات التقرير وهو "التحديات الإيرانية الاستراتيجية"، حيث يحاول الاجابة على تساؤل مهم، هو كيف تعاطى الداخل الإيراني مع التحديات الخارجية وأثر التقلبات والتناقضات الداخلية على هذا التعامل؟

ويشير التقرير إلى أن إيران تتجه إلى مزيد من الانفتاح الداخلي والتعددية وتداول السلطة والانفراجات السياسية والاقتصادية والفكرية.

كما يعتبر أن التفاعلات الداخلية تعكس إلى حد كبير قدرة المرشد إية الله على خا منى على إدارة لعبة ذكية أبقي بواسطتها على جميع الضيوط مشدودة إلى الزعامة الروحية، بل وأرسى سياسة "حافة الهاوية" في الصدام مع "الشيطان الأكبر" الولايات المتحدة. وقد أدت هذه السياسة إلى خلق استرخاء اجتماعي ملحوظ، بات فيه الوضع خالياً من التوترات التي شهدتها في مرحلة سابقة، ومع ذلك بقي هاجس الوضع الاقتصادي الذي لم تستطع أية سلطة معالجته جنرياً.

ويخصص التقرير قسماً خاصاً لموضوع الانتشار النووي، حيث يتناول عدة قضايا مهمة، تتعلق أولاً بالبرنامج النووي الإسرائيلي الذي تم تطويره منذ منتصف القرن الماضي بدعم فني كبير وواضح من الدول الغربية، ولم يكن البرنامج النووي الإسرائيلي سراً وكان دائماً محل شكوى الكثير من البلدان، لكن كانت الدول الغربية تحول دون ذلك بالتفوذ الكبير الذي تملكه في المؤسسات الدولية ذات العلاقة. ولقد ساهمت مساندة الدول الغربية لإسرائيل في تضيق فرصة ضبط عملية الانتشار النووي في العالم.

أما الملف النووي الإيراني، فقد شهد نزاعاً سياسياً يرشح له التحول إلى نزاع عسكري، فالطرف الإيراني يشدد على سلمية برنامجه، ويؤكد أن التمسك بالبرنامج النووي حق تكلفه

أن هناك أكثر من سبب يدعو إلى الجزم بأن واشنطن لا تفكر أولاً تستطيع أن تتعامل مع النظام الإيراني بنفس الشكل الذي تعاملت به مع نظام حكم صدام حسين والسببان الحقيقيان وراء هذا التصعيد هما الدور الإيراني في العراق والملف الفلسطيني، حيث العلاقة الوطيدة بين النظام الإيراني وحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وتبقى في النهاية عدة تساؤلات تتعلق بمستقبل البرنامج النووي الإيراني، من أهمها ما يتصل بالتداعيات الأمنية والإقليمية على منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة، والتي قد تنجم عن الخيار العسكري الذي تلوح به الولايات المتحدة من حين إلى آخر في مواجهة تمسك إيران بالمضى في هذا البرنامج.

سمير زكي البسيوني

الملف النووي الإيراني

والصراع على

الشرق الأوسط

رنا أبو ظهر الرفاعي

دار العلوم العربية للطباعة

والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠٨

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين يتناول أولهما تطور ملف إيران النووي. أما القسم الثاني، فيتناول بالرصد والتحليل المتأني تداعيات الملف النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط.

يعرض القسم الأول من الكتاب المعنون بـ "تطور ملف إيران النووي" في بدايته للملابسات التاريخية التي أدت إلى إيجاد برنامج نووي إيراني، ثم يعرض القسم ذاته إلى حقيقة التصعيد الإيراني - الأمريكي الحالي بشأن الملف النووي الإيراني. ويوضح أنه ليست أسلحة البصار الشامل ولا دعم الإرهاب ولا قضية الحريات داخل إيران هي الأسباب الحقيقية للأزمة المتجددة بين إيران والولايات المتحدة، والتي دخلت فيها بريطانيا كوسيط سياسي، رغم

أن هناك أكثر من سبب يدعو إلى الجزم بأن واشنطن لا تفكر أولاً تستطيع أن تتعامل مع النظام الإيراني بنفس الشكل الذي تعاملت به مع نظام حكم صدام حسين والسببان الحقيقيان وراء هذا التصعيد هما الدور الإيراني في العراق والملف الفلسطيني، حيث العلاقة الوطيدة بين النظام الإيراني وحركة المقاومة الإسلامية حماس.

ويوضح القسم الأول من الكتاب، في الموضع الخاص بالخيارات الأمريكية المطروحة لمواجهة إيران، أنه مع توجيه الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش، في معرض خطابه لبيان حالة الاتحاد أمام الكونجرس الأمريكي في فبراير من عام ٢٠٠٥، تهديداً لم يكن مقنعاً لإيران حيال استمرارها في برنامجها النووي، بدأت النقاشات تدور بين مختلف مراكز الدراسات والأبحاث في واشنطن حول هذا الأمر، إذ دعا بعضها إلى مزيد من الحوار مع إيران، بينما دعا البعض الآخر إلى عرض المزيد من العضلات لمعالجة المسألة وفي مقابل هذا، وذلك عرضت لجنة السياسة الإيرانية في واشنطن، وهي عبارة عن مجموعة جديدة من الخبراء، في شنون منطقة الشرق الأوسط، خياراً ثالثاً بديلاً للمفاوضات التي يقولون إنها لن تصل إلى أي نتيجة ولاستعمال الخيار العسكري الذي يقولون إنه مغامرة غير محمودة النتائج، يتحور حول تغيير النظام القائم بإيران. ويدافع أعضاؤها عن هذا الخيار ويعتبرون أنه لا يمكن تنفيذه إلا من خلال دعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة المقاومة الإيرانية في الداخل والخارج وبالتحديد تريد لجنة السياسة الإيرانية أن تدعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حركة "مجاهدي خلق"، لكن عليها أولاً أن تقنع إدارة بوش برفع هذه الحركة من لائحة المنظمات الإرهابية التي تتبناها وزارة الخارجية الأمريكية وتعتقد لجنة السياسة الإيرانية بأن النظام الديني القائم في إيران الآن يشكل خطراً على الولايات المتحدة لعدة أسباب، لعل أهمها استمراره في السعي لامتلاك أسلحة نووية واستمراره في دعم عدد من التنظيمات الإرهابية الدولية، وكذلك تصريحه العلني بمعارضة عملية السلام العربية - الإسرائيلية، علاوة على دوره المعرقل في العراق وحرمانه للشعب الإيراني من أبسط حقوق الإنسان.

ورغم أن الكثير من التحليلات السياسية الغربية تشير إلى صعوبة قيام الولايات المتحدة

الأخرى عن مهاجمتها عسكرياً، وتحاول معالجة المشاكل المعلقة معها عبر المفاوضات. أما ثالثة القنوات، فترتبط بتقدير القيادة الإيرانية أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية ليست لديها في هذه المرحلة وسائل وإمكانات ردع كافية، سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية، لمنع إيران من امتلاك القدرات اللازمة لإنتاج السلاح النووي كاليورانيوم العالي التخصيب مثلاً، إذ إن إيران تستطيع الرد على أي هجمات عليها أو إجراءات كبيرة ضدها بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية وناقلات النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط يهدد الاقتصاد العالمي. كما أن إيران تستطيع تخجير الوضع في العراق على نطاق واسع، وكذلك تهديد بعض دول المنطقة وإشعال جبهة جنوب لبنان ضد إسرائيل، فتتدخل حينذاك أزمة إقليمية - دولية ليس لها سابق.

أما القسم الثاني من الكتاب، وعنوانه تداعيات الملف النووي الإيراني وانعكاساته على المنطقة، فيوضح أن الأزمة النووية الإيرانية تبدو شديدة الاختلاف عن كل المشكلات المشابهة لها في العالم، وذلك لأن النتائج التي قد يفرزها دخول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى النادي النووي لا تقتصر على تهديد الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها ومصالحها ووجودها في الشرق الأوسط، بل تتعداه إلى ما تراه إسرائيل تهديداً مباشراً لها وخطراً على وجودها. وبالتالي، فإن نجاح إيران في السيطرة على دورة الوقود النووي وإنتاج اليورانيوم المخصب يعني بالنسبة للقيادة الإسرائيلية اجتيازها نقطة اللاعودة في الطريق على امتلاك السلاح النووي، ويضع أمام الدولة العبرية مجموعة من السيناريوهات، أولها خطر قيام إيران بشن هجوم مباشر على إسرائيل بالسلاح النووي بهدف تدمير الكيان العبري واستعادة السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية وعلى الأماكن المقدسة، والعودة إلى نظام الدولة الواحدة، فتصبح فلسطين دولة إسلامية يعيش فيها اليهود تحت حكم العرب والمسلمين. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يبقى احتمالاً نظرياً، إلا أنه لا يمكن للقيادة الإسرائيلية أن تسقطه من حساباتها الاستراتيجية وذلك بسبب الاعتبارات العقائدية المتطرفة التي تحكم خطابات القيادة الدينية في طهران وأفعالها.

أما ثاني السيناريوهات، فيتمحور حول الخطر الناجم عن زيادة قدرة الضغط الإيرانية على إسرائيل من خلال قوى بديلة محمية بالمنطقة

الطرق الدبلوماسية والمفاوضات التي يتولاها الاتحاد الأوروبي فرصة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، وبالتالي الابتعاد عن شبح التورط في عمل عسكري وردة فعل غير معروفة النتائج.

أما فيما يتعلق برؤية القيادة السياسية الإيرانية الحالية، المتجسدة في شخص الرئيس محمود أحمدى نجاد حيال الأزمة النووية الإيرانية، فالملاحظ أن الرئيس نجاد يؤكد باستمرار أن إيران لن تتخلى عن أنشطتها النووية وأنها لن تعلق النشاطات النووية الإيرانية الحساسة مهما كلفها الاستمرار في تطوير تكنولوجيا نووية إيرانية لخدمة أغراض التنمية في المجتمع الإيراني. بل وصل الأمر إلى حد اتهام نجاد للحكومة الإيرانية السابقة برئاسة محمد خاتمي بـ "تقديم تنازلات باسم الثقة حتى إنها علقت طوعاً نشاطات دورة الوقود في كل من اصفهان وناتنز مع أنها مشروعة مائة في المائة ولا يمكن توظيفها لغايات أخرى"، وهو ما اعتبره نجاد بمثابة تراجع عن أحد أبرز الثوابت المحورية في السياسة الخارجية الإيرانية المتمثلة في التمسك بالحق الإيراني في تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية.

ويأتي تصور نجاد حول ضرورة امتلاك إيران لبرنامج نووي متسقاً مع ما كشفت عنه مصادر دبلوماسية غربية وثيقة الاطلاع من أن التوافق العام الموجود داخل إيران على ضرورة امتلاك إيران للسلاح النووي ينطلق من مجموعة من القنوات والمعطيات، أولاً: إن إيران قوة إقليمية كبرى ويجب أن تملك الأسلحة اللازمة الكفيلة بدعم موقعها الإقليمي. وقد أظهرت تجربة الحرب الأمريكية على العراق أن إيران لن تستطيع أن تعتمد على المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لحمايتها، بل عليها أن تعتمد على قدراتها الذاتية، لذلك يجب أن تمتلك إيران في وقت واحد قدرات نووية كافية لردع أي هجوم خارجي عليها، وقدرات هجومية كصواريخ أرض - أرض المتوسطة والبعيدة المدى للرد على أي اعتداء. أما ثانية القنوات، فتتعلق بلزومية أن تستفيد إيران من تجربتي العراق وكوريا الشمالية وطريقة تعامل الدول الكبرى معهما فواشنطن هاجمت العراق واسقطت نظام حكم البعث، لأن العراق لم يكن يملك السلاح النووي، ولو كان صدام حسين يمتلك قنبلة نووية لما كان الأمريكيون يجربونها وشنوا الحرب عليه في المقابل، تملك كوريا الشمالية قنبلة نووية، أو أكثر، لذلك تمتنع الولايات المتحدة والدول الكبرى

عنه بشن هجوم عسكري ضد إيران، إلا أن قيامها السياسية والعسكرية وضعت إيران في مواجهة أي هجوم أمريكي أو إسرائيلي محتمل ضدها، تنطلق من الإصرار على تمسك إيران بحقها في تخصيب اليورانيوم ودورة الوقود النووي مهما يكن الثمن الذي قد يكلف على ذلك، خصوصاً في ظل اعتقاد إيراني بأن مسألة الهجوم على إيران ستظل قائمة حتى ولو وافقت إيران على التخلي عن حقها في تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأن الإدارة الأمريكية لن تأخذ في الاعتبار ما قدمته طهران لواشنطن في السنوات الأربع الماضية وما أتته من تعاون في الكثير من الملفات الإقليمية في أفغانستان والشرق الأوسط، خصوصاً العراق.

أما القيادة العسكرية الإيرانية، فيشير عدد من المصادر العسكرية الإيرانية إلى أن القوات المسلحة الإيرانية من جيش وحرس ثورة أخذت كل الاستعدادات الميدانية اللازمة لمواجهة أي هجوم مباغت على أهداف داخل الأراضي الإيرانية، والتي قد لا تكون مقتصرة على المنشآت النووية الموزعة على مدن وأماكن مختلفة من بوشهر إلى اصفهان وارك وناتنز وطهران ويزد وغيرها، بل قد تشمل عدداً من المصانع العسكرية والصناعية والسدود المائية. كما أن القيادة العسكرية الإيرانية وضعت في حساباتها احتمال قطع التواصل بين المواقع العسكرية الإيرانية وقيادتها المركزية، وذلك في محاولة من الجانب الأمريكي لقطع الطريق على أي أوامر قد تصدر من القيادة بالرد على الهجوم، وتحسباً لذلك، أصدرت القيادة العسكرية الإيرانية أوامرها لكل قطاعات الجيش وحرس الثورة بالرد السريع خلال مدة لا تتعدى الساعة على الأهداف التي تم تحديدها وتعيينها مسبقاً دون انتظار للأوامر، وقطعاً للطريق على أي ضغوط سياسية دولية قد تجبر طهران على عدم الرد. والهدف من ذلك توجيه ضربة قاسية للولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل في البداية، ومن ثم إفساح المجال أمام المساعي الدولية للحد من تفاقم الأزمة أو اتساعها، بحيث تشتغل المنطقة، وبذلك تكون طهران قد ضمنت حق الرد.

وتؤكد المصادر العسكرية الإيرانية أن الهجوم الأمريكي على إيران لا يزال مدرجاً على جدول البيت الأبيض، مادامت إيران تصر على حقها في تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي. إلا أن واشنطن لا تزال غير مطمئنة لحجم ردة الفعل الإيرانية، الأمر الذي يدفعها إلى إعطاء

النووية الإيرانية، أو مستفيدة منها، ولا سيما حرب الله اللبناني أما السبب في الثالث المطروح، فيرتبط بمسألة خطورة إطلاق دبابة الصواريخ نحو التصليح في منطقة الشرق الأوسط. انطلاقاً مما يعرف بـ مبدأ الدومينو، فتحتاج طهران في احتراق حاجر المعرقات النووية سيغطي الأعداء والمتمردات للكثير من الأنظمة في المنطقة تحول المادى النووى. وبذلك من باب الرد بالمثل وتحقيق التوازن، أو حتى من باب تحصين التحالف مع الجمهورية الإسلامية كسوريا من هذا السياق عند انطلاقه لـ بعد صعوبة من الوصول إلى أهدافه مستوفى التكنولوجيا والمعرفة النووية التي افتتحها العالم المائستغنى الشهير عند القدير حان لا تزال منطقة ومفتوحة أمام من يرمي ونخارة المعدات والحصار، التي تتطلبها المنشآت النووية الإيرانية

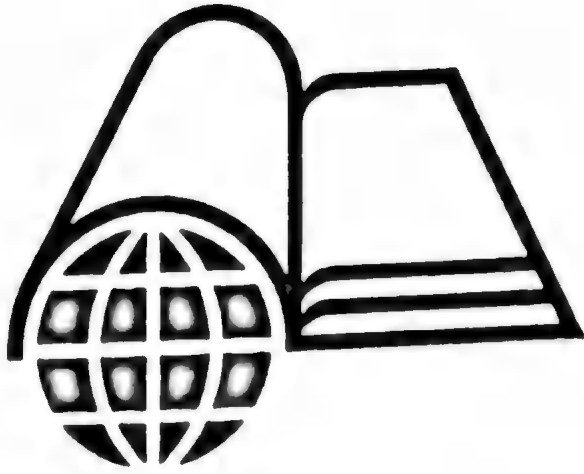
بانت مفتوحة أكثر من أى وقت مضى. وهو ما قد يؤدى إلى تحول منطقة الشرق الأوسط بعد عقد من الزمن إلى منطقة متعددة القوى النووية وعلى الرغم من أن تطوراً كهذا سيؤدى إلى زيادة المخاطر على النظام الإقليمى العربى برمته، إلا أنه سيكون ذا خطورة، خاصة على إسرائيل، فهي دولة صغيرة تعاني وضعاً جغرافياً هشاً، وهي دولة تفتقر إلى العمق الاستراتيجى وذات واقع ديموغرافى فقير نسبياً ورغم تطور وسائلها الدفاعية وقدراتها، إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية لحمايتها في ظل بيئة معادية تمتلك السلاح النووى

وتجدر الإشارة إلى أن القسم الثانى من الكتاب قد أفرد ما يربو على المائة صفحة لتبيان حقيقة أن زيادة النفوذ الإيرانى النابع من بروز

إيران كقوة نووية في الشرق الأوسط قد أفضت إلى زيادة مساحة التجاذب الإقليمى عبر الساحة اللبنانية، وإعادة تشكيل خريطة التحالفات السياسية بالمنطقة ككل ولعل لبنان هو الخاسر الوحيد وسط كل هذه التحالفات الإقليمية على نحو ما توضحه الصورة المائلة الآن بالواقع السياسى اللبناني، حيث غياب التوافق بين القوى السياسية اللبنانية التي يرتبط كل منها في الغالب بقوة إقليمية ما، بخصوص مسألة اختيار رئيس للجمهورية اللبنانية. وهو امر قد يعيد لبنان مرة أخرى إلى دوامة الحرب الأهلية والانقسامات الطائفية التي عانى من مرارتها سابقاً

محمد سامى عبد الرؤوف

مكتب السياسة الدولية مؤلفات أجنبية



**Israel in history
The Jewish state in
comparative
perspective
Derek J.
Penslar, routledge,
2007.**

إسرائيل في التاريخ .. الدولة
اليهودية من منظور مقارن، ٢٠٠٧

سأهت في إذكاء حدة الخلاف والعداء بين فرنسا وبريطانيا. وفي المقابل، لفتت أنظار العرب إلى الخطر الداهم الذي بدأ يعصف بهم جراء تزايد الخطر والتنافس الأوروبي على بلادهم. فقد كانت الحكومات الأوروبية جميعها تصدر يهودها إلى فلسطين، مانحة إياهم جوازات سفر وحماية وأمن خلال سفرهم وترحالهم وحلهم، وبهذا قامت هذه الحكومات الغربية من خلال قنصلياتها ووسطانهم بشراء أراض فلسطينية، جرى تحويلها إلى اليهود حال خروج الدولة العثمانية من فلسطين، وبهذا قامت هذه القنصليات بدور "السمسار" للحركة الصهيونية التي تمكنت من إقامة العديد من البؤر الاستيطانية في ظل الحماية الأوروبية.

ويرى المؤلف أن علم التاريخ في إسرائيل يواجه منذ أكثر من عقد ظاهرة مهمة سرعان ما خرجت عن الإطار الأكاديمي، ووصلت إلى معظم شرائح الرأي العام الإسرائيلي عن طريق الإعلام، وهي مدرسة المؤرخين الجدد أو ما يسميه البعض مدرسة "التحريفيين" أو مدرسة ما بعد الصهيونية. وهؤلاء المؤرخون الإسرائيليون هم جيل من المحرضين، يريدون أن يهزوا قواعد الوعي التاريخي لخلفية الدولة العبرية وبيداتها، ويهدفون بذلك إلى تغيير الذهنية والتصورات الإسرائيلية المعاصرة عن ولادة دولة إسرائيل وما رافق هذه الولادة من مفالطات.

ويرى الكاتب أن الساحة الإسرائيلية الداخلية تحولت إلى حلبة الصراع الحقيقية في وقت قصير، وأصبحت القضايا التي يثيرها المؤرخون الجدد بالغة الأهمية وهي وإن كانت لم تصل إلى التساؤل بشأن شرعية وجود إسرائيل، فإنها تكاد تحوم حولها ومن هذه القضايا مسئولية الحركة الصهيونية عن تهجير الفلسطينيين والعودة إلى فكر جابوتنسكي وبن جوريون لإثبات أن فكرة التهجير كانت موجودة في صلب المشروع الصهيوني منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وأن الهجرة الفلسطينية بالتالي لم تكن

سأهت في إذكاء حدة الخلاف والعداء بين فرنسا وبريطانيا. وفي المقابل، لفتت أنظار العرب إلى الخطر الداهم الذي بدأ يعصف بهم جراء تزايد الخطر والتنافس الأوروبي على بلادهم. فقد كانت الحكومات الأوروبية جميعها تصدر يهودها إلى فلسطين، مانحة إياهم جوازات سفر وحماية وأمن خلال سفرهم وترحالهم وحلهم، وبهذا قامت هذه الحكومات الغربية من خلال قنصلياتها ووسطانهم بشراء أراض فلسطينية، جرى تحويلها إلى اليهود حال خروج الدولة العثمانية من فلسطين، وبهذا قامت هذه القنصليات بدور "السمسار" للحركة الصهيونية التي تمكنت من إقامة العديد من البؤر الاستيطانية في ظل الحماية الأوروبية.

لقد التقت الأطماع الأجنبية والمصالح الأوروبية مع الحركة الصهيونية لتنفيذ المخطط الصهيوني بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين وعلى خلفية دينية متطرفة، واعتمادها على قوة قانونية وشرعية الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية. وقد لعبت قنصليات بريطانيا وفرنسا وروسيا والمانيا والنمسا أدوارا مهمة وسافرة في مجال الدعم المباشر لإنشاء الوطن اليهودي في فلسطين، وتسهيل الهجرة اليهودية.

ونجح قناصل تلك الدول الذين خالفوا القوانين والأعراف الدولية المنظمة للبعثات الدبلوماسية، في إقامة مد نافذ في مختلف المدن الفلسطينية ما بين ١٨٤٠ و ١٩١٤، وتركزت جهودهم على تسهيل وتهريب المهاجرين من اليهود، وعلى إثارة الثغرات الطائفية لتهنية البيئة الملائمة من التوتر والقطيعة بين أبناء بلاد الشام وفلسطين، واللعب على المتناقضات بين

ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الكتابات حول إعادة النظر إلى تاريخ إسرائيل، ومن المقولات التي يتضمنها هذا التاريخ، وهل هذه استمرارية أم انقطاع في مسار تاريخ دولة إسرائيل؟ وإذا كانت هناك استمرارية، فإلى أين؟ وما هم ملامح هذه الاستمرارية؟ وإذا كان هناك انقطاع، فهل هناك محاولات لتجديد هذا التاريخ وإعانة قرائحه من جديد ليستجيب للمتغيرات الجدية على الساحة العالمية بصفة عامة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة؟

كانت هذه الأطروحات أهم الأسباب التي دفعت مؤلف هذا الكتاب لمحاولة قراءة إسرائيل في التاريخ من منظور مقارن. ولا تأتي أهمية هذا الكتاب من موضوعه فحسب، بل وأيضا من لغته. فالموضوع هو مراجعة للمقولات التاريخية الإسرائيلية التقليدية عن نشوء إسرائيل وشرعية ما قامت به تجاه الفلسطينيين.

وينقسم الكتاب إلى جزئين. يدور الجزء الأول منهما حول "كتابة التاريخ الإسرائيلي" وفيه يعرض لتاريخ نشأة الدولة اليهودية، ويرى فيه المؤلف أن كل دولة أو مدينة في أوروبا، كانت تسعى لفتح نوافذها ورمي اليهود إلى خارج بيوتها إلى فلسطين، وهو ما يفسر العلاقة القائمة بين الحركة الصهيونية والحركات القائمة بين الحركة الصهيونية والحركات الاستعمارية الغربية بأنها ليست جديدة، بل هي قديمة ومستمرة، أعلن عنها نابليون عندما جاء إلى مصر وفلسطين غازيا عام ١٧٩٧، وصرح بأنه مستعد لمح الحركات الصهيونية بيتا في فلسطين إن قام اليهود بمساعدته في حربه تلك وكانت حملة نابليون التي لقيت معارضة بريطانية الشرارة الأولى لبدء الصراع الاستعماري الأوروبي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي

طوعية أو انصياعاً لعداوات من الحكام العرب
إبان حرب ١٩٤٨ للفلسطينيين بأن يعادروا
أماكن القتال

ويقتصر المؤرخون الجدد الصورة الطموحية
التي رسمتها الأدبيات الكلاسيكية الإسرائيلية
عن التجمعات الاستيطانية الأولية البسيطة
لناحية العلاقات التعاونية والإنتاجية فيما بينها.
وكذا مطرتها الطمعة إلى الحيرار العرب فما
يقر في التاريخ الجديد، ما يكتفه نوم سمحيف
مثلاً، بعد أن تلك التجمعات كانت عدائية
ومغامرة ونعصر بالاحقاد والمشكلات الداخلية
وأن مطرتها إلى العرب كانت احتفارية
واستعمارية وهي مراحل لاحقة. فإن التاريخ
الإسرائيلي الجديد قلل كثيراً من المسلمات تجاه
حقيقة السياسة الإسرائيلية الخارجية منذ
الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات، على أن
إسرائيل كانت يوماً تريد السلام، لكن العرب
كأنهم يريدون الحرب وأنشئت دراسات أفى
شلايم وبني موريس عكس ذلك تماماً كما
يرى المؤلف أن هناك انزعاجاً عن الصورة
التقييمية لصورة الضحية لليهود واستبدال صفة
جلائل بها. وهو الأمر الذي يعتبر تحزواً كبيراً
بالسبب لتراجع واسعة من القراء الإسرائيليين
يصعب قبوله، حيث يتم تجاهل التراخي
الفلسطينية بشكل كامل بالإضافة طبعاً إلى
التحجير والمجازر والحقيقة أن الجزء الأكبر من
أراضي العرب وبيوتهم ومناطق وجودهم انتقل
إلى أيدي يهودية ولا يفهم كل ذلك كجزء من
المقاسم التاريخية بل كجزء من عملية تأسيس
دولة إسرائيل. ويبقى البلد وسكانه بلا تاريخ

أما الجزء الثاني من الكتاب فهو بعنوان
الاستمرار والانقطاع ويرى فيه أن السبب
الأساسي لأمراض إسرائيل هو الدين اليهودي
الصهيوني حين ولدت كفكرة، كانت متطورة
ومثيرة وغية بالوعود، ولكنها لم تعرف كيف
تفصل المستقبل الصهيوني عن الماضي
اليهودي وفشرت التمييز العنصري ضد العرب
بأنه مانع من الحدود الإسرائيلية الناجم عن
تمسك النموذج الرجعي الذي تطرحه اليهودية
الارثوذكسية في إسرائيل، والذي يؤثر عليها
فالدولة الصهيونية - في تصورنا - أصبحت
دولة دينية، مع أن الأيديولوجية الصهيونية
أيديولوجية علمانية، فومية ليبرالية وتصور أن
إسرائيل أصبحت دولة دينية وهم يسيطر على
كثير من الصهاينة، كما أن تصور هذه الدولة
باعتبارها دولة يهودية، إما بالمعنى الديني أو
المعنى الإثني الثقافي أو العرقي، وهم يسيطر
على معظم العرب علاوة على ذلك، يرى المؤلف
أن الكيان الإسرائيلي كيان استعماري، ومن ثم
فإن الطريق لحل الصراع لن يكون إلا عن طريق
تبني سياسة معادية للاستعمار

كما أن الصهاينة الأوائل لم يكونوا متدينين
لكنهم كانوا متحمسين بشدة للإسطاطير اليهودية
ومنها استمدوا الأساس للصهيونية هذه الظاهرة
لم تكن ميسرة أو مختلفة عما هو دارج في
الحركات القومية العلمانية التي أحدثت انقلاباً
قوميون استعماريين قدر ما استطاعت وقد نسي
الصهاينة غير المتدينين فخصص النوراة لغرض
مماثل، مهم يهدفون لخلق أيديولوجية وإسطاطير
قومية شبه تاريخية صهيونية

لقد تذكر الجانب الاستعماري للصهيونية
عندما تحولت الهجرة إلى فلسطين إلى واقع
ملمس، واستوطن الوافدون الجدد على حساب
السكان الأصليين والصهيونية لم تكن فريدة في
ذلك، فهي انطلقت من الرأي الذي ساد في أوروبا
في ذلك الوقت، والذاهب إلى أنه يمكن الاستيطان
في أي مكان خارج أوروبا، ويمكن طرد سكان
الأرض الأصليين وإبادتهم ومصادرة أراضيهم،
فهم - حسب التصور الغربي - شعوب متخلفة،
بل ليسوا من بني البشر

هذه هي نقطة الانطلاق الحقيقية للحركة
الصهيونية، أما ما يسمى الصهيونية الدينية،
فهو لم تقم بأي دور مهم، حتى يونيو ١٩٦٧، إن
محاولة تفسير الانعزالية الصهيونية عن المواطنين
العرب وخلق مجتمع منافس لهم في فلسطين، أمر
لا يمكن تفسيره بالعودة إلى الدين اليهودي، لأن
الصهيونية، كحركة استعمارية استيطانية، لم
يخطر لها ببال استيعاب الفلسطينيين. والدافع
الأول لتأسيس حركة أرض إسرائيل الكاملة جاء
من الجانب اليساري العلماني للمجتمع
الإسرائيلي، ومشروع الاستيطان في الضفة
الغربية هو من بدايته احتلال واستغلال
والعنصر الديني فيه هامشي.

ومن ثم، فتصور المؤلف هنا أن إسرائيل ليست
دولة يهودية، وإنما دولة استعمارية استيطانية
إحلالية، وهذا التصنيف له أهميته في رصد
سلوكها والتنبؤ به، ويفسر الدعم الأمريكي لها،
فالقضية هي قضية الاحتلال وليس يهودية.

وهنا، يتساءل الكاتب سؤالا مفاده أين موقع
البعد الديني هنا؟ إن الصهيونية حركة سياسية،
عنصرية، عدوانية، متطرفة، تسعى إلى إقامة دولة
لجميع اليهود في فلسطين، تستطيع من خلالها
أن تحكم العالم والصهيونية الحديثة فكرة
استعمارية ظهرت في أوروبا في عصر صعود
حركة الاستعمار والاستيطان في أوروبا

كما يشير الكاتب إلى الحدود التاريخية
للصهيونية، إلى أن وصلت إلى العصر الحديث،
متمثلة في الحركة الفكرية الاستعمارية، التي دعت
إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين لخدمة الدول
الاستعمارية الصهيونية الحديثة، التي كان رائدها
ثيودور هرتزل ومن أبرز أهداف هذه الحركة
قيادة اليهود إلى حكم العالم، بدءاً بإقامة دولة لهم

في فلسطين. ومن هنا يتميز لنا الخطر الحقيقي
بالعالم جمع من حبرا، الصهيونية الحديثة
وأفكارها ومنذ بروز الصهيونية الحديثة حكم
اليهود تنظيماتهم وأصبحوا يتحركون بها،
لتحقيق أهدافهم التدميرية التي أصبحت نتائجها
واضحة للعيان في هذا الزمن

لا شك في أن الصهيونية تستمد معتقداتها
وفكرها من الكتب المقدسة، وتعتقد الصهيونية
أن جميع يهود العالم أعضاء في حسيبة واحدة
في الجنسية الإسرائيلية وقد صاغت
الصهيونية فكرها في بروتوكولات حكماء
صهيون كما عقدت الحركة مجموعة من
المؤتمرات تضم أهداف الدولة الإسرائيلية ومن
أهم هذه المؤتمرات

- مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، والذي
عقد برئاسة ثيودور هرتزل، وقد تم في هذا
المؤتمر تأسيس الصهيونية الحديثة، وحدد
المؤتمر أن غاية الصهيونية هي خلق وطن لليهود
اليهود في فلسطين، ودعا المؤتمر اليهود إلى
الهجرة إلى فلسطين

- المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨ في
سويسرا، حيث أنشئ صندوق الاستيطان
اليهودي وهو عبارة عن الجهاز المالي للصحة
الصهيونية العالمية.

- المؤتمر الصهيوني التاسع عام ١٩٠٩ في
ألمانيا، حيث تقرر إقامة مستوطنات تعاونية في
فلسطين.

- المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون ١٩٥١
والذي عقد لأول مرة في فلسطين المحتلة، حيث
أقرت وثيقة القدس الداعية إلى تركيز الاستيطان
والإستيعاب مهاجرين جدد

- المؤتمر السابع والعشرون عام ١٩٦٤ في
القدس، حيث تقرر أن المهمة الأولى للحركة هي
نشر الفكر الصهيوني كنهج للحياة

وفي عام ١٩٩٧، وبمناسبة مرور مائة عام
على نشأة الصهيونية الحديثة، عقد مؤتمر
صهيوني في مدينة بازل السويسرية، وقد
حضره العديد من قادة إسرائيل

ومن ثم فعلى الرغم من المراجعات التاريخية
التي تمت لقراءة تاريخ نشأة الدولة اليهودية،
والعلاقة بين اليهودية والصهيونية، وحجم
الانتقادات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، فلا
تزال هناك علاقة قوية قائمة بين اليهودية من
ناحية والصهيونية واستمرار قوة الدولة
الإسرائيلية من ناحية أخرى، فهناك علاقة قائمة
بينهما لا يمكن فصلها، وربما اعتبرها البعض
العمود الفقري لقوة الدولة في الخارج، على
الرغم من فداحة الانقسامات الداخلية

ولاء البحري

لنحيا مع الصراع نفسى - اجتماعى للمجتمع اليهودى فى إسرائيل

دانيال برطال
كرمل، القدس (٢٠٠٧)

نرجع أهمية هذا الكتاب الصادر باللغة العبرية إلى أنه يمثل دراسة جادة للصراع العربى - الإسرائيلي بصفة عامة وللصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بصفة خاصة، حيث يرى الكاتب أن هذا الصراع يعد ضمن إطار لصراعات الخطيرة التى يطلق عليها "صراعات لا يمكن السيطرة عليها". فاليهود والفلسطينيون على حد سواء يتعرضون لمعاناة شديدة من هذا الصراع، حيث يقتل الآلاف ويصاب العشرات ونهب الممتلكات ويتعرض الآلاف للطرد من بيوتهم ليصبحوا لاجئين، ويقع الملايين تحت ضغط دائم يتمثل فى التهديدات والأخطار والظهور بالخوف.

يوضح الكاتب أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لم يقتصر فقط على الشعوب الواقعة فى منطقة البحر المتوسط، إلا أنه قد ظل لعقود عديدة موضع اهتمام أساسى لدى المجتمع الدولى، الذى يرى أن الصراع يمثل خطرا على السلام العالمى كله.

يعرض الكتاب فى صفحاته الأولى بداية ونشأة الصراع الإسرائيلي - الفلسطينى، فيوضح أنه قد بدأ فى بداية القرن العشرين كصراع عرقى على أرض إقليمية والمعروفة باسم فلسطين. ونشأ هذا الصراع بين اليهود، الذين بدأوا فى الاستيطان على تلك الأرض، استنادا إلى أسباب ودوافع قومية ودينية طبقا لمعتقداتهم، وبين السكان العرب من جهة أخرى الذين يقطنون تلك الأرض. يرى الكاتب أن هذا الصراع تحول خلال عدة سنوات إلى صراع إقليمي دولى، على الرغم من أن بدايته كانت بمثابة صراع على المكان.

تناول الكتاب أهم الأخطار التى يتعرض لها

كلا الشعبين من جراء الصراع الإسرائيلي - الفلسطينى، فهو يعرض الفلسطينىين للخطر التى تتمثل فى حقهم فى تقرير مصيرهم، وحقهم فى قيام الدولة وحقهم فى الحصول على الأمن والأرض والموارد اللازمة لعيشهم بكرامة.

أما بالنسبة للوصول إلى حل لهذا الصراع، فيوضح الكاتب أنه ليس هناك عجب فى أن الصراع قد أصبح على مدى سنوات عديدة كيانا مفروضا وموجودا ليس له أى حل. ففى تلك السنوات، لم يكن هناك طرف واحد على الأقل مستعدا للوصول إلى تسوية.

ويحاول الكاتب عرض صورة مركبة وكاملة ومنهجية للأسس النفسية والاجتماعية والسياسية المؤثرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وذلك من خلال تحليل للمجتمع اليهودى فى إسرائيل.

فقد جاء الكتاب ليصف القاعدة النفسية للصراع العربى - الإسرائيلى، المعروف بقوته واستمراره، والذى يلعب دورا مهما فى حياة كل من المجتمعين. لا يتباهى هذا الكتاب بتحليله لجميع العناصر، والآليات والعمليات النفسية المتورطة والمتداخلة فى الصراع، بل إنه يبحث فى النقاط الأساسية لتلك الصراعات، التى من بينها تعايش المجتمعين على أرض واحدة على الرغم من غياب الأمن والاستقرار بينهما. وكذلك رؤية الإسرائيليين إلى أساس وجودهم على الأرض باعتبارها أرضهم وليس أرضا فلسطينية، إضافة لاعتقادهم بوجود الأرض المحددة لهم.

ينبغى علينا توضيح أن التحليل الوارد فى الكتاب لا يتناول تحليل تصرفات القادة والشخصيات المميزة فى إسرائيل، ولا يتناول ظروفًا محددة مثل العلاقات والمفاوضات بين إسرائيل والدول الأخرى، إلا أنه يصف وجهات نظر ومعتقدات ومواقف وتصرفات المجتمع بأكمله. فالمجتمع اليهودى فى إسرائيل مجتمع عرقى، معروف كمنظومة اجتماعية، أو كجماعة من الأشخاص ذوى إحساس اجتماعى مشترك ومتشابه، الأمر الذى يميزهم عن الجماعات الأخرى على حد وصف الكاتب.

وبناء على رغبتهم فى تبنيهم وجهة نظر واحدة هى وجود الأرض المحددة، فقد قاموا بخلق التقاليد والثقافة والذكرى الجماعية ومجموعة من المعتقدات الاجتماعية المشتركة، وقاموا بخلق - أيضا - مفهوم اجتماعى وأسسوا لكل ذلك شبكة إعلامية. وهنا، يميز الكاتب بين الافتراض الصحيح القائل إن المجتمع هو الذى يخلق من بداخله وبين ما يجرى الآن فى المجتمع اليهودى وهو أن من بداخل المجتمع هم الذين يخلقونه.

يضم هذا الكتاب أحد عشر فصلا، للكاتب دانيال برطال، وهو بروفييسور فى مجال علم النفس الاجتماعى السياسى فى جامعة تل أبيب.

وقد حصل على عدة جوائز تقديرية على أعماله العلمية، خاصة عن تلك المتعلقة بالأسس النفسية الاجتماعية للصراعات التى لا يمكن السيطرة عليها.

يستعرض الفصل الأول - الذى يقع تحت عنوان تصور عام للبنية النفسية الاجتماعية للصراعات التى لا يمكن السيطرة عليها - فى أساس الأمر للتصور النموذجى العام للفترة التى كان فيها الصراع فى ذروته، وهذا التصور يساعد فى فهم تطور الصراع واستمراره، كما أنه يساهم فى فهم التغيرات المطلوبة للتوصل إلى حل لهذا الصراع بالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا الفصل لشرح للمصطلحات الواردة فى الكتاب، منها "صراع لا يمكن السيطرة عليه"، والمقصود به صراع ظل لفترة طويلة دون التوصل إلى حل وذلك لصعوبة التفاهم والحوار بين الجانبين، والذكرى الجماعية، والمقصود من هذا المصطلح الذكرى التى جمعت كل الشعب اليهودى وهى المحرقة النازية (الهولوكوست) حيث إنها أثرت بصورة كبيرة فى وجهات نظرهم، وأدبيات الصراع، والمقصود بها منظومة العادات والتقاليد والأخلاق التى خلقها هذا الصراع. وجدير بالذكر أن التصور المقترح بداخل هذا الفصل لا يقتصر فقط على الصراع الإسرائيلي - الفلسطينى، بل إنه يشكل الأداة لتحليل الصراعات الأخرى التى لا يمكن السيطرة عليها التى تحدث فى العالم.

وقد ركز الفصلان الثانى والثالث على الذكرى الجماعية السائدة لدى المجتمع اليهودى فى إسرائيل إزاء هذا الصراع، التى تؤثر بصورة كبيرة فى بلورة الصراع العربى - الإسرائيلى، كما أنها تؤثر أيضا فى طرق إدارة هذا الصراع.

ويبحث الفصل الرابع تحت عنوان "الذكرى الجماعية للمحرقة اليهودية (الهولوكوست)" فى ذكرى الحادث الأساسى الذى تسبب فى صدمة نفسية للشعب اليهودى، وهى كارثة المحرقة اليهودية فى ألمانيا، فيصف كيف مرت تلك الأحداث على المجتمع اليهودى فى إسرائيل ومدى التأثير الذى تركته فى نفوسهم.

أما الفصل الخامس، فيبحث من جديد فى الذكرى الجماعية للصراع العربى - الإسرائيلى فى ظل نمو وازدياد ثقافة الصراع، كما يقف هذا الفصل على مغزى مقتل أبناء المجتمع اليهودى فى إسرائيل أثناء الصراع العنيف.

ويستعرض الفصل السادس تحت عنوان "أدبيات الصراع اليهودى الإسرائيلى" ثمانية معتقدات فى المجتمع اليهودى الإسرائيلى، منها - على سبيل المثال - الاعتقاد الذى يفترض أن

المجتمع اليهودي هو الذي خلق ما بداخله من عادات وتقاليد وجعل هناك طابعا مميزا لهذا الصراع. وهناك من يعتقد العكس وهو أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو الذي أنتج أدبيات كل من المجتمعين، وهو الذي يتحكم في تصرفاتهما. الواحد تجاه الآخر. ومن أكثر الاعتقادات أهمية لدى اليهود هو الاعتقاد بأن كارثة المحرقة قد أدت إلى ضياع ستة ملايين من الشعب اليهودي، وهي المعتقدات التي ظهرت وتطور مفهومها في السنوات التي كان فيها الصراع في ذروته. ويشير الفصل السادس إلى التغيرات التي طرأت في تلك المعتقدات على مدى سنوات عديدة من الصراع، ومن هذه التغيرات زيادة حدة الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين بصفة عامة وبين الفلسطينيين وبعضهم بعضا بصفة خاصة، ومن تلك التغيرات أيضا صعوبة التوصل إلى حل لهذا الصراع، وغياب الأمن.

أما الفصلان السابع والثامن، فيركزان بصورة أوضح على فكرتين أساسيتين في موضوع المعتقدات الاجتماعية لأدبيات الصراع. فنجد الفصل السابع يحلل فكرة شرعية العرب من ناحية وجودهم في إسرائيل وتداخلهم في المجتمع اليهودي الإسرائيلي وكيف ينظر إليهم اليهود. أما الفصل الثامن، فيتناول فكرة أساسية مهمة للغاية، وهي غياب الأمن بين الجمهور اليهودي في دولة إسرائيل، الأمر الذي يجعلهم يعتقدون أن السبب وراء ذلك هو وجود الفلسطينيين في أرضهم، حيث إنه وجود غير شرعي من وجهة نظرهم.

ويعد عرض المعتقدات الأساسية لأدبيات الصراع، يركز الفصل التاسع على المشاعر الجماعية السائدة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وهو إحساس بالخوف وعدم الأمان. فهذا الفصل يحلل طبيعة هذا الخوف ويشرح لماذا يزداد الخوف كلما كانت هناك إمكانية وجود أمل للتوصل إلى حل للصراع عن طريق السلام. ومن هنا، تنتقل أفكار الكتاب إلى موضوع آخر، وهو كيفية تحقيق هذا الأمل ليكون السبب الأساسي في دفع عملية السلام.

ويأتي الفصل العاشر تحت عنوان "من صراع لا يمكن السيطرة عليه إلى وفاق لبحث مسألة المصالحة والوفاق كشرط أساسي لإقامة علاقات سلمية مستقرة وثابتة بين المجتمعين الواقعيين تحت الصراع الخطير. فيعرض هذا الفصل لطبيعة هذا الوفاق كنتيجة أساسية للإجراءات النفسية المقترحة وشروط نجاحه. وينتهي الكاتب كتابه برؤيته أن هذا هو الطريق الأمثل للتوصل إلى السلام والانتها، من الخوف المسيطر على كلا الشعبين. ويقترح بعضا من أهداف التغيير من شأنها التحفيز على الانتهاء من هذا الصراع الذي تنورط فيه، وتدفع المجتمعات المتداخلة فيه ثمنا غاليا جدا وتعاني منه أشد المعاناة. قائلا في النهاية: أنا أؤمن بأن هناك شرطا مهما

للغاية من أجل حدوث التغيرات والتوصل إلى السلام، وهو إدراك - بصورة واضحة - الأسباب النفسية التي تعرقل تلك المسيرة.

جدير بالذكر أن الكاتب، من أجل تعضيد ادعاءاته الواردة في فصول هذا الكتاب، قد استعان ببعض المصادر المهمة، منها على سبيل المثال: نتائج استطلاعات الرأي العام التي تنتشر في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل وبعض الأبحاث والتوقعات والشهادات من مصادر مختلفة، وأجزاء من خطابات القادة والحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية. فكل هذا من أجل توضيح وجهات نظر ومعتقدات ومواقف وقيم ومشاعر المجتمع اليهودي في إسرائيل، حيث يمثل ذلك كله التاريخ الثقافي والأخلاقي لهذا المجتمع، كما يمثل أيضا تجاربه في الماضي والحاضر.

وبعد عرضه لما جاء في الكتاب، يتضح أن الكاتب من المحايدين الذين يرغبون في التعايش مع الفلسطينيين. فهو ممن يسعون إلى التوصل إلى السلام وإلى حل عادل لكلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتتضح محايدة الكاتب من اسم الكتاب وهو "لنحيا مع الصراع"، حيث إنه يرى أنه يجب أن نتعايش مع الصراع إذا فشلنا نهائيا في التوصل إلى السلام. وهو ضد الأفكار التي تدعو إلى إبادة الفلسطينيين أو تهجيرهم، كما أنه استخدم مصطلح "صراع لا يمكن السيطرة عليه" كثيرا لتأكيد أنه يجب التعايش مع هذا الصراع، سواء وجدنا له حلا أم لم نجد له حلا.

رغبة حمدي السعداوي

Breslin, Shaun.
China and the Global
Political Economy.
New York: Palgrave
Macmillan, 2007

الصين والاقتصاد السياسي العالمي

إن بزوغ نجم الصين كقوة اقتصادية كبرى، ليس فقط على مستوى محيطها الإقليمي (جنوب شرق آسيا) ولكن أيضا على المستوى العالمي، قد استرعى انتباه العديد من الخبراء الاقتصاديين

الدوليين. وقد تناولت العديد من الكتب ذلك الموضوع الشيق وقامت بتحليله، منها كتاب صدر عام ٢٠٠٧ بعنوان "الصين والاقتصاد السياسي العالمي" للدكتور شون برلين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة وريوك الإنجليزية، والباحث بمركز البحوث الآسيوية بجامعة مردوخ الأسترالية.

يتكون الكتاب من مقدمة وستة فصول وخاتمة.

في مقدمة الكتاب، يشير المؤلف إلى أن الصين تعتبر قوة نووية منذ ستينيات القرن الماضي وهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي منذ عام ١٩٧١، وكانت لاعبا أساسيا في سياسات الحرب الباردة، إلا أنها لم تكن قوة اقتصادية كبرى قبل أقل من ثلاثين عاما. ثم يوضح المؤلف هدفه من الكتاب، ألا وهو تحليل كيفية اندماج الصين في الاقتصاد السياسي العالمي وبدء عملية الإصلاح منذ ديسمبر عام ١٩٧٨.

إن فصول الكتاب الستة تتمحور حول تحليل أربع نقاط أساسية، هي: العوامل التي أدت إلى تحقيق الصين لهذا النجاح، وأمثلة على ذلك النجاح، والجوانب السلبية لهذا النجاح، وأخيرا عدد من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الصيني. ويشير المؤلف إلى تعدد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تحقيق الصين لهذا النجاح الاقتصادي بالرغم من وجود نظام سياسي متسلط يحكم البلاد ومن أهمها:

- الابتعاد عن سياسة العزلة والتحول التدريجي من النظام الاشتراكي والاندماج النشط في عدة كيانات اقتصادية عالمية وإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠١ إلى جانب تجمع جنوب دول شرق آسيا المعروف اختصارا باسم "آسيان" وأخيرا منظمة تعاون شنغهاي.

- اتباع الحكومة الصينية - ممثلة في الحزب الشيوعي الصيني - لسياسة محددة في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية ألا وهي تشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية، ما دامت تفيد الاقتصاد الصيني والحد منها، ما دامت تهدد المنتجين المحليين تؤثر سلبا على الاقتصاد.

- دعم التعاون ما بين القطاعين العام والخاص وإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للقيام بدوره في تحقيق النمو بدءا من عام ١٩٨٨، حيث بلغ حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في أواخر التسعينيات ٦٣٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٠٪ وإلى ١٠٠٪ في عدد الوظائف.

- إتاحة الفرصة لإقامة عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، مما

قامت الحكومة - لأول مرة في ابريل عام ٢٠٠٥ - بإنشاء جمعية أطلقت عليها اسم "All China Environment" وقدمت لها دعما ماديا لمساعدتها في عملها في حماية الحقوق البيئية. ولقد تبع ذلك إنشاء ٢٠٠٠ جمعية أهلية عاملة في مجال البيئة، انضم لعضويتها نحو ربع مليون شخص، ٨٠٪ منهم تحت سن الثلاثين، و ٩٠٪ منهم يحملون شهادات جامعية. ولكن عدد تلك الجمعيات ما زال صغيرا وينقص معظمها الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق أهدافها.

أما خاتمة الكتاب، فيضع فيها الكاتب النتائج التي توصل إليها، ومن أهمها:

- إن الصين ظهرت كقوة اقتصادية كبرى بمواردها المحلية، بمفهومها الخاص وبقيمها الثقافية المختلفة عن الغرب، وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح العديد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

- إن قوة الصين الاقتصادية قد أثرت بالإيجاب على حدوث نمو اقتصادي لمنطقة جنوب شرق آسيا ككل وإطلاق اسم "النمور الآسيوية" على كل دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للصين، فهناك حاجة لإعادة التوازن للنمو الاقتصادي عن طريق الاعتماد بشكل أكبر على الطلب المحلي، ذلك أن الحكومة المركزية تعلم جيدا أن النمو وحده لن يلبى كافة احتياجات بلايين الصينيين.

- أما فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للصين، فهناك حاجة لإجراء المزيد من الإصلاحات الديمقراطية والتي بدأت بالفعل مع ظهور الطبقة المتوسطة في البلاد بشكل أوضح، وإنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني. يجب على الحكومة السماح بإقامة عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية وتقديم دعم مادي وتقني ومؤسسي لها وإعطاء المزيد من الحريات لأساتذة الجامعات.

إن هذا العمل قد أوضح كيف أصبحت الصين أحد أهم النمور الآسيوية خلال فترة زمنية قصيرة، بل وأصبحت مثل يحتذى به لكثير من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. ولينا في مصر نستفيد من تلك التجربة، خاصة أننا بدأنا طريق الإصلاح الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية للبلاد.

وحقا، فإن نابليون كان صادقا، حين قال منذ أكثر من مائتي عام "إن العالم سيهتز عند استيقاظ المارد الصيني".

د. ماهيتاب مكاوي

- إن الصين لم تصبح بعد دولة مرتفعة الدخل، فقد تحولت في العقود الثلاثة السابقة من دولة منخفضة إلى دولة متوسطة الدخل.

- فيما يتعلق بنصيب الفرد، فإن الصين تأتي بعد العديد من الدول منها كازاخستان وناميبيا وإيران وغينيا الاستوائية وتايلاند وكوستاريكا.

- إذا كان هناك تحسن في حياة الملايين، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، فهناك أيضا الملايين التي لم تتحسن أحوالهم المعيشية. ففي الصين، ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص مازالوا يعيشون تحت خط الفقر ومعرضون للعديد من المخاطر، منها الفيضانات والمجاعات والإصابة بمرض "سارس".

- إن هذا النمو كانت له آثاره السلبية على البيئة في الصين، وتمثل ذلك في استمرار إزالة عدد من الغابات واستخدام أخشابها في العملية الصناعية والإنتاجية، وسوء استخدام الأراضي الزراعية، واهتمام الشركات بالنواحي الإنتاجية على حساب النواحي البيئية.

كما أنه على الرغم من استحداث المستثمرين الأجانب لتقنيات جديدة في تنفيذ مشاريعهم في الصين، إلا أنهم لم يغيروا اهتماما للآثار البيئية السلبية لتلك الأعمال. وهذا ينطبق بشكل خاص على مستثمري دول جنوب شرق آسيا الذين جاءوا للصين بغية تحاشي تنفيذ الاشتراطات البيئية القائمة في دولهم.

وأخيرا يسرد المؤلف عددا من الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الصيني، ويشير إلى أن الصين تعتبر كيانا جغرافيا واسعا، وبالتالي كان من الضروري إعادة بلورة السياسة الإحصائية في البلاد وعدم الاعتماد على الإحصاءات المركزية بل على مكاتب الإحصاء المحلية في جمع البيانات المطلوبة.

وفي إطار الحديث عن أمثلة نجاح الصين اقتصاديا والجوانب السلبية المرتبطة بذلك النجاح، فانه يجدر الإشارة إلى ذكر عدد من أهم الإحصاءات التي جمعتها تلك المكاتب:

- في الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٧، استطاع الاقتصاد الصيني توفير أكثر من مائة مليون فرصة عمل في المجالات غير الزراعية في المناطق الريفية.

- انخفاض عدد الفقراء في المناطق الريفية من ٢٥٠ مليون شخص في عام ١٩٧٨ وهو العام الذي بدأت فيه الحكومة تطبيق الإجراءات الإصلاحية إلى نحو ٢٥ مليون شخص فقط في عام ٢٠٠٦، ولكن حدثت زيادة في نسبة الفقر في عام ٢٠٠٣ نتيجة للكوارث الطبيعية المتكررة التي تعرضت لها البلاد في ذلك العام.

- إن الوعي البيئي يزداد بشكل سريع، فقد

على تقليل نسبة البطالة.

الصين الصحيح لمواطني أكثر دول العالم الذين تعدوا حاجز المليار نسمة.

عدد كبير من الباحثين في العديد ومنها العلاقات الدولية ليس فقط خارج البلاد بل وكذلك للحصول على المستير والدكتوراه من الجامعات الخاصة الأمريكية والأوروبية. وعندما عملهم في الصين، قاموا بتطبيق المدينة التي تعلموها.

استخدام أساتذة أجنبية لتدريس أحدث لغات إقامة مشاريع بحثية مشتركة مع منهم الصينيين.

يعرض المؤلف بعد ذلك للعديد من الأمثلة من ذلك النجاح الصيني، حيث حققت الصين العديد من المكاسب، من أهمها أن الصين حاليا من ثلث دول في العالم بعد الولايات المتحدة حيث حسابات القوة الشرائية، ومن المتوقع أن تأتي في المرتبة الأولى عالميا في عام ٢٠٢٠.

ولقد أصبحت الصين في عام ٢٠٠٦ ثاني دولة بعد اليابان في امتلاك احتياطي هائل من النقد الأجنبي.

كما أصبحت منذ عام ٢٠٠٥ رابع أكبر دولة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الأوروبي واليابان، في تجارة السلع والخدمات، حيث تعدى حجم تجارتها مليارا وأربعمئة مليون دولار. ومن المتوقع أن تصبح الصين ثالث أكبر دولة في العالم في تجارة السلع والخدمات قبل نهاية هذا العقد.

ولقد تعدى الفائض التجاري للصين ١٠٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥.

كما نطقت اليابان في عام ٢٠٠٣، لتكون ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من كندا والمكسيك. والمتوقع أن تتخطى كذلك المكسيك في المستقبل القريب لتكون ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة.

وشاركت الصين الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد وصل معدل النمو الصيني إلى أكثر من ٨٪ عام ١٩٩٨، الأمر الذي أدى إلى تحسين مستوى معيشة الملايين من قاطني الأحياء الفقيرة في المدن، وانخفاض مستوى الفقر خاصة في المناطق الريفية، وأخيرا نجاح الصين في الحصول على شرف استضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨.

ثم تناول المؤلف الجوانب السلبية لهذا النجاح، فبالرغم من النجاحات المذكورة سابقا، إلا أن هذا النجاح قد صاحبه عدد من السلبيات، من أهمها:

Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army

Jeremy Scahill
Publisher: Nation Books, 2006

المرتزقة قادمون .. بلاك ووتر
كبرى شركات تصدير فرق الموت

العسكرية وأجندة الخصخصة التي توسعت بها إدارة بوش تحت ستار الحرب على الإرهاب.

يكشف المؤلف في بداية كتابه عن الصلة الدينية التي تجمع بين شركة "بلاك ووتر" وإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، مؤكداً في هذا السياق أن مؤسس الشركة، وهو الملياردير إيريك برينس، يعتنق معتقدات اليمين المسيحي مثل الرئيس بوش، بل إنه كان أحد الممولين الأساسيين لحملة انتخاب الرئيس بوش، ولأجندة اليمين المسيحي الصهيوني، كما أنه ينتمي لعائلة جمهورية نافذة في ولاية ميتشيغان، كان لها دور أيضاً من خلال تبرعاتها في نهوض اليمين المسيحي في الولايات المتحدة.

ونجح برينس من خلال ثروته الطائلة والمساحة الشاسعة من الأراضي التي يمتلكها، والتي تبلغ مساحتها سبعة آلاف فدان على شاطئ بحيرة ماكاناوا بولاية كارولينا الشمالية، في تأسيس الشركة عام ١٩٩٦ وفي تشكيل مجلس إدارة يضم شخصيات قيادية في دائرة صنع القرار السياسي، مثل الجنرال المتقاعد جوزيف شميتز، الذي عمل مفتشاً عاماً بوزارة الدفاع الأمريكية في عهد الرئيس ريجان، وكان مسؤولاً عن رسم خريطة الشركات الأمنية الخاصة، ومن بينها شركة بلاك ووتر في بدايات فترة الحرب الأمريكية على الإرهاب، والسياسي المحافظ جيرى بويز، المعروف بعلاقاته مع الجماعات المسيحية الإنجيلية، وانحيازه المطلق لإسرائيل، والجنرال كوفر بلاك، وهو رئيس سابق لإدارة مكافحة الإرهاب في وكالة المخابرات الأمريكية.

وقد استعرض المؤلف المناخ العام الذي تأسست فيه شركة بلاك ووتر ومراحل صعودها والشخصيات التي لعبت دوراً مؤثراً في هذا المجال، فقد تأسست الشركة وسط دعوات من جانب الجيش الأمريكي ووزير الدفاع آنذاك، ديك تشيني لخصخصة الصناعات العسكرية، وذلك في الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٣ بهدف تقليل الإنفاق العسكري، من خلال إسناد الأعمال اللوجيستية للمتقاعدين الخصوصيين، وتوفير عدد أكبر من الجنود للمهام القتالية. وبالفعل، تم اختيار شركة هاليبرتون عام ١٩٩٢ - التي تولى تشيني نفسه إدارتها بعد ذلك - للقيام بجميع أعمال المساندة للجيش الأمريكي فيما وراء البحار لمدة خمس سنوات تالية. ونجح تشيني في خفض الإنفاق العسكري خلال عامه الأول بوزارة الدفاع بمقدار عشرة مليارات دولار.

أدت حرب العراق الضوء على ظاهرة خطيرة باتت تنتشر في العديد من دول العالم، وهي شركات الأمن الخاصة التي تقوم بتوظيف آلاف المرتزقة الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة تتراوح ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ دولار في اليوم الواحد للمرتزق، من أجل حماية الأفراد والمؤسسات والمنشآت، إضافة إلى خوض الحرب المباشرة نيابة عن الجيوش النظامية، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة وتحقق أرباحاً سنوية طائلة. فقد أشارت مجلة "الايكونوميست" البريطانية إلى أن احتلال العراق رفع أرباح الشركات العسكرية في بريطانيا من ٣٢٠ مليون دولار قبل الحرب إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، الأمر الذي جعل الأمن أفضل الصادرات البريطانية للعراق وأكثرها ربحاً، للدرجة التي أصبح فيها عدد جنود القوات الخاصة البريطانية السابقين الذين يعملون مرتزقة في العراق يفوق عددهم الحالي في الخدمة الفعلية.

ومن هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يكشف عن قصة صعود أكبر شركة أمن خاصة في العراق، وهي شركة "بلاك ووتر" وطبيعة عملها وتورطها في مقتل العديد من المدنيين العراقيين، وكيف أصبح لدى هذه الشركة آلاف الجنود ينتشرون في عدة دول، وأسطول خاص من المروحيات والمدفعية، ووحدة طائرات تجسس، ولها تعاقدات مع الحكومة الأمريكية بمئات الملايين من الدولارات، وتقوم الآن بمهام الجيش الأمريكي في العراق. وقد وصف المؤلف قصة تلك الشركة بأنها فصل ملحى في تاريخ الصناعة العسكرية، وأنها التجسيد الحي للتغيرات التي جاءت بها الثورة المعاصرة في الشؤون

وفي عام ١٩٩٦، أسس برينس مركز بلاك ووتر للتدريب في نورث كارولينا بالقرب من مستنقع، أخذت منه الشركة اسمها الذي يعني "الماء الأسود". وبحلول عام ١٩٩٨، كانت "بلاك ووتر" تدير تجارة رائجة من خلال دورات التدريب على استخدام الأسلحة التي كانت توفرها لجهات حكومية وخاصة. وفي عام ١٩٩٩، أقامت "بلاك ووتر" مدرسة جديدة أطلقت عليها اسم "أريوريدي" لتدريب الضباط. بعد ذلك، وقعت الشركة عقداً لمدة خمس سنوات مع إدارة الخدمات العامة في الحكومة الأمريكية، تقوم من خلاله ببيع الخدمات والبضائع ذات الطابع العسكري للمؤسسات الفيدرالية المختلفة. وكانت قيمة العقد الأول ١٢٥ ألف دولار، ارتفعت إلى ٦ ملايين دولار عند توقيع العقد الثاني لمدة خمس سنوات أخرى.

وكما كان لديك تشيني دور في ظهور بلاك ووتر، كان لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد دور كبير في تصاعد نفوذ الشركة، حيث كان من أشد المطالبين بتوسيع الدور الذي تلعبه الشركات الخاصة - مثل "بلاك ووتر" - في حروب الولايات المتحدة. فقبل ساعات من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ألقى خطاباً في البنتاجون، تحدث فيه عن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة والتي تفرض استحداث نموذج جديد يقوم على القطاع الخاص. وجاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمثابة الفرصة لرامسفيلد لكي ينفذ ما ورد في خطابه من الاعتماد على شركات أمنية خاصة، ومن بين هذه الشركات شركة بلاك ووتر.

وزادت وتيرة الخصخصة عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢ٰ٠١، وشن واشنطن ما تسميه بالحرب ضد الإرهاب، وكانت بلاك ووتر من أكبر المستفيدين من تلك الحرب، حيث ازدادت مكاسب الشركة بنسبة ٣٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١. فبعد أسبوعين فقط من أحداث سبتمبر، كانت "بلاك ووتر" توقع عقوداً مع مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بقيمة ٦١٠ آلاف دولار، وأصبحت تدير دورات تدريب عسكرية وأمنية للدوائر الحكومية الأمريكية.

وفي عام ٢٠٠٢، تأسست شركة "بلاك ووتر للاستشارات الأمنية"، وأبرمت أول عقد لها مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (شغل ذلك حصلت بمقتضاه الشركة على مبلغ ٥,٤ مليون دولار نظير حماية محطة السى. أى. في كابول لمدة ستة أشهر.

٢٨ أغسطس ٢٠٠٢، حصلت الشركة على عقودها بقيمة ٢٧,٧ مليون دولار نيابها بتأمين الحماية الشخصية للمدني الأمريكي للعراق بول بريمر، معاً إلى مروحيته حراسة له. وخطورة تلك المهمة أنها كانت بمثابة تغيير نوعي كبير خطير على المبدأ الذي ظل سائداً حتى الآن والذي يقول إن الجيش الأمريكي لا يتسلم مهام الحراسة للمتقاعدين العسكريين.

وبالتالي بعد ذلك التعاقدات، خاصة مع الخارجية الأمريكية، والتي بلغت قيمتها ٧٥٠ مليون دولار منذ شهر يونيو ٢٠٠٤ وذلك لحماية السفراء والدبلوماسيين الأمريكيين في بغداد والمكاتب التابعة لهم.

في تلك الأثناء، ظهرت أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية في العراق، ومن تلك الشركات كورنرول ريسك جروب ودين كورب وايريس وايجيس وأرمز جروب وهارت وكرويل وستيل فاوندیشن، وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت اسم اتحاد الشركات الأمنية في العراق. ويتراوح الأجر اليومي للجندي المرتزق ما بين ٩٠٠ و ٣ آلاف دولار أمريكي، وكلها تنشر الآلاف من المرتزقة في العراق وتدير حملات تجنيد نشيطة لمرتزقة جدد من جميع أنحاء العالم. واستطاعت تلك الشركات الخاصة أن تسيطر على القتال في العراق، حيث تقوم بمحاربة المسلحين، واستجواب السجناء، وحراسة جنرالات الجيش الأمريكي.

ويصف المؤلف رجاء بلال ووتر في العراق بأنهم تجسيد حي لصوره الأمريكي القبيح، فقد كانوا نماذج لأبطال كمال الأجسام، يضعون نظارات غامقة ذات استدارة تحيط بوجوههم، والكثير منهم يرتدي "الكاكي" ويلبسون أكمامهم عالياً، وكانوا بقصة شعرهم القصيرة وزنودهم المفتولة العارية والرشاشات الخفيفة التي يحملونها، يشبهون صورة كاريكاتورية للمقاتل، وكان سلوكهم يتسم بالهمجية والعشوائية والاستهتار بحياة المدنيين العراقيين، ويتحكمون بالصحفيين والمراسلين، ويطلقون الرصاص على السيارات التي تعترض قوافلهم، ويحطمون سيارات العراقيين.

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن تحول آخر في مسيرة بلال ووتر. تم على يد السفير جون نجروبونتي، الذي قال المؤلف إنه ليس غربياً نجروبونتي، سفك الدم المفرطة وفتح الموت منذ على عمليات، عندما كان سفيراً في هندوراس عام ١٩٨٦، عندها كان سفيراً في دول أمريكا فساهم في تغذية فرق الموت في دول أمريكا

الوسطى، وتنسيق دعم واشنطن السري لفرق الموت التابعة للكونتيرا في نيكاراغوا، والتغطية على جرائم الكتيبة ٣١٦ الدموية التابعة للسلطة الحاكمة في هندوراس.

وقام نجروبونتي بتكرار نفس الدور في العراق، فازدادت أعداد المرتزقة المتعاقدين مع قوات الاحتلال وشركات إعادة الإعمار، واتبعت واشنطن مع المقاومة العراقية نفس الخيار السلفادوري الذي يعود تاريخه إلى إدارة ريجان في مطلع الثمانينيات، حيث قامت بتمويل القوى الوطنية التي تضم فرق موت مكلفة بملاحقة وقتل زعماء التمرد والمتعاطفين معه ضد التمرد اليساري الذي شنه رجال العصابات في السلفادور. بل إن الكاتب يرى أن الهدف الأساسي وراء تعيين نجروبونتي سفيراً لواشنطن في بغداد هو لكي تقوم الولايات المتحدة باستخدام فرق الموت العراقية لملاحقة المقاومة والتشجيع على الاقتتال الطائفي، وهو ما تحقق بالفعل، حيث شهد العراق ميليشيات يقودها أصدقاء وأقارب مسئولين ووزراء وشيوخ عشائري. فبحلول شهر فبراير ٢٠٠٥، أصبح هناك سبعة وخمسون ألف جندي عراقي يعملون في فرق الموت، خاصة من البشمركة الكردية والميليشيات الشيعية التي تساندها الحكومة العراقية وتمولها بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي خصصت مبلغ ثلاثة مليارات دولار تستقطع بشكل غير معلن من مبلغ الـ ٨٧ مليار دولار الذي خصصه الكونجرس للعراق في شهر نوفمبر ٢٠٠٣.

وانتقد الكاتب رامسفيلد الذي استقال نهاية عام ٢٠٠٦ بعد أن أشرف على ما سماه الكاتب أكبر عملية تحول شامل في وضعية القوة الكوكبية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لاعتماده المتزايد على المقاتلين الخاصين، لدرجة أن معدل جنود الولايات المتحدة الميدانيين، مقارنة بجنود المقاتلين الخاصين المنتشرين بالعراق، يكون واحداً إلى واحد، وهو تورط غير مسبوق للقطاع الخاص في ساحة الحرب، أدى إلى ضعف الجيش الأمريكي إلى درجة دفعت كولن باول، وزير الخارجية السابق، إلى أن يعلن نهاية ٢٠٠٦ أن الجيش الميداني يكاد يكون قد تبدد. ورغم ذلك، زاد اعتماد الإدارة الأمريكية على المقاتلين الخاصين، واتسع دورهم بشكل ملحوظ ليشمل حماية الرئيس بوش والسفير الأمريكي بالعراق وكل المسؤولين الأمريكيين الذين يزورون العراق، بل تم تكليف بلال ووتر من قبل الحكومة الأمريكية بتدريب قوات البحرية في منطقة بحر قزوين، وإنشاء قاعدة عسكرية متاخمة لحدود إيران الشمالية في محاولة

السيطرة على نفط بحر قزوين. وبلغت قيمة عقد بلال ووتر ٢,٥ مليون دولار لمدة سنة واحدة في مشروع "حارس قزوين" للانتشار في أذربيجان لحماية المصالح النفطية للولايات المتحدة هناك. كما تسعى شركة "بلال ووتر" للوجود والعمل في السودان في إطار قوات حفظ السلام أو الحصول على عقد في إقليم دارفور، غرب السودان، مستخدمة في ذلك ما لديها من جماعات ضغط، وربما يكون هذا سبباً من أسباب تمسك الرئيس بوش بضرورة نشر قوات دولية في دارفور.

ونقل المؤلف عن شهادة الجنرال الأمريكي في العراق، ديفيد بترينوس، قوله أمام لجنة في مجلس النواب إن وجود عشرات الآلاف من الجنود التابعين لشركات خاصة مهم جداً لتنفيذ المهمة الأمنية في العراق، واعترافه بأن حراسه لم تكن من الجيش وإنما من قبل الشركات الأمنية.

يوجه المؤلف انتقادات شديدة للحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق بول بريمر، واعتبره مسئولاً عن المأساة والانتهاكات التي ارتكبتها شركة بلال ووتر وكل الشركات الأمنية الخاصة بحق العراقيين المدنيين العزل ودون أي مبررات، كما كشفت بعض التحقيقات مؤخراً، وذلك بإصداره قراراً في ٢٧ يونيو ٢٠٠٤ بمنح شركات "الأمن الخاصة" حرية العمل في العراق، ومنحها حصانة قضائية، وبالتالي لا يمكن للقانون العراقي ملاحقتها، كما لا يمكن للبتاجون أن يراقبها أو يضبط سلوكها، رغم أن هذه الشركات تستخدم كافة أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة في أعمالها، وتأتي من حيث عدد أعضائها في المرتبة الثانية بعد جنود الاحتلال. فالمرتزقة يشكلون اليوم ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق، ويقدر عددهم بنحو مائة ألف مرتزق، منهم ٤٨ ألفاً يعملون كجنود خاصين، طبقاً لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة الأمريكي.

أما عن موقف الشركة، فقد وصفه المؤلف بالتناقض وغير المنطقي. ففي الوقت الذي ترفض فيه إخضاع جنودها الخصوصيين لقانون العدالة العسكرية الموحد الذي يطبق على منتسبي وزارة الدفاع الأمريكية، وذلك بحجة أن رجالها من المدنيين، تطالب بالحصانة ضد الملاحقات القضائية المدنية بحجة أن قواتها جزء من القوة الكلية الأمريكية، وأن السماح بذلك يهدد قدرة البلاد القتالية.

عطا السيد الشعراوي